



الجمهورية الإسلامية الإيرانية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(١٤٣٢هـ)

كلية الشريعة
قسم الفقه

الجواهر البحرية في شرح الوسيط

(مختصر البحر المحیط في شرح الوسيط)

تأليف: القاضي نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي بن ياسين

المخزومي القرشي القموي المصري الشافعي (ت ٧٢٧هـ)

من بداية كتاب الصيام إلى نهاية فصل في موجب القرآن والتمتع من كتاب

الحج

دراسة وتحقيقاً

رسالة علمية مقدّم للحصول على درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

عبدالله عبدالقادر أحمد الثرياء

إشراف

د. / محمد بن حسين بكري

العام الجامعي

١٤٤٠-١٤٤١هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

هذه رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في كلية الشريعة «قسم الفقه».

وهي عبارة عن كتاب في الفقه على المذهب الشافعي بعنوان: «الجواهر البحرية في شرح الوسيط» للقاضي نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد القموي المصري الشافعي (المتوفى ٧٢٧هـ)، من بداية كتاب الصيام إلى نهاية فصل في موجب القرآن والتمتع من كتاب الحج (دراسة وتحقيقاً).

وقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة فريدة:

وهي: نسخة المكتبة السليمانية، إسطنبول، تركيا.

وقد استدعت طريقة التحقيق أن تقسم الرسالة إلى مقدمة، وقسمين، وفهارس فنية:

أولاً صدرت الكتاب بمقدمة، ثم القسمين بياهما كالتالي:

القسم الأول: قسم الدراسة، ويشتمل على مبحثين رئيسيين، وتحت كل منهما

مطالب.

المبحث الأول: دراسة المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب.

القسم الثاني: قسم التحقيق، ويشتمل على النص المحقق، وفيه: كتاب الصيام

كاملاً، وجزءاً من كتاب الحج.

ثم ختمت الكتاب بوضع ثبت المصادر والمراجع، وعمل الفهارس الفنية اللازمة.

واعتمدت في كل ذلك دليل الرسائل العلمية المعتمد من قبل عمادة الدراسات

العليا.

Abstract

This is a thesis submitted to obtain the degree of international (Masters) at the Islamic University of Madinah in the Faculty of Sharia (department of Jurisprudence).

And it is a book in jurisprudence on the doctrine of Shafi'I, entitled (Aljawher Albahriah Fi Sharh Alwaseet) to the judge Najmuddin Abu Abbas Ahmad Qamoli Almasri Shafi'I (dead on 727 H) from the beginning of the book of fasting to the end of the session of obligation of marriage and enjoyment from the book Haj (study and revision).

And I have relied on the revision of this book on a unique copy:

And it is: Copy of Library of Sulaymaniyah, Turkey.

The method of revision required that the letter be divided into an introduction, two sections and technical indexes:

Firstly: the book was issued with introduction, then the two sections and their statement as follows:

The First session: session of study, and it includes two main searches and each of them had demands:

The first search: Study of the author.

The second search: Definition of the book.

The second session: Session of revision and include the text that revised, and it includes: the book of fasting (completely) and apart from the book of Hajj.

Then concluded the book by putting fixed sources and references, and made a technical indexer that is necessary.

And relied in all of this on the thesis guide approved by the Deanship of Graduate Studies.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۚ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٣).

أما بعد:

فإن العلم الشرعي والانشغال به تعلماً وتعليماً من أعظم القرب وأجل الطاعات، وهو من أشرف العلوم، وأعلاها مرتبة، وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة آمرة بطلبه وحائثة عليه، ومبينة فضل من انشغل به.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (٤). وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٥).

ومن السنة قوله ﷺ: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" (٦).

(١) سورة آل عمران، رقم الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، رقم الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، رقم الآية: ٧١، ٧٠.

(٤) سورة المجادلة، رقم الآية: ١١.

(٥) سورة الزمر، رقم الآية: ٩.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (١/ ٣٩ ح ٧١)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (٢/ ٧١٩ ح ١٠٣٧).

وقوله ﷺ: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة" (١)، والنصوص في هذا الشأن معلومة مشهورة.

وبتعلم العلم الشرعي والعمل به يحصل فلاح الإنسان، وهو الغاية من خلق الخلق، وعلم الفقه أرقى العلوم منزلةً، وأسناها منقبةً، وأعظمها فائدةً، ويدل على عظم فضله دعاء النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: "اللهم فقهه في الدين" (٢)، وقد اشتغل بهذا العلم العلماء قديماً وحديثاً منذ عهد النبي ﷺ من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم، وبذلوا فيه قصارى جهدهم تعلماً، وتعليماً، وإفتاءً، وقضاءً إلى أن جاء من بعدهم فدونوا هذا العلم وألفوا فيه، فمنه المتن، والشرح، والمختصر، والمطول، والمنظوم، والمنثور، وتكونت المذاهب الأربعة، وقويت، وظهر لها أتباع اهتموا بها تصنيفاً وتأليفاً، وقد توارثها المسلمون جيلاً بعد جيلٍ، لكن الكثير من تراث الفقه الإسلامي مفقودٌ -وذلك بما حل بالأمة الإسلامية من محن كحروبٍ وغيرها- أو مخطوطٌ بحاجةٍ إلى تحقيقٍ، وإخراجٍ، ونشرٍ لتزود بها المكتبات؛ فيستفيد منها الباحثون، والمحققون، وطلاب العلم. ومن آلاء الله ﷻ أن يسر لي العثور على مخطوطٍ قيّمٍ نفيسٍ في علم الفقه على مذهب الإمام الشافعي وهو: كتاب الجواهر البحرية (جواهر البحر) لنجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد القمولي ت ٧٢٧هـ، وهو اختصارٌ لكتاب البحر المحيط شرح الوسيط للمؤلف نفسه، الذي أكثره مفقودٌ.

ولما كان لهذا الكتاب وأصله من قيمةٍ علميةٍ كبيرةٍ؛ استشرت أهل العلم والتخصص؛ فأشاروا علي بجدارته للتحقيق، ليكون موضوع رسالتي ضمن مشروعٍ لنيل درجة العالمية (الماجستير)، أسأل الله ﷻ التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) رواه الترمذي في باب فضل طلب العلم، (٤/٣٨٦، ٣٨٥ ح ٢٦٤٦) وقال: "هذا حديثٌ حسنٌ".

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء (١/٥٣ ح ٤٣١).

أسباب اختيار المخطوط وأهميته العلمية

تتجلى أسباب اختيار الموضوع، وأهميته في النقاط التالية:

- ١- كونه من التراث العلمي الإسلامي في الفقه الشافعي الذي ينبغي أن يُبرز لمن له صلة بهذا الفن من مفتٍ، وقاضٍ، وطالب علمٍ.
- ٢- أنه اختصار شاملٌ، وجامعٌ للبحر المحيط في شرح الوسيط للإمام الغزالي، سهل العبارة، حسن الصياغة، ولا تخفى أهمية البحر، والوسيط في المذهب الشافعي، قال الإسنوي: "لا أعلم كتاباً في المذهب أكثر مسائل منه"^(١) يقصد البحر المحيط.
- ٣- كون أغلب أجزاء الأصل الذي هو البحر المحيط مفقودةً، ولا يوجد منه إلا أجزاء قليلة متفرقة.
- ٤- عناية مصنفه بذكر الأدلة المختصرة السهلة من الكتاب والسنة؛ ليسهل القضاء، والإفتاء منه، قال المصنف رحمه الله في مقدمة الكتاب ما نصه: وجعلته أحكاماً مجردةً عن الأدلة إلا الدليل السهل، وقصدتُ بذلك تسهيل مراجعته، والنقل منه، والاعتماد عليه في الفتيا، والحكم.
- ٥- إيراد أقوال فقهاء المذهب الشافعي، والنقل عن بقية المذاهب.
- ٦- جلالة قدر المؤلف، وسعة علمه واطلاعه في المذهب الشافعي.
- ٧- اعتماد العلماء على هذا المصنّف بنقلهم عنه، وإحالتهم إليه، منهم: السيوطي في الأشباه والنظائر^(٢)، والخطيب الشربيني في الاقناع^(٣)، وولي الدين أبو زرعة العراقي في طرح التشريب في شرح التقريب^(٤)، وغيرهم الكثير.

(١) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ١٦٩).

(٢) انظر: (ص: ١٢)

(٣) انظر: (١/ ٢٦٢)

(٤) انظر: (٢/ ١٣).

الدراسات السابقة

قد سبقني إلى التسجيل في هذا المخطوط عددٌ من زملائي من طلبة برنامج ماجستير الفقه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهم:

١- مصطفى معاذ مُحمَّد، من بداية الكتاب إلى نهاية الفصل الأول في آداب قضاء الحاجة.

٢- مهاتما ويلسن من الفصل الثاني: فيما يجب الاستئناء منه إلى نهاية باب المسح على الخفين.

٣- زبير سلطان، من بداية كتاب الحيض إلى نهاية الباب الرابع في كيفية الصلاة.

٤- مُحمَّد أزهرى، من بداية الباب الخامس في شرائط الصلاة إلى نهاية الفصل الثاني فيمن هو أولى بالإمامة.

٥- علي أحمد صالح لصوع، من بداية كتاب صلاة المسافرين إلى نهاية القول في الغسل من كتاب الجنائز.

٦- مظهر منظور حافظ من بداية النظر الثاني في الغسل من كتاب الجنائز إلى نهاية القسم الأول: الأداء في الوقت من كتاب الزكاة.

٧- مُحمَّد بشير عبدالرحيم، من بداية القسم الثاني في تعجيل الزكاة إلى نهاية زكاة الفطر.

خطة البحث

تتضمن الخطة على مقدمةٍ، وقسمين، وفهارس علمية.

والمقدمة تشتمل على:

- الافتتاحية.
- أسباب اختيار المخطوط وأهميته العلمية.
- ترجمة المؤلف.
- توثيق نسبة المخطوط إلى المؤلف.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج التحقيق.

القسم الاول: قسم الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة المؤلف، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته.
- المطلب الثاني: مولده.
- المطلب الثالث: نشأته العلمية.
- المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه.
- المطلب الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.
- المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.
- المطلب السابع: مؤلفاته.
- المطلب الثامن: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب (الجواهر البحرية)، وفيه ستة مطالب:

- **المطلب الأول:** تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.
- **المطلب الثاني:** أهمية الكتاب، ومكانته العلمية.
- **المطلب الثالث:** منهج المؤلف في النص المحقق.
- **المطلب الرابع:** اصطلاحات المؤلف في النص المحقق.
- **المطلب الخامس:** مصادر المؤلف في النص المحقق.
- **المطلب السادس:** وصف النسخ الخطية للكتاب ونماذج منها.

القسم الثاني: النص المحقق:

قمت بفضل الله بتحقيق جزء من هذا الكتاب، من بداية كتاب الصيام إلى نهاية فصل في موجب القرآن والتمتع من كتاب الحج، والذي يقع في (٦٨) لوحة ابتداءً من اللوحة ٢١٦ ب إلى اللوحة ٢٨٤ أ من المجلد الثاني من نسخة المكتبة السلিমانيّة إسطنبول، تركيا، وهي نسخة فريدة، سيأتي وصفها مفصلاً عند الكلام عن النسخ.

الفهارس العلمية:

وتشتمل على الفهارس الفنية الآتية:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام المترجم لهم في النص المحقق.
- ٤- فهرس الألفاظ الغريبة المفسّرة.
- ٥- فهرس الأماكن والبلدان.
- ٦- فهرس الكتب الواردة في الكتاب.
- ٧- فهرس المصادر والمراجع.
- ٨- فهرس الموضوعات.

منهج التحقيق

منهج التحقيق الذي سرت عليه في خدمة النص كما يلي:

- ١- نسخ النص المراد تحقيقه حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- ٢- الاعتماد على نسخة المكتبة السلিমانيّة، إسطنبول، تركيا، وهي نسخة فريدة.
- ٣- إذا جزمت بخط ما في النسخة، أصوّبه من مظانه من كتب الشافعية، وأثبتّه في المتن، وأضعه بين معقوفتين هكذا []، وأشير إليه في الحاشية، وكذا إن وقفت على سقط أو طمس أو بياض في النسخة، فإني أجتهد في إكماله من مظانه من كتب الشافعية، وأضعه بين معقوفتين هكذا []، وأشير إلى ذلك في الحاشية، فإن لم أهدد إليه، جعلت مكانه نقطاً متتالية بين قوسين هكذا (...).
- ٤- وضع خط مائل هكذا: / (أ/٨) أو (ب/٨)، للدلالة على نهاية كل وجه من لوحات المخطوط، مع الإشارة إلى رقم اللوحة في الهامش.
- ٥- عزو الآيات القرآنية ببيان اسم السورة، ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.
- ٦- عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا فأخرجه من مظانه من كتب الأحاديث الأخرى، وأبين درجته معتمداً على الكتب التي تعنى بذلك باختصار.
- ٧- عزو الآثار إلى مظانها الأصيلة.
- ٨- توثيق المسائل الفقهية، والنقول التي يذكرها المؤلف عن الفقهاء من مصادرها، والإجماعات، مع بيان القول المعتمد في المذهب.
- ٩- شرح مشكل الألفاظ، والمصطلحات العلمية.
- ١٠- الترجمة بإيجاز للأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق.

١١- التعريف بالأماكن والبلدان التي ذكرها المؤلف، مع بيان أماكن وجودها وتسمياتها في زماننا الحاضر.

١٢- التعريف بالموازين والمكاييل والمقادير، مع ما يساويها في زماننا الحاضر.

١٣- وضع الفهارس الفنية اللازمة كما هو موضح في خطة البحث.

شكر وثناء

أبدؤه بقول من علمنا الشكر، وحثنا على بذله لمستحقه، فالشكر الخالص والثناء الكامل لربي ﷻ؛ فهو الذي أمدني بتوفيقه ومنحني من آلائه، وزادني من أفضاله ما لا أحصي ثناءً عليه ﷻ، فله الحمد كله، وله الشكر بتمامه؛ فإليه يُرجع الأمر كله، مبتدؤه ومنتهاه، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (١)

ثم الشكر موصولاً لوالديَّ الكريمين، أطال الله في عمرهما على طاعته، وجزأهما عني خير ما جرى والدأ عن ولده؛ إذ رعاياني فأحسن رعايتي وتوجيهي، وبذلاً ما في وسعهما لإسعادي؛ فَيَا رَبِّ أَرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (٢)، وأعني على برهما والقيام بواجب الإحسان إليهما، واجعلي معهما في عداد عبادك الذين وعدتهم بجميل عطائك، وجيل هباتك، وجزيل نوالك: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٣) إنك سبحانك جواد كريم.

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل لهذا الصرح العلمي الشامخ في مدينة خير البرية - أعني الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية -، والقائمين عليها من أساتذة ومدرسين، وموظفين وإداريين، وبالأخص كلية الشريعة التي نهلث من منهلها الزلال، وأشكر كذلك القائمين على قسم الفقه على ما قدموه وبذلوه.

أما شياخي وأستاذي، فضيلة الدكتور: محمد بن حسين بكري؛ المشرف على الرسالة؛ فهو صاحب الفضل الكبير - بعد الله تعالى -؛ حيث كان نعم الموجّه،

(١) سورة النمل: آية ١٩.

(٢) سورة الإسراء: آية ٢٤.

(٣) سورة الطور: آية ٢١.

فغمرني بتواضعه الجَمِّ، وحلمه الواسع، وتقديره الكبير، وحسن لهجته، وصدق بهجته،
فله من الثناء أوفره، ومن الشكر أجزله، سائلاً الله ﷻ أن يبارك له في علمه وأهله
وولده، وأن يزيده رفعة وقدرًا، وتقوى وبرًا.

كما أتوجه بالشكر لفضيلة المناقشين أ.دعيد سفر مسفر الحجيلي وشيخي
وأستاذي أ.د أحمد بن عبد الله محمد العمري على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة، وإبداء
ملحوظاتهما، فلهم مني وافر الشكر، وجميل الذكر، وبالغ الثناء، مع دعاء مبذول لهما،
فبارك الله فيهما، وزادهما من آلائه وأفضاله ما به يسعدان في الدنيا والآخرة.

كما أشكر زوجتي التي كان لها فضلٌ عظيمٌ عليّ - بعد الله سبحانه - في توفير
الجو المناسب للبحث فجزاها الله خيرًا.

كما أشكر جميع من أسدى إلي نصحاً أو أفادني بتوجيه، أو خصني بجميل
ومعروف، من مشايخي الفضلاء، وإخوتي الزملاء، وأصدقائي الأحباء، وأخص منهم
شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور نايف العمري الذي أرشدنا إلى هذا المخطوط القيم،
وكان حفظه الله يتعاون معنا بكل تواضعٍ ولينٍ، فجزى الله الجميع عني خيراً؛ فلا أجد
أبلغ من هذا.

وبعدُ فهذا جهد المقل، بذلت فيه أقصى وسعي، مع قصرٍ في الباع، وقلةٍ في المتاع،
وهو عمل البشر؛ إذ الكمال عزيز، والنقص وارد، والخطأ مرجوع عنه.

وأخيراً، أسأل الله تعالى أن يرزقنا وإياكم العلم النافع والعمل الصالح، وأن يتقبل منا
ومنكم، إنه سميعٌ قريبٌ. وصلى الله على خير خلقه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: قسم الدراسة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب (الجواهر البحرية).

المبحث الأول: دراسة المؤلف، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته:

المطلب الثاني: مولده:

المطلب الثالث: نشأته العلمية:

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:

المطلب الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي:

المطلب السابع: مؤلفاته:

المطلب الثامن: وفاته:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته:

اسمه: هو: أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكّي بن ياسين^(١).

نسبه: المخزومي القرشي.

نسبته: القمّولي^(٢) المصري الشافعي.

كنيته: أبو العباس.

لقبه: الشيخ، العلامة، القاضي، نجم الدين.

(١) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٥)، وأعيان العصر (٣٦٣/١)، والوافي بالوفيات (٦١/٨)،

وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٠/٩)، وطبقات الإسنوي (١٦٩/٢)، وطبقات

الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٥٤/٢)، وبغية الوعاة (٣٨٣/١).

(٢) القمّولي: بالفتح والضم نسبة إلى (قمّولة)، وقيل: (قمّولاً)، قرية بصعيد مصر. وهي الآن قرية

تابعة لمركز "نقادة" في محافظة "قنا" في جمهورية مصر العربية، وتبعد عن مدينة "قنا" (٣١) كم

جنوباً وعن "الأقصر" (٢٥) كم شمالاً، وعلى الجهة المقابلة لها من الضفة الشرقية للنيل إلى

الشمال منها تقع مدينة "قوص"، وتبعد عن "القاهرة" (٦٤٠) كم جنوباً تقريباً، بلغ إجمالي

سكانها حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٦، (٢٣٥٤٠) نسمة.

انظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢٥٢/٢)، وشذرات الذهب (٧٤ / ٦)، والروض المعطار في خبر

الأقطار (ص: ٤٧٣).

المطلب الثاني: مولد:

ولد القموي رحمه الله بقمولا بصعيد مصر سنة ٦٥٣هـ، وقيل: ٦٤٥هـ^(١).

(١) انظر: بغية الوعاة (٣٨٣/١)، وطبقات المفسرين للداوودي (٨٩/١)، والأعلام (٢٢٢/١)،
ومعجم المؤلفين (١٦٠/٢).

المطلب الثالث: نشأة العلمية:

نشأ القمُولي رحمه الله وترعرع بمصر، فقرأ الفقه أولاً بقوص^(١)، ثم ذهب إلى القاهرة^(٢)، وتعلم فيها الأصول، والنحو، وبدأ بالتصنيف فصنف عدة كتب ثم تولى القضاء والحسبة في عدة مناطق منها: قمولا، وإخميم^(٣) مرتين، وأسيوط^(٤)، وغير ذلك، ثم ناب في الحكم بالقاهرة، ومصر، وولي حسبة مصر، وقد ولي التدريس في المدرسة الفخرية^(٥) بالقاهرة، وكان مشغلاً بالإفتاء والتدريس والكتابة إلى أن توفاه الله وَعَلَّاهُ.^(٦)

- (١) قوص: هي مدينة تاريخية من مدن مصر تقع في محافظة "قنا" عُرفت باسم العالية، وهي تقع علي الساحل الشرقي من النيل جنوب القاهرة بحوالي ٦٤٥ كم، وقد شهدت ازدهار الدول الفرعونية القديمة. انظر: موسوعة ألف مدينة إسلامية (ص: ٣٧٤).
- (٢) القاهرة: هي عاصمة جمهورية مصر العربية، وهي أكبر المدن العربية والإفريقية، يمر بها نهر النيل العظيم فيشطرها شطرين: غربي وشرقي. انظر: موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص: ٢٠٥).
- (٣) إخميم: من أقدم المدن المصرية واقعة على نهر النيل الشرقي بمحافظة سوهاج. فيها آثار إغريقية وفرعونية. تبعد ٤٦٧ كم تقريباً عن القاهرة. انظر: موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص: ١٩٢).
- (٤) أسيوط: مدينة مصرية من مدن وادي النيل تقع في جنوب القاهرة، بينها وبين القاهرة ٣٧٥ كم وهي تشتهر الآن بأنها منتجع شتوي دافئ، وينسب إليها جماعة من أهل العلم. انظر: موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص: ١٩٢).
- (٥) المدرسة الفخرية: بناها الأمير فخر الدين أبو الفتح عثمان بن قزل البارومي، وأتمها سنة (٦٢٢هـ) بالقاهرة فيما بين سوقية صاحب ودرب العدلس. انظر: للمواظ والاعتبار للمقريزي (٤/٢٠٧).
- (٦) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٦، ١٢٥)، وأعيان العصر (١/٣٦٤، ٣٦٣)، والوافي بالوفيات (٨/٦١)، وطبقات السبكي (٩/٣٠)، وبغية الوعاة (١/٣٨٣).

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

تتلمذ القموي رحمه الله على عددٍ من الشيوخ، وأخذ عنهم الفقه، وشتى أنواع العلوم والفنون، ومن أشهرهم:

١ - **ظاهر الدين التزمّنتي**: جعفر بن يحيى بن جعفر المخزومي الشيخ الإمام ظاهر الدين التزمّنتي نسبةً إلى تَزَمَّنَتْ^(١)، كان شيخ الشافعية بمصر في زمانه، أخذ الفقه عن ابن الجُمَيْرِي^(٢)، وأخذ عنه ابن الرفعة، من مصنفاته: "شرح مشكل الوسيط-خ"، وتوفي سنة (٦٨٢هـ)^(٣).

٢ - **ابن دقيق العيد**: مُجَدِّد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المنفلوطي ثم القوصي المصري الشافعي المالكي أبو الفتح تقي الدين المعروف بابن دقيق العيد، تفرد بمعرفة العلوم في زمانه، والرسوخ فيها، اشتغل بمذهب مالكٍ وأتقنه، ثم اشتغل بمذهب الشافعي، وأفتى في المذهبين، وله يدٌ طويلة في علم الحديث، وعلم الأصول، والعربية، وسائر الفنون، ولد بساحل مدينة ينبع من أرض الحجاز سنة

(١) تَزَمَّنَتْ: قرية من عمل البهنسا على غربي النيل من الصعيد، وهي الآن إحدى القرى التابعة لمركز بني سويف في محافظة بني سويف في جمهورية مصر العربية، وتبعد عن القاهرة (١٤٩ كم) جنوباً. انظر: معجم البلدان (٢/ ٢٩)، ومرصد الاطلاع (١/ ٢٦١).

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9>

(٢) علي بن هبة الله بن سلامة أبو الحسن بهاء الدين اللخمي المصري الشافعي المعروف بابن الجُمَيْرِي، ولد يوم عيد الأضحى سنة (٥٥٩هـ) بمصر، أخذ الفقه عن القاضي أبي سعد بن أبي عصرون وقرأ عليه للمذهب وسمع منه الكثير، وتفقه بمصر على أبي إسحاق العراقي شارح المذهب والشهاب الطوسي، كان رئيس العلماء في وقته معظماً عند الخاصة والعامة وعليه مدار الفتوى ببلده توفي سنة (٦٤٩هـ)، والجُمَيْرِي نسبة إلى الجميز شجر معروف بمصر. انظر: طبقات السبكي (٣٠١/٨)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١١٨/٢).

(٣) انظر: طبقات السبكي (١٣٩/٨)، وللقفي الكبير (٣/ ٣٩)، وكشف الظنون (٢/ ٢٠٠٨).

(٦٢٥هـ)، وتوفي رحمه الله سنة (٧٠٢هـ)، ودفن بالقرافة^(١).

من تصانيفه: (الاقتراح في علوم الحديث)^(٢)، (إحكام الأحكام)^(٣) مجلدان، في الحديث، (الإمام بأحاديث الأحكام - ط)^(٤) صغير، ديوان خطب، وله شعر^(٥).

٣- ابن الرفعة: أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس الأنصاري البخاري الشيخ العالم العلامة شيخ الإسلام وحامل لواء الشافعية في عصره نجم الدين أبو العباس ابن الرفعة المصري، ولد بمصر سنة (٦٤٥هـ)، وأخذ الفقه عن الضياء جعفر ابن الشيخ عبد الرحيم القنائي والظاهر التزمّني والسديد الأرميني وابن دقيق العيد وغيرهم، سئل تقي الدين أحمد بن تيمية عنه فقال: "رأيت شيخاً تتقاطر فروع الشافعية من لحيته"، وتوفي بمصر في رجب سنة (٧١٠هـ)، ودفن بالقرافة^(٦).
من مؤلفاته: الكفاية في شرح التنبيه للشيرازي^(٧)، والمطلب العالي في شرح وسيط الغزالي في نحو أربعين مجلداً ولم يكمله^(٨)، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان^(٩).

(١) القرافة: مدفن مشهور في البلاد المصرية يسكنه الناس ويعمرونه، وهي اثنتان: فما كان منها في سفح الجبل يقال له القرافة الصغرى، وما كان منها في شرقي مصر بجوار المساكن يقال له القرافة الكبرى، وهما في الفسطاط الذي صار اليوم جزءاً من القاهرة. انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/ ٣٢٧)، والروض المعطار (ص: ٤٦٠).

(٢) طبع بجامعة آل البيت بالأردن سنة (١٤٢٧هـ)، بتحقيق: د. قحطان عبد الرحمن الدؤري.

(٣) طبع سنة (١٤٠٧هـ)، بتحقيق: أحمد محمد شاکر أبو الأشبال.

(٤) طبع سنة (١٤٣٠هـ)، بتحقيق: محمد خلوف العبد الله.

(٥) انظر: طبقات السبكي (٩/ ٢٠٧-٢٤٩)، والديباج المذهب (٢/ ٣١٩، ٣١٨)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٧٠)، والبدر الطالع (٢/ ٢٢٩-٢٣٢).

(٦) انظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/ ٢١١-٢١٣)، والدرر الكامنة (١/ ٣٣٦-٣٣٩)، والعقد المذهب (ص: ١٧٤)، والمقفى الكبير (١/ ٣٨١).

(٧) طبع بدار الكتب العلمية سنة (٢٠٠٩م)، بتحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم.

(٨) حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عدة رسائل علمية.

٤ - ابن جماعة: مُجَدِّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر الشيخ القاضي بدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموي، قاضٍ، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، درس وأخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضي تقي الدين ابن رزين وقرأ النحو على الشيخ جمال الدين بن مالك، مولده في شهر ربيع الآخر سنة (٦٣٩هـ) بحماة، وتوفي بالقاهرة سنة (٧٣٣هـ)، ودفن بالقرافة^(٢).

من تصانيفه الكثيرة: المنهل الروي في علوم الحديث النبوي^(٣)، وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم^(٤)، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل^(٥)، وتحرير الأحكام في تدبير جيش الإسلام^(٦).

ثانياً: تلاميذه:

مع شهرة القُموي في زمانه، وذياح صيته، وتدريسه في عدة مدارس في مصر إلا أنني لم أقف في كتب التراجم والتاريخ على من صرح بذكر تلاميذه له، إلا ما قاله الأُدُفوي إنه صحب القُموي^(٧).

والأُدُفوي: هو جعفر بن ثعلب بن جعفر بن علي الإمام العلامة الأديب الفقيه المؤرخ البارِع ذو الفنون كمال الدين أبو الفضل الأُدُفوي، ولد في شعبان سنة

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية.

(٢) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٥)، وأعيان العصر (٣٦٣/١)، وطبقات السبكي (١٣٩/٩ - ١٤٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٨١).

(٣) طُبِع بدار الفكر سنة (١٤٠٦هـ)، بتحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان.

(٤) طُبِع بدار البشائر الإسلامية سنة (٢٠١٣م)، بتحقيق: مُجَدِّد بن مهدي العجمي.

(٥) طُبِع بدار السلام للطباعة والنشر - مصر (١٤١٠هـ)، بتحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني.

(٦) طُبِع بدار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر سنة (١٤٠٨هـ)، بتحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد.

(٧) انظر: الطالع السعيد للأُدُفوي (ص ١٢٧).

(٦٨٥هـ)، وتوفي بالقاهرة في شهر صفر سنة (٧٤٨هـ)^(١).

وأدْفُو: "بلدة في أواخر الأعمال القوصية قريبة من أسوان"، قاله الإسنوي، وقال غيره: "قرية بالجانب الغربي من نيل مصر".

من تصانيفه: (الإمتاع في حكم السماع)^(٢)، و(الطالع السعيد في تاريخ الصعيد)^(٣)، و(البدر السافر عن أنس المسافر)^(٤).

-
- (١) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٥)، وطبقات ابن قاضي شعبة (٣/ ٢١، ٢٠)، والأعلام (٢/ ١٢٣).
(٢) حُقق بجامعة أم درمان في السودان.
(٣) طُبِع بالدار المصرية للتأليف والنشر - مصر (١٣٨٢هـ)، بتحقيق: سعد مُجَدِّ حسن.
(٤) طُبِع بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء-الرباط (١٤٣٦هـ)، بتحقيق: د. قاسم السامرائي، د. طارق طاطمي.

المطلب الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

كان القُموي رحمه الله ذا شأنٍ كبيرٍ، ومكانةٍ ساميةٍ، فكان يُعد من أبرز فقهاء الشافعية في زمانه في مصر، ويدل على علو شأنه، ومكانته العلمية المرتفعة تصانيفه الكثيرة النافعة، ونُقل من بعده عنه، وتوليه مناصب القضاء، والحسبة في أماكن شتى، وتدريسه بالمدراس المختلفة، وثناء العلماء عليه ومدحهم إياه، ومن ذلك ما يلي:

١- قال عنه الشيخ صدر الدين بن الوكيل (ت: ٧١٦هـ)، والقاضي السروجي الحنفي (ت: ٧١٠هـ): "ليس بمصر أفقه من القُموي" (١).

٢- قال الشيخ كمال الدين جعفر الأذفوي (ت: ٧٤٨هـ): "كان من الفقهاء الأفاضل، والعلماء المتعبدين، والقضاة المتقين، وافر العقل، حسن التصرف، محفوظاً، قال لي يوماً: لي قريبٌ من أربعين سنةً أحكم، ما وقع لي حكمٌ خطأً، ولا أثبتُ مكتوباً تُكلم فيه، أو ظهر فيه خللٌ، وكان حسن الأخلاق، كبير المروءة والفتوة، حفوظاً لود أصحابه ومعارفه، محسناً إلى أهله، وأقاربه، وأهل بلاده، صحبته سنين، وكنت أبيت عنده، فكان منزله كأنه منزلي، وكان له قيامٌ بالليل، ولسانه بالليل والنهار كثير الذكر" (٢).

٣- قال الصفدي: "من الفقهاء الفضلاء، والقضاة النبلاء، وافر العقل، جيد النقل، حسن التصرف، دائم البشر والتعرف، له دينٌ وتعبُدٌ، وانجماعٌ عن الباطل وتفرُّدٌ" (٣).

٤- قال تاج الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ): "كان من الفقهاء المشهورين، والصلحاء المتورعين، يحكى أن لسانه كان لا يفتر عن قول: لا إله إلا الله، وكان مع جلالته في الفقه عارفاً بالنحو، والتفسير" (٤).

(١) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٧، ١٢٦).

(٢) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٥-١٢٧).

(٣) انظر: أعيان العصر (١/٣٦٣).

(٤) انظر: طبقات السبكي (٩/٣١، ٣٠).

٥ - قال الإسنوي (ت ٧٧٢هـ): "تَسْرِبَلٌ بِسَرِبَالٍ^(١) الورع والتقوى، وتعلق بأسباب الرقى فارتقى، وخاض مع الأولياء فركب في فلکهم، ولزمهم حتى انتظم في سلوكهم، كان إماماً في الفقه، عارفاً بالأصول، والعربية، صالحاً، سليم الصدر، كثير الذكر، والتلاوة، متواضعاً، متودداً، كريماً، كثير المروءة"^(٢).

٦ - قال الحافظ (ت ٧٧٤هـ): "كان من أكابر العلماء، وأعيان الأئمة الفضلاء، ديناً، خيراً، متواضعاً، محباً لأصحابه"^(٣).

(١) السَرِبَالُ: ما يُلبس من قميص أو درع والجمع سراويل وسريلته السربال فتسربله بمعنى ألبسته إياه

فلبسه. انظر: الصحاح (٥/ ١٧٢٩)، والمصباح المنير (١/ ٢٧٢).

(٢) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٢/ ١٦٩)

(٣) انظر: ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٣/ ١٥٤، ١٥٣).

المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي:

أولاً: عقيدته:

لم تتعرض كتب التراجم ومصادرها التي اطلعت عليها لشيء عن عقيدته رحمه الله، لكن الذي يظهر أنه لم يكن على عقيدة أهل السنة والجماعة، بل كان أشعري المعتقد، صوفي الطريقة، وبيان ذلك بأمرين:

الأمر الأول: حين تكلم في الجزء الذي قام زميلي محمد عبد الحافظ عطية بتحقيقه عن مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث قال رحمه الله: "فإن السُّنِّيَّ" ^(١) يُنكر على المعتزلي في نفي رؤية الله تعالى، ونسبة الشر إليه"، وقوله: "إن كلامه مخلوق، وعلى الحشوي ^(٢) في إثبات الجسمية والصورة والاستواء ^(٣)، وعلى الفلّسفي ^(٤) في إنكاره بعث

(١) قلت: لا يعني أن ما ذكره هو قول أهل السنة، فإن المخالفين يطلقون على أنفسهم أهل السنة، ولا يمتنعون عن هذه النسبة، وما ذكره المؤلف في هذا النص ليس هو معتقد أهل السنة والجماعة.

(٢) قلت: ذاك الزمان، انتشرت تسمية عقيدة أهل السنة والجماعة الصحيحة بالحشوية. انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق (ص ١٤١).

(٣) قلت: فمذهب أهل السنة والجماعة الصحيحة هو إثبات الصورة والاستواء لله عز وجل كما مرّ في الآية القرآنية والأحاديث النبوية، والتوقف في مسألة "الجسمية" لأنها من الألفاظ المجملة، ولم يرد نفيها وإثباتها في الكتاب والسنة. وأما المعني الذي تحت هذه الألفاظ، فإنهم يستفصلون عنه، فإن كان المعني باطلاً ينزه الله عنه ردّوه، وإن كان المعني حقاً لا يمتنع على الله عز وجلّ قبلوه، واستعملوا اللفظ الشرعي المناسب للمقام. انظر: التدمرية لابن تيمية (ص ٨١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٩٦/١).

(٤) الفلّسفي من الفلّسفة: كلمة يونانية، ومعناها عندهم: محبة الحكمة، والفيلسوف هو: فيلا

وسوفا، وفيلا هو: المحب، وسوفا: الحكمة، أي هو محب الحكمة، والفلاسفة جمع لكلمة فيلسوف، وهو العالم بالفلسفة، وقد ابتليت الأمة الإسلامية بمن سمو أنفسهم: فلاسفة المسلمين، وهم في الحقيقة طائفة خرجوا عن الحق واستبدلوا الوحي بالعقل، فضلوا وأضلوا، وقد اقتبسوا علومهم من الفلاسفة اليونانيين الوثنيين. انظر: الملل والنحل (٢/ ١١٦)، ومصطلحات في كتب العقائد (ص: ٩٤).

الأجساد؛ لأنَّ المصيبَ فيها واحدٌ قطعاً"^(١).

الأمر الثاني: بالنظر في ذلك العصر، وما كان سائداً فيه من المعتقدات، والطرق التي كانت مدعومةً من قبل الحكام والولاة، نجدُها العقيدة الأشعرية، والطريقة الصوفية، وما كان لمشايخه كبدّر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، وابن الرفعة (ت ٧١٠هـ) من مناظراتٍ مع الحنابلة، لا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية، في الدفاع عن عقيدة الأشاعرة^(٢) التي كانوا يعتقدونها، وكذلك تلاميذه، وعلى رأسهم كمال الدين الأذفوي (ت ٧٤٨هـ)، ومن عاش في ذلك العصر كتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) وغيره كانوا من الأشاعرة الصوفيين المدافعين عن معتقدهم، وكتب التراجم مليئةٌ بالقرائن التي تدل على أن شيوخه كانوا من الأشاعرة الصوفية، فنقل عن أكثرهم أنه دُفن في مقابر الصوفية، وعن بعضهم التصريح بأنه كان أشعرياً، وما ذكرته غيضٌ من فيضٍ، فهؤلاء هم شيوخه، وتلاميذه، ومعاصروه، وأنهم أثنوا عليه أشد الثناء في كتبهم، ولا ننسى ما تولاه القمُولي -رحمه الله- من مناصب قضاءٍ، وحسبةٍ، وتدرّيسٍ كثيرةٍ، فهذه القرائن القوية كلها تدل على أنه كان قد تأثر بهم، ومن المستبعد أنه كان يخالفهم في عقيدتهم وطريقتهم، وهم يشنون عليه، ويولونه مناصب القضاء، والفتيا، والتدرّيس، والله تعالى أعلم^(٣).

(١) انظر: الجواهر البحرية (ل ١٨٠/١٠).

(٢) الأشاعرة: وهم أتباع أبي الحسن الأشعري، وهم يشتون الأسماء وبعض الصفات، فقالوا: إن لله سبع صفات عقلية يسمونها معاني وهي مجموع في قول القائل:
حيّ عليمٌ قديرٌ والكلامُ لهُ
إرادةٌ كذاك السمعُ والبصرُ

وإثباتهم لهذه الصفات مخالف لطريقة السلف. انظر: اللل والنحل (٩٤/١)، والفصل في اللل (١٠٩/٢).
(٣) انظر: أعيان العصر (٥/٦، ٥)، وطبقات السبكي (٣٠/٩)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢١/٣)، والدرر الكامنة (٣٣٧/١).

ثانياً: مذهبه الفقهي:

كان المصنف -رحمه الله- شافعي المذهب، ويتضح ذلك بأربعة أمور:

الأول: جُل من ترجم له من أصحاب كتب التراجم ذكر أنه شافعي المذهب^(١).

الثاني: اهتمامه بالتصنيف في الفقه الشافعي، وقضاؤه، وإفتاؤه، وتدريسه على المذهب الشافعي^(٢).

الثالث: جميع شيوخه، وتلاميذه من أصحاب الفقه الشافعي^(٣).

الرابع: قوله في الكتاب في أكثر من موضع: "قال أصحابنا"، يقصد بذلك علماء المذهب الشافعي، لا يدل إلا على أنه كان شافعيًا.

فمن ذلك قوله: "والذي نصّ عليه جماعة من أصحابنا القول الثالث أنه إن انضمت إليه قرينة تصرفه إلى الشهر كقولك صمت رمضان، وقمت رمضان؛ لم يكره، وإلا كره"^(٤).

وقوله: "وفيه قول: أن ذا الحجة كله وقت له"^(٥)، ونسبه بعضهم إلى القديم. قال كثير من أصحابنا: ولا يظهر لهذا الخلاف فائدة"^(٦).

(١) انظر: المنهل الصافي (١٦٤/٢).

(٢) انظر: طبقات ابن قاضي شهبة (٢٥٤/٢).

(٣) انظر: الطالع السعيد ص (١٢٥-١٢٧).

(٤) انظر: الجواهر البحرية (٢١٦ ب/٢).

(٥) أي: لطواف الإفاضة.

(٦) انظر: الجواهر البحرية (٢٧٣ أ/٢).

المطلب السابع: مؤلفاته:

صنف القموي - رحمه الله - كتباً عدة في فنونٍ مختلفةٍ، أبرزها في الفقه، وهي كالتالي:

١ - البحر المحيط في شرح الوسيط، فيه نقولٌ غزيرةٌ، ومباحثٌ مفيدةٌ، وهو شرحٌ مطولٌ، أقرب تناولاً من المطلب العالي، وأكثر فروعاً، وإن كان كثير الاستمداد منه، وهو مخطوط^(١).

٢ - جواهر البحر المحيط، أو الجواهر البحرية، وهو تلخيصٌ للبحر المحيط، لخص أحكامه كتلخيص الروضة من الرافعي^(٢) (وهو موضوع بحثنا هذا).

٣ - تحفة الطالب في شرح كافية ابن الحاجب^(٣).

٤ - تكملة المطلب العالي شرح وسيط الغزالي، وهي من باب صلاة الجماعة إلى البيوع^(٤) وسبب تأليفه: وفاة مصنفه ابن الرفعة شيخ القموي - رحمه الله -.

٥ - تكملة تفسير الإمام فخر الدين الرازي^(٥).

٦ - شرح أسماء الله الحسنى، وهو مخطوط^(٦).

(١) انظر: أعيان العصر (٣٦٣/١)، وطبقات السبكي (٣٠/٩)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢٥٤/٢).

(٢) انظر: المصادر السابقة..

(٣) محقق في رسالة علمية بجامعة القاهرة، وانظر: المصادر السابقة.

(٤) وهو مطبوعٌ محققٌ ضمن رسائل علمية بالجامعة الإسلامية. وانظر: العقد المذهب (ص ١٧٤).

(٥) وهو مطبوعٌ ضمن تفسير الرازي، طبعته دار الفكر سنة ١٤٠١. انظر: أعيان العصر

(٣٦٣/١)، وطبقات السبكي (٣١/٩)، والعقد المذهب (ص ٤٠٧).

(٦) انظر: الطالع السعيد (ص ١٢٦)، والعقد المذهب (ص ٤٠٧)، وبغية الوعاة (٣٨٣/١).

المطلب الثامن: وفاته:

توفي -رحمه الله- بالقاهرة يوم الأحد الثامن من رجب سنة (٧٢٧هـ) بمصر، عن ثمانين سنة، ودُفن بالقرافة^(١).

(١) انظر: أعيان العصر (١/٣٦٤)، وطبقات السبكي (٩/٣١)، والبداية والنهاية (١٤/١٥١)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٥٥).

المبحث الثاني: التعرف بالكتاب (الجواهر البحرية)، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: أهمية الكتاب، ومكانته العلمية.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في النص المحقق.

المطلب الرابع: اصطلاحات المؤلف في النص المحقق.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في النص المحقق.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب ونماذج منها.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف:

أولاً: تحقيق اسم الكتاب:

ورد لهذا الكتاب اسمان متقاربان:

١- ما ذكره المصنف رحمه الله في مقدمة الكتاب، وهو: (الجواهر البحرية)، حيث قال: "وسميته الجواهر البحرية"^(١)، وهو الاسم الذي أثبتته؛ لوقوع الاختيار عليه من قبل قسم الفقه.

٢- ما ذكره جميع أصحاب التراجم، والفقهاء الذين نقلوا عن هذا الكتاب، وهو: "جواهر البحر"^(٢).

ثانياً: توثيق نسبته إلى المؤلف:

من خلال الرجوع إلى كلام المصنف في هذا الكتاب، وإلى كتب التراجم والفقه وغيرها من المصادر والمراجع ذات الصلة، يتبين أن هذا الكتاب -الجواهر البحرية- لمؤلفه أحمد بن محمد القمولي، ويتضح ذلك بما يلي:

١- تصريح المصنف -رحمه الله- بنسبة الكتاب إليه، حيث قال في مقدمة الكتاب: "وسميته الجواهر البحرية"^(٣).

٢- قال عنه الصفدي (ت ٧٦٤ هـ): "وشرح الوسيط في الفقه في مجلدات كثيرة، وفيه نقول غزيرة، ومباحث مفيدة، وسماه: البحر المحيط، ثم جرد نقوله في مجلدات وسماه: جواهر البحر"^(٤).

(١) انظر: الجواهر البحرية (ل ١/٢).

(٢) انظر: أعيان العصر (١/٣٦٤)، والوافي بالوفيات (٨/٦١)، وطبقات السبكي (٩/٣١)،

(٣٠)، وطبقات الإسنوي (٢/١٦٩).

(٣) انظر: الجواهر البحرية (ل ١/٢).

(٤) انظر: الوافي بالوفيات (٨/٦١).

٣ - قال تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ): "صاحب البحر المحيط، وكتاب جواهر البحر"^(١).

٤ - قال الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ): "ثم لخص أحكامه خاصة كتلخيص الروضة من الرافعي، سماه: جواهر البحر"^(٢).

٥ - قال العبادي (ت ٩٩٢ هـ): "وصنف في الفقه البحر المحيط شرح به الوسيط للغزالي في نحو من عشرين مجلدة، ثم اختصره في ثمانية مجلدات بخطه وسماه: جواهر البحر المحيط في شرح الوسيط"^(٣).

٦ - قال ابن الملتن (ت ٨٠٤ هـ): "صاحب: البحر المحيط في شرح الوسيط، وهو كتاب جليل، جامع لأشتات المذهب، ثم لخصه في: الجواهر، وهي جليلة أيضاً"^(٤).

٧ - قال شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢ هـ): "وكذا فعل في جواهر القمولي"^(٥).

٨ - قال السيوطي (ت ٩١١ هـ): "والنجم القمولي صاحب الجواهر، والبحر"^(٦).

٩ - قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ): "ونقله القمولي في بحره، وجزم به في جواهره"^(٧).

١٠ - قال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ): "فقد قال القمولي في جواهره: فإن قلنا: لا خيار له، أو له الخيار فلم يفسخ، ففي مضاربه بالثمن وجهان، أصحهما: لا"^(٨).

(١) انظر: طبقات السبكي (٣٠، ٣١/٩).

(٢) انظر: طبقات الإسنوي (١٦٩/٢).

(٣) انظر: ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١٥٣، ١٥٤/٣).

(٤) انظر: العقد المذهب (ص ٤٠٧).

(٥) انظر: الضوء اللامع (١٣٩/٦).

(٦) انظر: تاريخ الخلفاء (ص ٣٤٣).

(٧) انظر: أسنى المطالب (٨٣/١).

(٨) انظر: تحفة المحتاج (١٢٧/٥).

- ١١ - قال الخطيب الشربيني (ت ٩٧٤هـ): "كما في جواهر القموي" ^(١).
 - ١٢ - قال شمس الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ): "وجرى عليه القموي في جواهره" ^(٢).
 - ١٣ - قال حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ): "شرح القموي الوسيط في مجلدات سماه: البحر المحيط، ثم لخصه وسماه: جواهر البحر، وهو المخطوط بين أيدينا" ^(٣).
 - ١٤ - قال سليمان الجمل (ت ١٢٠٤هـ): "ذكر القموي في جواهره: أنه لو قال له: ارهن عبدي بما شئت صح أن يرهنه بأكثر من قيمته" ^(٤).
 - ١٥ - قال البكري الدمياطي (ت بعد ١٣٠٢هـ): "قال الكردي: قال القموي في الجواهر: فلو مات واحد، أو غاب، أو أيسر بعد الوجوب وقبل القسمة، فلا شيء له" ^(٥).
 - ١٦ - قال الزركلي (ت ١٣٩٦هـ): "وعني بالوسيط في فقه الشافعية، فشرحه وسماه: البحر المحيط، ثم جرد نقوله وسماه: جواهر البحر، مجلدات منه في الأزهرية" ^(٦).
 - ١٧ - قال الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) في ترجمة القموي: "جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط ستة أجزاء" ^(٧).
 - ١٨ - قال عمر كحالة (ت ١٤٠٨هـ): "البحر المحيط في شرح الوسيط للغزالي في نحو أربعين مجلدة، ثم لخص أحكامه في كتاب سماه: جواهر البحر في فروع الفقه الشافعي" ^(٨).
- فهؤلاء العلماء كلهم صرحوا بأن كتاب جواهر البحر "الجواهر البحرية" للمصنف - رحمه الله تعالى -.

(١) انظر: مغني المحتاج (٣/٤٨٤).

(٢) انظر: نهاية المحتاج (٥/٢٤٣).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢/٢٠٠٨).

(٤) انظر: حاشية الجمل (٣/٢٧٣).

(٥) انظر: إعانة الطالبين (٢/٢٢٣).

(٦) انظر: الأعلام (١/٢٢٢).

(٧) انظر: هدية العارفين (١/١٠٥).

(٨) انظر: معجم المؤلفين (١/٢٩٩، ٢٩٨).

المطلب الثاني: أهمية الكتاب، ومكانته العلمية:

تظهر أهمية هذا الكتاب، ومكانته العلمية في النقاط التالية:

- ١- قوة شخصية الإمام القمّولي، وتبحره في العلوم الشرعية عامة، وطول باعه في الفقه خاصة، فقد أثنى عليه كل من ترجم له، حتى قيل: "ليس بمصر أفهقه منه"^(١).
- ٢- استفادة من جاء بعده من العلماء من هذا الكتاب، واعتمادهم عليه في نقل أقوال الشافعية ونصوصهم، وقد مر ذكر ذلك في المطلب السابق، فليطلب منه^(٢).
- ٣- كونه يحوي مباحثاً غزيرة، وفروعاً كثيرة، ونقولاتٍ وفيرة، حتى صار كالموسوعة في المذهب الشافعي، لا سيما أن المصنف جمع عن كل من سبقه، فهو كتاب جامع لجميع المسائل الفقهية، وأغلب الفروع في الفقه الشافعي.
- ٤- ثناء العلماء على هذا الكتاب، فمن ذلك ما يلي:
- قال الصفدي (ت ٧٦٤ هـ): "وشرح الوسيط في الفقه في مجلدات كثيرة، وفيه نقول غزيرة، ومباحث مفيدة، وسماء: البحر المحيط، ثم جرد نقوله في مجلدات وسماء: جواهر البحر"^(٣).
- قال الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ): "شرح الوسيط شرحاً مطولاً، أقرب تناولاً من شرح ابن الرفعة، وإن كان كثير الاستمداد منه، وأكثر فروعاً منه أيضاً، بل لا أعلم كتاباً في المذهب أكثر مسائل منه، سماء: البحر المحيط في شرح الوسيط، ثم لخص أحكامه خاصة كتلخيص الروضة من الرافعي، سماء: جواهر البحر"^(٤).

(١) انظر: طبقات السبكي (٣٠/٩).

(٢) راجع المطلب السابق.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات (٦١/٨).

(٤) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي (١٦٩/٢).

المطلب الثالث: منهج المؤلف في النص المحقق:

يمكن تلخيص منهج نجم الدين المقولي في كتابه - الجواهر البحرية - في الأمور الآتية:

١- رتب الكتاب على الأبواب الفقهية حسب ترتيب الشافعية عموماً، وحسب ترتيب الوسيط للغزالي خصوصاً، ولا غرو، فالكتاب اختصاراً لشرح الوسيط، فقسّمه إلى كتبٍ، وكل كتابٍ إلى أبوابٍ، والأبواب إلى فصولٍ، والفصول إلى مسائل، والمسائل إلى فروعٍ، وهذا التقسيم هو الذي كان عليه عامة المصنفين آنذاك، واعتنى بذكر الأحكام والمسائل الفقهية مجردةً عن الدليل إلا النزر اليسير من التعليقات العقلية في بعض المواضع. قال في مقدمة الكتاب: "وجعلته أحكاماً مجردةً عن الأدلة، إلا الدليل السهل، وقصدت بذلك تسهيل مراجعته، والنقل منه، والاعتماد عليه في الفتيا، والحكم"^(١).

٢- يقتصر على أقوال المذهب الشافعي.

٣- يذكر الطرق، والأقوال، والأوجه في المسألة كاملة، ولا يكاد يترك شيئاً منها.

٤- يُعد كتابه من أطول الكتب في المذهب من حيث الإحاطة والشمول لمعظم المسائل والتفريعات الفقهية.

٥- كتابه سلس العبارة، واضح المعنى، ليس فيه الألفاظ الصعبة والجمل المعقدة والاحترازمات الدقيقة، يسهل على الجميع فهمه والأخذ منه.

٦- كثيراً ما يُبهم المؤلف رحمه الله ذكر من ينقل عنه من أئمة المذهب، فيقول مثلاً: "قال الأصحاب" أو "قال بعضهم" أو "قيل".

٧- يورد بعض الاعتراضات أحياناً، ويجيب عليها، كقوله: فإن قيل، أو فإن قال: كذا، أو فإن قلت، ونحوها.

٨- يحكم على المسائل أو ينقل حكم غيره عليها، وغالباً ما يذكر حكم النووي

(١) انظر: الجواهر البحرية (ل ١/٢٠١).

خاصة، أو الرافعي وغيرهما.

٩- إذا كان له رأي خاص في المسألة يُصَدِّرُهُ بقوله: "قلت".

١٠- يُكثِّرُ من الإحالات بقوله: "كما مرَّ" أو "كما سيأتي"، ونحو ذلك.

١١- ينقل عن بعض الكتب نصاً بدون الإشارة إلى ذلك النقل أو التعرض له،

كالمجموع للنووي، وفتح العزيز للرافعي، وبحر المذهب للرويان.

١٢- يذكر في بعض المسائل قول الإمام الشافعي -رحمه الله-، وتارةً يذكر قولين

له في المسألة، أي: القديم والجديد.

المطلب الرابع: اصطلاحات المؤلف في النص المحقق:

أولاً: مصطلحات الآراء والمذاهب والأقوال:

١- الطُّرُق: جمع طريق أو طريقة وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما^(١).

٢- الأقوال: جمع قول ويقصد بها اجتهادات الإمام الشافعي سواء كانت قديمة أم جديدة^(٢).

٣- الوجهان: مثنى وجه، والجمع أوجه وهي الآراء التي يستنبطها فقهاء الشافعية بناء على قواعد الإمام الشافعي وأصوله^(٣).

٤- النص: هو ما نص عليه الشافعي في أحد كتبه. سمي بذلك؛ لأنه مرفوع إلى الإمام، أو أنه مرفوع القدر لتنصيب الإمام عليه، ويكون مقابله وجه ضعيف أو قول محرّج. فإذا قال المؤلف - رحمه الله - (والمخصوص عليه)، أو المسألة منصوصة فمعناه أن الإمام الشافعي رحمه الله - نصّ على هذا^(٤).

٥- التخرّيج: هو أن يرد نصان عن صاحب المذهب مختلفان في صورتين متشابهتين ولم يظهر بينهما ما يصلح فارقاً، فالأصحاب يخرجون نصه في كل واحدة من الصورتين في الصورة الأخرى؛ لاشتراكهما في المعنى فيحصل في كل واحدة من الصورتين

(١) انظر: مغني المحتاج (١/ ١٠٥)، ومختصر الفوائد المكية (ص: ١١٠)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٤٦).

(٢) انظر: المجموع (١/ ١٣٩).

(٣) انظر: مقدمة المجموع (١/ ٦٥)، وطبقات السبكي (٢/ ١٠٤)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٤٦).

(٤) انظر: مغني المحتاج (١/ ١٠٦)، ومصطلحات المذاهب الفقهية (ص: ٢٥٠)، ومقدمة الجمع والفرق (١/ ٣٠).

قولان منصوص ومخرج، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقولون: فيهما قولان بالنقل والتخريج^(١).

٦- **التفريع:** هو أن يثبت متعلق أمر حكم بعد إثباته متعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب^(٢).

٧- **القديم:** أي من قولي الإمام الشافعي: وهو ما قاله قبل دخوله مصر، وأشهر رواته: أحمد بن حنبل والزعفراني والكرابيسي وأبو ثور، ويستفاد منه أربع مسائل: الأولى: أن في المسألة خلافاً بين القديم والجديد.

والثانية: كون القديم مرجوحاً، والجديد راجحاً.

والثالثة: كون الخلاف قولياً (أي: في أقوال الإمام الشافعي).

والرابعة: كون المقابل هو الجديد، والعمل عليه.

(تنبيه): المذهب القديم ليس مذهباً للشافعي؛ لأن المقلد مع المجتهد كالمجتهد مع الرسول ﷺ (فكما أن الحادث من أدلة الشرع ناسخ للمتقدم منها إجماعاً حتى يجب على المجتهد الأخذ به كذلك المقلد مع المجتهد).

وأما المسائل التي عدوها وجعلوها مما يفتى به على القديم فسيبه أن جماعة من المجتهدين في مذهبه لاح لهم في بعض المسائل أن القديم أظهر دليلاً، فأفتوا به غير ناسبين ذلك إلى الإمام الشافعي، فمن بلغ رتبة الترجيح ولاح له الدليل أفتى بها وإلا فلا وجه لعلمه وفتواه، على أن المسائل التي عدوها أكثرها فيه قول جديد فتكون الفتوى به وهي ثمانية عشرة مسألة :

الأولى: عدم وجوب التباعد عن النجاسة في الماء الكثير بقدر القلتين.

(١) انظر: الجمع والفرق (١ / ٣١)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص: ١٢)، والمدخل إلى

دراسة المذاهب الفقهية (ص: ٦٣).

(٢) انظر: تحرير الفتاوى (١ / ٤٤).

الثانية: عدم تنجس الماء الجاري إلا بالتغير.

الثالثة: عدم النقض بلمس المَحْرَم.

الرابعة: تحريم أكل الجلد المدبوغ.

الخامسة: استحباب التشويب في أذان الصبح.

السادسة: مقدار وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر.

السابعة: استحباب تعجيل العشاء.

الثامنة: عدم ندب قراءة السورة في الأخيرتين.

التاسعة: الجهر بالتأمين للمأموم في الجهرية.

العاشر: ندب الخط عند عدم الشاخص.

الحادية عشرة: جواز اقتداء المنفرد في أثناء صلاته.

الثانية عشرة: كراهة تقليد أظافر الميت.

الثالثة عشرة: عدم اعتبار الحول في الركاز.

الرابعة عشرة: صيام الولي عن الميت الذي عليه صوم.

الخامسة عشرة: جواز اشتراط التحلل من الحج بالمرض.

السادسة عشرة: إجبار الشريك على العمارة.

السابعة عشرة: جعل الصداق في يد الزوج مضموناً.

الثامنة عشرة: وجوب الحد بوطء المملوكة المحرم في دبرها.

وقد رجع الإمام الشافعي عنه وقال: "لا أجعل في حل من رواه عني"^(١).

٨- الجديد: هو قول الإمام الشافعي بمصر تصنيفاً أو إفتاءً، والقول الجديد

للشافعي هو المعتمد وعليه العمل؛ لأن القديم مرجوع عنه.

(١) انظر: نهاية المحتاج (١/ ٥٠) وسلم للتعلم المحتاج (ص: ٢٧)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٦٠).

وأشهر رواته: البويطي والمزني والربيع المرادي والربيع الجيزي وحرملة ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومُحمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومن الكتب الجديدة للإمام الشافعي: المختصر، والبويطي، والأم^(١).

ثانياً: مصطلحات الترجيح والتضعيف:

١- **الأصح:** هو الراجح من الوجهين أو الوجوه لأصحاب الإمام الشافعي إن كان الخلاف قوياً، باعتبار النظر في دليل كل منهما، وترجيح أحدهما على الآخر، وهو مشعر بصحة مقابله؛ فيقابله (الصحيح) الذي يشاركه في الصحة، إلا أن (الأصح) أرجح منه باعتبار الدليل^(٢).

٢- **الصحيح:** هو الراجح من الوجهين أو الوجوه لأصحاب الإمام الشافعي إن كان الخلاف ضعيفاً، وذلك لضعف دليل المرجوح، ويقابله (الضعيف) أو (الفاسد) الذي دليله في غاية الضعف^(٣).

٣- **الصواب:** من ألفاظ الترجيح بين وجوه الأصحاب، ويُستعمل حين يكون المقابل وجهاً ضعيفاً أو واهياً؛ وذلك لضعف مدركه^(٤).

٤- **المذهب:** يطلق على الراجح في المذهب عند اختلاف الأصحاب في النقل بذكرهم طريقين أو أكثر^(٥).

٥- **الأظهر:** هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين قوياً، بالنظر إلى قوة دليل كل منهما، وترجح أحدهما على

(١) انظر: الفوائد المكية (ص: ١٥٠)، وسلم المتعلم المحتاج (ص: ٢٧)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٢٦).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٦/١)، وتحفة المحتاج (٥٠/١).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٦/١)، ومغني المحتاج (١٠٥/١).

(٤) انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري (ص ٢٧٣، ٢٧٢).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٦/١).

الآخر، فالراجع من أقوال الإمام الشافعي حينئذ هو الأظهر، ويقابله الظاهر الذي يشاركه في الظهور، لكن الأظهر أشد منه ظهوراً في الرجحان^(١).

٦- الظاهر: هو القول، أو الوجه الذي قوي دليله، وكان راجحاً على مقابله، وهو الرأي الغريب، إلا أن الظاهر أقل رجحاناً من الأظهر^(٢).

٧- المشهور: هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين ضعيفاً، فالراجع من أقوال الإمام الشافعي حينئذ هو المشهور، ويقابله الغريب الذي ضعف دليله^(٣).

٨- الأرجح: ما كان رجحانه أكثر من غيره^(٤).

٩- الراجح: الذي تَعَضَّدَ بأحد أسباب الترجيح كقوة الدليل، أو مناسبته للزمان أو ما اقتضاه العرف، أو لشهرته^(٥).

١٠- الأشبه: هو الحكم الأقوى شبهها بالعلة، وذلك فيما لو كان للمسألة حكمان مبنيان على قياسين، لكن العلة في أحدهما أقوى من الآخر^(٦).

١١- المختار: ما استنبطه المجتهد باجتهاده من الأدلة الأصولية^(٧).

١٢- المحتمل: هو ما لم تتضح دلالاته، فإن ضبطه بفتح الميم الثاني فهو مشعر

(١) انظر: مغني المحتاج (١/١٠٥)، ومختصر الفوائد المكية (ص: ١٠٩)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٩).

(٢) انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الزفيري (ص ٢٧٤).

(٣) انظر: مغني المحتاج (١/١٠٥)، ومختصر الفوائد المكية (ص: ١٠٩)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٩).

(٤) انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الزفيري (ص ٢٧٤).

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: تحرير الفتاوى (١/ ٤٤).

(٧) انظر: المصدر السابق.

للترجيح؛ لأنه بمعنى قريب، وإن ضبطوه بالكسر فلا يشعر به؛ لأنه بمعنى ذي احتمال أي قابل للحمل والتأويل، فإن لم يضبطوه بشيء منهما فلا بد من مراجعة كتب المتأخرين عنهم حتى تنكشف حقيقة الحال، فإن وقع بعد أسباب التوجيه فهو بالفتح راجح، أو بعد أسباب التضعيف فهو بالكسر مرجوح^(١).

١٣ - الإيماء: الإتيان بعبارة ليست صريحة في الحكم لكنه يفهم منها بطريق الزوم^(٢).

١٢ - فيه نظر: صيغة تدل على أن القول أو الحكم ملازم للفساد^(٣).

ثالثاً: مصطلحات متعلقة بأصحاب المذهب:

١ - الأصحاب: هم فقهاء الشافعية الذين بلغوا رتبة الاجتهاد، فكانت لهم اجتهادات فقهية خرجوها على أصول الإمام الشافعي، واستنبطوها من قواعده، وانتسبوا له في ذلك، ويسمون (أصحاب الوجوه)^(٤).

٢ - العراقيون: هم الطائفة الكبرى في الاهتمام بفقه الإمام الشافعي ونقل أقواله ويُقال لهم أيضاً البغداديون؛ لأن معظمهم سكن بغداد وما حولها.

ومدار طريقة العراقيين وكتبهم وجاهيرهم مع جماعات من الخراسانيين : على الشيخ أبي حامد الاسفراييني (ت ٤٠٦هـ) وتعليقته؛ وهو شيخ طريقة العراقيين، وعنه انتشر فقههم، انتهت اليه رئاسة المذهب الشافعي ببغداد، واشتهرت طريقتهم في تدوين الفروع بطريقة العراقيين.

(١) انظر: سلم المتعلم المحتاج (ص: ٣٩)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٥).

(٢) انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية (ص: ٣٤٨).

(٣) انظر: سلم المتعلم المحتاج (ص: ٤٠)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٥٧).

(٤) انظر: المجموع (١/١٣٩)، وسلم المحتاج (ص: ٦٤٦).

وتمتاز طريقة العراقيين بأنها أتقن في نقل نصوص الإمام الشافعي، وقواعد مذهبه، ووجوه متقدمي الأصحاب، وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، ومن أشهرهم أبو الحسن الماوردي، والقاضي أبو الطيب الطبري، والقاضي أبو علي البندنجي، والمحامي، وسليم الرازي^(١).

٣- الخراسانيون: هم الطائفة الكبرى بعد العراقيين في الاهتمام بفقهِ الإمام الشافعي ونقل أقواله، ويقال لهم أيضاً: المروزي؛ لأن شيخهم ومعظم أتباعهم من مرو وما والاها، وهما عبارتان بمعنى واحد، ومدار هذه الطريقة على القفال الصغير، وهو عبدالله بن أحمد المروزي (ت: ٤١٧هـ)، وتمتاز هذه الطريقة عن طريقة العراقيين بأنها: أحسن تصرفاً وبحثاً وتفريعاً غالباً، ومن أشهرهم أبوبكر بن عبدالله المروزي القفال الصغير، وأبو مُجَّد الجويني، والفُوراني، والقاضي حسين^(٢).

٤- المتقدمون: هم أصحاب الأوجه غالباً، وضبطوه بالزمن، وهم الذين كانوا في القرن الرابع وقبله وتُسموا بالمتقدمين تمييزاً لهم عن من بعدهم، ومن أشهرهم القاضي ابن سريج، وأبو إسحاق المروزي، وابن الحداد، والقفال الشاشي^(٣).

٥- المتأخرون: هم من بعد الأربعمائة، ومن أشهرهم القفال المروزي، وإمام الحرمين الجويني، والغزالي، والرافعي، والنووي، وأما وقت ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ) وقبله فهم بعد الشيخين فهم من المتأخرين^(٤).

٦- المحققون: جمع محقق، والمحقق اسم فاعل من "التحقيق": مصدر حقق يحقق، وأصل ذلك: إحكام الشيء وصحته، وحقق الشيء: أثبته وأوجبه، وحققت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه، وحققت الخبر فأنا أحقه: وقفت على حقيقته.

(١) انظر: المجموع (٦٩/١)، وتحذيب الأسماء (٤٩٦/٢)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٤٩).

(٢) انظر: مقدمة نهاية المطلب (١/١٣٤)، ومقدمة المجموع (١/٦٩)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢/١٨٢).

(٣) انظر: سلم المتعلم المحتاج (ص: ٤١)، ومصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري (ص: ٢٣٨).

(٤) انظر: نهاية المطلب (المقدمة/ ١٧٢)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٢).

واصطلاحاً: قال الجرجاني: «إن التحقيق هو إثبات المسألة بدليلها».

وقال صاحب "تبصرة المحتاج": "والذي ظهر لنا بعد طول البحث، وسؤال أهل العلم، أن الغالب في إطلاق لفظ المحققين أن يراد بهم من تصدى لمسألة ما، ولم يكتفِ بنقل ما جاء فيها، بل محصها وسبرها وتتبعها، وجمع أطرافها وأدلتها، وحصر الروايات وقارن بين العبارات، ولا يجزم بالحكم إلا بعد البحث التام، وجمع متفرقات الكلام، وعليه يكون المحقق من بذل جهداً في الوصول إلى تحقيق المسألة من جميع الوجوه حسب الإمكان، ويعرف ذلك من خلال كلامه المؤيد بالبحث والاستدلال، وهذا يختلف بحسب العلم الذي يبحث فيه... أما عن التحقيق في الفقه فقد بينه الإمام النووي (ت: ٦٧٦هـ) في مقدمة المجموع، وقال في مقدمة التحقيق - بعد أن جمع بين يديه أكثر من مئة كتاب من أمهات كتب المذهب والفتاوى - (ولا أرجح إلا ما رجحه الأصحاب أو أكثرهم ومحققوهم وكان راجحاً في الدليل ومتى جاء شيء رجحته طائفة يسيرة وكان الدليل الصحيح الصريح يؤيده قلت: (المختار كذا) فيكون المختار تصريحاً بأنه الراجح دليلاً وقالت به طائفة قليلة وأن الأ شهر في المذهب خلافه وما وجدته فيه من حكم أو خلاف غريب أو ترجيح خلاف ما في بعض الكتب المشهورة فأعتمدته فهو محقق معتمد - إن شاء الله تعالى - فإني لا أفعل ذلك إلا بعد البحث التام وجمع متفرقات كلام الأصحاب" (١).

٧- القاضي: يقصد به القاضي حسين (ت: ٤٦٢هـ) في كتابه التعليقة، إلا إذا

صرح بخلاف ذلك (٢).

(١) انظر: التحقيق للنووي (ص: ٣١، ٣٢)، والتعريفات (ص: ٥٣)، ومعجم المصطلحات

والألفاظ الفقهية (١/ ٤٤٢)، وتبصرة المحتاج (ص: ٣٥٥، ٣٥٨).

(٢) انظر: مختصر الفوائد المكية (ص ٨٧)، ومصطلحات المذاهب الفقهية لمريم الظفيري (ص

٨- الإمام: يقصد به في كلام الشافعية وكلام المصنف إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ) صاحب نهاية المطلب^(١).

(١) انظر: الفوائد المكية (ص: ١٣١).

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في النص المحقق:

اعتمد القمُولي رحمه الله في كتابه (الجواهر البحرية) على مصادر كثيرة، منها ما نقل عنه مباشرة ومنها ما نقل عنه بواسطة كتبٍ أخرى، وتارةً ينقل بالنص، وتارةً بالمعنى - وهو الغالب-، وعند النقل ليس له منهجٌ معينٌ، فأحياناً يذكر اسم المؤلف دون الكتاب كقوله قال: الإمام الشافعي، المزي، الماوردي، الغزالي، البغوي، الرافعي، النووي، وهكذا.

وأحياناً يذكر اسم الكتاب دون المؤلف، ومن ذلك قوله: في الأم^(١)، في المختصر^(٢)، في التتمة^(٣)، ونحو ذلك.

وتارةً يذكر اسم المؤلف مع الكتاب، خاصةً إذا لم يعتد النقل عن ذلك الكتاب، كقوله: سليم في "الكفاية"^(٤)، الشيخ نصر في "الكافي"^(٥)، القاضي الطبري في "المجرد"^(٦)، الجرجاني في "المعاينة"^(٧) ونحو ذلك.

وقد أكثر من النقل عن الرافعي (ت ٦٢٣هـ) من كتابه فتح العزيز، وعن النووي من كتابه المجموع، وعوّل عليهما كثيراً في الترجيحات.

وسأورد بعون الله هذه المصادر حسب الحروف الهجائية، وأبين ما إذا كانت هذه المصادر مطبوعةً أو مخطوطةً، مكثفياً بذكرها هنا عن إعادتها في الفهارس، وهي كالتالي:

(١) انظر: (ل ٢٦٠/أ).

(٢) انظر: (ل ٢٦٠/أ).

(٣) انظر: (ل ٢٦١/ب).

(٤) انظر: (ل ٢٧٦/ب).

(٥) انظر: (ل ٢٧٦/ب).

(٦) انظر: (ل ٢٤٠/ب).

(٧) انظر: (ل ٢٥٩/أ).

- ١- الإبانة لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن فوران الفوراني المروزي (ت ٤٦١هـ)، مخطوط.
- ٢- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للشيخ أبي الفتح تقي الدين محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مطبوع.
- ٣- إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع.
- ٤- الاستذكار للإمام أبي الفرج محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي (ت ٤٤٨هـ)، مخطوط.
- ٥- الأشباه والنظائر لأبي عبد الله صدر الدين محمد بن عمر المعروف بابن المرحل وابن الوكيل (ت ٧١٦هـ)، مطبوع.
- ٦- الإقناع في الفقه الشافعي لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، مطبوع.
- ٧- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، مطبوع.
- ٨- الأمالي للأستاذ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد السرخسي المعروف بالزاز (ت ٤٩٤هـ)، مخطوط.
- ٩- الإملاء للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)^(١).
- ١٠- الانتصار للقاضي أبي سعد شرف الدين عبد الله بن محمد هبة الله بن المطهر بن علي بن أبي عصرون (ت ٥٨٥هـ)، مطبوع.
- ١١- الإيجاز في الفرائض لأبي الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن البصري المعروف بابن اللبان الفرضي (ت ٤٠٢هـ)، مطبوع.
- ١٢- الإيضاح لأبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري البصري (ت ٣٨٦هـ)، مخطوط.
- ١٣- بحر المذهب للقاضي عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني (ت ٥٠٢هـ)، مطبوع.

(١) ليس بمطبوع ولا أدري إن كان مخطوطاً أو مفقوداً.

- ١٤- البسيط في المذهب للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع.
- ١٥- البيان لأبي الخير يحيى بن أبي الخير بن سالم بن أسعد بن يحيى العمراني اليماني (ت ٥٥٨هـ)، مطبوع.
- ١٦- تنمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم المتولي (ت ٤٧٨هـ)، مطبوع.
- ١٧- التجريد للقاضي أبي القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري (ت ٤٠٥هـ)، مخطوط.
- ١٨- التجريد لأحمد بن محمد المحاملي (ت ٤١٥هـ)^(١).
- ١٩- التذكرة للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٣٨هـ)، مخطوط.
- ٢٠- التعليق الكبير على مختصر المزني للقاضي أبي علي الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة البغدادى (ت ٣٤٥هـ)، مخطوط.
- ٢١- التعليقة المسماة بالجامع للشيخ أبي علي الحسن بن عبيد الله بن يحيى البندنيجي (ت ٤٢٥هـ)، مخطوط.
- ٢٢- التعليقة لأبي علي الحسين بن شعيب بن محمد بن الحسين السنجي المروزي (ت ٤٢٧هـ)، مخطوط.
- ٢٣- التعليقة للشيخ أبي حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني (ت ٤٠٦هـ)، مخطوط.
- ٢٤- التعليقة للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري (ت ٤٥٠هـ)، مطبوع.
- ٢٥- التعليقة للقاضي أبي علي الحسين بن محمد المروزي (ت ٤٦٢هـ)، مطبوع.

(١) ليس بمطبوع ولا أدري إن كان مخطوطاً أو مفقوداً.

- ٢٦- التقريب للقاسم بن القفال الكبير الشاشي محمد بن علي (ت ٣٩٩هـ)، مخطوط.
- ٢٧- التلخيص لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ابن القاص (ت ٣٣٥هـ)، مطبوع.
- ٢٨- التنبيه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، مطبوع.
- ٢٩- التهذيب لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي النابلسي (ت ٤٩٠هـ)، مخطوط.
- ٣٠- التهذيب للعلامة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ابن الفراء الشافعي (ت ٥١٦هـ)، مطبوع.
- ٣١- جامع الجوامع ومودع البدائع للإمام أبي الفرج محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي (ت ٤٤٨هـ)، مخطوط.
- ٣٢- الجامع الكبير، للإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ)، مخطوط (١).
- ٣٣- الحاوي الكبير، للإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، مطبوع.
- ٣٤- حواشي الوسيط للقاضي أبي القاسم عماد الدين ابن السكري (ت ٦٢٤هـ)، مخطوط.
- ٣٥- الحلية لعبد الواحد بن إسماعيل الروياني (ت ٥٠٢هـ)، مطبوع.
- ٣٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لأبي بكر الشاشي القفال الفارقي (ت ٥٠٧هـ)، مطبوع.
- ٣٧- الخلاصة للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع.
- ٣٨- الذخائر للقاضي أبي المعالي مجلي بن جميع بن نجا المخزومي (ت ٥٥٠هـ)، مخطوط.
- ٣٩- الذخيرة للشيخ أبي علي الحسن بن عبيد الله بن يحيى البندنجي (ت ٤٢٥هـ)، مخطوط.
- ٤٠- الرقم لأبي الحسن العبادي (ت ٤٩٥هـ)، مخطوط.
- ٤١- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف

(١) من كتب الشافعي الجديدة، وهو من رواية المزني. انظر: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٨١).

النووي (ت ٦٧٧هـ)، مطبوع.

٤٢ - السلسلة للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٣٨هـ)، مطبوع.

٤٣ - الشامل في فروع الشافعية لأبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر ابن الصباغ البغدادي (ت ٤٧٧هـ)، مطبوع.

٤٤ - شرائط الأحكام لأبي الفضل عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان الهمداني (ت ٤٣٣هـ)، مخطوط.

٤٥ - شرح مختصر المزني لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي (ت ٣٤٠هـ)، مخطوط.

٤٦ - شرح مختصر المزني لأبي بكر محمد بن داود بن محمد المروزي المعروف بالصيدلاني وابن داود (ت ٤٢٧هـ)، مخطوط.

٤٧ - شرح مختصر المزني لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن مسعود بن أحمد المسعودي المروزي (ت ٤٢٠هـ)، مخطوط.

٤٨ - شرح مختصر المزني لأبي علي الحسين بن شعيب بن محمد بن الحسين السنجي المروزي (ت ٤٢٧هـ)، مخطوط.

٤٩ - شرح مختصر المزني للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري (ت ٤٥٠هـ)، مخطوط.

٥٠ - شرح مشكلات الوسيط والوجيز لأبي الفتوح منتخب الدين أسعد بن محمود العجلي (ت ٦٠٠هـ)، مخطوط.

٥١ - شرح مشكل الوسيط، لتقي الدين عثمان ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)^(١). مطبوع.

٥٢ - الإشراف على غوامض الحكومات لأبي سعد الهروي (ت ٤٨٨هـ) مطبوع.

(١) حقق في رسالتين علميتين بالجامعة الإسلامية، وهو مطبوع بهامش كتاب الوسيط في مكتبة دار السلام بالقاهرة.

- ٥٣- **العدة** لأبي المكارم إبراهيم بن علي الروياني (ت ٥٢٣هـ) مخطوط.
- ٥٤- **العدة** لأبي عبد الله الحسين بن علي الطبري (ت ٤٩٨هـ). مخطوط.
- ٥٥- **غنية الفقيه في شرح التنبيه** لشرف الدين أحمد بن موسى بن يونس بن محمد بن منعة الإربلي الموصلية (ت ٦٢٢هـ)، مطبوع.
- ٥٦- **فتاوى العز بن عبد السلام** للشيخ أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠هـ)، مطبوع.
- ٥٧- **فتاوى الغزالي للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي** (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع.
- ٥٨- **فتاوى القاضي حسين للقاضي أبي علي الحسين بن محمد المروزي** (ت ٤٦٢هـ)، مطبوع.
- ٥٩- **فتاوى القفال** لعبد الله بن أحمد بن عبد الله المعروف بالقفال الصغير (ت ٤١٧هـ)، مطبوع.
- ٦٠- **فتاوى النووي** المسماة بالمسائل المنثورة للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٧هـ)، مطبوع.
- ٦١- **فتح العزيز في شرح الوجيز** (الشرح الكبير) للإمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل إمام الدين أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، مطبوع.
- ٦٢- **الفروع** لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان البغدادي (ت ٣٥٩هـ)، مخطوط.
- ٦٣- **الفروق** للشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٣٨هـ)، مطبوع.
- ٦٤- **الكافي** لأبي محمد محمود بن محمد بن العباس بن أرسلان العباسي مظهر الدين الخوارزمي (ت ٥٦٨هـ)، مخطوط.
- ٦٥- **كتاب القديم** لأبي علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الكرايسي (ت ٢٤٥هـ)، مخطوط.

٦٦- كفاية النبيه في شرح التبيه لنجم الدين أبي العباس ابن الرفعة المصري (ت ٧١٠هـ)، مطبوع.

٦٧- الباب لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي المحاملي البغدادي (ت ٤١٥هـ)، مطبوع.

٦٨- المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مطبوع.

٦٩- المجرد لأبي الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي (ت ٤٤٧هـ)، مخطوط.
٧٠- المجرد للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري (ت ٤٥٠هـ)، مخطوط.

٧١- مختصر المزني لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني (ت ٢٦٤هـ)، مطبوع.
٧٢- المسائل المولدرات (الفروع) لأبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن الحداد الكناني المصري (ت ٣٤٤هـ)، مطبوع.

٧٣- المعاينة لأحمد بن محمد الجرجاني (ت ٤٨٢هـ)^(١). مطبوع.
٧٤- المعتمد لمحمد بن أحمد الشاشي (ت ٥٠٧هـ)^(٢). مخطوط.
٧٥- معرفة السنن والآثار، للإمام أبي بكر أحمد الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مطبوع.
٧٦- المقنع لأبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي المحاملي البغدادي (ت ٤١٥هـ)، مطبوع.
٧٧- المنتور لإسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ)^(٣).

(١) يشتمل على أنواع من الامتحان كالالغاز، والفروق، والاستثناءات من الضوابط. انظر: طبقات السبكي (٧٤/٤)، طبقات ابن شهبة (٢٦٠/١).

(٢) وهو كالشرح لكتابه: حلية العلماء. انظر: طبقات السبكي (٧٠/٦).

(٣) من ما نقله عن الشافعي، لم يُطبع ولا أدري إن كان مخطوطاً أو مفقوداً. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٣٣٥/٣).

- ٧٨- المنهاج (شعب الإيمان) للقاضي أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحلبي البخاري (ت ٤٠٣هـ)، مطبوع.
- ٧٩- المهذب للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، مطبوع.
- ٨٠- نظم المختصر لأبي الرجاء محمد بن أحمد الأسواني (ت ٣٣٥هـ)، مخطوط.
- ٨١- نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (ت ٤٧٨هـ)، مطبوع.
- ٨٢- الوجيز في المذهب للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع.
- ٨٣- الوسيط في المذهب للإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع.

المطلب السادس: وصف النسخ الموجودة لهذا الكتاب:

أولاً: وصف النسخة الخطية الفريدة المختارة للتحقيق وهي نسخة المكتبة السلিমانيّة، إسطنبول، تركيا:

تبين بعد الاطلاع والمقارنة أن هذه النسخة هي في الواقع الجزء الثاني المفقود من نسخة متحف طوب قبوسراي، وهي من أتم نسخ الكتاب، مكتوبة بخط مقروء واضح وجميل، وهي سالمة من السقط، والخرم، والطمس، والبياض، والسواد وغيرها من العيوب، وتصويرها عالي الجودة، وعليها تملك.

١- رقم حفظها: (٥١٦).

٢- عدد المجلدات: (١)، وهو الجزء الثاني.

٣- عدد اللوحات: (٢٣٨).

٤- عدد الأسطر: (٢٥).

٥- عدد الكلمات في السطر: (١٠ إلى ١٥).

٦- نوع الخط: نسخ مشرقى.

٧- جودة الخط: مقروء واضح وجميل.

٨- اسم الناسخ و تاريخ النسخ: ابن مسعود الحكري، (٨٠٠هـ).

٩- لون المداد: العناوين الرئيسة والفرعية بالأحمر، وباقي النص بالأسود.

وهي النسخة الفريدة التي اعتمدت عليها في التحقيق.

ثانياً: وصف النسخ الخطية الأخرى للكتاب:

تنبيه: لا يوجد القسم الخاص بي في هذه النسخ^(١).

١- نسخة متحف طوب قبو سراي، اسطنبول، تركيا.

١- رقم حفظها: (٧٢٠).

- ٢- عدد المجلدات: (٩)، وأصل المخطوط يقع في (١٢) مجلداً، ومفقود منها المجلد: الثاني، والخامس، والحادي عشر، إلا أنها موجودة في النسخ الأخرى.
- ٣- عدد اللوحات: (٢٠٢٠).
- ٤- عدد الأسطر: (٢٥).
- ٥- عدد الكلمات في السطر: (١٠ إلى ١٥).
- ٦- نوع الخط: نسخ مشرقى.
- ٧- اسم الناسخ: ابن مسعود الحكري.
- ٨- تاريخ النسخ: (٨٠٠هـ).
- ٩- لون المداد: العناوين الرئيسة والفرعية بالأحمر، وباقي النص بالأسود.
- ٢- نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر.
- ١- رقم حفظها: (٤٢٣١٥/٤٢٣١٦).
- ٢- عدد المجلدات: (٥)، وهي: الثاني، والثالث مقسم على جزئين، والرابع، والخامس.
- ٣- عدد اللوحات: (٨٦٥).
- ٤- عدد الأسطر: (٢٩).
- ٥- عدد الكلمات في السطر: (١٥ إلى ١٨).
- ٦- نوع الخط: نسخ مشرقى.
- ٧- جودة الخط: مقروء متوسط الوضوح.
- ٨- اسم الناسخ: علي المحلي الشافعي.
- ٩- تاريخ النسخ: (٨٦٣هـ).
- 10- لون المداد: العناوين الرئيسة والفرعية بالأحمر، وباقي النص بالأسود.

٣- نسخة المكتبة الوطنية، باريس، فرنسا، وعنّها نسخة مصورة في مركز الملك فيصل.

بعد الاطلاع والمقارنة تبين أن هذه النسخة هي في الواقع تكملة لنسخة المكتبة الأزهرية.

- ١- رقم حفظها: (١٠٢٦).
- ٢- عدد المجلدات: (١)، وفيه الجزء الخامس والسادس.
- ٣- عدد اللوحات: (٣٤٧).
- ٤- عدد الأسطر: (٢٩).
- ٥- عدد الكلمات في السطر: (١٥ إلى ١٨).
- ٦- نوع الخط: نسخ مشرقى.
- ٧- جودة الخط: مقروء متوسط الوضوح.
- ٨- اسم الناسخ: علي المحلي الشافعي.
- ٩- تاريخ النسخ: يوم الأحد الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٨٦٣هـ.
- ١٠- لون المداد: العناوين الرئيسة والفرعية بالأحمر، وباقي النص بالأسود.

٤- نسخة دار الكتب، القاهرة، مصر.

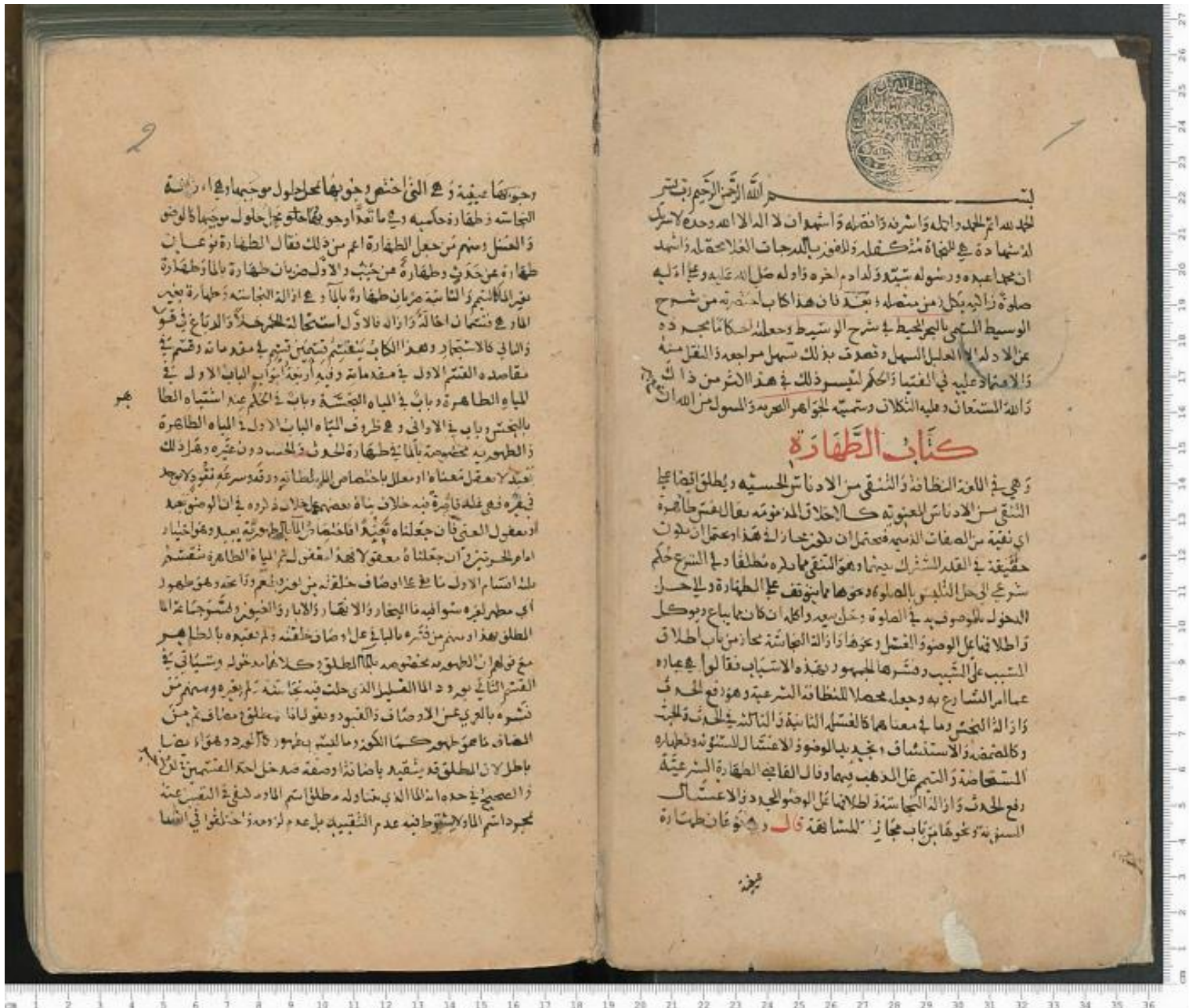
- ١- رقم حفظها: (٢٢٦/٨٤/٧٩/٤).
- ٢- عدد المجلدات: (٥)، وهي الجزء: الأول، الرابع، الخامس، وجزآن غير مرقمين، وهناك جزآن آخران برقم ٣١٧ و٣١٩، واتضح بعد التحري والبحث أن أحدهما شرح للوسيط لمؤلف آخر والجزء الآخر جزء من البحر المحيط للقمولي.
- ٣- عدد اللوحات: (٩٢٠).
- ٤- عدد الأسطر: (٢٥).
- ٥- عدد الكلمات في السطر: (١٥-٢٠).

- ٦- نوع الخط: (نسخ مشرقي معتاد).
- ٧- اسم النسخ: موسى بن عبد اللطيف المتطيب.
- ٨- تاريخ النسخ: غير معروف.
- ٩- لون المداد: أسود.

الملحق -

نماذج من المخطوط:

اللوحة الأولى من المخطوط



اللوحة الأولى من النص المحقق

أود وجبته أو قريبه من غالب قرب البلدان اعتبرناه أو من غالب قوته أن
اعتبرناه أو من جفنا أعلامه كما لو اطعم من لحم كفا ربه وكفى عن
الأحري وكذا لو ملك نصف عبده نصف آخر وهما ياكلن الشعير
فأخرج عن أحدهما منه عن الآخر من أعلامه فطفا به وأشار إلى أحده
أنه لا يجزي بناء على الأصل المتقدم **فروع** الأول ناع عبده أو وقع وقت
وجوب فطرته في زمن خيار الشرط والمجلس أثبت فطرته على أقوال المالكان
قلنا أنه لا يباع فطرته قبله سواء تم البيع أو فسخ وان توقفنا فإن لم يبيع
فهي على الشهر **الثاني** لو مات ذكراً ومقتراً فهل يشتر أن يكون عليه
دين أخرج ورضه الفطره كل بقدر حصته وإن كان عليه دين يستغفر الرقة
نفد روي المرتبة أن عليهم الفطرة ولم يفرق بين أن يباع في الدين أم لا
ودوي لم يفرق أن عليهم الفطرة أن يبع لهم فقالوا لا يجب في المسئلة قولان
أو ابيع في الدين أحداهما يلزم وثانها لا ضعف الملك وقال الجمهور ينبغي
أن الدين يبيع انتقال الرقاه لا وفيه قولان أحدهما أنه لا يبيع فطرته
يلزم فطرته وإن يبع في الدين وأشار الإمام أنه يحكي فيه الخلاف المتقدم
في المغضوب والرهون فإن قلنا يبيع فإن يبع في الدين فلا يبيعه غيره إلا
فعلهم الفطرة وفيه وجه أنه لا يبيعه عليهم مطلقاً وفيه قولان أحدهما
الشبه فخرج من أحد القولين العبد الرقيق حرمته فإن مات السيد
بعد الاستملاك ففطرته ولجبة قلبه وقدم على الوصايا والميراث في فطرتهما
على بن الأدي بن طريق • أحدهما أنها على الرقاب المستفدعة في اجتماع زكاة المال
والدين أصحابها مقدمين دين الله تعالى والثالث أنها يستوفيان والثاني
القطع بتقديم الدين والثالث للقطع بتقديم الفطره وفي فطرته المستفدعة
الطريق الأول والثالث **الثالث** لو وقع فطرته لا فقير ولا فقير من بلزمه
الفطرة قد دفعها الفقير إليه عن فطرته كما لا يدفع الأول لأحد هاهنا وكذا
لو أعطاه غيره وكذا لو دفعها أو غيرها من الرقاب إلى الرقاب فلا تقسمها
الإمام كان الدافع محتاجاً إذا دفعها بغيرها إليه فالأمام دور وجوب الفطره

لا يباع في أخذ الصدقة لا لأخذها ولا ليعضها غايه الفطره السنه وقد حكي
زكاة المال على من خالف الصدقة فأنها تحل من غير الفطره السنه وقال
الشيخ حتى إذا رتبته الفطره بان فصل صاع وهو فقير ليس له كفايته على
الدوام فله أخذ فطره غيره وغنيها من الرقبات وكذا أخذ فطرته على
الصحيح ومقابلته ذكر النووي أنه سيأخذ من ردد

كتاب الصيام

ولا يثبت شعور الصيام ابتداء من صوم رمضان وذلك لصوم غير رمضان
ينسب من العبد بنداً وكفاة أو من أصبه وهل يدره أن يقول
رمضان من غير إضافة الشهر إليه فيه للعلماء قولان والذي يرض عليه جماعة
من أصحابنا القول الثالث أنه إن صمت إليه رتبته فطرته على الشهر كقولك
صمت رمضان وقت رمضان لم يدره ولا كره كقولك صمت رمضان
ودخل رمضان ولعبت رمضان ولا دلالة له فيه على الشهر قال السوذي
والصواب أنه لا يدره مطلقاً وهو مذهب المحققين أن الكراهة لم تثبت وقد
روى واحد بثبوت كراهة صحبة فيها رمضان من غير ذكر الشهر كقولك عليه
السلام أكل رمضان فتح ابوان الجنة ومعه المقصود من الكتاب الكلام
في صوم رمضان وجعل الغرض من الكلام فيه في تبيين الأول في نفس الصوم
وأركانه وشروطه والثاني في موجبات الإختار ومبطلاته فالأول في مفسر
الكلام في نظرين الركن الشرط لا اختصاره اليوم رمضان فكان كسائر
تبيين صفة الصوم مطلقاً ثم ذكر كراهة وشروطه ثم ينكحها محض كل واحد
من نوعي الغرض النظري وما لحق رمضان **الفصل الأول في نفس الصوم**
والنظر في سنته وأركانه وشروطه وسببه • أما سبب الصوم التاجب
ابتداء من الشارع ندحول شهر رمضان ويؤمير دخوله من به الهدى إلى
بأسنك سبعين ثلاثين يوماً والنظر في فلائها هو الأول في سببه الرتبة
ويثبت كراهة مشاهدته فيجب على من زكاة الصوم وأما من لم يره فإن لم يره

اللوحة الأخيرة من النص المحقق

وأصحها أنه يستقطر الخلاف فيها إذا كان له نال غايها وخاص لم يبع
منه الهدى إلا ناكثين ممن مثله أما إذا لم يكن له نال أصلاً فنفسه
وطعاً وإن مات بعد التمن منه فلا نال أقوال أصحابها أنه ممن نال عليه
صوم رمضان فلوليه أن يصوم عنه في القدر بدو الجيد بدو طمع عنه
تركه لكل يوم مد فأن كان عكس من صوم العشرة فعليه عشرة أمهات
والإفلاستط وهو غير صرفه إلى فقر الحرم أم يجوز صرفه إلى غيرهم فيه
قولان أصحابها الثاني لكن يستحب صرفه إليهم والقول الثاني أنه لا يحسن
والمال شانه يرجع إلى الأدم فيجب في فوات ثلاثة أيام أو ليلة العشرة شانه وفي
يوم ثلث شانه وفي يوم ثلثا شانه وعن الاستحاف أن اليوم واليومين
كأن في الحرم شانه وسعير في الشعر ثلاثة أقوال أحدها فيها أحد
والمالي درهم والمالي ملك شانه وغلط فيه والتمك من صوم
الثلاثة لريام بأن الحرم بالبحر لوقن تسع صومها قبل الفراغ منه من غير
أن يمكنه عارض من مرض وغيره وقال الإمام لا يجب شي منكم ما لم ينه
إلى الوطن لأن دوام السفر كدوام المرض وهن ضعيف وأما الأبيام
السبعة فإن فسرها الرجوع بالرجوع إلى الوطن هو صحيح فلا يمكن
صومها قبله وإن فسرها بالفراغ من الحج فلا يمكن قبله فالإمام ودوام
السفر عذر وقال القاجري فزي على هذا القول إذا استجبنا الحاج
إلى الوطن فهل يفدي عنه إذا مات في الطريق فيه وجهان من الوجهين
فما إذا طفر بالسأكم لم يدفع الزكاة ليه فيها إلى من مام سلفت
وأعلم أن الفادر كالمتمنع في جميع ما تقدم • والله أعلم

يتلوه الخبير الثالث من جواهر البحر المحيطة

في شرح الوسيط الذي ألفه مؤلفه

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

100

اللوحة الأخيرة من المخطوط

حلافاً فإن منع البيع يقتضي القيمة المجلولة فيها إذا أجل جارية ابنه
ولمنا لا نصيرام وألا لا يصح بيعها كجملها آخر وهل يجب ممتنعاً من
قال الإمام فادامنا المستبد فالذي رآه أن عليهما العزم للورثة لثبوتها
الملك لشهادتهما كما لو حكم الحاكم بشهادتهما كما لو حكم الحاكم بشهادتهما
الحق بصفه ووجدت كرجحاً فانه يلزمها العزم **الرابع** لو طوى السر
الجارية المشتركة واستولدها فان كانا معسرين في مستولدين سوا
علم المتابع منهما او جهل فادامنا جميعاً عقت في كل نصيب كل منهما
الولاية على حصته **وأي** الراسع رحمه الله انه يكون موقوفاً بينهما وعلظة
الإحصاء ذواته وان كانا موسرين وعرفا لسايق فقد تركه وان
جهل ربه ولا يبينه والنسب الحال لعارف لو لم يكن الشك رادى كل واحد
منهما انه الذي استولدها أولاً فان قلنا بتعجيل السراية فالجارية مستولدة
بأقربها وكل واحد عزم شركته مستحق له نصف ممتنعاً ونصف هوها
ونصف همه وله فيقول والله يستحق على شركته اذا كانا جاهلاً بالحال
قيمة ولله جميع مهرها وما اقر به كل منها صاحبه صاحبه يكذب به فيقول
أقول بعم حتى كذبه سقطت طابته به فيبقى دعوى كل منهما على الآخر من مهر
وقيمه الولد ويصل حكمهم منها كما يقع فيما اذا وطى الشركان الكاتبة
ولا فرق في ذلك بين الكاتبة والقته والولاية موقوف بينهما **الرابع**
الاول لو استولدا المرتد امته صارن مستولدة ان قلنا سعى ملكه اذ كان
بزواجه لم يثبت الحال فان اسلم على القولين فما اذا استولدا جارية غيره
بشبهة ملكها وان قلنا بالوقف تغيبا بالاستيلاء ايضا **السادس** اذا
اسلمت مستولدة الكافر واستولدا امته بعد اسلامها فقد سرت في البيع
انه لا سبيل الا سعيها ولا يجوز على اعتناؤها على الصحيح لكن جعل عند امرائه
وكسبها له ونفقها عليه فان اسلم رفعت الجبلولة وان ما سعت في يوم
الحلافة انه هل له بزوجه اذا قلنا بجوار تزوج المستولدة حالها في
المهر رى وهي حق حصانه ولها المهر الى ان تزوج بصرة لغيرها الا ان
الولد مميها او غافله ينفقته عن ربيته فلا يترك عنه قال النووي رحمه الله

والذي

والذي عليه الجمهور انه لا حصانه لكافر على مسلم كما مر في الحصانه
فلا حصانه للاب هنا **الثالث** في فتاوى الفقهاء ان العبد اذا اولى
جارية ابنه الحر لا يثبت النسب ولا حد ولا استيلاء وان كان
اذا اولد جارية ابنه كتمل ان نسي ثبوت الاستيلاء على الخلاف
في انه اذا اولد جارية نفسه هل يثبت الاستيلاء **الرابع**
فيها ايضا ان تزوج جارية بيت المال حد فان اولدها فلا نسب
ولا استيلاء سوا الفقير والغني لا نه لا يحل الاعتناء في بيت المال
بحر المحر الما ركل محمد الله وعونه
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
سليماً

184 155

القسم الثاني: النص المحقق

كتاب الصيام^(١)

ولا يجب شيء من الصيام ابتداءً غير صوم رمضان، وقد يجب صوم غيره لكن بسبب من العبد بنذر^(٢)، أو كفارة، أو جزاء صيد^(٣).

وهل يكره أن يقول رمضان من غير إضافة الشهر إليه؟

فيه للعلماء أقوال^(٤): والذي نصّ عليه جماعة من أصحابنا^(٥) القول الثالث أنه إن انضمت إليه قرينة تصرفه إلى الشهر كقولك صمت رمضان، وقمت رمضان؛ لم يكره، وإلا كره، كقولك: جاء رمضان، ودخل رمضان، وأحب رمضان؛ إذ لا دلالة له فيه على الشهر^(٦).

(١) الصيام والصوم، مصدران معناهما لغة: مطلق الإمساك، يقال للساكت: «صائم»؛ لإمساكه عن الكلام. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ ﴿٣٦﴾ مريم: ٢٦ سَمَى الإمساك عن الكلام صومًا. ويقال: «صامت الخيل»: إذا أمسكت عن السير، ومنه قول النابغة:

خيلٌ صائمٌ وخيلٌ غَيْرُ صائِمَةٍ تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَغْلِيكُ اللَّجْمَا

وفي الشرع: إمساك مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص. انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٣٢٣)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٢٣)، والمجموع شرح المذهب (٦/ ٢٤٧)، والتعريفات الفقهية (ص: ١٣١).

(٢) النذر: لغة: الوعد بخير أو شر.

وشرعاً: التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع. انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٤٠٧)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٦٨٥).

(٣) ونقل النووي الإجماع على ذلك. انظر: المجموع (٦/ ٢٤٨)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٧١)، ونهاية الزين (ص: ١٨٤).

(٤) جمع قول ويقصد بها اجتهادات الإمام الشافعي سواء كانت قديمة أم جديدة. انظر: المجموع (١/ ١٣٩).

(٥) الأصحاب: هم فقهاء الشافعية الذين بلغوا رتبة الاجتهاد، فكانت لهم اجتهادات فقهية خرجوها على أصول الإمام الشافعي، واستنبطوها من قواعده، وانتسبوا له في ذلك، ويُسمّون (أصحاب الوجوه). انظر: المجموع (١/ ١٣٩)، وسلم المحتاج (ص: ٦٤٦).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٣٩٦)، والمجموع (٦/ ٢٤٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٣١).

قال النووي^(١): "والصواب أنه لا يكره مطلقاً، وهو مذهب المحققين^(٢)؛ فإن الكراهة لم تثبت، وقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة فيها رمضان من غير ذكر الشهر كقوله عليه السلام: «إذا جاء رمضان؛ فُتحت أبواب الجنة»^(٣)»^(٤). ومعظم المقصود من الكتاب الكلام في صوم رمضان، وجعل الغزالي^(٥) الكلام فيه في قسمين: الأول: في نفس الصوم، وأركانه، وشروطه. والثاني: في موجبات الإفطار ومبيحاته.

(١) النووي: هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مُرزي بن حسن الحزامي الحراني النووي الشافعي محرر المذهب ومهذه وضابطه ومرتبته، ولد سنة (٦٣١هـ)، وتفقه على الكمالين إسحاق المغربي وسالار الأيلي وغيرهم، وتفقه به جماعة منهم القاضي الداراني، وابن العطار، والمزي وغيرهم، وله تصانيف كثيرة منها: المنهاج والمجموع شرح المذهب والتبيان في آداب حملة القرآن وشرح صحيح مسلم وغيرها كثير. وتوفي سنة (٦٧٦هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٩١١)، وهداية القاري (٢/ ٧٣٧)، وطبقات السبكي (٨/ ٣٩٥).

(٢) المحققون: جمع محقق، والمحقق اسم فاعل من "التحقيق": وأصل ذلك: إحكام الشيء وصحته. واصطلاحاً: قال الجرجاني: «إن التحقيق هو إثبات المسألة بدليلها». وقال صاحب "تبصرة المحتاج": المحقق من بذل جهداً في الوصول إلى تحقيق المسألة من جميع الوجوه حسب الإمكان، ويعرف ذلك من خلال كلامه المؤيد بالبحث والاستدلال، وهذا يختلف بحسب العلم الذي يبحث فيه".

انظر: التعريفات (ص: ٥٣)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٤٤٢)، وتبصرة المحتاج (ص: ٣٥٥، ٣٥٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصيام، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان (٣/ ٢٥ ح ١٨٩٨) ومسلم في صحيحه كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان (٣/ ١٢١ ح ٢٤٦٢).

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب (٦/ ٢٤٨).

(٥) الغزالي: مُجَدِّ بن مُجَدِّ بن أحمد أبو حامد الغزالي الطوسي ويلقب بزین الدين وبجدة الإسلام، أحد أئمة الشافعية في التصنيف والترتيب والتقريب والتعبير والتحقيق والتحرير، كانت ولادته بطوس سنة (٤٥٠هـ)، وله من التصانيف (السيط)، و(الوسيط)، و(الوجيز)، و(الخلاصة) وغيرها الكثير، توفي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة (٥٠٥هـ) بطوس. انظر: طبقات ابن الصلاح (١/ ٢٦٤)، وطبقات ابن كثير (ص: ٥٣٤، ٥٣٣)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢١٦، ٢١٧).

قال الرافعي^(١): "ومعظم الكلام في نَظَرَيْنِ الركن والشرط لا اختصاص له (بصوم)^(٢) رمضان، فكان الأحسن أن يبين صفة الصوم مطلقاً، ثم يذكر ركنه، وشرطه، ثم يتكلم فيما يخص كل واحد من نوعي الفرض^(٣) والنفل^(٤)، أي وما يخص رمضان"^(٥).

(١) الرافعي: هو أبو القاسم عبد الكريم ابن أبي الفضل مُجَدِّد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين الرافعي، القزويني، وُلِدَ سنة (٥٥٥هـ)، وقرأ على أبيه، وروى عنه، وعن عبد الله بن أبي الفتوح، وحامد بن محمود الخطيب الرازي، سمع منه الحافظ عبد العظيم، وأجاز لأبي الشناء محمود بن أبي سعيد الطاووسي، وعبد الهادي بن عبد الكريم، وغيرهم، من مصنفاته: فتح العزيز في شرح الوجيز، وشرح مسند الشافعي، وأربعون حديثاً مروية، وغيرها الكثير. توفي سنة (٦٢٣هـ). انظر: طبقات السبكي (٨/ ٢٨١، ٢٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٩٧، ١٩٨)، وطبقات ابن قاضي شهاب (٢/ ٧٥، ٧٧).

(٢) في المخطوط (يوم)، والمثبت من فتح العزيز (٦/ ٢٤٩).

(٣) الفرض: لغة: الحز في الشيء، وقيل: هو التقدير.

واصطلاحاً: حكم لازم بدليل قطعي، وحكمه أن يستحق العقاب تاركه بلا عذر ويكفر جاحده، وقيل: الفرض: ما أوجبه الله تعالى، سمي بذلك لأنَّ له معالمَ وحدوداً. انظر: الصحاح (٣/ ١٠٩٧)، وأنيس الفقهاء (ص: ٦)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٣٦٢).

(٤) النفل: لغة: اسم للزيادة، ولهذا سميت الغنيمة نفلاً؛ لأنه زيادة على ما هو المقصود من شرعية الجهاد وهو إعلاء كلمة الله وقهر أعدائه. وفي الشرع: اسم لما شُرِعَ زيادةً على الفرائض والواجبات وهو المسمى بالمندوب والمستحب والتطوع. انظر: مختار الصحاح (ص: ٣١٧)، ولسان العرب (١١/ ٦٧٢)، والتعريفات (ص: ٢٤٥).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٤٩).

القسم الأول

في نفس الصوم

والنَّظَرُ في سننه^(١)، وأركانه، وشروطه، وسببه.

أما سبب الصوم الواجب ابتداءً من الشارع فدخل شهر رمضان، ويُعلم دخوله

برؤية الهلال أو باستكمال شعبان ثلاثين يوماً^(٢).

والنظر في ثلاثة أمور:

الأول: في ما سببه الرؤية، ويثبت^(٣) بمشاهدته؛ فيجب على من رآه الصوم،

وأما من لم يره، فإن تواترت عنده^(٤) / رؤيته؛ فكذلك، وإن لم تتواتر، فإن شهد

برؤيته عدلان^(٥)؛ ثبتت، ولزم الصوم من لم يره سواء كانت السماء مصحية أو

مغيمة^(٦).

(١) السُّنَّة: بالضم والتشديد: الطريقة ولو غير مرضية.

واصطلاحاً: ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركه، وتسمى مستحباً ومندوباً وتطوعاً.

انظر: تهذيب اللغة (١٢ / ٢١٠)، والمصباح المنير (١ / ٢٩٢)، ومعجم للمصطلحات والألفاظ الفقهية (٢ / ٢٩٨).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٤٩)، ومغني المحتاج (٢ / ١٤١)، وفتح الوهاب (١ / ١٣٨).

(٣) هنا شطب على (في).

(٤) نهاية اللوحة (٢١٦ ب).

(٥) العدل: في اللغة: الانصاف، وهو ضد الجور.

واصطلاحاً: من اجتنب الكبائر، ولم يصر على الصغائر، وغلب صوابه، واجتنب الأفعال الخسيسة، كالأكل

في الطريق والبول. انظر: الصحاح (٥ / ١٧٦٠)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٣٠٧)، والتعريفات (ص: ١٤٧).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٢)، وفتح العزيز (٦ / ٢٥٠)، والمجموع (٦ / ٢٧٠).

وفي ثبوتها بشهادة عدل واحد طرق^(١):

أحدها: فيه قولان: أصحهما^(٢): أنها تثبت، ولا تثبت رؤية هلال شوال ولا غيره بقول عدل قطعاً^(٣)، وفي هلال شوال احتمال لبعضهم، وقال بعضهم: أنه قول مخرج^(٤)، قالوا: ولا يصح^(٥).

الثاني: القطع بثبوتها بقول الواحد^(٦).

الثالث: أنه إن ثبتت الأحاديث الدالة على قبول قول الواحد؛ ثبتت به، وإلا؛ فقولان، قالوا: وقد ثبتت بقول الواحد بالنسبة إلى الصوم خاصة، وأما غيره من

(١) طُرق جمع طريق أو طريقة : وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما. انظر: مغني المحتاج (١ / ١٠٥)، ومختصر الفوائد المكية (ص: ١١٠)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٤٦).

(٢) الأصح: هو الراجح من الوجهين أو الوجوه لأصحاب الإمام الشافعي إن كان الخلاف قوياً، باعتبار النظر في دليل كل منهما، وترجيح أحدهما على الآخر، وهو مشعر بصحة مقابله؛ فيقابلة (الصحيح) الذي يشاركه في الصحة، إلا أن (الأصح) أرجح منه باعتبار الدليل. انظر: روضة الطالبين (٦/١)، وتحفة المحتاج (١/٥٠).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/٤١٣)، ونهاية المطلب (٤/١٢)، وبحر المذهب (٣/٢٤٠).

(٤) التخريج: هو أن يرد نصان عن صاحب المذهب مختلفان في صورتين متشابهتين ولم يظهر بينهما ما يصلح فارقاً، فالأصحاب يخرجون نصه في كل واحدة من الصورتين في الصورة الأخرى؛ لاشتراكهما في المعنى فيحصل في كل واحدة من الصورتين قولان منصوص ومخرج، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقولون: فيهما قولان بالنقل والتخريج. انظر: الجمع والفرق (١/٣١)، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص: ١٢)، والمدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (ص: ٦٣).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤/١٢)، والبيان (٣/٤٨٢).

(٦) انظر: المجموع (٦/٢٧٧)، وروضة الطالبين (٢/٣٤٥).

الأحكام كالطلاق^(١) والعِتَاق^(٢) المعلقين به، وحلول الدين، وانقضاء العِدَّة^(٣)، ووجوب الزكاة^(٤)، والدِّية^(٥)، والجِزْيَة^(٦)؛ فيتوقف على ثبوته بشاهدين^(٧).

لكن لو قضى القاضي برؤيته بشهادة واحد، فقال رجل لامرأته إن كانت هذه الليلة من رمضان؛ فأنت طالق، فقد قال ابن سريج^(٨): يقع الطلاق^(٩). وقال غيره: لا،

(١) الطلاق: في اللغة: إزالة القيد والتخية، وفي الشرع: حل قيد النكاح أو بعضه. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٩١)، والتعريفات (ص: ١٤١)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ٤٣١).
(٢) العِتَاق: لغةً: القوة مطلقاً، وشرعاً: إثبات القوة الشرعية التي بها يصير المعتق أهلاً للشهادات والولايات قادراً على التصرف في الأغيار وعلى دفع تصرف الأغيار عن نفسه. انظر: دستور العلماء (٢/ ٢١٦)، وأنيس الفقهاء (ص: ٦٠)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١١٦٤).
(٣) العِدَّة: لغةً: الإحصاء يقال: عدت الشيء أي: أحصيته. وشرعاً: تربص أي: انتظار ووقف يلزم المرأة مدة معلومة. انظر: العين (١/ ٧٩)، والنظم المستعذب (٢/ ٢١٠)، وأنيس الفقهاء (ص: ٥٩).
(٤) الزكاة: لغةً: النماء والزيادة. وشرعاً: اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة. انظر: تاج العروس (٣٨/ ٢٢٠)، والحاوي الكبير (٣/ ٧١)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٠١).

(٥) الدِّية: جمع ديات، وأصلها وَدْيَة فحصل فيها تبديل. وشرعاً: اسم للمال الواجب بجنابة على الحر في نفس أو فيما دونها. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٢١٢)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (٢/ ٥٠٢).

(٦) الجِزْيَة: المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة، وهي فِعْلَة من الجزاء كأنها جرت عن قتله. انظر: لسان العرب (١٤/ ١٤٧)، وتاج العروس (٣٧/ ٣٥٣)، والتعريفات الفقهية (ص: ٧١).
(٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٥١)، والمجموع (٦/ ٢٧٧).

(٨) ابن سريج: هو أحمد بن عمر بن سريج القاضي أبو العباس بن سريج البغدادي، كان يقال له: الباز الأشهب، تفقه بأبي القاسم الأنماطي، وأخذ عنه الفقه خلق كثير من الأئمة، له مصنفات منها: (الأقسام والخصال) و(الودائع لمنصوص الشرائع)، ولد سنة بضع وأربعين ومائتين، روى عنه أبو القاسم الطبراني الحافظ وأبو الوليد حسان بن مُجَدِّد الفقيه وأبو أحمد الغطريفى وغيرهم، وتوفي سنة (٣٠٦هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ١٩٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٦)، وطبقات السبكي (٣/ ٢١، ٢٢).
(٩) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٢٥٥).

ولا فرق بين أن يكون تعليق الطلاق قبل الحكم أو بعده^(١)، وحكى الدارمي^(٢) عن

بعضهم إثبات هلال ذي الحجة بعدل واحد، واستبعده^(٣).

وخرّج الروياني^(٤) على الوجهين^(٥) ما لو نذر صوم شعبان، فشهد عدل برؤيته،

وقال: إن قلنا تثبت به رمضان؛ ففي شعبان وجهان^(٦).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) الدارمي: هو محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن ميمون الإمام أبو الفرج الدارمي البغدادي، مصنف كتاب الاستذكار في المذهب، تفقه على أبي الحسين الأربلي، وعلى الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وكان إماماً، بارعاً، له وجه في المذهب، ولد في شوال سنة (٣٥٨هـ)، وتوفي بدمشق ليلة الجمعة مستهل ذي القعدة سنة (٤٤٨هـ). انظر: طبقات ابن كثير (١/٤٢٠)، والعقد المذهب (ص: ٩٢)، وطبقات السبكي (٤/١٨٢).

(٣) انظر: المجموع (٦/٢٨١)، ومغني المحتاج (٦/٣٦٦).

(٤) الروياني: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد أبو المحاسن الروياني الطبري، ولد في ذي الحجة سنة (٤١٥هـ). وتفقه على أبيه وجده وعلى ناصر المروزي ومحمد بن بيان الكازروني، روى عنه زاهر الشحامى وأبو الفتوح الطائي وأبو رشيد إسماعيل بن غانم وخلق كثيرون، كانت له الشهرة بحفظ المذهب يضرب المثل باسمه في ذلك حتى يحكى أنه قال: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، صنف الكتب الكثيرة منها: بحر المذهب، ومناصيص الشافعي، والكافي، وحلية المؤمن، وغيرها، توفي سنة (٢٠٥هـ) وقيل (٥٠١هـ).

انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٥٢٥)، وطبقات السبكي (٧/١٩٤)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٨٧).

(٥) الوجهان: مثني وجهه، والجمع أوجه وهي الآراء التي يستنبطها فقهاء الشافعية بناء على قواعده وأصوله. انظر: مقدمة المجموع (١/٦٥)، وطبقات السبكي (٢/١٠٤)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٤٦).

(٦) قال الروياني: هنا وجهان: أحدهما: يقبل.

والثاني: لا يقبل لأن وجوبه يختص به الواحد ولا تشترك فيه العامة بخلاف صوم رمضان، ولأن صوم رمضان أكد والأول اصح. ذكره والدي - رحمه الله. انظر: بحر المذهب (٣/٣١١).

وخرج المتولي^(١) عليه ما إذا شهد عدل بإسلام ذمي^(٢) مات، هل يثبت بالنسبة

إلى الميراث وغيره قطعاً^(٣)؟

التفريع^(٤): إن قلنا: لا تثبت إلا بعدلين؛ فلا مدخل لشهادة النساء والعبيد فيه، ولا بد من لفظ الشهادة^(٥)، وتختص بمجلس القضاء، لكنها شهادة حسبة^(٦) لا تتوقف

(١) المتولي: عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم الشيخ الإمام أبو سعد بن أبي سعيد المتولي، ولد سنة (٤٢٧هـ)، وأخذ الفقه عن القاضي الحسين، وعن أبي سهل أحمد بن علي الأبيوردي، وعن الفوراني، وبرع في المذهب وبعُدَ صيته، وله كتاب التتمة على إبانة شيخه الفوراني وصل فيها إلى الحدود ومات، وله مختصر في الفرائض، وكتاب في الخلاف، ومصنف في أصول الدين، وروى عنه جماعة، توفي ليلة الجمعة الثامن عشر من شوال سنة (٤٧٨هـ). انظر: طبقات السبكي (٥/ ١٠٦)، وطبقات ابن كثير (ص: ٤٦٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤ / ١٩٣).

(٢) الذمي في اللغة من الذمة: وهي الأمان، وسمي الذمي؛ لأنه يدخل في أمان المسلمين. وشرعاً: هو المعاهد من الكفار الذي أُعطي عهداً يأمن به على ماله، وعرضه، ودينه. انظر: تاج العروس (٣٢ / ٢٠٦)، والتعريفات الفقهية (ص: ١٠٠).

(٣) قال المتولي: "الشاهد الواحد إذا شهد بإسلام ذمي لا تقبل شهادته في إثبات الميراث منه لورثته المسلمين، وقطع ميراث ورثته الكفار". انظر: تنمة الإبانة (كتاب الصيام ص: ١٦٥).

(٤) التفريع: هو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب. انظر: تحرير الفتاوى (١ / ٤٤).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٥٣)، والمجموع (٦ / ٢٧٧).

(٦) شهادة الحسبة: هي ما قُصد بها وجه الله فتقبل قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى، بأن يشهد (في حق الله) كصلاة وزكاة وصوم بأن يشهد بتركها أو في ما له فيه حق مؤكد كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وخلع في الفراق لا في المال. انظر: فتح المعين (ص: ٦٥٢)، وحاشية الجمل (٥ / ٣٨٦)، ونهاية الزين (ص: ٣٨٧).

(عليها)^(١) الدعوى، وإن قلنا: تثبت بقول واحد، فهل ذلك على سبيل الشهادة أو الرواية^(٢)؟

فيه قولان، وقيل: وجهان:

أصحهما: أنه على سبيل الشهادة^(٣).

وقال القاضي^(٤): "هو قول جميع أصحابنا غير أبي إسحاق^{(٥)(٦)}؛ فلا يُقبل قول المرأة والعبد، وهو نصّه^(٧) في "الأم"^(٨)، ويشترط لفظ الشهادة"^(٩).

(١) في المخطوط (على)، والمثبت هو ما يقتضيه السياق.

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٥٣)، والمجموع (٦/ ٢٧٧).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٥٤)، والمجموع (٦/ ٢٧٧).

(٤) القاضي: هو الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي المروزي صاحب التعليقة المشهورة، تفقه على القفال المروزي، وتخرج عليه من الأئمة عدد كثير منهم إمام الحرمين وصاحب التتمة والتهذيب المتولي والبغوي وغيرهم، توفي في الحرم سنة اثنتين وستين وأربعمائة. انظر: تاريخ الإسلام (١٠/ ١٦٣)، وطبقات السبكي (٤/ ٣٥٦).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي الشافعي الفقيه، كان إمام عصره، تفقه بآب سريح وبرع وانتهت إليه الرياسة بالعراق بعده وصنّف كتباً كثيرة، منها: "شرح مختصر المزني" وهو شرح مبسوط. أقام ببغداد دهرًا طويلاً يدرّس ويفتي وأنجب من أصحابه خلق كثير، ثم ارتحل إلى مصر في أواخر عمره وتوفي بها سنة (٣٤٠هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٧)، والعقد المذهب (ص: ٤٢)، وسلم الوصول (١/ ٢١).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٢٧٧).

(٧) النص: هو ما نص عليه الشافعي في أحد كتبه. سمي بذلك؛ لأنه مرفوع إلى الإمام، أو أنه مرفوع القدر لتنصيب الإمام عليه، ويكون مقابله وجه ضعيف أو قول مخّرج. فإذا قال المؤلف - رحمه الله - (والمنصوص عليه)، أو المسألة منصوصة فمعناه أن الشافعي رحمه الله - نصّ على هذا. انظر: مغني المحتاج (١/ ١٠٦)، ومصطلحات للناهب الفقهية (ص: ٢٥٠)، ومقدمة الجمع والفرق (١/ ٣٠).

(٨) لم أقف عليه في الأم، لكن نص الماوردي أن منصوص مذهب الشافعي خلاف ما عليه أبي إسحاق. انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤١٣)، وفتح العزيز (٦/ ٢٥٥).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٥٥)، والمجموع (٦/ ٢٧٧).

والثاني: لأبي إسحاق أنه رواية كالأخبار النبوية^(١).

وعلى الأقوال كلها تشترط العدالة الظاهرة؛ فلا يقبل قول الكافر والفاسق^(٢) والمُعَقَّل^(٣)(٤).

وأما العدالة الباطنة، فإن شرطنا العدد؛ اشتراطناها، وإلا فوجهان يجريان في رواية المستور^(٥) للحديث^(٦)، والأصح أنه لا يشترط فيهما^(٧)، وقطع به جماعة^(٨) والقاضي^(٩) / والبغوي^(١٠) والمتولي، قالوا: أما على القولين لا نكتفي بالعدالة الظاهرة، ولا فرق في ذلك كله بين أن تكون السماء مصحية أو مغيمة^(١١).

(١) انظر: المصدرين السابقين.

(٢) الفاسق: اسم فاعل من الفسق والفُسوق، وأصله: خروج الشيء من الشيء، يُقال: فسقت الرُّطبة: أي خرجت من قشرها. وشرعاً: من فعل كبيرة، أو أكثر من فعل الصغائر. انظر: شمس العلوم (٨ / ٥١٨٧)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٦٩)، والقاموس الفقهي (ص: ٢٨٦).

(٣) المُعَقَّل: من لا فطنة له. وقيل: من لا يحسن التصرف لسذاجته وبساطة تفكيره.

انظر: العين (٤ / ٤١٩)، ولسان العرب (١١ / ٤٩٨)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٤٤).

(٤) انظر: البيان (٣ / ٤٨١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٤٦).

(٥) للمستور: هو عدل الظاهر خفي الباطن. انظر: الباعث الحثيث (ص: ٩٧)، وتدريب الراوي (١ / ٣٧١).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦)، وفتح العزيز (٦ / ٢٥٧).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٢٧٧)، ومغني المحتاج (٢ / ١٤٣).

(٨) منهم الفوراني والمتولي وأبي للكارم والنوي. انظر: انظر: تنمة الابانة (ص: ١٨٢)، والمجموع (٦ / ٢٧٧).

(٩) نهاية اللوحة (٢١٧أ).

(١٠) البغوي: هو الحسين بن مسعود بن مُجَدَّ أبو مُجَدَّ البغوي ويعرف بابن الفراء الفقيه الشافعي صاحب معالم التنزيل وشرح السنة، والتهذيب، والجمع بين الصحيحين، والمصابيح، تفقه على القاضي حسين صاحب التعليقة، وروى عنه أبو الفتوح الطائي، وأبو منصور العطاري، وغيرهم، توفي بمرور الرود في شوال سنة (٥١٦هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧ / ٧٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١ / ٢٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٢٩)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٥٤٨).

(١١) انظر: تنمة الابانة (ص: ١٨٢)، والتهذيب (٣ / ١٤٩)، والمجموع (٦ / ٢٧٧)، ونهاية النيه (٦ / ٢٥٥).

ولو أخبره من يثق به أنه رأى الهلال، ولم يذكر ذلك عند القاضي، كزوجته، وجاريتيه، وابنه، وصديقه، وعبد، وغيرهم، فقد قال الإمام^(١) وابن الصباغ^(٢): إنه على الوجهين، فإن قلنا: إنه رواية؛ لزمه الصوم بذلك، وإلا؛ فلا^(٣).

وقطع جماعة منهم: ابن عبدان^(٤)، والبغوي، والغزالي بوجوب الصوم عليه، ولم يترجوه على الوجهين^(٥).

قال ابن الصباغ: "ولو صام معتمداً على ذلك، ثم ثبت أنه من رمضان؛ صح صومه قولاً واحداً"^(١).

(١) المعني به: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه العلامة ضياء الدين أبو المعالي ابن الشيخ أبي محمد الجويني، رئيس الشافعية بنيسابور، ومصنف نهاية المطلب في دراية المذهب، مولده في محرم سنة (٤١٩هـ)، وتفقه على والده، فأتى على جميع مصنفاته، وأحكم علم الأصول على أبي القاسم الإسفراييني الإسكاف أحد تلامذة أبي إسحاق الإسفراييني، توفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة (٤٧٨هـ) بنيسابور. انظر: طبقات الشافعيين (ص: ٤٦٦)، وتاريخ بغداد (٤٤/١٦)، ووفيات الأعيان (١٦٧/٣ وما بعدها)، والعقد المذهب (ص: ١٠١، ١٠٢).

(٢) ابن الصباغ: هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر ابن الصباغ الفقيه أبو نصر البغدادي الشافعي، أخذ عن أبي الطيب الطبري، وكان أدرى بالمذهب من أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله، وروى عنه ابنه أبو القاسم علي، وإسماعيل بن السمرقندي وأبو نصر الغازي، وإسماعيل بن محمد بن الفضل، وغيرهم، ومن مصنفاته: كتاب "الشامل" في الفقه، كانت ولادته سنة (٤٠٠هـ) ببغداد، وتوفي في جمادى الأولى سنة (٤٧٧هـ) ببغداد، رحمه الله تعالى. انظر: تاريخ الإسلام (١٢٤/٣٢)، وطبقات ابن كثير (ص: ٤٦٤)، وطبقات السبكي (١٢٣/٥)، ووفيات الأعيان (٢١٧/٣).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤/١٣، ١٤)، والشامل (ص: ٨٩٧ تحقيق: فيصل بن سعد العصيمي)، والبيان (٣/٤٨٢).

(٤) هو عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان الشيخ أبو الفضل شيخ همدان ومفتيها وعالمها، له كتاب "شرائط الأحكام"، قليل الوجود مجلد متوسط. مات في صفر سنة (٤٣٣هـ)، رحمه الله. انظر:

طبقات السبكي (٥/٦٥)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١/٥٠٦)، وطبقات الشافعيين (ص: ٣٩١).

(٥) انظر: إحياء علوم الدين (١/٢٣٢)، والتهذيب (٣/١٥٦)، والمجموع (٦/٢٧٧).

وحيث أثبتناه بقول واحد، فصمنا ثلاثين ولم نَرَ هلال شوال؛ فثلاثة أوجه:

أصحها: أنا نفطر^(٢).

والثاني: لا^(٣).

والثالث: إن كانت السماء مغيمة؛ أفطرنا، وإلا؛ فلا^(٤).

ولو وقع ذلك وقد ثبت بشهادة عدلين، وقلنا لا يثبت إلا بهما، فإن كانت

السماء مغيمة؛ أفطرنا قطعاً، وعيّدنا^(٥).

وإن كانت السماء مصحية فطريقان:

أشهرهما^(٦): فيه وجهان: أحدهما: وبه قال ابن الحداد^(٧) لا نفطر^(٨).

(١) لم أقف عليه.

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤١٣)، ونهاية المطلب (٤/ ١٥).

(٣) انظر: التنبيه (ص: ٦٥)، وحلية العلماء (٣/ ١٥٢).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٢٧٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٤٦).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) الأشهر: هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين ضعيفاً، فالراجح من أقوال الإمام الشافعي حينئذ هو المشهور، ويقابله الغريب الذي ضعف دليله. انظر: مغني المحتاج (١/ ١٠٥)، ومختصر الفوائد المكية (ص: ١٠٩)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٩).

(٧) هو مُجَدُّ بن أحمد بن مُجَدُّ بن جعفر أبو بكر بن الحداد الكنايني المصري، شيخ الديار المصرية في مذهب الشافعي، ولد يوم موت المزني في رمضان سنة (٢٦٤هـ)، وأخذ الفقه عن أبي سعيد مُجَدُّ بن عقيل الفريابي، وعن بشر بن نصر، له وجه في المذهب، وله كتاب "أدب القاضي"، وكتاب "الباهر في الفقه" في نحو مائه جزء، وكتاب "جامع الفقه"، وكتاب "المسائل المولّدات". توفي سنة (٣٤٤هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٢٥٨)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٨٠٥).

(٨) انظر: المسائل المولّدات (ص: ١٠٧)، وفتح العزيز (٦/ ٢٦٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٤٦).

وأصحهما -وهو المنصوص- : أنا نفطر، وضَعَفُوا الأول، وفرَّع بعضهم عليه أنه لو ثبت هلال شوال بعدلين فمضت ثلاثون يوماً ولم نَرَ الهلال والسماء مصحية؛ قضينا صوم أول يوم أفطرناه؛ لأنه بان أنه من رمضان، لكن لا كفارة على من جامع فيه؛ لسقوطها بالشبهة^(١).

والطريق الثاني: القطع بالثاني^(٢).

ويتفرع على هذا الأصل أيضاً ثبوت الرؤية بالشهادة على الشهادة، فإن قلنا: إنه رواية؛ ثَبَّتَ بها، وإن قلنا إنه شهادة؛ فطريقان:

أحدهما: فيه قولان مبنيان على القولين في أن حق الله تعالى هل يثبت بالشهادة على الشهادة، إن قلنا: يثبت؛ ثبت، وإلا؛ فلا^(٣).

وأصحهما: القطع بأنها تثبت بها كالزكاة، وإتلاف حصير المسجد، وخشبه، والخلاف في حقوق الله تعالى إنما هو في الحدود المبنية على الدرء^{(٤)(٥)}.

وعلى هذا عدد الفروع مبني على عدد الأصول، فإن شرطنا العدد في الأصل؛ شرطناه في الفرع؛ فيكون لكل أصلٍ فرعان^(٦)، وفي الاكتفاء بشهادة فرعين على شهادتي الأصلين، فيه القولان المشهوران:

(١) انظر: الأم (١٠٣/٢)، والمجموع (٢٧٩/٦).

(٢) انظر: المجموع (٢٧٩/٦)، وروضة الطالبين (٣٤٦/٢).

(٣) انظر: نهاية المطلب (١٤/٤)، والمجموع (٢٧٨/٦).

(٤) الدَّرءُ: الدفع. درأه يدرؤه درءاً ودراًة: دفعه. وتدارأ القوم: تدافعوا في الخصومة ونحوها واختلفوا. ودارأت، بالهمز: دافعت. وكل من دفعته عنك فقد درأته. انظر: لسان العرب (٧١/١)، والمصباح المنير (١٩٤/١).

(٥) انظر: التهذيب (١٥٢/٣)، وفتح العزيز (٢٦٤/٦)، وروضة الطالبين (٣٤٧/٢).

(٦) انظر: فتح العزيز (٢٦٤/٦)، وروضة الطالبين (٣٤٧/٢)، وكفاية النبيه (٢٥٣/٦).

أصحهما: نعم، ولا مدخل لشهادة النساء والعبيد فيه^(١)، وإن اكتفينا بواحد، فإن قلنا: سبيله الرواية؛ فوجهان:

أحدهما: يكفي واحد، وصححه الشيخ أبو علي^(٢) والإمام وقطع به الدارمي^(٣).
وثانيهما: ^(٤)/ يشترط اثنان وصححه البغوي^(٥).
وعلى هذا ففي اشتراط ذكوريتهما وحرّيتهما وجهان:
أصحهما: نعم^(٦)، وحكى الشيخ أبو علي الإجماع^(٧) على أنه لا يقبل قول الفرع،
حدثني فلان، عن فلان، أنه رأى الهلال^(٨).
قال الإمام: "والقياس^(٩) يقتضي قبوله إذا اكتفينا بواحد في الأصل والفرع، ولا تسلم دعواه الإجماع من نزاع، واحتمال ظاهر"^(١٠).

(١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٦٤)، والمجموع (٦/ ٢٧٨).

(٢) هو الحسين بن شعيب أبو علي السنجي المروزي، عالم تلك البلاد في زمانه، تفقه بأبي بكر القفال، وبالشيخ أبي حامد الإسفراييني ببغداد، وهو أول من جمع بين طريقة العراقيين والخراسانيين، وله وجه في المذهب، نسبته إلى سنج (من قرى مرو) له (شرح الفروع لابن الحداد) و (شرح التلخيص لابن القاص) وكتاب (المجموع) نقل عنه الغزالي في الوسيط. انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٣٨٩)، وطبقات السبكي (٤/ ٣٤٤)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٣٩).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٤)، وفتح العزيز (٦/ ٢٦٥).

(٤) نهاية اللوحة (٢١٧ ب).

(٥) انظر: التهذيب (٣/ ١٥٢)، والمجموع (٦/ ٢٧٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٤٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٦٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٤٧).

(٧) الإجماع: لغة: العزم، والاتفاق. واصطلاحاً: اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد ﷺ - بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعي. انظر: للطلع على ألفاظ المنع (ص: ٤٨٧)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٤)، وروضة الناظر (١/ ٣٧٦).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٢٧٨)، وكفاية النبي (٦/ ٢٥٤).

(٩) القيلس: لغة: التقدير والمساواة. واصطلاحاً: تسوية فرع بأصل في حكم لعلّ جامعة بينهما. انظر: معجم المصطلحات

والألفاظ الفقهية (٣/ ١٢٥)، وشرح الكوكب المنير (٤/ ٦)، وتحرير المنقول (ص: ٢٧١).

(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٤).

وإن قلنا سبيله الشهادة، فهل يكفي شهادة واحد على شهادة واحد أم يشترط اثنان؟
فيه وجهان: أحدهما: الثاني، وقطع به البغوي^(١)، وقطعوا بأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور شاهد الأصل^(٢).
قال النووي: "ولا يبعد [تخريج]^(٣) خلاف فيه على قولنا إنه رواية كرواية الحديث"^(٤).

الأمر الثاني: عموم حكم الهلال، فإذا رُوي الهلال بموضع ولم يُرَ بآخر، ففي ثبوت حكم الرؤية في الموضع الذي لم يُرَ فيه طرق:
أشهرها وأصحها: أنه إن تقارب الموضعان؛ ثبت حكمها فيه، ووجب الصوم على من فيه^(٥)، وإن تباعدا؛ فوجهان: أحدهما: أن الحكم كذلك، وصححه جماعة منهم القاضي الطبري^(٦) والحسين والدارمي والسنجي^(٧).
وأظهرهما^(٨) وصححه الأكثرون، وقطع به جماعة: لا يثبت فيه^(٩).

-
- (١) انظر: التهذيب (٣ / ١٥٢)، والمجموع (٦ / ٢٧٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٤٧).
(٢) انظر: التهذيب (٣ / ١٥٢)، والبيان (٣ / ٤٨٢)، والمجموع (٦ / ٢٧٨).
(٣) في المخطوط (تخرج) والمثبت هو الصواب، والتصويب من المجموع (٦ / ٢٧٨).
(٤) انظر: المجموع (٦ / ٢٧٨).
(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٧١)، والمجموع (٦ / ٢٧٣).
(٦) الطبري: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري، ولد بآمل سنة (٣٤٨هـ)، وسمع من أبي أحمد الغطريفي، ومن أبي الحسن الماسرجسي، وعليه درس الفقه، ومن الدارقطني، والمعاني، وغيرهم. شرح مختصر المزني وصنف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتباً كثيرة، روى عنه الخطيب البغدادي وأبو إسحاق الشيرازي وهو أخص تلامذته به، توفي في ربيع الأول، سنة (٤٥٠هـ). انظر: طبقات السبكي (٥ / ١٢)، والمستظم (١٦ / ٣٩)، ووفيات الأعيان (٢ / ٥١٢).
(٧) انظر: البيان (٣ / ٤٧٩)، والمجموع (٦ / ٢٧٣).
(٨) الأظهر: هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال من للإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين قوياً، بالنظر إلى قوة دليل كل منهما، وترجح أحدهما على الآخر، فالراجح من أقوال الإمام الشافعي حيث هو الأظهر. انظر: مغني المحتاج (١ / ١٠٥)، ومختصر الفوائد للمكية (ص: ١٠٩)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٩).
(٩) انظر: المجموع (٦ / ٢٧٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٤٨).

وفيما يضبط به التقارب والتباعد أوجه:

أحدها: وهو ما أورده جماعة من الخراسانيين^(١)، منهم: الفُوراني^(٢)، والبغوي، والإمام، والغزالي، أنه مسافة القصر^(٣)، فإن كان بين الموضعين مسافة القصر؛ فهما متباعدان، أو دونهما؛ فمتقاربان، وادعى الإمام، والغزالي الاتفاق عليه^{(٤)(٥)}.

(١) الخراسانيون: هم الطائفة الكبرى بعد العراقيين في الاهتمام بفقه الشافعي ونقل أقواله، ويقال لهم أيضاً: المرازمة؛ لأن شيخهم ومعظم أتباعهم من مرو وما والاها، وهما عبارتان بمعنى واحد، ومدار هذه الطريقة على القفال الصغير، وهو عبدالله بن أحمد المروزي (ت: ٤١٧هـ)، وتمتاز هذه الطريقة عن طريقة العراقيين بأنها: أحسن تصرفاً وبحثاً وتفريعاً غالباً، ومن أشهرهم أبوبكر بن عبدالله المروزي القفال الصغير، وأبو مُحمَّد الجويني، والفُوراني، والقاضي حسين. انظر: مقدمة نهاية المطلب (١/١٣٤)، ومقدمة المجموع (١/٦٩)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٢/١٨٢).

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن مُحمَّد بن أحمد بن فُوران الفُوراني المروزي الفقيه الشافعي؛ كان مقدم الفقهاء الشافعية بمرو، وهو أصولي فروع، أخذ الفقه عن أبي بكر القفال الشاشي وأبي بكر المسعودي، وصنّف في الأصول والمذهب والخلاف والجدل والملل والنحل، وصنّف في المذهب كتاب الإبانة والعُمد وغيرهما من التصانيف، وهو شيخ الفقيه أبي سعد المتولي، صاحب (التتمة) - تتمة كتاب (الإبانة) - فالتتمة كالشرح للإبانة، توفي سنة (٤٦١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٢٦٤)، وطبقات السبكي (٥ / ١٠٩)، ووفيات الأعيان (٣ / ١٣٢).

(٣) مسافة القصر عند الشافعية: ستة عشر فرسخاً، وهي ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي، وهي أربعة برد وهي مسيرة يومين معتدلين. أي: (٨٨.٧٠٤) كم. انظر: المجموع (١ / ١٢٥)، وكفاية الأخيار (ص: ١٣٧)، والإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان (ص: ٧١).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٧)، والوسيط (٢ / ٥١٦)، والتهذيب (٣ / ١٤٧)، والمجموع (٦ / ٢٧٣).

(٥) هنا في الهامش بخط مغاير (قال شيخنا صحح الشيخ (محيي الدين) في شرح مسلم أن المعتبر مسافة القصر). انظر: شرح النووي على مسلم كتاب الصيام: باب أن لكل بلد رؤيتهم: (٧ / ١٩٧ ح ١٠٨٧).

وثانيهما: وبه قال العراقيون^(١) والصيدلاني^(٢) وآخرون أنه يختلف باختلاف المطالع، فإن اختلفا في المطالع؛ فمتباعدان كالحجاز^(٣) والعراق وخراسان^(٤)، وإن لم يختلفا؛

(١) العراقيون: هم الطائفة الكبرى في الاهتمام بفقه الإمام الشافعي ونقل أقواله ويُقال لهم أيضاً البغداديون؛ لأن معظمهم سكن بغداد وما حولها، ومدار طريقة العراقيين وكتبهم وجاهيرهم مع جماعات من الخراسانيين: على الشيخ أبي حامد الاسفرايني (ت ٤٠٦هـ) وتعليقه؛ وهو شيخ طريقة العراقيين، وعنه انتشر فقههم، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي ببغداد، واشتهرت طريقتهم في تدوين الفروع بطريقة العراقيين، وتمتاز طريقة العراقيين بأنها أتقن في نقل نصوص الشافعي، وقواعد مذهبه، ووجوه متقدمي الأصحاب، وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، ومن أشهرهم أبو الحسن الماوردي، والقاضي أبو الطيب الطبري، والقاضي أبو علي البندنجي، والمحاملي، وسليم الرازي. انظر: المجموع (٦٩/١)، وتهذيب الأسماء (٤٩٦/٢)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٤٩).

(٢) هو مُحَمَّد بن داود بن مُحَمَّد أبو بكر المروزي المعروف بالصيدلاني؛ نسبة إلى بيع العطر، وبالداودي أيضاً؛ نسبة إلى أبيه داود، من أئمة أصحاب الوجوه الخراسانيين، ومن عظماء تلامذة القفال المروزي. من تصانيفه: شرح مختصر المزني، وشرح فروع ابن الحداد، توفي نحو سنة ٤٢٧ هـ. انظر: طبقات السبكي (٤/ ١٤٨)، والعقد المذهب (ص: ٢٠٣)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٢١٤).

(٣) الحِجَاز: ما حُجز بين نجد وتهامة. فيها مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والطائف، وخيبر وَقَدْكَ ودار بليّ ودار أشجع ودار مزينة ودار جهينة ونفر من هوازن وُجُل سليم وُجُل هلال. انظر: معجم البلدان (٢/ ٢١٩)، وأطلس الحديث النبوي (ص: ١٣٦).

(٤) خراسان: أقصى شمال شرق إيران حالياً، (مركزها مدينة مشهد)، أهم مدنها نيسابور وهراة ومرو (وهي حاضرتها القديمة) وبلخ وطالقان ونسا، وأبيورد، وسرخس، وطوس.. وما يتخلل من المدن التي دون نهر جيحون، واليوم قسم منها في شمال شرق إيران، وقسم في أفغانستان الشمالية الغربية، وتركمانستان، وفيها (مرو) المدينة الشهيرة في فتوح ما وراء النهر. انظر: معجم البلدان (٤/ ٣٥٠)، والروض المعطار (ص: ٢١٤)، وأطلس الحديث النبوي (ص: ١٦٠).

فمتقاربان كبغداد والكوفة^(١)، والإمام حكى هذا، وقال: "إنهم لم يقولوا، وهو الأصح"^(٢).

ولو شك هل بينهما ما يقتضي اختلاف المطالع^(٣)، فكما لو شك في رؤية الهلال؛ الهلال؛ فلا يجب الصوم^(٤).

والثالث: أن المعتبر انقطاع القوافل^(٥)، فإن لم تكن منقطعة بينهما؛ فهما متقاربان^(٦).

الرابع: أن الاعتبار بالإقليم^(٧)، فإن كان البلدان من إقليمين؛ فمتباعدان، أو من إقليم واحد؛ فمتقاربان^(٨).

والطريق الثاني: أن فيه ثلاثة أوجه:

- (١) الكوفة: البلدة المعروفة وسط العراق، وهي تقع في محافظة النجف، وتبعد ١٧٠ كم جنوب بغداد، مصّرها عمر رضي الله عنه، واختلف في سبب تسميتها فقليل: لاستدارتها. تقول العرب: رأيت كوفاناً وكوفاً للرملة المستديرة. وقيل: سميت كوفة؛ لاجتماع الناس، من قول العرب تَكُوفُ الرمل إذا ركب بعضه بعضاً. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٤/ ١٢٥)، والروض للمطار (ص: ٥٠١)، وأطلس الحديث النبوي (ص: ٣٢١).
- (٢) وصححه النووي. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٧)، وفتح العزيز (٦/ ٢٧٥، ٢٧٦)، والمجموع (٦/ ٢٧٣).
- (٣) قال الدميري في النجم الوهاج (٣/ ٢٨٠): "اختلاف المطالع قدر مسافة القصر ونصفها" أ هـ. قلت: إذا كانت مسافة القصر عند الشافعية ستة عشر فرسخاً، فاختلاف المطالع أربعة وعشرون فرسخاً، ما يعادل (١٣٣.٥٦) كم تقريباً. وانظر: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان (ص: ٦٤).
- (٤) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٤٩)، وأسنى المطالب (١/ ٤١١).
- (٥) جمع قافلة: وهي الرفقة الكثيرة الراجعة من السفر أو المبتدئة به ويكون معها دوابها وأمتعتها وزادها. انظر: تهذيب اللغة (٩/ ١٣٤)، وتاج العروس (٣٠/ ٢٦٤)، والمعجم الوسيط (٢/ ٧٥٢).
- (٦) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٢٤٨).
- (٧) الإقليم: مجموعة من المدن تسمى باسم واحد، فمصر إقليم والشام إقليم واليمن إقليم.. قيل: مأخوذ من قلامة الظفر؛ لأنه قطعة من الأرض. انظر: لمصباح اللئير (٢/ ٥١٥)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٣٦٦).
- (٨) انظر: المجموع (٦/ ٢٧٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٤٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٨٠).

أحدها: أن الحكم يعم، ويلزم الصوم أهل جميع البلاد. والثاني: لا. والثالث: ^(١)/ أنه يلزم أهل إقليم بلد الرؤية دون غيرهم ^(٢).

والطريق الثالث: أنه إن قربت المسافة؛ عم الحكم، ولزم الصوم، وضابط القرب: أن يكون الغالب أنه إذا أبصره هؤلاء؛ أبصره هؤلاء، ولا يخفى عليهم إلا [لعارض] ^(٣) سواء كان على مسافة القصر أو دونها ^(٤).

وإن بُعدت؛ فثلاثة أوجه: أحدها: يلزم الصوم جميع أهل الأرض. والثاني: يلزم أهل إقليم بلد الرؤية دون غيرهم. والثالث: إن كانت المسافة بينهما بحيث لا يتصور [أن يراه هؤلاء ويخفى على أولئك بلا عارض؛ لزمهم، وإن كانت بحيث يتصور] ^(٥) أن يخفى عليهم؛ فلا ^(٦).

ويتلخص فيها سبعة أوجه ^(٧):

أحدها: يلزم الصوم جميع أهل الأرض.

الثاني: يلزم أهل إقليم بلد الرؤية دون غيرهم.

الثالث: الأصح أنه يلزم أهل كل بلد يوافق بلد الرؤية في المطالع دون غيرهم.

الرابع: أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عليهم بلا عارض دون غيرهم.

الخامس: يلزم من دون مسافة القصر خاصة.

السادس: يلزم من هو في بلد لا تنقطع القوافل من بلد الرؤية.

(١) نهاية اللوحة (٢١٨).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩)، والمجموع (٦/ ٢٧٤).

(٣) في المخطوط (العارض) والمثبت هو الصواب، والتصويب من المجموع (٦/ ٢٧٤).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٢٧٤).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من المجموع (٦/ ٢٧٤).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: المصدر السابق، وكفاية النبيه (٦/ ٢٤٨).

السابع: لا يلزم غير أهل بلد الرؤية.

فرع: لو رأى الهلال ببلد فصام، وسافر إلى بلد بعيد لم يُرَ الهلال فيه إلا في الليلة الثانية من ليلة رؤية ذلك البلد، فاستكمل ثلاثين يوماً، ولم يرَ الناس الهلال، فإن قلنا: الرؤية ببلد يعم سائر البلاد؛ أفطر، وأفطر أهل البلد أيضاً إن ثبت عندهم بلا رؤية إما بقول هذا أو بطريق آخر، وعليهم قضاء اليوم الأول^(١).

وإن لم يثبت عندهم؛ أفطر هو سراً، كما لو رأى هو هلال شوال وحده^(٢).

وإن قلنا: لكل بلد حكمه، فهل عليه الصيام معهم؟

فيه وجهان: أصحهما: نعم، ومال بعضهم إلى [مقابله]^{(٣)(٤)}.

وخرّج الرافعي على هذا ما لو سافر من البلد التي رؤي فيها ليلة الجمعة إلى بلد رؤي فيها ليلة السبت، ورأى هو هلال شوال وحده ليلة السبت، فإن عممنا حكم الرؤية؛ فعليهم الفطر معه وإن لم يصوموا إلا ثمانية وعشرين يوماً، ويقضون يوماً^(٥).

وإن قلنا: لكل بلد حكمه؛ لا يلتفتون إلى قوله: رأيت الهلال، وإن قبلنا في الهلال قول عدل^(٦)، وعلى عكسه لو سافر من حيث لم يُرَ فيه إلى حيث رؤي فيه فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه، فإن عممنا الحكم أو قلنا له حكم البلد الثاني؛ عيّد معهم ولزمه قضاء يوم، وإن لم تُعممه وقلنا له حكم البلد^(٧) الأول؛ لزمه الصوم^(٨).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٨)، وفتح العزيز (٦ / ٢٧٩)، والمجموع (٦ / ٢٧٤).

(٢) انظر: المجموع (٦ / ٢٧٤)، والنجم الوهاج (٣ / ٢٨١).

(٣) في المخطوط (المقابلة) وشُطب على الألف واللام.

(٤) انظر: التهذيب (٣ / ١٤٧، ١٤٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٤٨).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٧٩، ٢٨٠).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) نهاية اللوحة (٢١٨ ب).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٨٠، ٢٨١).

ولو رؤي هلال شوال ببلدة فسافر منها إنسان وأصبح معيَّدا فسافرت به السفينة^(١) وانتهى إلى بلد في حد البعد، فوجد أهلها صائمين، قال الشيخ أبو مُحمَّد^(٢): "يلزمه إمساك بقية النهار إذا قلنا لكل بلد حكمه"^(٣)، واستبعده الإمام^(٤).
ومال الشيخان الرافعي وابن الصلاح^(٥) إلى ما قاله الشيخ أبو مُحمَّد^(٦).
قال الرافعي: "والمسألة تتصور على وجهين: أحدهما: أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن أهل البلد المنتقل إليها لم يرو الهلال"^(٧).

- (١) السفينة: الفلك سميت بذلك؛ لأنها تسفن وجه الماء أي تقشره، فعيلة بمعنى فاعلة، وقيل: لأنها تسفن الرمل إذا قلَّ الماء. انظر: مختار الصحاح (ص: ١٤٩)، ولسان العرب (١٣ / ٢٠٩).
- (٢) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن مُحمَّد الشيخ أبو مُحمَّد الجويني، كان إماماً بارعاً في المذهب، مفسراً، نحويّاً، أديباً، وهو والد إمام الحرمين، تفقه على أبي الطيب الصعلوكي وأبي بكر القفال، صنف التبصرة في الفقه، والتذكرة، والتفسير الكبير، والتعليق، وممن تتلمذ عليه: ابنه إمام الحرمين، وسهل بن إبراهيم المسجدي، وعلي بن أحمد المدني، قال عنه أبو عثمان الصابوني: لو كان الشيخ أبو مُحمَّد في بني إسرائيل، لُنقل إلينا شمائله، وافتخروا به، توفي بنيسابور في ذي القعدة سنة (٤٣٨هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٣٩١)، وطبقات السبكي (٥ / ٧٣)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١ / ٥٢٠).
- (٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٨)، والمجموع (٦ / ٢٧٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٤٩).
- (٤) قال إمام الحرمين: "وهذا فيه نظر عندي؛ فإنه ليس فيه أثر، واليوم الواحد يبعد أن يتبعض حكمه. وقد عاين الهلال في ليلته في البقعة الأولى". انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٨، ١٩).
- (٥) ابن الصلاح: هو أبو عمرو بن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان تقي الدين الحافظ الفقيه الشافعي، المصنف. محدث، مفسر، فقيه، أصولي، نحوي، عارف بالرجال، مشارك في علوم عديدة. ولد سنة (٥٧٧هـ)، وتفقه على والده. من تصانيفه: شرح مشكل الوسيط للغزالي في فروع الفقه الشافعي، الفتاوى، علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، معرفة المؤلف والمختلف في أسماء الرجال، وطبقات الشافعية. توفي بدمشق في ٢٥ ربيع الآخر سنة (٦٤٣هـ). انظر: طبقات السبكي (٨ / ٣٢٦)، ووفيات الأعيان (٣ / ٢٤٣)، والعقد المذهب (ص: ١٦٤).
- (٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٨٢)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ١٨٤).
- (٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٨٣).

والثاني: أن يكون اليوم التاسع والعشرين لأهل البلد المنتقل إليها؛ [لتأخر]^(١) صومهم بيوم، وإمساك بقية اليوم في الصورتين إن لم نعمم الحكم كما ذكرنا^(٢)، وقول الشيخ^(٣) كما أنه مبني على أن لكل بلد حكمه، فهو مبني أيضاً على أن للمنتقل أيضاً حكم البلد المنتقل إليها^(٤).

وإن عمّمنا الحكم، فأهل البلد الثاني إذا عرفوا في أثناء اليوم أنه العيد فهو شبيه بما إذا شهد الشهود على رؤية الهلال يوم الثلاثين، وقد سبق بيانه في صلاة العيد^(٥). ولو اتفق هذا السفر لعدلين رأيا الهلال وشهدا في البلد الثاني؛ فهذه عين الشهادة برؤية الهلال يوم الثلاثين؛ فيجب الفطر في الأولى^(٦)، وأما في الثانية فإن عمّمنا الحكم لم يبعد أن يكون الإصغاء إلى كلامهما على ذلك التفصيل أيضاً، فإن قبلوا؛ قضوا يوماً، وإن لم نعمم الحكم؛ لم يلتفتوا إلى قولهما^(٧).

ولو كان الأمر بالعكس، فأصبح الرجل صائماً ثم سافرت به السفينة إلى حيث عيّدوا في حد البعد، فإن عمّمنا الحكم أو قلنا له حكم البلد المنتقل إليه؛ أفطر وقضى يوماً إن لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوماً، وإن لم نعممه؛ لم يفطر^(٨).

(١) في المخطوط (آخر) والمثبت هو الصواب، والتصويب من فتح العزيز (٦/٢٨٢)، وروضة الطالبين (٢/٣٤٩).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/٢٨٤).

(٣) المعني به: أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين.

(٤) انظر: فتح العزيز (٦/٢٨٤).

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/٢٨٥)، والمجموع (٦/٢٧٥).

(٧) انظر: المصدرين السابقين.

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/٢٨٥)، والمجموع (٦/٢٧٥)، وروضة الطالبين (٢/٣٥٠).

الأمر الثالث: وقت تأثير الرؤية، فلو رُئي الهلال يوم الثلاثين من الشهر فهو ليلة المستقبل سواء رُئي بعد الزوال^(١) أو قبله، فإن كان هلال شوال؛ لم يجز الإفطار حتى تغرب الشمس، وإن كان هلال رمضان؛ لم يلزمهم إمساك بقية اليوم^(٢).

ولو لم يُرَ الهلال ليلة الثلاثين من شعبان، فرأى رجل في منامه النبي ﷺ فقال له غداً من رمضان^(٣) فصم، قال القاضي وغيره: "لا يجب الصوم عليه، ولو صام؛ لم يصح صومه؛ لعدم الضبط، لا للشك في الرؤية"^(٤)، ونقل بعضهم الإجماع عليه^(٥).
لكن في فتاوى [الأنماطي]^(٦)(٧) أن إنساناً رأى النبي ﷺ في منامه على الصفة المنقولة عنه، فسأله عن الحكم فأفتاه بخلاف مذهبه وليس مخالفاً لنص ولا إجماع، فقال فيه وجهان^(٨):

- (١) الزوال: لغة: الحركة والذهاب والاستحالة والاضمحلال. وشرعاً: تحول الشمس عن كبد السماء إلى جهة الغرب. انظر: لسان العرب (١١ / ٣١٣)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٢٧)
- (٢) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤١١)، ونهاية المطلب (٤ / ١٨)، والبيان (٣ / ٤٧٨).
- (٣) نهاية اللوحة (٢١٩ أ).
- (٤) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٥٣)، وفتح الرحمن (ص: ٤٦٧)، والغرر البهية (٢ / ٢٠٦).
- (٥) نقله القاضي عياض والنووي وغيرهما. انظر: المجموع (٦ / ٢٨١)، والنجم الوهاج (٣ / ٢٧٤).
- (٦) في المخطوط (الخياطي)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١١٩).
- (٧) الأنماطي: أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار الأحول الأنماطي الفقيه الشافعي؛ كان من كبار الفقهاء الشافعية أخذ الفقه عن المزني والربيع بن سليمان المرادي، وأخذ عنه أبو العباس ابن سريج وغيره، وكان هو السبب في نشاط الناس ببغداد في كتب الشافعي وتحفظها. توفي في شوال سنة (٢٨٨هـ) ببغداد. انظر: طبقات ابن كثير (ص: ١٧٦)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١ / ٨٠)، ووفيات الأعيان (٣ / ٢٤١).
- (٨) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١١٩).

أحدهما: يأخذ بقوله؛ لأنه مقدم على الناس وقد قال: "من رأي في المنام فقد رأي" ^(١)؛ فصار كقوله في حياته.

وثانيهما: لا؛ لأن القياس دليل، والأحلام لا يعول عليها؛ فلا يترك من أجلها الدليل ^(٢).
ومن رأى هلال شوال وحده؛ يجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم برؤية هلال رمضان وحده، ويفطر سراً؛ لئلا يتعرض للتهمة في دينه والتعزير ^{(٣)(٤)}، فإن شهد أنه رآه البارحة؛ لم تقبل للتهمة في إسقاط التعزير، بخلاف ما إذا شهد أولاً، فزُدت شهادته ثم أكل؛ فإنه لا يعزّر؛ لانتفاء التهمة حين الشهادة ^(٥).

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١/ ٣٣ ح ١١٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ من رأي في المنام (٤/ ١٧٧٥ ح ٢٢٦٦).
- (٢) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٢٠).
- (٣) التعزير: لغة: المنع والتأديب، وأيضاً التوقيف. فهو من الأضداد. واصطلاحاً: عقوبة غير مقدرة شرعاً تجب حقاً لله أو لأدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة غالباً. انظر: لسان العرب (٤/ ٥٦٢)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ١٣٦)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٤٧١).
- (٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٩)، والمهذب (١/ ٣٣٠)، ونهاية المطلب (٤/ ١٩).
- (٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٠)، والمجموع (٦/ ٢٨٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٨).

فرع: يستحب أن يقول عند رؤية الهلال ما روي أنه ﷺ كان يقول: "الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان والسلام والتوفيق لما تحب وترضى، ربنا وربك الله"^(١)، وروي أنه ﷺ كان يقول: "آمنت بالذي خلقك ثلاثاً، الحمد لله الذي أذهب شهر كذا، وجاء بشهر كذا"^{(٢)(٣)}.

-
- (١) أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصوم، باب ما يقال عند رؤية الهلال (٢/ ١٠٥٠ ح ١٧٢٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣١٥ رقم ١٨١٦)
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه، أبواب النوم، باب ما يقول إذا رأى الهلال (٧/ ٤٢٣ رقم ٥٠٩٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصيام، باب ما قالوا في الهلال، يُرى ما يُقال؟ (٢/ ٣٤٣ رقم ٩٧٣٧)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٨/ ٧ رقم ٣٥٠٦).
- (٣) انظر: المجموع (٦/ ٣٧٥)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٨٥)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٥٧).

فصل

في ركن الصوم

وهو النية^(١)، والإمساك عن المفطرات^(٢)، وقد تقدم الكلام في كتاب الصلاة في أن النية ركن أو شرط، واختلاف الأصحاب فيه، ولم يذكروا الخلاف هنا^(٣)، والغزالي جعلها ركناً في الصلاة وشرطاً هنا^(٤)، ولا فرق بينهما؛ فيحتمل أن يكون ذا رجوعاً عن ذاك^(٥).

ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب إلا بنية؛ فينوي لكل يوم نية معينة مبيّنة من الليل^(٦)، وفيه قيود:

الأول: النية، ومحلها القلب، ولا يشترط فيها القول باللسان ولا القلي قطعاً، ولا يكفي النطق وحده قطعاً، لكن يستحب التلفظ مع القصد كما مر في الصلاة^(٧).

الثاني: قولنا: لكل يوم؛ فينوي لكل يوم سواء رمضان وغيره، ولو نوى صوم جميع الشهر أوله؛ لم يصح صوم غير اليوم الأول، ويصح صوم الأول، وتردد فيه الشيخ^(٨) أبو محمد^(٩).

(١) النية، لغة: القصد والعزم. وشرعاً: هي الإرادة للتوجه نحو الفعل ابتغاء لوجه الله وامثالاً لحكمه. انظر: للمطلع على ألفاظ

للمقنع (ص: ٨٨)، وتاج العروس (٤٠ / ١٣٩)، والكليات (ص: ٩٠٢)، والتعريفات الفقهية (ص: ٢٣٤).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٨٩)، وتحفة المحتاج (٣ / ٣٧٠)، وحاشية الجمل (٢ / ٣١١).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٩٠).

(تنبيه) قال صاحب حاشية الجمل (٢ / ٣١١): "حكوا خلافاً في أن النية ركن في الصلاة أو شرط ولم يحكوا مثله هنا بل

تطابقوا على أنها ركن، وسيب: أن الصوم عدم فلا مقوم له إلا هي؛ لأنها أمر وجودي بخلاف الصلاة". أهـ

(٤) في هامش المخطوط بخط مغاير (الذي جعله الغزالي عكس هذا). قلت: وهو الموافق لما في الوسيط (٢ / ٥١٨).

(٥) قال الرافعي في فتح العزيز (٦ / ٢٩٠): "والأليق بمن اختار كونها هناك شرطاً أن يقول بمثله ههنا ومنهم صاحب الكتاب".

(٦) انظر: الإقناع للماوردي (ص: ٧٣)، وحلية العلماء (٣ / ١٥٤)، والبيان (٣ / ٤٨٩).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٩٠)، والمجموع (٦ / ٢٨٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٠).

(٨) نهاية اللوحة (٢١٩ ب).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٠)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٧١).

والثالث: قولنا: معيّنة^(١)؛ فلا يصح شيء من الصيام الواجب، كصوم رمضان والنذر والكفارة والقضاء إلا بتعيين النية، وعن الحلبي^(٢) أن صوم رمضان يصح بنية مطلقة، وهو بعيد^(٣).

وكمال التعيين في نية رمضان: أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى^(٤).

فأما صوم غد عن رمضان فلا بد منهما إلا على رأي الحلبي^(٥).
وأما الأداء^(٦) والفرضية والإضافة إلى الله تعالى ففيها الخلاف المتقدم في الصلاة، والأصح أن الأداء يشترط، وجزم الإمام والغزالي باشتراطه^(٧).

(٣) في الهامش بخط مغاير (يجوز في معينة كسر الياء وفتحها، قاله ابن الصلاح في المشكلات). انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ١٨٥).

(٢) أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي الجرجاني البخاري الشافعي، صاحب التصانيف الحسنة، منها «المنهاج في شعب الإيمان». تفقه بأبي بكر الأوديني، وأبي بكر القفال، وكان إماماً معظماً، مرجوعاً إليه فيما وراء النهر، وله في المذهب وجوه حسنة، ولد سنة (٣٣٨هـ)، وتوفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: طبقات السبكي (٤ / ٣٣٤)، ووفيات الأعيان (٢ / ١٣٨)، وقلادة النحر (٣ / ٣٠٨).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٠٠)، والمجموع (٦ / ٢٩٤)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٧٨).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٥٠)، وتحفة المحتاج (٣ / ٣٩١)، وشرح للقلمة الحضرمية (ص: ٥٤٧).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٢٩٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٠).

(٦) الأداء: لغة: من أدى دينه تأدية: قضاؤه. والأداء أيضاً: يطلق على الإيصال، يقال: أدى الشيء: أي أوصله. وشرعاً: فعل المأمور به في وقته المقدر له شرعاً. انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ١١٢)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٥١)، وشرح مختصر الروضة (١ / ٤٤٧)، ونهاية السؤل (ص: ٣١).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦)، والوسيط (٢ / ٥١٨)، والمجموع (٦ / ٢٩٤).

وأما الفرضية فصحح الأكثرون أنها لا تشترط، وصححوا الاشتراط في الصلاة^(١)،
وصحح البغوي الاشتراط فيهما^(٢)(٣).

وأما الإضافة إلى الله تعالى؛ فالأصح أنها لا تشترط في سائر العبادات، وبه قطع العراقيون^(٤).

وأما الإضافة إلى هذه السنة فلا تشترط على الصحيح^(٥) للنصوص الذي قطع به العراقيون^(٦).

وحكى البغوي وجهاً: أنه يشترط أن يقول من فرض هذا الشهر^(٧).

وإذا وقع التعرض للشهر أو للسنة؛ لم يضر الخطأ فيه؛ فلو نوى يوم الثلاثاء صوم
غد وهو يعتقده يوم الاثنين، أو رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت
سنة اثنين؛ [صح صومه، بخلاف ما إذا نوى ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء، أو رمضان
سنة ثلاث، فكانت سنة اثنين]^(٨) أو أربع؛ فإنه لا يصح؛ لأنه لم يعين الوقت^(٩).
وقال ابن الصباغ: "عندي أنه يجزئه في جميع هذه الصور، ولا فرق بينها"^(١٠).

(١) قال النووي: "والفرق أن صوم رمضان من البالغ لا يكون إلا فرضاً، وصلاة الظهر من البالغ قد تكون نفلاً في حق من صلاها ثانياً في جماعة، وهذا هو الأصح". انظر: المجموع (٦/ ٢٩٥).

(٢) انظر: التهذيب (٣/ ١٤٢)، والمجموع (٦/ ٢٩٤).

(٣) هنا في الهامش بخط مغاير (قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: الأصح اشتراط الفرضية لغرض التقرب والإخلاص لا للتمييز). وانظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ١٨٦).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٥).

(٥) الصحيح: هو الراجح من الوجهين أو الوجوه لأصحاب الإمام الشافعي إن كان الخلاف ضعيفاً، وذلك لضعف دليل المرجوح، ويقابله (الضعيف) أو (الفاسد) الذي دليله في غاية الضعف.

انظر: روضة الطالبين (٦/ ١)، ومغني المحتاج (١/ ١٠٥).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٥)، وبداية المحتاج (١/ ٥٥٩)، ومغني المحتاج (٢/ ١٥١).

(٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٤٢).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من فتح العزيز (٦/ ٢٩٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥١).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٢٩٥)، والمجموع (٦/ ٢٩٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥١).

(١٠) انظر: الشامل (ص: ٩٢١ تحقيق: فيصل بن سعد العصيمي)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٧٩).

وقال الدارمي: "لو نوى صوم غد يوم الأحد وهو غيره؛ فوجهان" ^(١).
 وحكى الشاشي ^(٢) في الكل وجهين ^(٣)، وحكماهما أيضاً فيما إذا نوى قضاء اليوم
 الأول، فبان أن الذي عليه الثاني، وفيما إذا عين وقتاً للصلاة فأخطأ فيه ^(٤).
 وجزم المتولي بعدم الإجزاء في مسألتني القضاء، كما لو أخطأ في الكفارة، وإن ذكره
 فيما تقدم ^(٥).
 وحكم التعيين في القضاء والنذر والكفارة كما في رمضان، ولا يشترط تعيين النية
 في الكفارة، لكن لو عين وأخطأ؛ لم يجزئه ^(٦).
 وأما صوم التطوع فأطلق الأصحاب أنه يكفي فيه نية مطلقة كالصلاة ^(٧).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٥).

(٢) الشاشي: هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الشاشي، أبو بكر، ولد بميفارقين في يوم الأحد
 سابع المحرم سنة (٤٢٧هـ)، لازم أبا إسحاق الشيرازي وقرأ على أبي نصر بن الصباغ «كتاب
 الشامل»، وتوفي ليلة السبت خامس عشر شوال سنة (٥٠٧هـ)، من مصنفاته (شرح الشامل
 لابن الصباغ) و(حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء). انظر: تاريخ بغداد (٢١/ ٦)، وطبقات
 ابن كثير (١/ ١٣١، ١٣٢)، وطبقات السبكي (٦/ ٧٠).

(٣) انظر: حلية العلماء (٣/ ١٥٨).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٠٣، ٢٠٩ تحقيق: عفاف بارحمة)، والمجموع (٦/ ٣٠٠).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥١).

(٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٤٢)، وفتح العزيز (٦/ ٢٩٥)، والمهمات (٤/ ٥٦).

قال النووي: "وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم يوم عَرَفَة^(١) وعاشوراء^(٢)، أو أيام البيض^(٣)، وستة من شوال ونحوها كما يشترط في الرواتب^(٤) من نوافل الصلاة"^(٥).

والمراد^(٦) من النية قصد القلب إلى الصوم الموجود بهذه الصفات^(٧).

(١) عَرَفَة: هي المشعر الأقصى من مشاعر الحج على الطريق بين مكة والطائف، على ثلاثة وعشرين كيلاً شرقاً من مكة. وهي فضاء واسع تحف به الجبال من الشرق والجنوب والشمال الشرقي، أما في الغرب والشمال الغربي، فيمر وادي عرنة، ولا يجوز الوقوف فيه، ويوم عرفة هو التاسع من ذي الحجة سمي بذلك؛ لأن الوقوف بعرفة فيه، وقيل؛ لأن إبراهيم الخليل صلوات الله عليه، عرف فيه أن رؤياه حق. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع (ص: ١٩٠)، ومعالم مكة (ص: ١٨٢)، والمعالم الأثرية في السنة والسير (ص: ١٨٩).

(٢) يوم عاشوراء: هو اليوم العاشر من المحرم. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٢٩)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٣٠١).

(٣) أيام البيض: هي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر، سميت بيضا؛ لأن لياليها بيض لضوء القمر فيها. انظر: المصباح المنير (١/ ٦٨)، ومعجم للمصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٣٣٣).

(٤) الرّواتب: الصلوات المسنونة الثابتة التابعة للفرائض. انظر: التعريفات الفقهية (ص: ١٠٦)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ٨٥٣).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٥).

(٦) نهاية اللوحة (٢٢٠أ).

(٧) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ١٨٦).

فرع: لو قال السحر لأقوى على الصوم، فعن القاضي أبي المكارم^(١) إنه لا يكفي^(٢).

وعن أبي العباس الروياني^(٣) أنه لو تسحر للصوم، أو شرب لدفع العطش نهاراً، أو امتنع من الأكل والشرب والجماع مخافة الفجر؛ كان ذلك نية للصوم^(٤).
قال الرافعي: "وهذا هو الحق إن خطر بباله الصوم بالصفات المعتبرة"^(٥).

(١) هو صاحب العدة الذي يكثر الرافعي النقل عن عدته بلا واسطة، ولم يقف على عدته النووي، وإنما ينقل عنها بواسطة، وقد أوضح النووي ذلك في موضع من المجموع (٥ / ٣٠١)، حيث قال: "وحكى الرافعي عن أبي المكارم صاحب العدة وهو غير صاحب العدة أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري الإمام المشهور الذي ينقل عنه صاحب البيان وأطلقه أنا في هذا الشرح، ...". ولم أقف على ترجمة له، لكن ذكر النووي وغيره أنه ابن أخت أبي المحاسن الروياني صاحب بحر المذهب، ولم يذكروا وفاته. انظر: روضة الطالبين (١١/ ١٢٣)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١ / ٣١٥)، والعقد المذهب (١ / ١٠٩).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٩٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥١)، وبداية المحتاج (١ / ٥٥٦)
(٣) أحمد بن محمد بن أحمد الإمام الكبير أبو العباس الروياني جد صاحب البحر، وهو صاحب الجرجانيات وله كتاب في أدب القضاء، روى عن القفال المروزي، ونقل عنه حفيده في روضته فوائد كثيرة، لم يذكروا وفاته.

انظر: طبقات ابن قاضي شهبة (١ / ٢٢٢)، وطبقات السبكي (٤ / ٧٧).

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٢٩٨)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٨٢).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٢٩٨).

ولو نوت الحائض صوم الغد، فإن كان أكثر الحيض^(١) يتميز قبل طلوع الفجر؛
صح^(٢)، وإن لم يكن يتميز قبله وانقطع دمها قبل الفجر، فإن لم يكن عادتاً أنه ينقطع
قبله؛ لم يصح، وإن كانت عادتاً أن ينقطع في مثله كما لو كانت عادتاً سبعاً وهي
تنقضي قبله؛ ففي صحته وجهان^(٣).

القيّد (الرابع)^(٤): مبيّنة، تبين النية من الليل شرط في الصوم الواجب سواء فيه
صوم رمضان والقضاء والكفارة والفدية، فلو نواه بعد طلوع الفجر ولو بلحظة، أو قبل
غروب شمس تلك الليلة ولو بلحظة؛ لم يصح^(٥).

وأما الصوم المنذور ففي اشتراط تبينه طريقان:

أحدهما: أنه على الخلاف في أنه هل يسلك به مسلك واجب الشرع أم جائزه^(٦)،
فعلى الأول يشترط، وعلى الثاني يكفي نية بالنهار^(٧).

وأصحهما: القطع بوجوب تبينها وهو المنصوص^(٨)

(١) الحيض: لغة: السيالان، ومنه قولهم (حاض الوادي) إذا سال. واصطلاحاً: دم يخرج بعد بلوغ المرأة،
من أقصى رحمها، على سبيل الصحة، من غير سبب، في أوقات معلومة. انظر: الزاهر في غريب
ألفاظ الشافعي (ص: ٤٦)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: ٤٤)، والمجموع (٢/ ٣٤٢)، والنجم
الوهاب (١/ ٤٨٦).

(٢) انظر: البيان (٣/ ٤٩٣)، والمجموع (٦/ ٢٩٨).

(٣) قال النووي: "أصحهما: تصح نيتها وصومها؛ لأن الظاهر استمرار عادتاً فقد بنت نيتها على
أصل". انظر: المجموع (٦/ ٢٩٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٨٢).

(٤) في المخطوط (الثالث)، والمثبت هو الصواب؛ بحسب ما تقدم من العدد.

(٥) انظر: البيان (٣/ ٤٨٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥١)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٨٧).

(٦) قال الرافعي: "وقول الأصحاب يسلك به مسلك جائز الشرع أي في الاحكام مع وجوب الأصل
وعنوا بجائز الشرع ههنا القربات التي جُوز تركها". انظر: فتح العزيز (٢/ ٣٤٢).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٠)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٠٦)، والمهمات (٩/ ١٨٧).

(٨) انظر: الأم (٢/ ١٠٤)، والمجموع (٦/ ٢٩٠).

ووقتها ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر حتى لو نوى في صلاة المغرب؛
أجزأه^(١)، وعن ابن سلمة^(٢) أنه يختص بالنصف الآخر منه، وغُلِّط فيه^(٣).
ولو نوى ثم أتى بما يبطل الصوم من أكل أو شرب أو جماع؛ لم تبطل نيته على
المنصوص الذي قطع به الجمهور^(٤).
وعن أبي إسحاق أنها تبطل، وغُلِّط فيه^(٥) وقيل: إنه رجع عنه وأشهد عليه
بالرجوع^(٦).

-
- (١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٤)، ونهاية المطلب (٤/ ٧)، والمجموع (٦/ ٢٨٨).
(٢) مُحَمَّد بن الفضل بن سلمة بن عاصم أبو الطيب بن سلمة الضبي البغدادي الفقيه الشافعي تفقه
على ابن سريج، وكان موصوفاً بفرط الذكاء، وله وجه في المذهب، وقد صنف كتباً عدة، ومات
شاباً، رحمه الله، سنة (٣٠٨هـ)، ومن مفرداته: تكفير تارك الصلاة. انظر: طبقات ابن كثير (ص:
٢٣٣)، والعقد المذهب (ص: ٣٩).
(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٠٥)، والمجموع (٦/ ٢٩١).
(٤) انظر: البيان (٣/ ٤٩١)، والمجموع (٦/ ٢٩١).
(٥) في المخطوط تكرار من قوله (وغلط فيه ولو نوى ثم أتى.. إلى قوله وغلط فيه).
(٦) انظر: البيان (٣/ ٤٩١)، والمجموع (٦/ ٢٩١)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٧٢).

ولو نام وانتبه والليل باقٍ؛ لم يجب تجديدها على الصحيح، وقال (أبو إسحاق)^(١):
يجب، وغلّطوه^(٢).

قال الإمام: "وفي كلام العراقيين تردد في أن الغفلة كالنوم، وكل ذلك مُطَّرَحٌ"^{(٣)(٤)}.
ولو اقترنت النية بالطلوع، فوجهان:

(أحدهما)^(٥): أنه يصح، وبه أجاب ابن عبدان^(٦) وهو الأقيس عند القفال^{(٧)(٨)}.
وأصحهما: وقطع به جماعة أنه لا يصح^(٩).

ولا فرق في اشتراط التبييت في رمضان بين أن يكون الصوم واجباً على الصائم،
أو لا، كما في الصبي المميز^(١٠).

(١) في المخطوط (قال أبي إسحاق)، والصواب المثبت.

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٤)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٧٢).

(٣) مُطَّرَحٌ من (طَرَحَ) قال ابن فارس: "الطاء والراء والحاء أصل صحيح يدل على نبذ الشيء وإلقائه.
يقال: طَرَحَ الشيء يطرحه طرحاً. ومن ذلك الطَّرْحُ، وهو المكان البعيد". انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٥٥٥)،
ولسان العرب (٢/ ٥٢٨).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٨).

(٥) في المخطوط (أصحهما)، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٣٠٥).

(٦) نهاية اللوحة (٢٢٠ ب).

(٧) القفال: هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي المعروف بالقفال الصغير للتمييز بينه وبين القفال
الشاشي، وسُمِّيَ بالقفال لأنه كان يعمل الأقفال في ابتداء أمره، ثم أقبل على العلم والتفقه في
الدين حتى صار إماماً يقتدى به، وتفقه على جماعة، وكان تخرجه على الشيخ أبي زيد الفاشاني،
وله مصنفات كثيرة منها: شرح التلخيص، وشرح فروع ابن الحداد، وغيرهما، مات بمرور سنة
(٤١٧هـ).

انظر: طبقات السبكي (٥/ ٥٣)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ١٨٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية
(١/ ٥٠٠).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٠٥)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٧١).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٠٥).

(١٠) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٠)، والمهمات (٤/ ٥٦).

ولو نوى في غير رمضان قبل الزوال صوم قضاء أو نذر أو كفارة؛ لم ينعقد ما نواه، وفي انعقاده نفلاً الوجهان اللذان في المحرم بالظهر قبل الزوال^(١).

ولو نواه في رمضان؛ لم ينعقد صومه مطلقاً، وكذلك لو نوى المريض أو المسافر فيه ذلك^(٢) أو تطوعاً أو صوماً مطلقاً؛ لم يصح صومه عما نواه، ولا عن رمضان^(٣).

وعن أبي إسحاق أنه إن أصبح غير ناوٍ، ثم نوى التطوع قبل الزوال؛ يصح^(٤).

قال الإمام: "فعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به"^(٥).

ولو نسي النية في رمضان حتى طلع الفجر؛ لم يصح صومه قطعاً، ويلزمه إمساك ذلك اليوم، ويجب قضاؤه^(٦).

قال النووي: "ويستحب أن ينويه أول نهاره؛ لأنه يجزئ عند أبي حنيفة"^(٧) ^(٨).

ولو نوى الصوم ثم نوى قطع النية قبل الفجر؛ سقط حكمها^(٩).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٩)، وحاشية الجمل (٢/ ٣١١).

(٢) أي: لو نوى في رمضان صوم قضاء أو نذر أو كفارة.

(٣) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٢٧٣، ٣٧٤).

(٤) انظر: المصدرين السابقين، ونهاية المطلب (٤/ ٥٤).

(٥) تكملة كلام إمام الحرمين (.. وهذا حيّد عن مذهب الشافعي وقياسه). انظر: نهاية المطلب (٤/ ٥٥).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٣٦)، والمجموع (٦/ ٢٩٩)، ونهاية الزين (ص: ١٨٥).

(٧) النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة: إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة، ولد ونشأ بالكوفة سنة (٨٠هـ). وكان يبيع الخبز ويطلب العلم في صباه، وكان قويّ الحجة، من أحسن الناس منطقاً، قال عنه الشافعي: "الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة". له "مسند - ط" في الحديث، جمعه تلاميذه، و"المخارج - خ" في الفقه، صغير. أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، وأبرز تلاميذه القاضي أبو يوسف ومُجدد بن الحسن وغيرهم كثير. توفي ببغداد سنة (١٥٠هـ). انظر: طبقات الفقهاء (ص: ٨٦)، والأعلام للزركلي (٨/ ٣٦).

(٨) مذهب أبي حنيفة: أنه يصح أداء صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل فلا تصح قبل الغروب ولا عنده إلى الضحوة الكبرى لا بعدها ولا عندها اعتباراً لأكثر اليوم.

انظر: الدر المختار (٢/ ٣٧٧)، ومجمع الأنهر (١/ ٢٣٢)، والمجموع (٦/ ٢٩٩).

(٩) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢١٧ تحقيق: عفاف مُجدد أحمد بارحمة)، والمجموع (٦/ ٢٩٩).

ولو نواه^(١) ثم شك هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده؟
 قال الصيمري^(٢) والماوردي^(٣): "[لم يصح]^(٤) صومه"^(٥).
 قال النووي: "ويحتمل أن يجيء فيه وجه فيما إذا شك هل أدرك ركوع الإمام"^(٦).
 ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أم لا؛ صح صومه قطعاً^(٧).
 ولو أصبح شاكاً في أنه هل نوى أم لا؟ لم يصح صومه^(٨).
 ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ثم تذكر بعد مضي أكثره أنه نواه؛ صح قطعاً^(٩).
 وأما صوم التطوع فتصح نيته بالنهار قبل الزوال^(١٠).

(١) أي: نوى الصوم.

(٢) عبد الواحد بن الحسين أبو القاسم الصيمري، نسبة إلى صيمر (نهر من أنهار البصرة)، أحد أئمة الشافعية، وأصحاب الوجوه، تفقه بصاحبه الفقيه أبي الفياض البصري، وأخذ عنه، أفضى القضاة، الماوردي، له كتاب "الإيضاح" و"الكفاية" وشرحها وغيرها. كانت وفاته بعد سنة (٣٨٦هـ).
 انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٦٥)، وطبقات ابن كثير (٣٥١/ ١)، والعقد للذهب (ص: ٦٧).
 (٣) الماوردي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، الفقيه الشافعي؛ كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري وأبي حامد الإسفرايني، وكان حافظاً للمذهب، وله من التصانيف الحاوي، والنكت والعيون، و أدب الدين والدنيا، والأحكام السلطانية، والإقناع في المذهب وهو مختصر، وغير ذلك، روى عنه أبو بكر الخطيب وجماعة آخرهم أبو العز بن كادش مات سنة (٤٥٠هـ) عن ست وثمانين سنة. انظر: طبقات الفقهاء الشافعية (٢/ ٦٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١١)، وطبقات ابن كثير (ص: ٤١٨).

(٤) في المخطوط (يصح)، والتصويب من الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٥)، والمجموع (٦/ ٢٩٩).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٩).

(٧) انظر: البيان (٣/ ٤٩١)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٣)، وحاشية الجمل (٢/ ٣١١).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٩)، وشرح المقدمة الحضرية (ص: ٥٤٥).

(٩) انظر: تحفة المحتاج (٣/ ٣٨٨)، ومغني المحتاج (٢/ ١٤٩).

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٥)، والمهذب (١/ ٣٣٢)، وبحر المذهب (٣/ ٢٣٥).

وقال أبو يحيى البلخي^(١): "لا يصح إلا بنية مبيّنة"^(٢).

وفي صحته بنية بعد الزوال قولان:

أحدهما: يصح، ولو نوى قبل الغروب بلحظة، والصحيح: أنه لا يصح^(٣).

ثم إذا نوى قبل الزوال أو بعده، وصححناه؛ فهو صائم من أول النهار لا من حين النية على الصحيح، واختار بعضهم أنه من حين النية^(٤).

وقيل: الوجهان مبنيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد، فقدم ضحوة^(٥) وهو صائم، هل يجزئه عن نذره؟ إن قلنا: يجزئه؛ فهو صائم هنا من أوله، وإلا؛ فمن وقت النية، واشتُرط حصول جميع شرائط الصوم من الإمساك وغيره من أول النهار، فإن كان قد أكل أو جامع ونحو ذلك^(٦) قبلها؛ لم يصح صومه^(٧).

وعلى الثاني أنه من وقت النية، وفي اشتراط خلو ما تقدم عن المفطرات كالأكل

وجهان:

(١) هو زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى القاضي أبو يحيى البلخي، ولي قضاء دمشق أيام المقتدر، وكان من كبار الشافعية وأصحاب الوجوه وله اختيارات غريبة، وكان حسن البيان في النظر عذب اللسان في الجدل، توفي بدمشق في شهر ربيع الأول وقيل الآخر سنة (٣٣٠هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٢٥٢)، وطبقات السبكي (٣/ ٢٩٨)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١/ ١١٠).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٢)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٧٥).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٦)، ونهاية المطلب (٤/ ٩)، والمجموع (٦/ ٢٩٢).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٢)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٨٩)، وحاشية الجمل (٢/ ٣١٣).

(٥) الضحوة: ارتفاع أول النهار بعد طلوع الشمس. انظر: لسان العرب (١٤/ ٤٧٥)، ومجمع بحار الأنوار (٣/ ٣٨٧).

(٦) نهاية اللوحة (٢٢١أ).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٢٩٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٢).

أحدهما: لا، وينسب إلى ابن سريج وأبي زيد^(١) وجماعة من الصحابة^{(٢)(٣)}.

وقال الغزالي: "لا يحل حكاية هذا الوجه"^(٤).

قال النووي: "وما أظنه يصح عمن نسب إليه من الصحابة، والصحيح المنصوص وبه قطع جماعة أنه يشترط"^(٥).

وعلى هذا ففي اشتراط خلوه عما ينافيه من الكفر والجنون والحيض وجهان:

أصحهما: أنه يشترط أيضاً كالمفطرات^(٦).

(١) أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، المرزوي الفاشاني الفقيه الشافعي، من قرية فاشان إحدى قرى مرو كان من الأئمة الأجلاء، حسن النظر مشهوراً بالزهد حافظاً للمذهب، وله فيه وجوه غريبة. أخذ الفقه عن أبي إسحاق المرزوي، وأخذ عنه أبو بكر القفال المرزوي، ولد سنة (٣٠١هـ)، وتوفي في رجب سنة (٣٧١هـ). انظر: طبقات السبكي (٣ / ٧١)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١ / ١٤٥)، ووفيات الأعيان (٤ / ٢٠٨).

(٢) الصحابة: في الأصل مصدر أطلق على أصحاب الرسول ﷺ، لكنها أخص من الأصحاب؛ لكونها بغلبة الاستعمال في أصحاب الرسول ﷺ كالعلم لهم، ولهذا تُنسب الصحابي إليها بخلاف الأصحاب، والصاحب مشتق من الصحبة، وهي وإن كانت تعم القليل والكثير لكن العرف خصصها لمن كثرت ملازمته وطالت صحبته، ثم الصحابي هو من لقي النبي ﷺ بعد النبوة في حال حياته يقظة مؤمناً به ومات على ذلك. انظر: الكليات (ص: ٥٥٨).

(٣) حكاية المتولي عن جماعة من الصحابة أبي طلحة وأبي أيوب وأبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهم، وجاء في مصنف عبد الرزاق (٤ / ٢٧٣ ح ٧٧٧٦، ٧٧٧٧): "عن أبي الدرداء، أنه كان يأتي أهله حتى ينتصف النهار، ويسألهم فيقول: «هل من غداء؟» فنجدته أو لا نجدته، فيقول: «لا غير هذا اليوم فيصومه، وقد أصبح مفطراً". انظر: تنمة الابانة (ص: ٢١٥ تحقيق: عفاف بارحمة)، ونهاية المطلب (٤ / ١٠)، وفتح العزيز (٦ / ٣١٧).

(٤) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٥٩).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٢٩٣).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣١٩)، والمجموع (٦ / ٢٩٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٢).

وثانيهما: لا؛ فيجوز لمن كان كافراً أول النهار ثم أسلم، أو مجنوناً فأفاق، أو حائضاً ثم طهرت أن ينوي صوم ذلك اليوم^(١).

فرع: الأصح عند الأكثرين أن الصوم لا يبطل بنية الخروج، وقد مر في الصلاة^(٢).

ولو قال "إذا جاء فلان مثلاً؛ خرجت من صومي"، ففي بطلان صومه في الحال طريقان:

أحدهما: فيه الوجهان، وأصحهما: القطع بأنه لا يبطل^(٣)، وفي بطلانه عند وجود الشرط وجهان: أصحهما: لا^(٤).

وجزم الماوردي بأنه لو نوى أن يفطر بعد ساعة؛ لم يبطل صومه^(٥).
ولو نوى الخروج من صومه بأكل أو جماع أو نحوهما، وقلنا يبطل بنية الخروج؛ بطل في الحال^(٦).

وحكى الماوردي وجهاً: أنه لا يبطل حتى يمضي زمن إمكان الأكل أو الجماع^(٧)
قال النووي: "وهو غريب ضعيف"^(٨).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠)، والمجموع (٦ / ٢٩٣).

(٢) انظر: البيان (٣ / ٤٩٧)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ١٩٢)، والمهمات (٤ / ٦٣).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٤٧)، والمجموع (٦ / ٢٩٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٥).

(٤) انظر: التهذيب (٣ / ١٤٣)، والمجموع (٦ / ٢٩٧).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٠٥).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٢٩٨)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٠٥).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٠٥).

(٨) انظر: المجموع (٦ / ٢٩٨).

ولو تردد في الخروج ففي البطلان^(١) وجهان تقدما في كتاب الصلاة^(٢).

ولو كان صائماً عن قضاء أو نذر أو كفارة أو فدية، فنوى الانتقال إلى صوم آخر؛

لم ينتقل إليه^(٣)، وهل يبطل ما هو فيه أو ينقلب نفلاً؟

إن قلنا نية الخروج لا تبطله؛ بقي على ما كان، وإن قلنا تبطله؛ ففي بطلانه

وانقلابه نفلاً الوجهان فيمن نوى قلب ظهره عصراً ونحوه^(٤).

قال البغوي: "ويجري الخلاف فيما لو رفض نية الفرضية فقط"^(٥).

القيد (الخامس)^(٦): قولنا: جازمة؛ فلا يصح الصوم بنية مترددة، فلو قال: "أصوم

غداً، أو لا أصوم، أو أصوم عن رمضان، أو تطوعاً، أو أصوم، أو أفطر"؛ لم يصح صومه^(٧).

ولو قال: "أصوم عن القضاء، أو تطوعاً"؛ لم يجزئه عن القضاء قطعاً، ويصح نفلاً

في^(٨) غير رمضان^(٩).

(١) البطلان: وقوع الفعل غير كافٍ لإسقاط القضاء، والفساد مرادف للبطل في اصطلاح أصحاب الشافعي إلا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة والقرض والحج، وصورته في الحج: أنه يبطل بالردة ويفسد بالجماع. وحكم البطل أنه لا يجب قضاؤه ولا يمضي بخلاف الفاسد. انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٢ / ٢٧)، والأشباه والنظائر للسبكي (٢ / ٩٨)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٢٨٦).

(٢) قال النووي: "المذهب وبه قطع الأكثرون: لا يبطل وجهاً واحداً". انظر: المجموع (٦ / ٢٩٧).

(٣) انظر: البيان (٣ / ٤٩٥)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٠٦).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١١)، والمجموع (٦ / ٢٩٨).

(٥) انظر: التهذيب (٣ / ١٤٣).

(٦) في المخطوط (الرابع)، والمثبت هو الصواب؛ بحسب ما تقدم من العدد.

(٧) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٥٣)، والمهمات (٤ / ٥٩).

(٨) نهاية اللوحة (٢٢١ ب).

(٩) انظر: تحفة المحتاج (٣ / ٣٨٧)، ونهاية المحتاج (٣ / ١٥٨).

ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان أن يصوم غداً من رمضان، فإن لم يعتقد كونه من رمضان؛ نظر، فإن ردد نيته، فقال: "أصوم غداً من رمضان إن كان منه، وإلا فأنا مفطر أو متطوع"؛ لم يجزئه عن رمضان على الصحيح^(١).

وإن بان كونه من شعبان؛ صح صومه نفلاً فيما إذا قال: "وإلا فأنا متطوع"^(٢). وإن اعتقد كونه من رمضان، فإن لم يستند عقده إلى مستند^(٣) معتبر شرعاً؛ فلا اعتبار به، وإن استند إلى أمر شرعي؛ أجزأه إذا بان كونه من رمضان^(٤).

والمستندات الشرعية ثلاثة:

أحدها: إخبار من يثق به عن رؤية الهلال من حر، أو عبد، أو امرأة، أو صبية ذوي رشد^(٥).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٢)، والبيان (٣ / ٤٩٣)، والمهمات (٤ / ٥٩).
(٢) انظر: المجموع (٦ / ٢٩٧)، وأسنى المطالب (١ / ٤١٣)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١ / ٢٣٦).

(٣) مستند من الاستناد لغةً: مصدر استند. وأصله سند. يقال: سندت إلى الشيء، وأسندت إليه واستندت إليه: إذا ملت إليه واعتمدت عليه. والمسند: ما استندت إليه من المتاع، واستند إلى فلان: لجأ إليه في طلب العون.

وللاستناد في الاصطلاح معان ثلاثة:

الأول: الاستناد الحسي، وهو أن يميل الإنسان على الشيء معتمداً عليه، والاستناد بهذا المعنى طبق المعنى اللغوي.

الثاني: الاستناد إلى الشيء بمعنى الاحتجاج به.

الثالث: الاستناد بمعنى ثبوت الحكم بأثر رجعي، وهو بالمعنى الثاني والثالث يعتبر استناداً معنوياً.
انظر: المصباح المنير (١ / ٢٩١)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٤ / ١٠٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ١٦١، ١٦٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٢٨)، والمجموع (٦ / ٢٩٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٣).

(٥) انظر: المراجع السابقة.

وقال الجرجاني^(١) والمحاملي^(٢): "أو صبي، أو مراهق"^(٣)»^(٤).

قال الجرجاني: "أو فاسق سكنت نفسه إليه"^(٥).

ولو قال في نيته - والحالة هذه - "أصوم عن رمضان، فإن لم يكن منه؛ فهو تطوع"، قال الإمام: "ظاهر النص أنه لا يصح وإن بان أنه من رمضان، وفيه وجه أنه يصح"، ورأى طرد الخلاف فيما إذا جزم أيضاً^(٦).

وفي خبر العبد وجه أنه لا يعتد^(٧).

وفي معنى هذا ما إذا حكم الحاكم بشهادة عدلين أو عدل وجوزنا؛ فإنه يلزمه الصوم ويجزئه إذا نواه وإن كان في نفسه من ذلك تردد وارتياب^(٨).

(١) الجرجاني: هو أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس الجرجاني، قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها في عصره، صاحب "التحرير"، و"الشافعي"، و"البلغة"، تفقه على الشيخ أبي إسحاق، وكان من الأعيان، مات سنة (٤٨٢هـ). انظر: سلم الوصول (١/٢٠٦)، والعقد المذهب (ص: ١٠٣)، وطبقات السبكي (٤/٧٤).

(٢) المحاملي: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي أبو الحسن المحاملي البغدادي، درس الفقه على الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، وصنف المجموع، والمقنع، والمجرد، واللباب، والأوسط. ولد سنة (٣٦٨هـ). ومات سنة (٤١٥هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٣٦٩)، والعقد المذهب (ص: ٧٤)، وطبقات السبكي (٤/٤٩).

(٣) المراهق: الغلام الذي قد قارب الحلم. انظر: تهذيب اللغة (٥/٢٦٠)، وطلبة الطلبة (ص: ١١).

(٤) انظر: المجموع (٦/٢٩٦)، وعجالة المحتاج (٢/٥٢٥).

(٥) انظر: المجموع (٦/٢٩٦).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/٣٣).

(٧) انظر: التهذيب (٣/١٥٢).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/٣٣١)، وروضة الطالبين (٢/٣٥٤).

ومن ذلك معرفة طلوع الهلال بالتنجيم^(١) أو الحساب بسني الأهلة، فإذا عرف المنجم أو الحاسب ذلك، فنوى معتمداً عليه ثم ثبت الطلوع بالشهادة؛ صح صومه^(٢). وإن لم يثبت فهل له الاعتماد عليه ويجزئه لو صامه أو يلزمه الصوم؟ فيه كلام منتشر للأصحاب، وحاصله خمسة أوجه^(٣):

أصحها: أنه لا يلزم المنجم، ولا الحاسب، ولا غيرها بذلك شيء، لكن يجوز لهما الصوم دون غيرهما، ولا يجزئهما عن فرضهما.

والثاني: يجوز لهما، ويجزئهما.

والثالث: يجوز للحاسب ويجزئه، ولا يجوز للمنجم.

الرابع: يجوز لهما، ويجوز لغيرهما تقليدهما^(٤).

الخامس: يجوز لهما، ولغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم.

(١) التنجيم: علم يعرف به الاستدلال بالتكشلات الفلكية على الحوادث الأرضية.

والمنجم: من ينظر في النجوم بحسب مواقيتها، وسيرها، ويستطلع من ذلك أحوال الكون.

انظر: القاموس المحيط (ص: ١١٦١)، والقاموس الفقهي (ص: ٣٤٨).

(٢) انظر: حلية العلماء (٣/ ١٥٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٤٥).

(٣) انظر: المجموع (٦/ ٢٨٠)، والمهمات (٤/ ٦٢).

(٤) التقليد: أصله في اللغة مأخوذ من القلادة، التي يقلد غيره بها. قال ابن فارس: "القاف واللام

والدال أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تعليق شيء على شيء، ولأخر على حظ ونصيب.

واصطلاحاً: قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل. انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٩)، والبحر المحيط

في أصول الفقه (٨/ ٣٢٦)، والتعريفات (ص: ٦٤).

ومعرفة الهلال بتسيير القمر غير معرفته بالتنجيم، فالتنجيم أمر دقيق يختص بمعرفته الآحاد، ومعرفته بالمنازل كالمحسوس^(١)^(٢) يشترك فيه الجمهور ممن (يراقب)^(٣) النجوم^(٤).

الثاني: الاستصحاب^(٥)، فإذا نوى ليلة الثلاثين من رمضان أنه يصوم غداً من رمضان إن كان منه، وإن لم يكن منه؛ فهو مفطر، فكان منه؛ صح صومه^(٦).

ولو قال فيها: "أصوم غداً من رمضان إن كان منه، أو أصوم أو أتطوع، أو أصوم أو أفطر"، فبان كونه منه؛ لم يصح صومه؛ لأنه لم يجزم^(٧).

الثالث: الاجتهاد^(٨) في حق من اشتبهت عليه الشهور، فإذا اشتبه صوم شهر رمضان على أسير أو محبوس بمطمورة^(٩) ونحوها، أو من هو في طرف بلاد الإسلام؛

(١) المحسوس: المدرك بإحدى الحواس الخمس. انظر: المعجم الوسيط (١/ ١٧٣)، ومعجم الصواب اللغوي (١/ ٦٦٩).

(٢) نهاية اللوحة (٢٢٢أ).

(٣) في المخطوط (يرا من)؛ والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٦٨).

(٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ١٩٤)، والمهمات (٤/ ٥٠).

(٥) الاستصحاب: لغة: طلب الصحبة، وهي الملازمة.

واصطلاحاً: الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناءً على ثبوته في الزمان الأول؛ لفقدان ما يصلح

للتغيير. انظر: القاموس الفقهي (ص: ٢٠٧)، ونهاية السؤل (ص: ٣٦١)، وكشف الأسرار (٣/ ٣٧٧).

(٦) انظر: المذهب (١/ ٣٣٣)، ونهاية المطلب (٤/ ٣٣)، وبداية المحتاج (١/ ٥٦٠).

(٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٥٦)، وفتح العزيز (٦/ ٣٢٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٣).

(٨) الاجتهاد: لغة: بذل الوسع والطاقة، ولا يستعمل إلا فيما فيه جهد ومشقة، يقال: اجتهد في حمل الرحي، ولا يقال: اجتهد في حمل النواة.

واصطلاحاً: بذل الوسع في النظر في الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام الشرعية.

انظر: لسان العرب (٣/ ١٣٥)، والبحر المحيط (٨/ ٢٢٧)، وإرشاد الفحول (٢/ ٢٠٥).

(٩) المطمورة: مكان تحت الأرض قد هُنيئ ليُطمر فيه البر والفول ونحوه، وصار علماً على السجن.

انظر: المصباح المنير (٢/ ٣٧٨)، والمعجم الوسيط (٢/ ٥٦٥)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٣٦).

فعليه أن يجتهد فيه بالنظر في التواريخ المعلومة^(١)، فإن صام من غير اجتهاد فوافق رمضان؛ لم يجزئه قطعاً ويلزمه الإعادة^{(٢)(٣)}.

وإن اجتهد فلم يظهر له شيء فوجهان:

أحدهما: يلزمه أن يصوم على سبيل المنجّمين ويقضي وهو قول الشيخ أبي حامد^{(٤)(٥)}.

وأصحهما: أنه لا يؤمر بالصوم؛ لأن الأصل عدم الوجوب^(٦)، قال النووي: "وهو الصواب"^(٧).

ولعل الشيخ أبا حامد أراد إذا علم أو ظن أن رمضان قد جاء أو مضى ولم يعلم، ولا ظن عينه لكنه لو كان كذا؛ لكان يصوم ويقضي لوقوع صومه في رمضان أو بعده^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٣١)، والمجموع (٦ / ٢٨٤).

(٢) الإعادة: لغةً: التكرير. واصطلاحاً: فعل المأمور به في وقته المقدر له شرعاً لخلل في الأول.

انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ٢١٩)، وشرح مختصر الروضة (١ / ٤٤٧).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٢٨٤)، ومغني المحتاج (٢ / ١٥٣).

(٤) الشيخ أبو حامد: هو أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد ابن الشيخ الإمام أبو حامد الإسفراييني، ثم البغدادي، ولد سنة أربع وأربعين وثلاث مائة، تفقه على ابن المرزبان، وأبي القاسم الداركي، وأخذ عنه القاضي أبو الطيب الطبري، والماوردي، والمحاملي، عُلق عنه تعاليق في شرح المزني بلغت خمسين مجلداً، توفي في شوال سنة (٤٠٦هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٣٤٥)، وتاريخ الإسلام (٩ / ١٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٣).

(٥) انظر: البيان (٣ / ٤٨٨)، والمجموع (٦ / ٢٨٧).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٢٨٧)، ونهاية المحتاج (٣ / ١٦٢)، والغرر البهية (٢ / ٢١١).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٢٨٧).

(٨) انظر: المرجع السابق.

ولو غلب على ظنه شهر فصامه فله أربعة أحوال:

أحدها: أن يستمر الإشكال؛ فلا يعلم أنه صادف رمضان أو غيره بعده أو قبله؛ فيجزئه ولا إعادة^(١).

الثانية: أن يوافق صومه رمضان؛ فيجزئه قطعاً^(٢).

الثالثة: أن يوافق ما بعد رمضان؛ فيجزئه قطعاً ولا يلزمه القضاء^(٣)، ولا يضر الإتيان به بنية الأداء^(٤).

لكن هل الصوم الذي أتى به أداء أم قضاء؟ وجهان، وقيل: قولان:
أصحهما: أنه قضاء^(٥).

وتظهر فائدتهما فيما إذا كان الشهر الذي صامه ناقصاً وشهر رمضان تاماً، فإن قلنا إنه أداء؛ أجزأه، وإن قلنا إنه قضاء؛ لزمه صوم يوم آخر وهو الصحيح، ولو كان بالعكس، فإن قلنا إنه قضاء؛ فله إفطار اليوم الآخر إذا عرف الحال فيه، وإن قلنا أداء؛ فلا، وإن كان الشهران متوافقان في النقصان أو التمام؛ أجزأه قطعاً، هذا كله إذا وافق غير شوال وذو الحجة^(٦).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٠)، والمجموع (٦/ ٢٨٥).

(٢) انظر: البيان (٣/ ٤٨٦)، والمجموع (٦/ ٢٨٥).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٠)، والبيان (٣/ ٤٨٦).

(٤) هنا في الهامش بخط مغاير (هذه إحدى الصور التي يصور فيها القضاء بنية الأداء).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٢٨٥)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٦٦).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٧)، وبحر المذهب (٣/ ٢٨٨)، والتهذيب (٣/ ١٥٦).

فإن وافق^(١) شوال؛ صح له منه تسعة وعشرون يوماً إن كان كاملاً، وثمانية وعشرون يوماً إن كان ناقصاً، ثم إن جعلناه أداءً [فعليه]^(٢) قضاء يوم مطلقاً، وإن جعلناه قضاءً لم يقض إن كان ناقصاً^{(٣)(٤)}.

وإن^(٥) وافق ذي الحجة؛ صح له منه ستة و[عشرون]^(٦) يوماً إن كان تاماً، وخمسة وعشرون إن كان ناقصاً^(٧)، فإن جعلناه قضاءً وكان رمضان ناقصاً؛ قضى ثلاثة أيام إن كان ذو الحجة كاملاً، وأربعة إن كان ناقصاً، وإن كان رمضان كاملاً؛ قضى أربعة أيام إن تم ذو الحجة، وخمسة إن نقص، وإن جعلناه أداءً؛ قضى أربعة أيام بكل حال^(٨).

(١) نهاية اللوحة (٢٢٢ ب).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط والتكميل من المجموع (٦ / ٢٨٥).

(٣) يظهر أن هنا سقط في المخطوط يدل عليه كلام النووي في المجموع (٦ / ٢٨٥): "فإن جعلناه قضاءً وكان رمضان ناقصاً فلا شئ عليه إن تم شوال ويقضي يوماً إن نقص بدل العيد وإن كان رمضان تاماً قضى يوماً إن تم شوال وإلا فيومين وإن جعلناه أداءً لزمه قضاء يوم على كل تقدير بدل يوم العيد".

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٣٤)، والمجموع (٦ / ٢٨٥).

(٥) هنا شطب على كلمة (كان).

(٦) في المخطوط (عشرين)، والمثبت هو الصواب.

(٧) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٥٤)، وفتح الرحمن (ص: ٤٧٢)، وغاية البيان (ص: ١٥٥).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٣٦)، والمجموع (٦ / ٢٨٦).

قال ابن عبدان: "هذا كله على ظاهر المذهب"^(١) في أن صوم أيام التشريق^(٢) لا يصح، فإن صححناه بناءً على أن للمتمتع أن يصومها وإلى من له سبب في صومها بمثابة المتمتع؛ فذو الحجة كشوال"^(٣).

(١) المذهب: يطلق على الراجح في المذهب عند اختلاف الأصحاب في النقل بذكرهم طريقين أو أكثر. انظر: روضة الطالبين (٦/١).

(٢) أيام التشريق: هي الحادي عشر، والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة، سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يشترقون فيها لحوم الأضاحي أي يقددونها ويقطعونها وينشرونها للشمس. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٤٦٨)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٣٠)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ١٣٨).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٣٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٦٣).

الرابعة: أن يوافق صومه قبل رمضان، فإن أدرك رمضان عند تبين الحال؛ فعليه صومه^(١)، وإن لم يتبين إلا بعد مضيهِ؛ فطريقان: أشهرهما وأصحهما أن فيه قولين: أحدهما: وهو القديم^(٢) أنه لا يقضي^(٣).
والجديد^(٤): أنه يقضي^(٥).

وبنى جماعة من الخراسانيين منهم: القفال الخلاف على الخلاف فيما إذا وافق ما بعد رمضان أنه أداء أو قضاء، فإن جعلناه أداءً؛ أجزأه، أو قضاءً؛ فلا، ويقضي^(٦).
والبناء إنما يصح إذا كان الخلاف في الأصل قولين لا وجهين^(٧)، والخلاف كالخلاف فيما إذا وقف الحجيج اليوم الثامن، هل يجزئهم، وقد تقدم أنه جارٍ أيضاً على الأصح من الطريقتين فيما إذا صلى بالاجتهاد ثم بان أنه صلى قبل الوقت، وعلى أحد الطريقتين فيما إذا بان له نجاسة الماء الذي أدى اجتهاده إلى طهارته فتوضاً به

(١) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٥٤)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٩٧).

(٢) القديم: أي من قولي الإمام الشافعي: وهو ما قاله قبل دخوله مصر، وأشهر رواته: أحمد بن حنبل والزعفراني والكرائسي وأبو ثور، وقد رجع الإمام الشافعي عنه وقال: "لا أجعل في حل من رواه عني". انظر: نهاية المحتاج (١/ ٥٠) وسلم المتعلم المحتاج (ص: ٢٧)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٦٠).

(٣) انظر: نهاية المحتاج (٣/ ١٦٣)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٩١).

(٤) الجديد: هو قول الشافعي بمصر تصنيفاً أو إفتاءً، والقول الجديد للشافعي هو المعتمد وعليه العمل؛ لأن القديم مرجوع عنه. وأشهر رواته: البويطي والمزني والربيع المرادي والربيع الجيزي وحرملة ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومن الكتب الجديدة للإمام الشافعي: المختصر، والبويطي، والأم. انظر: الفوائد المكية (ص: ١٥٠)، وسلم المتعلم المحتاج (ص: ٢٧)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٢٦).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٢٨٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٤).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٨)، والتهذيب (٣/ ١٥٨)، والمجموع (٦/ ٢٨٦).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٢٨٦).

وصلّى، وفيما إذا تيقن الخطأ في القبلة، وفيما إذا صلى بنجاسة جاهلاً أو ناسياً، أو بالتيمم وقد نسي الماء في رحله، وفيما إذا نسي ترتيب الوضوء أو الفاتحة، وفيما إذا صلوا صلاة شدة الخوف ثم بان أن لا عدو أو أن بينهم خندقاً، وفيما إذا دفع الزكاة إلى من ظن فقره فبان أنه غني، وفيما إذا [أحج] ^(١) عن نفسه لعضبه ^(٢) [فبرئ] ^(٣)، والصحيح في الكل عدم الإجزاء ^(٤).

والطريق الثاني: القطع بوجوب القضاء، وهو الأصح على طريقة ^(٥) القولين ^(٦).
فإن تبين له الحال في رمضان؛ لزمه صوم باقيه ^(٧)، وفي قضاء ما فاتته منه على الطريقة الأولى طريقان:

أصحهما وأشهرهما: أنه على القولين فيما إذا بان بعده ^(٨).
والثاني: القطع بوجوب القضاء ^(٩).

-
- (١) في المخطوط (حج)، والتصويب من المجموع (٦ / ٢٨٦).
(٢) العضوب: بالضاد المعجمة من العضب، وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة ويقال بالمهملة كأنه قطع عضبه.
وشرعاً: الشيخ الكبير الذي لا يثبت على الراحلة ولا يقدر على الاستمساك والثبوت عليها.
وقيل: هو الرجل الزمن الذي لا حركة به كأن الزمانة عضبته ومنعته الحركة. انظر: المصباح المنير (٢ / ٤١٤)، والنظم المستعذب (١ / ١٨٤)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٤٢)، والتعريفات الفقهية (ص: ٢١١).
(٣) ما بين المعقوفتين من الهامش.
(٤) انظر: البيان (٣ / ٤٨٧، ٤٨٨)، والمجموع (٦ / ٢٨٦، ٢٨٧)، وكفاية النبیه (٦ / ٢٦٤، ٢٦٥).
(٥) نهاية اللوحة (٢٢٣أ).
(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٤).
(٧) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٨)، والمجموع (٦ / ٢٨٦).
(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٤٠)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٤).
(٩) انظر: المجموع (٦ / ٢٨٦)، والنجم الوهاج (٣ / ٢٩١).

فروع:

الأول: لو اجتهد فظن فوات رمضان فصام شهراً ناوياً به القضاء فوافق رمضان؛ حكى الروياني عن والده^(١) أنه يجزئه، وفيه نظر^(٢).

الثاني: استمرت على المحبوس الظلمة؛ فلم يعرف الليل من النهار^(٣)؛ فثلاثة أوجه^(٤):

أحدها: يصوم ويقضي؛ لندرة العذر.

وثانيهما: لا يصوم؛ لتعذر الجزم بالنية.

وأصحها: يتحرى ويصوم، ولا يقضي.

وعلى القولين بأنه يصوم، فلو بان له أن صومه صادف الليل دون النهار؛ لزمه القضاء اتفاقاً^(٥).

الثالث: لو صام المحبوس بالاجتهاد، فأفطر بالجماع في بعض الأيام، فإن تحقق أنه صادف رمضان؛ لزمته الكفارة، وإن صادف غيره؛ لم تلزمه^(٦).

(١) والد الروياني: إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد الروياني والد صاحب البحر يحكي عنه ولده في البحر كثيراً لم يذكروا وفاته. انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٥٢٢)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١/ ٢٤٢).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٨٩)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٩١).

(٣) قال النووي: "هذه مسألة مهمة قلّ من ذكرها". انظر: المجموع (٦/ ٢٨٨).

(٤) انظر: المصدر السابق، ومغني المحتاج (٢/ ١٥٣)، وحاشية الجمل (٢/ ٣١٤).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٨٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٦٦).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٢٨٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٦٦).

وبقي من المسائل المتعلقة بجزم النية مسألتان:

الأولى: لو نوت الحائض صوم الغد قبل أن ينقطع دمها، فانقطع ليلاً فإن كانت مبتدأة [يتم لها في الليل أكثر الحيض أو معتادة]^(١) ويتم لها بالليل أكثر الحيض؛ صح صومها قطعاً^(٢).

وإن كانت معتادة عادت دون الأكثر وهي تتم بالليل؛ فوجهان: أصحهما: صحة نيتها وصومها^(٣).

وإن لم يكن لها عادة ولا يتم أكثر الحيض بالليل أو كانت لها عادات مختلفة؛ لم يصح^(٤).

الثانية: لو قال: "أصوم غداً إن شاء زيد"؛ لم يصح صومه ولو شاء زيد^(٥)، ولو قال: "إن شاء الله"؛ فثلاثة أوجه:

أحدها: لا يصح، وهو قول الصيمري، وصححه الماوردي^(٦).

وثانيهما: يصح، واختاره القاضي الطبري^(٧).

وثالثها: وهو الأصح، وقطع به المحققون، منهم: القاضي والرافعي: أنه إن قصد

التبرك، أو أن وقوع الصوم بمشيئة الله تعالى؛ صح، وإن قصد التردد أو أطلق؛ لم يصح^(٨).

(١) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط والتكملة من المجموع (٦ / ٢٩٨) ..

(٢) انظر: التهذيب (٣ / ١٤٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٥).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٤٤)، والمجموع (٦ / ٢٩٨).

(٤) انظر: المصدرين السابقين، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٥).

(٥) انظر: البيان (٣ / ٤٩٢)، والمجموع (٦ / ٢٩٨).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٠٤)، والبيان (٣ / ٤٩٣).

(٧) انظر: البيان (٣ / ٤٩٣)، والمجموع (٦ / ٢٩٩).

(٨) انظر: فتح العزيز (٣ / ٢٦٣) في كتاب الصلاة، والمجموع (٦ / ٢٩٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٨٢).

ولو قال: "أصوم غداً إن نشطت"؛ لم يصح^(١)، ولو قال: "ما كنت صحيحاً مقيماً"؛ أجزأه^(٢).

فروع:

لو علم أن عليه صوم واجب لا يدري هل هو من رمضان أو نذر أو كفارة، فنوى صوماً واجباً^(٣)؛ أجزأه، كمن نسي صلاة من الخمس ولم يعرف عينها، وكما لو كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان، فصام ونوى قضاء اليوم الثاني؛ فوجهان، وأبدهما صاحب "المذهب" احتمالين^(٤):
أحدهما: (٥) يجزئه^(٥).

والثاني: لا^(٦)، وبه جزم المتولي^(٨)، قال: "وكذا لو كان عليه يوم من رمضان من سنة أخرى غلطاً؛ لا يجزئه، كما لو كان عليه كفارة قتل فأعتق بنية كفارة ظهار^(٩)؛ لا يجزئه"^(١٠)، وإن كان لو أطلق النية عن واجبه في الموضعين؛ كفاه^(١١).

(١) انظر: البيان (٣/ ٤٩٢)، والمجموع (٦/ ٣٠٠).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٣٠٠)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٨٣).

(٣) نهاية اللوحة (٢٢٣ ب).

(٤) انظر: المذهب (١/ ٣٤٣).

(٥) هنا شطب على (لا).

(٦) انظر: البيان (٣/ ٤٩٢)، والمجموع (٦/ ٣٠٠)، وأسنى المطالب (١/ ٤١١).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٣٤)، والمجموع (٦/ ٣٠٠).

(٨) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٠٩ تحقيق: عفاف بارحمة).

(٩) الظهار: لغة: مأخوذ من الظهر؛ لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته: أنت علي كظهر أمي، وخصوا الظهر دون البطن والفخذ وغيرهما؛ لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوب الزوج، وكان طلاقاً في الجاهلية، وقيل في أول الإسلام.

واصطلاحاً: تشبيه الزوجة غير البائن بأشي لم تكن حلاً. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: ٢١٨)، والنظم

للمستعذب (٢/ ١٨١)، ومغني المحتاج (٥/ ٢٩)، وفتح الرحمن (ص: ٨٠٧).

(١٠) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٠٩ تحقيق: عفاف بارحمة)، وبحر المذهب (٣/ ٢٣٤).

(١١) انظر: المجموع (٦/ ٣٠٠).

الركن الثاني

الإمساك عن المفطرات

- وهي ثلاثة: دخول داخل، وخروج خارج، وجماع، أما الجماع فسيأتي^(١).
- وأما خروج الخارج: فيندرج فيه الاستمنا^(٢)، وسيأتي الكلام فيه^(٣)، والاستقاء^(٤) فمن تقياً عمدًا؛ أفطر، ومن غلبه القيء؛ لم يفطر^(٥).
- واختلفوا في الموجب لفطره، فالصحيح: أنه للخروج كالاستمنا^(٦).
- وقيل: إنه يفطر بالدخول فإنه لا بد أن يرجع شيء منه إلى المعدة وإن قل، فالفطر لما يرجع^(٧).
- وينبغي عليهما ما لو تقياً منكوساً^(٨)، أو تحفظ بحيث تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه^(٩).

(١) انظر: (ص: ١٩١).

(٢) الاستمنا: إخراج المني بغير جماع محرماً كان كإخراجه بيده أو غير محرم كإخراجه بيد زوجته أو أمته، ويكون الاستمنا من الرجل ومن المرأة. انظر: تحفة المحتاج (٣/ ٤٠٩)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ١٦١).

(٣) انظر: (ص: ١٣٩).

(٤) استقاء: استفعل من القيء؛ أي استخرج ما في الجوف عامداً وألقاه. انظر: تاج العروس (١/ ٣٨٠)، ومجمع بحار الأنوار (٤/ ٣٤٩)، والسراج الوهاج (ص: ١٣٩).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٤٨)، والبيان (٣/ ٥٠٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٦).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٣١٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٦).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٣١٩)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٩٣).

(٨) منكوس من التَّكُس: وهو قلب الشيء على رأسه، نَكَسَهُ يَنْكُسُهُ نَكْساً فانتَكَسَ. قال شمس الدين الرملي: "والصحيح أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه بالاستقاء كأن تقياً منكوساً بطل صومه؛ بناءً على أنها مفطرة لعينها لا لعود شيء". انظر: مختار الصحاح (ص: ٣١٩)، ولسان العرب (٦/ ٢٤١)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٦٤).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٥٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٦).

ولو تقياً عمداً فتحفظ جهده فغلبه القيء ورجع شيء^(١)، قال الإمام: "فإن قلنا: الاستقاء (يفطر)^(٢) بنفسه وإن لم يرجع شيء؛ فهنا أولى، وإن قلنا لا يفطر إذا لم يرجع شيء إلى جوفه؛ فهو على الخلاف فيما إذا بالغ في المضمضة فسبق الماء إلى جوفه"^(٣).
وأما دخول الداخل، فيفطر بكل عين دخلت من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم^(٤)، وفيه قيود:

أحدها: كل عين؛ فيدخل فيها كل ما يؤكل ويشرب وغيرهما كالحصاة والدرهم والخيط^(٥). ويدخل في قولنا: دخلت، ما يحتوي الجوف عليه جميعه، وما يصل بعضه إلى الجوف وإن بقي باقيه خارجاً، كما لو وجأ^(٦) نفسه بسكين فوصلت إلى جوفه، أو وجأه غيره بإذنه؛ فإنه يفطر على المذهب وإن كان بعض السكين خارجاً^(٧).
وكذا لو ابتلع طرف خيط، أو أدخله في دبره؛ فوصل إلى جوفه، وبقي طرفه الآخر خارجاً^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٥٤)، والمجموع (٦ / ٣١٩).

(٢) في المخطوط (مفطرة)، والتصويب من نهاية المطلب (٤ / ٣٠).

(٣) انظر: المصدر السابق، وستأتي في (ص: ١٤٠).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٥٧)، والمجموع (٦ / ٣١٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٥٦)، والمجموع (٦ / ٣١٥).

(٦) الوجء: اللكر. والوجاء: بالكسر اسم من وجأ باليد والسكين إذا ضربه في أي موضع كان.

انظر: لسان العرب (١ / ١٩٠)، والتعريفات الفقهية (ص: ٢٣٥).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦٣)، والبيان (٣ / ٥٠٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٨).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٨٠)، والمهمات (٤ / ٦٩).

ولو فعل ذلك ليلاً وأصبح على هذه الحالة، فإن تركه؛ لم تصح صلاته، وإن انتزعه أو ابتلعه؛ بطل صومه، وصحت صلاته إذا غسل [فاه]^(١) بعد نزعه^(٢)، فينبغي أن يبادر غيره إلى نزعه بغير رضاه وهو غافل ليصح صومه^(٣)، فإن لم يتفق^(٤) ذلك؛ فوجهان: أصحهما: أن المحافظة على الصلاة بنزعه وابتلاعه أولى^(٥).

وثانيهما: وصححه القاضي أن الأولى أن يتركه محافظةً على الصوم، ويصلي كذلك ويقضي كما لو أحرم لصلاة مقضية في وقت مؤداة لم يؤدها، وبأن أنه لم يبق من الوقت إلا قدر المقضية فإنه يتمها^(٦).

وقال الشاشي: "ينزعه أو يبتلعه؛ لأن استدامته بمنزلة ابتدائه كالجماع"^(٧)، ورده النووي عليه^(٨).

(١) في المخطوط (فيه)، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: المجموع (٦ / ٣١٤)، ومغني المحتاج (٢ / ١٥٦).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٨٣)، والمجموع (٦ / ٣١٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٨).

(٤) نهاية اللوحة (٢٢٤أ).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٣١٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٨).

(٧) انظر: المجموع (٢ / ١٢).

(٨) انظر: المصدر السابق.

ونظير المسألة: ما إذا خاف المحرم فوت الوقوف لو اشتغل بصلاة العشاء، وفوات العشاء لو اشتغل بالوقوف^(١)، وقد مر في صلاة الخوف^(٢) أن فيه ثلاثة أوجه: تقديم الوقوف، تقديم الصلاة، يصلي صلاة شدة الخوف فيدركهما^(٣).

وفي المراد بالباطن وجهان:

أحدهما: ما يقع عليه اسم الجوف^(٤).

والثاني: أنه يعتبر مع ذلك أن يكون فيه قوة تحيل ما يصل إليه من غذاء أو دواء، وهو ما أورده الغزالي^(٥).

والأول أَوْفَقُ^(٦) لتفريع الأكثرين، ويدل عليه أنهم جعلوا الحلق كالجوف في بطلانه بوصول شيء إليه، وبني عليه ابن القاص^(٧) والبغوي^(٨).

(١) أي: إذا كان محرمًا بحج وهو بقرب عرفات ولم يكن وقف بها ولا صلى العشاء ولم يبق من وقت العشاء والوقوف إلا قدر يسير بحيث لو صلى فإنه الوقوف ولو ذهب إلى الوقوف لفاته الصلاة وأدرك الوقوف. انظر: للمصدر السابق.

(٢) انظر: (٢/٦٦ ب).

(٣) قال النووي: "الصحيح منها عند القاضي وغيره أنه ينهض إلى الوقوف ويعذر في تأخير الصلاة؛ لأن فوات الوقوف أشق فإنه لا يمكن قضاؤه إلا بعد سنة، وقد يعرض قبل ذلك عارض، وقد يعرض في القضاء ما يحصل به الفوات أيضاً، وقد يموت مع ما يلزمه من المشقة الشديدة في تكرار هذا السفر ولزوم دم الفوات وغير ذلك، والصلاة يجوز تأخيرها بعذر الجمع الذي ليس فيه هذه المشقة ولا قريب منها مع إمكان قضاؤها في الحال". انظر: المجموع (٢/١٢)، والجواهر البحرية (٢/٦٦ ب).

(٤) انظر: المجموع (٦/٣١٣)، وروضة الطالبين (٢/٣٥٦).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤/٦٣)، والوسيط (٢/٥٢٥).

(٦) أَوْفَقُ: اسم تفضيل من وفق: أكثر تلاؤماً. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/٢٤٧٤).

(٧) أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، ثم البغدادي الشافعي، ابن القاص تلميذ أبي العباس بن سريج، تفقه به أهل طبرستان، صنف في المذهب كتاب المفتاح، وكتاب أدب القاضي، وكتاب المواعيت، وغيرها. مات بطرسوس سنة (٣٣٥هـ)، وقيل لأبيه القاص؛ لأنه دخل بلد الديلم فقص على الناس، ورغبهم في الجهاد، وقادهم إلى الغزاة، ودخل بلاد الروم غازياً، فيمنما هو يقص لحقه وجد غشية، فمات رحمه الله. انظر: طبقات الشيرازي (ص: ١١١)، وطبقات ابن كثير (ص: ٢٤١)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٢).

(٨) انظر: التلخيص (ص: ٢٣٧)، والتهذيب (٣/١٦١)، وفتح العزيز (٦/٣٦١).

وقال الإمام: "إذا جاوز الخلقوم^(١)؛ فطر"^(٢).

وعلى الوجهين معاً يفطر بالواصل إلى باطن قحف الرأس^(٣) وخريطة الدماغ^(٤) حتى لو كان على رأسه مأمومة^(٥) فوضع عليها دواء، فوصل إلى أحدهما؛ بطل صومه سواء كان رطباً أو يابساً^(٦).

والداخل إلى داخل البطن وإلى داخل المعاء^(٧) حتى لو كان يبطنه جائفة^(٨) فوضع عليها دواء فوصل إلى أحدهما؛ بطل صومه سواء كان رطباً أو يابساً^(٩). وكذا إلى باطن المثانة^(١٠) على الصحيح^(١١).

ويخرج على الوجهين ما إذا كان في مقعدته باسور^(١) فردّه إلى داخل بأصبعه^(٢).

(١) الخلقوم: تجويف خلف تجويف الفم وفيه ست فتحات فتحة الفم الخلفية وفتحتا المنخرين وفتحتا الأذنين وفتحة الحنجرة وهي مجرى الطعام والشراب والنفس. انظر: للمعجم الوسيط (١/٩٣)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/٥٩٠).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/٦٣).

(٣) قحف الرأس: كل ما انفلق من جمجمة فبان ولا يدعى قحفاً حتى يبين، وجمعه الأقحاف والقحفة والقحوف ولا يقولون لجمع الجمجمة قحف إلا أن ينكسر. انظر: تهذيب اللغة (٤/٤٤)، والمخصص (١/٧٣)، والمجموع المغيث (٢/٦٧١).

(٤) خريطة الدماغ: الجلدة التي تحت العظم فوق الدماغ، وتسمى بأم الرأس، وأم الدماغ. انظر: لسان العرب (٨/٤٢٤)، والمحكم والمحيط الأعظم (٥/٤٧٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/٢٨٧).

(٥) المأمومة: الشجة في الرأس إذا وصلت إلى أم الدماغ، ويقال لها الآمة. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: ٢٤٠)، ولسان العرب (١٢/٣٣)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٣٩٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/٣٦٢)، والمجموع (٦/٣١٣).

(٧) للمعاء: واحد للمصرن: وهو ما يتقل إليه الطعم بعد المعلقة. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/٢١١١).

(٨) الجائفة: الطعنة تدخل الجوف. انظر: تهذيب اللغة (١١/١٤٢)، والصحاح (٤/١٣٣٩)، وطلبه الطلبة (ص: ٢٤).

(٩) انظر: التهذيب (٣/١٦٢)، والبيان (٣/٥٠٣)، والمجموع (٦/٣١٣).

(١٠) المثانة: مستقر البول من الإنسان والحيوان وموضعها من الرجل فوق المعى المستقيم ومن المرأة الرحم. انظر: المصباح المنير (٢/٥٦٤)، والتعريفات الفقهية (ص: ١٩٤).

(١١) انظر: فتح العزيز (٦/٣٦٢)، وروضة الطالبين (٢/٣٥٦).

وقال البغوي: "الأصح أنه لا يفطر كما لو رُدت بنفسها" (٣).

وفيه صور:

الأولى: إذا وصل شيء إلى الدماغ بالاستعاط (٤) فطر (٥).

وداخل الفم والأنف إلى منتهى العُلَصَمَة (٦) والخيشوم (٧) له حكم الظاهر فيما لو خرج إليه القيء أو ابتلع منه نُخامة (٨) فإنه يبطل صومه (٩)، ولو أمسك فيه [شيئاً] (١٠) كحبةٍ ودرهم (١١)؛ لم يبطل صومه (١٢) (١٣)، ولو تنجس؛ لم تصح الصلاة

- (١) الباسور: التهاب في الشرج، ينتج عنه تمدد ويريد مع نزفٍ وألم.
- انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ١٠٢)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٢٠٢).
- (٢) انظر: أسنى المطالب (١/ ٤١٦)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٢٣٧)، ونهاية الزين (ص: ١٨٨).
- (٣) انظر: التهذيب (٣/ ١٦٢).
- (٤) الاستعاط: إدخال الدواء في الأنف حتى يصل دماغه. انظر: النظم المستعذب (١/ ١٩٣)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ١٤٨).
- (٥) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٣)، ومنهاج الطالبين (ص: ٧٥).
- (٦) العُلَصَمَة: صفيحة غضروفية عند أصل اللسان سرجية الشكل مغطاة بغشاء مخاطي وتنحدر إلى الخلف لتغطية فتحة الحنجرة لإقفالها في أثناء البلع. انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٦٥٨).
- (٧) الخيشوم من الأنف: ما فوق نخرته من القصبية وما تحتها من خشارم رأسه. وقيل: أقصى الأنف ومنهم من يطلقه على الأنف. انظر: المصباح المنير (١/ ١٧٠)، والمحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٣٥).
- (٨) النُخامة: بضم النون، ما يدفعه الانسان من صدره أو أنفه من بلغم أو نحوه. انظر: القاموس المحيط (ص: ٧٦٥)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٧٦).
- (٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٤)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٠٠).
- (١٠) في المخطوط (شيء) بالرفع، ولثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة، وكما في فتح العزيز (٦/ ٣٦٥).
- (١١) الدرهم: قطعة نقدية من الفضة وزنها ٦ دوايق = ٤٨ حبة = ٩٧٩، ٢ غراماً. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٠٨).
- (١٢) هذه العبارة مكررة هنا (ولو أمسك فيه شيء كحبة ودرهم لم يبطل صومه).
- (١٣) انظر: المجموع (٦/ ٣١٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٧).

حتى يغسل^(١)، وله حكم الباطن فيما إذا ابتلع منه [الريق]^(٢) فإنه لا يفطر به^(٣)، وفي أنه لا يجب غسله على الجنب^(٤)^(٥).

الثانية: الحقنة^(٦) مبطله للصوم سواء وصلت إلى المعدة أو لا^(٧)، وفيها وجه اختاره القاضي أنها لا تبطله^(٨).

الثالثة: الاكتحال^(٩) لا يفطر سواء وجد طعمه في الحلق أم لا، ولا يكره للصائم^(١٠).

الرابعة: لو قطر في إحليله^(١١) شيئاً ولم يصل إلى المثانة؛ ففي بطلان صومه ثلاثة أوجه:

أصحها: أنه يبطل^(١٢).

وثانيها: لا، واختاره القفال^(١٣).

(١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٦٥)، والمجموع (٦/ ٣١٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٧).

(٢) في المخطوط (الدافع)، والتصويب من المصادر السابقة.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) نهاية اللوحة (٢٢٤ ب).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) الحقنة: ما يُحقن به المريض من الأدوية أي: يصب في دبره.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٢٥)، والنظم المستعذب (١/ ١٧٣).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٦)، وكفاية الأختيار (ص: ١٩٩)، والإقناع للشرييني (١/ ٢٣٧).

(٨) قال النووي: "وهو شاذ". انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٦٤)، والمجموع (٦/ ٣١٣).

(٩) الإكتحال: ذر الكحل في العين، أو ذلك الاجفان به، سواء أكان للتزيت أم للتداوي.

انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٨٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٢٧٠).

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٧).

(١١) الإحليل: مخرج البول من ذكر الإنسان، واللبن من الثدي. انظر: المصباح المنير (١/ ١٤٨)،

والقاموس المحيط (ص: ٩٨٦).

(١٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٤)، والبيان (٣/ ٥٠٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٧).

(١٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٧١)، والمجموع (٦/ ٣١٤).

وثالثها: أنه إن جاوز الحَشْفَةُ^(١)؛ بطل، وإلا؛ فلا^(٢)، والخلاف راجع إلى الخلاف المتقدم في اعتبار الإحالة في الجوف^(٣).

الخامسة: لو قطر في أذنه دهنًا أو ماءً ونحوهما فوصل إلى دماغه؛ فوجهان: أصحهما: عند الجمهور أنه يفطر^(٤).

وثانيهما: لا، وبه قال القاضي والسِّنْجِي والفُورَانِي، وصححه الغزالي^(٥)، وبناهما الإمام على الوجهين في اعتبار قوة الإحالة في الباطن^(٦).

-
- (١) الحَشْفَةُ: ما تحت الجلد المقطوعة من الذكر في الختان. انظر: المطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٤٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ٥٧١).
- (٢) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٥٧)، والنجم الوهاج (٣ / ٢٩٧).
- (٣) انظر: (ص: ١٢٢).
- (٤) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٥)، والمجموع (٦ / ٣١٤).
- (٥) انظر: الوسيط (٢ / ٥٢٥)، والمجموع (٦ / ٣١٥).
- (٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦٣).

السادسة: الفَصْد^(١) والحجامة^(٢) لا يفطران على المذهب، وتركهما أولى^(٣)،
ومنهم من قال فعلهما مكروه^(٤)، وعن ابن المنذر^(٥) وابن خزيمة^(٦) وأبي الوليد
النيسابوري^(٧) أن الحجامة (تفطر)^{(٨)(٩)}.

(١) الفَصْد: شق العرق لإخراج الدّم منه بقصد التداوي. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٣٤٦)،
ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٧٤).

(٢) الحجامة: مص الدم أو القيقح من الجرح. انظر: للعجم الوسيط (١/ ١٥٨)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ١٧٥).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٥٨)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤١١)، والسراج الوهاج (ص: ١٤١).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٥٧)، وفتح الرحمن (ص: ٤٧٩).

(٥) مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري الفقيه، نزيل مكة، أحد الأئمة الأعلام، ومن يقتل في الحلال والحرام،
صنف كتباً معتبرة عند أئمة الإسلام، ككتاب الإجماع والإشراف في معرفة الخلاف، وكتاب الأوسط، والتفسير، وغير
ذلك من المصنفات، وكان على نهاية في معرفة الحديث وخلاف العلماء، له اختيار برأيه وكان مجتهداً لا يقلد أحداً. توفي
بمكة سنة (٣١٠هـ).

انظر: طبقات الشيرازي (ص: ١٠٨)، وطبقات ابن كثير (ص: ٢١٦)، والعقد الثمين (٢/ ١٠٦).

(٦) مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح بن بكر، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي، ولد سنة (٢٢٣هـ). وعني
في حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، أخذ عن المزني والريعي وقال فيه الريع "استفدنا
منه أكثر مما استفاد منا"، قال الحاكم: "ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً" منها كتاب (التوحيد وإثبات صفة الرب) كبير
وصغير، و(مختصر المختصر) للمسمى (صحيح ابن خزيمة)، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: طبقات السبكي (٣/ ١١٢)،
وطبقات بن قاضي شهبة (١/ ٩٩)، والأعلام للزركلي (٦/ ٢٩).

(٧) أبو الوليد حسان بن مُحَمَّد بن أحمد بن هارون القزويني الأموي النيسابوري الحافظ الفقيه أحد أئمة الشافعية، ولد بعد السبعين
ومائتين، درس على أبي علي الثقفني ثم على أبي العباس ابن سريج، قال عنه الحاكم: "كان إمام أهل الحديث بخراسان وأرهد
من رأيت من العلماء وأعبدتهم وله كتاب على صحيح مسلم وكتاب على مذهب الشافعي". توفي سنة (٣٤٩هـ) عن
اثنين وسبعين سنة شرح الرسالة شرحاً حسناً في مجلدة.

انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٤)، وطبقات السبكي (٣/ ٢٢٦)، وطبقات بن قاضي شهبة (١/ ١٢٦).

(٨) في المخطوط (مفطر)، والمثبت هو الصواب.

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٧٢)، والمجموع (٦/ ٣٤٩).

وقال أبو الوليد موسى ابن أبي الجارود^(١) وهو ممن صحب الشافعي: مذهب الشافعي أن الحاجم والمحجوم يفطران؛ لقوله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"^(٢)، وقد صح^(٣).

ورده الأصحاب عليه، وقالوا ذلك في حديث لم يصح عنده، وأما هذا^(٤) فقد علم صحته وأجاب عنه الشافعي^(٥).

لو أدخل الرجل أصبعه أو غيرها في دبره، أو أدخلت المرأة ذلك في دبرها أو قبلها أو فعل غيرهما ذلك بإذنهما؛ بطل صومهما على المذهب^(٦).

- (١) موسى بن أبي الجارود أبو الوليد المكي الفقيه الشافعي راوي كتاب الأمالي، وغيره عن الإمام الشافعي وأحد الثقات من أصحابه والعلماء. قال أبو عاصم: يرجع إليه عند اختلاف الرواية، روى عن يحيى بن معين وأبي يعقوب البويطي، وروى عنه الزعفراني والربيع وأبو حاتم الرازي، وكان فقيهاً جليلاً أقام بمكة يفتي الناس على مذهب الشافعي. قال الذهبي: أظنه قديم الموت. انظر: تاريخ الإسلام (٥/ ٩٤٦)، وطبقات السبكي (٢/ ١٦١)، وطبقات بن كثير (ص: ١٥٨).
- (٢) انظر: نهاية المطلب (المقدمة/ ١٦٥)، ومغني المحتاج (١/ ١١٠)، والغاية في اختصار النهاية (١/ ١٢٨).
- (٣) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٠٣).

(٤) يشير المصنف الى حديث ثوبان - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم». رواه أبو داود، في كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم (٢/ ٣٠٨ ح ٢٣٦٧)، والنسائي في كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ح ٣١٢٠٣١٨)، وابن ماجه في كتاب الصوم، باب ما جاء في الحجامة للصائم (٢/ ٥٨٤ ح ١٦٨٠)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٤/ ٦٥ ح ٩٣١).

(٥) قال الإمام الشافعي - بعد أن ساق حديثين في الحجامة أحدهما حديث ثوبان السابق - : "ولا أعلم واحداً منهما ثابتاً ولو ثبت واحد منهما عن النبي ﷺ قلت به فكانت الحجة في قوله، ولو ترك رجل الحجامة صائماً للتوقي كان أحب إلي، ولو احتجم لم أره يفطره". انظر: الأم (٢/ ١٠٦)، والمجموع (٦/ ٣٥١، ٣٥٢)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٠٣).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٣١٤)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٦٧)، والنجم الوهاج (٣/ ٢٩٨).

وينبغي للصائمة أن لا تبالي بأصبعها في الاستنجاء^(١)، والذي يظهر من فرجها عند قضاء الحاجة له حكم الظاهر يلزمها تطهيره، ولا يلزمها مجاوزته، فإن [جاوزته]^(٢)؛ بطل صومها^(٣)، وقال القاضي: "ينبغي أن يحفظ أصبعه عند الاستنجاء خاصة رأس الأئمة^(٤) من مسرته^(٥) فإنه لو دخل شيء منها؛ بطل صومه، والاحتياط أن يتغوط بالليل"^(٦).

وأما اتصال عين من الظاهر إلى باطن ليس بجوف فلا يبطل الصوم، كما لو طعن فخذ فوصل طرف السكين إلى باطنه^(٧)، أو غرز فيه إبرة أو داوى جرحه الذي على فخذ أو ساقه بدواء فوصل إلى باطنه^(٨)، وكذا لو انتهى^(٩) طرف السكين إلى مكان المخ^(١٠).

(١) انظر: المجموع (٦ / ٣١٤).

(٢) في النسخة (جاوزتها)، والتصويب من المجموع (٦ / ٣١٤).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) الأئمة: المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الإصبع. انظر: تهذيب اللغة (١٥ / ٢٦٣)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٢٨).

(٥) الْمَسْرُتَةُ بالفتح: مجرى الغائط ومخرجه. وبالضم: الشعر النابت وسط الصدر إلى البطن. انظر: المصباح المنير (١ / ٢٧٢)، والمغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٢٢).

(٦) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣١٢)، وتحفة المحتاج (٣ / ٤٠٣).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٥)، والبيان (٣ / ٥٠٣).

(٨) انظر: مغني المحتاج (٢ / ١٥٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٢٩٥).

(٩) نهاية اللوحة (٢٢٥أ).

(١٠) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٧٦)، والغاية في اختصار النهاية (٢ / ٤٠٩).

فصل

وأما قولنا من منفذ مفتوح، فاحترزنا به عما يصل إلى الدماغ أو البطن بتشرب المسام^(١) بأن دهن رأسه أو بطنه فوصل الدهن إلى باطنهما؛ فلا يبطل صومه^(٢).
وأما قولنا: عن قصد، فالمراد به الاحتراز عما وصل إلى الجوف من غير قصد، كما لو طارت بعوضة أو ذبابة فدخلت جوفه^(٣)، أو طعن بسكين فوصلت إلى جوفه دون رضاه^(٤)، وهذه الصورة ترد على القيد المتقدم، وهو اشتراط الوصول إلى منفذ مفتوح، أو ضُبطت^(٥) المرأة وجومت^(٦)، أو جومت قائمة، أو استدخلت ذكر رجل نائم^(٧)، أو دخل غبار الطريق وغريلة^(٨) الدقيق إلى جوفه؛ فلا يفطر بشيء من ذلك^(٩).

- (١) مسام البدن: ثقبه التي يبرز عرقه وبخار باطنه منها. قال الأزهري: سميت مسام؛ لأن فيها خروفاً خفية. انظر: تهذيب اللغة (١٢ / ٢٢٦)، والمصباح المنير (١ / ٢٨٩).
- (٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٧٩)، ومنهاج الطالبين (ص: ٧٥).
- (٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٨٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٩).
- (٤) انظر: الوسيط (٢ / ٥٢٦).
- (٥) ضبطه ضبطاً وضباطة: حفظه بالحزم. قال ابن منظور: "الضبط: لزوم الشيء وحبسه". انظر: لسان العرب (٧ / ٣٤٠)، والقاموس المحيط (ص: ٦٧٥).
- (٦) انظر: الغاية في اختصار النهاية (٢ / ٣٩٩)، وأسنى المطالب (١ / ٤١٧).
- (٧) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٥٧)، والمجموع (٦ / ٣٢٣).
- (٨) غريلة من الغربال: أداة تشبه الدف ذات ثقب ينقى بها الحب من الشوائب. انظر: المعجم الوسيط (٢ / ٦٤٨)، ومعجم متن اللغة (٤ / ٢٧٩).
- (٩) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢٥)، والبيان (٣ / ٥٠٤).

ولو فتح فاه قصداً حتى وصل الغبار إلى جوفه؛ فوجهان:
أصحهما: عند المتولي أنه يفطر^(١)، وعند البغوي لا^(٢)، وهو كالاخلاف المتقدم فيما
إذا قتل برغوثة^(٣) أو قملة عمداً وتلوثت يده أو ثوبه بدمها، هل يعفى عنه^(٤)؟
ولو أمكنه دفع الطعنة الواصلة إلى جوفه فلم يفعل؛ فوجهان، أقيسهما: أنه لا
يفطر^(٦).

ولو أوجر^(٧) الطعام أو الماء أو رماه غيره في ماء [مكرهاً]^(٨) فوصل إلى جوفه،
فالمذهب أنه لا يفطر^(٩)، وفيه وجه شاذ^(١٠).

ولو أغمي عليه وقتلنا لا يبطل الصوم بالإغماء، فأوجره غيره شرباً أو طعاماً ونحوه
معالجة وإصلاحاً؛ لم يفطر في أصح الوجهين، وقيل: القولين، وهما كالقولين فيما إذا
عولج المحرم المغمى عليه بدواء فيه طيب، هل تلزمه الفدية^(١١)؟ وخُرج على رعاية القصد.

(١) قال الحصني: "إن كان كثيراً لم تصح صلاته وإن كان قليلاً فالأصح الغفو ونقله النووي عن المتولي وأقره". انظر: تمة الابانة
(ص: ٢٨٤ تحقيق: عفاف بارحمة)، والمجموع (٣/ ١٣٥)، وكفاية الأخيار (ص: ٩٢).

(٢) انظر: التهذيب (٣/ ١٦٣).

(٣) البرغوثة: حشرة وثابة عضوض شبه الحرقوص. انظر: مختار الصحاح (ص: ٣٣)، ولسان العرب
(٢/ ١١٦)، وتاج العروس (٥/ ١٦٧).

(٤) انظر: الجواهر البحرية (١/ ٢٠٦).

(٥) انظر: تمة الابانة (ص: ٢٨٥ تحقيق: عفاف محمد أحمد بارحمة).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٣٢٥)، والغر البهية (٢/ ٢١٤).

(٧) أصل الوجور: الداء يوجر، أي: يصب، في وسط الفم. انظر: الصحاح (٢/ ٨٤٤)، والنظم للمستعذب (١/ ١٧٤).

(٨) لفظ (مكرهاً) مكتوب في الهامش بخط مغاير.

(٩) انظر: المهذب (١/ ٣٣٥)، ونهاية المطلب (٤/ ١٠٥).

(١٠) قال الإسنوي: "وشدّ المحاملي فحكى في "التجريد" وجهاً أنه يفطر وينقطع تتابعه وهذا غلط".

انظر: المهمات (٧/ ٤٩٤).

(١١) ظاهر هذا الكلام أن الثانية كالأولى في إلحاقه بفعل الغير حتى لا تلزمه الفدية.

النظر في ستة أمور:

الريق، والمضمضة، والنخامة، وبقية الطعام في الأسنان، وسبق المني والقيء.
أما الريق فلا يفطر بابتلاعه إجماعاً إذا ابتلعه من معدنه على صفته على
العادة^(١)، ويخرج عليه مسائل:
الأولى: لو أخرجه من الفم ولو على ظاهر شفته، ثم رده بلسانه أو غيره
وابتلعه؛ أفطر^(٢).

الثانية: لو جمعه قصداً، وابتلعه؛ فوجهان، أصحهما: أنه لا يفطر^(٣).
ويكره مضغ العلك^(٤)؛ لجمعه الريق الحاصل بسببه^(٥)، ولو كان جديداً يتفتت
فوصل شيء منه إلى جوفه مع الريق دون جرمه؛ لم يفطر على الصحيح^(٦).

إذا علمت ذلك فقد صحح الرافعي في فتح العزيز (٦ / ٣٨٧): أنه لا يفطر كإيجار غيره بغير
اختياره، وحكى في كتاب الحج وجهين في حكم الصبي إذا طيبه وليه؛ تداوياً هل تلزمه فدية؟
فقال: "فيه وجهان: أحدهما: لا بل الفدية على الولي بلا خلاف؛ تقدماً للمباشرة.

وأصحهما: أنه كمباشرة الصبي؛ لأنه وليه وإنما فعل ما فعل لمصلحته.

وقد قيل: أن ماخذ الوجهين أن الشافعي قال وتجب الفدية على المداوى، فقرأه بعضهم بكسر
الواو حملاً على الولي وبعضهم بفتحها حملاً على الصبي، والوجهان شبيهان بالوجهين فيما إذا
أُجر المغمى عليه معالجه له في باب الصوم" أ.هـ فصحح أنه كفعله حتى تلزمه الفدية ثم شبه بهما الوجهين في
الصوم وهو عكس ما ذكره هنا. انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢٩)، وفتح العزيز (٧ / ٤٣٠)، والمجموع (٦ / ٣٢٥).

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٩)، والمجموع (٦ / ٣١٧).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٩٠)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٩).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤١٩)، والمجموع (٦ / ٣١٥)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٢٨).

(٤) العلك: ضرب من صمغ الشجر، كاللبان بمضغ. والجمع علوك، وبائعه علاك. انظر: المحكم
والحيط الأعظم (١ / ٢٧٦)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ١٨٦).

(٥) انظر: اللباب (ص: ١٩٣)، والحاوي الكبير (٣ / ٤٦١)، ونهاية المطلب (٤ / ٦٥).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٣٥٤).

وقال القاضي: "يحرم مضغ"^(١) العلك الجديد [فلا محالة أنه يصل]^(٢) شيء منه إلى الجوف"^(٣).

قال البندنجي^(٤): "ويكره مضغ اللبان كالعلك"^(٥).

ويكره له مضغ الخبز وغيره إلا أن يكون له ولد صغير ليس له من يمضغ له؛ فلا يكره للحاجة^(٦).

ولو كثر ريقه لكثرة كلام أو غيره وابتلعه من غير قصد؛ لم يفطر قطعاً^(٧).

الثالثة: إذا بلّ الخياط الخيط بالريق ثم رده إلى فيه ليفتله على عادتهم، فإن لم يكن عليه رطوبة تنفصل [فلا بأس، وإن كانت]^(٨)، فابتلعه؛ فوجهان، أحدهما: أنه يفطر وقطع به الجمهور^(٩).

وخصصهما المتولي بما إذا كان جاهلاً بامتناع ذلك، وقال: "إن كان عالماً بتحريمه؛ أفطر قطعاً"^(١٠).

(١) نهاية اللوحة (٢٢٥ ب).

(٢) في المخطوط (لا بوصول)، والتصويب من النجم الوهاج (٣/ ٣٢٤).

(٣) انظر: النجم الوهاج (٣/ ٣٢٤).

(٤) البندنجي: هو أبو علي حسن بن عبد الله البندنجي الفقيه الشافعي، القاضي البغدادي، سكن بغداد ودّرَسَ على الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وله عنه تعليقة كبيرة مشهورة، وله "الذخيرة" في المذهب وغيرها، خرج بآخره إلى البندنجين ومات بها في جمادى الأولى سنة (٤٢٥هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٥٤)، وطبقات ابن كثير (١/ ٣٨٨)، وسلم الوصول (٢/ ٢٧).

(٥) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٦٢).

(٦) انظر: المذهب (١/ ٣٤١)، والبيان (٣/ ٥٣٤)، وفتح الرحمن (ص: ٤٧٩).

(٧) انظر: البيان (٣/ ٥٠٥)، المجموع (٦/ ٣١٨).

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من فتح العزيز (٦/ ٣٩١)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٠).

(٩) انظر: المصدرين السابقين.

(١٠) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٧٨ تحقيق: عفاف بارحة).

الرابعة: لو أخرج طرف لسانه من فمه وعليه ريق، ثم أعاده عليه، وابتلعه؛

فطريقان:

أحدهما: القطع بأنه لا يفطر^(١).

وثانيهما: أن فيه وجهين، وهما كالوجهين فيما إذا أخرجت دودة رأسها من فرجه،

ثم رجعت قبل انفصالها، هل ينتقض وضوؤه؟ أصحابهما: أنه ينتقض^(٢).

الخامسة: لو ابتلع دماً خرج من لثته^(٣) أو شيئاً انقطع؛ بطل صومه قطعاً^(٤).

ولو ابتلع ريقه المختلط بغيره؛ بطل سواء كان المخالط طاهراً كما لو كان يقتل

خيلاً مصبوغاً بغير ريقه، أو نجساً كما لو دميت لثته فتغير ريقه بالدم^(٥)، ومنهم من

حكى في الخيط المصبوغ وجهاً أنه يعفى عنه^(٦)، ولو تغير ريقه بالدم فبصق حتى ابيضَّ

الريق وزال التغير؛ ففي بطلان صومه بابتلاع ريقه وجهان:

أظهرهما: عند الحناطي^(٧) والرويانى أنه لا يبطل وإن كان نجساً^(٨).

(١) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٤٨)، وفتح العزيز (٦/ ٣٩٠)، وكفاية الأخيار (ص: ١٩٨).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٣١٨).

(٣) اللثة: بالتخفيف لحم على أصول الأسنان وجمعها (لثات) و (لثى).

انظر: مختار الصحاح (ص: ٢٧٩)، ولسان العرب (١٣/ ٥٣٨)، والمصباح المنير (٢/ ٥٤٩).

(٤) انظر: التهذيب (٣/ ١٦٢)، وكفاية الأخيار (ص: ١٩٨)، والسراج الوهاج (ص: ١٤٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٩٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٩).

(٦) انظر: نهاية المحتاج مع حاشية الشبراملسي (٣/ ١٧٠)، وتكملة للطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢١٥).

(٧) هو الحسين بن محمد بن الحسين أبو عبد الله بن أبي جعفر الطبري الحناطي، والحناطي بجاء مهملة

بعدها نون مشددة وهذه النسبة لجماعة من أهل طبرستان منهم هذا الإمام ولعل بعض آبائه كان

بييع الحنطة، أخذ الفقه عن أبيه عن ابن القاص وأبي اسحاق المروزي، كان حافظاً لكتب الشافعي

وكتب أبي العباس، وله فتاوى. ولم تؤرخ وفاته، ولعل وفاته بعد الأربعمائة بقليل. انظر طبقات

السبكي (٤/ ٣٦٧)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ١٧٩)، وسلم الوصول (٢/ ٥٧).

(٨) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٨٦)، وفتح العزيز (٦/ ٣٩٠)، وكفاية النبیه (٦/ ٣١٢).

وأظهرهما: عند الأكثرين وجزم به المتولي أنه يبطل؛ لأنه نجس لا يجوز ابتلاعه^(١).
وعلى هذا لو أكل ليلاً شيئاً نجساً ولم يغسل فمه حتى أصبح فابتلع ريقه؛ بطل
صومه^(٢). ولو ابتلع ريق غيره؛ أفطر إجماعاً^(٣).

(١) وصححه النووي. انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٧٩ تحقيق: عفاف بارحة)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٥٩).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٣١٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٠١).

(٣) انظر: المجموع (٦/ ٣١٨)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٠٥).

فصل

وأما النخامة (فإنها تنزل)^(١) من الدماغ في ثقبه نافذة إلى أقصى الفم فوق الحلقوم^(٢)، فإن جرت إلى الباطن بغير اختياره، ولم تصل إلى الفم؛ فلا أثر لها^(٣). وإن ردها إلى الفم أو ارتدت بنفسها إليه وابتلعها قصدًا؛ أفطر^(٤). وفيه وجه غريب: أنه لا يفطر^(٥). وإن قدر على قلعها من مجراها وردّها فتركها حتى جرت إلى^(٦) الجوف؛ فوجهان: أوقفهما لكلام الأكثرين: أنه يفطر، قاله الرافعي^(٧)، وقال البندنجي: "إنه ظاهر المذهب"^(٨)، وقال ابن الصلاح: "لم أجد لأحد ذكر الأصح منهما، ولعل الأقرب أنه لا يفطر كما لو وصل الغبار إلى جوفه مع قدرته على دفعه (باطنه وفما)"^(٩). وقال الماوردي - بعد إطلاق وجهين في الفطر بابتلاع النخامة -: "الصحيح أنه إن أخرجها من صدره ثم ابتلعها؛ يفطر كالقيء، وإن أخرجها من حلقه أو دماغه؛ لم يفطر كالريق"^(١٠).

(١) في المخطوط (فإنه ينزل)، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦٦)، وفتح العزيز (٦ / ٣٩٢).

(٣) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٠١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٠).

(٤) نص النووي على أنه المذهب. انظر: المجموع (٦ / ٣١٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٠).

(٥) انظر: البيان (٣ / ٥٠٥)، والمجموع (٦ / ٣١٩).

(٦) نهاية اللوحة (٢٢٦أ).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٩٣).

(٨) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣١٠).

(٩) ما بين القوسين عبارة غير مفهومة، لكن في شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٠٢) "ولم أجد ذكراً لأصحهما، ولعل الأقرب أنه لا يفطر؛ لأنه لم يفعل شيئاً، وإنما ترك الدفع فهو كما إذا وصل الغبار إلى جوفه مع كونه قادراً على دفعه بإطباق فمه فلم يفعل".

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤١٩).

وأما سبق الماء في المضمضة فإذا تمضمض فسبق الماء إلى جوفه أو استنشق

فوصل إلى دماغه؛ فطريقان:

أصحهما: أن فيه قولين، أصحهما: أنه لا يفطر^(١).

وفي محلها طرق^(٢):

أصحها: أنهما فيما إذا لم يبالغ فيهما، فإن بالغ؛ أفطر قطعاً.

وثانيها: أنهما فيما إذا بالغ، فإن لم يبالغ؛ لم يفطر قولاً واحداً.

وثالثها: مرادها في الحالتين^(٣)، ويتلخص منها ثلاثة أقوال^(٤)، ثالثها أصحها إن

بالغ؛ أفطر، وإلا؛ فلا^(٥).

والطريق الثاني: القطع بأنه يفطر^(٦).

هذا كله إذا كان ذاكراً للصوم عالماً بأن ذلك يفطر، فإن كان ناسياً جاهلاً؛ لم

يفطر بلا خلاف^(٧).

وسبق الماء عند غسل الفم من النجاسة كسبقه عند المضمضة في الوضوء^(٨).

(١) انظر: البيان (٣ / ٥١١)، وفتح العزيز (٦ / ٣٩٣).

(٢) انظر: البيان (٣ / ٥١١)، وفتح العزيز (٦ / ٣٩٣)، وبداية المحتاج (١ / ٥٦٥).

(٣) أي: لا يفطر في كلا الحالتين بالغ أو لم يبالغ.

(٤) أي: من الطرق السابقة، القول الأول: يفطر مطلقاً، والثاني: لا يفطر مطلقاً، والثالث: يفطر إن

بالغ وإلا فلا. انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٢١).

(٥) قال النووي: "وهو المذهب". انظر: منهاج الطالبين (ص: ٧٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٠).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٦)، وفتح العزيز (٦ / ٣٩٣).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٠).

(٨) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٦)، وكفاية الأخيار (ص: ١٩٨)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٠٢).

قال الرافعي: "والمبالغة هنا للحاجة ينبغي أن (تكون)^(١) كالسبق في الوضوء بلا مبالغة؛ لأنه مأمور بالمبالغة هنا"^(٢). قال النووي: "وهذا متعين"^(٣).

ولو سبق الماء من غسل فمه تبرداً أو من المضمضة في الكرة الرابعة فقد قال البغوي: "إن بالغ؛ بطل صومه، وإلا؛ فهو مرتب على المضمضة وأولى بالإفطار"^(٤).

واختار النووي في الرابعة الجزم بالإفطار^(٥).

ولو جعل الماء [في] ^(٦) فيه لا لغرض فسبق إلى جوفه؛ فطريقان^(٧):

أحدهما: القطع بأنه يفطر.

والثاني: طرد القولين.

ولو أصبح ولم ينو صوماً، فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوماً تطوعاً؛ ففي صحة صومه خلاف للقاضي خرجه على القولين، والأصح أنه يصح^(٨).

وإن كان في فيه أو أنفه ماء فحصل له عطاس أو نحوه فنزل الماء بذلك إلى جوفه أو صعد إلى دماغه؛ لم يفطر^(٩).

(١) في المخطوط (يكون)، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٩٤).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٧).

(٤) انظر: التهذيب (٣ / ١٦٥).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٦١).

(٦) سقطت من المخطوط والتكملة من روضة الطالبين (٢ / ٣٦١).

(٧) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٨١ تحقيق: عفاف بارحمة)، والمجموع (٦ / ٣٢٧).

(٨) قال النووي: "وهذه مسألة مهمة نفيسة". انظر: المجموع (٦ / ٣٢٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦١).

(٩) انظر: تحفة المحتاج (٣ / ٤٠٤)، ونهاية المحتاج (٣ / ١٦٩)، وإعانة الطالبين (٢ / ٢٦٠).

فرع: إذا تضمنض (الصائم)^(١) لزمه (مج)^(٢) الماء، ولا^(٣) يلزمه تنشيف فمه بخرقة ونحوها قطعاً^(٤).

وأما إذا بقي في خلل^(٥) أسنانه شيء من الطعام فينبغي أن يخلله بالليل وينقي فمه، فإن أصبح صائماً وفيها شيء فابتلعه عمدًا؛ أفطر^(٦).

وإن جرى به الريق من غير قصد؛ ففيه نصاب، ولالأصحاب طرق:

أحدها: أن في الفطر به قولين كالقولين في المضمضة^(٧).

وأصحهما: حملهما على حالين، فإن لم يقدر على إخراجيه ومجّه؛ لم يفطر، وإن قدر فلم يفعل؛ أفطر^(٨).

وثالثها: أنه إن لم يتعمد تنقية الأسنان ولم يخللها؛ فهو كالمبالغة في المضمضة، وإن نقّاه على العادة؛ لم يفطر، وهذا ذكره الإمام وغيره، واعترض الرافعي عليه فيه^(٩).

وأما خروج المني من الصائم، فإن كان باحتلام؛ لم يفطر^(١٠)، وإن كان باستمنائه بيده؛ أفطر^(١١).

(١) في المخطوط (العالم)، والتصويب من المجموع (٦/ ٣٢٧).

(٢) في المخطوط (مسح)، والتصويب من المصدر السابق.

(٣) نهاية اللوحة (٢٢٦ ب).

(٤) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٧٩ تحقيق: عفاف بارحة)، والمجموع (٦/ ٣٢٧).

(٥) الحَلَل: بفتح الحاء وتشديد اللام، الفرجة بين الشئيين والجمع خلال مثل: جبل وجبال.

انظر: النظم المستعذب (٢/ ٢٨)، والمصباح المنير (١/ ١٨٠).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٩٤)، والمجموع (٦/ ٣١٧).

(٧) انظر: المصدرين السابقين.

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٣١٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦١).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٧)، وفتح العزيز (٦/ ٣٩٥).

(١٠) انظر: كفاية الأخيار (ص: ٢٠٠)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٤).

(١١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٩٦)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٤).

ولو حك ذكره لعارض فأنزل؛ فوجهان يشبه أن يكونا مبنيين على مسألة

المضمضة، أصحابهما: أنه لا يفطر^(١).

وإن خرج لمجرد الفكر والنظر؛ لم يفطر سواءً كرر النظر أم لا على المذهب^(٢).

وإن خرج بالقبلة أو المعانقة أو المباشرة^(٣) فيما دون الفرج أو بلمس ذكره أو بغيره؛

أفطر^(٤)، ونقل الماوردي الإجماع عليه^(٥).

لكن عن الشيخ أبي محمد أنه قال: "إن أنزل بالمعانقة بجائل فهو عندي كسبق الماء

في المضمضة"^(٦)، قال الإمام: "ووجدت للشيخ أبي علي^(٧) رمزاً إليه"، وعليه اقتصر

الغزالي^(٨).

قال المتولي: "ولو قبلها فوق خمار؛ لا يفطر؛ لعدم المباشرة"^(٩).

قال: "ولو لمس شعرها فأنزل؛ فوجهان بناء على الوجهين في انتقاض الوضوء بمسه"^(١٠).

قال الروياني: "ولو لمس أذنهما الملتصقة بالدم فأنزل احتمل وجهين"^(١١).

(١) انظر: البيان (٣ / ٥٠٨)، والمجموع (٦ / ٣٢٢)، ومغني المحتاج (٢ / ١٥٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٤٠)، وفتح العزيز (٦ / ٣٩٦)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٠٥).

(٣) المباشرة: الملامسة وأصله من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة. والمباشرة الفاحشة: التصاق جسد الرجل بجسد المرأة، وفرجه بفرجها من غير إيلاج، وقد تطلق على المجامعة أيضاً.

انظر: لسان العرب (٤ / ٦١)، وتاج العروس (١٠ / ١٩٢)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٣٩٩).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٦١)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٠٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٣٥).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٤٥).

(٧) هو أبو علي السنجي مضت ترجمته (ص: ٧٩).

(٨) انظر: المصدر السابق، والوسيط (٢ / ٥٢٨).

(٩) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٤٤ تحقيق: عفاف بارحمة).

(١٠) انظر: المصدر السابق.

(١١) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٦٣).

قال: "ولو أنزل بلمس العضو المنفصل عنها؛ لم يفطر قطعاً"^(١).

ولو كان الإنزال بعد المباشرة بساعة أو ساعتين؛ فالأصح أنه يفطر إن دامت الشهوة والذكر^(٢).

ولو قبل أو باشر فيما دون الفرج فأمدى^(٣) ولم يمن؛ لم يفطر قطعاً كالبول^(٤).

فرع: لو أمني الخنثى المشكل^(٥) وهو صائم عن مباشرة من فرج الرجال أو النساء، أو رأى الدم يوماً كاملاً من فرج النساء؛ لم يبطل صومه؛ لاحتمال أنه^(٦) عضو زائد^(٧).

وإن أمني من فرج الرجال عن مباشرة، ورأى الدم في ذلك اليوم من فرج النساء، واستمر أقل مدة الحيض؛ بطل صومه؛ لأنه إن كان رجلاً فقد أنزل عن مباشرة، أو امرأة فقد حاضت^(٨).

(١) قال شيخ الاسلام زكريا الأنصاري: "والظاهر أن الحكم كذلك وإن اتصل بها عضوها المبان؛ لحرارة الدم". انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٦٣)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٥).

(٢) انظر: النجم الوهاج (٣/ ٣٠٥)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٥).

(٣) المذي: ماء رقيق يضرب لونه إلى البياض يخرج من رأس الاحليل بعقب شهوة. انظر: الزاهر (ص: ٣٠)، والنظم المستعذب (١/ ٤١).

(٤) انظر: البيان (٣/ ٥٠٨)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٧٣).

(٥) الخنثى: لغة: مأخوذ من الانخنات، وهو: التثني والتكسر، أو من: خنث الطعام إذا اشتبه أمره، فلم يخلص طعمه. والمشكل: مأخوذ من شكل الأمر شكولاً، وأشكل: إذا التبس.

والخنثى المشكل اصطلاحاً: هو آدمي له آلة ذكورة، وآلة أنوثة، أو له ثقبه لا تشبه واحدة منهما، يخرج منها البول. انظر: لسان العرب (٢/ ١٤٥)، والمصباح المنير (١/ ١٨٣) والفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي (٥/ ١٢٧).

(٦) نهاية اللوحة (١٢٢٧).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٣٢٣)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٠٥).

(٨) انظر: البيان (٣/ ٥١٦)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٥).

فإن استمر به الدم أياماً ولم ينزل عن مباشرة من آلة الرجال؛ لم يبطل صومه في يوم
انفراد الدم أو الإنزال، ولا كفارة حيث حكمنا بفطره؛ للاحتمال^(١).
وأما القُبلة فلا تفطر، لكن يكره لمن تحرك شهوته^(٢) لمن يخشى منها الإنزال
شاباً كان أو شيخاً، سواء كانت في الفم أو الخد أو غيرهما^(٣).
ولا يكره لمن لا تحرك شهوته شيخاً كان أو شاباً، لكن الأولى تركها^(٤)، وحيث
تثبت الكراهة فهي كراهة تحريم على الأصح^(٥)، وقيل: تنزيه^{(٦)(٧)}.
وقال بعض الأصحاب: "القُبلة حرام، وإنما يباح القُبلة والمسّ لمن لا يتلذذ"^(٨).
قال الإمام: "وهذا خطأ صريح، والتعويل فيما يحل ويجرم على الأمن من الإنزال
والخوف منه"^(٩).

-
- (١) انظر: البيان (٣ / ٥١٦)، والمجموع (٦ / ٣٢٣).
(٢) المراد بتحريك الشهوة: أن يصير بحيث يخاف معها الجماع أو الإنزال. انظر: النجم الوهاج (٣ / ٣٠٦)، وتحرير الفتاوى (١ / ٥٣٦).
(٣) انظر: الأم (٢ / ١٠٧)، والمجموع (٦ / ٣٥٥)، والغرر البهية (٢ / ٢٢٢).
(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٩٦)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٦٠).
(٥) انظر: المجموع (٦ / ٣٥٥)، وتحرير الفتاوى (١ / ٥٣٦).
(٦) المكروه كراهة تحريم: ما نهي عنه الشرع نهيّاً جازماً.
والمكروه كراهة تنزيه: ما نهي عنه الشرع نهيّاً غير جازم. انظر: الواضح في أصول الفقه (٣ / ١٥٢)،
وحاشية عطار (١ / ١١٥) والمهذب في علم أصول الفقه المقارن (١ / ١٤٢).
(٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٩٧)، والمجموع (٦ / ٣٥٥).
(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٠٨)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٦١).
(٩) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٠٩).

قال القاضي: "الأشياء التي تمنع الجماع ^(١) أربعة أضرب ^(٢):

ضرب يحرم الجماع ودواعيه كالحج والعمرة.

وضرب يحرم [الجماع] ^(٣) دون دواعيه كالحيض.

وضرب يحرمه، وفي دواعيه من القبلة والمباشرة قولان وهو الاعتكاف.

وضرب يحرم الجماع ولا يحرم دواعيه إذا لم ينزل وهو الصوم لا يكره إذا لم يخف الإنزال".

وأما القيء فهو كالمني إن استقاء عمداً؛ بطل صومه ^(٤)، وإن غلبه؛ لم يبطل إلا

إذا قلنا إنه من قبيل الداخل؛ لأنه يرجع منه شيء فإنه لو استقاء عامداً وعلم أنه لم

يرجع منه شيء لتحفظه أو لتكسبه؛ لم يبطل ^(٥) كما مر ^(٦).

ولو اقتلع نخامة في باطنه ولفظها؛ فطريقان:

أحدهما: فيه وجهان، أحدهما: أنه لا يفطر ^(٧).

وثانيهما: القطع به، وعليه الأكثر ^(٨).

(١) في المخطوط زيادة لفظة (منه)، والتصويب من تكملة المطلب العالي، كتاب الصوم، تحقيق ابراهيم

جعفر موغيروا، ص: ٢٣٥.

(٢) انظر: المصدر السابق، وكفاية النبيه (٦ / ٣٦١).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط، والتكميل من المصدر السابق.

(٤) انظر: البيان (٣ / ٥٠٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٦)، وحاشية البجيرمي (٢ / ٣٨٠).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٠)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٥٦).

(٦) انظر: (ص: ١١٩).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣١)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٠٣).

(٨) قال النووي: "أفطر على المذهب وبه قطع الجمهور". انظر: فتح العزيز (٦ / ٣٩٨)، والمجموع (٦ / ٣١٩).

قال الغزالي: "وأقرب ضبط في الفرق بين التي من الظاهر والتي من الباطن: أن المقتلعة من مخرج الخاء المعجمة من الظاهر، ومن مخرج الخاء المهملة من الباطن، وهي لا تخرج إلا من هذين المخرجين"^(١).

قال الشيخ ابن الصلاح: "وفيه نظر؛ لأن المهملة تخرج مما فوق الباطن"^(٢).
قال النووي: "والصحيح أن^(٣) المهملة أيضاً من الظاهر، وعجب ضبطه بالمهملة التي هي من وسط الحلق ولم يضبط بالهاء والهمزة فإنهما من أقصى الحلق، وأما المعجمة فمن (أدنى الحلق)^(٤)، وكل هذا مشهور في العربية"^(٥).
واعلم أن جميع ما تقدم في هذا القيد فيما إذا [فقد القصد حساً]^(٦)، فإن فقد [شرعاً]^(٧) بأن أكره الصائم على الأكل والشرب ففعل، أو المرأة على التمكين من الوطء فمكنت؛ ففي بطلان الصوم قولان:
أحدهما: أنه يبطل، وصححه الرافعي في محرره^(٨).

(١) انظر: الوسيط (٢/ ٥٢٩).

(٢) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٠٤).

(٣) نهاية اللوحة (٢٢٧ب).

(٤) في المخطوط (أذكاه)، والمثبت من المجموع (٦/ ٣١٩).

(٥) انظر: المصدر السابق، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٢)، وأسرار العربية (ص: ٢٨٧).

(٦) في المخطوط (فقد القصد أو قصداً حساً)، والتصويب من الوسيط (٢/ ٥٢٩).

(٧) في المخطوط (شرعياً)، والتصويب من المصدر السابق.

(٨) انظر: المحرر للرافعي (ص: ٣٦٨)، وقال صاحب "تحرير الفتاوى": "وحكى في "الشرح الكبير" تصحيحه عن الغزالي في "الوجيز"، وعليه مشى "الحاوي"، لكنه في "الشرح الصغير" قال: لا يُعَدُّ ترجيح الصحة، وأطلق في "أصل الروضة" تصحيح الصحة، ولا مستند له في ذلك؛ فإن الرافعي لم ينقل تصحيحاً سوى عن الغزالي للبطلان، واغتر بذلك في "شرح الملهذب"، فصرح فيه بأن الرافعي صحح الصحة، وذكره في "المنهاج" من زيادته، فقال: (الأظهر: لا يفطر) وكذا صححه في "التبسيط"، وجزم به الغزالي في "الخلاصة"، ولم يرجح في "البسيط" و"الوسيط" شيئاً. أ.هـ انظر: تحرير الفتاوى (١/ ٥٣٤).

وثانيهما: لا يبطل، وصححه الغزالي وصاحب التنبيه^(١) و(العبدري)^(٢) وابن الصلاح والنووي^(٤).

ولو أكره الرجل على الوطء، انبنى على خلاف في أنه هل يتصور إكراهه عليه؟ إن قلنا يتصور ففي إفطاره القولان كالمرأة^(٥).

ورثبه العمراني^(٦) عليه فقال: "إن قلنا تفطر المرأة فهذا أولى، وإن قلنا لا تفطر؛ ففي هذا وجهان"^(٧).

(١) صاحب التنبيه: هو إبراهيم بن علي بن يوسف، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الفيروزآبادي، شيخ الشافعية في زمانه، لقبه: جمال الدين، صاحب التنبيه والمهذب، ولد الشيخ بفيروزآباد سنة (٣٩٣هـ)، وقرأ على القاضي أبي الطيب الطبري ولازمه واشتهر به وصار أعظم أصحابه ومعيد درسه، روى عنه أبو بكر الخطيب، وأبو الوليد الباجي، وأبو عبد الله الحميلي، وطوائف سواهم، توفي سنة (٤٧٦هـ). انظر: طبقات السبكي (٤/ ٢١٥، ٢١٧)، و طبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٢٣٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٩).

(٢) في المخطوط (العبدري)، والتصويب من المجموع (٦/ ٣٢٥).

(٣) علي بن سعيد بن عبد الرحمن أبو الحسن العبدري من بني عبد الدار تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي وبعده على أبي بكر الشاشي وصنف كتاباً سماه الكفاية قال ابن السمعاني: "وبرع في الفقه وصار أحد الأئمة الوجهين وكان جميل المنظر حميد الأثر". سمع من القاضي أبي الطيب والمارودي وغيرهما، توفي بجمادى الآخرة سنة (٤٩٣هـ). انظر: طبقات السبكي (٥/ ٢٥٧)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٢٧٠).

(٤) انظر: التنبيه (ص: ٦٦)، والوسيط (٢/ ٥٣٠)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٠٤)، والمجموع (٦/ ٣٢٥).

(٥) أحدهما: لا يفطر؛ لأن حكم اختياره ساقط فأشبهه الناسي.

والثاني: أنه يفطر؛ لأنه أتى بضد الصوم ذاكراً له. انظر: فتح العزيز (٦/ ٣٩٨، ٣٩٩)، والمجموع (٦/ ٣٢٥).

(٦) أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليماني الشافعي، كان شيخ الشافعية ببلاد اليمن، تفقه على زيد بن عبد الله اليفاعي وغيره، ولد سنة (٤٨٩هـ)، صاحب البيان وزوائد المهذب، رحل الناس إليه من أقطار اليمن لتفقه عليه، وكان يحفظ المهذب، توفي سنة (٥٥٨هـ). انظر:

سلم الوصول (٣/ ٣٩٧)، وطبقات السبكي (٧/ ٣٣٦)، والعقد المذهب (ص: ١٣٤).

(٧) قال العمراني: "والفرق بينهما: أن الوطء من الرجل لا يكون إلا بالانتشار، وذلك يدل على الشهوة والاختيار". انظر: البيان (٣/ ٥١٠).

فإن قلنا يفطر؛ لم تلزم الكفارة قطعاً؛ لأنه لم يَأْتِ به، وإن قلنا لا يتصور؛ أفطر قولاً واحداً ووجبت الكفارة^(١).

وقال الماوردي: "لو شُدت يدا رجل وأدخل ذكره في الفرج بغير اختياره، فإن لم ينزل؛ لم يفطر، وإن أنزل؛ فوجهان^(٢)، فإن قلنا يفطر؛ ففي الكفارة وجهان"^(٣).
قال النووي: "والخلاف في فطره شبيه بالخلاف فيمن أكره على كلمة الطلاق؛ ففي انقطاعه ووقوعه خلاف مشهور^(٤)، الأصح أنه يقع، وينبغي أن يكون الأصح هنا أنه إن حصل الإنزال بفكر وقصد وتلذذ؛ أفطر، وإلا؛ فلا"^(٥).

(١) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٠٣).

(٢) أحدهما: إنه على صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة لأنه لما لم يفطر بالإيلاج لم يفطر بما حدث عنه.

والوجه الثاني: إنه قد أفطر ولمه القضاء لأن الإنزال لا يحدث إلا عن قصد واختيار. انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٢٩).

(٣) أحدهما: عليه الكفارة.

والثاني: لا كفارة عليه؛ لأجل الشبهة. انظر: المصدر السابق، والمجموع (٦ / ٣٢٦).

(٤) حكى النووي فيه وجهين: "أحدهما: لا يقع؛ لأن اللفظ سقط أثره بالإكراه وبقي مجرد نية، والنية وحدها لا يقع بها طلاق.

وأصحهما: يقع؛ لوجود قصد الطلاق بلفظه". انظر: المجموع (٦ / ٣٢٦).

(٥) انظر: المصدر السابق.

فصل

وأما قولنا مع ذكر الصوم فيحترز به عن الناسي^(١)، فإن أكل أو شرب أو استعط

أو نحو ذلك؛ لم يفطر سواء قلّ ذلك أو كثر، وسواء فعله مرة أو أكثر^(٢).

وفيما إذا كثر وجه: أنه يفطر، وهو كالوجه في الكلام الكثير في الصلاة^(٣).

وزعم الإمام أنه لا خلاف فيه هنا، وقد ذكره في كتاب الصلاة^(٤).

وفي إفطار الصائم بالجماع ناسياً طريقان:

أصحهما: القطع بأنه لا يفطر؛ كما لو أكل^(٥).

وثانيهما: للخراسانيين أن في فطره قولين: أحدهما: أنه يفطر، وهو مخرج مما إذا

جامع المحرم ناسياً^(٦).

ولو أكل أو شرب أو جامع جاهلاً بتحريمه^(٧) وبكونه مفطراً بأن كان قريب

عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بحيث يخفى ذلك عليه؛ لم يفطر^(٨).

وإن كان بحيث لا يخفى عليه تحريمه؛ أفطر؛ لتقصيره^(٩)

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٠٠).

(٢) انظر: التنبيه (ص: ٦٦)، والمجموع (٦ / ٣٢٤).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٣)، وكفاية النبيه (٦ / ٣١٩).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٢ / ٢٠٣).

(٥) نصّ النووي على أنه المذهب. انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٠١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٣).

(٦) أي: أنه يفسد حجه، وهو هنا مخرج على الحج وليس منصوباً، والقول الثاني وهو الأصح: لا يفطر.

ونقل النووي عن السرخسي "أن الفرق بين جماع الناسي في الإحرام والصيام: أن المحرم له هيئة

يتذكر بها حاله فإذا نسي كان مقصراً بخلاف الصائم". انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٦)، والمجموع (٦ / ٣٢٤).

(٧) نهاية اللوحة (٢٢٨).

(٨) انظر: تحرير الفتاوى (١ / ٢٩٠)، وكفاية الأخيار (ص: ١٩٩).

(٩) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٤)، وإعانة الطالبين (٢ / ٢٥٥).

[وإن أكل ناسياً]^(١) فظن أنه أفطر بالأكل ناسياً، أو بالغيبة، أو بالاحتجام، أو القُبلة، فتعاطى المفطرات، فقد قال الشيخ أبو حامد وتابعه البندنجي والجرجاني: "لا يفطر كنظيره من الصلاة"^(٢).

وقال القاضيان الحسين والماوردي والقُوراني والبغوي: "إذا ظن أنه أفطر بالأكل ناسياً فجامع عامداً؛ لزمه القضاء دون الكفارة، ومقتضاه طرده في الصور كلها إلا إذا قلنا إن جامع الناسي يبطل الصوم وهو مرجوح"^(٣)^(٤).

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من المجموع (٣٣٨/٦)، وكفاية النبيه (٣١٨/٦).
- (٢) انظر: بحر المذهب (٢٦٠/٣)، وكفاية النبيه (٣١٨/٦).
- (٣) القول المرجوح في مقابلة الراجح والراجع: الوزن. ورجح الشيء بيده، وزنه ونظر ما ثقله. وأرجح الميزان، أثقله حتى مال ورجح الشيء يرجح ويرجح رجوحاً ورجاحاً ورجحاناً. والمرجوح: هو المقابل للظن "وهم"، والراجع: هو المقابل للوهم "ظن". انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣/٧٥)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٤٤/٢)، وشرح الكوكب المنير (١/٧٤).
- (٤) قال النووي في المجموع (٣٣٩/٦): "أصحهما: وبه قطع الجمهور تبطل، كما لو جامع أو أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع فبان طالعاً، فإن قلنا: لا يفطر فلا كفارة، وإن قلنا: يفطر فلا كفارة أيضاً، هذا هو المذهب". وانظر: الحاوي الكبير (٣/٤٣٢)، والتهذيب (٣/١٦٩)، وكفاية النبيه (٣١٨/٦).

ولو أكل، أو شرب، أو جامع آخر النهار ظاناً غروب الشمس، أو أوله ظاناً [أن
الفجر لم يطلع]^(١)، ثم بان خلاف ما ظنه؛ بطل صومه على المذهب^(٢)، وفيه وجهان
آخران:

أحدهما: عن ابن خزيمة أنه لا يبطل وهو مخرج من الخلاف فيما إذا غلط في
القبلة، ومن الأسير إذا اجتهد في الصوم فوافق ما قبل رمضان^{(٣)(٤)}.

وثانيهما: أنه لا يبطل إذا غلط في أول النهار للاستصحاب، ويبطل بغلطه في
آخره^(٥).

(١) في المخطوط (ظاناً طلوع الفجر)، والتصويب من روضة الطالبين (٢ / ٣٦٣).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٤٤)، وفتح العزيز (٦ / ٤٠١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٣).

(٣) انظر: (ص: ١١٤).

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٣٠٧)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٢٦).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٣).

فصل

في الوقت الذي يحل الأكل فيه للصائم، أما في آخر النهار فاعلم أن الصوم ينتهي بغروب قرص الشمس بكماله في ذلك البلد؛ فلا يفعل ما يفطر به من أكل وشرب وغيرهما حتى يتحقق الغروب^(١).

وهل له أن يفطر بظن الغروب باجتهاد (بأوراد)^(٢)(^٣) أو غيرها؟

فيه وجهان:

أحدهما: قول الأستاذ أبي إسحاق^(٤) لا، فإن فعل؛ لزمه القضاء، وإن بان أنه كان ليلاً كما لو أكل من غير اجتهاد، وطرده^(٥) في نظيره من الصلاة^(٦).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٣٠٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٣).

(٢) في المخطوط (نادر أداء)، والتصويب من المجموع (٦/ ٣٠٦).

(٣) الأوراد جمع وُرد، بالكسر، وهو الجزء، يقال: قرأت وُردِي. ويقال: لفلان كل ليلة وُردٌ من القرآن يقرؤه أي مقدار معلوم إما سبع أو نصف السبع أو ما أشبه ذلك. يقال: قرأ وُردَهُ وحزبه بمعنى واحد. والوُرد: الجزء من الليل يكون على الرجل يصليه.

انظر: لسان العرب (٣/ ٤٥٨)، وتاج العروس (٩/ ٢٨٩).

(٤) إبراهيم بن محمد بن مهران الأستاذ ركن الدين أبو إسحاق الإسفراييني للتكلم الأصولي الفقيه، شيخ أهل خراسان، يقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد، وله مصنفات كثيرة منها (جامع الحلي) في أصول الدين، و(الرد على الملحدين)، وتعليقه في الأصول، وغير ذلك، أخذ عنه القاضي أبو الطيب الطبري وغيره، وبنيت له بنيسابور مدرسة مشهورة، وتوفي بنيسابور يوم عاشوراء سنة (٤١٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٩/ ٢٩٢)، وطبقات بن كثير (ص: ٣٦٧).

(٥) طرد من الاطراد: في اللغة: التابع والجري، يقال: اطرَد الأمر: تبع بعضه بعضاً وجرى، واطرَد الحد: تابعت أفرادها وجرت مجرى واحداً كجري الأنهار. قال صاحب المصباح المنير: "طردت الخلاف في المسألة طرداً أجريته، كأنه مأخوذ من المطاردة وهي الإجراء للسباق واطرَد الأمر اطراداً تبع بعضه بعضاً". واصطلاحاً عُرِف بأنه: كلما وجدت العلة في صورة من الصور وجد معها الحكم، وذلك كوجود حرمة الخمر مع إسكارها، أو لونها، أو طعمها، أو رائحتها، وهو شرط من شروط التعليل عند الأصوليين. انظر: المصباح المنير (٢/ ٣٧٠)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٢١٤)، ومفتاح الوصول (ص: ٦٨٠).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٢)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٢٧)، وكفاية الأخيار (ص: ١٩٩).

وأصحهما: نعم، وعلى هذا إن بان الخطأ؛ قضى كما تقدم، وإن استمر الإجماع^(١)؛ لم يفطر^(٢).

ولو هجم على الإفطار من غير اجتهاد، فإن بان أنه كان ليلاً؛ فلا قضاء، وإن بان أنه كان نهاراً أو استمر الإجماع؛ لزمه القضاء^(٣).

وأما في أول النهار فيجوز لمن [لا]^(٤) يريد الصوم الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر الثاني في ذلك البلد، ويجوز له ذلك مع شكه في الطلوع على المذهب الذي قطع به الجمهور^(٥). وقال الغزالي والمتولي^(٦): "لا يجوز غلطا فيه"^(٧).

وحمله بعضهم على أنه ليس بمستوي الطرفين فإن الأولى للشاك أن لا يفعل^(٨).

(١) الإجماع: بكسر الهمزة. الإخفاء عن قصد أو غير قصد.

والكلام المتيقن: الذي لا يعرف له وجه يؤتى منه، مأخوذ من قولهم: حائط متيقن: إذا لم يكن فيه باب، ومنه يُقال: رجلٌ بُهْمَة: إذا لم يُدر من أين يؤتى له. انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٧٩)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٠).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٣٠٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٣).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٢)، والمجموع (٦/ ٣٠٦).

(٤) (لا) هذه كأنها زائدة، والصحيح (فيجوز لمن يريد الصوم).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) نهاية اللوحة (٢٢٨ ب).

(٧) قال النووي - تعقيباً عليهما - : "فلعلهما أرادا بقولهما لا يجوز أنه ليس مباحاً مستوي الطرفين

بل الأولى تركه، فإن أراد به تحريم الأكل على الشاك في طلوع الفجر فهو غلط مخالف للقرآن ولا ابن عباس ولجميع الأصحاب، بل لجمهور العلماء ولا نعرف أحد من العلماء قال بتحريمه إلا مالك فإنه حرمه وأوجب القضاء على من أكل شاكاً في الفجر وذكر ابن المنذر في الاشراف باباً في إباحة الأكل للشاك في الفجر فحكاه عن أبي بكر الصديق وابن عمر وابن عباس وعطاء والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبي ثور واختاره ولم ينقل المنع إلا عن مالك والله أعلم". انظر:

تتمة الابانة (ص: ٢٢٠ تحقيق: عفاف بارحمة)، والوسيط (٢/ ٥٣١)، والمجموع (٦/ ٣٠٦).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٣٠٦).

وإذا أكل مع الشك [فإن] ^(١) تبين أنه كان نهاراً؛ قضى في الأصح، وإن تبين أنه كان ليلاً؛ صح صومه، وكذا لو استمر مع الإجماع ^(٢).

فرع: إذا طلع الفجر وفي فيه طعام يأكله، فإن ابتلعه؛ بطل صومه، وإن لفظه كله؛ صح صومه ^(٣).

ولو سبق منه شيء إلى جوفه بغير اختياره ففي فساده به وجهان مخرجان من القولين في سبق الماء بالمضمضة، والأصح: أنه لا يفسد ^(٤).

ولو طلع الفجر وهو مجامع فنزع في الحال؛ انعقد صومه، نص عليه ^(٥).
وذلك يتصور على ثلاثة صور ^(٦):

إحداها: أن يحس وهو مجامع بتباشير الصباح ^(٧)، فينزع بحيث يوافق النزاع ابتداء الطلوع.
وثانيها: أن يطلع وهو مجامع ويعلم به كما طلع وينزع كما علم، ويصح صومه في الصورتين، والثانية المرادة بالنص ^(٨).

فإن قيل كيف يتصور ذلك والصبح لا يدرك إلا بعد طلوعه بزمان؟
قلنا: قد أجاب عنه أبو محمد بوجهين:

أحدهما: أن المسألة علمية لا عملية كما يفرض في الفرائض ^(٩) مائة جدّة ^(١٠).

(١) في المخطوط (فإنه)، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/٤١٧)، وبحر المذهب (٣/٢٤٦)، والتهذيب (٣/١٥٩).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/٤١٧)، والمجموع (٦/٣٠٨).

(٥) انظر: الأم (٢/١٠٦)، والحاوي الكبير (٣/٤١٧)، وروضة الطالبين (٢/٣٦٤).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/٤٠٣)، والمجموع (٦/٣٠٩)، وروضة الطالبين (٢/٣٦٤).

(٧) تباشير الصبح: مقدمات ضيائه وأوائله التي تُبشّر به، كأنها جمع تبشير وهو مصدر بشّر.

انظر: أساس البلاغة (١/٦١)، ولسان العرب (٩/٢٠٥)، وتاج العروس (٢٤/٥٣).

(٨) انظر: الأم (٢/١٠٦).

(٩) الفرائض: جمع فريضة بمعنى مفروضة: أي مقدرة لما فيها من السهام للمقدرة فغلبت على غيرها. واصطلاحاً: هو الفقه المتعلق بالإرث والعلم للموصل

لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة. انظر: تاج العروس (١٨/٤٨٦)، ومغني المحتاج (٤/٤)، ونهاية المحتاج (٦/٣).

(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤/٢٥)، والمجموع (٦/٣٠٩).

وأصحهما: أنه يتصور فإنما تعبدنا بما ندركه، فطلوع الفجر في حقنا هو ظهور الضوء للمبصر، وما قبله لا حكم له، وكذا الزوال ونحوه، فالعارف بالأوقات ومنازل القمر^(١) من أدرك الضوء ولا حائل فهو زوال الصبح المعتبر^(٢).

الثالثة: إن مضى زمن بعد الطلوع لم يعلم به ثم علم به ونزع عقبيه؛ فلا يصح الصوم^(٣)، ولو استدأمه؛ فلا كفارة؛ لأنه لم يعتقد^(٤).

ويأتي فيه الوجه المتقدم فيما إذا أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع ثم بان أنه طلع^(٥)، وعلى هذا لو استدأمه بعد علمه؛ لزمته الكفارة^(٦).

وعلى الأول في وجوب الكفارة طريقتان:

أصحهما: القطع بأنها تجب^(٧).

وثانيهما: فيها قولان، أصحهما: أنها تجب، وهو المنصوص^(٨)، وأصلهما أنه نصّ هنا على وجوبها^(٩)، ونصّ فيما لو قال لزوجته: "إن وطئتك فأنت طالق ثلاثاً"، فوطئها واستدام أنه لا يلزمه مهر بالاستدامة^(١٠).

(١) منازل القمر: مداراته التي يدور فيها حول الأرض، وهي ٢٨ لكل منها اسم معين، منها السرطان والبطين والثريا والديران، ولكل فصل من فصول السنة سبعة منازل. انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩١٥)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٨٥٧).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٦٥)، ومغني المحتاج (٢/ ١٦١).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤١٨)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٣).

(٥) انظر: (ص: ١٤٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٣)، والمجموع (٦/ ٣٠٩).

(٧) وهو المذهب. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٥).

(٨) انظر: مختصر المزني (٨/ ١٥٢)، والغاية في اختصار النهاية (٦/ ٢٥).

(٩) انظر: مختصر المزني (٨/ ١٥٢)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٤).

(١٠) قال المزني: "ولو قال: إن قربتك فأنت طالق ثلاثاً وقف فإن فاء وغابت الحشفة طلقت ثلاثاً فإذا أخرجه ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها، وإن أبى أن يفيء طلق عليه واحدة". انظر: مختصر المزني (٨/ ٣٠٢)، والحاوي الكبير (١٠/ ٣٥٤)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٤).

واختلف الأصحاب، فخرج الخراسانيون نصّه في كل من المسألتين إلى الأخرى،
[وجعلوا]^(١) في وجوب الكفارة والمهر قولين^(٢).

وقطع الجمهور بالنصين، وفرقوا بأن الابتداء هناك يتعلق به المهر؛ لأنه في مقابلة
جميع الوطئات، ولا يجب في الوطأة الواحدة [مهران]^(٤) لشخص واحد، والكفارة هنا لم
تتعلق بأقل الوطء فتعلقت بآخره^(٥)، وسيجري الخلاف في الكفارة فيما إذا جامع ناسياً
للصوم واستدام بعد تذكره^(٦).

(١) في المخطوط (وجعل)، والمثبت هو الصواب.

(٢) نهاية اللوحة (١٢٢٩).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٣٣٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٥).

(٤) في المخطوط (مهرين) والمثبت ما يقتضيه الصواب حسب قواعد اللغة.

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٠٤)، والمجموع (٦ / ٣٣٩).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٠٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٥).

فرع: لو أحرم بالحج في حال الجماع؛ ففي انعقاد إحرامه ثلاثة أوجه^(١):

أصحها: لا ينعقد.

وثانيها: ينعقد حجاً صحيحاً، فإن نزع في الحال؛ صح حجه ولا شيء عليه، وإلا؛ فسد، وعليه المضي في فاسده، والقضاء، والبَدَنَةُ^(٢).

وثالثها: ينعقد فاسداً، وعليه المضي فيه، والقضاء سواء استدأ أم نزع في الحال، وأما البدنة، فإن نزع في الحال؛ لم تجب، وإلا؛ وجبت، وهي شاة في الأصح، لا بَدَنَةُ كما سيأتي^(٣).

(١) انظر: المجموع (٦ / ٣٣٩)، والغرر البهية (٢ / ٢٨٨)، والنجم الوهاج (٣ / ٣١٣).

(٢) البَدَنَةُ: هِيَ النَّاقَةُ سُمِّيَتْ بَدَنَةً بِالْعَظْمِ إِمَّا لِسَمْنِهَا أَوْ لِسِنِّهَا، لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسَاقَ مِنْهَا الصَّغَارُ إِمَّا يَسَاقَ مِنْهَا الثَّيْنَانِ فَمَا فَوْقَ وَكُلِّ مَا أَسْنُ مِنْهَا وَعَظْمُ فَهُوَ أَفْضَلُ. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١ / ٢١٩).

(٣) قال النووي: "والفرق بين الحج والصوم أن الصوم يخرج منه بالإفساد فلا يصح دخوله فيه مع وجود المفسد بخلاف الحج فلا يخرج بالإفساد". انظر: المجموع (٦ / ٣٣٩).

فصل

في شرائط الصوم

وهي أربعة: ثلاثة في الصائم، وهي: الإسلام، والعقل، والنقاء عن الحيض والنفس^(١)، فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً، وإن قلنا بوجوبه عليه سواء أسلم بعد ذلك أم لا^(٢)، بخلاف ما إذا تصدق في كفره ثم أسلم فإن الصحيح أنه يثاب عليه^(٣).

ولا صوم للحائض والنفساء، وإن أوجبناه عليهما في قول^(٤). وهذان الشرطان معتبران في جميع النهار، فلو فقدوا في أوله أو آخره بأن أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء في أثناء النهار، أو [بأن ارتد]^(٥) أو حاضت أو نفست في أثناء النهار؛ لم يصح الصوم^(٦). ولو نفست ولم ترَ دمًا؛ ففي بطلان صومها طرق: أحدها: أنه على الخلاف المتقدم في وجوب الغسل^(٧) عليها، فإن أوجبناه؛ بطل، وإلا؛ فلا^(٨).

- (١) النَّفَاسُ: بضم النون أو فتحها مصدر نفست المرأة أي ولدت فهي نفساء. وشرعاً: مدة تعقب الوضع لتعود فيها الرحم والأعضاء التناسلية إلى حالتها السوية قبل الحمل وهي نحو ستة أسابيع. انظر: للطلع على ألفاظ اللقنec (ص: ٥٨)، ودستور العلماء (٣/ ٢٨٧)، والمعجم الوسيط (٢/ ٩٤٠).
- (٢) انظر: اللباب (ص: ١٨٨)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٥)، والسراج الوهاج (ص: ١٤١).
- (٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٥)، ومغني المحتاج (٢/ ١٦٢)، وأسنى المطالب (١/ ٤١٨).
- (٤) انظر: المجموع (٦/ ٢٥٣)، والنجم الوهاج (٣/ ٣١٣).
- (٥) انظر: المهذب (١/ ٣٢٦)، والبيان (٣/ ٤٦٥).
- (٦) في المخطوط (كان أو تداء)، والتصويب من تكملة للطلب العالي، كتاب الصوم، ص: ٢٧٠، تحقيق: إبراهيم جعفر.
- (٧) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٥).
- (٨) الغُسلُ: لغةً: سيلان الماء على الشيء مطلقاً. وشرعاً: اسم من الاغتسال، وهو إسالة الماء على الجسد كله بنية مخصوصة. انظر: التعريفات الفقهية (ص: ١٥٧)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٣٣١)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ١٤).
- (٩) انظر: الحاوي الكبير (١/ ٤٣٨)، والمجموع (٦/ ٣٤٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٩٦).

وأنكره الروياني وقال: "عندي أنه لا يبطل؛ لأنها مغلوقة كاحتلام"^(١).
 قال النووي: "وما قاله قوي في المعنى ضعيف في التعليل؛ لانتقاضه بالحيض"^(٢).
 والثاني: أنه مرتب عليه، فإن لم نوجبه؛ لم يبطل، وإن أوجبناه؛ فوجهان^(٣).
 والثالث: أنه لا يبطل سواء أوجبناه أم لا، وبه قال القوراني^(٤).
 ولا يصح صوم المجنون^(٥)، فإذا عرض الجنون له بعد أن نوى ليلاً، فإن استغرق
 جميع النهار؛ لم يصح الصوم قطعاً^(٦)، وإن وُجد^(٧) في بعضه؛ فطريقان، أحدهما فيه
 قولان، وقيل وجهان:
 أحدهما: وهو الجديد أنه يبطل [كما في الحيض]^(٨)، وكما في الصلاة^(٩).
 والثاني: أنه كالإغماء^(١٠)؛ ففيه الخلاف الآتي.
 والثاني^(١١): القطع بالأول^(١٢).

(١) انظر: بحر المذهب (١/ ١٦٧).

(٢) تكملة كلام النووي: " ..وأما قوته في المعنى؛ فلأن الذي اعتمده الأصحاب في تعليل وجوب
 الغسل أن الولد مَنِّي منعقد وهذا يصلح لوجوب الغسل لا لبطلان الصوم، فإن خروج المني من غير
 مباشرة ولا استمناء لا يبطل الصوم والله أعلم". انظر: المجموع (٢/ ١٥٠).

(٣) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٧١).

(٤) انظر: المذهب (١/ ٦٣)، والمجموع (٢/ ١٥٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٦)، ومغني المحتاج (٢/ ١٦٢).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٢)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٥).

(٧) نهاية اللوحة (٢٢٩/ ب).

(٨) في المخطوط (في الحيض)، والمثبت هو الصواب حسب ما يقتضيه السياق.

(٩) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٦٨)، والبيان (٣/ ٥٣١)، والمجموع (٦/ ٣٤٦).

(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٤٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٦).

(١١) أي: الطريق الثاني.

(١٢) انظر: المجموع (٦/ ٣٤٧).

وأما الإغماء^(١) فإذا عرض بعد أن نوى ليلاً فقد نصّ على أنه إن كان مفيقاً في جزء من النهار؛ صح صومه، وفي أجزائه إن كان مفيقاً أول النهار صح صومه، وفي آخره على بطلان الصوم به مطلقاً^(٢)، وللاصحاب طرق:
أحدها: أن فيه ثلاثة أقوال^(٣):

أصحها: عند الأكثرين أنه إن أفاق في جزء من النهار؛ صح صومه، وقال صاحب المذهب: "لا أعرف له وجهاً"^(٤).

الثاني: أنه يشترط أن يكون مفيقاً أول النهار وصححه الغزالي، ومال إليه ابن الصلاح^(٥).

والثالث: أنه يشترط الإفاقة في جميع النهار كالجنون والحيض^(٦).

والطريق الثاني: أن فيه خمسة أقوال، هذه الثلاثة المنصوصة وآخران مخرجان:

(١) الإغماء: في اللغة: الخفاء. وقيل: الغشي.

وفي الاصطلاح: تغشية العقل على وجه لا يبقى اختيار في دفعه، ما لم يندفع بنفسه. انظر: النظم المستعذب (٢/ ١٣)، ومعجم للمصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٢٤٢)، ونهاية المطلب (٤/ ٤٧).

(٢) كلام المصنف فيه غموض يوضحه كلام الرافعي في فتح العزيز (٦/ ٤٠٦): "ولو نوى من الليل ثم عرض له الإغماء، فقد نص في "المختصر" في "باب الصوم" أنه إذا كان مفيقاً في جزء من النهار صح صومه، وفي "باب الظهر" أنه إن كان مفيقاً في أول النهار صح صومه، ويحكى مثله عن البويطي، وفي بعض كتبه أن المرأة إذا كانت صائمة فحاضت، أو أغمي عليها بطل صومها، وذلك يقتضي اشتراط الإفاقة في جميع النهار". أ.هـ وانظر: مختصر المزني (٨/ ١٥٣ و ٨/ ٣١٠)، والحاوي الكبير (٣/ ٤٤١).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤١)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٦).

(٤) قال النووي: "وهذا عجب منه مع أن هذا القول هو الأصح عند محققي أصحابنا". انظر: المذهب (١/ ٣٤٠)، والمجموع (٦/ ٣٤٧).

(٥) صحح الغزالي في "الخلاصة": أن يكون مفيقاً في شيء من النهار، أما في "السيط" و "الوسيط" فقد ذكر الطرق والأقوال من غير أن يتعرض لأصحها عنده. انظر: الخلاصة (ص: ٢١٤)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢١٢)، وفتح العزيز (٦/ ٤٠٥).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٦٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٩٨).

أحدهما: أن الإغماء كالنوم، لا يضر، وإن استغرق جميع النهار^(١).

والثاني: أنه يشترط الإفاقة في طرفي النهار عند الطلوع والغروب^(٢).

والطريق الثالث: أنه ليس في المسألة إلا القولان الأولان، والنص الثالث محمول

على المستغرق، أو على إغماء الجنون، أو غير ذلك^(٣).

وقال القفال: "هما مبنيان على زوال الخطاب عنه"^(٤).

والرابع: القطع بالأول^(٥).

والخامس: القطع باشتراط الإفاقة أول النهار خاصة^(٦).

ولو نوى ليلاً ثم شرب دواء أزال عقله نهاراً، قال البغوي: "يرتب على الإغماء،

فإن قلنا: لا يصح الصوم مع الإغماء؛ فهذا أولى، وإن قلنا: يصح؛ فهذا وجهان:

أصحهما: أن عليه القضاء"^(٧).

ولو شرب المسكر ليلاً وبقي سكراناً جميع النهار، قال المتولي: "لا يصح صومه،

ويقضي في رمضان، وإن صحى في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار"^(٨).

وأما النوم فلا يضر ولو استغرق جميع النهار على الصحيح، وإن استيقظ في

بعضه؛ لم يضر قطعاً^(٩).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٤٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٦).

(٢) انظر: المذهب (١ / ٣٤٠)، والبيان (٣ / ٥٣٠)، وفتح العزيز (٦ / ٤٠٦).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٠٧).

(٤) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣٠٠).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٣٤٦).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٤٢)، والمذهب (١ / ٣٤٠)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢١٢).

(٧) انظر: التهذيب (٣ / ١٧٨)، وفتح العزيز (٦ / ٤٠٨).

(٨) انظر: تنمة الابانة (ص: ٣٠٥ تحقيق: عفاف بارحمة)، وفتح العزيز (٦ / ٤٠٨).

(٩) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٦٨)، ومنهاج الطالبين (ص: ٧٦)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٣٣).

والغفلة عن الصوم في جميع النهار لا أثر لها^(١).

الشرط الرابع: الوقت القابل للصوم، والوقت ينقسم إلى أيام وليالي، والليل لا يقبله^(٢).
وأما الأيام فأيام السنة تنقسم إلى يومي^(٣) العيد، وأيام التشريق، ويوم الشك^(٤)،
وأيام رمضان، ونصف شعبان الأخير، وإلى ما عداها، فأما ما عداها فتقبل الصوم
مطلقاً عن القضاء والنذر والكفارة والتطوع بسبب أو بغير سبب^(٥).
وأما يوماً العيد فلا يقبلانه؛ فلا يجوز صومهما مطلقاً قضاءً ولا نذراً ولا تطوعاً إجماعاً^(٦).
ولو صامهما؛ لم يصح^(٧)، ولو حلف^(٨) ليصومنه؛ حنث^(٩) ولو أمسك فيه^(١٠)،
لكن يحنث في الحال أو عند مضي اليوم؟ فيه وجهان^(١١).
وعن القفال: أنه لا بد أن يأتي فيه بمنافٍ للصوم في الأوقات المنهي عن
صومها^(١٢).

(١) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٦٦)، والنجم الوهاج (٣/ ٣١٣).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٠٢)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٣٢).

(٣) نهاية اللوحة (٢٣٠).

(٤) يوم الشك: هو يوم الثلاثين من شعبان، إذا وقع في الألسن أنه رئي ولم يقل عدل: أنا رأيته، أو
قاله، ولم يقبل الواحد، أو قاله عدد من النساء أو العبيد أو الفساق وظن صدقهم. انظر: روضة
الطالبين (٢/ ٣٦٧)، والمهمات (٤/ ٦٠)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٢٣٩).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٠٩).

(٦) انظر: الإشراف لابن المنذر (٣/ ١٥٣)، والإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٢٣٢).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٨٣)، والبيان (٣/ ٥٦٢).

(٨) الحلف: لغة: القوة والتأكيد. واصطلاحاً: تأكيد حكم بذكر معظم على وجه مخصوص. انظر:
مقاييس اللغة (٦/ ١٥٨)، والتعريفات (ص: ٢٥٩)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٣٤٨).

(٩) الحنث: لغة: الإثم والذنب. واصطلاحاً: نقض اليمين والنكث فيها وعدم الوفاء بها.

انظر: مختار الصحاح (ص: ٨٣)، والنظم المستعذب (٢/ ١٩٩)، ولطلع على ألفاظ للفتح (ص: ٤١٧).

(١٠) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٨٣).

(١١) أحدهما: بمضي اليوم كله، والثاني: يحنث في الحال. انظر: المصدر السابق.

(١٢) انظر: كفاية الخيار (ص: ٢٠٢).

قال الإمام: "وما أظن الأصحاب يوافقونه عليه" ^(١).

قال الغزالي: "والنهي في الحديث ^(٢) مجمل ^(٣) متردد بين المعنى اللغوي والشرعي؛ لأن وقوع الشرعي محال، وكذا هو في كل موضع وقع الصوم فيه منهيّاً عنه، بخلاف ما إذا وقع الصوم مثبتاً؛ لقوله لعائشة: "إني إذا لصائم" ^(٤)، وإن كان بعض الأصحاب قال اللفظ الشرعي يحمل على مفهومه الشرعي مطلقاً" ^(٥).

(١) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٨١).

(٢) يشير الغزالي إلى حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: "نهى رسول الله ﷺ عن صومين: يوم الفطر، ويوم الأضحى" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى (٢/ ٨٠٠ ح ١١٤٠).

(٣) المجمل: لغة: المجموع، ويطلق على المبهم. واصطلاحاً: ما له دلالة على معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه. انظر: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٤٧٤)، والبحر المحيط (٥/ ٥٩)، وإرشاد الفحول (٢/ ١٢).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار (٢/ ٨٠٨ ح ١١٥٤).

(٥) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٨١).

وأما أيام التشريق وهي ثلاثة بعد يوم عيد النحر، وتسمى أيام منى، والمعدودات، فالمذهب الجديد الصحيح: أنه لا يجوز صومها مطلقاً، فإن صامها؛ لم يصح^(١).
والقديم: أنه يجوز صومها للمتمتع العادم للهدي عن فرضه^(٢)، ومال إليه الشيخ أبو محمد^(٣) والبيهقي^{(٤)(٥)}، وصححه ابن الصلاح^(٦)، واختاره النووي؛ لصحة الحديث الوارد فيه^(٧).

وعلى هذا ففي وجوب صومها لغيره ثلاثة أوجه^(٨):

- (١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٧٤)، والبيان (٣ / ٥٦٢).
- (٢) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٥٥)، والمهذب (١ / ٣٤٧).
- (٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤١٠).
- (٤) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي الخسروجدي، أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي، وُلد سنة (٣٨٤هـ)، صَنَّفَ كثيراً حتى قيل: "تبلغ تصانيفه ألف جزء"، ومن مشهور مصنفاته السنن الكبير والسنن الصغير ودلائل النبوة، والسنن والآثار، وشعب الإيمان، وغيرها. وقال الجويني في حقه: "ما من شافعي المذهب إلا وللشافعي عليه منة، إلا أحمد البيهقي فإن له على الشافعي منة"، وتوفي سنة (٤٥٨هـ). انظر: طبقات السبكي (٤ / ٨)، والعقد المذهب (ص: ٩٣)، ووفيات الأعيان (١ / ٧٦).
- (٥) انظر: النجم الوهاج (٣ / ٣١٥).
- (٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤١٠)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٤٦، ٣٤٧).
- (٧) انظر: المجموع (٦ / ٤٤٥).
- (٨) تعبير المصنف في التفرع بناء على القول القديم بقوله "وعلى هذا ففي وجوب صومها لغيره" لا يصح؛ لأنه لا أحد يقول بوجوب صوم هذه الأيام، والمصنف رحمه الله ذكر ثلاثة أوجه إجمالاً ثم ذكر وجهين في التفصيل، مع أن النووي والرافعي ذكرا فيه وجهين: المنع، والجواز فيما له سبب وما لا سبب له فلا يجوز مطلقاً. قال النووي: "والثاني: وهو القديم يجوز للمتمتع العادم الهدي صومها عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج فعلى هذا هل يجوز لغير المتمتع أن يصومها؟ فيه وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين وذكرهما جماعات من العراقيين منهم القاضي أبو الطيب في المجرد والبندنجي والحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وآخرون منهم.

أصحابها: المنع:

وثالثها: إن كان له سبب؛ جاز، وإلا؛ فلا، والخلاف راجع إلى أن إباحة صومها للمتمتع للحاجة أم لكونه له سبب، ونقل المزي (١) أن الشافعي رجع عن القديم فلم يثبت به بعض الأصحاب وقطع بالجديد (٢).

وأما يوم الشك فورد النهي عن صومه (٣) وهو نهي تحريم على المشهور (٤). وقال الماوردي: "تنزيه" (٥).

وعلى المذهب: إن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة؛ صح (٦)، وفي كراهته وجهان:

أصحهما عند جميع الأصحاب: لا يجوز وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون لعموم الأحاديث في منع صومها وإنما رخص للمتمتع.

والثاني: يجوز، قال المحاملي في كتابيه وصاحب العدة: "هذا القائل بالجواز هو أبو اسحاق المروزي". قال أصحابنا الذين حكوا هذا الوجه: إنما يجوز في هذه الأيام صوم له سبب من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع له سبب فأما تطوع لا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف "أ.هـ. انظر: فتح العزيز (٦ / ٤١١)، والمجموع (٦ / ٤٤٣).

(١) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري صاحب الشافعي، قال الشافعي: المزي ناصر مذهبي. وكان زاهداً عابداً يغسل الموتى حسبةً، وكان رأساً في الفقه، صنف الجامع الكبير والصغير ومختصره مختصر المزي والمنثور والمسائل المعتمدة وغيرها. ولد سنة (١٧٥هـ) وتوفي سنة (٢٦٤هـ).

انظر: الوافي بالوفيات (٩ / ١٤٢)، وشذرات الذهب (٢ / ١٤٧)، وطبقات بن قاضي شهبة (١ / ٥٨).

(٢) انظر: مختصر المزي (٨ / ١٥٦).

(٣) ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً، فليصمه» أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين (٣ / ٢٨ ح ١٩١٤)، ومسلم في كتاب الصيام، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين (٢ / ٧٦٢ ح ١٠٨٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤١١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٧).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٧٧).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٣٩٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٧).

أحدهما: وبه قطع القاضي الطبري والشيخ أبو إسحاق، وقال الماوردي: "إن مذهب الشافعي أنه يكره فيسقط به الفرض ولا ثواب له" (١) (٢).

وثانيهما: وقطع به الدارمي وهو (٣) مقتضى كلام الجمهور أنه لا يكره (٤).
وقيل: إن ضاق الوقت (٥)؛ لم يُكره، وإلا؛ كره (٦).

وإن صامه تطوعاً فإن كان له سبب بأن كانت له عادة أن يصوم الدهر أو وافق وزده بأن كان يصوم يوماً ويفطر يوماً أو يصوم الاثنين والخميس فوافقه؛ جاز صومه من غير كراهة قطعاً، وإن لم يكن له سبب؛ حرم إلا أن يصله بصوم ابتدأه قبل نصف شعبان (٧).

وقيل: إذا وصله بما زاد على يوم؛ جاز من غير كراهة (٨).

فلو صامه مع تحريمه؛ فوجهان :

أصحهما: وبه قطع العراقيون أنه لا يصح (٩).

(١) أي من حيث اجتماع الأمر والنهي، كما في فعل الصلاة في الدار المغصوبة فإنه في ذاته غير منهي عنه وإن كان منهياً عنه من جهة ما يتعلق به من شغل ملك الغير.

انظر: الإحكام للآمدي (٢ / ١٩٤)، والمستصفى (ص: ٦٣).

(٢) ونوقش: أن هذا خلاف القياس؛ لأنه إذا جاز أن يصوم فيه تطوعاً له سبب فالفرض أولى كالوقت الذي نهي عن الصلاة فيه. انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٠٩)، والتعليقة لأبي الطيب (ص: ١١٦ تحقيق: فيصل شريف مجاهد)، والبيان (٣ / ٥٥٩)، وفتح العزيز (٦ / ٤١٤).

(٣) نهاية اللوحة (٢٣٠ ب).

(٤) المذهب: يصح من غير كراهة. انظر: المجموع (٦ / ٣٩٩)، ومنهاج الطالبين (ص: ٧٦)، وتحفة المحتاج (٣ / ٤١٧).

(٥) يتصور ذلك بما إذا كان عليه يوم من رمضان الماضي ولم يقضه حتى جاء يوم الشك.

(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٣٨).

(٧) انظر: البيان (٣ / ٥٥٨)، والمجموع (٦ / ٤٠٠).

(٨) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٤١١)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٣).

(٩) انظر: انظر: فتح العزيز (٦ / ٤١٥)، والمجموع (٦ / ٤٠٠).

وثانيهما: يصح، وقطع به الدارمي، وصححه السرخسي^(١)، وقال الروياني: "هو المذهب، وهما كالوجهين في صحة الصلاة التي لا سبب لها"^(٢) في أوقات النهي^(٣)، وصحة نذره يمشي على هذين الوجهين"^(٤).

وعلى القول بصحته الأولى أن يصوم يوماً آخر مكانه، ولو صامه؛ أجزأه^(٥).
واعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته ولم يقل عدل أنه رآه، أو قاله وقلنا لا يثبت بقول واحد، أو قاله عدد من النساء أو العبيد أو الفساق أو الصبيان، فظن صدقهم^(٦).

(١) أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ابن زاز السرخسي ثم المروزي، شيخ الشافعية بخراسان. مولده سنة (٤٣١ أو ٤٣٢هـ)، كان يضرب به المثل في حفظ المذهب والورع، وهو تلميذ القاضي حسين، وصنّف كتاباً سماه الإملاء اشتهر عنه كثيراً، وسارت إليه الأئمة. توفي سنة (٤٩٤هـ).

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٣)، وطبقات ابن كثير (ص: ٥٠٦)، وطبقات السبكي (٥/١٠٢).

(٢) المراد بقولهم: صلاة لها سبب، أي: سبب متقدم على أوقات النهي، أو مقارن لها، والتي لا سبب لها: هي التي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن.

وقد يفسر قولهم: لا سبب لها، بأن الشارع لم يخصها بوضع وشرعية، بل هي التي يأتي بها الإنسان ابتداءً، فمن ذوات الأسباب الفائتة، فإنه يجوز في هذه الأوقات، قضاء الفرائض، والسنن، والنوافل التي اتخذها الإنسان وردا له. انظر: فتح العزيز (٣/١٠٩)، وروضة الطالبين (١/١٩٢).

(٣) أوقات النهي خمسة: الأول: بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس. والثاني: عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح. والثالث: عند استواء الشمس في كبد السماء. والرابع: بعد صلاة العصر حتى تغرب. والخامس: عند الاصفرار حتى يتم غروبها. انظر: روضة الطالبين (١/١٩٢).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/٧٤)، وبحر المذهب (٣/٢٣٨)، والبيان (٣/٥٥٩).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/٤١٥)، والمجموع (٦/٤٠٠).

(٦) قال النووي: "وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا". انظر: المجموع (٦/٤٠١)، وروضة الطالبين (٢/٣٦٧).

فأما إذا لم يتحدث أحد برؤيته؛ فليس يوم شك سواء كانت السماء مصحية أو ذات غيم مطبق أو متقطع، ولا أثر لظن الرؤية لولا الغيم؛ لبعد الهلال عن الشمس، هذا الذي قطع به الجمهور^(١).

وقيل: يوم الشك وإن كانت مصحية^(٢).

وقال أبو الطاهر الزيادي^(٣): يوم الشك ما تردد [بين]^(٤) الحائرين^(٥) من غير ترجيح، فإن شهد عبد أو امرأة أو صبي؛ فليس يوم شك^(٦).

قال الشيخ أبو محمد: "إن كان في السماء سحب متقطع يمكن أن يرى الهلال من خلاله، وأن يخفى تحته؛ فهو يوم شك أيضاً وإن لم يتحدث برؤيته"^(٧).

قال الإمام: "ولا يبعد أن يكون ذلك يوم شك في حق الرفقة في السفر والقرى الصغيرة دون البلاد الكبيرة"^(٨).

وأما صومه عن رمضان؛ فلا يجوز ولا يصح^(٩).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣١)، وفتح العزيز (٦ / ٤١٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٧).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٦٧)، وكفاية النبيه (٦ / ٤١٤).

(٣) محمد بن محمد بن حمش - بفتح الميم بعدها حاء مهملة ساكنة ثم ميم مكسورة ثم شين معجمة - بن علي بن داود الفقيه الشيخ أبو طاهر الزيادي إمام المحدثين والفقهائ بنيسابور في زمانه، وكان شيخاً أديباً عارفاً بالعربية، سُلِّمَتْ إليه الفتيا بمدينة نيسابور والمشيخة وله يد طولى في معرفة الشروط وصنف فيه كتاباً وكان مع ذلك فقيراً ولد سنة (٣١٧هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٣٦١)، وطبقات السبكي (٤ / ١٩٨).

(٤) في المخطوط (من)، والتصويب من المهمات للاسنوي (٤ / ٦٠).

(٥) وفي فتح العزيز (٦ / ٤١٦)، والمجموع (٦ / ٤٠٢): "بين الجائزين"، وفي كفاية النبيه (٦ / ٤١٤) "بين الجانبين".

(٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤١٦)، والمجموع (٦ / ٤٠٢)، والمهمات (٤ / ٦٠).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٢)، وفتح العزيز (٦ / ٤١٦).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٢).

(٩) انظر: المجموع (٦ / ٤٠٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٦٧).

وأما شهر رمضان فلا يجوز صوم شيء منه عن غيره، ولو صامه؛ لم يصح، و[لو]
^(١) جاز له الفطر لعذر^(٢). فلو صام فيه الحاضر الصحيح أو المريض أو المسافر عن
 قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوعاً لم^(٣) يصح صومه عما نواه ولا عن رمضان^(٤).
 وعن أبي إسحاق المروزي أنه لو أصبح فيه غير ناول ثم نوى صومه تطوعاً قبل الزوال صح^(٥).
 قال الإمام: "وعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به"^(٦).
 وأما صوم ما بعد نصف شعبان غير يوم الشك فإن وافق عادته أو وصله بما قبله؛
 جاز^(٧)، وإلا؛ فوجهان: أحدهما -وقطع به كثير من المحققين-: أنه لا يجوز^(٨).
 وثانيهما: وقطع به المتولي أنه يجوز ولا يكره^(٩).
 وذكر الروياني [وجهها ثالثاً]^(١٠) اختاره: أنه يجوز ولكن يكره، وفرض الخلاف فيما
 إذا وصله برمضان ومقتضاه القطع بالجواز [إذا]^(١١) لم يصله به، وغيره لم يخصه به^(١٢).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٩٠) يقتضيها السياق.

(٢) انظر: المذهب (١/ ٣٤٧)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤١٧).

(٣) نهاية اللوحة (٢٣١أ).

(٤) انظر: البيان (٣/ ٤٧٠)، والمجموع (٦/ ٢٦٣).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤١)، والمجموع (٦/ ٢٩٩).

(٦) تكملة كلام الإمام .. وهذا حيداً عن مذهب الشافعي وقياسه. انظر: نهاية المطلب (٤/ ٥٥).

(٧) انظر: اللباب (ص: ١٩١)، والمذهب (١/ ٣٤٦)، وتحرير الفتاوى (١/ ٥٣٨).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٤٠٠)، وإعانة الطالبين (٢/ ٣٠٩).

(٩) انظر: تنمة الابانة (ص: ٣٧٦ تحقيق: عفاف بارحمة).

(١٠) في المخطوط (وجه ثالث) بالرفع، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(١١) في المخطوط (وإذا) لكن الصحيح أن الواو زائدة؛ لتستقيم العبارة.

(١٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣١٢).

فصل

في سننه

وهي ثمانية:

الأولى: تعجيل الفطر بعد تيقن الغروب بتناول شيء وإن كان الفطر حصل بالغروب^(١).

ويستحب أن يفطر على تمر، فإن لم يجد؛ فعلى ماء، قاله الجمهور^(٢).

وقال [الرويانى]^(٣): "إن لم يجد تمرًا؛ فعلى حلاوة أخرى"^(٤).

وقال القاضي: "الأولى في زماننا أن يفطر على ماء يأخذه من النهر؛ ليكون أبعد

عن الشبهة"^(٥).

قال النووي: "وما قالاه شاذ، والصواب ما تقدم"^(٦).

(١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤١٧)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٢٠)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٠).

(٢) انظر: البيان (٣/ ٥٣٩)، والتهذيب (٣/ ١٨٣)، والنجم الوهاج (٣/ ٣١٨).

(٣) في المخطوط (الماوردي)، ولم أجده في الحاوي، بل حكاه الرافعي والنووي والحصني عن الرويانى.

انظر: فتح العزيز (٦/ ٤١٧)، والمجموع (٦/ ٣٦٢)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٠).

(٤) ذكره الرويانى في صفة غسل الجنابة نظيراً لمسألة الحائض إذا اغتسلت فلم تجد طيباً تتبعه أثر الدم

فإنها تستعمل الطين بدلاً عنه، وكذلك الصائم إن لم يجد تمرًا؛ فعلى حلاوة أخرى. انظر: بحر

المذهب (١/ ١٧٥).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٧٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٨)، والمجموع (٦/ ٣٦٢).

(٦) تكملة كلام النووي (.. كما صرح به الحديث الصحيح فإنه ﷺ قدم التمر ونقل منه إلى الماء بلا

واسطة). انظر: المجموع (٦/ ٣٦٢).

قال الشيخ عز الدين^(١): "إذا أفطر على الماء يحسو حسّوات"^(٢) وهو يفهم أنه إذا أفطر على التمر يأكل تمرات وهو ظاهر الحديث^(٣)"^(٤).
قال صاحب البيان: "يكره للصائم إذا أراد أن يشرب أن يتمضمض ويمجه"^(٥).
قال النووي: "وهو شبيه بكرهية السواك له بعد الزوال"^(٦).
ويستحب أن يقول عند إفطاره: "اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت"^(٧).
وزاد المتولي "وبك آمنت وعليك توكلت ورحمتك رجوت وإليك أنبت"^(٨).
وروي أنه عليه السلام كان يقول: "ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى"^(٩).

(١) شيخ الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي سلطان العلماء، وفحل النجباء، ولد سنة (٥٧٧هـ)، وتفقه على الإمام ابن عساكر، وبرع في الفقه والأصول والعربية، واختلاف المذاهب والعلماء، حتى قيل: بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، ورحل إليه الطلبة من سائر البلاد. وممن أخذ عنه الدمياطي، وابن دقيق العيد وغيرهما. توفي سنة (٦٦٠هـ). انظر: الوافي بالوفيات (٣١٨ / ١٨)، وقلادة النحر (٢٥٧ / ٥).

(٢) حسّوات جمع حسّوة: اسم مرّة من حسا: جُرّعة، ملء الفم ممّا يُشرب أو يُحْتَسَى.

انظر: المصباح المنير (١ / ١٣٦)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (١ / ٤٩٩).

(٣) يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "كان رسول الله ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُطَبَاتٌ فَتَمَرَاتٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَرَاتٌ حَسَا حَسّواتٍ مِنْ مَاءٍ". أخرجه أحمد (١١٠ / ٢٠) وأبو داود في كتاب الصوم، باب ما يفطر عليه (٢ / ٣٠٦ ح ٢٣٥٦)، والحاكم في المستدرک في كتاب الصوم (١ / ٥٩٧ ح ١٥٧٦)، وحسنه الألباني في إرواء الغلیل (٤ / ٤٥ ح ٩٢٢).

(٤) انظر: المهمات (٤ / ٩٥)، تحرير الفتاوى (١ / ٥٤٠).

(٥) انظر: البيان (٣ / ٥٣٩).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٣٦٣).

(٧) انظر: التنبيه (ص: ٦٧)، والتهذيب (٣ / ١٨٣)، ومغني المحتاج (٢ / ١٦٨).

(٨) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٢٢ تحقيق: عفاف بارحمة).

(٩) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصوم، باب القول عند الافطار (٢ / ٣٠٦ ح ٢٣٥٧)، والنسائي في سننه كتاب الصيام، باب ما يقول إذا أفطر (٣ / ٣٧٤ ح ٣٣١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى

وروي أنه ﷺ قال: "أن للصائم عند فطره دعوة لم ترد"^(١).
 وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: "اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي"^(٢).
 وروي أنه ﷺ كان يقول: "الحمد لله الذي أعانني فصمت، ورزقني؛ فأفطرت"^(٣).
 وينبغي أن يكون الطعام الذي يأكله^(٤) خلياً عن الشبهة، فلو كان عنده مال بعضه حلال وبعضه فيه شبهة وله عيال ولا يفضل عن حاجته؛ خص نفسه بالحلال ثم من يعول^(٥).
 فإذا ترددت حاجته بين القوت واللباس وغيرهما كأجرة الحجّام، والصّبّاغ^(٦)، والقصّار^(٧)، والحّمّال، ودهن السّراج، وعمارة المنزل، وثنّ الخطب، وعلف الدابة؛ خص بالحلال قوته ولباسه^(٨).

-
- كتاب الصوم، باب ما يقول إذا أفطر (٤ / ٤٠٣ ح ٨١٣٣)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٤ / ٣٩ ح ٩٢٠).
- (١) أخرجه أحمد في مسند أبي هريرة بلفظ "الصائم لا ترد دعوته" (١٦ / ١٤٨ ح ١٠١٨٣)، وابن ماجه في كتاب الصيام، باب في الصائم لا ترد دعوته بلفظ "إن للصائم عند فطره دعوة ما ترد" (١ / ٥٥٧ ح ١٧٥٣)، وضعفه الألباني في إرواء الغليل (٤ / ٤١ ح ٩٢١).
- (٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصيام، باب في الصائم لا ترد دعوته (١ / ٥٥٧ ح ١٧٥٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة، باب الدعاء عند الإفطار (ص: ٤٣١ ح ٤٨١) وضعفه الألباني في إرواء الغليل (٤ / ٤١ ح ٩٢١).
- (٣) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا أفطر (ص: ٤٢٩ ح ٤٧٩)، والبيهقي في شعب الإيمان فصل من لم يرَ بسرد الصيام بأساً إذا لم يخف على نفسه ضعفاً (٥ / ٤٠٦ ح ٣٦١٩)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص: ٦٣١ ح ٤٣٤٨).
- (٤) نهاية اللوحة (٢٣١ ب).
- (٥) انظر: المجموع (٩ / ٣٥٢)، وإعانة الطالبين (٢ / ٢٨٠)، وفتح المعين (ص: ٢٧٤).
- (٦) الصّبّاغ: من يلوّن الثياب. انظر: القاموس المحيط (ص: ٧٨٥)، والكلّيات (ص: ٥٦٣).
- (٧) القصّار: هو محوّر الثياب ومبيّضها، لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب، وجرفته القصّارة. انظر: تاج العروس (١٣ / ٤٣١)، والمعجم الوسيط (٢ / ٧٣٩).
- (٨) انظر: المجموع (٩ / ٣٥٢).

فإن تعارضاً، قال الغزالي: "يحتمل أن يخص القوت بالحلال، وعن المحاسبي^(١) أنه يخص الكسوة بالحلال؛ لبقائها، قال: وهو محتمل، والأول أظهر"^(٢).

الثاني: السُّحُور^(٣) مستحب، ويستحب تأخير ما دام متيقناً بقاء الليل، فإن شك فيه^(٤)؛ فالأولى تركه^(٥).

الثالث: الجود والإفضال، هو مستحب في كل وقت وهو في رمضان أكد استحباباً، وفي العشر الأخير أكد منه^(٦).

ويستحب فيهما زيادة التوسعة على العيال والإحسان إلى ذوي المحارم والجيران^(٧).
ويستحب تفطير الصائمين، فإن لم يقدر على عشائه؛ فطره على تمر أو ماء^(٨).

(١) الحارث بن أسد أبو عبد الله المحاسبي أحد مشايخ الصوفية شيخ الجنيد، وأحد العلماء الزهاد. وسمي المحاسبي؛ لأنه كان يحاسب نفسه. وقيل: لأنه كانت له حصى يعدّها ويحسبها حالة الذكر. ممن صحب الشافعي فانفرد بالصحبة، وقيل: عاصره فقط، له المصنفات النافعة تبلغ مائتي مصنف، مات سنة (٢٤٣هـ) ببغداد. انظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٣٨)، وطبقات ابن كثير (ص: ١٢٦)، والعقد المذهب (ص: ٢١٩).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (٢/ ١٣٣)، والمجموع (٩/ ٣٥٢).

(٣) السُّحُور: بالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والشراب. وبالضم المصدر والفعل نفسه. وأكثر ما يروى بالفتح. وقيل: إن الصواب بالضم؛ لأنه بالفتح الطعام. والبركة والأجر والثواب في الفعل لا في الطعام. انظر: النهاية لابن الأثير (٢/ ٣٤٧)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ١٨٧)، والمصباح المنير (٢/ ٦٩٩).

(٤) أي: في بقاء الليل.

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٤)، والبيان (٣/ ٥٣٨)، والمجموع (٦/ ٣٦٠).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٢٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٨).

(٧) انظر: المقدمة الحضرمية (ص: ١٣٧)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٨٣)، ونهاية الزين (ص: ١٩٤).

(٨) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣١٢)، والمقدمة الحضرمية (ص: ١٣٧)، ومغني المحتاج (٢/ ١٦٨).

الرابع: يستحب الإكثار من تلاوة القرآن فيه وهو في المصحف أفضل^(١)، ومدارسته أن يقرأه على غيره، أو يقرأه غيره عليه، وتستحب الزيادة في العبادة في العشر الأخير^{(٢)(٣)}.

وتستحب قراءة القرآن في كل زمان ومكان وحال إلا في الحشوش^{(٤)(٥)}، ولا يُكره في الحمام^{(٦)(٧)}.

قال النووي: "والمختار^(٨): أنها لا تُكره في الطريق إذا لم يَلْهُ التالي عن التدبر"^(٩). ويستحب للقارئ استقبال القبلة^(١٠).

(١) هنا في الهامش بخط مغاير (قال النووي رحمه الله عليه: "وهذا ليس على إطلاقه، بل إن كان القارئ من حفظه يحصل له من التدبر والتفكير وجمع القلب والبصر أكثر مما يحصل من المصحف، فالقراءة من الحفظ أفضل، وإن استويا، فمن المصحف أفضل، وهذا مراد السلف"). انظر: الأذكار للنووي (ص: ١٠٧).

(٢) هنا في الهامش بخط مغاير (ويختار لتلاوة القرآن من الأيام: الجمعة، والاثنين، والخميس، ويوم عرفة، ومن الأعشار: العشر الأول من ذي الحجة والعشر الأخير من رمضان، ومن الشهور: شهر رمضان)، انظر: الأذكار (ص: ١٠٤).

(٣) انظر: تحفة المحتاج (٣/ ٤٢٦)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٨٣).

(٤) الحشوش: الكُنف ومواقع قضاء الحاجة، الواحد حش بالفتح. وأصله من الحش: البستان، لأنهم كانوا كثيراً ما يتغوطون في البساتين. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٩٠)، ومجمع بحار الأنوار (١/ ٥٢١).

(٥) انظر: التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ٧٩)، وفضائل القرآن لابن كثير (ص: ٢٢٤).

(٦) الحمام: مشتق من الحميم، وهو الماء الحار، والجمع حمامات. قال الأزهري: "يقال: طاب حميمك وحميتك للذي يخرج من الحمام: أي طاب عرقك". انظر: العين (٣/ ٣٣)، وتَهذِيبُ اللغة (٤/ ١٢).

(٧) انظر: البيان (١/ ٢٥٠)، والمجموع (٢/ ١٦٣)، وروضة الطالبين (١/ ٨٦).

(٨) المختار: ما استنبطه المجتهد باجتهاده من الأدلة الأصولية. انظر: تحرير الفتاوى (١/ ٤٤).

(٩) انظر: التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ٧٩).

(١٠) انظر: المصدر السابق.

وجاءت أحاديث مرغبة في الجهر^(١)، وأحاديث مرغبة في الإسرار^(٢)^(٣).

قال الغزالي وغيره: "وجه الجمع أن الإسرار أبعد من الرياء فهو أفضل في حق من يخاف ذلك، فإن أمنه؛ فالجهر أفضل"^(٤)^(٥).

(١) من الأحاديث المرغبة في الجهر: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول "ما أذن الله لشيء ما أذن لني حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به" رواه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ: «الماهر بالقرآن مع الكرام البررة» (٩ / ١٥٨ ح ٧٥٤٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (١ / ٥٤٥ ح ٢٣٣).
وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال "لقد أوتيت مزمراً من مزامير آل داود" رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن (٦ / ١٩٥ ح ٥٠٤٨)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (١ / ٥٤٦ ح ٢٣٦).
وحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: "زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ" رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب كيف يستحبُّ الترتيل في القراءة (٢ / ٥٩٤ ح ١٤٦٨)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت (٢ / ١٧٩ ح ١٠١٥)، وغيرهما، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١ / ٦٦٩ ح ٣٥٨٠).

(٢) من الأحاديث المرغبة في الإسرار: حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والميسر بالقرآن كالميسر بالصدقة" رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (٢ / ٤٩٤ ح ١٣٣٣)، والترمذي في أبواب فضائل القرآن (٥ / ١٨٠ ح ٢٩١٩)، والنسائي في كتاب الزكاة، باب الميسر بالصدقة (٥ / ٨٠ ح ٢٥٦١)، وقال الترمذي: حديث حسن. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١ / ٥٩٦ ح ٣١٠٥).

(٣) انظر: التبيان (ص: ١٠٤)، والإتقان في علوم القرآن (١ / ٣٧٣).

(٤) انظر: إحياء علوم الدين (١ / ٢٧٩).

(٥) هنا في الهامش بخط مغاير (هذا بشرط أن لا يؤذي غيره من مصليٍّ، أو نائم أو غيرهما. ودليل فضيلة الجهر، أن العمل فيه أكبر، لأنه يتعدى نفعه إلى غيره، ويوقظ قلب القارئ، ويزيد نشاطه ويطرد النوم، فمضى حضره شيء من هذه النيات فالجهر أفضل' هذا ذكره الشيخ بكماله النووي في الأذكار والأدعية) انظر: الأذكار (ص: ١٠٨).

ويتأكد في الصوم المحافظة على كف اللسان عما لا خير فيه من الكلام كالغيبة والنميمة والكلام القبيح والكفر واللغو [والمشاقمة]^{(١)(٢)}، وكف النفس عن جميع الشهوات^(٣)، وهو سر الصوم^(٤).

وإن شتمه أحد؛ قال إني صائم مرتين^(٥)، ثبت ذلك في الصحيحين^(٦)، وفيه وجهان: أحدهما: يقوله بلسانه ويسمعه صاحبه؛ ليزجره عن شتمه، لا لقصد الرياء، بل لإطفاء الشر^{(٧)(٨)}.

وثانيهما: يقوله بقلبه؛ ليذكر نفسه أنه صائم لا يليق به الجهل والمشاقمة، ولا يقوله بلسانه، وعلى هذا قال الرافعي وجماعة^(٩)، وقال القاضي الطبري: "إنه ليس بشيء"^{(١٠)(١١)}.

-
- (٦) في المخطوط (والمشابه)، والتصويب من بحر المذهب (٣/ ٢٩٤).
- (٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٩٤)، والمجموع (٦/ ٣٥٦).
- (٣) هنا في الهامش بخط مغاير (قولهم ويكف نفسه عن جميع الشهوات، دخل فيه الطيب، وينبغي أن يستثنوه؛ لأنهم ذكروه من آداب الجمعة لأنه من السنة ومحبة الملائكة، وكذا عند سائر الصلوات). انظر: تنمة الابانة (ص: ٤١٣ تحقيق: عفاف بارحمة).
- (٤) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٦٨)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٣٦)، وفتح الرحمن (ص: ٤٧٨).
- (٥) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٤)، والمنهاج القويم (ص: ٢٥٤)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٨٢).
- (٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم، باب فضل الصوم (٣/ ٢٤ ح ١٨٩٤)، ومسلم في صحيحه كتاب الصيام، باب حفظ اللسان (٢/ ٨٠٦ ح ١١٥١).
- (٧) قال النووي: "وهو أقوى ولو جمعهما كان حسناً". انظر: البيان (٣/ ٥٣٥)، والمجموع (٦/ ٣٥٦).
- (٨) نهاية اللوحة (٢٣٢أ).
- (٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٩)، وفتح العزيز (٦/ ٤٢١).
- (١٠) انظر: التعليقة الكبرى (ص: ٣٧٧ تحقيق: فيصل شريف مجد).
- (١١) هنا في الهامش بخط مغاير (قال النووي رحمه الله في الأذكار: الأول أظهر، والله أعلم). انظر: الأذكار (ص: ١٨٩).

الخامس: يكره السواك بعد الزوال على المذهب الصحيح^(١)، وفيه قول أنه لا يكره^(٢)، ووجه عن القاضي أنه لا يكره في النفل^(٣).
 [السادس]^(٤): [تقديم غسل الجنابة]^(٥)، يستحب تقديم غسل الجنابة عن الجماع أو الاحتلام على طلوع الفجر، ولا يقدر تأخير عنه في الصوم^(٦).
 [السابع]^(٧): ترك الوصال^(٨)^(٩)، والوصال منهي عنه نهي تنزيه أو تحريم؟ فيه وجهان:

أصحهما: نهي تحريم^(١٠)، وفي حقيقته أوجه:

- (١) انظر: المجموع (١/ ٢٧٩)، وإعانة الطالبين (٢/ ٢٦٩).
- (٢) واختار النووي أنه لا يكره مطلقاً. انظر: المجموع (١/ ٢٧٦)، وتحرير الفتاوى (١/ ٥٤١).
- (٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٢٣)، والمجموع (٦/ ٣٧٧).
- (٤) في المخطوط (السابع)، والمثبت هو الصواب حسب التعديد.
- (٥) كأن هذه الجملة زائدة، وانظر: المجموع (٦/ ٣٧٧)، وتكملة المطلب العالي، كتاب الصوم، تحقيق: إبراهيم جعفر مغيروا، ص: ٣٤٣.
- (٦) انظر: المجموع (٦/ ٣٧٧)، وأسنى المطالب (١/ ٤٢٢).
- (٧) في المخطوط (الثامن)، والمثبت هو الصواب حسب التعديد، وقد ذكر المصنف في بداية ذكر السنن أنها ثمانية فكان الثامن سقط من المخطوط أو أن في التعديد سقط؛ فإن هناك من جعل صون اللسان عن الكذب والنميمة والمشائمة وغيرها من سنن الصوم، وبعضهم ذكر الاعتكاف. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٢٠).
- (٨) الوصال: من واصل الشيء مواصلة، ووصالاً: وصله ضد: هجره. والوصال عند الفقهاء: أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوماً عمداً بلا عذر. والحكمة من النهي عنه: لئلا يضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات أو يملها ويسأم منها لضعفه بالوصال أو يتضرر بدنه أو بعض حواسه وغير ذلك من أنواع الضرر. انظر: المجموع (٦/ ٣٥٨)، والمصباح المنير (٢/ ٦٦٢)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٤٨١).
- (٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤١٨)، وحلية العلماء (٣/ ١٧٦).
- (١٠) انظر: البيان (٣/ ٥٣٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٨).

أشهرها: أن الوصال المنهي عنه أن يصوم [يومين]^(١) أو أكثر، ولا يتناول مأكولاً ولا مشروباً، فإن فعل وإن قل فليس بمواصل^(٢).

وقال الغزالي والمحاملي والبندنجي والبعوي: "هو أن لا يأكل شيئاً بالليل"؛ فخصوه بالأكل^(٣)، وضعفه النووي، وأؤله على المشهور^(٤).

وقال الإمام: "يرتفع الوصال بقطرة يتعاطاها كل ليلة، ولا يكتفي اعتقاده أنه يفطر بدخول الليل"^(٥).

وقال الروياني: "الوصل أن يصل صوم الليل بصوم النهار قصداً، فلو ترك لا على قصد الوصال والتقرب إلى الله تعالى به؛ لم يجرم"^(٦).

قال البعوي: "العصيان في الوصال بقصده إليه، وإلا فالفطر حاصل بدخول الوقت كالحائض إذا صلت عصت، ولم يكن لها صلاة"^(٧)، والصواب الأول^(٨).

وهذه المندوبات منها ما يعم كل صوم، ومنها ما يخص صوم رمضان^(٩).

وقد تقدم أنه يستحب له الاحتراز عن القُبلة والمعانقة والعَلْك، وأنها مكروهة^(١٠).

ومنها الاحتراز عن ذوق الشيء ومضغ الطعام إلا للطفل^(١١).

-
- (٦) في المخطوط (يوم)، والتصويب من المجموع (٦/ ٣٥٧).
- (٢) انظر: المجموع (٦/ ٣٥٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٨).
- (٣) انظر: الوسيط (٢/ ٥٣٨)، والتهذيب (٣/ ١٨٧)، والمجموع (٦/ ٣٥٧).
- (٤) قال النووي: "هو متأول على موافقة الأصحاب ويكون مرادهم لا يأكل ولا يشرب كما قاله الجماهير". انظر: المجموع (٦/ ٣٥٧).
- (٥) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٧٢).
- (٦) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٠٣).
- (٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٨٧).
- (٨) قال النووي: "الصواب أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين عمداً بلا عذر". انظر: المجموع (٦/ ٣٥٨).
- (٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٢٤).
- (١٠) انظر: ص (١٣٠ و ١٣٨) وفتح العزيز (٦/ ٤٢٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).
- (١١) انظر: المصدرين السابقين.

قال جماعة: ويكره للصائم وغيره صمت يوم إلى الليل من غير حاجة^(١).
وقال المتولي: "جرت عادة بعض الناس بالصمت في رمضان، وليس له أصل في الشرع، لكن له أصل في شرع من قبلنا^(٢)، وهو قصة زكريا عليه السلام^(٣)، فمن قال من أصحابنا: شرع من قبلنا يلزمنا عند عدم النهي عنه؛ جعل ذلك قرينة، ومن قال: لا يلزمنا؛ قال لا يستحب^(٤) ذلك"^(٥).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٣٧٦)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٦٦)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٢٧).

(٢) شرع من قبلنا من الأصول المختلف فيها:

فذهب الحنفية، والمالكية، وبعض الشافعية وهو رواية عن الإمام أحمد، واختاره أكثر الحنابلة: إلى أنه شرع لنا. وذهب الشافعية: أنه ليس بشرع لنا، وليس بحجة، وهو رواية عن أحمد. والظاهر - والله أعلم - أنه شرع لنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَفْتَدَهُ﴾ الأنعام: ٩٠، فأمر الله تعالى النبي - ﷺ - باتباع جميع الأنبياء السابقين، فيكون هو متعبداً بشرع من قبله، فيجب ذلك في كل ما ثبت عنهم إلا ما قام الدليل على أنه منسوخ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْمَوْا﴾ المائدة: ٤٤ فعبر بلفظ "يحكم بها النبيون" بصيغة الجمع، فيعم جميع الأنبياء - عليهم السلام - ومحمد - ﷺ - من جملة الأنبياء فوجب عليه الحكم بالتوراة، فيكون متعبداً بشرع من قبله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ المائدة: ٤٤، فبين الله تعالى أن من لم يحكم بما أنزل الله فقد خرج عن الملة، والأحكام التي عمل بها النبيون السابقون هو مما أنزل الله، فيجب العمل بما. انظر: البرهان (١/ ١٨٩)، والمستصفي (ص: ١٦٥)، والإحكام للآمدي (٤/ ١٣٧)، ونفائس الأصول (٦/ ٢٣٧١)، وروضة الناظر (١/ ٤٥٩)، وتيسير التحرير (٣/ ٢)، والمهذب في علم أصول الفقه (٣/ ٩٧٢).

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾

آل عمران: ٤١

(٤) نهاية اللوحة (٢٣٢/ب).

(٥) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٣٧ تحقيق: عفاف بارحة).

قال النووي: "وهذا بناءه^(١) على أن شرعنا لم يرد فيه [نهي]^(٢)، وقد ورد النهي^(٣)، فالذي ذكره الأصحاب هو الصواب"^(٤)، وقد أشار إلى ذلك الماوردي^(٥). وقال ابن يونس^(٦): "إن قلنا شرع لنا؛ لم يكره، ولكن لا يستحب"^{(٧)(٨)}.

(١) أي: للتولي.

(٢) هذه اللفظة سقطت من المخطوط والتكميل من المجموع (٦/ ٣٧٦).

(٣) هنا في الهامش بخط مغاير (في سنن أبي داود بإسناد جيد حسن عن عليّ عليه السلام قال: حفظت عن رسول الله ﷺ: " لا يُتَمَّ بَعْدَ احْتِلَامٍ وَلَا صُمَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. وفي " صحيح البخاري أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على امرأة من أحمس فرأها لا تكلم، فقال: ما لها لا تكلم؟ فقالوا: حَجَّتْ مُصِمَّةً، فقال لها: تكلمي فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية، فتكلمت، هذا كله صريح في النهي، وقد أشار إليه النووي في الأذكار) انظر: الأذكار (ص: ٤٠٥). وحديث علي أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الوصايا، باب ما جاء متى ينقطع اليتيم، (٣/ ١١٥ ح ٢٨٧٣)، وحديث أبي بكر أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار باب أيام الجاهلية (٥/ ٤١ ح ٣٨٣٤).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٣٧٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٤).

(٦) أحمد بن موسى بن يونس بن محمد بن منعة الإربلي الموصلي الشيخ شرف الدين ابن الشيخ كمال الدين بن يونس شارح التبيه ولد سنة (٥٧٥هـ)، وتفقه على والده وبرع في المذهب واختصر كتاب الإحياء للغزالي مرتين وكان يلقى الإحياء دروساً من حفظه وكان كثير المحفوظ غزير المادة متفناً في العلوم وتخرج به خلق كثير. توفي سنة (٦٢٢هـ). انظر: طبقات السبكي (٨/ ٣٦)، والوافي بالوفيات (٨/ ١٣١).

(٧) قال ابن الرفعة: "وفيه نظر؛ لأن الماوردي قال: روى عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "صمت الصائم تسيح"، وهذا يدل على مشروعية الصمت إن صح، وإن لم يصح فخير ابن عباس قد دل على النهي عنه، وأقل الدرجات الكراهة، وحيث قلنا: إن شرع من قبلنا شرع لنا، فذاك إذا لم يرد في شرعنا خلافه". انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٤)، وغنية الفقيه لابن يونس (٧٥١)، وكفاية النية (٦/ ٣٦٦).

وخبر ابن عباس الذي أشار إليه ابن الرفعة هو ما روى البخاري في صحيحه في كتاب الأيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية، (٨/ ١٤٣ ح ٦٧٠٤) عن ابن عباس، قال: بينا النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال النبي ﷺ: «مره فليتكلم وليستظل وليقعد، وليتم صومه».

(٨) هنا في الهامش بخط مغاير (فائدة قل من ذكرها من الفقهاء في كتب الفقه، قال النووي: ويكره أن يقول الصائم وحق هذا الخاتم الذي على فمي؛ لأنه حلف بغير الله سبحانه وتعالى، ولما فيه من إظهار صومه لغير حاجة، وحكى التحلس عن

القسم الثاني من الكتاب في مبيحات الإفطار وموجباته

أما المبيح فثلاثة:

الأولان: المرض والسفر الطويل^(١) سواء أنشأه في الشهر أو قبله^(٢) [وفُسخ له الإفطار]^(٣)، ولا تلزمه الفدية^(٤) إن نوى بفطره الترخص^{(٥)(٦)}، وإن لم ينو ففهي خلاف الآتي في وجوبها على المفطر بغير عذر^(٧).

بعض السلف الكراهة محتجا بأنه إنما يحتتم على أفواه الكفار، قال النووي: وفي هذا الاحتجاج نظر، وإنما حجته الحلف بغير الله، والله أعلم). انظر: الأذكار (ص: ٣٦٥).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٢٦)، والمهمات (٤ / ١٠٠).

(٢) انظر: البيان (٣ / ٤٧٠)، والمجموع (٦ / ٢٦٣).

(٣) كذا في المخطوط، ولم يتضح لي معناه.

(٤) مقدار الفدية: مُدٌّ من طعام لكل يوم من أيام رمضان يصرف إلى الفقراء، جنسه جنس زكاة الفطر

فيعتبر غالب قوت بلده في أصح الأوجه. انظر: المجموع (٦ / ٣٧٢)، والمهمات (٤ / ١٢٦).

(٥) الترخص من الرخصة: وهي في اللغة: السهولة واليسر من قولهم رخص السعر إذا سهل شراؤه.

وشرعاً: استباحة المحظور مع قيام الحاضر. انظر: النظم المستعذب (١ / ٣١)، والمعجم الوسيط (١ /

٣٣٦)، وروضة الناظر (١ / ١٨٩)، ومختصر التحرير (١ / ٤٧٩).

(٦) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٢٨٣).

(٧) انظر: المصدر السابق.

ويشترط في كون [المرض]^(١) مبيحاً أن يلحقه به ضرر يشق احتماله على التفصيل المتقدم في التيمم^(٢)، فإن لم يلحقه مشقة ظاهرة؛ لم يجز له الفطر على الصحيح^(٣). وفيه وجه: أنه يجوز بما يسمى مرضاً^(٤).

ثم المرض إن كان مطبقاً؛ فله ترك النية ليلاً، وإن كان غمةً وينقطع ولا يقدر على الصوم في وقتها، [نظر]^(٥) فإن كان محموراً في وقت الشروع في الصوم؛ فله ترك النية، وإلا؛ فعليه أن ينوي ليلاً، فإن عادت واحتاج إلى الإفطار؛ أفطر^(٦).

ويشترط في السفر أن يكون مباحاً كما تقدم في صلاة المسافرين^(٧).

ويستحب له وللمريض أن لا يأكل بحضرة من يجهل حاله^(٨)، ويتضح بمسائل:

- (١) في المخطوط (الفطر)، والتصويب من روضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).
- (٢) قال النووي: "المرض ثلاث أضرب: أحدها: مرض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلفاً ولا مرضاً مخوفاً ولا إبطاء براء ولا زيادة ألم ولا شيئاً فاحشاً وذلك كصداع ووجع ضرس وحمى وشبهها فهذا لا يجوز له التيمم بلا خلاف عندنا.
- الضرب الثاني: مرض يخاف معه من استعمال الماء تلف النفس أو عضو أو حدوث مرض يخاف منه تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء بلا خلاف بين أصحابنا.
- الضرب الثالث: أن يخاف إبطاء البرء أو زيادة المرض أو شدة الضنا أو خاف حصول شين فاحش على عضو ظاهر ففي هذه الصور النصوص والخلاف الذي ذكره المصنف وحاصله ثلاث طرق الصحيح منها أن في المسألة قولين أصحابهما جواز التيمم ولا إعادة عليه وبه قال أكثر العلماء". انظر: المجموع (٢/ ٢٨٤).
- (٣) انظر: التهذيب (٣/ ١٧٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).
- (٤) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٢٨٤)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠/ ٢٥٢).
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من فتح العزيز (٦/ ٤٢٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).
- (٦) انظر: كفاية الأخيار (ص: ٢٠٦)، ومغني المحتاج (٢/ ١٦٩)، ونهاية الزين (ص: ١٨٩).
- (٧) انظر: عجالة المحتاج (٢/ ٥٣٨)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٣٠)، وقد تقدم في (٢/ ٢٦ب).
- (٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٣٥)، والمجموع (٦/ ٢٦٢).

الأولى: لو أصبح صائماً وهو صحيح فمرض في أثناء النهار؛ جاز له الفطر، فإن زال قبل أن يفطر؛ لم يجز له^(١).

ولو أصبح صائماً مقيماً، فسافر في أثناء النهار؛ لم يجز له الفطر^(٢)، وفيه وجه بعيد^(٣)، وعلى المذهب لو أفطر بالجماع؛ لزمته الكفارة^(٤).

ولو نوى المقيم الصوم ليلاً ثم سافر قبل طلوع الفجر فإن [فارق]^(٥) العمران قبله؛ فله الفطر، وإن فارق بعده؛ فلا^(٦)، ولو شك فيه؛ لم يجز له الفطر^(٧).
ولو سافر بعد الفجر ولم يكن نوى الصوم؛ فليس بصائم ويلزمه القضاء والإمساك، ويجيء فيه الوجه المتقدم^(٨).

الثانية: لو أصبح المسافر صائماً أو أقام في أثناء النهار [وهكذا الحكم لو نوى المسافر الإقامة في بلد بحيث تنقطع رخصه]^(٩) فهل له الفطر؟ فيه وجهان:

-
- (١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٢٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).
(٢) انظر: المصدرين السابقين.
(٣) وهو اختيار المزني أنه يجوز له الفطر، والمذهب الأول. انظر: مختصر المزني (٨/ ١٥٣)، وفتح العزيز (٦/ ٤٢٦)، والمجموع (٦/ ٢٦١).
(٤) انظر: حلية العلماء (٣/ ١٦٩)، والبيان (٣/ ٥٢٧)، والمجموع (٦/ ٢٦١).
(٥) في المخطوط (وافق) وهو خطأ، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٤٢٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).
(٦) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٦٩)، ومغني المحتاج (١/ ٥١٧).
(٧) انظر: النجم الوهاج (٣/ ٣٢٩)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٨٦)، وشرح المقدمة الحضرية (ص: ٥٥٩).
(٨) الوجه المتقدم هو: اختيار المزني أنه يجوز له الفطر، تقدم قريباً في حكم ما (لو أصبح صائماً مقيماً، فسافر في أثناء النهار) انظر: البيان (٣/ ٤٧٢)، والمجموع (٦/ ٢٦٢).
(٩) في المخطوط (يلو) تنصفها أو بنية إقامة تمنع الترخص)، ولم يتضح لي معناه والمثبت بين المعقوفتين من المجموع (٦/ ٢٦٢).

أحدهما: نعم، وقيل: إنه نصّه في حرملة^{(١)(٢)}.

وأصحهما: لا^(٣).

ولو أصبح المريض صائماً^(٤) وبرئ في أثناء النهار؛ فطريقان:

أحدهما: القطع بأنه لا يجوز له الإفطار^(٥).

والثاني: أنه على الوجهين وهو الأولى عند الرافعي، والأصح عند النووي^(٦).

ولو قدم ولم يكن نوى من الليل صوماً ولا أكل في نهاره قبل قدومه؛ فطريقان:

أحدهما: القطع بأن له الأكل كما لو قدم وقد أكل، وقيل إنه نصه في "الأم"^(٧).

والثاني: أن فيه وجهين، أصحهما: نعم^(٨).

الثالثة: لو أصبح المسافر صائماً ثم بدا له أن يفطر؛ جاز على الصحيح

المشهور، ولا يكره على الصحيح^(٩).

(١) أي: في مختصر حرملة، وحرملة: هو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التنجي أبي حفص المصري أحد الحفاظ المشاهير من أصحاب الشافعي وكبار رواة مذهبه الجديد، كان حافظاً للحديث وصنف المبسوط والمختصر، ولد سنة (١٦٦هـ)، ومات في شوال سنة (٢٤٣هـ) والتنجي نسبة إلى تَجْب وهو قبيلة نزلت مصر. انظر: طبقات ابن كثير (ص: ١٢٨)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١/ ٦١).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٨)، وفتح العزيز (٦/ ٤٢٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٢٧)، والمجموع (٦/ ٢٦٢).

(٤) نهاية اللوحة (٢٣٣أ).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٧)، والمهمات (٤/ ١٠٢).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٣٥)، والمجموع (٦/ ٢٦٢).

(٧) لم أقف عليه في الأم، وصحح النووي والماوردي هذا الطريق. انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٧)، والمجموع (٦/ ٢٦٣).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٣٥)، والمجموع (٦/ ٢٦٣).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٥٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٦٩).

ولو أفطر المقيم بعذر ثم سافر بعد رمضان وشرع في القضاء ثم بدا له أن يفطر؛
جاز كما في رمضان، وإن كان أفطر بغير عذر؛ ففي جواز الإفطار وجهان: وجه المنع:
أنه عصي بالإفطار ولزمه القضاء على الفور^(١).

الرابعة: للمسافر الصوم، وإن كان لا يتضرر به؛ فهو أفضل على المذهب،
وإن كان يتضرر به؛ [فالفطر]^(٢) أفضل^(٣)، وقد تقدم.

قال المتولي: "وكذا لو لم يتضرر في الحال، لكن يخاف الضعف لو صام، قال: وكذا
لو كان سفر حج أو غزو"^(٤).

فرع: لو خشي المريض الهلاك من مرضه أو فوات منفعة ونحوه؛ وجب عليه أن
يفطر^(٥)، فلو تحمل المشقة وصام فقد قال الغزالي في الأصول: "يحتمل أن لا يجزئ
كصوم الحائض، ويحتمل أن يجزئه كالصلاة في الدار المغصوبة"^(٦).

(١) انظر: نهاية المطلب (٢ / ٤٦٥)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٨٧).

(٢) في المخطوط (فهو) والتصويب من فتح العزيز (٦ / ٤٢٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧٠).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥١)، والمجموع (٦ / ٢٦١).

(٤) انظر تنمة الابانة (ص: ٢٩٥ تحقيق: عفاف بارحة).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٢٥٨)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٦).

(٦) انظر: المستصفى (ص: ٧٨).

فصل

موجبات الإفطار في نهار رمضان في الجملة خمسة: القضاء، والإمساك، والكفارة، والفدية، والتعزير، وليس المراد أنها تجب في كل إفطار، بل أنها موجباته في الجملة فقد يجب واحد منها في حالة، [واثنان]^(١) في حالة، وثلاث في حالة، والكل في حالة^(٢).

الأول: القضاء، فيجب القضاء على كل من أفسد صومه بعد شروعه فيه بأكل أو شرب أو إنزال أو استقاء أو استعاط ونحو ذلك^(٣) إلا أن يكون الإفطار بالجماع ففي وجه أنه لا يجب^(٤).

ويجب أيضاً على كل من ترك الصوم وهو مخاطب به سواء تركه بعذر أو بغير عذر كما لو ترك النية عمداً أو سهواً، عصي بتركها أم لا كما لو لم ينو للشك ثم بان أنه من رمضان^(٥).

وكذا لو تركه بإغماء^(٦) سواء استغرق الإغماء الشهر أم لا على المذهب^(٧). وقال ابن سريج: "إن استغرقه لم يجب القضاء كالجنون"، واختاره الماوردي^(٨)، وحكى البغوي^(٩) عنه أنه إن استغرقه^(١٠) أو يوماً منه؛ فلا قضاء^(١١).

(١) في المخطوط (أشبن) ولثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(٢) نص الغزالي والرافعي أن موجبات الإفطار أربعة، ولم يذكر التعزير؛ فلعل ذلك لأجل أنه عام لا اختصاص له بمعصية الإفطار، والله أعلم. انظر: الوسيط (٢/ ٥٤٢)، وفتح العزيز (٦/ ٤٣١)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٢٧).

(٣) انظر: البيان (٣/ ٥١٣)، والمجموع (٦/ ٣٢٨).

(٤) انظر: بحر للمذهب (٣/ ٢٥٤)، والبيان (٣/ ٥١٩).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٢٥٥).

(٦) هنا شطب على (أو) في قوله: (وكذا لو تركه بإغماء سواء).

(٧) انظر: بحر للمذهب (٣/ ٢٩٣)، وفتح العزيز (٦/ ٤٣٢)، والمجموع (٦/ ٢٥٥).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٠)، والمهمات (٤/ ١٠٤).

(٩) نهاية اللوحة (٢٣٣/ب).

(١٠) هنا هذه العبارة مكررة (لم يجب القضاء كالجنون، واختاره الماوردي، وحكى البغوي عنه).

(١١) انظر: التهذيب (٣/ ١٧٧).

ومن زال عقله بمرض أو شرب دواء أو مسكر كالمغمى عليه^(١).
ولا يجب القضاء على من تركه بالجنون سواء استغرق الشهر أو اليوم على المذهب الذي قطع به الجمهور^(٢).
وحكى بعضهم قولاً قديماً: أنه يجب، ورواه بعضهم وجهاً^(٣).
وروى المزني في المنثور^(٤) قولاً ثالثاً: أنه إن أفاق في أثناء^(٥) الشهر، قضى ما مضى منه، وإلا؛ فلا^(٦).
وقال ابن سريج: "هذا لا يصح عن الشافعي"^(٧)، وهذا كله في الجنون الذي لم يتصل بسبب يقتضي القضاء.
فأما إذا ارتد ثم جنّ أو سكر ثم جنّ؛ ففي وجوب القضاء وجهان^(٨).
قال الرافعي: "[ولعل الظاهر الفرق]^(٩)؛ للفرق بين اتصاله بالردة، واتصاله بالسُّكر كما في الصلاة"^(١٠).

-
- (١) انظر: المجموع (٦/ ٣٤٧)، وفتح الرحمن (ص: ٤٧٣).
(٢) انظر: نهاية المطلب (١١/ ٣٤٨)، وفتح العزيز (٦/ ٤٣٢)، والمجموع (٦/ ٢٥٤).
(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٣)، وفتح العزيز (٦/ ٤٣٢)، والمجموع (٦/ ٢٥٤).
(٤) المنثور: كتاب من كتب المزني التي نقلها عن الشافعي. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٤/ ١٦٠).
(٥) هنا هذه العبارة مكررة (أنه إن أفاق في أثناء).
(٦) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٩٣)، كفاية النبيه (٦/ ٢٣٣).
(٧) انظر: البيان (٣/ ٤٦٣)، والمجموع (٦/ ٢٥٤).
(٨) قال الرافعي: "لو ارتد ثم جنّ قضى أيام الجنون وما قبلها إذا أفاق وأسلم؛ تغليظاً علي المرتد، ولو سكر ثم جنّ قضى بعد الإفاقة صلوات للمدة التي ينتهي إليها السكر لا محالة، وهل يقضى صلوات أيام الجنون؟ فيه وجهان: أحدهما: نعم؛ لأن السكران يغلظ عليه أمر الصلاة كما يغلظ علي المرتد. وأصحهما: وهو للذكر في الكتاب أنه لا يقضى صلوات أيام الجنون، والفرق أن من جنّ في رده مرتد في جنونه حكماً، ومن جنّ في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً". انظر: فتح العزيز (٣/ ٩٩).
(٩) في المخطوط (والأصل الفرق الظاهر)، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٤٣٣).
(١٠) انظر: المصدر السابق.

قال النووي: "وهذا الأصح؛ فيجب في المرتد قضاء الجميع، ولا يجب في السكر إلا قضاء أيام السكر"^(١).

ولو أفاق المجنون أو أسلم الكافر في أثناء النهار؛ ففي قضاء ذلك اليوم طريقان: أظهرهما: فيه وجهان، أحدهما: وهو نصّه أنه لا يجب^(٢)، ونقلهما القاضي على وجهين فيما إذا نوى صوم اليوم الذي يقدم فيه زيد فقدم في أثناء يوم، هل يقضي^(٣)؟ والطريق الثاني: وهو الأصح عند البغوي القطع بأنه لا يجب على المجنون، ويجب على الكافر^(٤)، قال النووي: "وهو ضعيف غريب"^(٥).

ولو بلغ الصبي في أثناء النهار، فإن كان أصبح صائماً بأن نواه ليلاً؛ لم يجب قضاؤه ويلزمه إتمامه على المذهب^(٦).

وعن ابن سريج أنه يستحب، ويلزمه القضاء^(٧).

وإن أصبح مفطراً، فإن قلنا: يلزمه القضاء؛ فهنا أولى، وإن قلنا بالمذهب أنه لا يلزمه؛ ففي لزومه هنا الطريقان المتقدمان فيما إذا أفاق المجنون^(٨).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٢٥٤).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٥٦)، وحلية العلماء (٣/ ١٤٣)، والبيان (٣/ ٤٦٣).

(٣) لم أقف عليه للقاضي حسين، لكن نقل النووي مثله عن أبي محمد الجويني بعد أن ذكر حكم صيام التطوع للكافر والمجنون والحائض إذا زال عذرهما أثناء النهار، فقال: (قال الشيخ أبو محمد الجويني في السلسلة: الوجهان في وقت ثواب الصائم هنا مبنيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم ضحوة وهو صائم هل يجزئه عن نذره إن قلنا يجزئه حصل له الثواب هنا من طلوع الفجر وإلا فمن وقت النية والله تعالى أعلم). انظر: المجموع (٦/ ٢٩٣).

(٤) انظر: التهذيب (٣/ ١٧٧).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٢٥٦).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٢٥٦)، وأسنى المطالب (١/ ٤٢٤).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٦٣)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٠٤).

(٨) انظر: المهذب (١/ ٣٢٦)، والبيان (٣/ ٤٦٤).

وبنى جماعة الخلاف في وجوب القضاء على الخلاف الآتي في وجوب الإمساك،
وفي كيفية البناء طرق، ويجيء في القضاء الأوجه الأربعة الآتية في الإمساك^(١).
ولا يجب التتابع في قضاء رمضان، لكن يستحب^(٢).
ولا يشترط مساواة يوم القضاء ليوم الأداء في الطول والزمن اتفاقاً^(٣).
ووجوب القضاء لا يختص بصوم رمضان، بل يجزئ في كل صوم نادر عن نذر أو
كفارة أو قضاء^(٤).

-
- (١) قال الرافعي: "إذا بلغ الصبي، أو أفاق المجنون، أو أسلم الكافر في أثناء يوم -من رمضان، فهل - يلزمهم إمساك بقية اليوم؟ فيه أربعة أوجه:
أصحهما: لا؛ لأنهم لم يدركوا وقتاً يسع الصوم، ولا أمروا به، والإمساك تبع للصوم، ولأنهم أفطروا
بعذر فأشبهوا المسافر والمريض.
والثاني: نعم؛ لأنهم أدركوا وقت الإمساك وإن لم يدركوا وقت الصوم.
والثالث: أنه يجب على الكافر دون الصبي والمجنون، فإنهما معذوران، ليس إليهما إزالة ما بهما،
والكافر مأمور بترك الكفر، والإتيان بالصوم.
والرابع: أنه يجب على الصبي، والكافر دون المجنون. أما الكافر فلما ذكر.
وأما الصبي، فلأنه متمكن من الإتيان بالصوم، مأمور به أمر تدريب على ما مر في الصلاة بخلاف
المجنون"، وبنحوه قال النووي. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٣٧)، والمجموع (٦/ ٢٥٦).
(٢) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٧١)، والمهمات (٤/ ١٠٦)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٨٧).
(٣) انظر: المجموع (٧/ ٣٩٠)، وكفاية النبيه (٧/ ٢٦٥).
(٤) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٦٧).

الموجب الثاني: الإمساك^(١)

وفيه مسائل:

الأولى: يجب إمساك بقية اليوم الذي وقع الفطر فيه، وهو تغليظ من خواص رمضان كال كفارة^(٢).

ولا يجب الإمساك على من تعدى بالإفطار في [صوم]^(٣) مندوب وإن تعيّن، أو قضاء أو كفارة^(٤).

والممسك مشبّه بالصائمين وليس بصائم، بخلاف المحرم إذا أفسد إحرامه؛ فإن حكم الإحرام منسحب عليه، ويظهر أثره في أن المحرم لو ارتكب محظوراً بعد إفساد إحرامه؛ لزمته الفدية، والممسك لو ارتكب محظوراً؛ لم يلزمه شيء غير أنه يأثم^(٥).

قال الإمام: "وكذا يجب على من تركه بغير عذر مبيح بردة، أو نية الخروج منه على القول ببطلانه بها، وعلى من نسي النية ليلاً"^(٦).

(١) نهاية اللوحة (٢٣٤أ).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧١).

(٣) في المخطوط (صومه)، والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٩)، والمهمات (٤ / ١٠٦).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٣٥)، والمجموع (٦ / ٣٢٩).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٤)، وفتح العزيز (٦ / ٤٣٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧١).

الثاني: لو أقام المسافر أو برئ المريض [اللدان]^(١) أبيح لهما الإفطار في أثناء النهار، فإن أصبحا صائمين واستمرا عليه [إلى]^(٢) زوال عذرهما، فقد تقدم أن المذهب وجوب إتمام الصوم، وأن فيه وجهاً أنه يجوز لهما الإفطار^(٣).

وإن زال عذرهما بعد ما أفطرا؛ استحب لهما الإمساك؛ لحزمة الوقت^(٤).

وحكى الماوردي وجهاً: أنه يجب على المريض الإمساك دون المسافر ونسبه إلى العراقيين^(٥).

ولهما الجماع بعد زوال العذر إذا كانت المرأة صغيرة، أو طهرت في ذلك اليوم، أو مسافرة، أو مريضة^(٦).

[وحكى الماوردي وإن أصبحا غير ناويين فزال العذر قبل أن أفطرا؛ فعلى المذهب أنه يجب عليهما إتمام الصوم إذا أصبحا صائمين وبقيا عليه إلى زوال العذر، ففي وجوب الإمساك هنا وجهان:

أصحهما: وحكي عن النص وقطع به جماعة أنه لا يجب، وإن قلنا إنه يجوز لهما الإفطار؛ فهنا أولى]^(٧).

(١) في المخطوط (اللدن) والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة، وكما في فتح العزيز (٦/ ٤٣٥).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من فتح العزيز (٦/ ٤٣٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧١).

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٧٢)، المهمات (٤/ ١٠٧)،

(٥) قال الماوردي: "فأما المريض إذا أفطر في صدر النهار لمرض، ثم صح في آخره فعند البغداديين من أصحابنا أنه كالمسافر لا يلزمه الإمساك، وعند البصريين عليه أن يمسك لأنه إنما أبيح له الفطر لعجزه عن الصوم فإذا زال العجز، وأمكنه الصوم ارتفع معنى الإباحة ولزمه الإمساك وليس كذلك المسافر، لأنه يفطر وإن أطاق الصوم، والقول الأول أقيس، وهذا أشبه". انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٣٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٢).

(٧) هذه الجملة التي بين المعقوفتين كأن فيها تداخل أدخل فيها ما يتعلق بالحالة الأولى، ينظر المجموع (٦/ ٢٦٣)، وفتح العزيز (٦/ ٤٣٥) ما نصه: "والثالثة: أن يصبحا غير ناويين، ويحول العذر قبل

ولو زال خوف الحامل والمرضع في أثناء النهار، قال البندنجي: "لا نصّ فيه لأصحابنا، والذي يجيء على أصلنا أنهما كالمريضين"^(١).

الثالثة: إذا لم يثبت كون اليوم الذي بعد تاسع وعشرين من شعبان من رمضان، فأصبح صائماً ثم بان أنه من رمضان في أثناؤه؛ وجب قضاؤه قطعاً^(٢).

وفي وجوب إمساك بقيته طريقان:

أحدهما: أن فيه قولين: أحدهما: وهو المنصوص أنه يجب^(٣).

والثاني: القطع بأنه لا يجب، وبه قال الأكثرون^(٤).

وفرضهما المتولي فيما إذا بان أنه من رمضان قبل أن^(٥) يفطر ورّتب عليه ما إذا بان

له ذلك بعد الفطر، وهنا أولى بأن لا يجب، والأظهر الوجوب مطلقاً^(٦).

أن يأكل، فهل يلزمهما الإمساك؟ فيه وجهان: أحدهما: نعم، كما لو لم يصل المسافر حتى أقام، لا يجوز له القصر. وأصحهما: أنه لا يلزمه، وفي روضة الطالبين (٢ / ٣٧٢) ما نصه: "الثالث: أن يصبح غير ناوئين، ويذول العذر قبل أن يأكل، فإن قلنا في الحال الأول: يجوز الأكل، فهنا أولى، وإلا، ففي لزوم الإمساك وجهان. الأصح: لا يلزم".

(١) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣٠٣).

(٢) انظر: المهذب (١ / ٣٢٨)، وحلية العلماء (٣ / ١٤٩).

(٣) انظر: مختصر المزني (٨ / ١٥٢)، والمجموع (٦ / ٢٧٢).

(٤) لكن النووي يخالف المصنف في العزو؛ فإنه نسب هذا القول إلى القليل حيث قال ما نصه: "وفي إمساك بقية النهار طريقان: أحدهما: فيه قولان: أحدهما: وجوبه. والثاني: لا يجب وذكر المصنف دليلهما وبهذا الطريق قطع المصنف وقليلون من العراقيين والخراسانيين.

والثاني: يجب الإمساك قولاً واحداً وهذا نصه في المختصر، وبه قطع كثيرون أو الأكثرون من العراقيين والخراسانيين منهم الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في المجرد وصاحب الحاوي والدارمي والمحامي وآخرون من العراقيين والبغوي والسرخسي وآخرون من الخراسانيين". انظر: المجموع (٦ / ٢٧١).

(٥) نهاية اللوحة (٢٣٤ ب).

(٦) انظر: تنمة الابانة (ص: ٣١٦، ٣١٧ تحقيق: عفاف بارحة).

وحيث قلنا يجب الإمساك فهل هو صوم شرعي أو إمساك شرعي؟^(١)
[وقد عدل المتولي عن كون الإمساك صوماً شرعياً أو غير شرعي]^(٢) إلى الكلام في الثواب^(٣)، وحكي فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: لا يثاب عليه؛ لأنه غير معتد به^(٤).

والثاني: يثاب عليه؛ لأنه لو تركه استحق العقاب، وصححه^(٥).

والثالث: صححه ابن الصباغ أنه إن لم يكن متعدياً بالفطر؛ أثيب به، وإن تعدى به؛ فلا^(٦).

الرابعة: إذا زال الصبا، أو الجنون، أو الكفر في أثناء النهار بأن بلغ الصبي وقد أصبح مفطراً، أو أفاق المجنون، أو أسلم الكافر، ففي وجوب إمساك بقية النهار عليهم طرق:

أحدها: أن فيه أربعة أوجه:

أحدها: يجب، وصححه البغوي^(٧).

وأصحها: لا يجب^(٨).

(١) فيه وجهان: أحدهما: لا يكون صوماً شرعياً.

والثاني: يكون صوماً شرعياً، قال النووي: "واتفقوا على أن الصحيح أنه ليس بصوم شرعي".

انظر: البيان (٣/ ٤٧٧)، والمجموع (٦/ ٢٧٢).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من كفاية النبيه (٦/ ٢٥٩).

(٣) انظر: تنمة الابانة (ص: ٣١٩ تحقيق: عفاف بارحمة).

(٤) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٧٦)، والبيان (٣/ ٤٧٧).

(٥) وصححه أيضاً الروياني والنووي. انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٧٦)، والمجموع (٦/ ٢٧٢).

(٦) انظر: الشامل (ص: ٩١٧ تحقيق: فيصل بن سعد العصيمي)، والمجموع (٦/ ٢٧٢)، وللمهمات (٤/ ١٠٦).

(٧) لكن البغوي فصل فقال: "إن قلنا: يجب عليهم قضاء صوم ذلك اليوم، يلزمهم التشبه، وإلا فلا يلزم". انظر: التهذيب (٣/ ١٧٩).

(٨) وصححه النووي، لكن قال: "يستحب الإمساك"، وصححه الجويني.

وثالثها: يلزم الكافر دون الصبي والمجنون، قال ابن الصلاح: "وهو متجه" ^(١).

والرابع: يلزم الصبي والكافر دون المجنون ^(٢).

والكافر أولى بالوجوب، والمجنون أولى بالمنع، والصبي بينهما ^(٣)، ولا يجيء في كل واحد منهم إلا وجهان، قال الرافعي: "ولك أن ترتب فتقول في وجوبه على الكافر وجهان، إن أوجبناه؛ ففي الصبي وجهان، فإن أوجبناه؛ ففي المجنون وجهان، ولك أن تعكس فتقول في وجوبه على المجنون وجهان، فإن لم نوجبه؛ ففي الصبي وجهان، [فإن] ^(٤) لم نوجبه؛ ففي الكافر وجهان" ^(٥).

الطريق الثاني: القطع بوجوبه على الكافر، ويخصص الخلاف بالصبي والمجنون ^(٦).

الثالث: القطع، وبه قال العراقيون القطع بأنه لا يجب عليهم، لكن يستحب، وإن أثبتنا الخلاف في وجوب القضاء ^(٧).

وهذا الخلاف تعلق بوجوب القضاء عليهم، وفي كيفية تعلقه به طرق:

أحدها: ونسبه الإمام إلى الأصحاب عن الصيدلاني أن الأمر بالقضاء فرع الأمر بالإمساك؛ فمن ألزم الإمساك؛ ألزم القضاء، ومن لم يلزمه؛ لم يلزم القضاء ^(٨).

انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٦)، والمجموع (٦ / ٢٥٦).

(١) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٢٩).

(٢) انظر: البيان (٣ / ٤٦٤)، والمجموع (٦ / ٢٥٦).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٣٧).

(٤) في المخطوط (إن) والمثبت ما يقتضيه الصواب حسب قواعد اللغة.

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٣٨).

(٦) انظر: حلية العلماء (٣ / ١٤٦)، وفتح العزيز (٦ / ٤٣٨).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٢٥٦).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٧)، وفتح العزيز (٦ / ٤٤٠).

وثانيهما: عن الصيدلاني أن من أوجب الإمساك؛ لم يوجب القضاء، ومن لم يوجبه؛ أوجب القضاء^(١).

وثالثها: قاله البغوي "أن الخلاف في الإمساك مبني على الخلاف في القضاء، إن أوجبنا القضاء؛ أوجبنا الإمساك، وإلا؛ فلا"^(٢).

قال الرافعي: "والطريقان الآخران مشكلان بالحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار فإن^(٣) القضاء واجب عليهما قطعاً؛ لأن مستغرق الحيض لا يسقط؛ فمنقطعه أولى، والإمساك غير واجب عليهما بلا خلاف على ما رواه الإمام أو على الأظهر؛ فإن صاحب "المعتمد"^(٤) طرد الخلاف فيهما؛ فلا يستمر قولنا أن القضاء فرع الإمساك ولا عكسه، والأول يشكل بصورة يوم الشك والتعدي بالإفطار فإن القضاء لازم مع التشبيه"^(٥) انتهى.

والإمام تبع في دعوى نفي الخلاف القاضي فيحمل على المرازمة^(٦)، وأما إذا أصبح الصبي صائماً فقد مر حكمه^(٧).

(١) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٧٣)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٣٥).

(٢) انظر: التهذيب (٣/ ١٧٩).

(٣) نهاية اللوحة (١٢٣٥).

(٤) هو أبو بكر الشاشي صاحب "حلية العلماء".

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٠).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٥٧).

(٧) انظر: ص (١٨٤).

الموجب الثالث للإفطار

الكفارة^(١)

والكلام في موجبها وفي كفييتها، وفيه فصلان:

الأول: أما الكلام في موجبها؛ فتجب الكفارة على كل من أفسد صوم يوم من

رمضان بجماع تام أثم به من أجل الصوم^(٢)، وفيه قيود:

أما قولنا: أفسد، فاحتراز عن جامع ناسياً؛ فإنه لا يفطر على المذهب؛ فلا كفارة^(٣).

وإن قلنا: أنه يفطر؛ ففي وجوبها وجهان، أظهرهما: أنها لا تجب^(٤).

وقولنا: من رمضان، احترازاً عن أفسد صوم يوم من غيره بالجماع كالقضاء والنذر والكفارة وصوم التطوع؛ فإنه لا كفارة عليه سواء أثم بالفطر أم لا^(٥).

وأما إضافة الفطر إلى الجماع، فاحتراز عن المرأة الصائمة إذا جومعت؛ فإنها لا يجب عليها إخراج كفارة على الصحيح؛ لأنها تفطر بدخول رأس الحشفة، والجماع إنما

(١) الكفارة أصلها من الكفر بفتح الكاف وهو الستر؛ لأنها تستر الذنب وتذهب به هذا أصلها، ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم كالقاتل خطأ وغيره. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٢٥)، ولسان العرب (٥/ ١٤٨)، والمصباح المنير (٢/ ٥٣٥).
وشرعاً: ما وجب على الجاني جبراً لما منه وقع، وزجراً عن مثله. وقيل: الكفارة: ما يستغفر به الآثم من صدقة، وصوم، ونحو ذلك.

وقد حددت الشريعة أنواعاً من الكفارات، منها كفارة اليمين، وكفارة الصوم، وكفارة لترك بعض مناسك الحج. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٨٢)، والمحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٥)، والقاموس الفقهي (ص: ٣٢١).

(٢) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٢٩)، وفتح العزيز (٦/ ٤٤١)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٤٨).

(٣) انظر: الأم (٢/ ١٠٩)، وفتح العزيز (٦/ ٤٤٢)، والمجموع (٦/ ٣٤٢).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٣٤٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٤).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٣)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٤٥)، وأسنى المطالب (١/ ٤٢٥).

يحصل بغيوبتها^(١)، وفقهه: أن المرأة إذا جومعت في نهار رمضان، فإن كانت مفطرة بحيض أو نفاس أو غيرهما أو كانت صائمة [لم]^(٢) ييطل صومها؛ لكونها نائمة أو مقهورة؛ فلا كفارة عليها^(٣).

وإن كانت ممكنة طاعة فقولان:

أحدهما: يلزمها الكفارة، وصححه القاضي أبو الطيب^(٤).

وأصحهما: لا كفارة عليها، ويختص الزوج بلزومها^(٥).

واختلفوا في توجيهه، فقليل: لأنه ﷺ لم يوجب على الأعرابي الذي واقع أهله إلا كفارة واحدة^(٦)، ولو وجبت عليها كفارة لذكرها؛ فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة^(٧).

(١) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٢٩)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٤٨)،

(٢) في المخطوط (ولم)، والمثبت هو الصواب حسب ما يقتضيه السياق.

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٣)، والمجموع (٦/ ٣٣١).

(٤) انظر: التعليقة (ص: ١٨٦ تحقيق: فيصل شريف محمد)، فتح العزيز (٦/ ٤٤٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٤).

(٥) ولزمهما القضاء. انظر: نهاية المطلب (٤/ ٤٠)، ومجر للذهب (٣/ ٢٥٤)، والمجموع (٦/ ٣٣١).

(٦) الأعرابي هو سلمة بن صخر البياضي، وأصل القصة في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ، إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت. قال: «ما لك؟» قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا، فقال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا، قال: فمكث النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيها تمر - والعرق المكثل - قال: «أين السائل؟» فقال: أنا، قال: «خذها، فتصدق به» فقال الرجل: أَعَلَى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك». رواه البخاري في كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، ولم يكن له شيء (٣/ ٣٢ ح ١٩٣٦)، ومسلم في كتاب الصوم، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها، وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع (٢/ ٧٨١ ح ١١١١).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٥)، وفتح العزيز (٦/ ٤٤٤).

وقيل: لأن الكفارة حق مالي يختص بالجماع؛ فاختص به الزوج كالمهر^(١).

وقيل: لأن صوم المرأة بصدد أن يبطل بعروض الحيض؛ فلم يكن كأصل الحرمة؛ فلا تتعلق الكفارة بإفساده بالجماع بخلاف صوم^(٢) الرجل^(٣).

وقال الأستاذ أبو الطاهر الزيادي: "والمعنى المتقدم أن البطلان متقدم على الجماع كما لو أكل ثم جامع"، وتابعه عليه جماعة منهم الغزالي^(٤).

ورده كثير من الأصحاب، وقالوا: "يتصور فساد صومها بالجماع بأن يولج فيها وهي نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم تستيقظ أو تتذكر أو تطاوع بعد الإيلاج وتستديمه، والحكم لا يختلف على القولين"^(٥).

قال بعضهم: وقد تكون الحشفة صغيرة فلا يقع الحصول في الباطن إلا بتغيب جميع الحشفة^(٦)، فإن قلنا بالأول؛ تجب الكفارة عليها متى وطئت مطاوعة مطلقاً، وإن لم تجب على الزوج لكونه مفطراً بعذر أو بغير عذر أو لعدم بطلان صومه بأن وطئ ناسياً وهي ذاكرة، أو استدخلت ذكره نائماً^(٧).

ويعتبر في حق كل منهما حاله في اليسار والإعسار؛ فمن كان منهما من أهل الاعتاق؛ أعتق، أو من أهل الصيام؛ صام، أو من أهل الإطعام؛ أطعم، ولا يلزم أحدهما موافقة الآخر إذا اختلف واجبهما كرجلين أفطرا بالجماع^(٨).

(١) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٣٦)، وأسنى المطالب (١/ ٤٢٥).

(٢) نهاية اللوحة (٢٣٥ ب).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٤)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٤٨).

(٤) انظر: الوسيط (٢/ ٥٤٥)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠/ ٢٥٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٣٨).

(٥) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٣٤)، وفتح العزيز (٦/ ٤٤٨).

(٦) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٣٣).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٩)، وفتح العزيز (٦/ ٤٤٤)، والمجموع (٦/ ٣٣٤).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٤).

وإن قلنا بالثاني الصحيح؛ فهل تجب على الزوج كفارة أو كفارتان؟

فيه وجهان:

أحدهما: كفارة عنه، وكفارة عنها^(١).

وأصحهما: كفارة واحدة^(٢).

وهذه الكفارة تختص به، ولا تتعلق بالمرأة، أو تقع عنهما جميعاً؟

فيه قولان مستنبطان، وقيل منصوصان، وقيل وجهان:

أصحهما: تختص به^(٣).

وثانيهما: أنها تجب عليهما، والزوج يتحمل عنها، وقال الإمام: "إنه ظاهر

المذهب"^(٤).

ووجهه المتولي والبغوي بماء الاغتسال^(٥)، قال (الرافعي)^(٦): "كأنهما رأياه متفقاً

عليه، لكن الحناطي حكى طريقاً قاطعاً بأن ثمن ماء الاغتسال عليها، لا عليه"^(٧).

(١) انظر: فتح العزيز (٤٤٤/٦)، والمجموع (٣٣٤/٦).

(٢) انظر: المجموع (٣٣٤/٦)، وروضة الطالبين (٣٧٤/٢).

(٣) انظر: فتح العزيز (٤٤٤/٦)، وروضة الطالبين (٣٧٤/٢).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٣٧/٤)، والبيان (٥٢٢/٣).

(٥) انظر: تنمة الابانة (ص: ٣٤٣ تحقيق: عفاف بارحة)، والتهذيب (١٦٨/٣).

(٦) في المخطوط (البغوي)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٩٤).

(٧) انظر: فتح العزيز (٤٤٤/٦).

ويتلخص في الكفارة أربعة أقوال^(١):

أحدها: تجب على كل من الزوجين كفارة.

الثاني: تجب على الزوج كفارتان.

الثالث: تجب عليه كفارة عن نفسه خاصة.

الرابع: تجب عليه كفارة عنها، وعنه.

ويتفرع على القولين الأخيرين مسائل:

الأولى: لو أفطرت [بالزنا]^(٢)، أو بالوطء بالشبهة^(٣)، فعلى الأول منهما لا

شيء عليها، وعلى الآخر تجب عليها كفارة؛ لانتفاء^(٤) الزوجية وهي رابطة التحمل،

وعن القاضي أبي حامد أن الكفارة تجب بكل حال^(٥).

الثانية: لو كان الزوج مجنوناً؛ فعلى الأول لا شيء عليها^(٦)، وعلى الثاني

وجهان: أصحهما: [يلزمها]^(٨) كفارة^(٩).

وثانيهما: قول أبي إسحاق أنها تجب في ماله عنهما^(١٠).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٣٣١).

(٢) في المخطوط (بالدماء) والمثبت هو الصواب، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٤٤٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٤).

(٣) صورة الوطء بشبهة: أن ينادي الضرب امرأته، فتأتيه امرأة فيظنها امرأته فيطأها، أو يأتي الرجل فراشه بالليل، فيرى عليه امرأة يظنها امرأته فيطأها، ونحو ذلك. انظر: الدر النقي (٣/ ٦٢٥).

(٤) نهاية اللوحة (١٢٣٦).

(٥) في المخطوط (أبا) والصواب (أبي) حسب القواعد.

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٤)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٤٨).

(٧) انظر: المهمات (٤/ ١١٣)، وبداية المحتاج (١/ ٥٨٨).

(٨) في المخطوط (يلزمه)، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٤٤٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٥).

(٩) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٥٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٥).

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٩)، والمهذب (١/ ٣٣٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٤٧).

ولو كان صبيّاً مراهقاً فالمذهب أنه كالمجنون^(١).

وفيه وجه: من قولنا عمد الصبي عمد أنه كالبالغ تلزمه الكفارة^(٢).

ووجه المتولي على أن وطأه في الحج هل يفسده ويوجب البدنة؟ إن قلنا: نعم، ففي وجوب الكفارة هنا وجهان^(٣).

وقال الإمام: "عمد الصبي عمدٌ فيما يتعلق بإفساد العبادات غير الحج قطعاً؛ بدليل بطلان الصوم بأكله والصلاة بكلامه"^(٤).

ولو كان ناسياً أو نائماً فاستدخلت ذكره فهو كالمجنون، وقطع أصحاب "المذهب" و"التهذيب" و"البيان" وجماعة بوجوب الكفارة في مالها على القول الثاني في مسألة الاستدخال؛ إذ لا فعل للزوج^(٥).

الثالثة: كفارة الصوم مرتبة على ما يأتي فعلى القول الأول منهما الاعتبار بحال الزوج خاصة، فإن كان من أهل العتق؛ أعتق، أو الصيام؛ صام، أو الإطعام؛ أطعم، وعلى الثاني يعتبر حالهما معاً، وإن أتفق حالهما، فإن كانا من أهل الإعتاق أجزأت الرقبة المعتقة عنهما^(٦).

قال العمراني: "والذي يقتضيه المذهب أن الولاء بينهما؛ لوقوع العتق عنهما، ويدل عليه أن الموطوءة لو كانت أمة؛ لم يجزئ العتق عنهما، ويلزمهما الصوم، وإن كانا من

(١) انظر: فتح العزيز (٤٤٤/٦)، والمجموع (٣٣٥/٦).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٣٧٥/٢)، وكفاية النبيه (٣٥١/٦).

(٣) انظر: تنمة الابانة (ص: ٣٥٢ تحقيق: عفاف بارحة).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٣٤١/٤).

(٥) انظر: المذهب (٣٣٨/١)، والتهذيب (١٦٨/٣)، والبيان (٥٢٥/٣).

(٦) انظر: بحر المذهب (٢٥٦/٣)، والمجموع (٣٣٢/٦).

أهل الإطعام؛ أجزأ المخرج عنهما، وإن كانا من أهل الصيام بأن كانا مملوكين أو حرين معسرين؛ لزم كلاهما صوم شهرين متتابعين؛ لأن الصوم عبادة بدنية لا يتحمل^(١).
وإن اختلف حالهما، فإما أن يكون الزوج أعلى حالاً منها أو أدنى، فإن كان أعلى؛ نظر، فإن كان من أهل الإعتاق وهي من أهل الصيام؛ فوجهان:
أصحهما: وبه قطع العراقيون أنه يجزئ الإعتاق عنهما جميعاً^(٢).
وقيده القاضي أبو الطيب إذا نوى العتق عنه وعنهما؛ فإنه قال: يعتق عن نفسه ويلزمها الصوم، فإن أراد أن يختص^(٣) عنها وكانت حرة؛ نوى العتق عنه وعنهما؛ فيسقط عنها الصوم، وهو يدل على أنه لا يلزمه العتق عنها^(٤).
وثانيهما: ^(٥) وجزم به الغزالي أنه لا يجزئ عنها وعليها أن تصوم^(٦).
ولو كانت أمة؛ لم يجزئ العتق عنها قطعاً، ويلزمها الصوم^(٧).
وقال صاحب المذهب: "إذا قلنا العبد يملك بالتملك؛ أجزأ عنها"^(٨)، وهو غريب^(٩)، وقد جزم أنه لا يصح إعتاق العبد وإن قلنا يملك بالتملك^(١٠).

(١) انظر: البيان (٣/ ٥٢٢).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٥)، والمجموع (٦/ ٣٣٤).

(٣) في كفاية النبیه (٦/ ٣٥٥) (يخفف)، وهو الأوفق للسياق.

(٤) انظر: التعليقة (ص: ١٩٧ تحقيق: فيصل شريف مُجَدِّد)، وكفاية النبیه (٦/ ٣٥٥).

(٥) نهاية اللوحة (٢٣٦ ب).

(٦) لكن نص الغزالي في البسيط والوسيط أن فيها وجهين ولم يقطع بأحدهما حيث قال ما نصه: "ولو لزمها الإطعام ولزم الزوج الإعتاق ففي تقدير الإدراج وجهان لما بينهما من اختلاف النوع مع اتحاد جنس المالية". انظر: الوسيط (٢/ ٥٤٦)، والبسيط (ص: ٤٧٦ تحقيق: عبدالحال ناقرو).

(٧) انظر: البيان (٣/ ٥٢٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٦).

(٨) انظر: المذهب (١/ ٣٣٨).

(٩) انظر: المجموع (٦/ ٣٣٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٦).

(١٠) انظر: المذهب (٢/ ٢٣٦).

وإن كانت من أهل الإطعام؛ ففي أجزاء إعتاقه عنها الوجهان^(١)، وذكر الغزالي الوجهين هنا، ولم يذكرهما ثم^(٢)؛ مفرقاً بأن الإطعام من جنس الإعتاق في المالية بخلاف الصوم، وهذه طريقة ثانية^(٣).

فإن قلنا: لا يجزئ عنها، فهل عليها الإطعام؟

فيه وجهان^(٤):

أظهرهما: لا، ويجب على الزوج، فإن أعسر به؛ ثبت في ذمته إلى أن يجد.
وثانيهما: يجب عليها.

وإن كان هو من أهل الصيام وهي من أهل الإطعام، فإن تكلف الإعتاق وأعتق؛ أجزأ عنهما، وإلا؛ لزمه أن يصوم عن نفسه ويطعم عنها، ويلزم هنا كفارتان فإن الكفارة لا تتبع^(٥).

قال الرافعي: "وقضية من قال بإجزاء العتق عن الصيام في [الصور]^(٦) السالفة إجزاء^(٧) الصيام عن الإطعام"^(٨).

(١) أحدهما: أنهما لا يتداخلان إذا كانا من جنسين.

والثاني: يتحمل عنها، ثم يندرج الإطعام تحت العتق؛ للاجتماع في المالية، وهو المشهور من المذهب. انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٨)، والبيان (٣/ ٥٢٢).

(٢) أي: أن الغزالي ذكر الوجهين في الإطعام والاعتاق، ولم يذكرهما في الصوم.

(٣) انظر: الوسيط (٢/ ٥٤٦).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٦)، والمجموع (٦/ ٣٣٤).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٦)، البيان (٣/ ٥٢٢)، والمجموع (٦/ ٣٣٢).

(٦) هذه اللفظة سقطت من المخطوط والتكميل من فتح العزيز (٦/ ٤٤٦).

(٧) هنا شطب على (عن).

(٨) وقد أجاب القاضي أبو الطيب عما قاله الرافعي فقال: "ليس له أن ينتقل من الإطعام هاهنا إلى الصيام الذي هو أعلى منه؛ لأن الإطعام وجب عليه بسبب غيره، وإنما كان ذلك يجوز لو كان

وإن كان أدنى حالاً منها، فإن كان من أهل الإطعام أو الصيام وهي من أهل الإعتاق؛ صام عن نفسه أو أطعم، ولزمه الإعتاق عنها^(١) [ولا يسقط عنه؛ لأن العتق إنما يسقط عن المعسر إذا كان عن نفسه، وهذا بطريق التحمل عن الزوجة بمنزلة مؤنتها فثبتت في ذمته، فلو أعتق رقبة قبل الصوم عنه وعنهما]^(٢) يسقط عنه الصيام إن كان من أهل العتق، وفيه وجه أن لها الصوم^(٣).

وفيما إذا كان من أهل الإطعام وجه حكاة البغوي: أنه يسقط عنها ما عليها بتأدية الزوج ما عليه^(٤).

وإن كان من أهل الإطعام وهي من أهل الصيام؛ أطعم عن نفسه، وصامت عن نفسها^(٥).

بسببه". انظر: التعليقة (ص: ١٩٧، ١٩٨ تحقيق: فيصل شريف مُجدد)، وفتح العزيز (٤٤٦/٦)، والمهمات (١٢٠ / ٤).

(١) انظر: البيان (٣/ ٥٢٣)، وفتح العزيز (٦/ ٤٤٦)، والمجموع (٦/ ٣٣٥).
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط، والتكملة من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٠٠).
(٣) ذكر المصنف رحمه الله فيه قولاً واحداً أنه عليه الإعتاق عنها وهو قول العراقيين، وفيه قول آخر للقاضي أبي الطيب أنه يجب عليها عتق رقبة ويجب عليه الصوم، وحكى القاضي حسين وجهين: أحدهما: أن عليها عتق رقبة، والثاني: يجوز لها الصوم.
وما قاله المصنف: (يسقط عنه الصيام إن كان من أهل العتق) تفريع على القول بوجوب العتق عليه وهو رأي العراقيين ولا بد من أن يأتي بعبارة قبلها "أنه لو أعتق رقبة قبل الصوم، وهو ممن يجوز له التكفير بالعتق عنها وعنه، سقط عنه الصيام". انظر: التعليقة (ص: ١٩٨ تحقيق: فيصل شريف مُجدد)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٥٧).

(٤) انظر: التهذيب (٣/ ١٦٩)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٥٧).
(٥) لأن الصوم لا تدخله النيابة. انظر: المهذب (١/ ٣٣٨)، وبحر المذهب (٣/ ٢٥٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٧).

فرع: لو كان الزوج مسافراً صائماً، والمرأة حاضرة صائمة، فوطئها على قصد الترخص؛ لم تلزمه كفارة، وإن لم يقصده؛ فوجهان، أصحهما: أنها لا تجب^(١).
 فإن قلنا تجب فهو كغيره فيجزيء فيه الأقوال الأربعة المتقدمة، وحكم التحمل ما سبق، وإن قلنا لا تجب؛ وجبت عليها كما في المجنون^(٢).
 وكذا حكم المريض الذي يباح له الفطر إذا أصبح صائماً ثم جامع، وكذا الصحيح إذا مرض في أثناء النهار ثم جامع^(٣).
 ولو قدم المسافر مفطراً فأخبرته أنها مفطرة وكانت صائمة فوطئها، قال الأصحاب: إن قلنا الكفارة عنه فقط؛ فلا شيء عليه ولا عليها، وإن قلنا عنه وعنهما^(٤) وجبت الكفارة عليهما^(٥).
 قال الرافعي: "ويشبه أن يكون هذا جواباً على قولنا المجنون لا يتحمل، وإلا فليس العذر هنا أوضح منه في المجنون"^(٦).
 قال النووي: "الفرق أنه لا تغير في المجنون"^(٧).
 أما لو أخبرته بصومها فوطئها مطاوعة، فإن قلنا الكفارة عنه فقط؛ فلا شيء على واحد منهما، وإن قلنا عنهما؛ لزمه أن يكفر عنها إن كانت من أهل العتق أو الإطعام، وإن كانت من أهل الصيام؛ لزمها الصيام^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٤٤٥/٦)، والمجموع (٣٣٥/٦).

(٢) انظر: المجموع (٣٣٥/٦)، وروضة الطالبين (٣٧٥/٢).

(٣) انظر: المصدرين السابقين، وفتح العزيز (٤٤٥/٦).

(٤) نهاية اللوحة (٢٣٧/أ).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤٢٨/٣)، والبيان (٥٢٣/٣).

(٦) انظر: فتح العزيز (٤٤٥/٦).

(٧) انظر: المجموع (٣٣٦/٦).

(٨) انظر: المهذب (٣٣٨/١)، والبيان (٥٢٣/٣).

وإن أكرهها عليه؛ لم تفطر، ولا تجب فيه كفارة على الأقوال كلها^(١).

وإن أكرهها حتى مكنته؛ ففي وجوب الكفارة عنها قولان^(٢).

وأما التقييد بالجماع؛ فاحتراز عما إذا أفسده بغيره كالأكل والشرب والقيء والإنزال بالاستمناء والمباشرة المفضية إليه كالتقبيل؛ فلا كفارة بشيء من ذلك على المذهب^(٣).

وعن ابن عبد الحكم^(٤) أنه روى عن الشافعي أن الكفارة تجب على من أفسده [بالإنزال بالجماع]^(٥) بما دون الفرج^(٦).

وعن ابن أبي هريرة^(٧) أنه يجب بالإفطار بالأكل والشرب كفارة فوق كفارة الموضع والحامل دون كفارة الجماع^(٨).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٩)، والبيان (٣/ ٥٢٤).

(٢) قال النووي: "في فطرها قولان: أصحهما: لا تفطر فيكون كالحال الأول.

والثاني: تفطر وعليهما الكفارة وتكون الكفارة عليه وحده قطعاً". انظر: المجموع (٦/ ٣٣٦).

(٣) انظر: المجموع (٦/ ٣٤١)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٧)، ومغني المحتاج (٢/ ١٧٨).

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري، فقيه عصره. انتهت إليه الرياسة في العلم بمصر. ولد سنة (١٨٢هـ)، وروى عن الشافعي وأشهب وطائفة وكان شافعيًا ثم انتقل إلى مذهب مالك. له كتب كثيرة، منها (أحكام القرآن) و (رد على فقهاء العراق) و (أدب القضاة)، توفي سنة (٢٦٨هـ). انظر: الديباج للنهـب (٢/ ١٦٣)، وطبقات ابن كثير (ص: ١٥٥)، والأعلام للزركلي (٦/ ٢٢٣).

(٥) في المخطوط (بالجماع بالإنزال)، والتصويب من تكملة للمطلب العالي، كتاب الصوم، تحقيق: صالح محمد، ص: ١٠٧.

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٨)، وكفاية النبـه (٦/ ٣٤٢)، والمهمات (١/ ١٤٩).

(٧) الحسن بن الحسين القاضي أبو علي بن أبي هريرة البغدادي أحد أئمة الشافعية، من أصحاب الوجوه، تفقه بأبي العباس بن سريج، والشيخ أبي إسحاق المروزي، وصنف شرح المزني، وعلق على الشرح أبو علي الطبري، وله مسائل في الفروع، ودرس ببغداد وتخرج عليه خلق كثير، وانتهت إليه إمامة العراقيين، وكان معظماً عند السلاطين والرعـايا إلى أن توفي في رجب سنة (٣٤٥هـ).

انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٢٤٩)، طبقات السبكي (٣/ ٢٥٦)، ووفيات الأعيان (٢/ ٧٥).

(٨) انظر: حلية العلماء (٣/ ١٦٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٧)، وكفاية النبـه (٦/ ٣١٦).

قال الماوردي: "وهذا لا يستند إلى خبر ولا أثر ولا قياس"^(١)، وعن أبي خلف الطبري^(٢) من أصحاب القفال أنه اختار وجوب الكفارة بكل ما يَأْتُم بالإفطار به^(٣)، وهذا كله شاذ^(٤).

ويندرج في لفظ الجماع، الجماع في نكاح صحيح أو فاسد^(٥) أو شبهة أو زنى سواء كانت الموطوءة محرماً له كأخته أو لا حرّاً أو أمة^(٦)، ووطء البهيمة والوطء في دبر صبي أو امرأة أو رجل سواء أنزل أم لا^(٧).

وبنى بعضهم القول بوجوب الكفارة فيهما على الخلاف في وجوب الحد إن أوجبناه؛ أوجبنا الكفارة، وإلا؛ فوجهان^(٨).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٥).

(٢) أبو خلف مُحمَّد بن عبد الملك بن خلف السلمي الطبري. أخذ عن القفال والأستاذ أبي منصور البغدادي. له كتب، منها (سلوة العارفين وأنس المشتاقين - خ) في أحوال الصوفية وطبقاتهم وتراجمهم، و(الكناية) في الفقه، وشرح المفتاح لابن القاص في مجلدة، وذكر ابن باطيش أنه توفي في حدود سنة (٤٧٠هـ). انظر: طبقات ابن قاضي شهبة (١/ ٢٥٨)، والمهمات (١/ ٢٦٣)، والأعلام للزركلي (٦/ ٢٤٨).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٤٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٤٦).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٣٤١)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٧٧).

(٥) النكاح الفاسد: هو الذي فقد شرطاً من شرائط صحة النكاح كالنكاح بلا شهود أو في العدة.

انظر: التعريفات الفقهية (ص: ٢٣٢).

(٦) قال النووي: "الوطء بزنا أو شبهة أو في نكاح فاسد ووطء أمتة وأخته وبنته والكافرة وسائر النساء سواء في إفساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار وهذا لا خلاف فيه". انظر: المجموع (٦/ ٣٤١).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٦٣)، والبيان (٣/ ٥١٨)، والمجموع (٦/ ٣٤١).

(٨) أي: إن لم نوجب الحد وأوجبنا التعزيز هل تلزم به الكفارة؟ وجهان أحدهما: لا يجب لأنه جماع لا يوجب الحد كالجماع دون الفرج، والثاني: يجب لأنه فرج يلزم بالإيلاج فيه الغسل كفرج المرأة. قال

وعن أبي إسحاق وابن خيران^(١) أنا إن أوجبنا الحد في إتيان البهيمة في قبلها أو دبرها؛ أوجبنا الحد، وأوجبنا الكفارة، وإلا؛ فلا^(٢)، قال الماوردي: "وهو غلط"^(٣).

وأما التقييد بكونه أثم به من أجل الصوم، فيخرج به ما إذا كان الوطء لا يقتضي [اثماً]^(٤) كما لو جامع ناسياً وقلنا يفطر به فإن الكفارة لا تجب على الصحيح^(٥).

وكذا لو جامع ظاناً أن الفجر لم يطلع فبان خلافه؛ فقد تقدم أن صومه يبطل، ولا كفارة^(٦) اتفقوا عليه^(٧).

قال الإمام: "من أوجبها على المجامع ناسياً يقول به هنا لتقصيره في البحث"^(٨).
وكذا لو ظن أن الشمس غربت فبان خلافه^(٩).

الجويني: "وهذا رديء مزيف". انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٦)، وبحر المذهب (٣ / ٢٦٣)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٤٢).

(١) ابن خيران: هو الحسين بن صالح بن خيران أبو علي البغوي الشافعي. أحد أئمة المذهب، وأصحاب الوجوه، عُرض عليه القضاء فلم يقبل، وكان يعاتب ابن سريج على ولايته القضاء، ويقول: هذا الأمر لم يكن في أصحابنا، إنما كان في أصحاب أبي حنيفة. توفي سنة (٣٢٠هـ) وقيل سنة (٣١٠هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٢٠٠)، وطبقات السبكي (٣ / ٢٧٢)، والعقد المذهب (ص: ٣٢).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٣٦)، والمجموع (٦ / ٣٤١).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٣٦).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط، والتكملة من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٠٩).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٤٩)، والمجموع (٦ / ٣٤٣).

(٦) نهاية اللوحة (٢٣٧ ب).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٤٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧٨).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٧).

(٩) أي فلا تجب الكفارة أيضاً؛ لأنها تسقط بالشبهة. انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٧٧)، والمهمات (٤ / ١٢١).

قال الرافعي: "وينبغي أن يكون هذا تفرعاً على جواز الإفطار في هذه الحالة، وإلا؛ تجب الكفارة وفاءً [بالضابط^(١) المذكور] "^(٢).

ولو أكل ناسياً فظن بطلان صومه فجاءه؛ ففي بطلان صومه وجهان على الصحيح، ولا كفارة عليه [على المذهب المنصوص]^(٣) الذي قطع به الأصحاب^(٤). وقال القاضي الطبري: "يحتمل عندي أنها تجب"^(٥). ولو عرف أن صومه لم يبطل فجاءه؛ بطل ولزمته الكفارة^(٦). ولو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع علمه بالحال؛ فقد تقدم أن الكفارة تجب على الأصح، وإن نزع فعليه القضاء دون الكفارة^(٧).

(١) الضَّابُط: لغةً: اسم فاعل من ضَبَطَ، والضبط لزوم الشيء وحبسه، وضَبَطُ الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم.

وأما في الاصطلاح: فيمكن تعريفه بأنه حكم أغلبي يتعرف منه أحكام الجزئيات الفقهية المتعلقة بباب واحد من أبواب الفقه مباشرة. انظر: لسان العرب (٧/ ٣٤٠)، والأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ١٣٧)، والقواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير (١/ ٤٠).

(٢) في المخطوط (بالضبط)، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٤٤٩). والضابط المذكور الذي أشار إليه الرافعي هنا هو قولهم: "تجب الكفارة على كل من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به من أجل الصوم". وقد تقدم ص:

(٣) في المخطوط (النص)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١١٠).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٢)، والمهذب (١/ ٣٣٩)، والبيان (٣/ ٥٢٦).

(٥) انظر: البيان (٣/ ٥٢٧)، والمجموع (٦/ ٣٣٨).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٢)، وبحر المذهب (٣/ ٢٦٠).

(٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٥٩)، والمجموع (٦/ ٣٠٩).

قال صاحب العدة^(١): "وكذا لو قَبِل ولم ينزل أو [اغتاب انساناً]^(٢) فزعم أن صومه بطل فجاءع؛ لزمه القضاء دون الكفارة"^(٣).

ولو أفطر المسافر بالزنا مترخصاً؛ فلا كفارة؛ لأنه لم يَأْثَم به من أجل الصوم^(٤).

ولو زنى المقيم ناسياً للصوم وقلنا بفساد الصوم بالجماع ناسياً؛ لم تلزمه الكفارة على الصحيح^(٥).

ولو ادعى الواطئ الجهل بتحريم الوطء، فإن كان ممن يخفى عليه لقرب إسلامه ونحوه؛ فلا كفارة، وإلا؛ وجبت^(٦).

ولو قال علمت تحريمه وجهلت وجوب الكفارة به؛ وجبت^(٧).

واعلم أن جماع المرأة على الصحيح في أن الوجوب لا يلاقيها مستثنى من الضابط المذكور^(٨) وأن الكفارة تشتط بالثبوت عند الحاكم، فلو انفرد برؤية الهلال فوطئ في نهاره؛ لزمته وإن لم تثبت عند الحاكم، ولو انفرد برؤية هلال شوال فوطئ؛ لم تلزمه^(٩).

(١) هو أبو المكارم الطبري الذي يكثر الرافعي النقل عن عدته بلا واسطة، ولم يقف على عدته النووي، وإنما ينقل عنها بواسطة، وقد أوضح النووي ذلك في موضع من المجموع (٥ / ٣٠١)، حيث قال: "وحكى الرافعي عن أبي المكارم صاحب العدة وهو غير صاحب العدة أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري الإمام المشهور الذي ينقل عنه صاحب البيان وأطلقه أنا في هذا الشرح، ...". ولم أقف على ترجمة له، لكن ذكر النووي وغيره أنه ابن أخت أبي المحاسن الروياني صاحب بحر المذهب، ولم يذكروا وفاته. انظر: روضة الطالبين (١١ / ١٢٣)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١ / ٣١٥)، والعقد المذهب (١ / ١٠٩).

(٢) في المخطوط (عنق)، والتصويب من المجموع (٦ / ٣٤٠).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٤٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧٨).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٣٤٣)، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٣ / ٤٥٠).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٣٤٤)، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٣ / ٤٤٧).

(٧) قال النووي: "لزمته الكفارة بلا خلاف". انظر: المصدرين السابقين.

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٤٨)، والمجموع (٦ / ٣٤٣).

(٩) انظر: البيان (٣ / ٤٨٤)، وبداية المحتاج (١ / ٥٨٨)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٠٣).

فروع:

لو جامع في يوم، أو أيام من رمضان واحد، أو من رمضانين وأكثر؛ تعددت الكفارة بتعدد الوطء المفسد سواء كفر عن الأول أم لا^(١).

ولو جامع زوجته في نهار منه مرتين فأكثر؛ لم تلزمه إلا كفارة واحدة^(٢).

ولو وطئ أربعاً في يوم، قال الماوردي: "إن قلنا الكفارة عن الرجل والمرأة؛ فعليه أربع كفارات: واحدة عن الجماع الأول عنه وعنهما، وثلاثة عن الباقيات، وإلا؛ وجبت كفارة واحدة"^(٣).

وقال أبو العباس الجرجاني: "إن قلنا تلزمه الكفارة دونها"^(٤)؛ لزمته كفارة واحدة، وإن قلنا تلزمه كفارة عنها؛ لزمه أربع كفارات وإن قلنا يلزم كل واحد منهما كفارة ويتحمل الزوج ما يدخله التحمل وهو الإعتاق والإطعام؛ لزمه خمس كفارات: كفارتان عنه وعنهما بالوطء الأول، وأربع للباقيات"^(٥)، قال النووي: "وفيه نظر"^(٦).

ولو كان له زوجتان مسلمة وكتابية فوطئهما في يوم واحد؛ لزمه على قول وجوب الكفارة عنه خاصة كفارة واحدة بكل حال^(٧)، وعلى القول بأن الكفارة عنهما، فإن قدم وطئ الكتابية؛ فكذلك، وإن قدم وطئ المسلمة؛ لزمه كفارتان^(٨)، وعلى القول بأنه

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٧)، وفتح العزيز (٦/ ٤٥٠).

(٢) انظر: البيان (٣/ ٥٢٥)، والمجموع (٦/ ٣٣٧).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٧).

(٤) نهاية اللوحة (١٢٣٨).

(٥) انظر: المعاينة في الفقه للجرجاني (ص: ٢٥١)، والمجموع (٦/ ٣٣٦).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٣٣٧).

(٧) انظر: المصدر السابق، والمهمات (٤/ ١١٨).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٢٨)، وبحر المذهب (٣/ ٢٥٨).

يلزم كل منهما كفارة وهو يتحمل عنها الإعتاق أو الإطعام؛ يلزمه كفارتان بكل حال^(١).

ولو طراً بعد الجماع في بقية اليوم مرض يبيح الفطر؛ ففي سقوط الكفارة طريقان، أظهرهما أن فيه قولين:

أظهرهما: أنها لا تسقط^(٢).

والثاني: القطع به^(٣).

ولو طراً بعده جنون أو حيض على القول بأن المرأة يلزمها الكفارة بالجماع؛ ففي سقوطها قولان:

أظهرهما: أنها تسقط^(٤)، وعروض الموت كعروض الجنون^(٥)، وعروض الردة فيه لا يسقطها قطعاً^(٦)، وعروض السفر الطويل فيه لا يسقطها على المشهور الذي قطع به الجمهور، ومنهم من ألحقه بالمرض وهو بعيد^(٧).

وإذا جمع بين المرض والجنون، والحيض والسفر، جاء فيهم أربعة أقوال^(٨):

ثالثها: يسقط بطريان الجنون والحيض، دون المرض والسفر.

ورابعها: يسقط بالثلاثة الأول دون السفر.

(١) انظر: المجموع (٦ / ٣٣٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧٦).

(٢) انظر: المهذب (١ / ٣٣٩)، البيان (٣ / ٥٢٧).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٣٤٠)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧٩).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٧٩).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥١).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٣٤٠)، نهاية المحتاج (٣ / ٢٠٤).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٥٩).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥١)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٥١).

الفصل الثاني

في كيفية هذه الكفارة

وهي مرتبة ككفارة الظهار^(١) فيلزم المجامع عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فليطعم ستين مسكيناً^(٢)، واستيفاء الكلام في ذلك يأتي في كتاب الظهار إن شاء الله تعالى، وفي قضاء ذلك اليوم مع الكفارة طريقان: أشهرهما: أن فيه ثلاثة أوجه، وقيل قولان ووجه.

أصحهما وأقيسهما: يجب^(٣).

وثانيهما: لا، ويندرج في الكفارة^(٤).

وثالثها: أنه إن كفر بالصوم؛ لم يقضه، وإن كفر بغيره؛ قضاؤه^(٥).

قال الإمام: "ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم تلزمها الكفارة، ولا يتحمل الزوج ذلك"^(٦).

والعلامة^(٧) المفردة^(٨) عذر في العدول من الصيام إلى الإطعام في أصح الوجهين^(٩).

(١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٢)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٠٤)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٤٩).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٧٩)، وأسنى المطالب (١/ ٤٢٦).

(٣) انظر: حلية العلماء (٣/ ١٦٧)، والمجموع (٦/ ٣٣١).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٣)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٣٣)، والسراج الوهاج (ص: ١٤٦).

(٥) انظر: البيان (٣/ ٥٢٠)، بحر المذهب (٣/ ٢٥٤)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٥٠).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٤٠).

(٧) العلامة: - بغين معجمة مضمومة، ولام ساكنة- هيجان شهوة النكاح من المرأة والرجل وغيرهما.

يقال: غلم غلمة، واغتلم اغتلاماً. انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٣٨٢)، ومغني المحتاج (٢/

١٨١)، وشمس العلوم (٨/ ٤٩٨٦).

(٨) نهاية اللوحة (٢٣٨ب).

(٩) والوجه الثاني: لا؛ لمكان القدرة على الصوم. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٣)، ومنهاج الطالبين

(ص: ٧٩).

ولو كان من لزمته الكفارة فقيراً؛ فلا يجوز صرفها إلى زوجته وأولاده في أصح الوجهين^(١).

ولو عجز عن جميع خصال الكفارة:

فيه خلاف مبني على قاعدة: وهي أن الحقوق المالية الواجبة لله تعالى تنقسم:

إلى ما تجب لا بسبب مباشرة العبد.

وإلى ما تجب بسبب مباشرته^(٢).

فالأول إذا عجز عنه وقت وجوبه؛ لا تستقر في ذمته، كزكاة الفطر^(٣).

والثاني ينقسم إلى ما يجب على وجه البدل وإلى غيره.

فالأول: كجزاء الصيد، وفدية الحلق، والطيب، واللباس في الحج، فإذا عجز عنه؛

ثبت في ذمته إلى أن يجد^(٤).

والثاني: ككفارة الوقاع واليمين والقتل والظهار^(٥)، قال صاحب العدة: ودم التمتع

والقرآن^(١). قال البندنجي: وكفارة قوله أنت علي حرام^(٢)؛ ففي استقراره في ذمته

قولان:

(١) والوجه الثاني: يجوز؛ لحديث الأعرابي المشهور، والأول أصح. انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٤)، والمهمات (٤ / ١٢٤).

(٢) كذا قسمها الرافعي، وقسمها النووي إلى ثلاثة أقسام فقال: "الحقوق المالية الواجبة لله تعالى، ثلاثة أضرب: ضرب يجب لا بسبب مباشرة من العبد، كزكاة الفطر. فإذا عجز وقت الوجوب، لم تثبت في ذمته. وضرب يجب بسبب على جهة البدل، كجزاء الصيد، فإذا عجز وقت وجوبه، ثبت في ذمته؛ تغليباً لمعنى الغرامة.

وضرب يجب بسبب لا على جهة البدل، ككفارة الجماع، واليمين، والقتل، والظهار، ففيها قولان". انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٤)، والمجموع (٦ / ٣٤٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٠).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٣٤٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٢٦).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٠).

أصحهما: أنها تستقر في ذمته، فمن قدر على أحد الخصال؛ لزمته^(٣).
وكلام القاضي أبي الطيب يقتضي أن الثابت في ذمته أحد الخصال الثلاث؛
فيكون مخيراً فيها^(٤)^(٥)، ومقتضى كلام صاحب التنبيه أنه الإطعام خاصة^(٦).
وجزم ابن القاص ببقاء كفارة الظهر في ذمته، وقال: لا يجوز له الوطء حتى يكفر،
ولم يجعله على الخلاف^(٧)، وقال غيره: لا فرق بينهما^(٨).
وقال القاضي: "ينبغيان على القولين في أن الاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب أو
بحالة الأداء، فكذا أصل الوجوب"^(٩).

الموجب الرابع للفطر^(١٠)

الفدية

- (١) انظر: المجموع (٦/ ٣٤٣).
- (٢) انظر: المصدر السابق.
- (٣) والقول الثاني: تسقط عند العجز كزكاة الفطر. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٤)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٠).
- (٤) في المخطوط (فيهما) والمثبت هو الصواب حسب القواعد.
- (٥) انظر: مغني المحتاج (٢/ ١٨١)، وأسنى المطالب (١/ ٤٢٦).
- (٦) انظر: التنبيه (ص: ٦٧)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٠٥)، وتحفة الحبيب (٤/ ٣٦٣).
- (٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٤٢)، وكفاية النبیه (٦/ ٣٥٨).
- (٨) انظر: المصدرين السابقين.
- (٩) قال النووي: "بني الخلاف على أن الاعتبار بحال الوجوب، أم الأداء؟ إن اعتبرنا حال الوجوب، لم يستقر عليه شيء، وكان للمظاهر أن يطاء، ويستحب أن يأتي بما يقدر عليه من الخصال، وإن اعتبرنا الأداء، لزمه أن يأتي بالمقدور عليه، ولا يطاء المظاهر حتى يكفر". انظر: روضة الطالبين (٨/ ٣٠٩)، وكفاية النبیه (٦/ ٣٥٨)، والمهمات (٤/ ١٣٥).
- (١٠) تقدم أن موجبات الافطار خمسة مضى منها القضاء والامساك والكفارة وهذا رابعها، وخامسها التعزير وقد أغفله المصنف.

وهي مدُّ^(١) [بمد]^(٢) رسول الله ﷺ لكل يوم من أيام رمضان، وجنسها جنس زكاة الفطر، وهو غالب قوت البلد، لا قوته ولا سائر الأقوات على أصح الأقوال؛ فلا يجزئ الدقيق والسويق والخبز والقيمة كما تقدم^(٣).

ومصرفها مصرف صدقة التطوع وهو الفقراء والمساكين^(٤)، وكل مد بمثابة كفارة تامة؛ فيجوز صرف عدد منها إلى مسكين واحد عن الشخص الواحد، بخلاف أمداد الكفارة فإنه يجب صرف كل منها إلى واحد^(٥).

ولوجوبها ثلاثة أسباب؛ لأنها قد تجب بدلاً عن نفس الصوم، ولفوات فضيلة الأداء، ولتأخير القضاء عن وقته^(٦):

السبب الأول: وجوبها بدلاً^(٧) عن نفس الصوم، وهو في صورتين:

إحدهما: إذا فاته صوم يوم أو أكثر عن رمضان ومات قبل أن يقضيه؛ فله حالتان^(٨):
إحدهما: أن يكون موته بعد التمكن من القضاء سواء فاته بعذر كالمرض والسفر أو غيره، فإن أفطر تعدياً فلا بد من تداركه بعد موته^(٩).

(١) المد: بالضم جمع أمداد، مكيال، وهو رطلان عند الحنفية = ٠,٣٢، ١ ليترًا = ٣٩، ٨١٥ غراماً، ورطل وثلاث عند الائمة الثلاثة = ٦٨٧، ٠ ليترًا = ٥٤٣ غراماً، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما، وبه سمي مداً. انظر: لسان العرب (٣/ ٤٠٠)، والقاموس المحيط (ص: ٣١٨)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤١٧).

(٢) ما بين المعقوفتين في الهامش بنفس الخط مع الإشارة إليه.

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٦)، والمجموع (٦/ ٣٧٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٠).

(٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٤٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٠)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٤٤).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٦)، ومنهاج الطالبين (ص: ٧٨)، ومغني المحتاج (٢/ ١٧٧).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٨١)، وشرح المقدمة الحضرمية (ص: ٥٧٦).

(٧) نهاية اللوحة (٢٣٩أ).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨١).

وفي التدارك [طريقان: أحدهما: فيه] ^(٢) قولان:
 أصحهما: عند الجمهور وهو نصه في الجديد وبعض القديم أن طريقه الفدية ^(٣)؛
 فيطعم عن كل يوم مدين من تركته، ولا يصام عنه ^(٤).
 والثاني: وهو قديم أنه يجوز لوليه أن يصوم ويجزئه عن الإطعام وتبراً ذمته به، لكن
 لا يلزمه، بل يستحب، فإن لم يفعل؛ أطعم عنه من تركته ^(٥).
 وقال ابن الصلاح: "ليس نصه في القديم الجزم بجوازه بل معلقاً بصحة الحديث ^(٦)
 فيه" ^(٧). ورجّح هذا القول جماعة من المحققين الجامعين بين الفقه والحديث
 (كالبيهقي) ^(٨) وابن الصلاح والنووي؛ لصحة الحديث وطرده الآخر ^(٩).
 والطريق الثاني: القطع بالجديد ونفي القول المنسوب إلى القديم ^(١٠).
 قال ابن الصلاح والنووي: "والصواب الجزم بجواز الصوم عن الميت سواء صوم
 رمضان والنذر والكفارة [وغيرها] ^(١) من الصيام الواجب" ^(٢).

-
- (١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٦)، ومغني المحتاج (٢/ ١٧٢).
 (٢) ما بين المعقوفتين تكملة من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٣٨).
 (٣) انظر: الأم (٢/ ١١٤)، والمجموع (٦/ ٣٦٨).
 (٤) كذا نقله الرافعي، أما النووي فقال: (أشهرهما وأصحهما عند المصنف والجمهور وهو المنصوص في
 الجديد: أنه يجب في تركته لكل يوم مد من طعام ولا يصح صيام وليه) انظر: فتح العزيز (٦/
 ٤٥٦)، والمجموع (٦/ ٣٦٨).
 (٥) واختاره النووي. انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢)، والمجموع (٦/ ٣٦٨).
 (٦) يشير إلى حديث بن عباس رضي الله عنه، أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم
 شهر، فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكنّت تقضينه؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق
 بالقضاء» أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (٣/ ٣٥ ح ١٩٥٣)،
 ومسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (٢/ ٨٠٤ ح ١١٤٨).
 (٧) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٤١).
 (٨) في المخطوط (البيهقي)، ولعل المثبت هو الصواب.
 (٩) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٤٢٩)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٤٢)، والمجموع (٦/ ٣٦٩).
 (١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢)، والمجموع (٦/ ٣٦٩).

ولا فرق على القولين بين أن يكون وقت القضاء خرج قبل موته أو لا^(٣).
وعن ابن أبي هريرة أنه إن لم يكن خرج؛ أطلع عنه، وإلا؛ فصام؛ لأنه غير مفرط
مع بقاء الوقت، فلو مات في أثناء وقت الصلاة فإنه لا يقضي^(٤).
وعلى القديم لو أمر الولي أجنبياً أن يصوم عن الميت بأجرة أو بغير أجرة؛ جاز
كالج^(٥).

ولو استقل الأجنبي به؛ فوجهان:

أصحهما: وجزم به ابن الصباغ أنه لا يجزئه^(٦)، وجزم شيخه القاضي بالإجزاء^(٧).
وحكى القاضي حسين وجهين في صحة استئجار الوارث ليصوم عنه وبناهما على
الخلافاً فيما إذا أراد الأجنبي أن يحج من ماله عن المعصوب، هل يلزمه إن أذن له^(٨)؟
ومن المراد بالولي الذي [يصوم]^(٩)؟ قال الإمام: يحتمل أن يراد به القريب الذي له
الولاية أي ولاية المال، وأن يراد به مطلق القريب، ويحتمل أن يشترط فيه الإرث، ويحتمل
أن يشترط فيه العصوبة، ولا نقل عندي فيه^(١٠).

-
- (١) في المخطوط (وغيرهم) والمثبت هو الصواب حسب القواعد.
(٢) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٤٢)، والمجموع (٦/ ٣٧٠).
(٣) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٩٢).
(٤) انظر: المصدر السابق.
(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٨١)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨١)، والمهمات (٤/ ١٢٧).
(٦) وهو المشهور في المذهب. انظر: المجموع (٦/ ٣٦٨).
(٧) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٨٩)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٤٦).
(٨) أحدهما: يصح؛ قياساً على الحج.
وأظهرهما: المنع؛ لأنه عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة فلا تدخلها بعد الوفاة كالصلاة.
انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٨٩).
(٩) في المخطوط (لا يصوم)، والتصويب من المجموع (٦/ ٣٦٨).
(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦٢).

قال الرافعي: "الأشبه^(١) اعتبار الإرث"^(٢)، وقال ابن الصلاح: "الأقرب أن^(٣) المراد به مطلق القريب، وأن يراد به الوارث"^(٤)، وقال النووي: "والذي أختاره^(٥) أنه مطلق القريب هو الأصح المختار"^(٦)، وقال صاحب الذخائر^(٧): "إنه أظهر الاحتمالات"^(٨).
وقال النووي: "لو كان عليه صوم رمضان فصام فيه ثلاثون إنساناً في يوم واحد هل يجزئه عن جميع الشهر؟ لم أر لأصحابنا فيه كلاماً، وفي صحيح البخاري^(٩) عن

- (١) الأشبه: هو الحكم الأقوى شبهها بالعلة، وذلك فيما لو كان للمسألة حكمان مبنيان على قياسين، لكن العلة في أحدهما أقوى من الآخر. انظر: تحرير الفتاوى (١/ ٤٤).
- (٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٧).
- (٣) نهاية اللوحة (٢٣٩ ب).
- (٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٤٤).
- (٥) أي اختاره ابن الصلاح، ورجحه النووي.
- (٦) انظر: المجموع (٦/ ٣٦٨).
- (٧) هو أبو المعالي مُجَلِّي بن جُمَيْع بن نجا المخزومي الشامي ثم المصري، الفقيه الشافعي، كان من أعيان الفقهاء المشار إليهم في وقته، وصنّف في الفقه كتاب الذخائر، وهو كتاب مبسوط جمع من المذهب شيئاً كثيراً، وفيه نقل غريب ربما لا يوجد في غيره، وهو من الكتب المعتبرة المرغوب فيها، تولى أبو المعالي القضاء بمصر سنة (٥٤٧هـ) وتوفي بها في ذي القعدة سنة (٥٥٠هـ). انظر: طبقات السبكي (٧/ ٢٧٧)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٥٤).
- (٨) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٨٨).
- (٩) مُجَدِّ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، صاحب (الجامع الصحيح) المعروف بصحيح البخاري، و(التاريخ)، و(الضعفاء) في رجال الحديث، و(خلق أفعال العباد)، و(الأدب المفرد)، ولد في بخارى سنة (١٩٤هـ)، وسمع من نحو ألف شيخ منهم الامام أحمد وإسحاق ابن راهويه، وجمع نحو ست مئة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق برواته، وكتابه في الحديث أوثق الكتب الستة المعول عليها، ومن تلامذته الأئمة مسلم وابن خزيمة والترمذي وخلق كثيرون، توفي ليلة عيد الفطر، سنة (٢٥٦هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٨)، والأعلام (٦/ ٣٤)، وهداية القاري (٢/ ٧٠٣).

الحسن البصري^(١): أنه لا يجزئه^(٢)، وهو الظاهر الذي نعتقده^(٣). ويجوز الإطعام أيضاً على هذا القول^(٤).

-
- (١) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم؛ من سادات التابعين وكبرائهم، جمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة. ولد في المدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر سنة (٢١هـ)، نشأ بوادى القرى، وكان فصيحاً، وسمع ابن عمر، وأنساً، وسمرة، وأبا بكرة، وغيرهم رضى الله عنهم. وكان أنس كثيراً ما يُسأل عن أمرٍ فيقول: اسألوا مولانا الحسن فإنه سمع وسمعنا وحفظ ونسينا، روى عنه حميد الطويل ويزيد بن أبي مریم وأيوب وقتادة، وخلق كثير، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١ / ١٦١)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك (١ / ١٢٥)، وتهذيب التهذيب (٢ / ٢٦٤) ووفيات الأعيان (٢ / ٦٩).
- (٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (٣ / ٣٥).
- (٣) انظر: المجموع (٦ / ٣٧١).
- (٤) هذا قول البيهقي كما حكاها المصنف في تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٤٨) وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤ / ٢٥٦).

فرع: لو مات وعليه صلاة^(١) أو اعتكاف؛ لم يقضهما عنه وليه، ولا يسقطان عنه بالفدية على المشهور والمنصوص^(٢) الذي جزم به الجمهور^(٣).
وعن البويطي^(٤) أنه روى قولاً أنه يعتكف عنه وليه^(٥)، وفي رواية يطعم عنه وليه^(٦).
قال البغوي: "ولا يبعد تخريجه في الصلاة؛ فيطعم عن كل صلاة مداً"^(٧).
فإن قلنا يطعم في الاعتكاف؛ فالقدر المقابل بالمد اعتكاف يوم مع ليلته^(٨)، واستشكله الإمام^(٩).

(١) نقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصلى عنه. انظر: مغني المحتاج (٢/ ١٧٣)، ونهاية المحتاج (٣/ ١٩٢)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٣٨).

(٢) بل نص في الأم على سقوط الاعتكاف عنه بالفدية: "وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر بصوم ثم مات قبل أن يقضيه فإنه يطعم عنه مكان كل يوم مداً، فإن كان جعل على نفسه وهو مريض فمات قبل أن يصح فلا شيء عليه، فإن كان صح أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بعدد ما صح من الأيام كل يوم مداً" انظر: الأم (٢/ ١١٧).

(٣) قال النووي: "هذا هو المشهور في المذهب". وقال البكري: "ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت، ركعتا الطواف، فإنهما يصحان من الأجير، تبعاً للحج". انظر: المجموع (٦/ ٣٧٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨١)، وإعانة الطالبين (٢/ ٢٧٦).

(٤) يوسف بن يحيى القرشي، أبو يعقوب البويطي صاحب الإمام الشافعي، قام مقامه في الدرس والإفتاء بعد وفاته. نسبته إلى بويط (من أعمال الصعيد الأدنى)، قال عنه الشافعي: "ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى، وليس أحد من أصحابي أعلم منه"، من تلامذته: إبراهيم الحربي، والربيع بن سليمان المرادي. له "المختصر" في الفقه، اقتبسه من كلام الشافعي، ولما كانت محنة خلق القرآن، أريد منه القول بأن القرآن مخلوق، فامتنع، فسُجن. ومات في سجنه ببغداد سنة (٢٣١هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ١٥٩)، ووفيات الأعيان (٧/ ٦١)، والأعلام للزركلي (٨/ ٢٥٧).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٣٧٢)، وبداية المحتاج (١/ ٥٨١).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٥٨)، والسراج الوهاج (ص: ١٤٤).

(٧) انظر: التهذيب (٣/ ١٨٢).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٣٧٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨١)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٤٢).

(٩) قال الامام: "وهذا عندي مشكلٌ من طريق الاحتمال، فإننا تبعنا الأثر في مقابلة صوم يوم بمُدٍّ، وليس ينقدح قياس الاعتكاف في ذلك على الصوم، ثم اعتكاف لحظة عبادة تامة". انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٢٢).

وعن الصيدلاني أنه يطعم عن كل يوم مسكيناً^(١)، وكلام الماوردي يقتضي سقوطه بالموت^(٢)، وفرّع البغوي على الطريق الأول أنه لو نذر أن يعتكف يوماً صائماً فمات قبل ذلك، فإن قلنا يجوز إفراد الصوم عن الاعتكاف؛ فلا يعتكف عنه الولي، وفي صيامه القولان^(٣)، وإن منعناه، فإن قلنا لا يصوم الولي؛ أطعم، وإن قلنا يصوم؛ فهنا يعتكف عنه الولي صائماً تبعاً، وإن كانت النيابة لا تجزئ في الاعتكاف [فها هنا تجوز؛ تبعاً للصوم]^(٤) كما لا تجوز في الصلاة [وتجوز]^(٥) عن ركعتي الطواف؛ [تبعاً للحج]^{(٦)(٧)}.

الحالة الثانية^(٨): أن يكون موته قبل أن يتمكن من القضاء بأن دام عذره من مرض أو سفر أو إغماء أو حيضها أو نفاسها أو حملها أو إرضاعها ونحوه إلى الموت؛ فلا فدية في تركته، ولا يصوم عنه وليه قطعاً^(٩).

- (١) قال العِمْراني: "ولم أجده لغيره من أصحابنا". انظر: البيان (٣ / ٦٠٢)، والمجموع (٦ / ٣٧٢).
- (٢) قال الماوردي: "إن وطئ عامداً بطل اعتكافه وعليه القضاء إن كان واجبا ولا كفارة عليه، فإن مات قبل القضاء سقط عنه". انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٩).
- (٣) أصحابهما: يجب في تركته لكل يوم مد من طعام ولا يصح صيام وليه.
- والثاني: يجوز لوليه أن يصوم، لكن لا يلزمه، بل يستحب، فإن لم يفعل؛ أطعم عنه من تركته. انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٦)، والمجموع (٦ / ٣٦٨).
- (٤) ما بين المعقوفتين تكملة من التهذيب (٣ / ١٨٢).
- (٥) ما بين المعقوفتين تكملة من المصدر السابق.
- (٦) ما بين المعقوفتين تكملة من المصدر السابق.
- (٧) انظر: المصدر السابق.
- (٨) تقدم في بداية الكلام عن الفدية أنها تجب بثلاثة أسباب:
- السبب الأول: وجوبها بدلاً عن نفس الصوم، وهو في صورتين:
- الصورة الأولى: إذا فاته صوم يوم أو أكثر عن رمضان ومات قبل أن يقضيه؛ فله حالتان:
- الحالة الأولى: أن يكون موته بعد التمكن من القضاء. وهذه هي الحالة الثانية.
- (٩) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٢).

وعن أبي [يحيى]^(١) البلخي وغيره وجهاً في المسافر والمريض: أنه يلزم في تركتهما كفارة وهو ضعيف^(٢).

الصورة الثانية^(٣): الشيخ الهيم^(٤) الذي لا يطيق الصوم أو يلحقه به مشقة شديدة لا يلزمه الصوم قطعاً^(٥)، وفي لزوم الفدية قولان:

أحدهما: لا، لكن يستحب^(٦).

وأصحهما: نعم إلا أن يتكلف ويصوم^(٧).

وبجريان في العجز المتصفة بهذه الصفة^(٨) وفي المريض الذي لا يرجى برؤه سواء في ذلك صوم رمضان والنذر والكفارة^(٩)، ولو نذر أحد هؤلاء صوماً؛ فوجهان^(١٠): أحدهما: لا ينعقد.

وثانيهما: ينعقد، ويفدي.

وبناهما جماعة على وجهين في أن الشيخ العاجز هل يتوجه عليه الخطاب بالصوم ثم ينتقل إلى الفدية بالعجز أم يخاطب بالفدية ابتداءً؟ والأصح الثاني^(١١).

(١) في المخطوط (الحسن)، ولعله -والله أعلم- تصحيف من (يحيى)؛ فلم أقف على ترجمة لأبي الحسن، وإنما المشهور أبو يحيى البلخي. وانظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٥٠).

(٢) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٥٠).

(٣) الصورة الأولى: إذا فاته صوم يوم أو أكثر عن رمضان ومات قبل أن يقضيه. وقد تقدمت ص:

(٤) الهيم: الشيخ الكبير البالي. انظر: تهذيب اللغة (٥ / ٢٤٩)، ولسان العرب (١٢ / ٦٢١).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٢).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٩٥)، والمجموع (٦ / ٢٥٨).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٦٥)، وحلية العلماء (٣ / ١٤٤)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٢).

(٨) نهاية اللوحة (٢٤٠).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٥٨)، والمهمات (٤ / ١٣٣)،

(١٠) انظر: المجموع (٦ / ٢٥٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٢).

(١١) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٣١٣)، والمجموع (٦ / ٢٥٩).

فإن أوجبنا الفدية فكان معسراً فهل يلزمه إذا أيسر؟ فيه قولان كما مر في الكفارة، والأصح هناك أنها تلزمه^(١)، قال النووي: وينبغي أن يكون الأصح هنا أنها لا تلزمه^(٢). وقطع القاضي الطبري في المجرد^(٣) باللزوم، فإن لم يخرجها حتى مات؛ وجب إخراجها من تركته^(٤).

ولو كان رقيقاً فعنق ترتب الخلاف على الخلاف في زوال الاعسار وأولى بأن لا يلزمه، ولو مات رقيقاً؛ فلا فدية^(٥).

ولو أفطر أحد هؤلاء^(٦) ثم قدر على الصوم؛ ففي لزوم قضائه وجهان، وقطع القاضي والبعوي بعدم لزومه، وفرقا بينه وبين المعضوب إذا حج عنه ثم زال العضب حيث يجب على الأصح^(٧).

وقال البعوي من عند نفسه: إذا قدر قبل أن يفدي؛ عليه أن يصوم، فإن قدر بعدها؛ فيحتمل أن يكون كالحج^(٨).

(١) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٢٤١)، والمهمات (٤ / ١٣٥).

(٢) انظر: المجموع (٦ / ٢٥٩).

(٣) المجرد: كتاب للقاضي الطبري.

(٤) قال الاسنوي: "وتوجيه الوجوب أنها بسبب من جهته - وهو الفطر - بخلاف الفطرة". انظر:

المجموع (٦ / ٢٥٩)، والمهمات (٤ / ١٣٥).

(٥) قال البعوي: "والفرق: أن العبد لم يكن وقت الفطر من أهل الفدية؛ بخلاف الحر". انظر:

التهذيب (٣ / ١٧٢)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٤١)، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٣ /

٤٣٤)

(٦) وهم: الشيخ العاجز، والمرأة العجوز اللذان لا يطيقان الصوم، والمريض الذي لا يرجى برؤه.

(٧) قال البعوي: "لأن المعضوب كان مخاطباً بالحج، لا بأداء المال، والشيخ الكبير لم يكن مخاطباً

بالصوم، بل كان مخاطباً بالفدية". انظر: التهذيب (٣ / ١٧٢)، والمجموع (٦ / ٢٥٩).

(٨) انظر: التهذيب (٣ / ١٧٢).

ولا يجوز لهم تعجيل الفدية قبل دخول رمضان قطعاً^(١)، ويجوز إخراجها بعد طلوع فجر كل يوم^(٢)، وحكى الروياني عن والده احتمالين في جواز إخراجها قبل الفجر^(٣). قال النووي: "وليس بشيء، وقطع الدارمي بالجواز وهو الصواب كالزكاة"^(٤). وحكى القاضي في جواز إخراجها بعد دخول رمضان عن أيامه المستقبلية وجهين، وصحح الجواز^(٥).

السبب الثاني^(٦): فوات فضيلة الوقت، وذلك في حق الحامل والمرضع، فإذا خافتا على أنفسهما من الصوم؛ أفطرتا وقضتا، ولا فدية عليهما قطعاً سواء خافتا مع ذلك على ولديهما أم لا كالمريض^(٧). وإن خافتا على ولديهما بأن تُسقط الحامل ويقل لبن المرضعة فيهلك الولد أو يَضُنَّا^(٨) لا على أنفسهما؛ أفطرتا وقضتا^(٩)، وفي وجوب الفدية عليهما طريقان: أشهرهما: أن فيه ثلاثة أقوال: أصحها: أنه يجب عليهما^(١٠).

(١) انظر: المجموع (٦ / ٢٦٠)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٣٩).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٨٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٣٩).

(٣) قال الروياني -نقلًا عن والده-: (وإن أداها قبل الفجر يحتمل أن يقال: يجوز كما تجوز فيه النية لو كان قادرًا على الصوم قلت: ويحتمل أنه لا يجوز لأنه لم يدخل وقت وجوب الصوم) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٩٧).

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٢٦٠).

(٥) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ١٥٨).

(٦) السبب الأول: وجوب الفدية بدلاً عن نفس الصوم. وقد تقدم ص:

(٧) انظر: الإقناع للماوردي (ص: ٧٨)، ومتن أبي شجاع (ص: ١٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٣).

(٨) يَضُنَّا من الضَّنَّا: وهو الهزال والضعف. انظر: النهاية لابن الأثير (٥ / ٦٢)، والمغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٨٦).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٦٠)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٥).

(١٠) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٣٦)، والبيان (٣ / ٤٧٣)، ومغني المحتاج (٢ / ١٧٤).

والثاني: لا، لكن يستحب، واختاره ابن المنذر^(١) والرويان^(٢).

[والثالث]^(٣): أنها تجب على المرضع دون الحامل^(٤).

والطريق الثاني^(٥): أنها تجب على المرضع قطعاً، وفي وجوبها على الحامل قولان^(٦)، وقال القاضي: "إنه المذهب"^(٧).

وعلى القول الأصح في تعدد الفدية بتعدد الأولاد طريقان^(٨):

أصحهما: القطع بأنها لا تعدد.

والثاني: فيه وجهان.

ولا فرق في المرضعة بين أن ترضع ولدها أو غيره بأجرة أو تبرعاً على المشهور فتفطر وتقضي وتفدي^(٩)، بل قال القاضي: يجب الإفطار إذا تضرر الرضيع بالصوم^(١٠).

وهل تكون الفدية على المرضعة أو المستأجرة؟

(١) لكنه ذكر في كتابه الإقناع: أن الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ليس عليهما غير ذلك، ولم يشر إلى الاستحباب. انظر: الإقناع لابن المنذر (١/ ١٩٥).

(٢) لكنه مال في بحر المذهب إلى الوجوب. انظر: بحر المذهب (٣/ ٢٦٤)، وكفاية النبيه (٦/ ٣) في المخطوط (الثاني)، والمثبت هو الصواب حسب الترتيب.

(٤) قال أبو إسحاق الشيرازي: لأن الحامل أفطرت لمعنى فيها كالمريض والمرضع أفطرت لمنفصل عنها فوجبت عليها الكفارة. انظر: المهذب (١/ ٣٢٨)، وفتح العزيز (٦/ ٤٦٠).

(٥) نهاية اللوحة (٢٤٠ ب).

(٦) انظر: البيان (٣/ ٤٧٤)، والمجموع (٦/ ٢٦٧).

(٧) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٢٩٢).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٦٠)، والمجموع (٦/ ٢٦٨).

(٩) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٨٣)، وكفاية النبيه (٦/ ٢٩٥).

(١٠) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٨٣)، والمجموع (٦/ ٢٦٨).

فيه وجهان كفدية المستأجر للحج المتمتع^(١)، قال النووي: "ولعل الأصح وجوبها على المرضعة بخلاف الأصح في دم المتمتع"^(٢).

قال [القاضي]^(٣): "ولو كان هناك نسوة مراضع فأرادت واحدة أن تأخذ صبياً فترضعه تقرباً إلى الله تعالى؛ جاز لها الفطر للخوف عليه وإن لم يتعين عليها"^(٤).
وقال الغزالي في فتاواه: "ليس للمستأجرة أن تفطر بخلاف [الأم]^(٥)، ولا خيار لأهل الصبي بعدم إفطارها إلا أن يخفى عليهم تأثير الصوم في نقص اللبن"^(٦). قال النووي: "وهذا غلط ظاهر"^(٧).

ولو كانت الحامل أو المرضع مسافرة أو مريضة فأفطرت بنية الترخص بذلك؛ فلا فدية عليهما قطعاً^(٨)، وإن افطرتا لا بنيتيه بل للخوف على الولد؛ ففي الفدية هذا الخلاف^(٩)، وإن لم يكن لها نية؛ ففي الفدية وجهان كالوجهين السابقين فيما إذا أفطرت المسافر أو المريض بالجماع لا على قصد الترخص، هل يلزمه الكفارة^(١٠)؟

-
- (١) انظر: النجم الوهاج (٣ / ٣٤٠)، وبداية المحتاج (١ / ٥٨٢).
 - (٢) لأنه من تنمة الحج الواجب على المستأجر، وهنا الفطر من تنمة إيصال المنافع الواجبة على المرضع. انظر: المجموع (٦ / ٢٦٨).
 - (٣) سقطت من المخطوط، والتكملة من المجموع (٦ / ٢٦٨).
 - (٤) انظر: المصدر السابق.
 - (٥) في المخطوط (الامام)، والتصويب من فتح العزيز (٦ / ٤٦١).
 - (٦) انظر: فتاوى الغزالي (ص: ٣٢ مسألة: ٢٠).
 - (٧) انظر: المجموع (٦ / ٢٦٨).
 - (٨) انظر: التهذيب (٣ / ١٧١)، والمهمات (٤ / ١٣٨)، وشرح المقدمة الحضرمية (ص: ٥٧٩).
 - (٩) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٦١)، والمجموع (٦ / ٢٦٨).
 - (١٠) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٨٤)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠ / ٢٥٣).

وبناها القاضي عليهما في الموضع وقال في المسافر: إن ألزمتا المجمع في السفر بالكفارة؛ فهذه أولى، وإلا؛ فوجهان^(١). وقطع بعضهم بعدم وجوب الفدية هنا مطلقاً^(٢).

قال [الزيادي]^(٣): "ويجوز للحامل تقديم الفدية على الفطر، ولا تقدم إلا فطرة يوم واحد"^(٤).

وخرج بعضهم تقديمها لأيام على الخلاف في جواز تعجيل زكاة عامين^(٥)، والمرضع كالحامل^(٦)، وفيهما وجه: أنه لا يجوز تقديم الفدية على الفطر^(٧).

(١) والفرق: أن الموضع يجوز أن يلزمها الفدية، وإن كان يباح لها الإفطار وهي إذا كانت في الحضر، كذلك هاهنا. انظر: كفاية النبيه (٦ / ٢٩٤)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠ / ٢٥٣).

(٢) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٢٩٤).

(٣) في المخطوط (الرويانى)، والتصويب من روضة الطالبين (٢ / ٣٨٥)، والمجموع (٦ / ١٦١)، والمهمات (٤ / ١٤٤).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) اختلف فقهاء الشافعية في حكم تعجيل الزكاة لعامين، أو أكثر على جهين:

الوجه الأول: لا يجوز؛ لأنه دفع زكاة قبل انعقاد حولها، فلم تصح، كما لو لم يملك النصاب.

والوجه الثاني: يجوز، فلو ملك خمسين شاة، فأخرج منها عشرة زكاة عشر سنين.. جاز ما لم ينقص عن النصاب، وهو الأظهر، واختاره الماوردي والنووي. انظر: الحاوي الكبير (٣ / ١٦٠)، والبيان (٣ / ٣٧٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٢١٢).

(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز ط العلمية (١٢ / ٢٦١)، وروضة الطالبين (١١ / ١٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٢٩٥).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٩٧).

فرعان:

الأول: إذا أفطر بغير الجماع بغير عذر في نهار رمضان، فهل تلزمه الفدية مع

القضاء؟ فيه طريقتان:

أحدهما: فيه وجهان، أحدهما: نعم، وصححه الفوراني والبغوي^(١).

وأصحهما: لا^(٢)، وقربهما الإمام من الوجهين فيمن تعمد ترك أبعاض الصلاة^(٣)،

هل يسجد للسهو^(٤)؟^(٥) وتقدم فيه وجهان آخران^(٦):

أحدهما: أنه يلزم فيه فدية غير مقدرة فوق فدية الحامل والمرضع ودون كفارة الجماع^(٧).

وثانيهما: أنه يلزمه كفارة الجماع^(٨).

والطريق الثاني - وبه قال العراقيون - : القطع بعدم الوجوب^(٩).

(١) انظر: التهذيب (٣ / ١٧٠).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٦١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٤)، والمجموع (٦ / ٣٢٨).

(٣) بعض الشيء طائفة منه، والجمع أبعاض. والشافعية يقسمون الصلاة الى أركان وسنن، ويقسمون السنن الى أبعاض وهيئات، والأبعاض: كل ما يجبر تركه بسجود السهو في آخر الصلاة. وهي ستة: التشهد الأول، والجلوس له، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والصلاة عليه في التشهد الأخير، والقنوت وقيامه في الصبح وفي وتر النصف الأخير من رمضان. وهيئات: سنن الصلاة التي إن تركها المصلي لم يُسنَّ جبرها بسجود السهو، بخلاف الأبعاض. انظر: المصباح المنير (١ / ٥٤)، ولسان العرب (٧ / ١١٩)، وفتح الرحمن (ص: ٢٨٣)، واللباب (ص: ١٠٠)، والفقهاء المنهجية (١ / ١٤٤).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٤٤).

(٥) نهاية اللوحة (١٢٤١).

(٦) انظر: (١ / ٢٢٠).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٣٥)، وحلية العلماء (٣ / ١٦٦).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٧٧)، وكفاية النبيه (٦ / ٣١٧).

(٩) انظر: المجموع (٦ / ٣٢٨)، والمهمات (٤ / ١٣٩).

الثاني: لو رأى الصائم في رمضان مشرفاً على الهلاك بغرق أو غيره ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر ليتقوى؛ جاز له أن يفطر، بل يجب ويقضي^(١)، وفي لزوم الفدية وجهان:

أصحهما: تجب^(٢)، وبناهما أبو محمد على الخلاف في وجوبها على الحامل والمرضع^(٣).

قال الرافعي: "وأشار مشيرون إلى مجيء الخلاف هنا مع التفريع على وجوب الفدية هناك"^(٤).

السبب الثالث: تأخير القضاء، فمن فاتته صوم رمضان أو [شيئاً]^(٥) منه؛ وجب قضاؤه، فإن كان فاتته بعذر كحيض وسفر ونسيان نية أو غلط بأن أكل ظاناً أنه ليل فبان نهاراً؛ كان قضاؤه على التراخي ما لم يبلغ رمضان الثاني، لكن المستحب تعجيله^(٦)، ولا يجوز تأخيره إليه بغير عذر^(٧)، وهذا القضاء مقيد بهذا الوقت المخصوص، وإن كان له عذر بأن استمر سفره أو مرضه؛ جاز له التأخير ما دام العذر باقياً وإن بقي سنين وتكررت رمضان^(٨).

وإن فاتته بغير عذر فهل يجب قضاؤه على الفور أو التراخي ما لم يبلغ رمضان الثاني؟

فيه وجهان:

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٦١)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٤).

(٢) انظر: المصدرين السابقين، والمهمات (٤ / ١٤٠).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٤٤)، والمهمات (٤ / ١٤٠).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٦١).

(٥) في المخطوط (شيئاً)، والمثبت هو الصواب.

(٦) انظر: مغني المحتاج (٢ / ١٧٦)، والغرر البهية (٢ / ٢٣٤).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦٠)، والمجموع (٦ / ٣٦٤).

(٨) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣٨٥)، وبداية المحتاج (١ / ٥٨٣).

أصحهما عند الخراسانيين وجماعة من العراقيين: أنه على الفور^(١) حتى قال البغوي: "لا يجوز له تأخيرها بعذر السفر"^(٢).

وحيث آخر القضاء مع الإمكان حتى دخل رمضان الثاني؛ وجب عليه صوم رمضان الحاضر وقضى الفائت بعده ويجب عليه مع القضاء لكل يوم مُد^(٣)، ولو آخر القضاء حتى مضى رمضان فصاعداً فهل يتكرر المد بتكرر السنين أم يكفي مد واحد عن كل يوم لها كلها؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يتكرر وينسب إلى ابن سريج وصححه الماوردي^(٤)، وقال البندنجي: إنه المذهب^(٥).

وأصحهما: أنه يتكرر^(٦).

وإذا أخر الشيخ الهمّ إخراج الفدية حتى دخل رمضان آخر؛ تكررت الفدية بتكرر السنين^(٧)، وحكى الغزالي فيه وجهاً ولم يوافق عليه^(٨).

(١) انظر: المجموع (٦ / ٣٦٥)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٨٥).

(٢) انظر: التهذيب (٣ / ١٧٩).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦٠)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٤).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٥٢)، بحر المذهب (٣ / ٢٨١)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٤٢).

(٥) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣٨٤)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠ / ٢٦٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٢٩).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٦١)، والمجموع (٦ / ٣٦٤).

(٧) نصّ النووي على أن المذهب عدم التكرار، وأن القول بالتكرار شاذ ضعيف. انظر: المجموع (٦ / ٣٦٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٤).

(٨) قال ابن الصلاح: "هذا لم نجد له غيره، ولم يذكره هو في "السيط" فهو شذوذ منه، وكأنه من تصرفه، ولا وجه لإلحاق الفدية بنفس الصوم في ذلك مع قيام الفارق ووضوحه". انظر: الوسيط (٢ / ٥٥٤)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٥٠).

ولو أفطر عدواناً وقيل^(١) تجب الفدية به^(٢) فأخر القضاء حتى دخل رمضان آخر؛ فعليه لكل يوم فديتان، واحدة للإفطار، وأخرى للتأخير، ولا تداخل على المذهب^(٣)، وبه جزم البغوي^(٤)، ورتبه بعضهم على من أخر القضاء حتى مضى رمضان إن عددنا الفدية ثم فهنا أولى، وإلا؛ فوجهان^(٥).

ولو أخر القضاء مع الإمكان حتى دخل رمضان الثاني ومات قبل أن يقضي، فإن قلنا الميت يطعم عنه؛ فوجهان:

أحدهما: عن ابن سريج أنه يخرج من تركته مدّاً لكل يوم^(٦).

قال الماوردي: "وهو غلط لم يوافق عليه"^(٧)، وعلى هذا قال ابن الصباغ: "المد في مقابلة الصوم"^(٨).

وقال القاضي الطبري والبندنجي: هو في مقابلة التأخير، ويسقط حكم القضاء ونسبه الطبري إلى الإصطخري^(٩)^(١٠).

(١) في المخطوط (قيل) لكن الأحسن (قلنا) كما في المجموع (٦/ ٣٦٤): "ولو أفطر عدواناً وقلنا تجب فيه الفدية".

(٢) نهاية اللوحة (٢٤١ ب).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٦٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٤).

(٤) انظر: التهذيب (٣/ ١٨٠).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٣٦٤)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٨٦).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٦١)، وفتح العزيز (٦/ ٤٦٣).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٣).

(٨) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٨٧)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠/ ٢٦٤).

(٩) الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري، أبو سعيد: فقيه شافعي، ولد سنة (٢٤٤هـ). كان من نظراء ابن سريج، ومن أكابر أصحاب الوجوه في المذهب، وكان ورعاً زاهداً، اخذ عن أبي القاسم الأنماطي، قال أبو إسحاق المروزي: لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن يُدرّس عليه إلا ابن سريج وأبو سعيد الإصطخري، من تصانيفه: كتاب الأفضية، وشر للمستعمل في فروع الفقه، توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٢٤٧)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/ ١٠٩)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٠٤).

(١٠) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٨٧)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠/ ٢٦٤).

وأصحهما: أنه يخرج من تركته لكل يوم مدان مد لفوات الصوم ومد للتأخير^(١)، وعلى هذا لو كان عليه قضاء عشرة أيام فمات قبل أن يقضيها ولم يبق من شعبان سوى خمسة أيام؛ أخرج من تركته خمسة عشر مداً، عشرة لترك الصوم وخمسة للتأخير^(٢).

وإن قلنا يصام عنه فصوم الولي يحصل به تدارك أصل الصوم ويفدي من تركته بالتأخير^(٣).

ولو أفطر عدواناً وقلنا تجب الفدية وأخر حتى دخل رمضان الثاني ومات قبل القضاء؛ فالمذهب أنه يخرج من تركته ثلاثة أمداد لكل يوم، مد لترك أصل الصوم، ومد لتأخيره عن وقت القضاء، وثالث لترك القضاء، فإن تكررت السنين؛ زادت الأمداد بتكررها^(٤).

ولو مات ولم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما يتأتى فيه قضاء جميع الفئات، فهل يلزمه الفدية في الحال عما لا يسعه الوقت أم لا يلزمه إلا بعد دخول رمضان؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف ليأكلن هذا الرغيف غداً فتلف قبل الغد، هل يحنث في الحال^(٥)؟

قال المتولي: "وتظهر فائدتهما فيما لو مات قبل إدراك رمضان الثاني"^(٦).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٣)، والبيان (٣/ ٥٤٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٥).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٦٣)، والمجموع (٦/ ٣٦٥).

(٣) انظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٢٤٤)، ومغني المحتاج (٢/ ١٧٦)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٤٣).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٣٦٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٥)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٤٣).

(٥) أم تتوقف على مجيء الغد؟ هذه المسألة متفرعة عن قاعدة: "هل العبارة بالحال أو بالمآل"، وفي مسألة الباب وجهان: أصحهما: أن الحنث متوقف على مجيء الغد.

انظر: روضة الطالبين (١١/ ٦٧)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٧٨).

(٦) لم أقف عليه في التتمة، لكن نقله عنه صاحب النجم الوهاج (٣/ ٣٤٤).

ولو أراد تعجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الإمكان؛ ففي جوازه [وجهان] ^(١) كالوجهين في جواز تعجيل الكفارة على الحنث المحرم ^(٢).
 فرع: لو أخر قضاء رمضان ناسياً حتى دخل ^(٣) رمضان ثانٍ، فإن كان القضاء عن الإفطار بعذر؛ لم يلزمه الإطعام، وإن كان بغير عذر؛ فقد حكى الروياني عن والده احتمالين ^(٤):

أحدهما: يلزمه الإطعام.

والثاني: لا ^(٥).

آخر: لو كان عليه قضاء يومين فتمكن من قضاء أحدهما وبقي الإمكان إلى نصف اليوم الثاني ثم مات؛ لزمه الإطعام لليوم الأول، وفي الثاني وجهان ^(٦)، ولهما أصلان ^(٧):

أحدهما: ما إذا نذر صوم نصف يوم هل يلزمه صوم يوم أو لا يلزمه شيء ^(٨)؟

(١) في المخطوط (وجهين) والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(٢) مذهب الشافعي: أن الكفارة تجزئ قبل الحنث، إلا أنه استثنى الصيام فقال لا يجزئ إلا بعد الحنث. انظر: المجموع (١٨ / ١٢)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٨٣)، وتحفة المحتاج (٣ / ٤٤٦).

(٣) نهاية اللوحة (٢٤٢أ).

(٤) انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٠).

(٥) لأن حكم القضاء أضعف من حكم الأداء، قال الروياني: وهذا أصح عندي؛ لأنه لم يحصل إمكان القضاء فلا يلزم الفدية إلا بوجود القضاء. انظر: المصدر السابق.

(٦) أحدهما: يلزم الإطعام عنه.

والثاني: لا يلزم. انظر: بحر المذهب (٣ / ٢٨٢)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠ / ٢٦٥).

(٧) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٢٣٤)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠ / ٢٦٥).

(٨) قال العمراني: "إن نذر صوم نصف يوم، أو صوم اليوم الذي هو فيه ولم يكن أكل قبل ذلك ففيه قولان: أحدهما: لا يلزمه شيء، وهو المشهور؛ لأن ذلك ليس بصوم.

والثاني: يلزمه صوم يوم؛ لأن ذلك يتضمن إيجاب صوم يوم بعينه". انظر: البيان (٤ / ٤٨٦).

الثاني: أن وجوب صوم بعض يوم يستدعي وجوب الباقي؟ فيه وجهان، وذلك في الكافر يسلم في أثناء النهار^(١).

ثالث: حيث لزمته الفدية هل له أن يصوم عن كل مد يوماً؟ قال القاضي: فيه جوابان^(٢):

أحدهما: نعم؛ فيقضي لكل يوم مد^(٣) يومين يوم قضاء ويوم بدل عن التأخير.
والثاني: لا؛ لأن هذا الإطعام أصل في نفسه كالإطعام في كفارة اليمين، لا يجوز الصوم بدله من غير عجز عنه.

(١) فيه وجهان: أحدهما : يلزمه.

والثاني: لا يلزمه، لكن يستحب وهو المشهور. انظر: البيان (٣ / ٤٦٤)، وتحفة المحتاج (٣ / ٤٣٣).

(٢) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣٨٤)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٤٣).

(٣) كلمة "مد" كأنها زائدة فإن في كفاية النبيه (٦ / ٣٨٤) والنجم الوهاج (٣ / ٣٤٣) "فيقضي لكل يوم يومين" دون كلمة "مد".

فصل

وأما الإفطار في صوم التطوع فهو جائز بعذر وبغير عذر، ولا قضاء عليه كما في صلاة التطوع^(١)، لكن يستحب له إتمام الصوم والصلاة^(٢)، ويكره بغير عذر، وقيل لا يكره؛ لأنه خلاف الأولى^{(٣)(٤)}، ويستحب القضاء مطلقاً^(٥).

ومن الأعداء أن يشق على ضيفه أو زوجته صومه^(٦)، ولو نذر إتمام صوم التطوع؛ لزمه في أصح الوجهين^(٧)، ولو شرع في صوم القضاء فإن كان على الفور؛ لم يجز له الخروج منه^(٨)، وإن كان على التراخي؛ فوجهان:

أحدهما: يجوز، وبه قطع القفال والغزالي والبغوي وآخرون^(٩).

وثانيهما: وحكي عن النص وظاهر كلام أكثرهم ترجيحه أنه لا يجوز^(١٠)، وكذا حكم الخروج من الصلاة المقضية والمنذورة والكفارة الواجبة بسبب حرام: ككفارة الجماع

(١) انظر: (١/٢٣٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/٤٦٨)، والبيان (٣/٥٥٥)، وفتح العزيز (٦/٤٦٤).

(٣) خلاف الأولى: قال الزركشي: هذا النوع أهمله الأصوليون، وإنما ذكره الفقهاء وهو واسطة بين الكراهة والإباحة، واختلفوا في أشياء كثيرة هل هو مكروه، أو خلاف الأولى؟ كالنفذ والتنشيف في الوضوء وغيرهما، وفرقوا بينهما بأن ما ورد فيه نهي مقصود يقال فيه: مكروه وما لا فهو خلاف الأولى، والمراد بالنهي المقصود أن يكون مصرحاً به كقوله: لا تفعلوا كذا، أو نهيتكم عن كذا، بخلاف ما إذا أمر بمستحب فإن تركه لا يكون مكروهاً، وإن كان الأمر بالشئ نهياً عن ضده؛ لأننا استفدناه باللائم وليس بمقصود. انظر: البحر المحيط (١/٤٠٠)، والأشباه والنظائر للسبكي (٢/٧٨).

(٤) قال النووي: كره على الأصح. انظر: روضة الطالبين (٢/٣٨٦)، وعجالة المحتاج (٢/٥٥٤).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/٤٦٤)، وروضة الطالبين (٢/٣٨٦).

(٦) انظر: كفاية الأختار (ص: ٢٠٨)، وتحفة المحتاج (٣/٤٦٠).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣/٣٠٢)، والبيان (٤/٤٩٢)، روضة الطالبين (٣/٣١٢).

(٨) انظر: المجموع (٣/٦٩)، وكفاية الأختار (ص: ٢٠٧).

(٩) انظر: حلية العلماء (٣/٣٤٤)، والوسيط (٢/٥٥٥)، والتهذيب (٣/١٨٢).

(١٠) انظر: الأم (٢/١١٢)، وفتح العزيز (٦/٤٦٥)، والمجموع (٢/٣١٧).

كالقضاء الذي على الفور، وما لزم بسبب غير محرم كالقتل الخطأ^(١) كالقضاء الذي على التراخي، وكذا النذر المطلق^(٢)، وهذا كله مبني على المشهور من انقسام القضاء إلى ما هو على الفور وهو ما تعدى بتفويت مؤداه، وإلى ما هو على التراخي وهو^(٣) ما قُوت [أداؤه]^(٤) بغير عذر^(٥).

وقد تقدم أن جماعة كثيرة من المحققين العراقيين قالوا: إن القضاء كله على التراخي، وهو في رمضان ما لم يدخل رمضان الثاني^(٦).

(١) القتل الخطأ: الذي يتوفر فيه قصد الضرب ولا يتوفر فيه قصد القتل، كمن ضرب انساناً بيده تأديباً فمات المضروب، ومن ضرب حيواناً فأصاب انساناً فمات. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ١٩٧)، والفقهاء المنهجية على مذهب الإمام الشافعي (٨ / ١٢).

(٢) ينقسم النذر إلى ثلاثة أنواع:
النوع الأول: نذر اللجاج: وهو ما يقع حال الخصومة، بسائق من الغضب، كأن يقول أثناء خصومته: إن كلمت فلاناً، فله عليّ صيام شهر.
النوع الثاني: نذر المجازاة: أي المكافأة: وهو أن يعلّق التزامه بقربة ما على حصول غرض للناذر، دون أن يكون مدفوعاً إلى ذلك بخصومة، أو لجاج، وذلك كأن يقول: إن شفي الله مريضتي، فله عليّ أن أتصدق بشاة.

النوع الثالث: النذر المطلق: وهو أن يلتزم قربة ما لله تعالى دون تعليق على حصول غرض له، ودون دافع خصومة، أو غضب، كأن يقول: لله عليّ صيام يوم الخميس. ويسمى كلّ من النوعين: الثاني والثالث، نذر التبرّ، وسمي بذلك، لأن الناذر طلب به البرّ، والتقرب إلى الله تعالى. انظر: شرح مشكل الوسيط (٤ / ٣٣٤)، والفقهاء المنهجية على مذهب الإمام الشافعي (٣ / ٢٣).

(٣) نهاية اللوحة (٢٤٢ ب).

(٤) في المخطوط (اداه)، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(٥) المذهب عند الشافعية أن القضاء ينقسم إلى قسمين:

الأول: واجب على الفور، وهو ما تعدى فيه بالإفطار، فيحرم تأخير قضائه.

الثاني: واجب على التراخي، وهما لم يتعدّ فيه، كالفطر بالحيز والسفر والمرض، فقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة المقبلة. انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٦٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٦)، والمهمات (٤ / ١٤٦).

(٦) انظر: المجموع (٢ / ٣١٨)، روضة الطالبين (٢ / ٣٨٦).

فصل

في صوم التطوع، الأيام التي يستحب صومها تنقسم إلى ما تتكرر بتكرر السنين وإلى ما تتكرر بتكرر الشهور وإلى ما تتكرر بتكرر الأسابيع^(١):
فمن القسم الأول: صوم يوم عرفة، وهو مستحب لغير الحاج، وقيل يستحب أن يصوم معه اليوم الثامن احتياطاً^(٢).
وأما الحاج فالمنصوص المشهور الذي عليه الجمهور أنه يستحب له الفطر فيه^(٣)، بل قال جماعة: يكره صومه^(٤).
وروى البيهقي قولاً قديماً: إن عرف أن صومه لا يضعفه فصامه؛ كان حسناً^(٥)، واختاره الخطابي^{(٦)(٧)}.
وقال المتولي: "إن كان لا يضعف بالصوم عن الدعاء وأعمال الحج؛ فصومه أولى، وإلا؛ فالفطر"^(٨)، ويقرب منه قول الروياني إن كان قوياً أو كان في الشتاء بحيث لا

-
- (١) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٨٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٣٩٣)، والمقدمة الحضرمية (ص: ١٣٩).
(٢) لأنه ربما يكون هو التاسع في الواقع. انظر: كفاية النبيه (٦/ ٣٩٩)، والمنهاج القويم (ص: ٢٦٢)، وإعانة الطالبين (٢/ ٣٠٠).
(٣) انظر: مختصر المزني (٨/ ١٥٦)، والمجموع (٦/ ٣٨٠).
(٤) انظر: المجموع (٦/ ٣٨٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٧).
(٥) انظر: معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٤٨).
(٦) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي، نسبة إلى بُست مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة. ولد سنة بضع عشرة وثلاث مائة، كان إماماً في الفقه والحديث واللغة، أخذ الفقه عن القفال الشاشي وابن أبي هريرة وروى عنه أبو حامد الإسفرايني وأبو عبد الله الحاكم والكرائسي وغيرهم، ومن تصانيفه: معالم السنن، وغريب الحديث، وشرح الأسماء الحسنى، وغير ذلك، توفي ببُست سنة (٣٣٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٦)، وطبقات السبكي (٣/ ٢٨٢)، وقلادة النحر (٣/ ٢٧٠).
(٧) انظر: معالم السنن (٢/ ١٣١).
(٨) انظر: التتمة (كتاب الصوم ص: ٣٦١).

يضعف بالصوم عن الدعاء؛ فالصوم له أفضل وبه قالت عائشة^(١) وأبو حنيفة وجماعة وأصحابنا^(٣).

ومنه: صوم يوم تاسوعاء وعاشوراء، وهما: التاسع والعاشر من المحرم، وفي الحكمة في صوم يوم تاسوعاء ثلاثة أوجه:

أحدها: مخالفة اليهود، فعلى هذا لو لم يصمه؛ صام الحادي عشر، أو الثاني عشر^(٤).

[والثاني]^(٥): أن المراد وصله بصوم كما نهي عن صيام يوم الجمعة وحده^(٦).

والثالث: الاحتياط لصوم العاشر؛ لاحتمال نقصان الشهر فيكون التاسع في العدد

العاشر في نفس الأمر، وعلى هذا لا يصوم الحادي عشر إذا فإنه صوم التاسع^(٧).

وقال بعضهم: الأكمل أن يصوم اليوم التاسع^(١) والحادي عشر مع العاشر^(٢).

(١) عائشة أم المؤمنين، الصديقة بنت الصديق، حبيبة الحبيب، وأليفة القريب، بنت خليفة رسول الله ﷺ - أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر، القرشية التيمية، المكية، النبوية تزوجها رسول الله ﷺ قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان لها يوم تزوجها ست سنين، وقُبض ﷺ وهي بنت ثماني عشرة سنة، وماتت سنة (٥٨هـ)، أفقه نساء الأمة على الإطلاق. روت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الكثير الطيب، وروت أيضاً عن أبيها وعن عمر وفاطمة، وسعد. روى عنها عمر، وابنه عبد الله، وأبو هريرة، وأبو موسى، وابن عباس، وسعيد بن المسيب ومسروق. انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢/ ١٣٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٦)، وموسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (١/ ٢٦٨).

(٢) انظر: موطأ مالك (٣/ ٥٥٠)، وشرح السنة للبغوي (٦/ ٣٤٥).

(٣) قال النووي: "والمذهب استحباب الفطر مطلقاً، وبه قال جمهور أصحابنا وصرّحوا بأنه لا فرق". انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٠٤)، والمجموع (٦/ ٣٨٠)، وبدائع الصنائع (٢/ ٧٩)، وتبيين الحقائق (١/ ٣٣٢).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٣٨٣)، وأسنى المطالب (١/ ٤٣١).

(٥) ما بين المعقوفتين في الهامش مع الإشارة إليه.

(٦) انظر: مغني المحتاج (٢/ ١٨٣)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٠٧).

(٧) انظر: الغرر البهية (٢/ ٢٣٦)، وفتح الرحمن (ص: ٤٨٢)، وشرح المقدمة الحضرمية (ص: ٥٨٣).

ومنه: صوم ستة أيام من شوال، والأفضل أن يصومها متتابعة متصلة بيوم العيد، فإن أخرها أو فرقها؛ كان آتياً بأصل السنة^(٣).

وأما القسم الثاني

فمنه: صوم أيام البيض، وهي: ثلاثة أيام من كل شهر، الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر^(٤).

وجعل الصيمري الثاني عشر بدل الخامس عشر وهو ضعيف^(٥).
قال النووي: "والاحتياط صومها"^(٦).

ومنه: صوم الأشهر الحرم، وهي: محرم، ورجب، وذو القعدة، وذو الحجة، فأفضلها المحرم^{(٧)(٨)}.

وقال الروياني^(٩): رجب، وهو خلاف الحديث الصحيح^(١٠).
ومنه: صوم شعبان^(١).

(١) هنا شطب على كلمة (عشر).

(٢) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٣٩٩)، والمهمات (٤ / ١٤٩)، والمنهاج القويم (ص: ٢٦٢).

(٣) انظر: البيان (٣ / ٥٤٨)، وفتح العزيز (٦ / ٤٧٠)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٧).

(٤) انظر: الإقناع للماوردي (ص: ٨٠)، والتهديب (٣ / ١٩٤)، والمجموع (٦ / ٣٨٥).

(٥) انظر: البيان (٣ / ٥٥٣)، والمجموع (٦ / ٣٨٥)، والمهمات (٤ / ١٥١).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٨٧).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٣٨٦)، والتدريب (١ / ٣٥٩)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٧).

(٨) نهاية اللوحة (٢٤٣أ).

(٩) هنا تكرار (ني)، وأما نسبة المصنف هذا القول للروياني فيخالف قوله في البحر (٣ / ٣٠٦)، حيث قال: "قال أصحابنا: ومن أراد أن يصوم شهراً فأفضل الشهور بعد المحرم شهر رجب"، ولم يختار غيره، ونقل النووي عنه في المجموع مثل الذي نقله القمولي هنا، فلعله -والله أعلم- قد مال إلى هذا القول في أحد كتبه المفقودة. وانظر: المجموع (٦ / ٣٨٦).

(١٠) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أفضل الصيام، بعد رمضان، شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة، بعد الفريضة، صلاة الليل» أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصوم، باب فضل صوم المحرم (٢ / ٨٢١ ح ١١٦٣).

ومنه: صوم التسعة الأيام الأول من ذي الحجة.

وهذه الأيام وإن كانت داخلية في صوم ذي الحجة فلها مزية على باقيه^(٢)، وألحق بها الغزالي مقابلها من المحرم^(٣).

قال النووي: "ومن المسنون الصوم آخر كل شهر"^(٤).

وأما القسم الثالث

فمنه: صوم يوم الاثنين والخميس^(٥).

وأما صوم الدهر خلا يومي العيد وأيام التشريق فقد أطلق الغزالي القول بأنه مسنون^(٦)، وهو نصه في مختصر البويطي^(٧).

والمسنون يطلق بمعنيين^(٨):

أحدهما: ما واظب النبي ﷺ عليه، وليس هذا مسنوناً بهذا الاعتبار.

وثانيهما: المندوب إليه، وهو المراد هنا، ويقرب منه قول الدارمي: "من قدر على صوم الدهر من غير مشقة؛ فهو أفضل"^(٩).

وأطلق البغوي وآخرون القول بكراهيته^(١٠).

(١) انظر: اللباب (ص: ١٩٠)، والتدريب (١/ ٣٦٠)، ونهاية الزين (ص: ١٩٧).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٣٨٦)، وإعانة الطالبين (٢/ ٣٠٨).

(٣) أي: العشر الأول من المحرم، قال الغزالي: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم؛ لأنه ابتداء السنة فبناؤها على الخير أحب وأرجى لدوام بركته". انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٢٣٧).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٨٨).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٠٧)، والبيان (٣/ ٥٥٣)، والإقناع للشرييني (١/ ٢٤٥).

(٦) انظر: الوسيط (٢/ ٥٥٥).

(٧) انظر: مختصر البويطي (ص: ٣٤٨).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٧٢).

(٩) انظر: المجموع (٦/ ٣٨٩).

وفصل الشافعي والجمهور فقالوا: إن خاف من صيامه ضرراً أو فُوت به حقاً؛ كُره، وإلا؛ لم يكره^(٢).

قال الغزالي - تفريعاً على استحباب صوم الدهر - : "ودونه مرتبة أخرى وهو صوم نصفه بأن يصوم يوماً ويفطر يوماً وهو أشد على النفس"^(٣)، قال: "ومن لا يقدر على صوم نصفه؛ فليصم ثلثه، وهو أن يصوم [يوماً]^(٤) ويفطر يومين، وإذا صام ثلاثة من أول الشهر وثلاثة من وسطه وثلاثة من آخره؛ فهو ثلث واقع في الأوقات الفاضلة، فإن صام الاثنين والخميس والجمعة؛ فهو قريب من الثلث"^(٥).

قال الروياني: "وقيل: إن صوم يوم وإفطار يوم أفضل من صوم الدهر"^{(٦)(٧)}.

- (١) انظر: التهذيب (٣ / ١٨٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٨٨).
- (٢) وهو المذهب. انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٠٨)، والمجموع (٦ / ٣٨٩).
- (٣) قال الغزالي: "وذلك أشد على النفس وأقوى في قهرها وقد ورد في فضله أخبار كثيرة؛ لأن العبد فيه بين صوم يوم وشكر يوم". انظر: إحياء علوم الدين (١ / ٢٣٨).
- (٤) في المخطوط (يوم) والمثبت هو الصواب؛ لكونه مفعولاً.
- (٥) انظر: إحياء علوم الدين (١ / ٢٣٨).
- (٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٠٧).
- (٧) هنا في الهامش بخط مغاير (فائدة: يستحب صيام يوم الختم، ذكره النووي. فائدة: ورد حديث حسن أن النبي ﷺ قال: "من صام ثلاثة أيام الخميس والجمعة والسبت من شهر حرام كتب الله له عبادة تسع مائة سنة"، رواه أنس بن مالك وهو من الأحاديث المسلسلة رواه الحافظ السلفي رحمه الله، قال أنس: صُمّت أذناي إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول بلا وبلا إلى آخر المروي) وهذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط (٢ / ٢١٩ رقم ١٧٨٩) بلفظ «من صام ثلاثة أيام من شهر حرام: الخميس والجمعة والسبت، كتب له عبادة سنتين»، وقام في "الفوائد" (٢ / ١٧ رقم ١٠٠٩)، والبيهقي في فضائل الأوقات (ص: ٥٣٨ ح ٣٠٨) بلفظ «سبعمائة سنة»، وضعفه الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٠ / ١٢٣ رقم ٤٦١١). وهذا الحديث مسلسل بلفظ (صُمّت أذناي). ويوم الختم: هو اليوم الذي يكمل فيه قراءة القرآن. وانظر: المجموع (٢ / ١٦٨).

فرع: يكره إفراد صوم يوم الجمعة إلا أن يوافق عادة ولم يصله بصوم قبله أو بعده نص عليه، وأخذ به الجمهور^(١).

وروى ابن الصباغ عن الشافعي أنه قال: "لا يتبين لي أن النهي عن صوم يوم الجمعة إلا على الاختيار لمن كان إذا صامه منعه عن الصلاة التي لو كان مفطراً فعلها" واختاره^(٢).

قال العِمْراني: "في كراهية صوم يوم الجمعة وجهان: المنصوص أنه لا يكره، واستحب الغزالي صيامه مع يوم الخميس"^(٣).

ويكره إفراد يوم السبت بالصوم ما لم يوافق عادته^(٤) كيوم الجمعة^(٥)، وذكر ابن يونس^(٦) في مختصر التنبيه أنه يكره إفراد يوم الأحد أيضاً^(٧).

(١) انظر: الأم (٧ / ١٩٩)، والمجموع (٦ / ٤٣٧).

(٢) انظر: الشامل (ص: ١٣٣ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، والبيان (٣ / ٥٦١)، والمجموع (٦ / ٤٣٧).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين (١ / ١٨٠)، والبيان (٣ / ٥٦٠).

(٤) نهاية اللوحة (٢٤٣ ب).

(٥) لأنه يوم اليهود. انظر: التهذيب (٣ / ١٩٣)، والمجموع (٦ / ٤٣٩).

(٦) عبد الرحيم بن مُجَّد بن مُجَّد بن يونس بن ربيعة الموصلية، ولد بالموصل سنة (٥٩٨هـ)، وولي قضاء الجانب الغربي من بغداد، من مصنفاته: التعجيز مختصر الوجيز والنبية في اختصار التنبيه ومختصر المحصول في أصول الفقه، قال السبكي: "كان آية في القدرة على الاختصار ومن أحسن مختصر له في الفقه كتاب سماه "نهاية النفاسة" قل أن رأيت مثله في عذوبة منطقته وكثرة المعنى وصغر الحجم"، مات ببغداد سنة (٦٧١هـ)، وهو غير أحمد بن موسى بن يونس صاحب غنية الفقيه الذي تقدم (ص: ١٧٧). انظر: طبقات السبكي (٨ / ١٩١)، وسلم الوصول (٢ / ٢٧٤).

(٧) لأن النصاري تُعظَّمه. انظر: تحرير الفتاوى (١ / ٥٥٥)، وبداية المحتاج (١ / ٥٩٣)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٥٢).

كتاب الإعتكاف^(١)

وهو في الشرع: اللبث في المسجد بصفة مخصوصة^(٢)، وهو سنة في جميع الأوقات، لا يجب إلا بالنذر^(٣)، ويستحب الإكثار منه، ويتأكد في العشر الأخير من رمضان^(٤)؛ فينبغي أن يدخل مريده قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين، ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد سواء تم الشهر أو نقص^(٥)، والأفضل أن يمكث فيه ليلة العيد حتى يصلي فيه العيد أو يخرج منه إلى المصلى ويحيى تلك الليلة^(٦)؛ لما تقدم في باب صلاة العيد^(٧).

والمقتضي لتأكده في هذا العشر مطلب ليلة القدر^(٨)؛ فإنها أفضل ليالي السنة^(٩). وهي منحصرة (فيها)^(١٠)، قيل: وتتنقل (فيها)^(١١)^(١٢).

(١) الإعتكاف: أصله الحبس واللبث والملازمة للشيء، فسمي الاعتكاف الشرعي؛ لملازمته المسجد ولبثه فيه يقال عكف يعكف بضم الكاف وكسرهما عكوفاً وعكفاً أي أقام على الشيء لا يعدل عنه. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٣٠).

(٢) انظر: بحر المذهب (١ / ٣٠٩)، ومغني المحتاج (٢ / ١٨٨)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٦٩).

(٣) انظر: البيان (٣ / ٥٧١)، وفتح الرحمن (ص: ٤٩٥).

(٤) انظر: كفاية الأخيار (ص: ٢٠٨)، والإقناع للشرييني (١ / ٢٤٦).

(٥) انظر: التهذيب (٣ / ٢٢٥)، والمجموع (٦ / ٤٧٥).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٤٧٥)، وتحفة المحتاج مع حاشية الشرواني (٣ / ٤٢٧).

(٧) انظر: (٢ / ٦٩ب).

(٨) قال النووي: "ليلة القدر مختصة بهذه الأمة زادها الله شرفاً فلم تكن لمن قبلها، وسميت ليلة القدر؛ أي ليلة الحكم والفصل هذا هو الصحيح للشهور، وقيل: لعظم قدرها". انظر: المجموع (٦ / ٤٤٧).

(٩) انظر: التهذيب (٣ / ٢٠٤)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٨).

(١٠) في المخطوط (فيه)، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(١١) أي: في الليالي العشر. وقد وردت في المخطوط بلفظ (فيه)، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(١٢) وبه قال المزني وصاحبه أبو بكر بن خزيمة. انظر: المجموع (٦ / ٤٥٠)، والغاية في اختصار النهاية (٣ / ٨).

والمذهب أنها متعينة لا تنتقل، لكنها مبهمة علينا^(١)، وأرجاها ليلة الوتر، وأرجا ليالي الوتر ليلة الحادي والعشرين^(٢).

قيل: أو ثلاث وعشرين^(٣)، وبعدها ليلة سبع وعشرين^(٤).

وروى صاحب التنبيه وغيره عن المذهب أنها في جميع الشهر^(٥)، وقيل: إنها في نصفه الأخير^(٦).

وحيث رأى ليلة القدر أن يكتمها ويدعوا بإخلاص ونية بما أحب من دين ودنيا^(٧) وأن يقول "اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني"^{(٨)(٩)}.

ويستحب إحياء الليلة كلها بالصلاة والعبادة والدعاء^(١٠)، ويستحب أن يكون اجتهاده في يومها الذي بعدها كاجتهاده فيها^(١١).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٤٥٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٨٩).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٤٤٩)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢١٤).

(٣) انظر: التنبيه (ص: ٦٧)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٦٢).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٤٥٠)، ونهاية الزين (ص: ١٩٨).

(٥) انظر: التنبيه (ص: ٦٧)، ومغني المحتاج (٢/ ١٨٩).

(٦) قال إمام الحرمين: "وهذا متروك عليه، ولا نعرف له متعلقاً". انظر: نهاية المطلب (٤/ ٧٩)، والغاية في اختصار النهاية (٣/ ٧).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٨٤)، والمجموع (٦/ ٤٦١).

(٨) هذا الدعاء أصله حديث روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قلت: يا رسول الله أرأيت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها؟ قال: "قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني". رواه الترمذي في سننه (٥/ ٥٣٤ ح ٣٥١٣) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا وافق ليلة القدر (٩/ ٣٢٢ ح ١٠٦٤٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ١٠٠٨ ح ٣٣٣٧).

(٩) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣١٨)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٧٠).

(١٠) انظر: بداية المحتاج (١/ ٥٩٧)، والإقناع للشرييني (١/ ٢٤٦)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢١٤).

(١١) انظر: المنهاج القويم (ص: ٢٥٦)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٧٠).

قال الشافعي في القديم: "من شهد العشاء والصبح في ليلة القدر؛ فقد أخذ بحظ منها"^(١).

وقد ذكر الأصحاب هنا مسألة تتعلق بها، وهي ما إذا قال لزوجته: "أنت طالق ليلة القدر".

فالذي ذكره الجمهور أنه إن قال قبل رمضان، أو فيه قبل ليلة الحادي والعشرين؛ طلقت في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر^(٢)، وقيل تطلق ليلة التاسع والعشرين منه^(٣).

وإن قاله بعد مضي شيء من ليالي العشر؛ لم تطلق إلا في السنة الثانية^(٤) في أول جزء من الليلة التي قبل كلامه، لئلا كان كلامه أو نهاراً^(٥).

وأما قول صاحب المذهب: "طلقت في مثل تلك الليلة من السنة الثانية" ففيه تساهل؛ لأن فيه تأخير الطلاق ليلة عن محل وقوعه^(٦). وكذا قول المتولي وموافقيه فيما إذا قاله قبل مضي شيء من العشر؛ "تطلق في آخر يوم من الشهر"^(٧).

(١) لم أقف عليه في الأم ولا المختصر، لكن نقله عنه النووي وغيره. انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٩٠)، ومغني المحتاج (٢/ ١٨٩).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٧٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٠).

(٣) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣١٧).

(٤) نهاية اللوحة (٢٤٤/ أ).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٧٩)، والغرر البهية (٤/ ٢٥٧).

(٦) انظر: المذهب (١/ ٣٤٨)، والمجموع (٦/ ٤٥٢).

(٧) تكلم المتولي عن مسألة: "إذا قال: عبده حر ليلة القدر فإن لم يكن مضي من العشر الأواخر شيء يحكم بعتقه في آخر يوم من رمضان وإن كان قد مضي ليلة من العشر فلا يحكم بعتقه حتى تمضي سنة وينتهي الزمان إلى مثل ذلك الوقت الذي حلف فيه". انظر: التتمة (كتاب الصوم ص ٣٩٠)، والمجموع (٦/ ٤٥٢).

وقول الرافعي: "إنها تطلق بانقضاء ليالي العشر"^(١) فيه تساهل؛ لأن الطلاق لا يتأخر إلى آخر يوم من الشهر ولا إلى مضي الليلة العاشرة، بل يقع في أول جزء من الليلة الأخيرة؛ لأنه يصدق عليه إن وقع في ليلة القدر، وقد قالوا إنه لو قال: أنت طالق يوم الجمعة أو ليلتها؛ طلقت بأول جزء من ذلك^(٢).

وهذا تفريع على المشهور في انحصار ليلة القدر في العشر الأخير وأنها في ليلة معينة لا تنتقل^(٣).

وقال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون: "إذا علّق الطلاق بعد مضي ليلة من العشر الأواخر من رمضان؛ لم تطلق إلا في الليلة الأخيرة من رمضان في السنة الثانية"^(٤)، وهذا صحيح على القول بانتقالها في العشر فيحتمل أنهم فرعوه عليه وإن كان المذهب تعيينها، ويحتمل أنهم قالوه مطلقاً؛ إذ ليس على تعيينها دليل قاطع، والطلاق لا يقع بالشك^(٥).

وقال الغزالي: "قال الشافعي: لو قال في منتصف رمضان: أنت طالق ليلة القدر؛ لا تطلق حتى مضي سنة؛ لأن كونها في جميع الشهر محتمل، والطلاق لا يقع بالشك"^(٦).
وؤدّ عليه ذلك نقلاً وتوجيهاً، أما النقل فقالوا: لا يوجد ذلك للشافعي ولا لأحد من أصحابه^(٧).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٧٩).

(٢) قال النووي: "وهو تساهل أيضاً وصوابه أول جزء من الليلة الأخيرة". انظر: المجموع (٦ / ٤٥٢)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٠).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٤٥٢).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: الوسيط (٢ / ٥٦١).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٧٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٣٧٩).

وقوله: الطلاق لا يقع بالشك صحيح، لكنه يقع بالظن الغالب إذا استند إلى دليل مجزوم به كما لو علقه بدخول الشهر، فشهد شاهدان برؤية هلاله^(١).
وقد قال الإمام: " انحصار ليلة القدر ثابت عند الشافعي بالظن القوي، وإن لم يكن مقطوعاً به، والطلاق يناط وقوعه بالمذاهب المظنونة "^(٢).
وقال النووي: "لم ينفرد الغزالي بذلك وهو موافق لقول (المحاملي)^(٣) وصاحب التنبيه أن ليلة القدر تطلب في جميع رمضان "^(٤).
قلت: ونُقل ذلك عن الشافعي كما مر^(٥).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٧٩)، والمجموع (٦ / ٤٥٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٠).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٧٩).

(٣) في المخطوط (البندنجي)، والتصويب من المجموع (٦ / ٤٥٥).

(٤) انظر: التنبيه (ص: ٦٧)، والمجموع (٦ / ٤٥٥).

(٥) تقدم قريباً (ص: ٢٤٢)، وانظر: المهمات (٤ / ١٥٩).

ومقصود الكتاب ينحصر في ثلاثة فصول:

فصل^(١) في أركانه، وفصل في قدره، وفصل فيما يقطع حكم التابع فيه.

الفصل الأول

في أركانه

وهي: أربعة: اللبث، والنية، والمعتكف بفتح الكاف، والمعتكف بكسرهما^(٢).

الأول: اللبث، وفسره الغزالي بأنه المكث في المسجد مع الكف عن قضاء

شهوة الفرج^(٣)، فاعتبر فيه أموراً:

أحدها: المكث، ولا بد منه على المنصوص الذي قطع به الجمهور^(٤).

وفيه وجه اقتصر عليه البندنجي: أنه لا يعتبر، ويكفي مجرد المرور في المسجد

كالوقوف بعرفة، حتى لو دخل من باب وخرج من باب ونوى؛ حصل الاعتكاف،

ويخرج بذلك عن نذره^(٥).

وعلى المذهب هل يكفي ما يقع عليه اسم المكث؟ فيه وجوه:

أصحها: نعم، وهو المنصوص، لكن لا يكفي قدر الطمأنينة في الركوع ونحوه بل لا

بد أن يزيد عليه ما يسمى إقامة^(٦)، ولا يعتبر السكون، بل يصح اعتكافه قائماً وقاعداً

(١) نهاية اللوحة (٢٤٤ ب).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٠)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١ / ٢٤٧)، وإعانة الطالبين (٢ / ٢٩٢).

(٣) انظر: الوسيط (٢ / ٥٦٢).

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٤٨٩).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨٢)، والمجموع (٦ / ٤٨٩).

(٦) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٤١٩)، ومغني المحتاج (٢ / ١٩١).

أو متردداً في رحاب المسجد^(١)، ولا يقدر المكث بزمان، فلو نذر اعتكاف ساعة؛ انعقد نذره، ولو نذر اعتكافاً مطلقاً؛ خرج عن نذره باعتكاف لحظة^(٢).

والثاني: أنه لا بد من لبث يوم أو ما يزيد^(٣).

والثالث: أنه لا بد من مكث نصف النهار، أو نصف الليل^(٤).

الرابع: أن من كان يعتاد دخول المسجد لإقامة الجماعة أو غيرها؛ فلا بد أن يمكث زماناً يخالف عادته، فلو نوى كلما دخل الاعتكاف؛ لم يكن اعتكافاً^(٥).

ولا حد لأكثره؛ فيجوز للإنسان أن يعتكف عمره كله، ولو نذره؛ صح، وكلما كثر؛ كان أفضل^(٦)، والأولى لمن أراد الاعتكاف أو نذر اعتكافاً مطلقاً أن لا ينقص اعتكافه عن يوم^(٧).

ولو نوى اعتكاف مدة معلومة وشرع فيها؛ استحب له الوفاء بها، فلو خرج قبل كمالها؛ جاز، وإن لم يقدر مدة؛ دام اعتكافه ما دام في المسجد^(٨).
وينبغي لكل من دخل المسجد لصلاة أو قراءة قرآن أو علم أن ينوي الاعتكاف^(٩).

(١) انظر: فتح الوهاب (١ / ١٥١)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١ / ٢٤٧).

(٢) انظر: عجالة المحتاج (٢ / ٥٦٠)، ومغني المحتاج (٢ / ١٩١).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٧٥).

(٤) انظر: المجموع (٦ / ٤٨٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٢٢).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨٤)، والغاية في اختصار النهاية (٣ / ٩).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٠)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٧٥).

(٧) قال الرافعي: "للخروج من الخلاف". انظر: المهذب (١ / ٣٥١)، وفتح العزيز (٦ / ٤٨١)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٨).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨٣)، والمجموع (٦ / ٤٩٠).

(٩) انظر: المجموع (٢ / ١٧٨)، وأسنى المطالب (١ / ٤٣٣)، ومغني المحتاج (٢ / ١٩٢).

وأما كون اللبث في المسجد فسيأتي، وأما الكف عن قضاء الشهوة فالمراد به ترك الجماع^(١)؛ فلا يجوز للمعتكف الجماع وجميع المباشرات بشهوة اتفاقاً كالقبلة والمعانقة والمفاخدة^(٢).

وحكى الغزالي وصاحب العدة فيه خلافاً ورّد عليهما^(٣) والخلاف في الإفساد خاصة^(٤).

فإن جامع عالماً بتحريمه ذاكراً للاعتكاف؛ بطل سواء جامع في المسجد أو في غيره حيث خرج لعذر كقضاء الحاجة^(٥).

وفيه وجه: أنه لا يبطل بالجماع إذا خرج لعذر من غير مكث بأن كان في هودج^(٦)، أو جامع في وقفة يسيرة؛ لأنه ليس معتكفاً في هذه الحالة في أحد^(٧) الوجهين، وهو بعيد^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨١)، وكفاية النبيه (٦ / ٤١٩).

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٠)، والإقناع في مسائل الإجماع (١ / ٢٤٤)، والحاوي الكبير (٣ / ٤٩٩).

(٣) نهاية اللوحة (٢٤٥ أ).

(٤) قال النووي: "وأما قول صاحب العدة: (فأما المباشرة من القبلة واللمس ونحوهما فهل يحرم؟ فيه قولان) فغلط منه، والصواب القطع بتحريمها، وإنما القولان في إفساد الاعتكاف بها، وكلامه في تفريع ذلك يقتضي أن مراده أن التحريم متفق عليه وإنما الخلاف في الإفساد، وكأنه وقع منه سبق قلم، وقريب من عبارته عبارة الغزالي في الوسيط ". انظر: الوسيط (٢ / ٥٦٣)، والمجموع (٦ / ٥٢٤).

(٥) انظر: المهذب (١ / ٣٥٦)، والبيان (٣ / ٥٩٥)، وفتح العزيز (٦ / ٤٨١).

(٦) الهودج: محمل كبير مظلل له قبة يُجعل على البعير من الجانبين كليهما تركب فيه النساء. انظر: تاج العروس (٦ / ٢٧٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣ / ٤٥٦).

(٧) تكرر لفظ (أحد).

(٨) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٧٤)، والمجموع (٦ / ٥٢٤).

وإن جامع ناسياً أو جاهلاً بتحريمه؛ لم يبطل على المذهب^(١).
وقال جماعة كثيرة من الخراسانيين: هو على الخلاف المتقدم في نظيره في الصوم^(٢).
وروى المزني عن نصه في موضع من الأم: "أنه لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد"^(٣).
قال الإمام: "ومقتضاه أنه لا يفسد بوطء البهيمة والإتيان في الدبر إذا لم نوجب الحد فيهما"^(٤).
قال النووي: "وهذا من أظرف العجائب"^(٥)؛ فإن المشهور أنه يفسد بكل وطءٍ سواء المرأة والبهيمة واللواط^(٦) وغيره بلا خلاف، والمراد بالنص أنه لا يفسد بالمباشرة بالذكر فيما دون الفرج، وكلام المزني والأصحاب مصرّح بذلك^(٧).
ولا يفسد بالملامسة من غير شهوة، ولا بالتقبيل على سبيل الشفقة والإكرام أو عند القدوم^(٨).

-
- (١) انظر: المجموع (٦/ ٥٢٤)، وتحرير الفتاوى (١/ ٥٥٨)، ومغني المحتاج (٢/ ١٩٢).
(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٨١)، وبداية المحتاج (١/ ٦٠٢)، والمهمات (٤/ ١٦١).
(٣) انظر: الأم (٢/ ١١٦)، ومختصر المزني (٨/ ١٥٧).
(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٠٩).
(٥) العجائب: جمع عجيبة من العجب وهو الأمر الغريب. انظر: جمهرة اللغة (١/ ٢٦٨)، والمخصص (٣/ ٣٦٩).
(٦) اللواط: لغة: إتيان الذكور في الدبر، وهو عمل قوم نبي الله لوط - عليه السلام - يقال: «لاط الرجل لواطاً، ولاوط» أي عمل عمل قوم لوط.
واصطلاحاً: إدخال الحشفة في دبر ذكر، وقيل: إيلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر ولو عبده أو أنثى غير زوجته وأمته. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٣٩٤)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ١٨٦)، وحاشية البجيرمي (٤/ ١٧٦).
(٧) انظر: انظر: المجموع (٦/ ٥٢٥).
(٨) انظر: البيان (٣/ ٥٩٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٢).

وقال الماوردي: " لكن يكره " ^(١).

وفي فساد [بمقدمات] ^(٢) الجماع كالقُبلة والمعانقة والمباشرة فيما دون الفرج واللمس بشهوة ثلاثة أقوال ^(٣):

أحدها: أنه لا يفسد بها سواء نزل أم لا.

وثانيهما: يفسد بها مطلقاً.

وثالثها: يفسدها إن أنزل، وإلا؛ فلا.

قال الرافعي: " والمفهوم من كلامهم ترجيح هذا ^(٤) وإليه ميل كلام أبي إسحاق ^(٥) وإن استبعده صاحب "المذهب" ومن تابعه " انتهى ^(٦).

وقال صاحب "المذهب": " لم يذهب إليه من أصحابنا غير أبي إسحاق " ^(٧).

قال الرافعي: " وأما القول بالفساد عند [الإنزال] ^(٨) فقد أطبق الجمهور على تصحيحه، وأما المنع عند عدمه فقد رجحه الشيخ أبو نُحَمد والمحاملي والرويان وغيرهم " ^(٩).

ولو استمنى بيده فإن لم ينزل؛ لم يبطل اعتكافه قطعاً ^(١٠)، وإن أنزل، فإن قلنا إذا لمس أو قبل فأنزل؛ لا يفسد اعتكافه فهنا أولى، وإن قلنا يفسد ثم فهنا وجهان ^(١١).

(١) لم أقف عليه في الحاوي الكبير والإقناع، لكن حكاه النووي عنه في المجموع (٦ / ٥٢٤).

(٢) في المخطوط (مقدمات) دون حرف الباء السببية، والصواب إثباتها؛ لتستقيم العبارة.

(٣) قال النووي: " الصحيح يبطل؛ لأنه مباشرة محرمة في الاعتكاف فبطل بها كالجماع ". انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٩)، والبيان (٣ / ٥٩٥)، والمجموع (٦ / ٥٢٥).

(٤) أي: القول الثالث.

(٥) أي: أبو اسحاق المروزي.

(٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٢).

(٧) انظر: المذهب (١ / ٣٥٦).

(٨) في المخطوط (الإفساد)، والتصويب من فتح العزيز (٦ / ٤٨٢).

(٩) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٣٧)، وفتح العزيز (٦ / ٤٨٢)، وكفاية النبیه (٦ / ٤٧٠).

(١٠) انظر: المجموع (٦ / ٥٢٦).

(١١) قال النووي: " والأصح البطلان ". انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٣٨)، والتهذيب (٣ / ٢٣٧)، والمجموع (٦ / ٥٢٦).

ولو نظر فأنزل؛ لم يفسد^(١) قطعاً^(٢).
 والمرأة المعتكفة كالرجل في جميع ما تقدم من تحريم الجماع والمباشرة بشهوة وفساد
 الاعتكاف بهما إذا كانت عالمة ذاكرة مختارة^(٣).
 ولا يشترط ترك التطيب ولا التزين ولا رفيع الثياب ونفيسها، بل يجوز للمعتكف
 والمعتكفة من اللباس والمأكول والتطيب والتزين ما كان جائزاً لهما قبل الاعتكاف، ولا
 كراهة في شيء من ذلك^(٤).
 وله البيع والشراء والخياطة والتحدث في مصالحه وبما أحب ما لم يكن إثماً^(٥)،
 ويؤجر ويزوج ويتزوج ولا يبطل اعتكافه بكثرة ذلك منه^(٦).
 وقال في القديم: "إن فعل ذلك في اعتكاف منذور؛ رأيت أن يستقبله"^(٧).
 وروي عن القديم: أن الاشتغال بالحرف^(٨) يبطل الاعتكاف مطلقاً^(٩).
 وعلى المذهب في كراهة البيع والشراء في المسجد للمعتكف وغيره نضان
 للشافعي^(١٠)، وللأصحاب فيهما [طريقان]^(١١):

-
- (١) نهاية اللوحة (٢٤٥ ب).
 (٢) انظر: الأم (١١٦ / ٢)، وبداية المحتاج (٦٠٢ / ١)، والغرر البهية (٢٤٢ / ٢).
 (٣) انظر: المجموع (٥٢٦ / ٦).
 (٤) انظر: البيان (٥٩٦ / ٣)، والإقناع للشرييني (٢٤٩ / ١)، وإعانة الطالبين (٢٩٨ / ٢).
 (٥) انظر: الأم (١١٥ / ٢)، ونهاية المطلب (١٠٠ / ٤)، وحلية العلماء (١٨٩ / ٣).
 (٦) انظر: المهذب (٣٥٦ / ١)، والبيان (٥٩٦ / ٣)، والتهذيب (٢٣٩ / ٣).
 (٧) انظر: المهذب (٣٥٦ / ١)، والبيان (٥٩٨ / ٣)، والمجموع (٥٢٧ / ٦).
 (٨) الحرف جمع حرف بالكسر: وهي الطعنة والصناعة يرتزق منها، وكل ما اشتغل الإنسان به وضري،
 يسمى صنعة وحرفة؛ لأنه ينحرف إليها. انظر: القاموس المحيط (ص: ٧٩٩)، وتاج العروس (١٣٣ / ٢٣).
 (٩) انظر: كفاية النبيه (٤٣٩ / ٦)، والمهمات (١٦٣ / ٤).
 (١٠) نص في "الأم" على عدم كراهتهما مطلقاً، ونص في مختصر البويطي بالكراهة مطلقاً، كما حكاه
 النووي. انظر: الأم (١١٥ / ٢)، ومختصر البويطي (ص: ٣٦١)، والمجموع (٥٣١ / ٦).
 (١١) في المخطوط (طرق) والمثبت هو الصواب؛ لأنه أورد طريقين فقط، ولما في المجموع (٥٣١ / ٦):
 "وللأصحاب فيهما طريقان".

أحدهما: فيه قولان:

أصحهما: وقطع به جماعة أنه يكره كراهة تنزيه إلا أن يشتري قوته أو ما لا بد منه، والكراهة بسبب المسجد لا الاعتكاف^(١).

وقال الدارمي: "وله الخروج [للخبز]^(٢) إن لم يجد من يشتريه له^(٣).
وثانيهما: لا يكره^(٤).

والطريق الثاني: تنزيلهما على حالين، فإن أكثر من ذلك؛ كُره، وإلا؛ فلا، وجزم به جماعة^(٥).

واشتغال المعتكف وغيره في المسجد بالخياطة والكتابة ونحوها من الصنائع كالبيع والشراء لا يبطل الاعتكاف ولا يكره إن كان حاجة كخياطة ثوبه وإصلاحه، فإن كُثر؛ كُره، وفيه القول القديم المتقدم^(٦).

وأطلق الماوردي القول بأن عمل الحرفة والبيع في المسجد مكروه، قال وقليله أخف من كثيره^(٧)، وقال ابن الصباغ: "تركه أولى"^(٨).

والأولى بالمعتكف الاشتغال بالصلاة والتسبيح والذكر وقراءة القرآن، وكذا قراءة العلم وتعلمه وتعليمه ومطالعه وكتابته ومجالسة العلماء والاشتغال بالعلم^(٩)، والاشتغال

(١) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٢٨)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٧٦).

(٢) في المخطوط (له)، والتصويب من المجموع (٦ / ٥٣١).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: التدريب (١ / ٣٦٣)، والمجموع (٦ / ٥٣٠).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٥٣١)، والمهمات (٣ / ٢٠٤).

(٦) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣٩)، وفتح العزيز (٦ / ٤٨٣)، والمجموع (٦ / ٥٢٩).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٣).

(٨) انظر: الشامل (ص: ١٨٣ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، والمجموع (٦ / ٥٢٩).

(٩) انظر: البيان (٣ / ٥٩٦)، والمجموع (٦ / ٥٢٨).

به أفضل من صلاة النافلة، نصّ عليه^(١)، قال: "ولا بأس أن يقتص^(٢) في المسجد؛ لأنه وعظ وتذكير"^(٣).

قال النووي: "المراد قراءة الأحاديث المشهورة والمغازي والرقائق ونحوها مما ليس فيه موضوع ولا [ما لا]^(٤) تحتمله أفهام^(٥) عقول^(٦) العوام، لا ما ذكره التواريخ من قصص الأنبياء وحكاياتهم فيها أن بعضهم جرى له [كذا]^(٧) من فتنة ونحوها فهذا كله يمنع منه" انتهى^(٨)، والأولى ترك الحديث المباح^(٩).

ولا يفسد الاعتكاف بسباب ولا جدال، فإن سبّه إنسان؛ استحَب أن لا يجيبه كالصائم، فإن سبّ أو جادل بغير حق؛ كُره^(١٠).
قال المتولي: "ويطَّل ثوابه أو ينقص"^(١١).

-
- (١) لم أقف عليه في الأم، لكن نقله عنه جمع من أصحابه. انظر: التعليقة للقاضي حسين (١ / ٨٦)، والتهذيب (١ / ١٠٣)، ومغني المحتاج (١ / ٩٩).
- (٢) في الهامش بخط مغاير (معنى يقتص قراءة القصص والأخبار).
- (٣) لم أقف عليه في الأم، لكن حكاه عن النص الروياني في البحر (٣ / ٣٢٩)، والنووي في المجموع (٦ / ٥٣٣).
- (٤) ما بين المعقوفتين سقط في المخطوط والتكميل من المجموع (٦ / ٥٣٤).
- (٥) كلمة (أفهام) غير موجودة في المجموع.
- (٦) نهاية اللوحة (٦ / ٢٤٦).
- (٧) في المخطوط (ذكر)، والتصويب من المصدر السابق.
- (٨) انظر: المصدر السابق.
- (٩) انظر: المجموع (٦ / ٥٣٣)، وإعانة الطالبين (٢ / ٢٩٨).
- (١٠) انظر: الأم (٢ / ١١٥)، وبحر المذهب (٣ / ٣٣٧)، والبيان (٣ / ٥٩٨).
- (١١) انظر: التتمة (كتاب الصوم ٤٠٥).

ويجوز للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد ويشرب، والأولى أن ييسط سُفرة^(١) أو يضع مائدة^(٢) ونحوها^(٣)، وأن يغسل يده في موضع لا يتأذى بغسلها فيه أحد، والأولى غسلها في طَشْتٍ^(٤) ونحوه؛ حتى لا يبلّ المسجد^(٥).

قال البغوي: "ويجوز نضح للمسجد بالماء المطلق^(٦) دون المستعمل وإن كان طاهراً؛ للعيافة"^(٧). قال النووي: "وهذا ضعيف، والمختار أن المستعمل كالمطلق، والنفس إنما تعاف شربه، وقد اتفق الأصحاب على جواز الوضوء في المسجد واسقاط مائه في أرضه، ونقل ابن المنذر الإجماع عليه"^(٨).

قال الماوردي: "والأولى غسل اليد حيث يبعد عن نظر الناس وعن مجالس العلماء، وكيف فعل؛ جاز"^(٩).

(١) السُّفرة: طعام يتخذه المسافر وأكثر ما يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطعام إليه، وسمي به كما سميت المزادة راوية وغير ذلك من الأسماء المنقولة. انظر: لسان العرب (٤ / ٣٦٨)، والمصباح المنير (١ / ٢٧٩).

(٢) المائدة: هي الخِوانُ عليه الطعام والشراب، وقد أجاز بعض اللغويين إطلاق «المائدة» على الخوان مجرداً عن الطعام، باعتبار أنه وُضِعَ أو سَيُوضَع. انظر: لسان العرب (٣ / ٤١١)، والقاموس المحيط (ص: ٣٢١)، ومعجم الصواب اللغوي (١ / ٦٥٠).

(٣) انظر: البيان (٣ / ٥٩٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٣).

(٤) طَشَّتْ مفرد طُشُوت: طَسَّتْ؛ إناء كبير مستدير من تُحاس أو نحوه يستعمل للغسيل. انظر: المعجم الوسيط (٢ / ٥٥٧)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٢ / ١٤٠٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٤)، والمجموع (٦ / ٥٣٥).

(٦) الماء المطلق: الباقي على أوصاف خلقتة العاري عن الإضافة اللازمة، ومنه ماء البحر وماء البئر وكل ما نزل من السماء أو نبع من الأرض. انظر: فتح العزيز (١ / ٨٣)، والمجموع (١ / ٨٠)، وبداية المحتاج (١ / ١٠٧).

(٧) أي: لأن النفس تعاف منه. انظر: التهذيب (٣ / ٢٣٩).

(٨) انظر: الأوسط لابن المنذر (٥ / ١٣٩)، والمجموع (٦ / ٥٣٥).

(٩) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٥٠٥).

ويجوز له ولغيره النوم والاضطجاع والاستلقاء ومد الرجلين في المسجد^(١)، ويكره رفع الصوت فيه^(٢)، ويحرم الفصد والحجامة فيه، فإن أمن التلوّث بأن كان في إناء؛ لم يحرم، لكن يكره^(٣)، قال البندنجي: "يحرم"^(٤).

ويحرم البول فيه^{(٥)(٦)}، وفي جوازه فيه في إناء احتمالان لابن الصباغ^(٧):

أصحهما: وهو الذي أورده المتولي والبندنجي أنه يحرم^(٨).

ولا يشترط الصوم في الاعتكاف مطلقاً؛ فيصح مع الإفطار وفي الليل ويومي العيد وأيام التشريق^(٩).

والقديم: أنه يشترط؛ فلا يصح الاعتكاف في هذه الأوقات مستقلة ولا تابعة، ولا يشترط أن يكون الصوم للاعتكاف؛ فيصح في رمضان وإن كان صومه مقصوداً في نفسه^(١٠).

(١) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٢٩)، والمجموع (٦/ ٥٣٥).

(٢) انظر: المجموع (٢/ ١٧٥)، وإعانة الطالبين (١/ ٢٢٥).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٩٣)، وأسنى المطالب (١/ ٤٣٤).

(٤) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٤٥٦)، والمهمات (٤/ ١٦٤).

(٥) انظر: كفاية الأخيار (ص: ٣٥)، والمنهاج القويم (ص: ٤٤).

(٦) هنا في الهامش بخط مغاير (فرّق الأصحاب بين البول حيث يحرم في إناء والفصد والحجامة حيث لا يجرمان في إناء أن البول أفحش، وفيه أنها بخلاف الدم. والله أعلم). وانظر: تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٣/ ٤٦٩)، والإقناع للشربيني (١/ ٢٤٩)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٦٤).

(٧) أورد ابن الصباغ فيه احتمالين:

أحدهما: الجواز كالفصد والحجامة في إناء.

والثاني: التحريم؛ لأن البول مستقبّح فنزّه المسجد منه. انظر: الشامل (ص: ٢٠٧ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، والبيان (٣/ ٥٩٩).

(٨) واختاره النووي. انظر: التتمة (كتاب الصوم ص: ٤١٥)، والمجموع (٢/ ٩٢)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٥٦).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٨٠)، وفتح العزيز (٦/ ٤٨٤).

(١٠) انظر: المجموع (٦/ ٤٨٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٣).

فإن قلنا بالجديد الصحيح؛ فالأفضل أن يعتكف صائماً^(١).
ولو نذر أن يعتكف يوماً هو فيه صائم أو أياماً هو فيها صائم؛ لزمه الاعتكاف في أيام الصوم، وليس له إفراد أحدهما عن الآخر^(٢).
ولو اعتكف وهو صائم في رمضان أو عن نذر أو قضاء أو كفارة؛ أجزأه^(٣).
ولو نذر أن يعتكف صائماً أو^(٤) يعتكف بصوم؛ لزمه الصوم والاعتكاف جميعاً بهذا النذر^(٥)، وفي لزوم الجمع بينهما وجهان، وقيل قولان:
أصحهما: وهو المنصوص أنه يلزمه^(٦)، وقاسه الإمام على ما إذا نذر أن يقرن بين الحج والعمرة فإنه يلزمه الجمع بينهما، وغلط فيه؛ فالمعروف أنه لا يلزمه الجمع وله تفريقهما، وهو أفضل^(٧).
وعلى هذا لو شرع في الاعتكاف صائماً ثم أفطر؛ لزمه استئناف^(٨) الصوم والاعتكاف، وعلى الوجه الآخر^(٩) يلزمه استئناف الصوم فقط^(١٠)، ولو اعتكف في

(١) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٤٢٩)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٦١).

(٢) قال الرافعي: "بلا خلاف". انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٥)، والهداية إلى أوهم الكفاية (٢٠ / ٢٧١)،

(٣) قال النووي: "لأنه لم يلتزم بهذا النذر صوماً، وإنما نذر الاعتكاف بصفة وقد وجدت". انظر:

المجموع (٦ / ٤٨٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٤).

(٤) نهاية اللوحة (٦٢٤ ب).

(٥) انظر: حلية العلماء (٣ / ١٨٢)، والتهذيب (٣ / ٢٢٢)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٧٧).

(٦) لم أقف عليه في الأم، لكن حكاها عن النص الرافعي والنووي. انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٤).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨١)، والمجموع (٦ / ٤٨٧).

(٨) الاستئناف: مصدر استأنف: يقال: استأنف الامر: أخذ فيه وابتدأه إذا استقبله، ويطلق على فعل

الشيء من جديد. انظر: لسان العرب (٩ / ١٥)، ومعجم لغة الفقهاء (ص ٥٧).

(٩) الوجه الآخر: لا يلزم الجمع؛ لأنهما عبادتان، كل واحد مقصودة في نفسها، فلا يجب الجمع

بينهما بالنذر، كما لو قال: لله علي أن أعتكف مصلياً؛ فإنه لا يلزمه الجمع بينهما. انظر: نهاية

المطلب (٤ / ٨١)، وفتح العزيز (٦ / ٤٨٦).

(١٠) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٤).

صومه رمضان أو قضاؤه أو نذره؛ لم يجزئه عن واحد من الاعتكاف على الصحيح، ويجزئه عن الاعتكاف دون الصوم على الآخر^(١).

ولو نذر اعتكاف أيام وليالي متتابعة صائماً وجامع ليلاً؛ ففيه هذان الوجهان؛ فعلى الصحيح يستأنفهما، وعلى الآخر يستأنف الصوم دون الاعتكاف^(٢).
ولو نذر أن يصوم معتكفاً؛ فطريقان:

أصحهما: وبه قطع الجمهور أنه على الوجهين السابقين، أصحهما: أنه يلزمه الجمع بينهما^(٣).

وثانيهما: وبه قال الشيخ أبو محمد أنه لا يلزمه الجمع^(٤).
ولو نذر أن يصلي معتكفاً أو أن يعتكف مصلياً؛ لزمه الصلاة والاعتكاف، وفي لزوم الجمع بينهما طريقان:

أحدهما: أنه على الوجهين فيما لو نذر أن يعتكف صائماً^(٥).
وأصحهما: وبه قطع الإمام وغيره من المحققين أنه لا يلزمه^(٦)، وخرج على الطريقين ما لو نذر أن يعتكف محرماً^(٧).

(١) صورة المسألة: نذر رجل أن يعتكف صائماً، فهل يجزئه أن يعتكف في شهر رمضان؟
فيها وجهان:

الوجه الأول: يجزئه الاعتكاف دون الصوم.

والمذهب: أنه لا يجزئه الاعتكاف أيضاً. انظر: المجموع (٦ / ٤٨٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٤).

(٢) انظر: المجموع (٦ / ٤٨٦)، والمهمات (٤ / ١٦٦).

(٣) انظر: حلية العلماء (٣ / ١٨٢)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٤).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨١)، والغاية في اختصار النهاية (٣ / ٩).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٩٤)، والمهمات (٤ / ١٦٦).

(٦) والفرق: أن الصوم والاعتكاف متقاربان؛ فإن كل واحدٍ منهما كفٌ وإمساك، والصلاة أفعال مباشرة لا مناسبة بينها وبين الاعتكاف. انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨١)، والتهذيب (٣ / ٢٢٣)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٣٣).

(٧) أي: محرماً بنسك. انظر: المهمات (٤ / ١٦٧)، وأسنى المطالب (١ / ٤٣٥).

فإن لم نوجب الجمع بين الاعتكاف والصلاة فالذي يلزمه من الصلاة هو الذي يلزمه لو أفردھا بالنذر، وهو ركعتان على الصحيح، وركعة في قول، وإن أوجبناه؛ لزمه ذلك القدر في يوم اعتكافه، ولا يلزمه استيعابه بالصلاة^(١).

فإن كان نذر اعتكاف أيام مصلياً؛ لزمه ركعتان في كل يوم في الأصح، وركعة في الآخر^(٢)، وللرافعي عليه إيراد^(٣)، ولو نذر أن يصوم مصلياً؛ لزمه الصلاة والصوم لا الجمع بينهما^(٤).

ولو نذر أن يصلي صلاة يقرأ فيها سورة كذا؛ لزمه الصلاة وقراءة السورة^(٥). قال القفال: "وفي لزوم الجمع بينهما الوجهان في لزوم الجمع بين الصوم والاعتكاف"^(٦).

ولو نذر أن يعتكف شهر رمضان فلم يعتكفه؛ لزمه اعتكاف شهر آخر، ولا يلزمه صوم^(٧) ذلك الشهر قطعاً^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٨٨)، والمجموع (٦/ ٤٨٦).

(٢) انظر: التهذيب (٣/ ٢٢٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٤).

(٣) قال الرافعي: "ظاهر اللفظ يقتضي الاستيعاب فإنه جعل كونه مصلياً صفة لاعتكافه، وإذا تركنا هذا الظاهر فلم نعتبر تكرير القدر الواجب من الصلاة في كل يوم وهلا اكتفى به في جميع المدة". انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٨٨).

(٤) قال النووي: "لا يلزمه الجمع بينهما بالاتفاق". انظر: المجموع (٦/ ٤٨٦)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٦١)، والغرر البهية (٢/ ٢٤٦).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٤٨٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٥).

(٦) لم أقف عليه في الحلية، لكن حكاها عنه غير واحد من أئمة المذهب فلعله ذكره في موضع آخر. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٨٨)، والمهمات (٤/ ١٦٨).

(٧) نهاية اللوحة (١٢٤٧).

(٨) قال النووي: "لا يلزمه الصوم بلا خلاف...؛ لأنه لم يلتزم الصوم وإنما كان يحصل الصوم لو اعتكف في رمضان اتفاقاً". انظر: البيان (٣/ ٥٨٠)، والمجموع (٦/ ٤٨٧).

الركن الثاني: النية، ولا بد منها للتمييز كالصوم سواء كان تطوعاً أو فرضاً بالنذر سواءً تعين زمانه أم لا^(١)، ويجب التعرض في المنذور للفرضية^(٢)، ثم إذا نواه فإن أطلق؛ كفتته، وإن طال عكوفه بشهور أو سنين^(٣)، لكن لو خرج من المسجد ولو لقضاء الحاجة وعاد إليه؛ احتاج إلى استئنافها^(٤)، فلو عزم عند خروجه أن يقضي حاجة ويعود قامت هذه العزيمة^(٥) مقام النية^(٦).

وإن عيّن زماناً كما لو نوى اعتكاف يوم أو شهر أو سنة؛ ففي احتياجه إذا خرج وعاد إلى تجديد النية طريقان:

أشهرهما: أن فيه ثلاثة^(٧) أوجه^(٨):

أحدها: لا.

والثاني: إن طالت مدة الخروج؛ احتاج إلى تجديدها، وإلا؛ فلا سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره.

والثالث: الأصح وبه جزم المتولي أنه إن خرج لقضاء الحاجة؛ لم يحتج إلى تجديدها، وإن خرج لغرض، احتاج إليه سواء طال الزمان أم قصر^(٩).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٨٩)، والمجموع (٦ / ٤٩٨).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٩٥)، والسراج الوهاج (ص: ١٤٨).

(٣) انظر: مغني المحتاج (٢ / ١٩٤)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١ / ٢٤٧).

(٤) انظر: منهاج الطالبين (ص: ٨٠)، وفتح الرحمن (ص: ٤٩٦).

(٥) العزيمة: لغة: القصد المؤكد.

واصطلاحاً: الحكم الثابت بدليل شرعي خالٍ عن معارض راجح. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص:

٣١١)، وغاية السؤل (ص: ٥٩)، والتجبير شرح التحرير (٣ / ١١١٤).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٨)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٦٢).

(٧) هنا شطب على كلمة (أقوال).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٤٩٠)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٥).

(٩) وصححه النووي. انظر: التتمة (كتاب الصوم ص: ٤٠٣)، والمجموع (٦ / ٤٩٨).

والطريق الثاني للبغوي: أنه إن خرج لأمر يقطع التتابع في الاعتكاف؛ احتاج إلى التجديد، وإن خرج لأمر لا يقطعه ولا بد منه كالخروج لقضاء الحاجة والغسل من الاحتلام؛ لم يحتج إليه، وإن كان منه بد أو طال الزمان؛ ففي احتياجه إلى التجديد وجهان^(١).

وهذا الخلاف في اعتكاف التطوع، وفيما إذا نذر اعتكاف مدة ولم يشترط فيها التتابع ثم دخل المسجد بقصد الوفاء بالنذر، فأما لو شرط التتابع أو كانت الأيام المنذورة متواصلة فسيأتي حكم تحديد النية فيها^(٢).

ولو نوى الخروج من الاعتكاف مع بقاءه في المسجد؛ ففي بطلان اعتكافه وجهان كالوجهين في الصوم، والأصح أنه لا يبطل^(٣).
قال الرافعي: "وأفتى بعض المتأخرين^(٤) بالبطلان"^(٥).

(١) تكملة كلام البغوي: (...ويمكن بناء الوجهين على الوجهين في أنه إذا فُرق الوضوء، وطال الفصل فبعد النية هل يحتاج إلى تحديد النية؟ فيه وجهان). انظر: التهذيب (٣/ ٢٢٦).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٤٩٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٥).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩١)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٦٣)، وتحفة الحبيب (٣/ ١٧٢).

(٤) المتأخرون: هم من بعد الأربعمئة، وأما وقت ابن حجر وقبله فهم بعد الشيخين فهم من المتأخرين. انظر: نهاية المطلب (المقدمة/ ١٧٢)، ومعجم مصطلحات الشافعية (ص: ٧٢).

(٥) منهم ابن الصلاح. انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩١)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٦٣).

الركن الثالث: المعتكف بكسر الكاف، وهو كل مسلم عاقل طاهر الطهارة الكبرى^(١)؛ فيندرج فيه الصبي المميز والمرأة والعبد؛ فيصح اعتكافهم كصيامهم^(٢)، لكن لا يجوز للمرأة المزوجة والرقيق بغير إذن الزوج والسيد، فلو اعتكفا؛ عصيا، وصح اعتكافهما، وكان لهما إخراجهما^(٣)، وكذا لو اعتكفا بإذنهما تطوعاً؛ كان لهما إخراجهما^(٤).

ولو نذرا اعتكافاً؛ نُظِر، فإن نذراه بغير^(٥) إذن الزوج والسيد؛ فلهما منعهما من الشروع فيه، فإن شرعا فيه؛ فلهما إخراجهما، وإن أذنا في الشروع، فإن كان الزمان معيناً أو غير معين لكن شرطاً للتتابع فيه؛ لم يجز لهما إخراجهما، وإن كان الزمان غير معين، فإن لم يشترطاً تتابعا؛ ففي جواز إخراجهما وجهان: أظهرهما: الجواز وبه جزم المتولي^(٦).

وإن كانا نذراه بإذنهما، فإن تعلق بزمان معين؛ فلهما الشروع فيه بغير إذن في الشروع^(٧).

(١) الطهارة الكبرى: أي الطهارة من الحدث الأكبر: وهو أمر اعتباري يقوم بالجسم كله فيمنع من صحة الصلاة وما في حكمها، ويرتفع هذا الحدث بالغسل أو نائه وهو التيمم، والمقصود هنا النقاء من الحيض والنفاس والجنابة. انظر: كفاية الأخيار (ص: ٢٠٩)، وتحفة المحتاج (١/ ٦٥)، والفقهاء المنهجية (١/ ٥٢).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٩٦)، وأسنى المطالب (١/ ٤٣٦).

(٣) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٦)، والغرر البهية (٢/ ٢٣٨).

(٤) انظر: البيان (٣/ ٥٧٢)، وفتح العزيز (٦/ ٤٩٢).

(٥) قال النووي: "بلا خلاف عندنا". انظر: المجموع (٦/ ٤٧٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٦).

(٦) نهاية اللوحة (٢٤٧ب).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩٢)، والتتمة (كتاب الصوم ص: ٤١٨).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٨)، ومغني المحتاج (٢/ ١٩٥).

فلو باع السيد العبد قبل ذلك الزمن؛ لم يكن للمشتري منعه، لكن له الخيار^(١) إن جهل^(٢)، وإن لم يتعلق بزمن معين؛ لم يكن لهما الشروع إلا بإذن، فإذا شرعاً بالإذن؛ لم يكن لهما الخروج منه^(٣)، وهذا مبني على أن النذر المطلق^(٤) يلزم إتمامه بالشروع فيه، وفيه خلاف^(٥).

ولا فرق في ذلك كله بين العبد والأمة والقن^(٦) وأُمّ الولد^(٧) والمَدْبَر^{(٨)(٩)}، وأما المكاتب^(١٠) فله أن يعتكف في أصح الوجهين بغير إذن سيده وبه قطع الجمهور^(١١)،

(١) الخيار: لغة: اسم مصدر من اختار، يختار، اختياراً. وشرعاً: طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه. انظر: لسان العرب (٤/ ٢٦٧)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ٦٤)، وتحفة المحتاج (٤/ ٣٣٢)، ومغني المحتاج (٢/ ٤٠٢).

(٢) أي: له الخيار في فسخ البيع. انظر: النجم الوهاج (٣/ ٣٨٠)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٢٤).

(٣) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٨)، ومغني المحتاج (٢/ ١٩٦).

(٤) النذر المطلق: هو أن يلتزم قرينة ما لله تعالى دون تعليق على حصول نعمة، أو دفع بليّة. انظر: نهاية المطلب (١٨/ ٤٢٣)، والفقه المنهجي (٣/ ٢٣).

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٦).

(٦) القن: العبد إذا مُلِكَ هو وأبواه، ويستوي فيه الاثنان والجمع والمؤنث. وربما قالوا عبید أقنان، ثم يجمع على أَقْنَة. انظر: الصحاح (٦/ ٢١٨٤)، والمصباح للنير (٢/ ٥١٧)، وأئیس الفقهاء (ص: ٥٣).

(٧) أمّ الولد: هي الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٨٨)، والقاموس الفقهي (ص: ٢٥).

(٨) المَدْبَر: أي الذي علّق سيده عتقه على موته، سمي به؛ لأن الموت دبر الحياة ودبر كل شيء ما وراءه. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ٢٤٤)، ومعجم للمصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٢٤٤).

(٩) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٦).

(١٠) المكاتب: الرقيق الذي تم عقد بينه وبين سيده على أن يدفع له مبلغاً من المال نجومّاً ليصير حراً. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٤٥٥)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٣٣٩).

(١١) وصححه النووي. انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٥٠٦)، وحلية العلماء (٣/ ١٨٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٦).

وفيه وجه: أنه يتوقف على إذن السيد^(١)، ووجه آخر: أن مدته إن كانت يسيرة لا يضر كسبه أو كانت لا تمنعه من الكسب كالخياطة؛ جاز بغير إذنه^(٢).
وأما الميعُض^(٣) فإن لم يكن بينه وبين سيده مُهَيَّأَةً^(٤)؛ لم يكن له الاعتكاف بغير إذن سيده، وإن كان بينهما مهَيَّأَةً؛ استقل به في نوبته دون نوبة سيده^(٥).
وفيه وجه: أن اعتكافه في نوبته كاعتكاف المكاتب؛ فيجبيء فيه الخلاف^(٦).
ويخرج من الضابط الكافر والمجنون والسكران والمغمى عليه والميرسَم^(٧) والصبي الذي لم يميّز؛ فلا يصح اعتكافهم^(٨)، ولا فرق بين الكافر الأصلي والمرتد^(٩).
ولو طرأت الردة والسكر في أثناء الاعتكاف؛ فقد نص على أنه "لا يبطل بالردة ويبيى إذا عاد إلى الإسلام"^(١٠)، ونص على أنه "لو سكر ثم أفاق؛ يستأنف"^(١١)، وللأصحاب فيهما طرق:

- (١) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٤٦)، والتهذيب (٣/ ٢٢٠).
- (٢) انظر: مغني المحتاج (٢/ ١٩٦)، تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٣/ ٤٧٤).
- (٣) الميعُض: العبد الذي أُعتق بعضه وبقي بعضه الآخر رقيقاً. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٣١)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ١٦٩).
- (٤) المهَيَّأَةُ: قسمة المنافع على التعاقب والتناوب. انظر: التعريفات (ص: ٢٣٧)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٦٦).
- (٥) انظر: الغرر البهية (٢/ ٢٣٨)، وفتح الرحمن (ص: ٤٩٧).
- (٦) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٧٨).
- (٧) الميرسَم: الذي به البرسام، وهي: علة معروفة، تزيل العقل، وهي، ورمة تصيب الدماغ نفسه، وتتقدمها حمى مطبقة دائمة، مع ثقل الرأس، وحمرة شديدة، وصداع، وكراهية الضوء، فيزول العقل. انظر: النظم المستعذب (٢/ ٩٨)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٢٠٥).
- (٨) انظر: المجموع (٦/ ٤٧٥)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٨٠).
- (٩) انظر: البيان (٣/ ٥٧٢)، والمجموع (٦/ ٤٧٦).
- (١٠) لم أقف عليه في الأم، لكن حكاها عن النص غير واحد من أئمة المذهب. انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٤)، وبحر المذهب (٣/ ٣٣٥)، والبيان (٣/ ٥٩١).
- (١١) انظر: الأم (٢/ ١١٦).

أحدها: أن في المسألتين قولين نقلاً وتخريجاً: أحدهما: أنهما لا يبطلانه. والثاني: أنهما يبطلانه^(١).

والطريق الثاني: تقرير النصين وهو أنه يبطل بالسُّكر دون الردة، وهو أصح عند الشيخ أبي حامد وأصحابه^(٢).

والثالث: القطع بأنهما لا يبطلانه^(٣).

والرابع: القطع بأنهما يبطلانه واختاره القفال والإمام والبغوي والمتولي والرافعي^(٤) وآخرون^(٥).

والخامس: أن السُّكر يبطله؛ لامتداد زمانه، وأما الردة فإن طال زمنها؛ فكذلك، وإن قصر؛ فلا^(٦).

السادس: أنه يبطل بالردة دون السُّكر عكس النص ولم يذكره إلا الإمام والغزالي؛ [لمنافاة]^(٧) الردة العبادة، وأما السُّكر؛ فكالإغماء^(٨).

قال الرافعي: " وكلام الغزالي مشعر بأن الخلاف في أن الردة والسُّكر هل يخلان بالاعتكاف أم يستمر معهما بحاله فإنه جعلهما مانعين من الصحة (أولاً)^(٩)، وفرض

(١) انظر: المجموع (٦/ ٥١٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٧).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٧).

(٣) انظر: المهمات (٤/ ١٧٣)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٧٤).

(٤) نهاية اللوحة (١٢٤٨).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١١٣)، والتهذيب (٣/ ٢٣٦)، والتتمة (كتاب الصوم ص: ٤٥٨)، وفتح العزيز (٦/ ٤٩٦).

(٦) انظر: المجموع (٦/ ٥١٨)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٧).

(٧) في المخطوط (لإباحة)، والتصويب من نهاية المطلب (٤/ ١١٣)، ويمكن أن تأتي بكلمة (لإحباط).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١١٢)، والوسيط (٢/ ٥٦٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٧٧).

(٩) هذه اللفظة غير موجودة في فتح العزيز (٦/ ٤٩٧).

الخلاف في الفساد بعروضهما^(١)، وكلام الإمام كالمصرح به وليس هو كالمساعد عليه، والأصحاب جعلوا الخلاف في أنه هل يبقى ما تقدم على الردة والشكر معتداً به حتى يبنى عليه، أم يبطل حتى يحتاج إلى الاستئناف إذا كان الاعتكاف متتابعاً، فأما زمن الردة والشكر فالمفهوم من نص الشافعي^(٢) أنه لا اعتكاف فيه؛ فإن الكلام في أنه يبنى أو يستأنف إنما ينتظم عند حصول الاختلال في الحال وقد نص الشيخ أبو علي وغيره على أن زمن الردة من الاعتكاف قطعاً، ونقل صاحب التهذيب^(٣) في احتساب زمن السكر وجهين، وقال: المذهب المنع " انتهى^(٤).

ولو طراً جنون أو إغماء في أثناء الاعتكاف، فإن لم يخرج من المسجد؛ لم يبطل اعتكافه، وإن خرج؛ فالمشهور الذي قطع به الجمهور أنه لا ينقطع تتابعه^{(٥)(٦)}.

وزعم الماوردي الاتفاق عليه في المجنون^(٧) وحكاه القاضي الطبري عن النص أنه قال: "لو بقي في الجنون سنين ثم أفاق؛ بنى"^(٨).

قال المتولي وآخرون: "إن لم يخف من تلويث المسجد من الإغماء ولم يمكن حفظ المجنون في المسجد؛ ففيه القولان الآتيان في المريض إذا خرج، وأصحهما: أنه لا يبطل"^(٩).

(١) أي: بطروئهما.

(٢) انظر: الأم (٢/ ١١٦).

(٣) انظر: التهذيب (٣/ ٢٣٨).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩٧-٤٩٨).

(٥) هنا شطب على (الألف واللام) في (تتابعه).

(٦) انظر: منهاج الطالبين (ص: ٨١)، وتحفة المحتاج (٣/ ٤٧٥)، والسراج الوهاج (ص: ١٤٩).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٥).

(٨) قال النووي: "وهو الصواب والله أعلم". انظر: الأم (٢/ ١١٨)، والتعليقة الكبرى (ص: ٤٨٣).

تحقيق: فيصل شريف مُجَدِّد، والمجموع (٦/ ٥١٨).

(٩) انظر: التتمة (كتاب الصوم ص: ٤٥٨)، والمجموع (٦/ ٥١٧).

ولا يُحسب زمن الجنون من الاعتكاف^(١)، وفي زمن الإغماء وجهان مخرجان من الخلاف في بطلان الصوم بالإغماء في بعض النهار: أحدهما: يُحسب، وقال المتولي: "إنه المذهب"^(٢). وثانيهما -وبه قطع الماوردي-: لا^(٣). ويخرج من الضابط أيضاً الجنب والحائض والنفساء؛ فلا يصح اعتكافهم^(٤)، ولو طراً حيض أو نفاس؛ وجب الخروج من المسجد، ولو مكثت؛ لم يحسب من الاعتكاف^(٥)، وفي جواز البناء على ما سبق في الاعتكاف المتتابع^(٦) تفصيل وخلاف يأتي من بعد إن شاء الله تعالى.

ولو طرأت الجنابة على المعتكف، فإن طرأت بما يبطل الاعتكاف؛ لم يخف الحكم^(٧)، وإن طرأت بما لا يبطله كالاختلام والجماع ناسياً والإنزال بالمباشرة فيما دون الفرج إذا قلنا إنها لا تبطل؛ فعليه المبادرة إلى الغسل^(٨)، فإن لم يمكنه الاغتسال في المسجد؛ فهو مضطر إلى الخروج فيخرج، وإن أمكنه الاغتسال فيه؛ فله الخروج للاغتسال خارجه أيضاً، ولا ينقطع اعتكافه^(٩).

(١) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٣٩٧)، والسراج الوهاج (ص: ١٤٩).

(٢) انظر: التتمة (كتاب الصوم ص: ٤٥٨).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٥).

(٤) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٤٢٨)، وفتح الرحمن (ص: ٤٩٧).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩٩)، ومغني المحتاج (٢/ ١٩٧).

(٦) نهاية اللوحة (٢٤٨ ب).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦/ ٤٩٩)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٨).

(٨) انظر: التهذيب (٣/ ٢٣٧)، والمجموع (٦/ ٥٢٦).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٠٠)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٥٤).

ولو أقام وهو جنب؛ لم يحسب زمن الجنابة من الاعتكاف على المذهب^(١)؛
ولذلك لو نذر الاعتكاف فاعتكف جنباً؛ لم يحسب له، وفيه وجه أنه يحسب له، وهو
كالخلاف في احتساب زمن السكر^(٢).
وجمع البغوي بينهما وحكى فيهما ثلاثة أوجه: ثالثها: يحسب زمن السكر دون
الجنابة؛ لأن عصيان الجنب بالملكث، وعصيان السكران بالشرب^(٣).

(١) انظر: منهاج الطالبين (ص: ٨١)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٦٣).

(٢) انظر: التهذيب (٣/ ٢٣٨).

(٣) انظر: المصدر السابق.

الركن الرابع: المعتكف بفتح الكاف، والاعتكاف يختص بالمساجد، ويستوي فيه سائر المساجد^(١)، وهو في الجامع أولى من غيره^(٢).
وقيل: إن الشافعي أومأ^(٣) إلى اختصاصه به في القديم^(٤).
ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المعد للصلاة^(٥)، وحكى بعضهم عن القديم أنه يصح فيه، وأنكره جماعة وغلطوا ناقله^(٦).
وعلى القديم في صحة اعتكاف الرجل في مسجد^(٧) بيته وجهان^(٨)، وهو أولى بالمنع^(٩)، وقال القاضي: "لا خلاف فيه"^(١٠).
وعلى الجديد كل امرأة يكره لها حضور الجماعة؛ يكره لها الخروج للاعتكاف، والتي لا يكره لها ذلك؛ لا يكره لها هذا^(١١).
ولا فرق في المسجد بين أسفله أو سطحه وداخله ورحبته^(١٢)^(١٣).

-
- (١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠١)، والمهمات (٤ / ١٧٥).
(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩١)، ونهاية المطلب (٤ / ٩٦).
(٣) الإيماء: الإتيان بعبارة ليست صريحة في الحكم لكنه يفهم منها بطريق اللزوم. انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية (ص: ٣٤٨).
(٤) انظر: حلية العلماء (٣ / ١٨١)، وبحر المذهب (٣ / ٣١٨)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٨).
(٥) انظر: البيان (٣ / ٥٧٤)، وفتح العزيز (٦ / ٥٠١)، وتحفة المحتاج (٣ / ٤٦٦).
(٦) انظر: المجموع (٦ / ٤٨٠)، والمهمات (٤ / ١٧٦).
(٧) هنا شطب على الألف واللام في كلمة (المسجد).
(٨) فيه وجهان: أحدهما: يجوز اعتباراً بأن صلاة نفله في بيته أفضل وأصل الاعتكاف نفل ففي البيت أفضل.
والثاني: لا يجوز ويعتبر بفرضه وفرضه في المسجد أفضل بخلاف المرأة. انظر: بحر المذهب (٣ / ٣١٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٢٨).
(٩) انظر: المجموع (٦ / ٤٨٠)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٧٣).
(١٠) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٤٢٨)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٩٨).
(١١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٨).
(١٢) رَحْبَةُ المسجد: صَحْنُهُ وساحَتُهُ. انظر: النظم للمستعذب (١ / ١٧٩)، والتعريفات الفقهية (ص: ١٠٣).
(١٣) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٥)، ومغني المحتاج (٢ / ١٩٠).

ولو نذر أن يعتكف في مسجد بعينه؛ ففي تعيينه طرق:

أصحها: أنه إن عيّن المسجد الحرام؛ تعيّن^(١).

قال العمراني: "والذي يتبين لي أن لا يخرج عنه إلا بالاعتكاف في الكعبة أو في الحجر دون المسجد، وقد مر في باب الاستقبال"^(٢)، وإن عيّن غيره [وغير]^(٣) مسجدي الأقصى والمدينة؛ لم يتعين^(٤)، وإن عيّن أحد المسجدين؛ ففي تعيينه قولان: أصحهما: أنهما يتعينان^(٥).

والطريق الثاني: عن ابن سريج أن في تعيين ما عدا المسجد الحرام قولين، وقيل وجهان^(٦).

والثالث: أن في تعيين الكل^(٧) القولين^(٨):

أحدهما: أنهما تتعين، قال الإمام: وهو ظاهر النص^(٩).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩١)، والمجموع (٦ / ٤٧٩).

(٢) انظر: البيان (٣ / ٥٧٨).

(٣) في المخطوط (وعين) والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٢٩٩).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٥)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٣٦).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٤٧٩)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١ / ٢٤٧)، وفتح الرحمن (ص: ٤٩٧).

(٦) الذي حكاه الرافعي والنووي وابن الرفعة وغيرهم عن ابن سريج طرد القولين فيما عدا المساجد الثلاثة وليس في المسجد الحرام فقط. انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٥)، والمجموع (٦ / ٤٨١)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٣٦).

(٧) نهاية اللوحة (٩ / ١٢٤).

(٨) المقصود بتعيين الكل: أن يعيّن مسجداً غير المساجد الثلاثة. انظر: نهاية المطلب (٤ / ٩٧)، والمهمات (٤ / ١٧٩).

(٩) حيث قال في الأم (٢ / ١١٥): "إذا أوجب المرء على نفسه اعتكافاً في مسجد، فأنهض المسجد فإنه يرجع إذا بني المسجد، ويبنى"، قال ابن الرفعة: "فلولا تعيّن المسجد لأمره بالخروج إلى مسجد

التفريع: حيث قلنا لا يتعين مسجد للاعتكاف بالنذر فالأولى الاعتكاف فيما عيّنه^(١)، ولو شرع في الاعتكاف في مسجد لم يكن له الانتقال إلى مسجد آخر؛ لانقطاعه بالخروج، لكن لو انتقل في خروجه لقضاء الحاجة إلى آخر على مثل تلك المسافة أو أقرب؛ كان له ذلك في أصح الوجهين وبه قطع جماعة^(٢).
قال ابن القاص: "ولا يتعين الاعتكاف بمسجد غير المساجد الثلاثة إلا في موضعين:

أحدهما: هذا أي: في أحد الوجهين^(٣).

والثاني: أن ينذر اعتكاف سبعة أيام فما زاد سابعة فلا يجوز إلا في الجامع إن كان من أهل فرض الجمعة وهو مفرع على القولين^(٤).

وحيث قلنا: يتعين، فإن عيّن المسجد الحرام؛ لم يقم غيره مقامه، وإن عيّن مسجد المدينة؛ لم يقم غيره مقامه إلا المسجد الحرام، وإن عيّن مسجد الأقصى؛ لم يقم غيره مقامه إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة^(٥).

ولو نذر الاعتكاف في زمن معين؛ فالصحيح الذي قطع به الجمهور: أنه يتعين^(٦)، فإن قدّمه عليه؛ لم يجزئه، وإن أخره عنه؛ أثم، وأجزأه، وكان قضاءً، وهذا

آخر حتى يتم هناك."، وقال النووي: "والمذهب أنه لا يتعين للاعتكاف مسجد غير الثلاثة انظر: نهاية المطلب (٤/ ٩٧)، والمجموع (٦/ ٤٨١)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٣٧).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٤٨١)، وأسنى المطالب (١/ ٤٣٨).

(٢) منهم الرافعي والدميري. انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٠٧)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٧٤).

(٣) وهو أن ينذر اعتكافاً متتابعاً، ثم يشرع فيه في مسجد، فلا يجوز له الانتقال إلى غيره؛ لأن خروجه للانتقال يقطعه، وذلك لا يجوز. انظر: البيان (٣/ ٥٧٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٣٥).

(٤) انظر: التلخيص لابن القاص (ص: ٢٤٥)، والبيان (٣/ ٥٧٧)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٣٥).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٠٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٣٩٩).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٠٧)، والمجموع (٦/ ٤٨٢).

القضاء واجب على الصحيح إن تركه بغير عذر، فإن كان بعذر؛ ففي القضاء وجهان^(١).

والثاني: لا يتعين؛ فيجوز له تقديمه عليه وتأخير عنه، ويجريان فيما إذا عيّن للصوم زماناً، هل يتعين^(٢)؟

ولو نذر اعتكاف شهر مضى كما لو نذر اعتكاف شهر رمضان من سنته في شوال؛ لم يصح نذره، ولم يلزمه شيء^(٣).

(١) انظر: المجموع (٦ / ٤٨٢)، وأسنى المطالب (١ / ٤٣٨).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٣٩٩).

(٣) قال النووي: " لا يلزمه بلا خلاف؛ لفساد نذره نص عليه الشافعي في الأم وتابعه الأصحاب "

انظر: الأم (٢ / ١١٨)، والمجموع (٦ / ٤٩٣).

فرع: لا يصح الاعتكاف في مسجد أرضه مستأجرة ووُقف بناؤه مسجداً على القول بصحة الوقف^{(١)(٢)}.

والْحَيْلَةُ^(٣) في الاعتكاف فيه أن يُبنى فيه صُفَّةٌ^(٤) ونحوها ويوقف مسجداً؛ فيصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطحه وجدرانته، وليس الفرع منقولاً عن المتقدمين^{(٥)(٦)}.

(١) الوقف: لغةً: الحبس.

وشرعاً: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة. انظر: تاج العروس (٢٤ / ٤٦٩)، وأئیس الفقهاء (ص: ٧٠)، والتعريفات (ص: ٢٥٣).

(٢) انظر: تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٣ / ٤٦٤)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢١٦).

(٣) الْحَيْلَةُ: لغةً: الخدق في تدبير الأمور. واصطلاحاً: ما يحول العبد عما يكرهه إلى ما يحبه. وقيل: التوصل بما هو مشروع لما هو غير مشروع انظر: المصباح المنير (١ / ١٥٧)، والحدود الأنيقة (ص: ٧٣)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ١٨٩).

(٤) صُفَّةُ المسجد: مقعد بالقرب منه مُظَلَّل، وصُفَّةُ البنيان: طُرْتُهُ. والصُفَّة: الظُّلَّة. انظر: مشارق الأنوار (٢ / ٥٠)، ولسان العرب (٩ / ١٩٥)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة (٢ / ١٣٠٤).

(٥) المتقدمون: هم أصحاب الأوجه الذين كانوا في القرن الرابع، وخصوصاً بالمتقدمين تميزاً لهم عن من بعدهم. انظر: نهاية المطلب (المقدمة / ١٧٢)، وسلم المتعلم المحتاج (ص: ٤١)، ومصطلحات المذاهب الفقهية (ص: ٢٣٨).

(٦) انظر: مغني المحتاج (٢ / ١٩٠)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٧٢).

الفصل الثاني

في موجبات ألفاظ النذر

والنظر في ثلاثة أمور:

الأول: التابع، ومن نذر اعتكافاً فإن أطلقه؛ فقد مر حكمه، وإن قدره بمدة،
فإما أن يطلقها أو يعينها^(١):

الحالة الأولى: أن يطلقها، فإن شرط التابع^(٢) كما لو قال: لله علي أن أعتكف
شهرًا متتابعًا؛ لزمه، ولم يجز له التفريق^(٣).

وإن شرط التفريق كما لو قال: أصوم شهرًا متفرقًا؛ ففي جواز التابع طريقان:
أحدهما: فيه [وجهان]^(٤)، أحدهما: نعم. وثانيهما: لا، فعلى هذا لو نذر
اعتكاف عشرة أيام متفرقة فاعتكف عشرة متوالية؛ حصل له منها خمسة^(٥).

والطريق الثاني: وبه قال الأكثرون القطع بجواز التابع^(٦).

وإن أطلق ولم يشترط متتابعًا ولا تفرقًا:

فالذي قطع به الجمهور أنه يجوز أن يعتكف متتابعًا ومتفرقًا، لكن يستحب التابع
وعلى هذا فلو نوى التابع ولم يتلفظ به؛ لم يلزمه في أصح الوجهين^(٧).
وخرج ابن سريج قولاً أنه يلزمه التابع وإن لم ينو^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٨).

(٢) نهاية اللوحة (٢٤٩ ب).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٣)، وبداية المحتاج (١ / ٦٠٦).

(٤) في المخطوط (وجهين) والمثبت هو الصواب.

(٥) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٣٩)، والمجموع (٦ / ٤٩٣).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٣٩٩)، والمهمات (٤ / ١٨٤).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١١٥)، والمجموع (٦ / ٤٩٣).

(٨) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٣٩)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٢).

ولو نذر اعتكاف يوم فهل يجزئه أن يعتكف مقداره في ساعات^(١) من أيام؟
فيه ثلاثة أوجه: ثالثها: إن نوى اليوم متتابعاً؛ لم يجزئه، وإن أطلق؛ أجزأه^(٢).
فإن قلنا: لا يجزئه وهو الأصح^(٣)، فلو اعتكف في أثناء النهار وخرج بعد المغرب
ثم عاد قبل طلوع الفجر واعتكف إلى مثل ذلك الوقت وخرج؛ لم يجزئه قطع به جماعة
منهم: الرافعي^(٤).

وفيه وجه: أنه يجزئه، وصححه الروياني وقال إنه اختيار القفال^(٥).

ولو لم يخرج ليلاً؛ فوجهان:

أحدهما: وهو ظاهر النص وقول الأكثرين أنه يجزئه^(٦).

وثانيهما: قول أبي إسحاق وصححه الماوردي وآخرون أنه لا يجزئه^(٧).

قال الإمام: "وهو منقاس"^(٨).

وإن قلنا يجزئه قال الإمام: "وقال الأصحاب يكفيه ساعات أقصر الأيام؛ لأنه لو
اعتكف أقصر الأيام؛ أجزأه"^(٩).

واعترض عليه فقال: "لو فرق على ساعات أقصر الأيام في سنين فالأمر كذلك،
وإن اعتكف في أيام متباعدة في الطول والقصر؛ فينبغي أن ينسب اعتكافه كل يوم

(١) هنا شطب على (الألف واللام) في كلمة (ساعات).

(٢) انظر: بداية المحتاج (١ / ٦٠٧)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٦٤).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٤)، وتحفة المحتاج (٣ / ٤٧٧).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٨)، والمجموع (٦ / ٤٩٤).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٤١).

(٦) لم أقف عليه في الأم، لكن حكاه عن النص النووي. انظر: المجموع (٦ / ٤٩٤)، وروضة الطالبين
(٢ / ٤٠٠).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٥٠١)، وفتح العزيز (٦ / ٥٠٩).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١١٦).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١١٧).

بالجزئية إليه، إن كان ثلثاً فقد أخرج من ثلث ما عليه، وعلى هذا القياس ينظر إلى اليوم الذي يوقع فيه الاعتكاف؛ ولهذا لو اعتكف [بقدر]^(١) ساعات أقصر الأيام في يوم طويل لم يكفه^(٢).

ولو قال الله علي أن أعتكف يوماً في هذا الوقت؛ فقد اتفقوا على أنه يلزمه الاعتكاف من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الثاني، ولا يجوز أن يخرج^(٣) ليلاً^(٤). وأبدى الرافعي فيه توقفاً من جهة المعنى^(٥).

ولو نذر اعتكاف ليلة فهو كما لو نذر اعتكاف يوم فيدخل المسجد قبل الغروب ويمكث فيه إلى طلوع الفجر، فلو أراد الإتيان بقدرها من ساعات من ليال؛ ففيه الأوجه المتقدمة والتفريع^(٦).

(١) في المخطوط (دون من)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣١٠).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١١٧).

(٣) نهاية اللوحة (٢٥٠).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٤٠٠)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٤١)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٣).

(٥) قال الرافعي: "وفيه توقف من جهة المعنى؛ لأن الملتزم يوم، والبعضان يوم وليلة، والليلة المتخللة ليست من اليوم، فلا تمنع التابع بينهما، كما أنها لا تمنع وصف اليومين الكاملين بالتتابع، والقياس أن يجعل فائدة التقييد في هذه الصورة القطع بجواز التفريق لا غير". انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٠٩).

(٦) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٣).

الحالة الثانية: أن يعيّن المدة المقدرة كما لو نذر أن يعتكف شهر كذا أو العشر الأخير من رمضان أو هذا الشهر أو العشر أو عشرة أيام من الآن؛ فعليه الوفاء^(١)، والتتابع فيه واقع ضرورة لا قصداً حتى لو أفسد آخره بالخروج بغير عذر أو سبب آخر؛ لم يلزمه قضاء ما مضى، ولو ترك الكل؛ قضاؤه ولم يلزمه التتابع في القضاء^(٢). وفيه وجه: أنه يلزمه^(٣).

ولو صرح في نذره بالتتابع كما لو قال: "لله علي أن أعتكف شهر رجب متتابعاً" فهل يلزمه الاستئناف إذا أفسد آخره ويجب التتابع في قضاؤه إذا فاته؟ فيه وجهان: أصحهما: نعم، وقطع به الأكثرون^(٤).

فرع: لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله ليلة، فإن لم يكن عين الزمان لم يجزئه كمن نذر أن يصلي ركعتين نهاراً فصلاهما ليلاً، وإن كان عينه؛ أجزأه^(٥).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥١١)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٠).

(٢) انظر: التهذيب (٣ / ٢٢٦)، وكفاية الأختار (ص: ٢٠٩).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٣).

(٤) انظر: البيان (٣ / ٥٨٣)، وفتح العزيز (٦ / ٥١٢).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٥)، والغرر البهية (٢ / ٢٤٨).

النظر الثاني: في أن الليالي يلزم النادر اعتكافها إذا لم ينص عليها ويقاس بها الأيام إذا لم ينص عليها^(١)، وفيه صور:

الأولى: إذا نذر اعتكاف شهر؛ لزمه اعتكاف جميعه، أيامه ولياليه^(٢)، ولو قال أيام الشهر؛ لم يلزمه لياليه، أو لياليه؛ لم يلزمه أيامه^(٣).

ولو لم يتلفظ بتخصيص الأيام أو الليالي لكن نواه بقلبه؛ فوجهان: أصحهما: لا أثر لنيته^(٤).

وثانيهما: قول القفال أنه كما لو تلفظ به^(٥).

ولو نذر اعتكافاً مطلقاً بلسانه ونوى بقلبه عشرة أيام فهل يلزمه العشرة أم يكفيه ما يقع عليه الاسم؟ فيه هذان الوجهان^(٦).

وإذا أطلق الشهر؛ يدخل المسجد قبل الغروب من آخر يوم من الشهر الذي قبله ويكفيه اعتكافه وإن كان ناقصاً، وإن دخل في أثناء شهر؛ لزمه استكمال شهر بالعدد ثلاثين يوماً^(٧).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥١٣).

(٢) حكى الجويني الاتفاق عليه. انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٥٠٠)، ونهاية المطلب (٤ / ١١٨).

(٣) انظر: البيان (٣ / ٥٨٣)، والمجموع (٦ / ٤٩٣).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥١٣)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠١).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٣).

(٦) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٣٩)، والمجموع (٦ / ٤٩٣).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥١٣)، والمجموع (٦ / ٤٩٣).

الثانية: إذا نذر اعتكاف يوم؛ لم يلزمه أن [يضم] ^(١) معه ليلة إلا أن ينويها ^(٢)، ونقل الإمام الاتفاق ^(٣) عليه ^(٤)، لكن حكى الرافعي قولاً: أن الليلة تدخل في نذر اليوم إلا أن ينوي يوماً بلا ليلة وهو بعيد ^(٥).

ولو نذر اعتكاف يومين أو ثلاثة أو عشرة ونحوه؛ ففي لزوم اعتكاف الليالي المتخللة بينهما طرق:

أحدها: أن فيه ثلاثة أوجه:

أحدها ^(٦): نعم، إلا أن يريد بياض النهار ^(٧).

وثانيهما: لا يلزمه إلا إذا نواها، وصححه الغزالي والشيخ أبو إسحاق ^(٨) وآخرون ^(٩).

وأصحهما: عند الأكثرين أنه إن صرح بالتتابع أو نواه؛ لزمه، وإلا؛ فلا ^(١٠).

قال الرافعي: "والوجه أن يتوسط فيقال إن كان المراد بالتتابع توالي اليومين؛ فالحق الوجه الثاني، وإن كان المراد به توالي الاعتكاف؛ فالحق الوجه الثالث" ^(١١).

(١) في المخطوط (يصوم)، والتصويب من فتح العزيز (٦ / ٥١٤).

(٢) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٦)، والغرر البهية (٢ / ٢٤٦).

(٣) نهاية اللوحة (٢٥٠ / ب).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١١٧).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥١٤).

(٦) أي: أحد الأوجه الثلاثة.

(٧) انظر: التهذيب (٣ / ٢٢٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠١).

(٨) أبو إسحاق المشار إليه هنا هو الشيرازي صاحب المذهب. انظر: روضة الطالبين (٢ / ٤٠١)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣١٥).

(٩) انظر: المذهب (١ / ٣٥٢)، والوسيط (٢ / ٥٧٠)، والمجموع (٦ / ٤٩٧).

(١٠) انظر: المجموع (٦ / ٤٩٧)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠١).

(١١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥١٤).

قال النووي: "وهذا الذي اختاره جزم به الدارمي، فقال: إذا نوى اعتكاف يومين متتابعين؛ لزمه الليلة معهما، وإن نوى المسافة في النهار كالصوم؛ لم يلزمه الليل، وإن لم ينو تتابعا؛ فوجهان، وذكر نحوه فيما إذا نوى اعتكاف الليالي هل تدخل الأيام المتخللة بينهما؟" (١)

الطريقة الثانية: وهي التي أوردها الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والمتولي وجماعة أنه إن صرح بالتتابع أو نواه؛ لزمته الليلة المتخللة بينهما قطعاً، وإلا؛ فوجهان (٢).

الثالثة (٣): أنه إن نذر اعتكاف يومين؛ لم يلزمه اعتكاف الليلة المتخللة قطعاً، وإن نذر اعتكاف ثلاثة أيام فصاعداً؛ ففي لزوم اعتكاف الليالي المتخللة بينهما الأوجه، وهذه نسبها الإمام إلى المراوزة واستحسنها الروياني، وقال: "إنها خلاف ظاهر المذهب" (٤).

ولو نذر اعتكاف ليلتين أو ثلاث أو عشرة ونحوه؛ ففي لزوم اعتكاف الأيام المتخللة بينها الطريقتان الأوليتان (٥)، والأيام والليالي المتخللة تنقص أبداً عن العدد المذكور من الأيام والليالي [بواحد] (٦) (٧).

ولا خلاف في أن الليالي لا تلزم بعدد الأيام، ولا في أن الأيام لا تلزم بعدد الليالي؛ فإذا نذر يومين؛ لم تلزمه ليلتان، أو ليلتين (٨)؛ لم يلزمه يومان (٩).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٤٩٧).

(٢) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٣٢)، والشامل (ص: ٢٠٣ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، والبيان (٣/ ٥٨٤).

(٣) أي: الطريقة الثالثة.

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١١٨)، وبحر المذهب (٣/ ٣٤٣)، والمجموع (٦/ ٤٩٦).

(٥) انظر: المهذب (١/ ٣٥٢)، والتهذيب (٣/ ٢٢٧).

(٦) في المخطوط (واحد)، والتصويب من المجموع (٦/ ٤٩٧).

(٧) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٤٠١)، والمهمات (٤/ ١٨٨).

(٨) تقدير الكلام: (أو نذر ليلتين).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥١٦)، والمجموع (٦/ ٤٩٦).

وقال أبو حنيفة: يلزمه في نذر [اليومين]^(١) ليلتان^(٢).

قال الرافعي: "وقياس الوجه المتقدم في اليوم الواحد مثله"^(٣).

[الثالثة]^(٤): لو نذر اعتكاف العشر الأخير من بعض الشهور؛ لزمه اعتكاف الأيام والليالي هنا بعدد الأيام؛ فيدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين^(٥) منه ويخرج من العهدة باستهلال الهلال وإن كان الشهر ناقصاً^(٦).

ولو نذر أن يعتكف عشرة أيام من آخر الشهر؛ فيشرع فيه آخر اليوم العشرين، فلو خرج الشهر ناقصاً؛ لزمه قضاء يوم^(٧).

وفي دخول الليالي الخلاف المتقدم، فإن قلنا به؛ قضى مع اليوم ليلة وبه جزم البغوي وغيره^(٨).

ويستحب أن يعتكف يوماً قبل العشر؛ لاحتمال نقص الشهر فيكون داخلاً في نذره^(٩).

فلو قعد ثم بان الشهر [ناقصاً]^(١٠)، قال البغوي: "يجزئه"^(١١).

(١) في المخطوط (اليوم)، والتصويب من المجموع (٦/ ٤٩٧).

(٢) انظر: تبين الحقائق (١/ ٣٥٣)، والبحر الرائق (٢/ ٣٢٨).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥١٦).

(٤) في المخطوط (الرابعة)، والمثبت هو الصواب بحسب العدد المتقدم، والمقصود: الصورة الثالثة من صور "النظر الثاني".

(٥) نهاية اللوحة (٢٥١/ أ).

(٦) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٤٠١)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٢٨).

(٧) انظر: تحفة المحتاج (٣/ ٤٧٨)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٦٧).

(٨) انظر: التهذيب (٣/ ٢٢٦)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٤٤).

(٩) انظر: الغرر البهية (٢/ ٢٤٩)، ومغني المحتاج (٢/ ١٩٩).

(١٠) في المخطوط (ناقص) والمثبت هو الصواب حسب القواعد.

(١١) انظر: التهذيب (٣/ ٢٢٦).

وقال النووي: "يحتمل أن يكون فيه خلاف كالحلاف فيمن توضأ احتياطاً فبان محدثاً^(١)، والأصح أنه لا يصح"^(٢).

فرع: لو نذر أن يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلان؛ صح قطعاً نص عليه^(٣). ثم ينظر فإن قدم ليلاً؛ لم يلزمه شيء؛ لعدم شرط نذره، وإن قدم نهاراً؛ لزمه اعتكاف بقية يومه^(٤)، وفي لزوم قضاء ما فات منه قولان، وقيل وجهان: أحدهما - وهو ظاهر النص - أنه لا يقضيه^(٥).

قال الماوردي: "والخلاف مخرج من الخلاف فيمن نذر صوم يومه، إن قلنا: يصح؛ لزمه القضاء، وإلا؛ فلا"^(٦).

ولو كان الناذر وقت القدوم عاجزاً عن الاعتكاف بحبس أو مرض أو نحوهما؛ قضى ما بقي من النهار على الأول، ويوماً كاملاً على الثاني^(٧). وفيه وجه: أنه لا يلزمه قضاء شيء كذا أطلق الأصحاب الفرع^(٨).

(١) قال النووي في كتاب الطهارة: "لو توضأ احتياطاً ثم بان أنه كان محدثاً فهل يجزيه ذلك الوضوء؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين: أحدهما: لا يجزيه؛ لأنه توضأ متردداً في النية إذ ليس هو جازماً بالحدث، والتردد في النية مانع من الصحة في غير الضرورة. والوجه الثاني: يجزيه؛ لأنها طهارة مأمور بها صادفت الحدث فرفعته، والمختار الأول." انظر: المجموع (١/ ٣٣١).

(٢) انظر: المجموع (٦/ ٤٩٢).

(٣) انظر: الأم (٢/ ١١٨)، وحلية العلماء (٣/ ١٨٨).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٢١)، وفتح العزيز (٦/ ٥١٧).

(٥) قال النووي: "وهو المذهب". انظر: الأم (٢/ ١١٨)، والمجموع (٨/ ٤٨٨).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٥٠٣).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٥٠٣)، وفتح العزيز (٦/ ٥١٨).

(٨) انظر: المجموع (٨/ ٤٨٨)، والمهمات (٤/ ١٨٩).

وذكر المتولي هذا الحكم، إن قدم وبقي معظم النهار، قال: "فإن بقي منه دون نصفه؛ فأربعة أوجه: أحدها: لا شيء عليه، وهو على قول من قال: لا يصح الاعتكاف من نصف النهار. وثانيها: يلزمه اعتكاف ما بقي وقضاء ما مضى. وثالثها: ما بقي فقط. ورابعها: ما بقي مع ساعة من الليل يسمى اعتكافاً"^(١).

(١) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٢٩)، والمجموع (٦ / ٥٤١).

النظر الثالث: في الاستثناء.

فإذا نذر اعتكافاً متتابعاً وشرط الخروج منه إن عرض عارض؛ صح شرطه على المذهب^(١)، وفيه قول غريب: أنه لا يصح^(٢).

وعلى المذهب لو عيّن أمراً مخصوصاً كما لو قال: لا أخرج إلا لعيادة زيد أو تشييع جنازته إن مات؛ جاز له الخروج لذلك دون غيره، وكذا إن عيّن نوعاً مخصوصاً كعيادة المريض وتشيع الجنائز والاشتغال بالعلم ونحوه؛ خرج لذلك النوع^(٣) دون غيره^(٤).

وإن أطلق فقال: لا أخرج إلا لشغلٍ يعنُّ^(٥) لي؛ فله الخروج لكل شغل ديني كالجمعة والجماعة والعيادة وزيارة الصالحين الأحياء والأموات وزيارة القادمين^(٦)، ودنيوي مباح كمطالبة غريم ولقاء سلطان، ولا يبطل اعتكافه بشيء من ذلك^(٧).

وفيه وجه: أنه لا يشترط في الدنيوي أن يكون مباحاً؛ فعلى هذا لو شرطه لقتل أو سرقة أو قطع طريق فخرج لم يبطل وله البناء بعد رجوعه^(٨).
وليس له الخروج للنظارة^(٩) والفُرجة^(١٠).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٥٣٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٢).

(٢) انظر: المهمات (٤/ ١٨٩)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٦٤).

(٣) نهاية اللوحة (٢٥١/ ب).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٢٠)، والمجموع (٦/ ٥٣٨).

(٥) قال الجوهرى: "عَنْ لِي كَذَا يَعْنُ وَيَعْنُ عَنَّا، أَي عَرْضَ وَاعْتَرَضَ. يُقَالُ: لَا أَفْعَلُهُ مَا عَنِّي فِي السَّمَاءِ نَجْمٌ، أَي مَا عَرْضٌ". انظر: الصحاح (٦/ ٢١٦٦).

(٦) أي القادمين من السفر. انظر: المجموع (٦/ ٥٣٨).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٥٣٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٦٠).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٠)، وفتح العزيز (٦/ ٥٢١).

(٩) النَّظَارَةُ: بالفتح كلمة يستعملها العجم بمعنى التنزه في الرياض والبساتين. انظر: المصباح المنير (٢/ ٦١٢)، والقاموس المحيط (ص: ٤٨٤).

(١٠) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٤٠٣)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٦٠).

وحيث جاز له الخروج وفعل ما شرطه؛ لزمه العود في الحال والبناء، فإن أخره بغير عذر، بطل تتابعه ولزمه استئنافه^(١).

ولو قال: إن عرض لي شغل؛ قطعت الاعتكاف فهو كما إذا اشترط الخروج إلا أنه لا يلزمه العود إلى الاعتكاف^(٢) بعد قضاء شغله^(٣).

ولو قال: لله علي أن أعتكف رمضان إلا أن أمرض أو أسافر، فمرض أو سافر؛ فلا شيء عليه^(٤).

ولو قال: لله علي أن أتصدق بعشرة دراهم أو بهذه الدراهم إلا أن أحتاج إليها؛ فوجهان^(٥):
أصحهما: أنه يصح شرطه، فإذا احتاج إليها؛ فلا شيء عليه.
وثانيهما: لا يصح شرطه.

ولو نذر صوماً وشرط الخروج منه إن جاع أو عطش أو ضيفه إنسان أو ضاف به أو نحوه، أو صلاة وشرط الخروج منها إن عرض عارض؛ ففي انعقاد نذره وصحة شرطه الوجهان^(٦):

الذي قطع به العراقيون صحة النذر والشرط^(٧).
وصحح البغوي في الصلاة عدم الانعقاد^(٨).

(١) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣٨)، والمجموع (٦ / ٥٣٨).

(٢) هنا شطب على كلمة (فهو).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٤٠٣)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٤).

(٤) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٢١)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٣).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٩٤)، والمجموع (٦ / ٥٣٩).

(٦) أصحهما: ينعقد نذره ويصح الشرط فإذا وجد العارض جاز له الخروج منه؛ قياساً على الاعتكاف.

والثاني: لا ينعقد نذره بخلاف الاعتكاف فإن ما يتقدم منه على الخروج عبادة مستقلة بخلاف الصوم والصلاة. انظر: المجموع (٦ / ٥٣٩).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٥٣٩)، والمهمات (٤ / ١٩٠)، وأسنى المطالب (١ / ٤٤٠).

(٨) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣٨).

ولو نذر أن يحج وشرط أن يخرج منه إن عرض له عارض؛ انعقد نذره، وفي جواز الخروج بهذا الشرط قولان^(١):

أصحهما: الجواز^(٢).

قال العراقيون: والصلاة والصوم أولى بجواز الخروج منه^(٣).

وقال الشيخ أبو محمد: "هو أولى بجواز الخروج منهما"^(٤).

ولو قال في هذه القربات^(٥) كلها إلا أن يبدوا لي؛ فوجهان^(٦):

أحدهما: يصح الشرط ولا شيء عليه إذا بدا له.

وأصحهما: أنه لا يصح.

وإذا قلنا: لا يصح الشرط في هذه الصور كلها، فهل يبطل النذر، أو يصح ويلغو

الشرط؟

قال البغوي: "لا يصح النذر في الصلاة والصوم"^(٧).

قال الرافعي: "وروى الإمام وجهين في صورة تقارب هذه، وهي ما إذا شرط الخروج

في الاعتكاف المتتابع متى أراد، فقال في وجه يبطل التزام المتتابع، وفي وجه يلزم المتتابع

(١) انظر: حلية العلماء (٣ / ١٩٠)، والتهذيب (٣ / ٢٣٨).

(٢) انظر: المجموع (٦ / ٥٣٩).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٢٢)، روضة الطالبين (٢ / ٤٠٣).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٩٥)، وفتح العزيز (٦ / ٥٢٢).

(٥) القربات جمع قربة: وهي كل ما يتقرب به إلى الله تعالى من أعمال البر والطاعة. انظر: المعجم

الوسيط (٢ / ٧٢٣)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣ / ٨٠).

(٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٢٢)، والمجموع (٦ / ٥٣٩).

(٧) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣٨).

ويبطل^(١) الاستثناء، وشبهه بشرائط فاسدة تقتزن بالوقف، فإننا في مسلك نبطل الشرط دون الوقف، وفي آخر نبطل الوقف^(٢).

فرع: حيث صححنا شرط الخروج بغرض فخرج له، فهل يقضي زمنه؟

ينظر: فإن كان نذر مدة غير معينة كشهر مطلق، وعشرة أيام مطلقة، وجب قضاؤه^(٣)، وإن كان نذر مدة معينة كشهر كذا أو هذا الشهر أو هذه الأيام العشرة، لم يجب قضاؤه^(٤).

ولا يجب قضاء وقت الخروج لقضاء الحاجة في النوعين قطعاً كما لا يجب في النذر الخالي عن الشرط^(٥).

وإذا خرج لما شرطه ثم عاد؛ ففي احتياجه إلى تجديد النية ثلاثة أوجه^(٦):
أظهرها: أنه إن شرط المتتابع؛ لم يجب تجديدها، وإن [لم يشترط]^(٧)؛ وجب^(٨).

(١) نهاية اللوحة (٢٥٢).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٩٦ / ٤)، وفتح العزيز (٥٢٣ / ٦).

(٣) قال النووي: "وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك الغرض منزلة الخروج لقضاء الحاجة في أن المتتابع لا ينقطع به". انظر: المجموع (٥٤٠ / ٦).

(٤) انظر: المجموع (٥٤٠ / ٦)، وروضة الطالبين (٤٠٤ / ٢).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٨٦ / ٤)، والمجموع (٥٤٠ / ٦).

(٦) ذكر النووي فيها أربعة أوجه:

الأول: إن خرج لقضاء الحاجة، لم يجب التجديد، لأنه لا بد منه، وإن خرج لغرض آخر، فلا بد من التجديد، وسواء طال الزمان، أم قصر، وصححه النووي
والثاني: إن طال مدة الخروج، وجب التجديد، وإلا فلا، وسواء خرج لقضاء الحاجة، أم لغيره.
والثالث: لا حاجة إلى التجديد مطلقاً.

والرابع: إن خرج لأمر يقطع المتتابع في الاعتكاف المتتابع، وجب التجديد. انظر: روضة الطالبين (٣٩٥ / ٢).

(٧) في المخطوط (وإن شرطه)، والتصويب من شرح مشكل الوسيط (٢٧٠ / ٣).

(٨) انظر: التهذيب (٢٣٨ / ٣)، وشرح مشكل الوسيط (٢٧٠ / ٣).

الفصل الثالث

فيما يقطع التتابع في الاعتكاف الذي شرط فيه ويحوج إلى الاستئناف وهو ما يبطل الاعتكاف، وضبطه الغزالي بأنه: "الخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر" (١)، فهذه ثلاثة قيود:

أحدها: الخروج بكل البدن، احتراز به عما إذا أخرج يده أو رأسه من المسجد؛ فإنه لا يبطل اعتكافه^(٢)، ولو أخرج رجله أو إحداهما وهو قاعد أو راقد ماداً لهما؛ وكذلك^(٣)، وإن اعتمد عليهما وبقي رأسه في المسجد؛ بطل اعتكافه^(٤).

الثاني: الخروج عن كل المسجد، ويخرج به ما إذا خرج [إلى]^(٥) رَحْبَةِ المسجد؛ فإنه لا يبطل قطعاً؛ لصحة الاعتكاف فيها، وعما إذا صعد المنارة^(٦) للآذان^(٧). والمنارة إن كانت بعيدة من المسجد أو غير مبنية له؛ يبطل الاعتكاف بالخروج إليها قطعاً^(٨).

وإن كانت مبنية له وليست بعيدة [منه]^(٩) فلها حالتان: إحداهما: أن يكون بابها في المسجد أو في رَحْبَتِهِ المتصلة به^(١٠).

(١) انظر: الوسيط (٢/ ٥٧٣).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٠)، والمجموع (٦/ ٥٠٠).

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) انظر: التهذيب (٣/ ٢٢٩)، والمجموع (٦/ ٥٠٠).

(٥) هذه اللفظة غير موجودة في المخطوط ولا يستقيم الكلام بدونها؛ لأن (خرج) فعل لازم يتعدى (إلى).

(٦) المنارة: مئذنة المسجد. انظر: لسان العرب (٥/ ٢٤١)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٦١).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٠)، والمجموع (٦/ ٥٠٠).

(٨) انظر: المجموع (٦/ ٥٠٦)،

(٩) في المخطوط (منها)، والمثبت هو الصواب.

(١٠) انظر: البيان (٣/ ٥٨٧)، وفتح العزيز (٦/ ٥٣٠).

قال [الإمام]^(١): "سواء كانت من المسجد أو الرحبة أو لم تكن منهما؛ فلا يقطع صعودها الاعتكاف سواءً صعداها للآذان أو لغيره كصعود سطح المسجد سواءً كانت خارجة عن سمت^(٢) المسجد أم لا، وإن كانت لا تُعد من المسجد ولو اعتكف فيها، لم يصح؛ لأن حرم المسجد لا يتبين له حكمه"، نقل الإمام الاتفاق عليه^(٣) وأبدى احتمالاً فيما إذا كانت خارجة عن سمت المسجد؛ لأنها حينئذ لا تعد منه^(٤).
قال الرافعي: "وكلام الأصحاب^(٥) ينازعه فيما استدل به"^(٦).
قال النووي: "وقد^(٧) نقل القاضي أبو الطيب وصاحب البيان وغيرهما نص الشافعي على صحة الاعتكاف في رَحْبَةِ المسجد، واتفق الأصحاب عليه، وعلى صحة الاعتكاف في المنارة التي فيها، وصرح به الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما"^(٨).
الحالة الثانية: أن لا يكون بابها في المسجد ولا في رَحْبَتِهِ المتصلة به، فإن خرج إليها لغير الآذان؛ بطل اعتكافه^(٩)، وإن خرج إليها للآذان، فإن كان مؤذناً راتباً^(١٠)؛ فوجهان:

- (١) في المخطوط (المحاملي)، والتصويب من المجموع (٦ / ٥٠٦).
- (٢) السَّمَت في اللغة: القصد، والمسامطة: الموازنة والمقابلة، يقال: «سامت القبلة مسامة» : إذا استقبلها واتجه نحوها، وسمت ستمته: نحا نحوه. انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢ / ٢٩٣)، وتكملة المعاجم العربية (٦ / ١٣٨).
- (٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٢).
- (٤) الاحتمال الذي أبداه: "أن الخارج إلى هذه المئذنة خارجٌ إلى بقعةٍ غيرٍ صالحةٍ للاعتكاف". انظر: المصدر السابق.
- (٥) هنا شطب على كلمة (عنه).
- (٦) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٠).
- (٧) نهاية اللوحة (٢٥٢ ب).
- (٨) انظر: الأم (٢ / ١١٥)، والبيان (٣ / ٥٨٧)، والمجموع (٦ / ٥٠٧).
- (٩) انظر: المجموع (٦ / ٥٠٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٥).
- (١٠) الراتب: لغة: «من رتب الشيء رتباً» : إذا ثبت واستقر ودام، وأمر راتب: دائم ثابت، وعيش راتب: أى ثابت دائم، ورتبه: أثبته وأقره. انظر: لسان العرب (١ / ٤١٠)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢ / ١١١).

أحدهما: ينقطع^(١).

وثانيهما: لا؛ لمعنيين^(٢):

أحدهما: أنها مبنية للمسجد ومعدودة من توابعه والآذان من حقوق المسجد؛ فكأنه لم يعرض عنه.

والثاني: أنه قد اعتاد صعودها للآذان واستأنس الناس بصوته؛ فيعذر فيه ويصير زمن الآذان كالمستثنى.

قال الرافعي: "وهذا أوضح؛ لأنها وإن كانت معدودة من حقوقه فهو [إلى]^(٣) أن يصل إليها منفصل عن المسجد"^(٤).

فإن لم يكن مؤذناً راتباً، فإن أبطلنا اعتكاف الراتب بخروجه إليها؛ فهذا أولى، وإن لم نبطله؛ انبني على المعنيين^(٥)، ويتلخص فيه ثلاثة أوجه^(٦):

الثالث: لا يبطل بخروج الراتب ويبطل بخروج غيره وهو الأصح^(٧).

ولو دخل المؤذن المعتكف إلى حجرة مهياة للسكنى عند المسجد وبأبها إلى المسجد؛ بطل اعتكافه اتفاقاً، بخلاف المنارة^(٨).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٢)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٥).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٠)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٨).

(٣) في المخطوط (أولى) والمثبت هو الصواب، والتصويب من فتح العزيز (٦ / ٥٣١).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٣)، وفتح العزيز (٦ / ٥٣١).

(٦) انظر: البيان (٣ / ٥٨٧)، والمجموع (٦ / ٥٠٦).

(٧) انظر: المجموع (٦ / ٥٠٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٥).

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٣)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٦٦).

والثالث^(١): قوله: من غير عذر، والعذر على مراتب:

الرتبة العليا: الخروج لقضاء حاجة الإنسان، البول والغائط، وهو جائز لا يقطع
التابع^(٢)، ولو كان بالمسجد سقاية^(٣)؛ لم يكلف قضاء الحاجة بها، ويخرج إلى
داره^(٤).

ولا يشترط إرهاق الطبيعة وشدة الحاجة^(٥)، ولا يكلف الإسراع بل يمشي على
سجيته^(٦)، ولو خرج في التأني عن عادته من غير عذر، بطل اعتكافه على الصحيح^(٧).
وفي معناه الخروج للاغتسال عند الاحتلام^(٨).
ويجوز الخروج للأكل على النص الذي قطع به الجمهور^(٩).
وقال ابن سريج وابن سلمة: لا يجوز، ورجحه الإمام والبعوي^(١٠).
وقال القاضي: "إن كان سخياً [وفي طعامه سعة، أكل في المسجد وإن كان بخيلاً،
أو]^(١١) في طعامه قلة؛ فله الخروج له"^(١٢).

(١) أي: القيد الثالث.

(٢) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٥).

(٣) السقاية: بالكسر الموضع الذي يتخذ لسقي الناس، والمراد بالسقاية هنا: المحل المعد لقضاء الحاجة
فيه، وهو ما فيه لليضأة لا موضع الاستقاء. انظر: للصبح المنير (١/ ٢٨١)، وحاشية البجيرمي (٢/ ٤١٤).

(٤) انظر: المهذب (١/ ٣٥٢)، والبيان (٣/ ٥٨٦).

(٥) أي: يجوز له الخروج لقضاء حاجته من غير إرهاق وضرورة. انظر: نهاية المطلب (٤/ ٨٧)، وكفاية
النبية (٦/ ٤٥٢).

(٦) انظر: الإقناع للشرييني (١/ ٢٤٨)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٢٩).

(٧) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٤٠٦)، وإعانة الطالبين (٢/ ٢٩٦).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٢)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٩).

(٩) انظر: الأم (٢/ ١١٥)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٥).

(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٨٧)، والتهذيب (٣/ ٢٢٩)، والمجموع (٦/ ٥٠٥).

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط والتكميل من كفاية النبية (٦/ ٤٥١).

(١٢) لأن أكله في المسجد سخف ودناءة. انظر: كفاية النبية (٦/ ٤٥١)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٨٦).

وأما الخروج للشرب، فإن لم يجد فيه^(١) ما يشربه؛ فله الخروج عند العطش، وإن وجد فيه؛ لم يجز له الخروج في أصح الوجهين^(٢).
وأجاب صاحب التنبيه^(٣) والمحامي بالجواز^(٤).
وفي الفصل^(٥) مسائل:

إحداها: أوقات الخروج لقضاء الحاجة لا يجب قضاؤها في الاعتكاف المندوب^(٦)؛ لماخذين مبنيين على أصل، وهو: أنه هل يكون معتكفاً في زمن الخروج^(٧)؟ فيه وجهان:
أصحهما: نعم، وثانيهما: لا.

وهذا الزمان مستثنى من الزمن المندوب اعتكافه كأوقات الصلوات في زمن الإجارة^(٨).

فعلى الأول لا يجب؛ لأنه لم يفته، ولا على الثاني؛ لأنه لم يتناوله نذره^(٩).
ثم إذا عاد بعد قضاء حاجته لا يحتاج إلى تجديد نية على المذهب^(١٠)، وقد تقدم^(١١).

(١) أي: في المسجد.

(٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٢٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٥).

(٣) نهاية اللوحة (٢٥٣أ).

(٤) انظر: التنبيه (ص: ٦٨)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٥٢).

(٥) أي: الثالث.

(٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٢)، والمجموع (٦/ ٥٠٢).

(٧) هذا المأخذ الأول: وهو أن الاعتكاف مستمر فيها على الصحيح. انظر: روضة الطالبين (٢/ ٤٠٥)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٦٧).

(٨) وهذا المأخذ الثاني: وهو أن زمن الخروج لقضاء الحاجة مستثنى؛ لأنه ضروري. انظر: المجموع (٦/ ٥٠٣)، وقضاء الأرب (ص: ٥١١).

(٩) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٤٠).

(١٠) انظر: المجموع (٦/ ٥٠٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٥).

(١١) انظر: (ص: ٢٥٩).

وقيل: إن طال الزمان؛ ففي الحاجة إلى تحديد النية وجهان كما في التفريق في الوضوء^{(١)(٢)}.

الثانية: ما تقدم أن له الخروج إلى داره لقضاء حاجته فيما إذا لم تكن بعيدة سواء أمكنه قضاؤها في دار صديق له بجوار المسجد أم لا^(٣)، وفيما إذا لم تكن به علة تقتضي كثرة الخروج^(٤).

فإن بُدِئت داره بُعداً متفاحشاً، فإن لم يكن في طريقه إليها سقاية عامة أو بيت صديق [فله الذهاب إلى داره وجهاً واحداً^(٥)، وإن وجد^(٦)]، لكن لا يليق به دار غيره [فله الذهاب إلى داره أيضاً بلا خلاف^(٧)]^(٨). وإن كان [له]^(٩) ذلك؛ فوجهان:

أصحهما: أنه ليس له التوجه إلى داره، وجزم [به]^(١٠) الشيخ أبو حامد^{(١١)(١٢)}.

(١) المقصود بالتفريق في الوضوء: أن يباعد ويفرق بين غسل أعضاء الوضوء فإذا فرق هل يحتاج إلى نية أخرى لباقي الأعضاء فيه وجهان: أصحهما لا يحتاج بل تكفيه النية السابقة. انظر: المجموع (١/ ٢٠١).

(٢) انظر: التهذيب (٣/ ٢٢٦)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٥٩).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٢)، وعجالة المحتاج (٢/ ٥٦٤).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٨٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٦).

(٥) انظر: البيان (٣/ ٥٨٦)، وفتح العزيز (٦/ ٥٣٢).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من المجموع (٦/ ٥٠١).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٥٠١)، والتدريب (١/ ٣٦٧).

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من المجموع (٦/ ٥٠١).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من تكملة للمطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٤١).

(١٠) ما بين المعقوفتين ليست في المخطوط، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(١١) في المخطوط (مُجَدِّد)، والمثبت هو الصواب؛ إذ لم أفد لأحد من الأئمة ينسبه إلى أبي مُجَدِّد، والتصويب من البيان (٣/ ٥٨٦)، وكفاية النبيه (٦/ ٤٥٣).

(١٢) انظر: المجموع (٦/ ٥٠١)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٥).

وثانيهما: له ذلك، وهو ظاهر النص^(١)، وجزم به الماوردي والمحاملي^(٢).
 وجزم المتولي^(٣) بأنه إذا كان في طريقه سقاية مُسَبَّلة وعادة مثله قضاء حاجته فيها؛
 يمنع الذهاب إلى منزله، فإن فعل؛ بطل اعتكافه.
 وحكى الوجهين فيما إذا لم يجد عادة مثله بقضاء حاجته فيها وشبههما بالوجهين
 فيمن هُدد بما يذهب مروءته^(٤)، هل يكون إكراهاً^(٥)؟
 وإن كانت به علة تقتضي كثرة الخروج كإسهال؛ لم ينقطع تنابعه في أصح الوجهين^(٦).
 ولو كان له داران يجوز الخروج إلى كل منهما لو انفردت، لكن إحداها أقرب؛ لم
 يجز الخروج إلى الأخرى في أصح الوجهين^(٧).
 وهما يتخرجان على القولين فيما إذا كان لمقصد المسافر طريقان^(٨) يقصر الصلاة في
 [أحدهما]^(٩) دون الآخر فسلك البُعدي لغير غرض، هل يقصر^(١٠)؟
 والمرجع في حد القرب في الزمان والمكان إلى العرف^{(١١)(١٢)}.

- (١) قال النووي: "قال الشيخ أبو حامد: هذه اللفظة التي نقلها للزني وهي قوله: (وإن بُعد) لا أعرفها للشافعي، وتأولها غير أبي حامد علي ما إذا كان المنزل بعيداً بعداً غير متفاحش". انظر: المجموع (٥٠٢/٦).
- (٢) انظر: مختصر للزني (١٥٧/٨)، والحاوي الكبير (٤٩٢/٣).
- (٣) انظر: التمه (كتاب الصيام ص: ٤٤٠).
- (٤) للمروءة: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات أو هي كمال الرجولية.
- انظر: للمصباح المنير (٥٦٩/٢)، والمعجم الوسيط (٨٦٠/٢).
- (٥) انظر: التمه (كتاب الصيام ص: ٤٤٠)، والمجموع (٥٠٢/٦).
- (٦) انظر: المجموع (٥٠٢/٦)، والنجم الوهاج (٣٧٩/٣).
- (٧) انظر: فتح العزيز (٥٣٣/٦)، وتحرير الفتاوى (٥٦٢/١).
- (٨) هنا تكرر لفظ (طريقاً) دون النون.
- (٩) في المخطوط (إحدهما)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٤٢).
- (١٠) انظر: للمصدر السابق.
- (١١) العرف: لغة: المعرفة والمعروف، وهو الخير والرفق والإحسان. واصطلاحاً: ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول. انظر: للمصباح المنير (٤٠٤/٢)، والنظم للمستعذب (٨٨/٢)، والتعريفات (ص: ١٤٩).
- (١٢) انظر: نهاية المطلب (٨٦/٤).

[فرع: قال الإمام والغزالي: "إذا قلنا لا يجوز الخروج للأكل،"]^(١) فخرج لقضاء حاجته فوقف ساعة يسيرة بقدر صلاة الجنابة وأكل فيها لقماً وقلنا لا يجوز الخروج للأكل؛ لم يطل اعتكافه، وإن وقف زماناً أكل فيه كثيراً؛ بطل^{(٢)(٣)}.

الثالثة: لا يجوز للمعتكف عن نذر الخروج لعيادة المريض ولا لزيارة القادم^(٤).

وقال الماوردي: "إن كان المريض [من]^(٥) ذوي رحمه وليس له من يقوم به؛ فهو مأمور بالخروج إليه، فإذا عاد، بنى على اعتكافه كما إذا خرجت لقضاء عدتها ثم عادت، قال: وفيه وجه شاذ^(٦) أنه يستأنف"^(٧).

قال النووي: "ونقله أيضاً السرخسي عن صاحب التقريب^(٨)، قال: وله أن يبقى عنده حتى يبرأ ثم يعود ويبنى، قال السرخسي: وهو اختيار لصاحب التقريب لم ينقله"^(٩)، والمذهب الأول^(١٠).

ويستحب له عيادة مريض في المسجد^(١١).

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من تكملة للمطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٤٥).
- (٢) نهاية اللوحة (٢٥٣ ب).
- (٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٩٠)، والوسيط (٢ / ٥٧٤).
- (٤) انظر: المجموع (٦ / ٥١٢)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٩).
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٥).
- (٦) وصفه الماوردي ب: "وجه آخر، ولم يقل شاذ" انظر: المصدر السابق.
- (٧) قال النووي: "وهذا الذي ذكره صاحب الحاوي غريب". انظر: للمصدر السابق، والمجموع (٦ / ٥١١).
- (٨) صاحب التقريب: هو الإمام أبو الحسن القاسم ابن الإمام أبي بكر محمد بن علي الففال الشاشي، وكان أبو الحسن هذا عظيم الشأن، جليل القدر، صاحب إتقان، وتحقيق، وضبط، وتدقيق، تخرج به فقهاء خراسان وازدادت طريقة أهل العراق به حسناً، وكتابه التقريب كتاب عزيز، عظيم الفوائد من شروح مختصر المزني، توفي في حدود سنة (٤٠٠هـ). انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢ / ٢٧٨)، وطبقات السبكي (٣ / ٤٧٢)، وهدية العارفين (١ / ٨٢٧).
- (٩) انظر: المجموع (٦ / ٥١١).
- (١٠) انظر: المجموع (٦ / ٥١٢).
- (١١) نقل النووي اتفاق الأصحاب عليه. انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٥)، والمجموع (٦ / ٥١١).

ولو خرج لقضاء حاجته فعاد في طريقه مريضاً، فإن لم يقف ولا عرج عن طريقه بسببها بل اقتصر على السلام والسؤال؛ جاز ولم ينقطع اعتكافه، وإن وقف وأطال؛ بطل اعتكافه^(١).

وإن لم يطل؛ فطريقان:

أصحهما: وادعى الإمام الاتفاق عليه القطع بأنه لا يبطل^(٢).

وثانيهما: فيه وجهان^(٣).

وضبط الإمام الوقوف غير الطويل بقدر صلاة الجنازة^(٤).

وإن عرج في طريقه لها^(٥)، فإن كان كثيراً؛ بطل اعتكافه، وإن كان قليلاً؛ فكذلك على الصحيح^(٦).

والرجوع في القلة والكثرة إلى العرف^(٧).

حتى لو كان المريض في الدار التي يقصدها لقضاء الحاجة وطريقه في صحنها والمريض في بيت أو حجرة منها؛ فهو قريب، وإن كان في درب آخر؛ فهو كثير^(٨).

(١) قال النووي: "بلا خلاف". انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٣)، والمجموع (٦/ ٥١١)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٠١).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٠٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٦).

(٣) أحدهما: لا يبطل؛ لأنه قدر يسير ولم يخرج بسببه.

والثاني: يبطل؛ لأنه غير محتاج إليه. انظر: المجموع (٦/ ٥١١)، والمهمات (٤/ ١٩٢).

(٤) اختلف كلام الإمام في ضبط ذلك فقال في موضع: "ثم الذي إليه الرجوع أن يزيد الأمد زيادة تزيد على وصف الاقتصاد، بحيث تزيد على الاتقاد، بحيث يحسن به المنتظر المراقب."، وفي موضع آخر قال: "وإن خرج لقضاء حاجته، فصادف جنازةً على الطريق، فصلى عليها، فلا بأس؛ فإن الزمان قريب فليتخذ الفقيه هذا معتبره"، ونقل عنه الراجعي والنووي: أن حد الوقفة اليسيرة قدر صلاة الجنازة. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٠٠، ١٠١)، وفتح العزيز (٦/ ٥٣٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٦).

(٥) أي: عدل عن الطريق لعيادة المريض. انظر: المجموع (٦/ ٥١٢).

(٦) انظر: التهذيب (٣/ ٢٣١)، والمجموع (٦/ ٥١٢).

(٧) انظر: عجلة المحتاج (٢/ ٥٦٥)، وبداية المحتاج (١/ ٦١٠).

قال البغوي: "ولو وقف للاستئذان على المريض؛ بطل اعتكافه" (٢).
 قال النووي: "ويجيء فيما إذا لم يطل الوقوف الخلاف السابق" (٣).
 ولو خرج للأكل على القول بجوازه فزار مريضاً؛ فالحكم كما مر فيما إذا خرج لقضاء الحاجة (٤).
 ولو خرج لها فزار قادماً من سفره؛ فالحكم كما مر في زيارة المريض إذا خرج لحاجته (٥).
 وأما اعتكاف التطوع فلا يخفى أن له أن يخرج منه للعيادة، وهو والبقاء في المعتكف سواء (٦).
 وقال ابن الصباغ: "هذا مخالف للسنة فإنه ﷺ ما كان يخرج من معتكفه للعيادة وكان اعتكافه تطوعاً" (٧).
 قال النووي: "والمذهب ما قاله الأصحاب" (٨).

-
- (١) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٢٦)، وفتح العزيز (٦ / ٥٣٣).
 (٢) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣١).
 (٣) انظر: المجموع (٦ / ٥١٢).
 (٤) انظر: المذهب (١ / ٣٥٣).
 (٥) انظر: المجموع (٦ / ٥١٢).
 (٦) انظر: المذهب (١ / ٣٥٣)، والمجموع (٦ / ٥١٠).
 (٧) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: "كان النبي ﷺ إذا اعتكف، يُدني إلي رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان" أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيئه وطهارة سورها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه (١ / ٢٤٤ ح ٢٩٧)، فلم يكن يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان؛ والخروج لعيادة المريض وشهود الجنائز ليس من ذلك. انظر: الشامل (ص: ١٨٦ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، والاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري (ص: ٦٤٢).
 (٨) انظر: المجموع (٦ / ٥١١).

الرابعة: لا يجوز للمعتكف عن نذر الخروج لصلاة الجنازة على المشهور الذي قطع به الجمهور سواء تعينت عليه أم لا فإنه يمكن^(١) فعلها في المسجد إذا تعينت^(٢).

وعن ابن القطان^(٣): أنها إن تعينت؛ جاز له الخروج، وإلا؛ فلا^(٤).
وقيل: إن كان الميت من ذوي رحمه وليس له من يقوم بدفنه؛ جاز له الخروج، فإذا رجع بنى، وقيل: يستأنف^(٥).
ولو خرج لقضاء حاجته فصلّى في طريقه على جنازة، فإن وقف شطرها أو عدل إليها؛ بطل اعتكافه^(٦)، وإن لم يقف ولا عدل؛ ففيه أربع طرق:
أصحها: أنه لا يبطل اعتكافه^(٧).
وثانيها وهو الذي أورده المتولي وغيره أن في بطلانه وجهين كالوجهين فيما إذا عرّج^(٨) للعيادة ولم يُطَل، أصحهما: أنه لا يبطل^(٩).

(١) نهاية اللوحة (٢٥٤أ).

(٢) انظر: البيان (٣/ ٥٨٨)، والمجموع (٦/ ٥٠٩).

(٣) أبو الحسين أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن القطان البغدادي الفقيه الشافعي؛ كان من كبار أئمة الصحاب، أخذ الفقه عن ابن سريج، ثم من بعده عن أبي إسحاق المروزي، ودرس ببغداد، وأخذ عنه العلماء، وله مصنفات كثيرة منها الفروع مجلد متوسط، وكانت الرحلة إليه بالعراق مع أبي القاسم الداركي، فلما توفي الداركي استقل بالرياسة. توفي سنة (٣٥٩هـ). انظر: طبقات ابن قاضي شعبة (١/ ١٢٤)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٠).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٥١٠).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٥)، وكفاية النبیه (٦/ ٤٦٣).

(٦) قال النووي: "بلا خلاف". انظر: المجموع (٦/ ٥١٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٦).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٠١)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٦).

(٨) عرّج من التعرّيج، والتعرّيج على الشيء: الإقامة عليه. انظر: لسان العرب (٢/ ٣٢١)، والنظم للمستعذب (للقلمة/ ٣٦).

(٩) انظر: التتمة (كتاب الصيام ص: ٤٤٠).

وثالثها: أنها إن تعينت عليه؛ لم يبطل، وإلا؛ فوجهان^(١).

ورابعها: قاله البغوي: "إن لم يتعين عليه؛ بطل اعتكافه، وإن تعينت؛ فوجهان"^(٢)،
وغلّطه النووي^(٣)، [وجعل إمام الحرمين والغزالي^(٤) قدر صلاة الجنازة حداً للوقوفة اليسيرة
وإلا فهي معفو عنها لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة]^(٥).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٣)، والمجموع (٦ / ٥١٠).

(٢) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣١).

(٣) انظر: المجموع (٦ / ٥١٠).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠١)، والوسيط (٢ / ٥٧٥).

(٥) في المخطوط (وضبط الإمام)، وما بين المعكوفتين تكملة من المجموع (٦ / ٥١٠).

الخامسة: لو جامع الخارج لقضاء حاجته في مروره بأن كانا في هودج أو فرض ذلك في وقفة يسيرة أو قبل امرأة بشهوة فأنزل، وقلنا بالمذهب أن ذلك يبطل الاعتكاف لو وقع في المسجد؛ بطل في أصح الوجهين^(١).

فرع: إذا فرغ من قضاء حاجته واستنجد؛ لم يلزمه نقل الوضوء إلى المسجد وله أن يتوضأ هناك بخلاف ما إذا احتاج إلى الوضوء من غير قضاء حاجته؛ فإنه لا يجوز له الخروج للوضوء في أصح الوجهين إذا أمكنه الوضوء في المسجد^(٢). قال الإمام: "وهذا الخلاف في الوضوء الواجب"^(٣)، بقي أن التجديد لا يجوز له الخروج قطعاً^(٤).

وصرح ابن الصباغ أيضاً بامتناع الخروج للتجديد^(٥). وأما إن لم يمكنه الوضوء في المسجد؛ فيجوز له الخروج للحدث قطعاً ولا يبطل اعتكافه^(٦).

الرتبة الثانية: الخروج بعذر الحيض، فإذا حاضت المعتكفة؛ لزمها الخروج من المسجد^(٧). وهل ينقطع اعتكافها بذلك؟ نظر، فإن كانت المدة المنذورة طويلة لا تسعها أيام الظهر غالباً؛ لم ينقطع، بل تبني إذا طهرت كما لو حاضت في صوم الشهرين عن الكفارة^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٣)، وعجالة المحتاج (٢ / ٥٦٧).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٩٩)، وفتح العزيز (٦ / ٥٣٤).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٨٧).

(٤) انظر: التهذيب (٣ / ٢٢٩)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٥٥).

(٥) انظر: المجموع (٦ / ٥٠٣).

(٦) انظر: المصدر السابق، وحاشية الجمل (٢ / ٣٦٨).

(٧) انظر: المهذب (١ / ٣٥٥)، وفتح العزيز (٦ / ٤٩٩).

(٨) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٣٤)، والبيان (٣ / ٥٩٢).

وقدّرها [النووي]^(١) بأن تكون أكثر من خمسة عشر يوماً^(٢).
وهو وهم؛ فإن [الثلاثة و]^(٣)العشرين تخلو عن الحيض غالباً^(٤).
وإن كانت قصيرة بحيث تسعها أيام الطهر غالباً؛ فطريقان^(٥)
أحدهما: القطع^(٦) بانقطاعه.
وثانيهما: فيه قولان، وقيل وجهان، أصحهما: أنه ينقطع.
ولو [اعتكفت]^(٧) عن نذر واستحيضت^(٨)؛ لم يجز لها الخروج، لكن تحتز عن
تلويث المسجد^(٩).

الرتبة الثالثة: المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد.
والمرض ثلاثة أضرب^(١٠):

-
- (١) في المخطوط (الفُوراني)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٥٦).
 - (٢) انظر: المجموع (٦ / ٥١٩).
 - (٣) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوط، والتكملة من تحفة المحتاج (٣ / ٤٨٢)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٣٠).
 - (٤) لأن غالب الحيض ست أو سبع، والغالب أن الشهر الواحد لا يكون فيه إلا طهر واحد وحيضة واحدة. انظر: مغني المحتاج (٢ / ٢٠١)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٧).
 - (٥) انظر: المجموع (٦ / ٥١٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٧).
 - (٦) نهاية اللوحة (٢٥٤ ب)، وكلمة (القطع) مكررة.
 - (٧) في المخطوط (اعتكف) والصواب هو المثبت حسب القواعد.
 - (٨) الاستحاضة: دم علة ومرض يخرج من عرق من أدنى الرحم يقال له العاذل. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ٤٤)، ونهاية المحتاج (١ / ٣٢٣).
 - (٩) انظر: مغني المحتاج (٢ / ١٩٧)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٢٦).
 - (١٠) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٥)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٧).

أحدها: خفيف لا يشق معه المقام في المسجد^(١) كالصداع والحمى الخفيفة
ووجع الضرس والعين ونحوه؛ فلا يجوز الخروج من أجله من الاعتكاف المندور، فإن
خرج؛ بطل^(٢).

الثاني: مرض يشق معه المقام في المسجد لحاجته إلى الفرش والخادم وتردد
الطبيب؛ فيباح له الخروج بسببه^(٣)، وإذا خرج؛ ففي انقطاع تتابعه طريقان:
أحدهما: فيه قولان: أظهرهما: أنه لا ينقطع، وهو نصه في المختصر^(٤).
وثانيهما: [نعم]^(٥)، وهو مخرج من أحد القولين في أن المرض يقطع تتابع الصوم
في الكفارة وبناءهما صاحب المذهب عليهما، وشبههما الغزالي بهما^(٦).
والثاني: القطع بأنه لا ينقطع^(٧).

الضرب الثالث: مرض يخاف معه تلويث المسجد كانطلاق البطن وإدراار البول
والجرح السائل، فيخرج له^(٨)، وفي انقطاع التتابع طريقان:
أشهرهما وأصحهما: القطع بأنه لا ينقطع^(٩).
والثاني: طرد القولين^(١٠).

(١) هنا شطب على كلمة (كالانقطاع).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٧)، والبيان (٣/ ٥٩٠).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٢/ ٤٠٨)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٠٩).

(٤) انظر: الأم (٢/ ١١٥)، ومختصر المزني (٨/ ١٥٧).

(٥) في المخطوط (لا) والمثبت هو الصواب، والتصويب من فتح العزيز (٦/ ٥٣٦).

(٦) انظر: المذهب (١/ ٣٥٤)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٥٩).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٥١٧).

(٨) انظر: المذهب (١/ ٣٥٤)، والتهذيب (٣/ ٢٣٤).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٨).

(١٠) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٨٨)، والغاية في اختصار النهاية (٣/ ١١).

فرع: لو أراد الخروج للفصد والحجامة، فإن دعت حاجته إليه بحيث لا يمكنه التأخير، جاز الخروج له، وإلا، فلا كالمريض يفرّق فيه بين الخفيف وغيره^(١).

الرتبة الرابعة: أن يخرج لا عن قصد، وفيه صورتان:

الأولى: أن يخرج ناسياً للاعتكاف؛ ففي بطلان اعتكافه وجهان: أصحهما: أنه لا يبطل^(٢).

فلو لم يتذكر حتى طال الزمان ففي بطلانه وجهان كالوجهين في بطلان الصوم بالأكل الكثير ناسياً والأصح: أنه لا يبطل^(٣).

وجعل الإمام هذه الصورة مرتبة على المرض وأولى بأن لا ينقطع^(٤).

الثانية: إذا خرج بغير اختياره.

نظر، فإن حُمِلَ وأُخرج؛ بطل اعتكافه على المشهور الذي أورده الجمهور^(٥).

ورأى الإمام تخريجه على الخلاف فيما إذا أكره على الخروج ورّبه على المرض وجعله أولى بأن لا ينقطع^(٦).

ولو أكره حتى خرج بنفسه، ففي بطلان اعتكافه طريقان:

أصحهما: فيه قولان كما في إكراه الصائم على الأكل^(٧).

أصحهما^(١): أنه لا يبطل^(٢).

(١) انظر: البيان (٣ / ٥٩٩)، والمجموع (٦ / ٥١٨).

(٢) والوجه الثاني: ينقطع؛ لأن اللبث مأمور به والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات، والمذهب الأول.

انظر: المهذب (١ / ٣٥٥)، وفتح العزيز (٦ / ٥٣٧)، والمجموع (٦ / ٥٢١).

(٣) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٠٥)، والمجموع (٦ / ٥٢١).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٥-١٠٦).

(٥) انظر: مغني المحتاج (٢ / ٢٠٢)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٨٨).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٥).

(٧) انظر: البيان (٣ / ٥٩٣)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٦٦).

والثاني^(٣): القطع به^(٤).

ولو خاف من ظالم فخرج واستتر؛ ففي بطلان اعتكافه الطريقان^(٥).
وجزم صاحب المذهب فيه بعدم البطلان مع ذكره الخلاف في الأول^(٦)، ونوقش فيه^(٧).

وكذا لو خرج للخوف من [حيّة]^(٨) أو حريق أو انهدام أو ممن له عليه دين وهو عاجز عن أدائه^(٩).

ولو أخرجه السلطان ظلماً لمصادرة ونحوها أو لدين هو عاجز فيه؛ ففي بطلان اعتكافه الخلاف المذكور^(١٠).

ولو أخرجه السلطان عقوبة كأداء حق توجه عليه وهو مماتل^(١١) به مع قدرته عليه؛ بطل اعتكافه قطعاً^(١٢).

(١) يعني أصح القولين من أصح الطريقين.

(٢) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٧٧)، والمجموع (٦/ ٥٢١).

(٣) نهاية اللوحة (٢٥٥).

(٤) انظر: المجموع (٦/ ٥٢١).

(٥) أي الطريقان في حكم خروج المكروه.

أحدهما: يبطل، وأصحهما: لا يبطل. انظر: التهذيب (٣/ ٢٣٥)، والمجموع (٦/ ٥٢١).

(٦) انظر: المذهب (١/ ٣٥٥).

(٧) قال النووي في المجموع (٦/ ٥٢١): "وأنكر جماعة على المصنف كونه جزم في مسألة الخائف من ظالم بأنه لا يبطل وذكر في المكروه القولين مع أن حكمهما جميعاً سواء، وهذا الإنكار وإن كان متجهاً فجوابه: أنه فرّج مسألة الظالم على الأصح واقتصر عليه".

(٨) في المخطوط (دو جنة)، والتصويب من المجموع (٦/ ٥٢١)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٦٣).

(٩) انظر: المجموع (٦/ ٥٢١-٥٢٢)، وأسنى المطالب (١/ ٤٤٢).

(١٠) أي الخلاف المذكور في المكروه. انظر: التهذيب (٣/ ٢٣٥)، وفتح العزيز (٦/ ٥٣٧).

الرتبة الخامسة: أن يكون الخروج شرعاً، وفيها صور:

منها: أن يخرج لأداء شهادة، فإن لم يتعين عليه، انقطع تتابعه سواء كان التحمل تعين عليه أم لا، وإن كانت تعينت عليه، لزمه الخروج^(٣). وهل يبطل تتابعه؟ ينظر:

فإن كان متبرعاً عند التحمل، فقد نصّ على أنه يبطل^(٤)، ونصّ في المرأة تخرج للعدة أنه لا ينقطع وتبني^(٥)، وللاصحاب طريقان: أحدهما: أن في بطلان الاعتكاف فيهما قولين^(٦). وأظهرهما: تقرير النصين^(٧).

وإن كان متعيناً عليه عند التحمل أيضاً ترتب على ما إذا لم يكن متعيناً، إن قلنا: لا ينقطع ثمّ، فهذا أولى^(٨).

(١) المماثلة: المدافعة عن أداء الحق يقال مطله يمطله مطلاً وماطله مماثلة فهو مماطل، قال الجوهري: "هو مشتق من مطلت الحديد إذا ضربتها ومددتها لتطول وكل ممدود ممطول". انظر: الصحاح (٥ / ١٨١٩)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٠١).

(٢) لأنه خرج باختياره؛ لأنه كان يمكنه أن يقضيه في المسجد. انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٧)، والبيان (٣ / ٥٩٣).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٦)، ونهاية المطلب (٤ / ١٠٦).

(٤) انظر: الأم (٢ / ١١٥).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢ / ١١٨).

(٦) أحدهما: يبطل؛ لأن السبب باختياره.

والثاني: لا يبطل؛ لأنه خروج لما لا بد له منه. انظر: البيان (٣ / ٥٩٠)، والمجموع (٦ / ٥١٤).

(٧) قال الرافعي: "والفرق: أن التحمل إنما يكون للاداء فإذا تحمل باختياره فقد ألجأ نفسه إلى الاداء، والنكاح لا يتأثر للعدة، علي أن المرأة إلى النكاح أحوج منه إلى التحمل؛ لتعلق مصالحها به".

انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٨)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٧٧).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٨).

وإن قلنا: ينقطع ثم، فهذا وجهان^(١).

والمذهب: أنه لا ينقطع^(٢).

قال القاضيان الماوردي والطبري: "هذا إذا لم يكن طلاقها موكولاً إليها، فإن كان فؤضه إليها فطلقت نفسها، انقطع اعتكافها بالخروج"^(٣).

وقال الفوراني^(٤): "الخلاف إذا لم يكن أذن لها في الاعتكاف مدة معينة، فإن أذن لها مدة معينة ومات في أثنائها، انبنى على القولين في أن لها أن تقيم إلى انقضائها أم لا؟
إن قلنا: نعم، فخرجت، بطل قولاً واحداً^(٥).

وإن قلنا لا، ففيه القولان^(٦)".

وإن كان في اعتكاف منذور غير متتابع ودعي للأداء^(٧):

فإن تعيّن عليه، لزمته الإجابة، وكذا إذا دعي إلى التحمل ويكفيه البناء عند العود^(٨).

وإن لم يتعين عليه، ففي لزوم الإجابة وجهان^(٩).

(١) أحدهما: ينقطع؛ لإمكان مجيء القاضي إليه.

وثانيهما: لا، قال الرافعي: "والفرق: أنه لم يتحمل بداعيته واختياره". انظر: المصدر السابق، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٦٥).

(٢) انظر: روضة الطالبين (٢ / ٤٠٨).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٥٠٤)، والتعليقة (١ / ٤٨٢) تحقيق: فيصل شريف محمد.

(٤) انظر: كفاية النبيه (٦ / ٤٥٧).

(٥) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٥١)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٥٧).

(٦) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٥١)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٥٧).

(٧) أي: لأداء الشهادة.

(٨) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣١)، وكفاية النبيه (٦ / ٤٥٨).

(٩) أحدهما: لا يلزمه؛ لاشتغاله بفرض متعين عليه مع الاستغناء بغيره.

وأما إذا كان في اعتكاف تطوع ودعي للأداء؛ لزمته الإجابة^(١).

فرع: إذا دعي لتحمل شهادة.

قال الدارمي: "إن لم يتعين عليه، لم يخرج، فإن خرج، بطل اعتكافه"^(٢).

وقال المتولي: "إن كان اعتكافه تطوعاً ولم يتعين عليه^(٣) فالأولى أن لا يخرج، وإن تعين عليه، لزمه الخروج، وإن كان اعتكافه واجباً، لم يلزمه الخروج سواء كان متتابعاً أم لا، وهل يجوز؟ ينظر، فإن لم يكن شرط التتابع، جاز، وإن شرطه، لم يجوز"^(٤).

ومنها^(٥): أن يخرج الإمام ليقيم عليه عقوبة شرعية كحد أو تعزير أو قصاص^(٦)، فإن ثبت ذلك عليه بإقراره، انقطع تتابعه^(٧)، وإن ثبت بالبينة، فالنص أنه لا ينقطع به تتابعه فإذا عاد، بنى^(٨).

وللأصحاب طريقتان كالطريقين فيما إذا خرج لأداء شهادة^(٩):

وثانيهما: يلزمه؛ لأن الأداء عند الطلب فرض، وهو أكد من الاعتكاف؛ لأنه حق آدمي يخاف فواته. انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٦٦).

(١) انظر: المجموع (٦/ ٥١٥).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) نهاية اللوحة (٢٥٥ ب).

(٤) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٥١).

(٥) أي: من صور خروج المعتكف من المسجد شرعاً.

(٦) القصاص: مأخوذ من القص، وهو القطع، وقيل: من اقتصاص الأثر، وهو تتبعه؛ لأن المقتص يتبع الجاني إلى أن يقتص منه.

واصطلاحاً: هو معاقبة الجاني بمثل جنايته. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ٢٩٣)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٩٥).

(٧) انظر: المجموع (٦/ ٥٢٢)، والنجم الوهاج (٣/ ٣٨٨).

(٨) انظر: الأم (٢/ ١١٦)، والمجموع (٦/ ٥٢٢).

(٩) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٣٨).

أحدهما: أن فيه وجهين:

أصحهما: أنه لا ينقطع^(١).

وأصحهما^(٢): القطع به^(٣).

وما أطلقه جماعة من أن الخروج للحد لا يقطع التتابع محمول على ما إذا ثبت بالينة^(٤).

ومنها: أن يلزم [المعتكفة]^(٥) عدة فراق أو وفاة؛ فعليها الخروج لتعند في مسكنها^(٦).

فإذا خرجت ففي بطلان اعتكافها الطريقتان المتقدمان^(٧)، والأصح: أنه لا يبطل، وتبني إذا فرغت من العدة^(٨).

فإن كان اعتكافها بإذن الزوج وقد عيّن مدة ثم وجبت العدة فهل يلزمها العود إلى المسكن في الطلاق أو الوفاة قبل استكمالها؟
فيه قولان يأتيان في العدة^(٩).

فإن قلنا: لا، فخرجت، بطل اعتكافها قطعاً^(١٠).

وإن قلنا: نعم، ففيه الطريقتان^(١١).

(١) قال الرافعي في فتح العزيز (٦ / ٥٣٨): "والفرق بينه وبين مسألة الشهادة: أن الشهادة إنما تتحمل لتؤدى، فاخياره للتحمل اختياراً للاداء، والجريمة الموجبة للحد لا يرتكبها المجرم ليقام عليه الحد، فلم يجعل اختياره للسبب اختياراً له". انظر: الحاوي الكبير (٣ / ٤٩٧)، والمهذب (١ / ٣٥٥).

(٢) الضمير يرجع إلى الطريقتين أي: أصح الطريقتين.

(٣) انظر: تنمة الابانة (كتاب الصوم ص: ٤٥٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٩).

(٤) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٦٨).

(٥) في المخطوط (المعتكف)، والتصويب من فتح العزيز (٦ / ٥٣٨).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٣٢)، وفتح العزيز (٦ / ٥٣٩).

(٧) أي: الطريقتان المتقدمان في مسألة الشهادة، وانظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٦٨).

(٨) انظر: المجموع (٦ / ٥١٦)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٩).

(٩) انظر: (٩ / ٦٩ ب).

(١٠) انظر: فتح العزيز (٦ / ٥٣٩)، وروضة الطالبين (٢ / ٤٠٩).

(١١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٠٧)، والمجموع (٦ / ٥١٦).

- قال [البغوي]^(١): "إذا لزمها الخروج فلم تخرج عصت وأجزأها الاعتكاف"^(٢).
- قال الدارمي: "ولو قال للمعتكفة: أنت طالق إن شئت، [فقلت: شئت]^(٣) احتمال وجهين:
- أحدهما: أنها كالشاهد المختار.
- والثاني: أنها كعدة وجبت بغير مشيئتها"^(٤).
- ومنها: الخروج لأداء الجمعة، فإذا اعتكف في غير الجامع فحضرت الجمعة وهو ممن تجب عليه، لزمه الخروج إليها^(٥).
- ثم إن كان اعتكافه عن نذر غير متتابع، لم يحسب له مدة ذهابه ومكثه في الجامع ورجوعه، فإذا عاد، بنى^(٦).
- وفيه قول ضعيف: أنه يحسب له^(٧).
- وإن كان نذراً متتابعاً، ففي بطلانه بالخروج قولان، وقيل وجهان:
- أحدهما: أنه لا يبطل^(٨).
- وعلى هذا قال مجلّي^(١)^(٢): "يحتمل أن يقال: يقيم بقدر سماع الخطبة والصلاة لا غير، ويحتمل أن يقال: يصلي مع ذلك السنة كما صار إليه أبو حنيفة"^(٣).
-
- (١) في المخطوط (العمراني)، والتصويب من المجموع (٦ / ٥١٦)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٦٨).
- (٢) انظر: التهذيب (٣ / ٢٣٣).
- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من المجموع (٦ / ٥١٦).
- (٤) انظر: المرجع السابق.
- (٥) لأن الجمعة فرض بالشرع فلا يجوز تركها بالاعتكاف. انظر: المهذب (١ / ٣٥٤)، ونهاية المطلب (٤ / ٩٨).
- (٦) هذا هو المذهب. انظر: البيان (٣ / ٥٨٩)، والمجموع (٦ / ٥١٣).
- (٧) انظر: المجموع (٦ / ٥١٣).
- (٨) لأنه خروج لما لا بد له منه، فهو كالخروج لقضاء الحاجة. انظر: المهذب (١ / ٣٥٤)، والبيان (٣ / ٥٨٩).

وأصحهما: أنه يبطل^(٤).

فعلى هذا إن كان الاعتكاف المنذور أقل من أسبوع^(٥)، ابتداءً به من أول الأسبوع في أي مسجد شاء ويخرج للجمعة بعد انقضائه^(٦).

وإن أراد الاعتكاف في الجامع، ابتداءً متى شاء، وإن كان أكثر من أسبوع، وجب أن يبتدأه في الجامع^(٧).

وإن كان عيّن في نذره مسجداً غيره، وقلنا يتعيّن، لم يمكنه الوفاء بنذره إلا أن يمرض فتسقط عنه الجمعة أو يتركها عاصياً مستمراً على اعتكافه^(٨).

واعلم أن كلامهم هنا وفي اعتكاف الزوجة والعبد بغير إذن الزوج والسيد يقتضي صحة الاعتكاف مع العصيان بالمقام، ونصّهم فيما إذا طرأ على المعتكف جنابة أو حيض أو ردة أو سكر أنه لا يصح اعتكافه بعده وقد يفرّق^(٩).

ومنها: إذا أحرم المعتكف بحج أو عمرة، صح إحرامه^(١٠).

-
- (١) هو القاضي أبو المعالي مجلّي المخزومي صاحب "الذخائر" تقدمت ترجمته ص:
 (٢) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٤٦٢)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠/ ٢٧٣).
 (٣) لأن إباحة الخروج إلى الجمعة إباحة لها بتوابعها، وسننها من توابعها بمنزلة الأذكار المسنونة فيها.
 انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١١٤)، وتبيين الحقائق (١/ ٣٥٠).
 (٤) لسهولة الاحتراز عن هذا الخروج بأن يعتكف في الجامع. انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٤٠)، والمجموع (٦/ ٥١٣).
 (٥) نهاية اللوحة (١٢٥٦).
 (٦) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٤٠)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٩).
 (٧) انظر: كفاية النبيه (٦/ ٤٣٤)، وأسنى المطالب (١/ ٤٣٧).
 (٨) انظر: التهذيب (٣/ ٢٣٢)، والمجموع (٦/ ٥١٤).
 (٩) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الصوم ص: ٣٧١).
 (١٠) انظر: البيان (٣/ ٥٩٢)، والمجموع (٦/ ٥٢٠).

ثم إن أمكنه إتمام اعتكافه ثم الحج، لزمه ذلك، وإن خاف فوت الحج، خرج إليه وبطل اعتكافه^(١)، فإذا فرغ استأنف الاعتكاف المتتابع^(٢).

وحيث قلنا: ينقطع التتابع، فيحتاج إلى الاستئناف بنية مجددة^(٣).

وحيث قلنا: لا ينقطع، لزمه العود إلى المعتكف ويبي، فلو أخره، انقطع التتابع وتعذر البناء^(٤).

ويجب قضاء الأوقات الفائتة بالأعذار المتقدمة ما عدا أوقات قضاء الحاجة^(٥).

و[لا]^(٦) يجب تجديد النية إذا خرج لما لا بد له منه كقضاء الحاجة والغسل من الجنابة والآذان إذا جوزنا الخروج له على المذهب طال زمانه أم قصر على الصحيح وقد تقدم^(٧).

وكذا إذا خرج لما منه بد في أظهر [الوجهين]^(٨)، ويجريان فيما إذا خرج لغرض استثناه^(٩).

ولو عيّن لاعتكافه مدة ولم يتعرض للتتابع، ثم جامع أو خرج من غير عذر، [ففسد]^(١٠) اعتكافه، وعاد ليتم الباقي، ففي وجوب التجديد الوجهان^(١١).

(١) لأن الحج يجب عليه بالشرع، فإذا خرج بطل اعتكافه؛ لأن سببه باختياره. انظر: المصدرين السابقين.

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٣/ ٥٠٥)، والمهذب (١/ ٣٥٥).

(٣) انظر: فتح العزيز (٦/ ٥٤١)، وروضة الطالبين (٢/ ٤٠٩).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) انظر: المجموع (٦/ ٥٣٦)، وروضة الطالبين (٢/ ٤١٠).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، والتكميل من المجموع (٦/ ٥٣٧).

(٧) تقدم (ص: ٢٥٩)، وانظر: فتح العزيز (٦/ ٥٤٢)، وروضة الطالبين (٢/ ٤١٠).

(٨) في المخطوط (القولين)، والمثبت هو الصواب والتصويب من المصدرين السابقين.

(٩) انظر: المجموع (٦/ ٥٣٧)، وروضة الطالبين (٢/ ٤١٠).

(١٠) في المخطوط (فسد)، والتصويب من المجموع (٦/ ٥٣٧).

قال الإمام: "المذهب هنا وجوبه" ^(٢).

قال النووي: "وهو الأصح، ولا يغتر بجزم صاحبي "الإبانة" و"البيان" بعدم وجوبه" ^(٣).

(١) أي الوجهان الماضيان فيما إذا خرج لما منه بد:

أحدهما: يجب تجديدها. والثاني: لا يجب.

(٢) تكملة كلام الامام: "...؛ فإن ما مضى عبادةً منفصلة، عما يستقبله الآن". انظر: نهاية المطلب (٩٢ / ٤).

(٣) انظر: البيان (٣ / ٥٩٤)، والمجموع (٦ / ٥٣٧).

كتاب الحج^(١)

وهو فرض وركن من أركان الإسلام^(٢). ولا يجب بأصل الشرع في العمر إلا مرة واحدة ومن أتى به^(٣) / أكثر من مرة فهو تطوع^(٤)، وقد يجب أكثر من مرة لعارض كالنذر، والقضاء عند إفساد التطوع، وكذا يجب على داخل مكة على قول وجوباً مخيراً^(٥) بينه وبين العمرة^(٦)، ولا يوجبه الاسلام بعد الردة؛ فمن حج ثم ارتد ثم عاد لا يلزمه الحج ثانياً^(٧).

(١) الحج: بفتح الحاء وكسرها وكذلك الحجة فيها اللغتان وأكثر المسموع فيها الكسر، والقياس الفتح، وأصله القصد، وقال الأزهري: "هو من قولك حججته إذا أتيته مرة بعد أخرى"، والأول هو للشهور. وفي الشرع: قصد لبیت الله تعالى بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة. انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٣٣)، والمصباح المنير (١ / ١٢١)، والمجموع (٧ / ٢).
(٢) لقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ آل عمران: ٩٧، ولما جاء في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان". أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الايمان، باب الايمان وقول النبي بني الاسلام على خمس (١ / ١١٨ ح ٨) ومسلم في صحيحه كتاب الايمان، باب بيان أركان الاسلام ودعائمه العظام (١ / ٤٥ ح ١٦)، وهو مجمع عليه يكفر جاحده إن لم يخف عليه، وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة. انظر: المجموع (٧ / ٣)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٣٤)، والاجماع لابن المنذر (ص: ٥١)، ومراتب الاجماع لابن حزم (ص: ٤١).

(٣) نهاية اللوحة (٢٥٦ / ب).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٢) ونهاية المحتاج (٣ / ٢٣٤) ومغني المحتاج (٢ / ٢٠٦).

(٥) الواجب المخير: إيجاب شيء مبهم من أشياء محصورة، كخصال الكفارة، وجزاء الصيد، وفدية الأذى ونحوها. انظر: البحر المحيط (١ / ٢٤٦)، وشرح مختصر الروضة (١ / ٢٧٩).

(٦) وقيل: يستحب وعليه أكثر الشافعية وهو المعتمد. انظر: المجموع (٧ / ١١)، وتحفة المحتاج (٤ / ٧١)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٧٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٤٣)، والبيان (٤ / ٤٠٩)، والمجموع (٧ / ٩).

والكلام في الكتاب في ثلاثة أقسام : المقدمات، والمقاصد، واللواحق.

القسم الأول

في مقدمته

وله مقدمتان: الأولى في الشرائط ماعدا الميقات الزماني .

والناس في الحج أربعة أقسام ؛ لأن الإنسان إما أن يجب عليه الحج أو لا، ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه الآتي به عن حجة الاسلام أو لا، ومن لا يجزئه إما أن تصح مباشرته له أو لا، ومن لا تصح مباشرته له إما أن يصح له الحج أو لا يصح فهذه أربعة أقسام: وجوب الحج، وإجزائه، ومباشرته، وصحته له، وشروطها مختلفة^(١) .

فأما الوجوب فشروطه خمسة: الاسلام، والعقل، والحرية، والبلوغ، والاستطاعة ولك أن تجعلها أربعة وتعبر عن العقل والبلوغ بالتكليف^(٢) .

الشرط الأول : الإسلام ؛ فلا يجب الحج على الكافر الأصلي ؛ بمعنى أنه لا يؤمر به في زمن كفره وإن توجه الخطاب نحوه به مع الايمان، ويُعاقب عليهما^(٣) في الآخرة على الصحيح في مخاطبة الكفار بالفروع كما مر في الصلاة والصوم^(٤).

(١) انظر: فتح العزيز (٦ / ٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٣).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٥ / ٤)، والمجموع (٢٠ / ٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٣).

(٣) أي: على الحج والعمرة . والله أعلم .

(٤) اختلف الفقهاء هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أم لا؟

فذهب الشافعية وجمهور الفقهاء إلى أنهم مخاطبون بها، وذهب الحنفية: إلى أنهم ليسوا مخاطبين بها، وفرق بعض الأصوليين بين النواهي والأوامر، فقالوا: هم مخاطبين بالنواهي دون الأوامر.

انظر: نهاية السؤل (ص: ٧٣)، والبحر المحيط (٢ / ١٢٧)، وغمز عيون البصائر (٢ / ١٩٥).

وأما المرتد فيجب عليه كالصلاة، ويظهر أثر وجوبه عليه فيما إذا وجدت الاستطاعة في زمن الردة خاصة، فأما إذا وجدت في زمن الاسلام ؛ فقد وجبت على المسلم^(١).

، وحكى الروياني عن والده _ فيما إذا قدر على الزاد والراحلة في زمن الردة ثم أسلم ومات في الحال _ : قولين في وجوب القضاء عنه ؛ بناءً على أن ملكه زال بالردة أم لا، إن قلنا زال لم يلزمه الحج، وإن قلنا لا لزمه^(٢).
ولو لم يسلم لم يظهر لوجوبه عليه أثر في الدنيا^(٣).

الشرط الثاني: العقل ؛ فلا يجب الحج على المجنون، والمعتوه إجماعاً^(٤).

الثالث: الحرية ؛ فلا يجب على الرقيق^(٥)، لكن في وجوب الإحرام عليه بأحد النسكين عند دخول مكة بإذن السيد خلاف يأتي في موضعه.
الرابع : البلوغ ؛ فلا يجب على الصبي إجماعاً^(٦).

الخامس : الاستطاعة ؛ فلا يجب على غير^(٧) المستطيع^(٨).

وأما وقوعه عن حجة الاسلام فيشترط فيه الشروط الأربعة الأول دون الاستطاعة ؛ فلو تكلف الفقير الحج وقع حجه عن الفرض^(٩).

(١) انظر: المجموع (١٩/٧)، وتحفة المحتاج (١٢/٤)، وإعانة الطالبين (٣١٧/٢).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣١/٤).

(٣) انظر: كفاية النبيه (١٦/٧).

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٦٠)، والإقناع في مسائل الإجماع (٢٤٧/١).

(٥) انظر: المجموع (٤٣/٧)، ونهاية المحتاج (٣/٢٤١).

(٦) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٦٠)، والإقناع في مسائل الإجماع (٢٤٧/١).

(٧) نهاية اللوحة (٢٥٧/أ).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣/٣)، ومغني المحتاج (٢/٢١٠)، ونهاية المحتاج (٣/٢٤١).

(٩) انظر: فتح العزيز (٨/٧)، وروضة الطالبين (٣/٣)، وتحفة المحتاج (٩/٤).

وأما صحة وقوعه منه بمباشرة فله شرطان : الاسلام، والتميز ؛ فلا تصح مباشرة الكافر والمجنون والصبي الذي لا يميز^(١).

ولو ارتد في أثناءه ففي بطلان إحرامه وجهان:

أحدهما: يبطل وصححه الروياني^(٢)، وأصحهما: لا^(٣).

ويصح من الصبي المميز^(٤)، وهو الذي يفهم الخطاب ويحسن الجواب ومقاصد الكلام^(٥) لكن في افتقاره إلى إذن الولي خلاف^(٦) يأتي من بعد.

ويصح حج العبد كسائر عباداته^(٧).

وأما صحة وقوع الحج له في الجملة فشرطه الإسلام خاصة ؛ فلا يصح الحج للكافر^(٨).

(١) انظر: المجموع (٢٠/٧)، والغرر البهية (٢٥٦/٢)، ونهاية الزين (ص: ٢٠١).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣٥٠/٣)، وتحفة المحتاج (٧٥ / ٤).

(٣) انظر: البيان (٤١٠ / ٤)، والمجموع (٣٥٤ / ٨).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٣).

(٥) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٣٤)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٦٩).

(٦) قال العمراني: " إن كان الصبي مميزاً وأحرم بإذن الولي، صح إحرامه، وإن أحرم بغير إذن الولي ففيه وجهان:

أحدهما: يصح، وهو قول أبي إسحاق؛ لأنه عبادة، فصح إحرامه فيها بغير إذن الولي، كالصلاة والصوم.

والثاني لا يصح، وهو الصحيح؛ لأن الحج يتعلق أداؤه بإنفاق المال، والصبي لا يملك إنفاق المال بغير إذن الولي، كالبيع والشراء، بخلاف الصلاة والصوم". انظر: البيان (٤ / ١٩)، وروضة الطالبين (٣ / ١١٩).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٢٤٤/٤)، وفتح العزيز (٦ / ٧)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦ / ٧)، روضة الطالبين (٣ / ٣).

ولا يُشترط فيه التمييز بل يجوز للولي أن يحرم للصبي المسلم غير المميز فنقول : جعلته محرماً بقلبه، ويفعل ما يتأتى منه ويفعل الولي عنه ما لا يتأتى منه على ما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١).

وأما المجنون فقد ألحقه جماعة منهم البغوي، والمتولي، والغزالي، والرافعي بالصبي غير المميز، وقالوا : يصح حجه يحرم عنه وليه ويفعل ما يتأتى له فعله ويفعل وليه ما لا يتأتى منه وصححه الروياني^(٢).

وقال آخرون منهم القضاة ابن كج^(٣)، والطبري والماوردي، وابن الصباغ، والحناطي، والشيرازي، والشاشي : لا يصح حجه ولا يحرم عنه وليه بخلاف الصبي^(٤).

(١) انظر: روضة الطالبين (٣/٣)، والمجموع (٧/٢٠)، ونهاية الزين (ص: ٢٠١).

(٢) وهوترجيح الإمام النووي، ولم أقف عليه للبغوي والغزالي، لكن نقله عنهما ابن الرفعة. انظر: تنمة الابانة (ص: ٧٧ تحقيق: علي بن سعد العصيمي)، وبحر المذهب (٣/٥٥٢)، والحرر (ص: ٣٩٩)، والمجموع (٧/٣٨)، وكفاية النبيه (٧/١٧).

(٣) ابن كج: هو أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج الكجي؛ كان أحد أئمة الشافعية، صحب أبا الحسين ابن القطان، وحضر مجلس أبي القاسم عبد العزيز الداركي، وجمع بين رئاسة العلم والدنيا، وله وجه في مذهب الشافعي، وصنف كتباً كثيرة انتفع بها الفقهاء منها التجريد، وتولى القضاء ببلده، وقُتل في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة (٤٠٥هـ)، رحمه الله تعالى. وكج: بكاف مفتوحه وجيم مشددة، والكجي: نسبة إلى جده المذكور. انظر: وفیات الأعيان (٧/٦٥)، وطبقات السبكي (٤/٣٥٩)، وطبقات ابن كثير (١/٣٦٤)، والسير (١٧/١٨٤).

(٤) لأنه ليس أهلاً للعبادات. انظر: الحاوي الكبير (٤/٢٠٧)، وفتح العزيز (٧/٤٢١)، والمهذب (١/٣٥٩)، وحلية العلماء (٣/١٩٧)، والمجموع (٧/٣٨).

وقال^(١): "حكم المجنون حكم الصبي غير المميز إذا بلغ مجنوناً؛ فأما إذا بلغ عاقلاً رشيداً ثم جن فوجهان ينبنيان على أن الولاية تعود إلى الأب أو إلى الحاكم"، وهذا منه يدل على أن غير الأب والجد لا يحرم عن الصبي وإلا لم يكن للبناء وجه وفيه خلاف يأتي إن شاء الله تعالى.

(١) لعل القائل : هو القاضي حسين، كما نص عليه المؤلف في تكملة المطلب العالي. انظر : كفاية النبيه (١٧/٧)، وتكملة المطلب العالي (ص: ٩٠).

فصل

في بيان الاستطاعة^(١)

وهي نوعان : استطاعة مباشرة، واستطاعة محصلة بغيره .

النوع الأول : الاستطاعة المباشرة

وهي تتعلق بأربعة أمور : الراحلة، والزاد، والطريق، والبدن .

الأول: الراحلة، والناس ضربان:

أحدهما: من بينه وبين مكة مسافة القصر فأكثر؛ فلا يلزمه الحج إلا إذا وجد راحلة^(٢) سواء كان قادراً على المشي أو لا، لكن القادر على المشي يستحب له أن لا يترك^(٣)، وفي كون الحج /راكباً^(٤) أو ماشياً أفضل، خلاف يأتي إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) الاستطاعة: لغة: القدرة على الشيء. انظر: لسان العرب (٨ / ٢٤٢)، والمصباح المنير (٢ / ٣٨٠)، وتاج العروس (٢١ / ٤٦٣).

واصطلاحاً: هي إمكان الوصول إلى مكة ومواضع النسك إمكاناً عادياً بلا مشقة عظيمة مع الأمن على النفس والمال الذي له قيمة عند صاحبه. وقيل: زاد وراحلة. انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ١٤٦)، وشرح حلود ابن عرفة (ص: ١٠٢)، والتعريفات الفقهية (ص: ٢٥).

(٢) والراحلة عند العرب: كل بعير نجيب، سواء كان ذكراً أو أنثى، وليست الناقة أولى باسم الراحلة من الجمل، تقول العرب للجمل، إذا كان نجيباً: راحلة، وجمعه رواحل، ودخول الماء في الراحلة للمبالغة في الصفة، كما تقول: رجل داهية، وباقعة، وقيل: إنما سميت راحلة لأنها ترحل، وقيل: لأنها ذات رحل. انظر: مقاييس اللغة (٢ / ٤٩٧)، والصحاح (٤ / ١٧٠٧)، وتاج العروس (٢٩ / ٥٨).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٠)، وروضة الطالبين (٣ / ٤)، ومغني المحتاج (٢ / ٢١١).

(٤) نهاية اللوحة (٢٥٧ ب)

(٥) اختلف فقهاء المذهب أيهما أفضل المشي أو الركوب؟ على أقوال:

أصحها عند الرافعي: المشي؛ لأن التعب فيه أكثر، وقد روي أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها "أجرك على قدر نصبك" متفق عليه أخرجه البخاري برقم (١٧٨٧) ومسلم برقم (١٢١١) عنها. وعند النووي: الركوب أفضل؛ اقتداءً برسول الله ﷺ، ولأنه أعون له على المحافظة على مهمات العبادة. والثالث: أحدهما سواء. وقال ابن سريج: هما سواء قبل الإحرام، فإذا

ثم إذا وجد الراحلة، فإن كان يستمسك عليها من غير محمل، ولا يلحقه ضرر ولا مشقة شديدة لزمه الحج، وإن كان لا يستمسك عليها إلا بمشقة لشيخوخة، أو ضعف، أو اعتياد تَرْفُّه اشترط وجدان المحمل وراحلة تصلح له^(١). وأطلق العراقيون: اشتراط المحمل في حق المرأة^(٢). ولو كان يلحقه مشقة عظيمة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة^(٣)^(٤). ثم العادة جارية بركوب اثنين في المحمل، فإن قدر على شق محمل ووجد شريكاً يجلس في الجانب الآخر لزمه، وإن لم يجده لم يلزمه وإن قدر على المحمل بكماله^(٥). قال الرافعي: "ولا يبعد تخريجه على الخلاف في لزوم أجرة البَذْرَقَة^(٦) على ما سيأتي، وفي كلام الإمام رمز إليه"^(٧).

-
- أحرم فالمشي أفضل. وقال الغزالي: إن سهُل عليه المشي فهو أفضل، وإلا فالركوب أفضل. والمذهب: أن الركوب أفضل مطلقاً، كما نص على ذلك الامام النووي. انظر: إحياء علوم الدين (٢٦٣/١)، وفتح العزيز (٣٨١/١٢)، والمجموع (٤٨٩/٨).
- (١) انظر: روضة الطالبين (٤/٣)، ونهاية المحتاج (٣/٢٤٤)، وأسنى المطالب (١/٤٤٥).
- (٢) لأنه أستر لها وأليق بحالها. انظر: فتح العزيز (٧/١١)، وكفاية النبيه (٧/٥٠)، والنجم الوهاج (٣/٤٠٤).
- (٣) والكنيسة: شبه هودج يغرز في المحمل أو في الرحل قضبان ويلقى عليه ثوب يستظل به الراكب ويستتر به والجمع فيهما كنائس مثل كريمة وكرائم. انظر: المصباح المنير (٢/٥٤٢)، والمغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤١٧)، والمعجم الوسيط (٢/٨٠٠)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/١٥٨).
- (٤) وممن اشترط الكنيسة في حقه إذا كان يلحقه ضرر: ابن الصباغ وغيره. انظر: الشامل (ص: ٢٢٦) تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، وفتح العزيز (٧/١١)، والمجموع (٧/٦٧).
- (٥) انظر: الوسيط (٢/٥٨٣)، وفتح العزيز (٧/١١)، وكفاية النبيه (٧/٣٨).
- (٦) البَذْرَقَة: الخفارة؛ ومنه قول المتنبي: "أُبَذِّقُ ومعِي سيفي"؛ وقاتل حتى قتل. وقال ابن خالويه: "ليست البذرة عربية وإنما هي فارسية فعربت بها العرب". يقال: "بعث السلطان بذرة مع القافلة"، بالذال معجمة. انظر: لسان العرب (١٠/١٤)، وفي التعريب والمغرب (ص: ٥١)، وتاج العروس (٢٥/٣٦).
- (٧) انظر: نهاية المطلب (٤/١٥٠)، وفتح العزيز (٧/١١).

ثم المراد بالقدرة على ذلك: أن يملكه أو يتمكن من تحصيله بشرط ثمن المثل^(١) أو استئجار بأجرة المثل فإن وجدها بما فوقها فهو كما لو لم يجدها^(٢).
ويشترط أن يكون ما يصرفه إلى الراحلة والمحمل ونحوهما فاضلاً عما يشترط كون الزاد فاضلاً عنه على ما سيأتي^(٣).
ولو بُذل له راحلة أو محمل بغير عوض لم يلزمه قبولهما^(٤).

الضرب الثاني: من ليس بينه وبين مكة مسافة القصر، بأن كان من أهلها أو بينه وبينها دون ذلك، فإن كان قوياً على المشي لزمه الحج ولم يعتبر في حقه وجدان الراحلة، وإن كان ضعيفاً لا يقوى على المشي أو يلحقه به ضرر ظاهر اشترط في وجوبه عليه وجدان الراحلة وكذا المحمل ان لم يمكنه الركوب دونه^(٥).
وفيه وجه بعيد: أن القريب كالبعيد مطلقاً^(٦).
ولا يؤمر بالزحف والحبو على المذهب^(٧).

واعتبر جماعة منهم الماوردي والمحامي والجرجاني المسافة المذكورة بينه وبين الحرم لا مكة^(١)، وهو كالاخلاف في أن حاضراً المسجد الحرام من هو على دون مسافة القصر من مكة أو الحرم^(٢)؟ لكن الأشهر هنا اعتبار مكة، وهناك اعتبار الحرم^(٣).

(١) ثمن المثل: هو القدر اللائق به في ذلك المكان والزمان. انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٥)، وروضة الطالبين (٣/ ١٠)، وفتح الوهاب (١/ ١٦٠).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ٦٦)، والنجم الوهاج (٣/ ٤٠٤)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٨٠).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٢)، وروضة الطالبين (٣/ ٥)، وكفاية الأخيار (ص: ٢١٢).

(٤) لأن عليه في قبول ذلك منة، وفي تحمل المنة مشقة فلا يلزمه. قاله النووي. انظر: المجموع (٧/ ٦٦)، والمنهاج القويم (ص: ٢٧٣)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٢٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٢)، والمجموع (٧/ ٨٩)، وكفاية الأخيار (ص: ٢١٢).

(٦) والمشهور في المذهب: التفريق بين القريب والبعيد. انظر: فتح العزيز (٧/ ١٢)، والمجموع (٧/ ٩٠).

(٧) انظر: المجموع (٧/ ٩٠)، وكفاية النبيه (٧/ ٣٩)، والغرر البهية (٢/ ٢٦٦).

المتعلق الثاني: الزاد، ويشترط أن يقدر عليه وعلى أوعيته وحمله في ذهابه ورجوعه، وكذا في رجوعه الى بلده إن كان لديه أهل وعشيرة وإن بُعدوا^(٤)/^(٥).

فإن لم يكن لديه أهل وعشيرة فوجهان:

أحدهما: لا، ولا عبرة بالأصحاب والأصدقاء^(٦).

وأصحهما: أنه يشترط^(٧) -وقيل: إنه منصوص-.

وهل يختص الوجهان بما إذا لم يملك ببلده مسكناً؟

فيه احتمالان للإمام، ورأى الأظهر التخصيص^(٨).

ويجريان في اعتبار الراحلة للإياب^(٩).

وفي نفقة الإياب وجه غريب: أنها لا تعتبر في حق ذي الأهل أيضاً^(١٠).

(١) انظر: المقنع للمحاملي (ص: ٣٤٦)، والحاوي الكبير (٤/ ٥٠)، والمجموع (٧/ ٩٠).

(٢) اختلف فقهاء الشافعية في حاضري المسجد الحرام:

ف قيل: هم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم.

وقيل: من بينه وبين نفس مكة دون مسافة القصر.

وقيل: من أهله دون الميقات.

قال النووي: "والصحيح الأول وبه قطع الجمهور". انظر: المجموع (٧/ ١٧٥)، وروضة الطالبين

(٣/ ٤٦)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٥١).

(٣) واعتبار مكة هنا مذهب الجمهور، وهو ترجيح الإمام النووي. انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٠)،

والمجموع (٧/ ٩٠).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٥)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٠).

(٥) نهاية الوجه (٢٥٨).

(٦) لأن الاستبدال بهم متيسر.

انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١٣)، وفتح العزيز (٧/ ١٣)، والمجموع (٧/ ٦٨).

(٧) لما في الغربة من الوحشة ولنزاع النفوس إلى الاوطان. انظر: المصادر السابقة.

(٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٣)، والمجموع (٧/ ٦٨)، وروضة الطالبين (٣/ ٥).

(٩) انظر: المصادر السابقة.

(١٠) انظر: المصادر السابقة.

ويشترط أن يكون الزاد والراحلة فاضلين عما يحتاج اليه وهو دست^(١) ثياب يليق به^(٢)، وقضاء دينه إن كان ولو أمهله به^(٣).

وفيه وجه قطع به الدارمي: أنه إن كان لا يحل الا بعد رجوعه من الحج لا يشترط وفاؤه^(٤). ووجه آخر: أنه إن كان يحل وهو في عرفة وجب وإن كان يحل قبلها فلا^(٥).
وثن نفقة من يلزمه نفقتهم مدة ذهابه ورجوعه وكسوة من يلزمه نفقتهم وأجرة مسكنه^(٦).

وفي اشتراط كونهما فاضلين عن مسكنه وعن عبده إذا كان يحتاج إليه لخدمته لزمانته^(٧) أو منصبه ونحوهما وجهان:
أصحهما: نعم، وعلى هذا لو لم يكونا عنده لكن عنده ما يصرفه في ثمنهما صرف إليهما^(٨).

-
- (١) الدست من الثياب ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده في حوائجه والجمع دسوت مثل: فلس وفلوس، والدست الصحراء وهو معرب. انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٧٧)، والمصباح المنير (١/ ١٩٤).
- (٢) انظر: مغني المحتاج (٢/ ٢١٣)، والنجم الوهاج (٣/ ٤٠٦).
- (٣) قال الرافعي: "لأنه إن كان حالاً فلأنه ناجز والحج على التراخي، وأما إذا كان مؤجلاً فلأنه إذا صرف ما معه إلى الحج، فقد يحل الأجل ولا يجد ما يقضي به الدين، وقد تخترمه المنية فتبقى ذمته مرتقنة". انظر: فتح العزيز (٧/ ١٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٨).
- (٤) قال النووي: "وهو وجه شاذ ضعيف، والصواب: أنه لا يلزمه الحج، وقطع به الجماهير، ونقل كثيرون أنه لا خلاف فيه". انظر: المجموع (٧/ ٦٨، ٦٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٨).
- (٥) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١٣)، وبحر المذهب (٣/ ٣٥٣)، وكفاية النبيه (٧/ ٤٢).
- (٦) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٣)، والمجموع (٧/ ٦٩)، والسراج الوهاج (ص: ١٥٢).
- (٧) الزّمن: بكسر الميم هو المبتلى، والزّمانة: العاهة وعدم بعض الأعضاء وجمعه الزّمني وعلى هذا الوزن سائر الآفات، كالمرضى والصّرعى والجرحى. انظر: المصباح المنير (١/ ٢٥٦)، وطلبة الطلبة (ص: ٥٠)، والتعريفات الفقهية (ص: ١٠٩).
- (٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٣)، والمجموع (٧/ ٦٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٦).

والثاني: لا، وعليه بيعهما والاكتفاء بتحصيلهما بالإكراء، وحُكي عن النص^(١) وقطع به الشيخ أبو حامد وصححه القاضي والمتولي^(٢).

وهما كالوجهين المتقدمين في اعتبارهما في زكاة الفطر فإن قلنا بالأول فذلك إن كانت الدار مستغرقة لحاجته وهي سكنى مثله والعبد عبد مثله. فأما إذا أمكن بيع بعض الدار بما يفي بمؤنة الحج أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله ولو أبدلهما بما يليق به ووثق التفاوت بمؤنة الحج أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله لزمه ذلك^(٣).

قال الرافعي: "لكن في لزوم بيع الدار والعبد النفيسين المألوفين في الكفارة وجهان ولا بد من عودتهما هنا"^(٤).

قال النووي: "وليس ذلك بلازم [والفرق ظاهر، فإن للكفارة بدلاً]^(٥)، ولذلك اتفقوا على ترك المسكن والخادم فيها واختلفوا فيه هنا"^(٦). وهل يُشترط أن يكون ما يصرفه في مؤنات الحج فاضلاً عما يحتاج إلى صرفه في النكاح إذا لم يكن متأهلاً وخاف على نفسه العنت^(٧)؟

(١) لم أقف عليه في الأم ولا المختصر، بل نقل النووي عن المحاملي أنه قال: "ولم ينص الشافعي على هذه المسألة إلا أنه ذكر قريباً منها". انظر: المجموع (٧/ ٧٠).

(٢) قال النووي: "والمذهب: أنه لا يلزمه الحج". انظر: فتح العزيز (٧/ ١٣)، والمجموع (٧/ ٧٠)، وروضة الطالبين (٦/ ٣).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) كذا قاله الرافعي ولم يورد الوجهين. انظر: فتح العزيز (٧/ ١٣).

(٥) في المخطوط [والعين كالکفارة بدلاً]، والذي يظهر أن في الكلام سقط، والمثبت من المجموع والروضة. انظر: المجموع (٧/ ٧٠)، وروضة الطالبين (٦/ ٣).

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) العنت في اللغة: المشقة الشديدة، قال المبرد: "العنت: الهلاك: أي يخاف أن تحمله الشهوة على موقعة الزنا، فيكون الحد في الدنيا، والإثم العظيم في الآخرة". وقيل: معناه: العشق. وقال الفراء:

نقل الإمام عن العراقيين: أنهم اشترطوا، وقال: "هو قياس طرقتنا، وإن لم نجد له منصوصاً"، وتابعه الغزالي^(١) وكذا قاله الجرجاني في المعاينة^(٢)^(٣).

قال الرافعي: "وهو السابق إلى الفهم من عبارتهم، لكن كثيراً من العراقيين وغيرهم قالوا: يجب الحج على من أراد التزوج لكن له أن يؤخره؛ لأنه على التراخي^(٤)، ثم إن لم يخف العنت فتقديم الحج أفضل وإن خاف فتقديم النكاح أولى"^(٥).

قال النووي: "وقد صرح خلائق بأنه يلزمه الحج ويستقر في ذمته وله صرف المال إلى النكاح وهو أفضل ويبقى الحج في ذمته، منهم الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي والبندنجي والقاضي حسين والدارمي وابن الصباغ والمتولي وصاحب العدة^(٦) والبيان وغيرهم، وهو المذهب الصحيح، ولا يُقبل قول الرافعي فيما فهمه عن الجمهور، ولا قول الإمام فيه، بل فيما حكاه إشارة إلى وجوبه وهو الصواب"^(١).

"هو الفجور". انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: ٢٠٦)، ومقاييس اللغة (٤ / ١٥١)، والمصباح المنير (٢ / ٤٣١).

(١) نهاية اللوحة (٢٥٨/ب).

(٢) هو كتاب للجرجاني سماه (المعاينة في الفقه على المذهب الشافعي)، وقد حققه الدكتور ابراهيم البشير في رسالة جامعية بجامعة أم القرى، وعقد فيه مبحثاً لمصطلح المعاينة.

والمعاينة: أن تأتي بكلام لا يُهتدى له كالتعمية، والألغاز، ويعمل لا يهتدى لوجهه. انظر: لسان العرب (١٥ / ١١٢)، وتاج العروس (٣٩ / ١٣٦)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٣٨ / ١٨٨).

(٣) انظر: الوسيط (٢ / ٥٨٣)، ونهاية المطلب (٤ / ١٣٢)، والمعاينة (ص: ٢٦٣).

(٤) المراد بالتراخي: تأخير الفعل عن أول وقته إلى أن يُظن الفوات. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ١٢٧)، و التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٩٥)، و النظم المستعذب (٢ / ٧).

وقد اختلف الفقهاء في الحج هل هو على الفور أم على التراخي؟ ومذهب الشافعية أنه على التراخي. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٤)، والبيان (٤ / ٤٥)، والغرر البهية (٢ / ٢٥٥)، وبحر المذهب (٣ / ٣٧٧)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٩٦).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٤).

(٦) صاحب العدة هذا هو الذي يكثر النووي النقل عن عدته بلا واسطة في المجموع، ولم يقف على

ولو كان له رأس مال يتجر فيه وينفق من ربحه، أو له مستغلات^(٢) ترتفع منها نفقته ونفقة عائلته وليس له غيره، وإذا صرفه في الحج كفاه وكفى عياله ذهاباً وإياباً، فهل يلزمه الحج؟ أو يكفي أن تكون مؤنة الحج فاضلاً عنه؟ فيه وجهان:

صحح القاضيان _ الطبري والرويان _ الثاني^(٣).

والجمهور الأول^(٤)، وقال الماوردي: "هو مذهب الشافعي وجمهور أصحابه سوى ابن سريج"^(٥). قال الشيخ أبو حامد وغيره: "هو خلاف الاجماع"^(١)، واعترض عليه بأنه مذهب أحمد^(٢)^(٣).

عدته الرافعي، وإنما ينقل عنها بواسطة، وعُدته شرح لإبانة الفوراني، وقد أوضح النووي اسمه في موضع من المجموع، حيث قال (٥ / ٣٠١): "وحكى الرافعي عن أبي المكارم صاحب العدة وهو غير صاحب العدة أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري الإمام المشهور الذي ينقل عنه صاحب البيان وأطلقه أنا في هذا الشرح، ...".

وهو: الحسين بن علي بن الحسين أبو عبد الله الطبري، صاحب "العدة" شرح إبانة الفوراني، كان يدعى إمام الحرمين، ولد سنة (٤١٨هـ) بآمل طبرستان، تفقه على ناصر العمرى، وخرج له القاضى عياض مشيخة، وروى عنه إسماعيل بن محمد التيمي الحافظ، وأبو طاهر السلفي الحافظ، ورزين بن معاوية العبدري، توفي سنة (٤٩٨هـ). انظر: العقد المذهب (ص: ١٠٨)، وطبقات ابن كثير (١ / ٥٠٤)، والعقد الثمين (٣ / ٤٢٣).

(١) انظر: التعليقة لأبي الطيب (ص: ٥٤٥ تحقيق: فيصل شريف محمد)، والشامل (ص: ٥٤٥ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، وتتمة الابانة (ص: ٩٧ تحقيق: علي بن سعد العصيمي)، والبسيط (ص: ٥٢٦ تحقيق: عبد الخالق ناقرو)، والبيان (٤ / ٣٠)، والمجموع (٧ / ٧٢).

(٢) الغلة: كل شيء يحصل من ريع الأرض أو أجزائها ونحو ذلك والجمع غلات وغلل وأغلت الضيعة بالألف صارت ذات غلة. انظر: المصباح المنير (٢ / ٤٥٢)، والكلييات (ص: ٦٦٣).

(٣) أي: أنه لا يلزمه الحج والحال تلك؛ لأن فيه إلحاق ضرر عظيم به، فإنه يؤدي إلى الفقر، ومسألة النسل وذهاب الحشمة. انظر: التعليقة لأبي الطيب (ص: ٥٤٤ تحقيق: فيصل شريف محمد)، وبحر المذهب (٣ / ٣٥٣)، وفتح العزيز (٧ / ١٤).

(٤) وهو الصحيح في المذهب. انظر: المجموع (٧ / ٧٣)، والبيان (٤ / ٣١)، وروضة الطالبين (٣ / ٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١٣).

ولا فرق في اشتراط الزاد بين من هو على مسافة القصر ودونها، بخلاف الراحلة، وفيه وجه^(٤)، وعن أبي علي الطبري^(٥) أنه إذا كان في الحرم يلزمه الحج لو كان صحيحاً، وإن لم يكن له مال ولا كسب وزُدت عليه^(٦).

فروع:

الأول: من لم يجد مالاً يصرفه إلى الزاد لكنه كان يكتسب كل يوم في الطريق ما يكفيه، وقد ادّخر لأهله النفقة إن كانوا، فهل يلزمه الحج تعويلاً على الكسب؟
ننظر: فإن كان السفر طويلاً لم يلزمه.

(١) قال الشيخ أبو حامد: "ولو لم نقل بالوجوب للزم أن نقول من لا يمكنه أن يتجر بأقل من ألف دينار لا يلزمه الحج إذا ملكها وهذا لا يقوله أحد". انظر: المجموع (٧/ ٧٣)، والبيان (٤/ ٣١)، وبحر المذهب (٣/ ٣٥٣).

(٢) أحمد: هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي، إمام المذهب الحنبلي، أحد أئمة الإسلام، والهداة الأعلام، وأحد الأربعة الذين تدور عليهم الفتاوى والأحكام، في بيان الحلال والحرام، جمع المعرفة بالحديث والفقه والزهد والورع، وُلد في ربيع الأول سنة (١٦٤هـ)، ومات سنة (٢٤١هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٥)، وتاريخ الإسلام (٥/ ١٠١١)، وطبقات ابن كثير (ص: ١٠٤).

(٣) وأجاب النووي على هذا الاعتراض: أنه أراد إجماع من قبله وكأنه يقول إن أحمد وابن سريج محجوجان بالإجماع قبلهما. انظر: المجموع (٧/ ٧٣).

(٤) وهو أنه إن كان من مكة أو من الحرم، فلا يُشترط حصول الزاد في حقه كالراحلة، والمذهب الأول كما حكاه القاضي حسين؛ لأن الزاد لا يُستغنى عنه. انظر: كفاية النبيه (٧/ ٣٧)، وتكملة المطلب العالي للقمولي (كتاب الحج ص ١٠٨).

(٥) أبو علي الطبري: هو الحسن وقيل: الحسين ابن القاسم الطبري، الإمام العلامة، تفقه ببغداد على أبي علي بن أبي هريرة ودرس بها بعده، ومن مصنفاته: الإفصاح، والحرر، والعدة في المذهب، وكتب في الأصول، وأخذ عنه الفقهاء، وكان أحد الأئمة النبلاء، وهو أول من جرد الخلاف وصنفه، مات ببغداد سنة (٣٥٠هـ). انظر: طبقات ابن كثير (١/ ٢٥٠)، وقلادة النحر (٣/ ١٤٣)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١/ ١٢٧).

(٦) انظر: تكملة المطلب العالي للقمولي (كتاب الحج ص ١٠٨).

وإن كان قصيراً: فإن كان يكتسب كل يوم ما يكفيه لذلك اليوم ولا يفضل

شيء لم يلزمه. وإن كان يكتسب كل ما يكفيه لأيام لزمه^(١).

ويُكره الخروج إلى الحج معتمداً على سؤال الناس^(٢).

ولو أمكنه أن يكرى نفسه في الطريق بما يكفيه استُحب له الحج، ولا^(٣)

يجب^(٤)، لكن لو فعل فحضر موضع الحج لزمته^(٥).

قال الماوردي: "ولو كان له عيال ولو اشتغل بالحج لم يجد ما ينفقه عليهم

فاشتغاله بالكسب لعياله أفضل"^(٦).

الثاني: لو كان ما يحتاج إليه في سفره من زاد وماءٍ وأوعيتهما مرتفع السعر في

ذلك الوقت، وهو موجود بثمن مثله يومئذ لزمه الحج؛ لأن ثمن المثل هو القدر

اللائق به في ذلك الزمان والمكان^(٧).

ولو وجد بذلك الثمن في زمن الرخاء عند واحد أو آحادٍ ولم يبعه إلا به وهو لا

يساويه لم يلزمه الحج؛ لأن الموجود بما فوق ثمن المثل كالمعدوم، وإن لزمه شراؤه به في

وقت الغلاء؛ لأن ثمن المثل يختلف بالأزمنة والأمكنة^(٨).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٤١)، وفتح العزيز (٧ / ١٤)، والمجموع (٧ / ٦٥، ٦٦).

(٢) لأن كراهية المسألة أبلغ من كراهية ترك الحج، وفيها تحمل مشقة شديدة. انظر: الإقناع (١ /

٢٥٢)، وبحر المذهب (٣ / ٣٥٤)، وكفاية النبيه (٧ / ٣٧).

(٣) نهاية الوجه (٢٥٩أ).

(٤) لأنه غير مالك للزاد والراحلة. انظر: البيان (٤ / ٣١).

(٥) لأنه الآن متمكن من فعل الحج بغير مال. انظر: البيان (٤ / ٣١)، والمجموع (٧ / ٧٦).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٧)، والبيان (٤ / ٣٨)، والمجموع (٧ / ٩٠).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٦٦)، وفتح العزيز (٧ / ٢٥)، والمجموع (٧ / ٦٥).

(٨) انظر: المصادر السابقة.

ولو كان الغبن ليس بفاحش فقد تقدم أن في وجوب شراء الماء به للطهارة وجهين، ويظهر صحيحهما وقد تقدم بالبداية^(١).

الثالث: لو لم يكن له إلا دين:

فإن أمكن تحصيله في الحال بأن كان حالاً على مليء مقرأ وعليه بينة فهو كالحاصل في يده فيجب الحج عليه إن كفاه. وإن لم يتيسر بأن كان مؤجلاً أو حالاً على مقرر أو جاحد ولا بينة لم يجب^(٢).
وليس عليه الاستدانة فيحج ثم يوفي من الدين^(٣).

الرابع: لو كان فقيهاً له كتب هل يلزمه بيعها ليحج؟

قال القاضي الطبري: "إن لم يكن له من كل كتاب إلا نسخة واحدة لم يلزمه، وإن كان له نسختان لزمه بيع أحدهما"^(٤).
وقال القاضي حسين: "له بيعها وصرف ثمنها في مؤنة الحج، وكذا المسكن والخادم"^(٥).

وهو تفرع مبني على الطريقة الضعيفة في بيع المسكن والخادم وقد سبق أنه لا يلزمه بيعهما على المذهب. قال النووي: "والصواب الأول"^(٦).

الخامس: يُستحب لقاصد الحج أن يكون خلياً من التجارة في الطريق، فإن جمع بين التجارة والحج صح حجه لكن ثوابه دون ثواب الخلي عن التجارة^(٧).

(١) في كتاب الطهارة.

(٢) انظر: البيان (٢٩ / ٤)، وروضة الطالبين (٨ / ٣)، وحاشيتا قليوبي وعميرة (١١١ / ٢).

(٣) انظر: الأم (١٢٧ / ٢)، والبيان (٣١ / ٤)، والمجموع (٦٩ / ٧).

(٤) انظر: التعليقة لأبي الطيب (ص: ٥٤٣ تحقيق: فيصل شريف مُجَدِّد)، ونهاية المحتاج (٢٤٦ / ٣).

(٥) انظر: المجموع (٧١ / ٧).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) قال النووي: "لا خلاف فيه". انظر: المجموع (٧٦ / ٧)، وأسنى المطالب (٤٤٦ / ١)، والنجم

الوهاب (٤٠٧ / ٣).

السادس: لو كان المال الذي في يده حرام محض فلا حج عليه ولا كفارة كما أنه لا زكاة فيه^(١)، وإن كان فيه شبهة^(٢) لزمه الحج والكفارة المالية والزكاة^(٣).
 المتعلق الثالث: الطريق: ويُشترط فيه الأمن على ثلاثة: النفس، والمال، والبضع في حق المرأة./^(٤)
 ولا يُشترط الأمن القطعي، فإنَّ "المسافر وماله على قَلْتٍ"^(٥) إلا ما وقى الله"^(٦).

- (١) لأنه مفلس ولا تجب عليه الزكاة إذ معنى الزكاة وجوب إخراج ربع العشر مثلاً وهذا يجب عليه إخراج الكل إما رداً على المالك إن عرفه أو صرفاً إلى الفقراء إن لم يعرف المالك. قاله الغزالي في إحياء علوم الدين (٢/ ١٣٤).
- (٢) الشبهة: لغةً: الالتباس، وشرعاً: ما التبس أمره فلا يدري أحلالٌ هو أم حرام وحقٌ هو أم باطل. انظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٧١)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٢٥٧).
- (٣) لأنه إذا كان المال شبهةً يحتمل أنه حلال فإذا لم يخرج من يده لزمه الحج؛ لأن كونه حلالاً ممكن ولا يسقط الحج إلا بالفقر ولم يتحقق فقره. انظر: إحياء علوم الدين (٢/ ١٣٤).
- (٤) نهاية اللوحة (٢٥٩ ب).
- (٥) القَلْتُ: بفتح (القاف) واللام وآخره تاء مثناة فوق، هو الهلاك، قال الجوهري: "تقول منه: قَلْتُ - بكسر اللام - والمقلنة - بفتح الميم المهلكة". انظر: الصحاح (١/ ٢٦١)، وتهذيب الأسماء واللغات (٤/ ١٠٠)، وتاج العروس (٥/ ٤٢).
- (٦) قال ابن الملقن: "هذا الحديث غريب؛ ليس في الكتب الستة ولا المسانيد". وقال النووي: "ليس هذا خبر عن رسول الله - ﷺ -؛ إنما هو من كلام بعض السلف، قيل: إنه عن علي بن أبي طالب. وذكر ابن السكيت والجوهري في «صحاحه»: أنه عن بعض الأعراب". انظر: الصحاح (١/ ٢٦١)، وتهذيب الأسماء واللغات (٤/ ١٠٠)، والبدر المنير (٧/ ٣٠٥).

ولا الأمن الذي يكون في الحضر بل الأمن في كل مكان على حسب ما يليق به^(١).

أما النفس:

فلو خاف على نفسه من سبع أو عدو في الطريق _ كافرٍ أو مسلمٍ _ لم يلزمه الحج، بل يجوز له التحلل^(٢) بذلك^(٣) على ما سيأتي^(٤). وهذا إذا لم يجد طريقاً غيره. فإن وجد طريقاً آخر آمناً لزمه سواء كان مثل الطريق الأول أو أبعد إذا وجد ما يقطعه به^(٥). وفيما إذا كان أبعد وجه أنه لا يجب^(٦).

ولو كان في الطريق بحر: فإن كان له في البر طريق آخر لزمه الحج. وإلا فقد قال في المختصر: "لم يتبين لي أن أجوز ركوب البحر"^(٧). وقال في الأم: "لا يجب"^(٨).

- (١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٠)، وفتح العزيز (٧ / ١٧) والمجموع (٧ / ٨١).
- (٢) التحلل: مأخوذ من (حلّ)، أصلها: فتح الشيء وفك العقدة، وتحلل عن مكانه: إذا زال. والتحلل من الإحرام: الخروج من الإحرام بالصورة التي حددها الشرع لذلك، وهو نوعان: النوع الأول: التحلل الأصغر: ويكون برمي العقبة يوم النحر، ومعنى ذلك: أن من رمى العقبة يوم النحر حل له كل شيء إلا النساء، والصيد، والطيب. النوع الثاني: التحلل الأكبر: ويكون بطواف الإفاضة.
- انظر: القاموس المحيط (ص: ٩٨٦)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١ / ٤٤٤).
- (٣) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٧)، والمجموع (٧ / ٨١)، والنجم الوهاج (٣ / ٤٠٩).
- (٤) في باب الإحصار.
- (٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٨)، والمجموع (٧ / ٨١).
- (٦) والمذهب الأول. قال النووي: "وفيه وجه شاذ ضعيف أنه لا يلزمه سلوك الأبعد حكاه المتولي والرافعي والصحيح الأول وبه قطع الجمهور". انظر: المصادر السابقة.
- (٧) انظر: مختصر المزني (٨ / ١٥٨).
- (٨) انظر: الأم (٢ / ١٣٢).

وقال في الإملاء^(١): "إن كان أكثر عيشه في البحر يجب"^(٢).

وللأصحاب طرق:

أحدها: أن في وجوب ركوب البحر قولين^(٣).

والثاني: أنه لا يجب على المستشعر وهو الجبان ويجب على غيره^(٤).

والثالث: أنه لا يجب على المستشعر وفي غيره قولان^(٥).

الرابع: يجب على غير المستشعر وفي المستشعر قولان^(٦).

(١) الإملاء: من كتب الإمام الشافعي الجديدة التي أملاها بمصر، وليس هو الأمالي. قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٤ / ١٤٣): "والإملاء من كتب الشافعي - رحمه الله تعالى - يتكرر ذكره في هذه الكتب وغيرها من كتب أصحابنا، وهو من كتب الشافعي الجديدة بلا خلاف، وهذا أظهر من أن أذكره، ولكن استعمله في المذهب في مواضع استعمالاً يوهم أنه من الكتب القديمة، فمن تلك المواضع في باب صلاة الجماعة في مسألة من أحرم منفرداً ثم دخل في الجماعة، وفي باب مواقيت الصلاة في فصل وقت العشاء فنبهت عليه، وقد أوضحت في شرح المذهب حاله، وأزلت ذلك الوهم بفضل الله تعالى. وقد ذكر الإمام الرافعي في مواضع كثيرة بيان كونه في الكتب الجديدة، وذكره في صلاة الجماعة والصلاة على الميت وغيرها، وكأنه خاف ما خفته من تطرق الوهم، وأما الأمالي القديمة الذي ذكره في المذهب في آخر باب إزالة النجاسة فمن الكتب القديمة وهو غير الإملاء المذكور". أ.هـ.

وقال الإسنوي في المهمات (١ / ١١٤): "وقد يتوهم بعض من لا اطلاع له أن "الإملاء" هو "الأمالي" وليس كذلك فتفطن له". أ.هـ. ولم أقف عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً. وانظر: الهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠ / ٢٥٧)، والتدريب في الفقه الشافعي (١ / ٢٠).

(٢) انظر: المذهب (١ / ٣٦٣)، وبحر المذهب (٣ / ٣٦٧)، وكفاية النبيه (٧ / ٤٤).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥١)، والمذهب (١ / ٣٦٣)، وكفاية النبيه (٧ / ٤٤، ٤٥).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٢)، والمجموع (٧ / ٨٣)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ٢٠)، والوسيط (٢ / ٥٨٥)، ونهاية المطلب (٤ / ١٥٢).

(٦) انظر: المصادر السابقة.

الخامس: أنه إن كان الغالب منه الهلاك إما باعتبار خصوص البحر أو بهيجان الأمواج في بعض الأحوال لم يجب.

وإن كان الغالب منه السلامة فقولان:

أظهرهما: أنه يجب^(١)، فلو استوى الاحتمالان فوجهان^(٢).

السادس: القطع بأنه يجب^(٣).

السابع: عكسه^(٤).

والثامن: وهو الأصح إن كان الغالب منه السلامة يجب، وإن كان الغالب الهلاك لم يجب^(٥).

التاسع: إن كانت له عادة بركوب البحر كالملاحين وأهل الجزائر^(٦) فيجب، وإلا فلا^(٧). وقال الماوردي: "أنه المذهب"^(٨).

قال الرافعي: "وهو قريب من الطريق الثاني ويشبه أن يكون هو هو وإنما الاختلاف في العبارة"^(٩).

(١) انظر: حلية العلماء (٣ / ٢٠٠)، والوسيط (٢ / ٥٨٤)، وفتح العزيز (٧ / ١٨).

(٢) قال النووي: "أصحهما أنه لا يجب". انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٣)، وفتح العزيز (٧ / ١٨)، والمجموع (٧ / ٨٣).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٩)، والمجموع (٧ / ٨٣)، وكفاية النبيه (٧ / ٤٤).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٣)، والبيان (٤ / ٣٤)، وكفاية النبيه (٧ / ٤٥).

(٥) وصححه النووي. انظر: المجموع (٧ / ٨٣)، والبيان (٤ / ٣٣)، والنجم الوهاج (٣ / ٤٠٩).

(٦) الجزائر: جمع جزيرة: وهي الأرض التي يحيط بها البحر من جهاتها الأربع؛ سميت بذلك لانقطاعها عن معظم الأرض. وقيل: لانحسار الماء عنها. انظر: المصباح المنير (١ / ٩٨)، وتاج العروس (١٠ / ٤١٨)، ومعجم متن اللغة (١ / ٥٢١).

(٧) انظر: المهذب (١ / ٣٦٣)، وبحر المذهب (٣ / ٣٦٧)، وحلية العلماء (٣ / ٢٠٠).

(٨) لكن ذكر الماوردي في الحاوي الكبير (٤ / ١٨): "أنه يجب إن كان غالبة السلامة، ونقل أنه مذهب الشافعي ومنصوصه".

(٩) انظر: فتح العزيز (٧ / ٢٠).

التفريع: إن قلنا لا يجب ركوبه: فيُستحب في أصح الوجهين إذا كان الغالب السلامة كما يُستحب الغزو^(١).

وإن كان الغالب الهلاك حُرِّم ركوبه للحج والتجارة^(٢).

وفي الغزو وجهان^(٣).

فإذا استوى الاحتمالان حُرِّم في الأصح^(٤).

ولو توسط البحر في تجارة أو غيرها واستوت جهة مكة وغيرها في ظنه ففي وجوبه الآن وجهان، وقيل قولان^(٥):

أصحهما: أنه يجب^(٦).

وهما مبنيان على القولين في البر، فإن لم يكن له طريق إلا في البحر فله الانصراف قطعاً^(٧).

وإن كان ما بين يديه إلى مكة أكثر مما يقطعه في البحر لم يلزمه قطعاً، وإن كان أقل منه لزمه قطعاً، هذا كله^(٨) في حق الرجال^(٩).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٣)، وفتح العزيز (٧ / ٢١)، والمجموع (٧ / ٨٣).

(٢) نقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على تحريمه والحالة هذه. انظر: المصادر السابقة.

(٣) أصحهما: لا يحرم. انظر: المجموع (٧ / ٨٤)، وكفاية النبيه (٧ / ٤٦)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٠).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٣ / ٩)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٤٨).

(٥) انظر: الوسيط (٢ / ٥٨٥)، وبحر المذهب (٣ / ٣٦٨)، والبيان (٤ / ٣٤).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٢)، وفتح العزيز (٧ / ٢٢)، والمجموع (٧ / ٨٤).

(٧) أي: أن هذين الوجهين مبنيان على ما إذا كان له في الرجوع من مكة إلى وطنه طريق في البر، فإن لم يكن فله الرجوع إلى وطنه قطعاً؛ لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في الرجوع من الحج. قاله النووي. انظر: المجموع (٧ / ٨٤)، وروضة الطالبين (٣ / ٩).

(٨) نهاية اللوحة (٢٦٠أ).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧ / ٢٢)، والمجموع (٧ / ٨٤)، وكفاية النبيه (٧ / ٤٦).

وأما المرأة ففي وجوب ركوب البحر عليها خلاف مرتب على الخلاف في حق الرجل: فإن لم يلزمه فهي أولى، وإن ألزمناه فوجهان:

أصحهما: أنه يجب^(١).

فإن قلنا لا يلزمها فلا يستحب لها^(٢). ومنهم من طرد فيها الخلاف في الرجل^(٣).
وليست الأنهار العظيمة كسيحون^(٤) وجيحون^(٥) والنيل^(٦) في معنى البحر عند الجمهور^(٧)، وفيها وجه بعيد: أنها في معناه^(٨).

-
- (١) وصححه النووي والرافعي. انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٢)، والمجموع (٧/ ٨٤).
(٢) لم يستحب لها على المذهب. قاله النووي. انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٦٨)، والمجموع (٧/ ٨٤)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٥).
(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٢)، وروضة الطالبين (٣/ ٩).
(٤) سَيْحُون: نهر مشهور كبير بما وراء النهر قرب خجندة بعد سمرقند يجمد في الشتاء حتى تجوز على جمده القوافل، وهو في حدود بلاد الترك. انظر: معجم البلدان (٣/ ٢٩٤)، و مرصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع (٢/ ٧٦٤)، و رحلة الشتاء والصيف (ص: ١٩٥).
(٥) جَيْحُون: نهر عظيم وهو نهر بلخي يخرج من شرقيها من إقليم يتاخم بلاد الترك ويجري غربا حتى يمر ببلاد خراسان ثم يخرج بين بلاد خوارزم ويجاوزها حتى يصب في بحيرتها. انظر: المصباح المنير (١/ ١١٥)، والروض المعطار في خبر الأقطار (ص: ١٨٥)، ومعجم البلدان (٢/ ١٩٦).
(٦) يقع نهر النيل في الجهة الشمالية من جهة أفريقيا، له رافدان رئيسيان النيل الأبيض والنيل الأزرق، ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في أثيوبيا، ويجتمع النهران عند العاصمة السودانية الخرطوم، ثم يمر بمصر إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طوله ٦٦٩٥ كم، ومساحة حوضه ٢.٩٠٠.٠٠٠ كم^٢ ويمر مساره بعشر دول أفريقية يطلق عليها دول حوض النيل. انظر: أطلس الحديث النبوي (ص: ٣٦٤).
(٧) لأن المقام فيها لا يطول، والخطر فيها لا يعظم لأن جانبها قريب يمكن الخروج إليه سريعا بخلاف البحر. انظر: روضة الطالبين (٣/ ٩)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٥)، وإعانة الطالبين (٢/ ٣٢٠).
(٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٢)، والمجموع (٧/ ٨٤).

وأما البضع: فيُشترط أن تأمن المرأة عليه كما تأمن على نفسها^(١).

وفيما يحصل به أمنها عليه ثلاثة أقوال:

أصحها: أنه لا يحصل إلا بأن يكون معها زوج أو محرم بنسب أو رضاع أو غيرها أو نسوة ثقات، فإن لم تجد ذلك لم يلزمها الحج^(٢).

والثاني: أنه يحصل بأن يكون معها امرأة واحدة، فإن وجدتها لزمها الحج وإلا فلا^(٣).

الثالث: رواه الكرايسي^(٤) أنه يحصل بأن يكون الطريق مسلوفاً وتخرج وحدها وصححه جماعة منهم صاحب المذهب وحكاها الماوردي وقال: "هو خلاف النص"^(٥). وقالوا: يلزمها الخروج وحدها من دار الحرب إذا أسلمت قطعاً إلا أن تخاف سبُعاً في الطريق^(٦)، وفي كون النسوة الثقات شرط الوجوب أو التمكن تردد للأصحاب^(٧).

(١) انظر: المجموع (٧/ ٨٠)، والتدريب في الفقه الشافعي (١/ ٣٧٦).

(٢) وهو المذهب كما نص عليه الرافعي والنووي. انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٣)، والمجموع (٧/ ٨٦)، والسراج الوهاج (ص: ١٥٣).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٩).

(٤) الكرايسي: هو الحسين بن علي بن يزيد أبو علي الكرايسي البغدادي الشافعي، كان إماماً جليلاً جمع بين الفقه والحديث، تفقه أولاً على مذهب أهل الرأي ثم تفقه على الشافعي. قال العبادي لم يتخرج على يدي الشافعي بالعراق مثل الحسين، وسمي بالكرايسي لأنه كان يبيع الكرايس وهي الثياب الغليظة. له مصنفات كثيرة منها: اسماء المدلسين، وكتاب الامامة. توفي سنة (٢٤٥هـ)، وقيل: سنة (٢٤٨هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/ ٦٣)، وطبقات ابن كثير (ص: ١٣٢)، ومعجم المؤلفين (٤/ ٣٨).

(٥) انظر: المذهب (١/ ٣٦٣)، والحاوي الكبير (٤/ ٣٦٣)، وحلية العلماء (٣/ ٢٠٠).

(٦) قال النووي: "وجواب المذهب عن هذا أن الخوف في دار الحرب أكثر من الطريق".

انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٩)، والمجموع (٧/ ٨٧).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٤)، وكفاية النبيه (٧/ ٥٠).

وعلى القول الأول: لو كانت مع نسوة ثقات فلا يشترط أن يكون مع واحدة
منهن زوج أو محرم في أصح الوجهين^(١).

وقال القفال: "يشترط"^(٢).

قال الإمام: "وبعضه حكم الخلوة؛ فإنه كما يحرم على الرجل أن يخلو بامرأة يحرم
عليه أن يخلو بنسوة، ولو خلا بنسوة وهو محرم لاحداهن جاز، ولو خلت امرأة برجال
وأحدهم محرم لها جاز، ولو خلا عشرون رجلاً بعشرين امرأة وأحدهم محرم لإحداهن
جاز"^(٣).

وحكى غيره ذلك عن القفال، والمشهور جواز خلوة رجل بنسوة لا محرم له
فيهن^(٤). هذا كله في حج الفرض.

وهل للمرأة أن تسافر لحج تطوع أو زيارة أو تجارة ونحوها مع نسوة ثقات أو امرأة ثقة؟

فيه وجهان: أصحهما المنع بخلاف الحج الواجب^(٥).

والخنثى المشكل يُشترط في حقه ما يشترط في المرأة فإن كان مع نسوة فإن كن
محارم له جاز وإن كن أجنيات لم يجز^(٦).

(١) لأن الأطماع تنقطع بجماعتهم. انظر: البيان (٤ / ٣٦)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٨٦)،
والمجموع (٧ / ٨٧).

(٢) لأنهن قد ينوبهن أمر فيحتجن فيه إلى الاستعانة بذات المحرم. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٤)،
وبحر المذهب (٣ / ٣٦٩) وكفاية النبيه (٧ / ٤٩).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٥٤).

(٤) "لعدم المفسدة غالباً؛ لأن النساء يستحجن من بعضهن بعضاً في ذلك". قاله النووي. انظر:
المجموع (٧ / ٨٧)، وبحر المذهب (٣ / ٣٦٩) وكفاية النبيه (٧ / ٤٩).

(٥) قال النووي: "لا يجوز؛ لأنه سفر ليس بواجب". انظر: المجموع (٧ / ٨٧)، والتدريب في الفقه
الشافعي (١ / ٣٧٧).

(٦) لأنه يحرم عليه الخلوة بهن. انظر: المجموع (٧ / ٨٨)، والغرر البهية (٢ / ٢٧١)، وحاشيتا قليوبي
وعميرة (٢ / ١١٣)، وفتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان (ص: ٥٠٨).

وأما المال: فيُشترط الأمن عليه أيضاً^(١).

فلو خاف عليه في طريقه/^(٢) من عدوٍ أو رَصدي^(٣) لم يلزمه الحج وإن كان الرصدي يرضى بشيء يسير^(٤).

قال الماوردي: "وإن أمكنه دفعه بالقتال"^(٥).

سواءً كان الذين يخاف منهم مسلمين أو كفاراً، لكن إن كانوا كفاراً وقدرُوا على مقاومتهم استُحب لهم أن يخرجوا ويقاتلوا لنيل الفضيلتين^(٦)، وإن كانوا مسلمين فلا^(٧). ويُكره بذل المال للرصديين^(٨).

ولو بعثوا أماناً للحجيج وكان أمانهم موثقاً به أو ضمن لهم أمينٌ ما يطلبوا أو أمن الحجيج منهم لزمهم الخروج^(٩).

(١) يُقيد المال الذي يخاف عليه: بأن يكون ماله الذي لا بد له منه للمؤمن، أما لو أراد استصحاب مال خطير للتجارة، أو كان مال غيره وكان الخوف لأجله فالظاهر أنه ليس بعذر. انظر: تحفة المحتاج (٤ / ٢١)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٤٧)، والغرر البهية (٢ / ٢٦٩).

(٢) نهاية اللوحة (٢٦٠ ب).

(٣) الرصدي: هو من يرقب الناس ليأخذ منهم مالا ظلماً وعدواناً. انظر: تحفة المحتاج (٤ / ٢١)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٤٧)، والمنهاج القويم (ص: ٢٧٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٢٤)، والمجموع (٧ / ٨١)، وروضة الطالبين (٣ / ٩).

(٥) هكذا في المخطوط. وهو اختصار بتصرف. والذي في الحاوي للماوردي ما نصه: "ولو قدر على قتاله، وأن يمنعه عن ماله ونفسه لم يلزمه أن يقاتله؛ لأنه لو أحرم بالحج ثم حصره العدو كان له الإحلال من إحرامه، وإن قدر على قتاله فلائ لا يلزمه ذلك قبل الإحرام أولى". انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١٤).

(٦) أي: فضيلتي الجهاد والحج. انظر: فتح العزيز (٧ / ٢٤)، والمجموع (٧ / ٨١).

(٧) لكن في قتال الكفار يُقيد ذلك بما إذا أطاق الحجاج مقاومتهم. كما نص عليه النووي. انظر: المجموع (٧ / ٨١)، ومغني المحتاج (٢ / ٢١٤)، وحاشية الجمل (٢ / ٣٨٣).

(٨) لأنه يحرضهم على التعرض للناس. انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٠)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٢٠).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧ / ٢٥)، وروضة الطالبين (٣ / ١٠).

ولو وجدوا من يحرسهم بأجرة ولو استأجروه لحصل الأمن في غالب الظن وجب استئجاره في أصح الوجهين^(١).

ورتب الإمام عليهما ما إذا امتنع محرم المرأة من الخروج معها إلا بأجرة هل يلزمها؟ ورأى أن اللزوم هنا أظهر^(٢).

وشُرح أيضاً لوجوب الحج وجود الزاد والماء في الطريق في المواضع التي جرت العادة حمل الزاد والماء منها^(٣).

فلو كانت سنة جذب وخلا بعض المنازل عن أهلها وانقطعت المياه فيه^(٤) وكذا لو وجد فيها بأكثر من ثمن المثل، وهو القدر اللائق بذلك المكان في ذلك الزمان سواء كان زمن رخاء أو غلاء كما مر^(٥).

ويعتبر في ذلك ما جرت العادة في تلك الطريق لحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل الماء مرحلتين^(٦) أو ثلاثاً إذا قدر عليه ووجد آلات الحمل^(٧).

-
- (١) لأنه من أهب الطريق كالراحلة. انظر: تحفة المحتاج (٤/ ٢٣)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٥).
- (٢) لأن الداعي إلى الأجرة معنى في المرأة فهو كمؤنة الحمل في حق المحتاج إليه. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٥٥).
- (٣) انظر: التنبيه (ص: ٦٩)، والبيان (٤/ ٢٥)، وإعانة الطالبين (٢/ ٣١٨).
- (٤) هكذا في المخطوط. والذي يظهر والله أعلم أن في الكلام سقط يوضحه كلام المصنف في تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ١٣٤) حيث ذكر هذه المسألة بنصها فقال: "فلو كانت سنة جذب وخلا بعض المنازل عن أهلها أو انقطعت المياه فيه لم يجب"، وهو الأنسب حتى يستقيم الكلام.
- قال الرفاعي: "لأنه إن لم يحمل معه خاف على نفسه وإن حمله لحقته مؤنة عظيمة". انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٥)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٤٩)، وتحفة المحتاج (٤/ ٢٣).
- (٥) لأن الواجد للشيء بأكثر من ثمن مثله، في حكم العادم له. انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١٨)، وروضة الطالبين (٣/ ١٠)، والمنهاج القويم (ص: ٢٧٢).
- (٦) مُثنى مَرْحَلَة: وهي المسافة التي يقطعها المسافر بيوم أو نحوه، وتقدر ب(٢٤) ميلاً، أي ما يعادل (٤٤٠.٣٥٢) كم. انظر: معجم متن اللغة (٢/ ٥٦٤)، والإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان (ص: ٧١).
- (٧) قال الأذري: "وكان هذا عادة طريق العراق، وإلا فعادة الشام حمله غالباً بمفازة تبوك وهي على ضعف ذلك". اهـ والضابط في مثل ذلك العرف، ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر. انظر: نهاية المحتاج (٣/ ٢٤٩)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٦)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٨٤).

وأما علف الدواب فيُشترط وجوده في كل مرحلة^(١).

وقال النووي: "ينبغي أن يعتبر فيه العادة كالماء، ولو ظن أن في الطريق مانعاً كعدم الماء والعلف، أو أن فيه عدواً أو نحوه فترك الحج ثم بان أنه لم يكن فقد استقر وجوب الحج، ولو لم يعلم وجود المانع ولا عدمه"^(٢).

قال الدارمي: "إن كان هناك أصل عمل عليه وإلا فيجب الحج"^(٣).

قال النووي: "هذا في العدو ظاهر وأما في وجود الماء والعلف مشكل لأن الأصل عدمهما"^(٤).

(١) لأن المؤنة تعظم في حمله؛ لكثرتة. انظر: المجموع (٦٥ / ٧)، وغاية البيان (ص: ١٦٦).

(٢) انظر: المجموع (٦٥ / ٧).

(٣) الكلام كله للنووي. انظر: المجموع (٦٥ / ٧).

(٤) انظر: المصدر السابق.

المتعلق الرابع للاستطاعة: البدن:

ويُشترط فيه استطاعة المباشرة لا الوجوب، أن يكون فيه قوة يستمسك بها على الراحلة من غير مشقة شديدة. فإن كان لا يستمسك أصلاً أو إلا بمشقة شديدة لم يكن مستطيع المباشرة، سواءً كان ذلك لكِبَر أو زمانة أو مرض أو نخافة أو غيرها^(١).

والكلام في أنه يستنيب ومتى يستنيب يأتي من بعد إن شاء الله تعالى.

وفيه مسألتان^(٢):

الأولى: الأعمى يلزمه الحج بنفسه إذا وجد مع الزاد والراحلة والأمن وقدر على الثبوت على الراحلة قائداً^(٣).

وفيه وجه عن ابن خيران: أنه يلزمه ويستنيب^(٤).

والقائد في حقه كالمحرم في حق المرأة^(٥) فيأتي في وجوب استئجاره الوجهان^(٦) إذا لم يتبرع والأصح الوجوب^(٧).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٠)، وروضة الطالبين (٣ / ١١)، وأسنى المطالب (١ / ٤٤٩).

(٢) نهاية اللوحة (١٢٦١).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١٤)، والمهذب (١ / ٣٦٣)، والبيان (٤ / ٣٥).

(٤) والمشهور في المذهب: أنه لا يجب عليه إلا أن يكون معه قائد؛ لأن الأعمى من غير قائد كالزمن ومع القائد كالبصير. انظر: المجموع (٧ / ٨٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٥).

(٥) انظر: الوسيط (٢ / ٥٨٦)، وفتح العزيز (٧ / ٢٧)، ومنهاج الطالبين (ص: ٨٣).

(٦) أي: الوجهان المتقدمان في حكم استئجار الحجيج لمن يحرسهم إذا كان لا يحصل الأمن إلا بذلك (ص: ٢٣٨).

(٧) انظر: أسنى المطالب (١ / ٤٤٩)، وحاشيتا قليوبي وعميرة (٢ / ١١٤).

الثانية: المحجور^(١) عليه بالسَّفَه^(٢) كغيره في وجوب الحج، فإذا أحرم صح إحرامه ووجب الإنفاق عليه من ماله، بخلاف الصبي والمجنون فإن وجوب مؤنة حجهما في مال الولي على الصحيح إلا أن الولي لا يدفع المال الذي ينفقه في الحج إليه، بل يخرج معه وينفق عليه بالمعروف، أو يُنصَّب معه قِيَمًا^(٣) يتولى الإنفاق عليه^(٤).

قال البغوي: "ولو شرع في حجة الاسلام أو حجة مندورة أو تطوع قبل الحجر بغير اذن الولي لم يكن له أن يحلله، ويلزمه الإنفاق عليه إلى تمام حجه، ولو شرع في حج تطوع بعد الحجر كان له أن يحلله إن كان ما يحتاج إليه في الحج يزيد على نفقته المعهودة ولم يكن له كسب يفي بالزائد وإلا فليس له أن يُحلله"^(٥).

(١) الحجر لغة: المنع. وشرعاً: المنع من التصرفات المالية لسبب يخل بها شرعاً. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٨٢)، والصحاح (٢/ ٦٢٤)، وطلبية الطلبة (ص: ١٦٢)، والمطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٣٠٤).

(٢) السَّفَه لغة: ضد الحلم، وأصله الخفة والحركة. يقال: تسفّعت الريح الشجر، أي مالت به. انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٣٤)، والقاموس المحيط (ص: ١٢٤٧)، وتاج العروس (٣٦/ ٣٩٧). وشرعاً: عبارة عن التصرف في المال بخلاف مقتضى الشرع والعقل بالتبذير فيه والإسراف مع قيام خفة العقل. انظر: الكليات (ص: ٣٤٩)، والتعريفات (ص: ١١٩)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص: ١٩٤).

(٣) القِيَم: بفتح فكسر من أقيم مقام المحجور عليه لحفظ ماله دون التصرف فيه. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: ٣٧٤)، والقاموس الفقهي (ص: ٣١١).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٧)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٢٥٣)، ومغني المحتاج (٢/ ٢١٨).

(٥) انظر: التهذيب (٤/ ١٤٠)، والمجموع (٧/ ٦٢).

قال الرافعي: "وشرط الأئمة في وجوب الحج أمرين آخرين لم يصرح بهما الغزالي: أحدهما: إمكان السير وهو أن يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكنه السير فيه إلى الحج السير المعهود، فأما إذا احتاج إلى أن يقطع في كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج.

الثاني: قال البغوي وغيره: يُشترط أن يجد رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة أهل البلد بالخروج فيه، فإن خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم، وإن أخره بحيث لا يبلغون إلا بعد أن يقطعوا أكثر من مرحلة لم يلزمه أيضاً، وفي كلام الغزالي من بعد ما يُشعر به، وهو محمول على الغالب، "فإن كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة إلى الرفقة" قاله في التهمة^(١)، وهذا يبين دخول هذا الشرط تحت اعتبار أمن الطريق"^(٢).

وقال الشيخ ابن الصلاح: "ليس الأمر كما ذكره في الشرط الأول، فإن ذلك شرط استقرار الحج في ذمته حتى يجب عند موته أدائه من تركته، كما صرح به من بعد في أحكام الاستطاعة أن المسلم البالغ العاقل الحر يجب عليه الحج^(٣) في الحال، بمعنى أن عليه الشروع في مقدماته، وهذا كالصلاة فإنها تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها، ثم استقرارها في الذمة يتوقف على مضي زمن يسعها ويمكن فعلها فيه"^(٤).

وقال النووي: "الصواب ما ذكره الرافعي، وقد نص عليه صاحب المذهب وغيره، والاعتراض فاسد؛ لأنه يقال شرط الاستطاعة كوجوبه وهذا غير مستطیع فلا حج عليه، وأما الصلاة فإنما تجب في أول الوقت لإمكان اتمامها"^(٥).

(١) انظر: تنمة الابانة (ص: ٨٨ تحقيق: علي بن سعد العصيمي).

(٢) الكلام كله للرافعي. انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٨-٣٠).

(٣) نهاية اللوحة (٢٦١ب).

(٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٨٧).

(٥) انظر: المذهب (١/ ٣٦٢)، والمجموع (٧/ ٨٩)، وروضة الطالبين (٣/ ١٢).

النوع الثاني

استطاعة الاستنابة^(١)

والأصل عدم قبول العبادات [للنيابة]^(٢)، لكن احتُمل في الحج أن يحج الإنسان عن غيره بشرطين:

أحدهما: أن يكون المحجوج عنه عاجزاً عن مباشرة الحج بنفسه، إما بموت أو زمانة أو مرض لا يرجى زواله أو كِبَر^(٣).

ونعتبر في الحي العاجز عن المباشرة أن لا يثبت على الراحلة أصلاً أو لا يثبت إلا بمشقة شديدة^(٤)، فالمقطوع اليدين أو الرجلين إذا أمكنه الثبوت على الراحلة من غير مشقة شديدة لم يجز له الاستنابة^(٥).

وكذا لا يجوز لمن لا يثبت على الراحلة لمرض يُرجى زواله؛ لتوقع زواله ومباشرة بنفسه^(٦).

وكذا من وجب عليه الحج ثم جُنَّ ليس لوليه الاستنابة عنه؛ لتوقع مباشرته^(٧).

(١) الاستنابة: لغة: من الانابة، وهي إقامة الغير مقام النفس في التصرف. وشرعاً: أن يدفع المال إلى من يحج عنه، أو يحج عنه الغير من غير مال. انظر: تهذيب اللغة (١٥ / ٣٥٠)، ونهاية المطلب (٤ / ١٣٤)، والبيان (٤ / ٥٢).

(٢) في المخطوط (النيابة)، والتصويب من تكملة المطلب العالي (كتاب الحج، تحقيق: فوزان عبدالله، ص: ١٧٠).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٣)، وفتح العزيز (٧ / ٣٨)، وروضة الطالبين (٣ / ١٢).

(٤) انظر: المجموع (٧ / ٩٤)، وروضة الطالبين (٣ / ١٢)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٢٣).

(٥) لأنه يستمسك على الراحلة من غير مشقة شديدة كالصحيح. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١٥)، وبحر المذهب (٣ / ٣٦٣)، والبيان (٤ / ٣٥).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٠)، وروضة الطالبين (٣ / ١٢)، وكفاية النبيه (٧ / ٥٣).

(٧) انظر: البيان (٤ / ٥٦)، والتدريب في الفقه الشافعي (١ / ٣٧٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٠).

ولو كان به علة لا يرجى زوالها فاستتاب من يحج عنه ثم زالت ففي أجزاء ما أتى به النائب طريقان: أحدهما: فيه قولان: أصحهما: أنه لا يجزئه^(١)؛ مأخذهما النظر الى الحال أو الى المال^(٢).

وشبَّهما بالقولين فيما إذا رأوا سواداً فظنوه عدواً فصلوا صلاة "شدة الخوف" ثم بان أن لا عدو^(٣). وقيل: هما أصلان لهما^(٤).

وقيل: أصلهما القولان فيما إذا باع مال أبيه ظاناً حياته فبان موته^(٥).

والثاني: القطع بأنه لا يجزئ^(٦).

فإن قلنا يجزئه استحق الأجير المسمى قطعاً^(٧)، وإن قلنا لا يجزئه فهل يقع للأجير أو للمستأجر تطوعاً؟ فيه وجهان: أصحهما: أنه يقع عن الأجير^(٨).

وثانيهما وصححه الغزالي: أنها تقع للمستأجر^(٩)، و[العَضْب] ^(١٠) المتقدم عذر في تقدم النفل على الفرض، كالصِّبَا والرِّق ^(١١)^(١٢).

(١) انظر: المجموع (٧ / ١٠١)، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢٠)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٢٣).

(٢) فبالنظر الى الحال يجزئه وبالنظر الى المال لا يجزئه. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٨)، وفتح العزيز (٧ / ٤٢).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٨)، وبحر المذهب (٣ / ٣٦٠).

(٤) انظر: كفاية النبيه (٧ / ٦٢)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص ١٨٢).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٣)، وروضة الطالبين (٣ / ١٣)، وكفاية النبيه (٧ / ٦٢).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٣)، وروضة الطالبين (٣ / ١٤).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٤)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٢٣)، ونهاية الزين (ص: ٢٠٤).

(٩) صححه الغزالي في أصل هذا الكتاب وهو الوسيط، وفي البسيط صحح خلافه. انظر: الوسيط

(٢ / ٥٩١)، والبسيط (ص: ٥٤٠ تحقيق: عبد الخالق ناقد)، وروضة الطالبين (٣ / ١٤).

(١٠) في المخطوط (العَضْل)، والمثبت هو الصواب والتصويب من البسيط (ص: ٥٤٠).

(١١) الرِّق: في اللغة: الضعف، ومنه رقة القلب. وشرعاً: عجز حكمي يتلبس الإنسان بسبب الكفر في الأصل، ويظهر هذا العجز الحكمي، بفقدان أهليه التملك، وفقدان الحقوق المدنية.

انظر: التعريفات للجرجاني (ص: ١١١)، والمصباح المنير (١ / ٢٣٥)، والكليات (ص: ٤٧٥).

(١٢) أي: يكون العَضْب الناجز بمثابة الرِّق والصِّبَا في كونه عذراً لتقديم التطوع على حجة الاسلام.

وعلى الأول في استحقاق الأجير الأجرة^(١) قولان:

أصحهما: أنه لا يستحقها^(٢).

وبناهما بعضهم على القولين في أن الأجير إذا أحرم عن المستأجر ثم صرف
الاحرام/^(٣) إلى نفسه هل يستحق الأجرة؟
لكن الأصح هناك: أنه يستحقها^(٤).

فإن قلنا يستحقها فهل يستحق المسمى أو أجرة المثل؟ فيه وجهان:

مأخذهما: أننا هل نتبين فساد الاجارة أم لا؟ وصح النووي الثاني^(٥).

وعلى الثاني - أنه يقع عن المستأجر - استحق الأجير الأجرة لكن هل استحق
المسمى أو أجرة المثل؟

قال الشيخ أبو محمد: "لا يبعد تخريجه على الوجهين"^(٦).

قال النووي: "والصحيح أنه يستحق المسمى وهو ظاهر كلام البغوي
والأكثرين"^(٧).

انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٣)، وروضة الطالبين (٣/ ١٤).

(١) الأجرة: لغة: اسم لما يُعطي من كراء لمن قام بعمل ما، جزاءً له علي عمله، فيقال له أجزَّ وأجرَّ
وإجارةً. وأجره وآجره إذا أثابه علي عمله، ولا يقال إلا في النفع دون الضر. ويغلب الأجر في
الثواب الأخروي، والأجرة في الثواب الدنيوي.

واصطلاحاً: عقد علي منفعة مقصودة معلومة، قابلة للبدل والإباحة، بعوض معلوم. انظر:

الصباح (٢/ ٥٧٦)، والمصباح المنير (١/ ٥)، ومغني المحتاج (٣/ ٤٣٨)، والتعريفات (ص: ١٠).

(٢) لأن المستأجر لم ينتفع به. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٣٩)، وفتح العزيز (٧/ ٤٣)، وروضة
الطالبين (٣/ ١٤).

(٣) نهاية اللوحة (١٢٦٢).

(٤) قال النووي: "فيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الأصحاب: يستحق؛ لأن حجه وقع عن
المستأجر فرضاً كأنه لم يصرفه". انظر: المجموع (٧/ ١١٥).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٣)، والمجموع (٧/ ١١٥).

(٦) انظر: المصدرين السابقين، ونهاية المطلب (٤/ ١٣٩).

(٧) انظر: روضة الطالبين (٣/ ١٤)، والمجموع (٧/ ١١٥).

الثانية: لو كانت به علة يرجى زوالها فقد مر أنه ليس له الاستنابة، فلو فعل ثم شفي لم يجزئه قطعاً، وإن مات ففي اجزائه القولان المتقدمان في الأولى، وأظهرهما: أنه لا يجزئه^(١).

ولم يذكروا هنا الطريقة الثانية ثم وفرّقوا^(٢).

قال النووي: "والظاهر أنّ مرادهم بهذه المسألة ما إذا مات من ذلك المرض، أما لو مات بسبب عارض كقتل أو لتعدٍ أو هدمٍ ونحوه لم يجزئه قولاً واحداً"^(٣). وقال الماوردي: "هذا إذا مات بعد حج الأجير، فإن مات قبله أجزأه ووقع عن حجة الاسلام قطعاً"^(٤).

ويجري القولان فيما لو تفاحش ذلك المرض حتى صار ميئوساً منه، وفيما لو أناب ولي المجنون من يحج عنه فحج ومات ولم يفق^(٥). ويُعرف كون المرض مأيوساً منه بقول طبيين عدلين^(٦).

قال النووي: "وينبغي أن يجيء فيه الخلاف السابق في التيمم في اشتراط العدد، ويمكن أن يفرق بسهولة أمر التيمم"^(٧).

(١) لأن الاستنابة لم تكن جائزة له حينئذ. انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٢)، وروضة الطالبين (٣/ ١٣).
(٢) أي: لم يذكروا في هذه المسألة الطريقة الثانية - القاطعة بعدم الإجزاء - التي ذكروها في المسألة المتقدمة - لو كان به علة لا يرجى زوالها -، وفرّقوا بين المسألتين: أن الخطأ في هذه الصورة غير متيقن؛ لجواز أن لا يكون المرض يوجب اليأس ثم يزداد فيوجبه فيجعل الحكم للمال، وأما هناك فالخطأ متيقن؛ إذ لا يجوز أن يكون اليأس حاصلاً ثم يزول. انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٢)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ١٨٤).

(٣) انظر: المجموع (٧/ ١١٥).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١٤).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٦١)، والبيان (٤/ ٥٦)، والمجموع (٧/ ١١٦).

(٦) انظر: المجموع (٧/ ١١٦)، وتحفة المحتاج (٤/ ٢٩).

(٧) في المخطوط (ويجوز أن يعرف سهولة أمر التيمم)، والتصويب من المجموع (٧/ ١١٦).

الشرط الثاني: أن يكون المستتاب فيه حجاً مفروضاً وهو حجة الاسلام والنذر والقضاء^(١). وفي جواز الاستتابة في حجة التطوع من المعضوب وولي الميت الذي أوصى به أم يشترط الفرضية^(٢)؟ فيه قولان:

أحدهما: لا، ويُشترط الفرضية وصححه القاضي الطبري والمحامي والجرجاني والشاشي^(٣)، قال الإمام: "إنه الأقيس"^(٤).

وأصحهما عند الجمهور: أنه يجوز^(٥).

ولو كان الميت لم يحج ولم يلزمه حج ففي جواز الاحجاج عنه طريقان: أحدهما: أنه على القولين^(٦).

والثاني: القطع بالصحة^(٧).

فإن قلنا يجوز الاستتجار في حجة التطوع استحق الأجير الأجرة المسماة وجاز أن يكون عبداً أو صبيّاً؛ لأنهما من أهل التطوع بخلاف حجة الاسلام^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٠)، والمجموع (٧ / ٩٦)، وروضة الطالبين (٣ / ١٣).

(٢) أي: هل يجوز للمعضوب أن يستتبع في حجة التطوع، وكذلك ولي الميت الذي أوصى بأن يُحج عنه، أم لا يجوز ذلك إلا في الفرض؟

(٣) لبُعد العبادات البدنية عن قبول النيابة وإنما جاز في الفرض للضرورة. انظر: التعليقة لأبي الطيب (ص: ٥٥٩ تحقيق: فيصل شريف مُجدد)، والمقنع (ص: ٣٤٧)، وحلية العلماء (٣ / ٢٠٦)، والمجموع (٧ / ١١٤).

(٤) انظر: نهاية المطلب (١١ / ١٨٧).

(٥) لأنهما عبادة تدخل النيابة في فرضها فتدخل في نفلها كأداء الزكاة. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١٧)، وفتح العزيز (٧ / ٤٠)، والمجموع (٧ / ١١٤).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤١)، والمجموع (٧ / ١١٤)، وحاشية الجمل (٢ / ٣٨٦).

(٧) انظر: المصادر السابقة.

(٨) لأنهما ليسا من أهل حجة الاسلام. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١٧)، والبيان (٤ / ٥٣)، وروضة الطالبين (٣ / ١٣).

وفي^(١) / جواز استئجارهما في الحجة المذكورة وجهان ينبغي أن النذر يسلك به مسلك الواجب أو الجائز^(٢).

ويجوز أن يستأجر جماعة يحجون عنه أو عن الميت حجاً في سنة واحدة^(٣). وإن قلنا لا يجوز الاستئجار له فحج الأجير وقع الحج له ولم يستحق الأجرة المسماة قطعاً، ويستحق أجرة المثل في أظهر القولين^(٤).

ولا يجوز أن يحج عن المغضوب بغير إذنه على المذهب^(٥). ويجوز الحج عن الميت من غير وصية، بل يجب الاحتجاج من تركته إذا كان واجب عليه، وإن لم يوص به على المذهب^(٦).

ولو حج عنه أجنبي جاز، وإن لم يكن الميت أذن له ولا الوارث، بخلاف العتق عن الكفارة في أحد الطريقتين^(٧).

وشرط المتولي في جواز الاحتجاج عن المعضوب: أن يكون بينه وبين مكة مسافة القصر، فإن كان بمكة أو كان بينهما دونها لم يجز^(٨).

(١) نهاية اللوحة (٢٦٢ ب).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٧٣)، وفتح العزيز (٧ / ٤٠)، والنجم الوهاج (٦ / ٣٠٧).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٨٩)، والبيان (٤ / ٥٣)، والمجموع (٧ / ١١٤).

(٤) لأنه لم يبدل له منافعه إلا بعوض يحصل له، وقد تلفت عليه تلك المنافع؛ لأنه لم يحصل له بالحج فائدة؛ لأن فرضه لم يسقط به، فاستحق أجره. انظر: البيان (٤ / ٥٣)، وروضة الطالبين (٣ / ١٢)، والمجموع (٧ / ١١٤).

(٥) بخلاف قضاء الدين عن غيره؛ لأن الحج يفتقر إلى النية، وهو أهل لها وللإذن. انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٠)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٢٤).

(٦) انظر: البيان (٤ / ٥٠)، وفتح العزيز (٧ / ٤٤)، والمجموع (٧ / ٩٨).

(٧) والفرق بينهما: أن العتق يقتضي الولاء، والولاء يقتضي الملك، وإثبات الملك بعد موته مستحيل، وأما صحة الحج فلا تقتضي ثبوت ملك له. قال النووي: ويجوز أن يتبرع الأجنبي للميت بطعام أو كسوة لا إعتاق في الأصح. أ.هـ بتصرف يسير. انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٦٥)، والمجموع (٧ / ٩٩)، ومنهاج الطالبين (ص: ١٩٣).

(٨) لأن لا تكثر المشقة عليه في أداء الحج، ولهذا لو كان قادراً لا يشترط في وجوب الحج عليه الراحلة.

فصل

يشتمل على مسائل

الأولى: متى وُجدت شرائط وجوب الحج فإما أن يكون وجوب مباشرة، أو وجوب استنابة. فإن كان وجوب مباشرة فإن دامت حتى مضت مدة يمكنه الحج فيها ولم يحج فقد استقر في ذمته^(١).

وإن جُنَّ أو مات قبل مضي مدة إمكانه — بأن وقع ذلك قبل انتصاف ليلة النحر — تبين أنه لم يكن واجباً عليه^(٢).
وإن مات قبل حج الناس^(٣).

وقال أبو يحيى البلخي: "يستقر، ويجب قضاؤه من تركته"، وقيل: إن أبا إسحاق أخرج له نص الشافعي بالأول^(٤) [فرجع إليه]^(٥).

وإن مات بعد حج الناس استقر الحج عليه ولزم الاحتجاج من تركته، وإن كان قبل رجوعهم إليه^(٦).

-
- انظر: تنمة الابانة (ص: ١٤٥ تحقيق: علي بن سعد العصيمي)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٥٣).
- (١) أي: أن وجوب الحج يستقر في الذمة إذا دامت الاستطاعة مدة تتسع للحج لو اشتغل به. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٤٦)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٤٩)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٨٦).
- (٢) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١٦)، وفتح العزيز (٧/ ٣١)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٨٧).
- (٣) أي: فلا يجب عليه أيضاً؛ لتبين عدم الاستطاعة والامكان. انظر: التهذيب (٣/ ٢٤٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٣)، والغرر البهية (٢/ ٢٧٤).
- (٤) وهو عدم استقرار الوجوب.
- (٥) في المخطوط (يرجع إليه)، والمثبت هو الصواب والأنسب لسياق الكلام، ويؤيده ما جاء في المذهب حيث نقل كلام البلخي فقال: "وقال أبو يحيى البلخي: يجب القضاء وأخرج إليه أبو إسحاق نص الشافعي رحمه الله فرجع عنه". انظر: المذهب (١/ ٣٦٥)، وفتح العزيز (٧/ ٣١).
- (٦) انظر: حلية العلماء (٣/ ٢٠٥)، والمجموع (٧/ ١٠٩).

فإن مات بعد مضي نصف ليلة النحر ومضى زمن يمكن السفر فيه إلى منى والرمي بها وإلى مكة والطواف بها استقر عليه الحج^(١).

وكذا الحكم لو طرأ العضب بعد امكان اتمام الحج^(٢).

ولو هلك ماله فإن كان قبل امكان الحج تبين أن لا وجوب^(٣).

وإن كان بعد إياب الناس أو مضي مدة يمكن فيها إياهم استقر عليه الحج^(٤).

وإن كان بعد حجهم وقبل إياهم وإمكانه فإن كان الحال حيث لا يعتبر نفقة الإياب في قول، استقر الوجوب^(٥).

وإن كان في حال يعتبر فيها نفقة الإياب، فوجهان:

أصحهما: أننا نتبين أن الحج لم يكن واجباً عليه^(٦).

ولو أحضر الذين امكنه الخروج معهم^(٧) فتحللوا لم يستقر الفرض عليه، وإن سلكوا طريقاً آخر وحجوا استقر، وكذا لو حجوا في السنة التي بعدها إذا عاش وبقي ماله^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣١)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٣).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٢)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٨٩).

(٣) انظر: التهذيب (٣ / ٢٤٧)، ومغني المحتاج (٢ / ٢١٩)، وحاشية الجمل (٢ / ٣٨٧).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣١)، والمجموع (٧ / ١٠٩)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٣).

(٥) بلا خلاف. انظر: المصادر السابقة.

(٦) لأنه يشترط بقاؤه في الذهاب والرجوع وقد تبين أن ماله لا يبقى إلى الرجوع.

والوجه الثاني: الاستقرار كما في صورة الموت. والأول أصح. انظر: المراجع السابقة.

(٧) نهاية اللوحة (٢٦٣أ).

(٨) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣٢)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٣).

الثانية: إذا وجدت شرائط وجوب الحج فهو على التراخي، سواء وجب عليه بنفسه أو بغيره فله أن يؤخره عن أول سنة استطاعها وما بعدها، لكن المستحب التقديم^(١).

فلو مات قبل أن يحج فقد استقر في ذمته ويجب أن يحج عنه من تركته من رأس المال من الميقات إن كانت له تركه^(٢).

الثالثة: هل يموت عاصياً؟ فيه ثلاثة أوجه:

أصحابها: اتفاقاً^(٣) وبه قطع الجمهور وادعى القاضي الطبري^(٤) وجماعة الاتفاق عليه أنه يموت عاصياً^(٥).

والثاني: لا؛ وهما كالوجهين في الصلاة، لكن الصحيح فيها أنه لا يموت عاصياً^(٦).
وثالثها: إن كان شيخاً مات عاصياً؛ لتفريطه، وإن كان شاباً فلا^(٧).

فإن قلنا يموت عاصياً فمتى يحكم بعصيانه فيه أربعة أوجه:
أحدها: من أول سنة الإمكان^(٨).

(١) لقوله تعالى ﴿فَأَسْتَفِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ البقرة: ١٤٨، ولأنه بالتأخير يعرضه للفوات بحوادث الزمان. انظر:

الحاوي الكبير (٤/ ٢٤)، وبحر المذهب (٣/ ٣٧٧)، والبيان (٤/ ٤٥).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ١١٠)، وتحفة المحتاج (٤/ ٢٨)، والسراج الوهاج (ص: ١٥٣).

(٣) أي: باتفاق الأصحاب.

(٤) لم أقف عليه للطبري، لكن نقله عنه النووي في المجموع (٧/ ١١٠).

(٥) قال إمام الحرمين: "لأنّا لو لم نُعَصِّه، لأخرجنا الحج عن حقيقة الوجوب". انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٦١)، والمجموع (٧/ ١١٠)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٦).

(٦) قال النووي: "والأصح في الحج العصيان. قال أصحابنا: والفرق أن آخر وقت الصلاة معلوم وقريب فلا يعد مفراطاً في التأخير إليه مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف الحج". أ.هـ. انظر: فتح

العزیز (٧/ ٣٢)، والمجموع (٧/ ١١١)، وكفاية النبيه (٧/ ٦٠).

(٧) قال النووي: "والخلاف جارٍ فيما لو كان صحيح البدن فلم يحج حتى صار زمنًا. والأصح: العصيان أيضاً". انظر: روضة الطالبين (٣/ ٣٣)، والمجموع (٧/ ١١١)، وكفاية النبيه (٧/ ٦١).

(٨) انظر: البيان (٤/ ٤٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٤).

وأظهرها: من آخرها^(١).

والثالث: لا يستند عصيانه الى سنة بعينها^(٢).

والرابع: من حين يتبين في نفسه الضعف والكبر^(٣).

وتظهر فائدة الخلاف:

فيما لو شهد بشيء ولم يقض القاضي به حتى مات لم يُنْقَضْ؛ لبيان فسقه^(٤).

ولو شهد بشيء بين السنة الأولى من سنتي الإمكان والسنة الأخيرة منها وقضى به

القاضي فإن عصيانه من الأخيرة لم ينقض، وإن عصيانه من الأولى ففي نقضه القولان

فيما إذا بان مقارنة فسق الشهود للحكم^(٥).

ولو وجب عليه [واستشعر من نفسه العُصْبُ]^(٦) ففي جواز التأخير وجهان:

أظهرهما: أنه لا يجوز، ويجريان فيمن خاف أن يهلك ماله^(٧).

ولو أخره حتى طرأ العصب عليه ففي عصيانه الأوجه المتقدمة^(٨):

أظهرها: أنه يعصي، ولا نظر الى مكان الاستنابة^(٩).

(١) "لجواز التأخير إليها". قاله الرافعي. انظر: فتح العزيز (٣٣/٧)، وكفاية النبيه (٦١/٧).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٦٢)، والمجموع (٧/ ١١١).

(٣) انظر: البيان (٤/ ٤٩)، وكفاية النبيه (٧/ ٦١).

(٤) انظر: فتح العزيز (٣٣/٧)، والمجموع (٧/ ١١١) وكفاية النبيه (٧/ ٦١).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) في المخطوط (واستشعر نفسه من نفسه)، والمثبت هو الصواب؛ والتصويب من نهاية المطلب (٤/ ١٦١).

(٧) لأن الواجب الموسع إنما يجوز تأخيره بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله.

والوجه الثاني: يجوز. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٦١)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٣)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٦).

(٨) التي تقدمت قريباً عند مسألة (لو أخر الحج حتى مات) ص: ٣٥١.

(٩) لأن الاستنابة في حكم البدل، والأصل المباشرة، ولا يجوز ترك الاصل مع القدرة عليه. انظر: نهاية

وعلى هذا ففي وجوب الاستنابة على الفور وجهان:

أظهرهما: نعم، وشبههما الرافعي بالوجهين فيما إذا تعدى بترك الصوم، هل يجب قضاؤه على الفور^(١)؟

وعلى الأول لو أحرر الاستنابة فهل يجبره القاضي عليها أو تستأجر عنه أو يتركه؟ فيه وجهان:

أظهرهما _ عند الإمام _: يتركه^(٢).

وأصحهما _ عند القُوراني _: لا^(٣)، وهما كوجهين يأتيان فيما إذا بذل الابن للأب المعضوب الطاعة فلم يقبل^(٤) / هل يقبل الحاكم عنه؟ والأصح: لا^(٥).

المطلب (٤ / ١٦٢)، وفتح العزيز (٣٢ / ٧).

(١) انظر: فتح العزيز (٣٢ / ٧)، والمجموع (١١١ / ٧)، وروضة الطالبين (٣٣ / ٣).

(٢) قال إمام الحرمين: "لأننا وإن حكمنا بتضييق وقت الاستنابة، فليس هذا مما يتعلق بتصرف الولاية". انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٣).

(٣) وضعفه إمام الحرمين، وقال عنه: "هذا خرق". انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٣)، وشرح مشكل الوسيط (٢٩٠ / ٣).

(٤) نهاية اللوحة (٢٦٣ ب).

(٥) انظر: المجموع (٩٦ / ٧).

فصل

من لم يحج وكان أهلاً لوقوع حجه إذا حج عن حجة الاسلام، أو كان عليه حجة

قضاء أو نذر ليس له أن يحج عن غيره بأجرة أو بغير أجرة^(١).

وكذا من حج ولم يقع حجه عن حجة الاسلام، كالعبد والصبي الذي لا يحل له أن يحج عن غيره، وكذا من تأهل لوقوع حجه عن حجة الاسلام لم يكن له أن يأتي بحجة التطوع ولا قضاء ولا نذر قبل حجة الاسلام^(٢).

ويستوي في عدم من لم يحج عن نفسه عن غيره المستطيع للحج والعاجز عنه؛ لأنه إذا حضره صار من أهل وجوبه^(٣).

وكما لا يقدم التطوع عن حجة الاسلام لا يتقدم على حجتي القضاء والنذر^(٤).

وفي تقديم حجة القضاء على حجة النذر وجهان:

أحدهما: لا يقدم، ويستويان فأيهما أتى بها صحت.

وأصحهما: (أنها تتقدم)^{(٥)(٦)}.

ويتصور اجتماع حجة الاسلام وحجة القضاء^(٧).

(١) قال النووي: "لا يجوز لمن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره، ولا لمن عليه عمرة الإسلام إذا أوجبها أو عمرة قضاء أو نذر أن يعتمر عن غيره، بلا خلاف عندنا".

انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٩١)، والمجموع (٧/ ١١٨).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٧٣)، وحلية العلماء (٣/ ٢٠٩) والبيان (٤/ ٥٨).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٢١)، وبحر المذهب (٣/ ٣٧٢).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٤٣)، وكفاية النبيه (٧/ ٦٨)، والغرر البهية (٢/ ٢٥٩).

(٥) في المخطوط (أنها لا تتقدم)، والمثبت هو الصواب؛ حتى يستقيم الكلام.

(٦) لوجوبها بأصل الشرع، وأما حجة النذر فإنما وجبت بإيجاد الناذر. انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٧٢)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٤)، وكفاية النبيه (٧/ ٦٩).

(٧) وصورة اجتماعهما: أن يُفسد الرقيق حجه ثم يعتق، فعليه حجة الإسلام، ثم القضاء لحجته الفاسدة. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٤٣)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٩٢)، وفتح العزيز (٧/ ٣٣).

ولو نذر من حج حجة الاسلام الحج في عام معين فلم يحج فيه ثم نذر حجاً آخر فهل عليه أن يقدم حجة القضاء أم له الاتيان بالمنذورة ثانياً؟

قال الروياني: "عندي أنه يقدم أيهما شاء ويحتمل أن يقدم حجة القضاء؛ لسبقها"^(١).

والعمرة إذا قلنا بوجوبها كالحج في جميع ذلك، فليس لمن عليه عمرة الاسلام أو عمرة قضاء أو نذر أن يعتمر عن غيره، ولا لمن لم تقع العمرة منه مجزئة عن عمرة الاسلام أن يعتمر عن قضاء أو نذر أو تطوعاً، بل يقدم عمرة الاسلام ثم عمرة القضاء على الصحيح ثم عمرة النذر ثم التطوع^(٢).

وأما على القول بعدم وجوبها ففي جواز الاتيان بها عن غيره قبل أن يأتي بها عن نفسه وجهان^(٣).

إذا عُرف ذلك فإذا غيّر الحاج الترتيب المذكور فقدم ما يجب تأخيرهِ وقع على الترتيب المذكور.

فلو استأجر زيداً من لم يحج قط وهو المسمى في الجاهلية (ضرورة)^(٤) ليحج عن المستأجر، فنوى الحج عنه لغت اضافته ووقع عن الأجير^(٥).

(١) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٧٥).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٧٢)، وفتح العزيز (٧ / ٣٤)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٤).

(٣) أحدهما: يجوز؛ لأن العمرة على هذا القول كحجة التطوع وتصح النيابة فيها، قبل فعلها عن نفسه بعد أداء الفرض كذلك القول في العمرة.

والثاني: لا؛ لأن العمرة أحد نسكي القران، فلا يجوز فعله عن الغير قبل فعله عن نفسه؛ كالحج.

انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٧٢)، وكفاية النبيه (٧ / ٦٩).

(٤) في المخطوط (ضرورة)، والمثبت هو الصواب، وقد تصحفت في مواضع كثيرة.

والضرورة: الرجل الذي لم يحج. يقال: رجل ضرورة وامرأة ضرورة إذا لم يحجا، ويقال ايضاً للرجل إذا لم يتزوج ولم يأت النساء ضرورة.

قال النابغة:

لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطِ رَاهِبٍ عَبْدَ الْإِلَهِ صُرُورَةٍ مُتَعَبِّدٍ عَبْدَ الْإِلَهِ

وقيل للذي لم ينكح ضرورة؛ لصرّه على ماء ظهره وابقائه اياه. وقيل للذي لم يحج ضرورة؛ لصرّه على نفقته التي يتبلغ بها الحج. انظر: مقاييس اللغة (٣ / ٢٨٥)، والمصباح المنير (١ / ٣٣٨)، وطلبة الطلبة (ص: ٣٧).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٧١)، وفتح العزيز (٧ / ٣٥).

ولو استأجر المعضوب الذي عليه حجة الاسلام من يحج عن نذره فنوى الأجير النذر وقع حجة الاسلام عن المستأجر^(١).

ولو نذر من لم يحج حجة الاسلام أن يحج في السنة فحج وقع عن حجة الاسلام وخرج عن نذره وكان معنى نذره التعجيل^(٢).

ولو استأجر زيد (ضرورة)^(٣) للحج في ذمته صح، وطريقه: ^(٤) / أن يحج عن نفسه أولاً ثم عن المستأجر في سنة أخرى^(٥).

ولو استأجره للحج بنفسه لم يصح، فلو حج وقع عن نفسه^(٦).
ثم إن كان المستأجر ظنه قد حج فبان (ضرورة)^(٧) لم يستحق أجره، وإن علم أنه (ضرورة)^(٨) وظن أنه يجوز أن يحج عن غيره ففي استحقاقه أجره المثل قولان.
وقيل: وجهان. يأتي نظيرهما^(٩).

ولو استؤجر للحج من حج ولم يعتمر، أو للعمرة من اعتمر ولم يحج، فقرن الأجير فأحرم بالنسكين معاً عن المستأجر أو أحرم بما استؤجر له عن المستأجر وبالأخر عن نفسه فطريقان: أحدهما: فيه قولان:
أصحهما - وهو الجديد - : أنهما يقعان عن الأجير^(١٠).

(١) انظر: المجموع (٧ / ١١٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٤).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣٥)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٤).

(٣) في المخطوط (ضرورة)، والمثبت هو الصواب.

(٤) نهاية اللوحة (١٢٦٤).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) قال النووي: وإجارة العين باطلة؛ لأنها تتعين للسنة الأولى. انظر: روضة الطالبين (٣ / ٣٥).

(٧) في المخطوط (ضرورة)، والمثبت هو الصواب.

(٨) في المخطوط (ضرورة)، والمثبت هو الصواب.

(٩) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣٦)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٤).

(١٠) لأن العمرة تقع له؛ فلا يكون الحج عن غيره؛ لأنه إحرام واحد؛ فلا يتبع. انظر: البيان (٤ / ١٣٤).

(١٣٤)، والمجموع (٧ / ١١٨)، وكفاية النبیه (٧ / ٧٣).

والثاني: أن ما استؤجر له يقع عن المستأجر والآخر يقع عن الأجير^(١).

والثاني: القطع بالأول^(٢)، وهذا إذا كان المستأجر حياً فإن استؤجر عن ميت وقع النسكان جميعاً عن الميت قطعاً^(٣).

وينبني على القولين: ما إذا استأجر رجلان من حج واعتمر أحدهما ليحج عنه والآخر ليعتمر عنه فقرن عنهما، فعلى الجديد: يقعان عن الأجير^(٤).
وعلى الثاني: يقع عن كل من المستأجرين ما استأجره له^(٥).

ولو أحرم الأجير عن المستأجر، ثم نذر حجاً، نظر، فإن نذره بعد الوقوف لم ينصرف حجه إليه وقد وقع عن المستأجر وإن نذره قبله فوجهان: أحدهما: أنه لا ينصرف إلى الأجير^(٦).

ولو أحرم رجل بحجة تطوع ثم نذر حجاً فكذلك إن نذره بعد الوقوف لم ينصرف إلى النذر وإن نذره قبله ففيه الوجهان^(٧).

وبناهما المتولي على القولين فيما إذا بلغ الصبي قبل الوقوف، إن قلنا ينقلب فرضاً فهنا كذلك، وإن قلنا: يتبين أن إحرامه انعقد بالفرض فلا^(٨).

(١) قال الجويني: "لأنه إذا لم يمتنع اشتغال الإحرام على نسكين، لم يمتنع تعدد مصرفهما". انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٨٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٥).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ١١٨).

(٣) قال النووي: "وصورة المسألة أن يكون المستأجر عنه حياً، فإن كان ميتاً وقع النسكان جميعاً عن الميت بلا خلاف، نص عليه الشافعي والأصحاب، قالوا: لأن الميت يجوز أن يحج عنه الأجنبي ويعتمر من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف، كما يقضي دينه". أ.هـ انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ٣٦)، والمجموع (٧/ ١١٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٥).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) كذا في المخطوط، والذي نص عليه الرافعي والنووي: أن أصح الوجهين: أنه ينصرف إلى الأجير. والوجه الثاني: أنه لا ينصرف. انظر: فتح العزيز (٧/ ٣٦)، والمجموع (٧/ ١١٩).

(٧) انظر: المصادر السابقة.

(٨) لم أقف عليه.

ولو استأجر المعضوب رجلين؛ ليحجا في سنة واحدة إحداها حجة الاسلام والآخر حجة قضاء أو نذر فوجهان:

أصحهما - وهو المنصوص -: أنه يجوز^(١).

وهما كالوجهين فيما لو اغتسلت أعضاء وضوءه دفعة واحدة هل يجزئه^(٢)؟

فإن قلنا: لا يجوز إحرام الأجيران معاً انصرف إحرامهما إلى أنفسهما، وإن سبق إحرام أحدهما وقع عن حجة الاسلام عن المستأجر وانصرف إحرام الآخر الى نفسه^(٣).

ولو استأجر المعضوب من يحج عنه وأحرم الأجير عن نفسه تطوعاً، وجهان:

أحدهما: ينصرف إحرامه إلى المستأجر^(٤)./

وأصحهما: لا^(٥).

ولا فرق في جريانهما بين أن تكون الإجارة على تلك السنة أو مرسلة في الذمة، وإن اتهم الرافعي تخصيصه بالحالة الأولى^(٦)، واستبعد الإمام الوجه الأول وقال: "إن شيخه^(٧) انفرد به"^(٨).

(١) لما فيه من تعجيل الحج، ولأن غير حجة الاسلام لم تتقدمها، ولم أفق عليه في الأم ولا المختصر

لكن حكاه عن الأم الرافعي والنووي. انظر: البيان (٤ / ٥٩)، وفتح العزيز (٧ / ٣٦)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٥).

(٢) قال النووي: "وفيه وجه مخرج من الوضوء، والفرق على المذهب: أن الواجب في الوضوء الترتيب ولم

يحصل، وفي الحج ألا يقدم على حجة الاسلام غيرها ولم يقدم". انظر: المجموع (١ / ٤٤٧).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣٦).

(٤) نهاية اللوحة (٢٦٤ ب).

(٥) قال الرافعي: "وعن سائر الأصحاب أنه لا ينصرف؛ لأن استحقاقها ليس من حكم وجوب يؤول

إلى الحج، وإنما يتقدم واجب الحج على تطوعه إذا رجع الوجوب إلى نفس الحج". انظر: فتح العزيز (٧ / ٣٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧ / ٣٧).

(٧) يعني: والده أبو محمد الجويني، وقد عبّر عنه في النهاية بشيخي.

(٨) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٤٥)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٦).

فروع:

الأول: لو قال من أتى بحجة الاسلام: إن كلمت فلاناً فله علي الحج، ثم كلمه وقلنا يتخير بين البر والكفارة فلم يختَر واحداً منهما، فهل له الحج عن غيره؟
حكى الروياني عن والده فيه احتمالين:
أقيسهما: المنع^(١).

الثاني: لو حج حجة الاسلام ثم نذر الحج في العام الثالث فهل له أن يحج في الثاني تطوعاً أو عن غيره بأجرة؟
قيل: نعم^(٢).

وقيل: له أن يحج عن نفسه دون غيره^(٣).

الثالث: كره الشافعي - رحمه الله - أن يُسمّى الرجل الذي لم يحج (ضرورة)^{(٤)(٥)}.

-
- (١) لأنه لو حج وأطلق النية صح عن المنذور، فإذا كان حجه عند الإطلاق يتصرف لم يكن له أداء حج عن غيره. والاحتمال الثاني: يجوز؛ لأنه لم يتعين عليه. انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٧٣).
- (٢) لأن حجة الإسلام سقطت عنه، والمنذور لم يتوجه عليه الخطاب بالمنذور. انظر: بحر للمذهب (٣/ ٣٧٤).
- (٣) لأن حجة النذر غير واجبة في العام الثاني ولها حالة الوجوب في العام الثالث. فهو كالصبي والعبد يجوز لهما أداء حج التطوع؛ لأنه لا فرض عليهما، ولا يجوز لهما أن يحجا عن غيرهما؛ لأن لهما حالة وجوب حجة الإسلام. انظر: المصدر السابق.
- (٤) في المخطوط (ضرورة)، والمثبت هو الصواب.

- (٥) لما روى ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال «لا ضرورة في الإسلام» أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٤٣)، برقم ٢٨٤٤، وأبو داود في سننه (٢/ ١٤١)، كتاب الحج، باب لا ضرورة في الإسلام، برقم ١٧٢٩، والحاكم في المستدرک (٢/ ١٨٩)، كتاب المناسك، باب لا ضرورة في الإسلام، برقم ٢٧٣٠، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢/ ١٣٠ ح ٦٨٥)، والكرهية كراهة تنزيه لا تحريم. انظر: البيان (٤/ ٥٨)، والمجموع (٧/ ١١٧)، والنجم الوهاج (٣/ ٤٢١).

فصل

في بيان الحالة التي يجب فيها الاستنابة

فأما وجوب الإحجاج عن الميت الذي استطاع ولم يحج فسيأتي في كتاب الوصية^(١) إن شاء الله تعالى^(٢).

وأما المعضوب فيلزمه الاستنابة إذا قدر عليها سواء طرأ العضب بعد وجوب الحج عليه أو بلغ معضوباً قادراً على الاستنابة^(٣).

وقدرة المعضوب عليه إما أن يكون بمال يملكه أو بغيره.

والقدرة بغيره: إما بمال يبذل له أو بطاعة تبذل له.

الأول: أن يكون بمال يملكه: وذلك بأن يقدر على أجره المثل لمن يحج عنه. ويشترط أن يكون فاضلاً عن الحاجات المتقدمة^(٤) فيما إذا كان يحج بنفسه إلا أنا اعتبرنا ثم المصروف إلى الزاد والراحلة فاضلاً عن نفقة أهله وكسوتهم إلى الإياب، وهنا لا يُعتبر ذلك في مدة إياب الأجير^(٥).

وفي اعتباره في الملك التي بين يوم الإجارة والفراغ من الحج وجهان:

أصحهما: لا^(٦).

(١) انظر: (٦/٤٨ ب).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/٤٤)، وروضة الطالبين (٣/١٤).

(٣) انظر: المجموع (٧/٩٩)، وروضة الطالبين (٣/١٤)، وحاشية الجمل (٢/٣٨٧).

(٤) الحاجات المتقدمة: ما يحتاج إليه هو، من دست ثياب يليق به، وقضاء دينه إن كان، وثلث نفقة من يلزمه نفقتهم مدة ذهابه ورجوعه وكسوة من يلزمه نفقتهم وأجرة مسكنه. وقد تقلمت جميعها ص: ٣٢٦.

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤/١٣٤)، والبيان (٤/٣٩)، وفتح العزيز (٧/٤٤).

(٦) قال النووي: "والمذهب: أنه لا يشترط ذلك كما في الفطرة والكفارة بخلاف من يحج بنفسه".

انظر: فتح العزيز (٧/٤٤)، والمجموع (٧/٩٥)، وكفاية النبيه (٧/٥٤).

فعلى هذا، لا يعتبر إلا أن يكون فاضلاً عنهما يوم الاستئجار، وكذا في الكفارة المرتبة، إذالم يشترط إبقاء رأس المال^(١).

ثم إن وقي ماله بأجرة أجير راكب فذاك، وإن لم يجد إلا أجرة ماشٍ فيه وجهان: أحدهما: لا، واختاره القفال^(٢).

وأصحهما: نعم^(٣).

ولو طلب الأجير أكثر من أجرة المثل لم يلزمه الاستئجار^(٤).

وإن رضي بأقل منها وقدر المعضوب عليه لزمه^(٥).

وإذا تمكن من الاستئجار فلم يستأجر لم يستأجر عنه الحاكم في أصح الوجهين^(٦).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٥)، وفتح العزيز (٧ / ٤٥)، والغرر البهية (٢ / ٢٦١).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٥).

(٣) لأنه لا مشقة عليه في مشي الأجير بخلاف من يحج بنفسه. انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٩٥)، والمجموع (٧ / ٩٥)، وتحفة المحتاج (٤ / ٢٩).

(٤) انظر: الغرر البهية (٢ / ٢٦١)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٨)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٢٣).

(٥) لاستطاعته في هذه الحالة، والمنة هنا من الأجير دون المنة في التطوع بالمال. انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٥)، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢٠)، وحاشية الجمل (٢ / ٣٨٨).

(٦) لأن الحج على التراخي فيصير كما لو امتنع القادر من تعجيل الحج.

والوجه الثاني: يستأجر عنه؛ لأن الحج إنما يكون على التراخي في الصحة، فأما إذا زمن فقد يضيق وقته، فلم يكن له التأخير. انظر: البيان (٤ / ٤٤)، والمجموع (٧ / ٩٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٨).

القسم الثاني: أن يكون قادراً على الحج بغيره، وذلك إما^(١) / بالمال أو ببذل الطاعة^(٢) وفيه مسائل:

الأولى: أن يكون ببذل أجنبي مالا له ليستأجر به من يحج عنه. فلا يلزمه قبوله في أصح الوجهين^(٣).

الثانية: أن يبذل واحداً من أولاده الذكور أو الإناث أو أولادهم وإن سفلوا الطاعة في الحج، فيجب عليه، وعليه الإذن له على المذهب^(٤). وفيه وجه: أنه لا يجب^(٥).

وعلى مقابله يشترط في المطيع أربعة شروط:

أحدها: أن يكون ممن يصح منه حجة الاسلام بأن يكون مسلماً حراً مكلفاً^(٦).
وثانيها: أن يكون قد حج عن نفسه، وليس عليه حجة واجبة من قضاء أو نذر^(٧).

وفيه وجه: أنه لا يشترط هذا^(٨)، ويلزم المطيع الحج عن نفسه ثم عن المطاع. وثالثها: أن يكون موثقاً بوفائه بطاعته^(٩).

(١) نهاية اللوحة (١٢٦٥).

(٢) المراد ببذل الطاعة: أن يحج عنه غيره تطوعاً من غير مال. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٤)، وبحر المذهب (٣ / ٣٥٦).

(٣) لما فيه من المنة. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٧)، وحلية العلماء (٣ / ٢٠٣)، والبيان (٤ / ٤٥).
(٤) لأن المنة في ذلك ليست كالمنة في المال لحصول الاستطاعة. انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٥)، وتحفة المحتاج (٤ / ٣١)، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢١).

(٥) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٩٦)، والمجموع (٧ / ٩٥)، وكفاية النبيه (٧ / ٥٤).

(٦) انظر: المجموع (٧ / ٩٥)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٩).

(٧) انظر: البيان (٤ / ٤٢)، وغاية البيان (ص: ١٦٧).

(٨) انظر: المجموع (٧ / ٩٥).

(٩) انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٥)، وفتح الرحمن (ص: ٥١٠).

ورابعها: أن لا يكون معضوباً^(١).

ولو شك في طاعة الولد لم يلزمه الحج قطعاً^(٢).

ولو توسّمها فيه وظنها فهل يلزمه أن يأمر بالحج؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا، وهو اختيار القاضي^(٣).

وأظهرهما - ونُسب إلى النص وقطع به بعضهم -: نعم^(٤).

ولو بذل المطيع الطاعة فلم يأذن له المطاع ألزمه الحاكم به، فلو أصر على الامتناع

لم يُنب الحاكم عنه في الإذن على الصحيح^(٥).

وعن القفال أنه اشترط شرطاً خامساً: وهو بقاء المطيع على الطاعة مدة امكان

الحج، فلو رجع قبله فلا وجوب، كما لو زال بعض أسباب الاستطاعة قبل الامكان

فإنه يسقط الوجوب، ولا نقول أنه لم يجب. وهو تفريع على الصحيح في جواز

الرجوع^(٦).

وإذا اجتمعت الشرائط فمات المطيع قبل أن يأذن له، أو يرجع عن الطاعة

وصححنا رجوعه، فإن مضى وقت إمكان الحج من وقت اجتماعهما استقر الحج في

ذمته، وإلا فلا^(٧).

(١) انظر: النجم الوهاج (٣ / ٤١٩)، والسراج الوهاج (ص: ١٥٤).

(٢) لأن العبادة لا تجب بالشك. انظر: البيان (٤ / ٤٢).

(٣) لأن الظن قد يخطئ. انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٦)، والمجموع (٧ / ٩٦).

(٤) يلزمه؛ لحصول الاستطاعة. انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٥)، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢١).

(٥) لأن الحج على التراخي. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ١١)، والبيان (٤ / ٤٢)، وفتح العزيز (٧ / ٤٦).

(٦) انظر: المجموع (٧ / ١٠٠)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ١٩٩).

(٧) انظر: نهاية المحتاج (٣ / ٢٥٤)، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢١)، والغرر البهية (٢ / ٢٦٢).

ولو كان له من يطيعه ولم يعلم بطاعته، قال جماعة منهم الشيخ أبو حامد: "هو كما لو كان له مال ولم يعلم به" ^(١). ولم يذكر حكمه ^(٢).

وبيّنه البندنجي فقال: "يلزمه الحج" ^(٣).

وقال ابن الصباغ والمتولي وأبو المكارم الطبري: هو كمن نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم، ففي وجوب الاعادة عليه قولان: أصحهما: أنها تجب، فيكون الأصح هنا الوجوب ولا يُعذر بالجهل؛ لتقصيره ^(٤).

وقال الشاشي في المعتمد ^(٥): "هو كوجوب الزكاة" ^(٦) في المال الضال والمغصوب، والأصح الوجوب ^(٧).

وقال الرافعي: "لك أن تقول لا يلزمه؛ لتعلقه بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم الشعور بالمال والطاعة" ^(٨).

قال المتولي: "ولو ورث المغصوب مالا ولم يعلم به حتى مات ففي وجوب قضاء الحج من تركته هذا الخلاف" ^(٩).

(١) لم أقف عليه للغزالي لكن حكاه عنه العمراني والنووي. انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٥٨)، والبيان (٤/ ٤٣)، والمجموع (٧/ ٩٦).

(٢) قال شمس الدين الرملي: "يجب عليه الحج اعتباراً بما في نفس الأمر، وما استشكله الشيخان من أنه معلق بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بأن الاستطاعة: إما استطاعة بالنسبة للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل وإما بالنسبة للاستقرار وهي غير منتفية فيه". انظر: نهاية المحتاج (٣/ ٢٥٤).

(٣) انظر: كفاية النبيه (٧/ ٥٥).

(٤) لم أقف عليه للمتولي لكن حكاه عنه النووي. انظر: الشامل (ص: ٢٤٣ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، وتتمة الابانة (ص: ١٥٦ تحقيق: علي بن سعد العصيمي)، والمجموع (٧/ ٩٦).

(٥) المعتمد: كتابٌ للشاشي.

(٦) نهاية اللوحة (٢٦٥ ب).

(٧) انظر: حلية العلماء (٣/ ٢٠٤).

(٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٦).

(٩) انظر: تتممة الابانة (ص: ١٥٦ تحقيق: علي بن سعد العصيمي).

وكذا لو كان له من يطيعه ولم يعلم به حتى مات^(١).
ولو بذل الولد الطاعة فقبل أبوه ثم أراد الرجوع، فإن كان بعد الإحرام لم يجز قطعاً،
وإن كان قبله فوجهان: أطلقهما الأكثرون، وقَيَّدَهما الدارمي بما إذا قبل الوالد أو الحاكم
- إذا جوزنا له قبول الطاعة منه - فإن لم يقبلها جاز قطعاً^(٢).
أصحهما: أنه يجوز^(٣).

وثانيهما: لا يجوز^(٤)؛ وقال الماوردي: "هو المذهب"^(٥).
وجزم به الدارمي، وفرَّع عليه: أنهما لو اختلفا فقال الأب: رجعت بعد قبولي. وقال
الابن: بل قبله. فأيهما يُصدق؟ يحتمل وجهين^(٦).
الثالثة: لو بذل غير الولد الطاعة قريباً كان أو أجنبياً، فهل يلزمه قبولها؟ فيه
ثلاثة أوجه:

- أصحها: -وهو ظاهر النص- يلزمه^(٧).
وثانيهما: لا؛ وصححه بعض الخراسانيين^(٨).
وثالثهما: أنه يلزمه قبوله من الأب والجد دون غيرهما^(٩).
-
- (١) انظر: البيان (٤/ ٤٣)، والمجموع (٧/ ٩٦).
(٢) انظر: المجموع (٧/ ٩٧)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥١).
(٣) لأنه لا يجب عليه البذل، فلم يلزمه بالبذل حكم. انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٤٠)، والبيان (٤/ ٤٤)، وفتح العزيز (٧/ ٤٦).
(٤) لأنه قد لزم المبذول له الحج ببذله، فلزم البازل. انظر: المصادر السابقة.
(٥) قال النووي: "وأصحهما الأول". انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١١)، والمجموع (٧/ ٩٦).
(٦) انظر: المجموع (٧/ ٩٧).
(٧) لم أقف عليه في الأم ولا المختصر لكن حكاه عن النص العمراني، قال النووي: "وهو المذهب".
انظر: الحاوي الكبير (٤/ ١١)، والبيان (٤/ ٤٣)، والمجموع (٧/ ٩٧).
(٨) لأن الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره. انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٥٨)، وفتح العزيز (٧/ ٤٦).
(٩) لأنهما كالولد؛ لاستوائيهما في النفقة والعق بالملك ومنع الشهادة ونحوها. انظر: المجموع (٧/ ٩٧).

الرابعة: أن يبذل الولد المال، فهل يلزمه القبول؟ فيه وجهان مرتبان على الوجهين في لزوم القبول إذا بذله الأجنبي، فإن أوجبناه في الأجنبي فالولد أولى، وإلا فوجهان:

أصحهما: أنه لا يلزم^(١).

قال الشيخ أبو محمد: "وبذل الأب المال كبذل الابن المال"^(٢). ومنعه الغزالي^(٣).

وقال الإمام: "فيه احتمالان: أظهرهما: أنه كالابن"^(٤).

وجميع ما تقدم في بذل الابن الطاعة إذا كان ركباً، فإن بذلها على أن يحج ماشياً:

فالأصح: أنه لا يلزم الأب القبول^(٥).

والثاني: يلزمه إذا كان قوياً^(٦).

ورتبهما الشيخ أبو محمد على الوجهين في وجوب استئجار الماشي، وهذا أولى بالمنع^(٧).

وكذا إذا كان الباذل أصلاً، وقلنا بذله كبذل الابن^(٨).

(٩٧)، وروضة الطالبين (٣ / ١٦).

(١) لأنه مما يُمن به بخلاف خدمته بنفسه. انظر: البيان (٤ / ٤٥)، وفتح العزيز (٧ / ٤٦)، والمجموع (٧ / ٩٧).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٧)، وكفاية النبيه (٧ / ٥٦).

(٣) لكن ما ذكره الغزالي في الوسيط والوسيط يوافق قول أبي محمد حيث قال: "والأب كالابن في بذل المال وكالأجنبي في بذل الطاعة". انظر: الوسيط (٢ / ٥٩٣)، والوسيط (ص: ٥٤٣ تحقيق: عبد الخالق بن عبد الرحيم بن سعيد ناقد).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٧).

(٥) لأنه يشق عليه مشي ولده. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٦)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٩٦)، وروضة الطالبين (٣ / ١٧).

(٦) لأن المشقة لا تناله. انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٦).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٦)، والمجموع (٧ / ٩٧).

(٨) أي: وفي معناه ما إذا كان المطيع الوالد، وأوجبنا القبول. انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٦)، والمجموع

ويجيء الخلاف دون الترتيب إذا كان المطيع أجنبياً^(١).

(وحيث أوجبنا)^(٢) القبول إذا كان ماشياً، فهو فيما إذا كان له زاد^(٣).

فإن لم يكن وعول على الاكتساب في الطريق ففي وجوبه قولان مرتبان، وأولى بالمنع^(٤).

فإن لم يكن كسب وعول على السؤال فخلاف^(٥) / مرتّب، وأولى بالمنع^(٦).

فإن كان يرتكب مسافة لا كسب فيها، ولا يجد [شيئاً]^(٧) من السؤال لم يجب القبول قطعاً؛ لأنه حرام عليه^(٨)، ويستوي في جميع ما تقدم حجة الاسلام والنذر والقضاء^(٩).

ويستحب للولد إجابة طلب الوالد المعضوب ليحج عنه، ولا يلزمه^(١٠)، ويشترط أن ينوي البازل الحج عن المعضوب^(١١).

(٩٧ / ٧)، وروضة الطالبين (١٧ / ٣).

(١) قال النووي: "ولا يجيئ الترتيب إذا كان المطيع الأجنبي". انظر: المصادر السابقة.

(٢) في المخطوط (وأوجبنا)، ولعل المثبت هو الصواب؛ حتى تستقيم العبارة.

(٣) أي: إذا كان المطيع ماشياً وأوجبنا عليه القبول، فإنما يجب إذا وجد الزاد. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٦)، وروضة الطالبين (١٧ / ٣).

(٤) لأن الكسب قد ينقطع. انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٣٦)، وفتح العزيز (٧ / ٤٦)، والمجموع (٧ / ٩٨).
(٥) نهاية اللوحة (٢٦٦ / أ).

(٦) انظر: روضة الطالبين (١٧ / ٣)، وفتح الرحمن (ص: ٥١٠)، وحاشية الجمل (٢ / ٣٩٠).

(٧) في المخطوط (شيء)، والمثبت هو الصواب.

(٨) قال النووي: "بلا خلاف؛ لأنه يجرم التغرير بالنفس". انظر: المجموع (٧ / ٩٨)، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢١)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥١).

(٩) انظر: المجموع (٧ / ٩٨)، وروضة الطالبين (١٧ / ٣).

(١٠) لأنه ليس على الوالد في امتناع الولد من الحج ضرر لأنه حق الشرع فإذا عجز عنه لم يأنم. انظر: المجموع (٧ / ٩٩)، والغرر البهية (٢ / ٢٦٣)، وحاشيتا قليوبي وعميرة (٢ / ١١٦).

(١١) انظر: المجموع (٧ / ١٠٠)، والنجم الوهاج (٣ / ٤١٩).

فروع:

قال الدارمي: "لو بذل الولد الطاعة لأبويه فقبلاً لزمه ويبدأ بأيهما شاء"^(١)، وهو تفريع منه على اللزوم بمجرد القبول^(٢).

ولو استأجر المطيع انساناً ليحج عن المطاع المعضوب، فإذا كان المطيع ولداً لزم المطاع الحج على المذهب^(٣).

وإن كان أجنبياً وقتلنا يجب الحج بطاعة الأجنبي فوجهان^(٤).

ولو بذل الابن الطاعة فقبلها الأب ثم مات الباذل.

قال الدارمي: "إن لم يكن قدر على الحج فلا شيء عليه، وإن كان قدر عليه ولم يحج فُضي من ماله، وعلى قول من قال للبازل الرجوع يقوم ورثته مقامه في الرجوع"^(٥)، قال النووي: "وفي وجوب قضائه من تركته نظراً"^(٦).

ويلزم البازل أن يحج من الميقات، فإن جاوز لزمه دم، وكذا كل عمل يتعلق به فدية^(٧).

ولو أفسد حجه انقلب اليه كالأجير^(٨).

(١) انظر: روضة الطالبين (٣/ ١٧)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥١).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: البيان (٤/ ٤٤)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٢٠)، والغرر البهية (٢/ ٢٦٣).

(٤) أحدهما: يلزمه؛ لأنه وجد من يطيعه فصار كما لو بذل الطاعة بنفسه.

والثاني: لا؛ لأن هذا في الحقيقة بذل مال، ولا يجب الحج ببذل الأجنبي المال.

قال العمراني: "الصحيح: أنه لا يلزمه؛ لأن مال ولده كماله في النفقة وغيرها، بخلاف مال الأجنبي".

انظر: البيان (٤/ ٤٥)، والمجموع (٧/ ٩٩)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٥٣).

(٥) انظر: المجموع (٧/ ١٠٠)، والغرر البهية (٢/ ٢٦٣).

(٦) تكملة كلام النووي: "...وهو محتمل". انظر: المصدرين السابقين.

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٧٣)، والمجموع (٧/ ١٠٠)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٣).

(٨) قال الماوردي: "إذا أفسد الأجير حجه بالوطء. صارت الحجة على الأجير دون مستأجره، ولزمه

إتمامها لنفسه، وإنما صارت الحجة عنه وإن كان قد أحرم بها عن المستأجر؛ لأن مطلق إذنه وما

فصل

العمرة^(١) الشرعية: عبادة تشتمل على إحرام وطواف وسعي وحلق^(٢).

وفي كونها من فرائض الاسلام قولان:

أصحهما: - وهو المشهور والجديد - أنها من فرائضه كالحج^(٣).

وثانيهما: - المشهور بالقديم - أنها ليست من فرائضه وإنما هي سنة^(٤).

وقيل: القولان المذكوران في الجديد أيضاً^(٥).

فإن قلنا بوجوبها، فهي في شرائط مُطلق الصحة وصحة مباشرتها واجزائها ووجوبها

على ما تقدم في الحج، والاستطاعة الواحدة كافية لوجوبهما معاً^(٦).

قال الإمام: "فلو أبدلها بحجة لم يجزئه وإن اشتملت على أعمالها وزادت، وإن كنا

نقيم الغُسل مقام الوضوء"^(٧)، ولا تجب إلا مرةً واحدة^(٨).

يقتضيه موجب عقده أن يحج عنه حجا سليما يسقط به الفرض، فإذا لم يفعل ما يقتضيه مطلق
إذنه صار ذلك عن نفسه، كالوكيل إذا وكل في ابتياع شيء فخالف موكله في الصفة التي أمره صار
الشراء للوكيل دون الموكل كذلك الحج". انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٧١)، ونهاية المطلب (٤ /
٣٨٤)، وروضة الطالبين (٣ / ١٧).

(١) العمرة: لغة: الزيارة، يقال اعتمر فلاناً: أي زاره، وقيل: القصد إلى مكان عامر.

وشرعاً: القصد إلى بيت الله الحرام، في غير وقت الحج، لأداء عبادة مخصوصة بشروط مخصوصة.

انظر: الزاهر (١ / ١١٧)، والنظم المستعذب (١ / ١٨١)، وطلبة الطلبة (١ / ٣٠).

(٢) انظر: كفاية النبيه (٧ / ٧)، والنجم الوهاج (٣ / ٣٩٦)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣١٧).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٣٣)، وبحر المذهب (٣ / ٣٨٤)، وفتح العزيز (٧ / ٤٧).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٧)، والبيان (٤ / ١٠)، والمجموع (٧ / ٧).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٨).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٨)، والمجموع (٧ / ٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٧).

(٨) انظر: البيان (٤ / ١٣)، والمجموع (٧ / ٧).

فصل

في الاستئجار على الحج

يجوز للمعسوب وورثة الميت الاستئجار على الحج، بل يجب إذا تعيّن عليه الحج وتعيّن الاستئجار طريقاً^(١).

ولا يكره للانسان أن يؤجر نفسه للحج، بل ذلك من أفضل المكاسب^(٢).

ويجوز الرزق^(٣) عليه بأن يقول: حُج عني وأعطيك نفقتك أو كذا وكذا^(٤).

ولو استأجر^(٥)/بالنفقة لم يصح^(٦).

والاستئجار في جميع الأعمال ضربان:

استئجار عين الشخص، واستئجار ذمته وهو أن يلزم ذمته العمل.

الأول: في الحج، أن يقول: "استأجرتك؛ لتحج عني". أو يقول الوارث:

"لتحج عن ميتي"^(٧).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٢٥٧)، ونهاية المطلب (٤/ ٣٦٧)، وروضة الطالبين (٣/ ١٨).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ١٢٠).

(٣) الرزق: لغةً: بالفتح مصدر، وبالكسر اسم الشيء المرزوق، وهو كل ما يُنتفع به، ويجوز أن يوضع كل منهما موضع الآخر، يقال: "كم رزقك في الشهر؟ كم راتبك؟".

وشرعاً: العطاء، ويشمل ما تعطيه الدولة للجنود أو غيرهم من المواد الغذائية. . انظر: الصحاح

(٤/ ١٤٨١)، وتحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٢٧)، والمعجم الوسيط (١/ ٣٤٢)، والتعريفات

الفقهية (ص: ١٠٤)، والمغرب في ترتيب المعرب (ص: ٣١٩)، ومعجم المصطلحات والألفاظ

الفقهية (٢/ ١٤٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٩)، وروضة الطالبين (٣/ ١٨)، وكفاية النبيه (١١/ ٢١٢).

(٥) نهاية اللوحة (٢٦٦/ب).

(٦) لجهالة العوض. انظر: روضة الطالبين (٣/ ١٨)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٢)، وحاشية الجمل

(٢/ ٣٩١).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٦٧)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٢٢)، ونهاية الزين (ص: ٢٠٣).

والثاني: أن يقول: ألزمت ذمتك تحصيل الحج عني أو عن ميتي^(١).

والضربان مفترقان في أمور تأتي إن شاء الله تعالى^(٢).

ثم للاستئجار مطلقاً شروط لا بد منها ليصح، وأحكام تأتي في باب الإجارة، والمقصود هنا ذكر ما يتعلق بخصوصية الحج وهو ثلاثة شروط:

أن يكون الأجير قادراً على الحج، وأن لا يضيف الإجارة الواردة على العين إلى حجة في السنة القابلة^{(٣)(٤)}.

وفقههما: أن كلاً من ضربى الإجارة، إما أن يعين [فيه]^(٥) زمن العمل، أولاً:

فإن عيّن، فإما أن يعين السنة الأولى أو غيرها^(٦):

فأما إجارة العين:

فإن عيّن فيها السنة الأولى، اشترط أن يكون الأجير قادراً على الحج فيها^(٧).

فلو كان مريضاً لا يمكنه الخروج، أو كان الطريق مخوفاً، أو ضاق الوقت عن قطع

المسافة، لم تصح الإجارة^(٨).

ولو وقع العقد في وقت تراكم الثلوج والأنداء^(٩) ولكن كان زواله معلوماً فوجهان:

(١) انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٨)، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٤ / ٣٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٢).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٩)، والمجموع (٧ / ١٢٠)، وروضة الطالبين (٣ / ١٨).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) الشرط الثالث: أن تكون أعمال الحج معلومة للمتعاقدين، وسيأتي -إن شاء الله- في ص:

(٥) في المخطوط (في)، والتصويب من فتح العزيز (٧ / ٤٩)، والمجموع (٧ / ١٢٠).

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

(٧) انظر: روضة الطالبين (٣ / ١٨)، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٤ / ٣٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٢).

(٨) لأن المنفعة غير مقدور عليها. انظر: فتح العزيز (٧ / ٤٩)، والمجموع (٧ / ١٢٠).

أحدهما: - قول الشيخ أبي محمد - أنه يصح^(٢)، وهو الأظهر عند الغزالي^(٣).

وأصحهما: - وبه قال سائر الأصحاب - أنه لا يصح^(٤).

قال الرافعي: "ومقتضى كلام الإمام والغزالي جواز تقديم الإجارة له على خروج الناس، وأن له انتظار خروجهم ولا يلزمه المبادرة وحده. والذي ذكره الجمهور على طبقاتهم منازع فيه، ويقتضى اشتراط وقوع العقد في زمن خروج الناس من ذلك البلد حتى قال صاحب التهذيب: لا يصح استئجار العين إلا في وقت خروج القافلة من ذلك بحيث يشتغل عقيب العقد بالخروج أو بأسبابه من شراء الزاد ونحوه. وإن كان قبله لم يصح، وبنوا على ذلك أنه لو كان الاستئجار بمكة لم يجز إلا في أشهر الحج؛ ليتمكنه الاشتغال بالعمل عقبه"^(٥).

قال الشيخ ابن الصلاح: "وما قاله الرافعي غير صحيح، وما ذكره عن صاحب التهذيب يمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره الإمام، أو هو شذوذ منه، فلا يُنسب إلى جمهور الأصحاب على طبقاتهم^(٦)، والذي رأيناه في الشامل والتتمة والبحر وغيرها

(١) جمع ندى، ويجمع على أندية، وأصله المطر.

انظر: الصحاح (٦/ ٢٥٠٧)، ولسان العرب (١٥/ ٣١٤)، والمصباح المنير (٢/ ٥٩٨).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٦٨).

(٣) لأن زوالها معلوم. انظر: الوسيط (٢/ ٥٩٤)، وفتح العزيز (٧/ ٤٩)، وكفاية النبيه (١١/ ٢٣٦).

(٤) لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال، بخلاف انتظار خروج الرفقة فإن خروجها في الحال غير متعذر.

انظر: المجموع (٧/ ١٢٤)، وروضة الطالبين (٣/ ٢١).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٠)، والمجموع (٧/ ١٢٣)، وكفاية النبيه (١١/ ٢٣٦).

(٦) نهاية اللوحة (٢٦٧/ أ).

مقتضاه أنه يصح العقد في وقت يمكنه فيه الخروج والمسير على حسب العادة، أو للاشتغال بأسباب الخروج^(١).

وقال صاحب البحر: "أما عقدها في أشهر الحج فيجوز في كل موضع؛ لإمكان تسليم العمل عقبه بالإحرام"^(٢).

قال^(٣): "وقال القفال: ليس من شرطه الخروج عقيب العقد بل له أن ينتظر خروجهم أو يشتغل بتحصيل أهبة السفر"^(٤).

وقال النووي: "قال القاضي: إنما يجوز عقد إجارة العين في وقت الخروج إلى الحج واتصال القوافل؛ لاشتغال عقبه بالعمل أو بالتأهب للسفر، وليس عليه الخروج قبل الرفقة. ولو استأجره قبل زمن خروج القافلة لم يصح"^(٥).

وقال صاحب [المذهب]^(٦): "لا يجوز إلا في الزمن الذي يتمكن فيه من الخروج فإن كان في موضع قريب لم يجز قبل أشهر الحج وإن كان في موضع بعيد لا يدرك الحج إلا أن يسير قبل أشهره لم يستأجره إلا في الوقت الذي يتوجه بعده"^(٧).

وقال المحاملي: "لا تجوز إجارة العين إلا في الوقت الذي يتمكن من أفعال الحج أو ما يحتاج إليه إلى التسبب إلى الحج عقيب العقد، فإن كان بمكة أو في بلد يمكنه ابتداء الحج فيها في أشهره ويدركه لم يجز أن يستأجر قبلها، وإن استأجره فيها صح؛ لإمكان

(١) انظر: الشامل (ص: ٧٥١ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، وتتممة الابانة (ص: ١١٦ تحقيق:

علي بن سعد العصيمي)، وبحر المذهب (٤/ ١٣)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٩٧).

(٢) انظر: بحر المذهب (٤/ ١٤).

(٣) يعني صاحب البحر.

(٤) انظر: المصدر السابق، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٢٩٨).

(٥) انظر: المجموع (٧/ ١٢٤).

(٦) في المخطوط (التهذيب)، والتصويب من المجموع (٧/ ١٢٤).

(٧) انظر: المذهب (٢/ ٢٥٢).

الاحرام عقبه، وإن كان ببلد لا يمكنه الحج إلا بأن يخرج منه قبل أشهره جاز أن يستأجره في الوقت الذي يحتاج فيه إلى الخروج إلى الحج من البلد ولا يجوز قبله^(١).

ومثله في تعليق الشيخ أبي حامد والبندنجي وغيرهما^(٢).

وقال الدارمي: "إن وصل العقد بالرحيل صح، وإن لم يصله فإن كان في غير أشهر الحج لم يجز"^(٣).

وقال ابن المُرْزُبَان^(٤): "يجوز"^(٥).

وقيل: إن كان ببلد قريب كبغداد لم يجز وإن كان بعيداً جاز. انتهى^(٦).

وإن عيّن المتعاقدان غير السنة الأولى بطل العقد إلا إذا كانت المسافة لا تقطع في سنة، وإن أطلقا ولم يعينا سنة حُمل على الأولى^(٧) وليس للأجير أن ينيب غيره^(٨).

(١) لم أقف عليه في المقنع، لكن حكاه عنه النووي. انظر: المجموع (٧/ ١٢٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٧/ ١٢٥).

(٣) لا يزال الكلام للنووي.

(٤) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن المُرْزُبَان، البغدادي الفقيه الشافعي؛ كان فقيها ورعاً من جلة العلماء، أخذ الفقه عن أبي الحسين ابن القطان، وعنه أخذ الشيخ أبو حامد الإسفرايني أول قدومه بغداد. وحُكي عنه أنه قال: ما أعلم أن لأحد عليّ مظلمة، وهو أحد أركان المذهب ورفعائه وله وجه في مذهب الشافعي. توفي في رجب سنة (٣٦٦هـ).

والمُرْزُبَان، بفتح الميم وسكون الراء وضم الزاي وفتح الباء الموحدة، فارسي معرب، زعيم فلاحي العجم، وجمعه: مرازية. انظر: طبقات ابن الصلاح (٢/ ٦٠٣)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٨١)، وطبقات السبكي (٣/ ٣٤٦).

(٥) انظر: المجموع (٧/ ١٢٥)، والمهمات (٤/ ٢٣٨).

(٦) أي كلام النووي. انظر: المجموع (٧/ ١٢٥).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧/ ٤٩)، وروضة الطالبين (٣/ ١٩).

(٨) لأن الفعل مضاف إليه. انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٠)، وروضة الطالبين (٣/ ١٩).

وإما الإجارة الواردة على الذمة: فيجوز تقديمها على الخروج قطعاً^(١).

وإن عيّنا فيها السنة الأولى وغيرها^(٢)، وإن أطلقا فهو كما لو عيّنا الأولى^(٣).

ويشترط أن يبقى من الوقت^(٤) ما يمكن فيه الحج^(٥).

وفيها^(٦) وجه: أنها لا تصح^(٧).

وهو كما لو أطلقا السَلَمَ^(٨) ولم ينصا على حلول ولا تأجيل^(٩).

ولا يقدح في هذه الإجارة مرض الأجير، ولا خوف الطريق^(١٠)، ولا ضيق الوقت

إن عيّنا من السنة الأولى^(١١).

وله أن يستنيب غيره عند الجمهور^(١٢).

(١) انظر: المجموع (٧/ ١٢٤)، وروضة الطالبين (٣/ ٢١).

(٢) أي: ويجوز أن يعيّنا فيها السنة الأولى وغيرها، وهو بمنزلة التي في الذمة، قد يكون حالاً وقد يكون مؤجلاً. انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٠).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٠)، والمجموع (٧/ ١٢٠).

(٤) نهاية اللوحة (٢٦٧/ ب).

(٥) انظر: أسنى المطالب (١/ ٤٥٢)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٩١).

(٦) أي: في حكم الإجارة الواردة على الذمة.

(٧) والمذهب: أنها تصح. انظر: المجموع (١٥/ ٣٤)، وكفاية النبيه (١١/ ٢٣٤).

(٨) السَلَم: لغة: السَلَف وزناً ومعنى. وشرعاً: عقدٌ بصيغة خاصة على موصوف في الذمة ببدل يقبض في المجلس. انظر: الصحاح (٥/ ١٩٥٠)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ٢٨٨)، والتدريب في الفقه الشافعي (٢/ ٥٧).

(٩) كأنّ هذا رد من المصنف على الوجه السابق؛ إذ السَلَم حالاً يجوز عند الشافعية. انظر: المهذب (٢/ ٢٥٢)، ونهاية المطلب (٦/ ٣٨٤).

(١٠) لإمكان الاستنابة في هذه الإجارة. انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٠)، والمجموع (٧/ ١٢٠)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٢).

(١١) انظر: المصادر السابقة.

(١٢) انظر: المجموع (٧/ ١٢٠)، وروضة الطالبين (٣/ ١٩).

وقال الصيدلاني والبلغوي وآخرون: "إن قال: ألزمت ذمتك تحصيل حجة لي جاز أن يستنيب، وإن قال: لتحج بنفسك لم يجز"^(١).

وخطأ الإمام الصيدلاني فيه، وقال: "الإجارة في الصورة الثانية باطلة؛ لمنافاة الذمة العينية، كمن أسلم في ثمره بستان بعينه"^(٢). قال الرافعي: "وهو إشكال قوي"^(٣).

الشرط الثالث: أن تكون أعمال الحج معلومة للمتعاقدين، فإن جهلاها أو أحدهما لم تصح^(٤).

وفي اشتراط تعيين الميقات الذي يحرم منه نضان مختلفان^(٥).

وللأصحاب فيه أربعة طرق:

أظهرها: أن فيه قولين:

أصحهما: أنه لا يشترط، ويُحمل على ميقات ذلك البلد، وهما كالوجهين في اشتراط التعرض لمكان التسليم في السلم^(٦)، وتحمل المعاليق^(٧) في إجارة الدابة^(٨).

(١) لأن الغرض يختلف باختلاف أعيان الأجراء. انظر: فتح العزيز (٥٠ / ٧)، وروضة الطالبين (١٩ / ٣).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٣٧٠ / ٤)، والمجموع (١٢٠ / ٧)، وأسنى المطالب (٤٥٢ / ١).

(٣) انظر: فتح العزيز (٥٠ / ٧).

(٤) قال النووي: "بلا خلاف". انظر: نهاية المطلب (٣٧٢ / ٤)، والمجموع (١٢١ / ٧).

(٥) قال في "الأم" و"المختصر": "يشترط".

وقال في "الإملاء" وغيره: "لا يشترط". انظر: الأم (١٣٥ / ٢)، ومختصر المزني (١٦٧ / ٨)، والحاوي الكبير (٢٥٩ / ٤).

(٦) في المخطوط (اشتراط التعرض لمكان التسليم السلم)، والصواب ما أثبتناه؛ حتى يستقيم الكلام.

(٧) المعاليق: ما يُعلّق على البعير من سفرة وقرية وإداوة وما اشبهها مما يتفق به المسافر، وواحد المعاليق معلوق. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: ١٦٧)، وجمهرة اللغة (٩٤٠ / ٢)، وتهذيب اللغة (١ / ١٦٤).

(٨) قال النووي في المجموع (١٢١ / ٧): "فيه قولان: أصحهما: لا يشترط، ويحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة؛ لأن الإجارة تقع على حج شرعي والحج الشرعي له ميقات معقود شرعاً

والثاني: تنزيل النصين على حالين: فإن كان المستأجر له ميّتا لم يُشترط، وإن كان حياً اشترط^(١).

والثالث: تنزيلهما على حالين آخرين:

إن كان للبلد طريق واحد له ميقات واحد لم يشترط، ويتعين ذلك الميقات، وإن كان له طريقان (مختلفا الميقات)^(٢)، أو كان مفضى طريقه إلى ميقتين، كالعقيق^(٣) وذات عرق لأهل العراق، والجحفة وذو الخليفة لأهل الشام اشترط بيانه^(٤). وصححه ابن الصلاح^(٥) وضعف الشيخ أبو حامد وآخرون هذين الطريقين^(٦).

وغيرها، فانصرف الإطلاق إليه، ولأنه لا فرق بين ما يقرره المتعاقدان وما تقرر في الشرع أو العرف، كما لو باع بثمان مطلق فإنه يحمل على ما تقرر في العرف وهو النقد الغالب، ويكون كما قرراه.

والقول الثاني: يشترط؛ لأن الإحرام قد يكون من الميقات وفوقه ودونه، والغرض يختلف بذلك فوجب بيانه".

(١) قال الرافعي: "والفرق: أن الحي له غرض واختيار والميت لا اختيار له، والمقصود تبرئة ذمته وهي تحصل بالإحرام من أي ميقات كان". انظر: فتح العزيز (٧ / ٥٠).

(٢) في المخطوط (مختلفان الميقات)، والمثبت هو الصواب - والله أعلم -.

(٣) العقيق: بفتح أوله، وكسر ثانيه، وقافين، بينهما ياء مثناة من تحت، وهو كل مسيل ماء شقّه السيل في الأرض فأخذه ووسّعه، وفي ديار العرب أعقة: فمنها عقيق عارض اليمامة، ومنها عقيق المدينة، فيه عيون ونخل، ومنها عقيق عشيرة يدفع سيله في غور تهامة، وهو الذي استحَبّ قوم الإهلال منه قبل ذات عرق، على قرابة (١٩٠) كيلاً من مكة شمالاً شرقياً، ولعله المراد هنا، ومنها عقيق لا يدخلون عليه الألف واللام: قرية قرب سواكن من سواحل البحر. والأعقة كثيرة. انظر: معجم البلدان (٤ / ١٣٩)، ومراصد الاطلاع (٢ / ٩٥٢)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٢١٥).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٧٢)، والحاوي الكبير (٤ / ٢٦٠)، والمجموع (٧ / ١٢١).

(٥) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٢٩٩).

(٦) انظر: المجموع (٧ / ١٢٢).

والرابع: القطع باشتراط بيانه.

فإن قلنا يشترط فأهملاه فسدت الإجارة، لكن يقع الحج عن المستأجر؛ للإذن فيجب أجرة المثل^(١).

وكذا لو استأجره على نسلٍ مجهول، بأن قال: "استأجرتك لتحج عني أو تعتمر"^(٢).

وإن عينا ميقاتاً أقرب إلى مكة من ميقات بلد المستأجر فهو شرط فاسد يفسد الإجارة، ويقع الحج عن المستأجر بأجرة المثل^(٣).

ولو عينا ميقاتاً أبعد منها صحت الإجارة وتعين ذلك الميقات^(٤).

ولو أحرم من ميقات غير الذي عيّن له؟^(٥) قال صاحب المذهب: "لا يلزمه شيء"^(٦).

وقال الغزالي: "لا بد"^(٧) للأجير من ميقات المستأجر، وتبعه صاحب الذخائر^(٨). والظاهر: أن مرادهما أنه يجب عليه الإحرام^(٩).

(١) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥١)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٠).

(٢) أي: تفسد الإجارة، ويجب له أجرة المثل أيضاً. انظر: بحر المذهب (٤/ ١٢).

(٣) قال الماوردي: "يكون للأجير أجرة المثل دون المسمى؛ لأن فساد العقد يمنع من استحقاق المسمى". انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٢٦٠)، والمجموع (٧/ ١٢٢).

(٤) كما لو نذره. انظر: المجموع (٧/ ١٢٢).

(٥) قال الروياني: "لا يختلف المذهب أن عليه دماً؛ لأنه ترك الإحرام من الموضع الذي يلزمه الإحرام منه، فهو كما لو ترك الإحرام من الميقات الشرعي". انظر: بحر المذهب (٤/ ١٠).

(٦) لأن المواقيت المنصوص عليها متساوية في الحكم. انظر: للمذهب (٢/ ٢٦٨)، وأسنى للطلاب (١/ ٤٥٣).

(٧) نهاية اللوحة (٢٦٨/ أ).

(٨) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٢٢٦).

(٩) انظر: المصدر السابق.

وحكى الروياني عن المناسك الكبير^(١): أنه يلزمه رد شيء من الأجرة^(٢)، وإن كان الذي أحرم منه أبعد من مكة^(٣). قال: وقيل لا أجرة له؛ للمخالفة. وأما تعيين زمن الإحرام فلا يشترط قطعاً^(٤). ولو شرط من أول يوم من شوال صح، ولزم الوفاء به^(٥). قال القاضي: "وعلى هذا لو أحرم في أول شوال وأفسده، لزمه في أول القضاء أن يحرم في مثل ذلك اليوم"^(٦). ولو كانت الإجارة للحج والعمرة اشترط بيان أنه: يفرد أو يقرن أو يتمتع^(٧). فرع: نقل المزني عن الشافعي أنه قال: "إذا قال المعضوب: من حج عني فله مائة درهم، فحج عنه انسان استحق المائة"^(٨). قال المزني: "ينبغي أن يستحق أجرة المثل؛ لأنه إجارة فلا يصح من غير تعيين الأجير"^(٩). وللأصحاب فيه أوجه:

- (١) المناسك الكبير: كتاب للإمام الشافعي، ولعله الذي في "الأم" باسم (الحج الكبير). انظر: البيان (٧ / ٣٩٧)، وشرح مشكل الوسيط (المقدمة / ٧٣)، والمجموع (٧ / ١٣٢).
- (٢) لأنه لم يوفه جميع العمل، فلم يستحق كمال الأجرة كما لو استأجره ليني له عشرة أذرع فبني تسعة أذرع لا يستحق كمال الأجرة. انظر: بحر المذهب (٤ / ١٠).
- (٣) لكن ما ذكره الروياني في بحر المذهب (٤ / ٩): أنه إذا عيّن للأجير موضعاً يحرم منه، فأحرم قبله، فقد زاده خيراً.
- (٤) لأن للإحرام وقتاً مضبوطاً لا يجوز التقدم عليه. انظر: المجموع (٧ / ١٢٢).
- (٥) انظر: بحر المذهب (٤ / ١٣)، والمجموع (٧ / ١٢٢).
- (٦) انظر: المصادر السابقة.
- (٧) لاختلاف الغرض بها. انظر: فتح العزيز (٧ / ٥١)، وروضة الطالبين (٣ / ٢٠).
- (٨) لم أقف عليه في مختصر المزني، لكن نقله عنه الماوردي. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٧٦)، والمهذب (٢ / ٢٧٢)، ونهاية المطلب (٤ / ٣٨٩).
- (٩) أي: أن المزني قد خالف الشافعي في هذه المسألة، حيث رأى أن الجعالة فاسدة؛ لإمكان الإجارة. قال الماوردي: "وهذا غلط من المزني؛ لأن الشافعي إنما جعل له المائة؛ لأنها جعالة وليست إجارة، والجعالة تصح مع الجهل بالعامل فيها". انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٧٦).

أصحها: - وبه قطع الجمهور - وقوع الحج عن المعضوب بالمسمى، كما نص عليه^(١).

وقالوا: تصح الجعالة^(٢) على [كل]^(٣) عمل تصح الإجارة عليه^(٤).

وثانيها: أنه يقع عن المعضوب؛ للإذن، لكن يفسد المسمى؛ لفساد العقد. ولا تجوز الجعالة اعلى ما تجوز عليه الإجارة^(٥)، ويجب أجرة المثل^(٦).

وذكر الإمام: أن المعظم مالوا اليه^(٧)، وتوزع فيه^(٨) وصححه الغزالي في بعض المواضع^(٩).

وثالثها: أنه يفسد الإذن ويقع الحج عن الأجير^(١٠)، وضَعِف جداً^(١١).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٩٠)، وبحر المذهب (٤ / ١٣)، والمجموع (٧ / ١٢٢).

(٢) الجعالة - في اللغة - مثلثة الجيم، وهي اسم لما يجعله الإنسان لغيره على شيء يفعله، ويقال لها جُعِلَ وجعيلة.

وشرعاً: هي التزام عوض معلوم على عمل معين، معلوم أو مجهول، بمعين أو مجهول. انظر: مقاييس اللغة (١ / ٤٦٠)، وتاج العروس (٢٨ / ٢٠٩)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص: ١٢٧)، والفقهاء المنهجية على مذهب الشافعي (٦ / ١٦١).

(٣) سقطت من المخطوط وأثبتناها من روضة الطالبين (٣ / ٢٠).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٩٠)، وروضة الطالبين (٣ / ٢٠).

(٥) أي: أن الجهالة بالعمل تبطل الإجارة ولا تبطل الجعالة. انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٧٦)، والمجموع (٧ / ١٢٢).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٧٦)، وفتح العزيز (٧ / ٥٢)، وروضة الطالبين (٣ / ٢٠).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٩٠).

(٨) انظر: المجموع (٧ / ١٢٢).

(٩) صححه في البسيط (ص: ٥٥١ تحقيق: عبد الخالق بن عبد الرحيم بن سعيد ناقد)، وأما في الوسيط فكلامه يوحى بأن القول الأول أصح. انظر: الوسيط (٤ / ٢١١).

(١٠) لأن الإذن غير متوجه إلى إنسان بعينه. فهو كما لو قال: "وكلت من أراد بيع داري"، فلا يصح التوكيل. انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٩٠)، وروضة الطالبين (٣ / ٢٠).

(١١) قال النووي: "وهذا الوجه ضعيف جداً، بل باطل مخالف للنص والمذهب والدليل".

انظر: المجموع (٧ / ١٢٢).

وعلى الصحيح: لو قال: "من حج عني فله مائة"، فسمعه رجلان وأحرما عنه فإن سبق إحرام أحدهما وقع عن القائل واستحق السابق إليه، ويقع إحرام الثاني عن نفسه فلا يستحق شيئاً^(١).

وإن أحرما معاً أو شك في سبق والمعية وقع إحرام كل منهما عن نفسه^(٢). وكذا لو قال: أول من حج عني فله مائة دينار فأحرم عنه رجلان معاً. ولو جعل عوضاً مجهولاً بأن قال: فله ثوباً أو عبداً أو دراهم، فحج عنه انسان وقع عنه بأجرة المثل^(٣).

(١) انظر: المجموع (٧/ ١٢٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٠).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ١٢٣).

(٣) انظر: المصدر السابق.

فصل

في أحكام الاستئجار على الحج

إذا خالف الأجير فلم يوف بالملتزم، وللمخالفة سبعة أحوال:

الأولى: إذا فاته الحج في السنة الأولى بامتناعه من الخروج إليه بعذر أو غيره، فإن كانت الإجارة على العين انفسخت^(١) وإن كانت على الذمة فإن لم يعينا سنة فقد مرّ أنه كما لو عينا الأولى.

وقال البغوي: "يجوز التأخير^(٢) في هذه الحالة لكن ثبت للمستأجر الخيار"^(٣).

وإن عينا الأولى أو غيرها فأخر عنها ففي انفساخ الإجارة طريقان: أحدهما: القطع بأنها لا تنفسخ^(٤).

وأصحهما: أن فيه قولين كالقولين في انقطاع المسلم فيه^(٥).

ونسب الغزالي الانفساخ إلى العراقيين، وعدمه إلى المرازمة^(٦).

فإن قلنا لا تنفسخ، فإن كان المستأجر المعضوب ثبت له الخيار، فإن شاء أجاز

ليحج في سنة أخرى، وإن شاء فسخ وارتفق بالأجرة إلى أن يستأجره هو أو غيره^(٧).

(١) قال النووي: "انفسخت بلا خلاف". انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٢٦٩)، والمجموع (٧/ ١٢٦).

(٢) نهاية اللوحة (٢٦٨/ب).

(٣) لم أقف عليه للبغوي، لكن حكاه عنه النووي. انظر: المجموع (٧/ ١٢٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٣)، والمجموع (٧/ ١٢٦).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) لكن ذكر إمام الحرمين عن طريقة المرازمة: أنّ فيها قولين كالقولين في انقطاع المسلم فيه، وهو أعلم بطريقتهم، ونصّ الغزالي في الوسيط أنّ طريقة العراقيين: عدم الفسخ، وطريقة المرازمة: أنّ فيه قولين كما في انقطاع جنس المسلم فيه.

انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٧٠)، والوسيط (٢/ ٥٩٧).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٣)، والمجموع (٧/ ١٢٦).

وإن كان الاستئجار لميت من ماله قال العراقيون: لا خيار للمستأجر^(١).

وتوقف الإمام فيه^(٢)، وقال الإمام وآخرون: على ولي الميت مراعاة المصلحة، فإن كانت في ترك الفسخ تركه، وإن كانت في الفسخ لخوف إفلاس أو هرب أو نحوه لزمه أن يفسخ. فإن لم يفعل ضمن^(٣).

قال الرافعي: "وهذا أظهر، ويجوز أن يحمل قول العراقيين على أحد أمرين نص عليهما الأئمة:

الأول: صوّر بعضهم المنع فيما إذا كان الميت أوصى بأن يحج عنه زيد بكذا. وثانيهما: عن أبي إسحاق أن المستأجر للميت يرفع الأمر للقاضي ليفسخ العقد إن اقتضته المصلحة ولا يستقل به، فإن نزل على الأولى ارتفع الخلاف، وإن نزل على الثاني هان أمره"^(٤).

ولو أوصى انسان من مال نفسه من يحج عن الميت كان كاستئجار المعضوب لنفسه فيثبت له الخيار قطعاً^(٥).

ولو استأجر المعضوب من يحج عنه ثم مات وأخر الأجير الحج عن السنة الواجب فيها الحج، فظاهر كلام الغزالي أنه لا خيار للورثة^(٦).

قال الرافعي: "ولا نجد هذه مسطورة، والقياس ثبوت الخيار لهم كما في خيار العيب"^(٧).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٦٩)، وفتح العزيز (٧ / ٥٣).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٧١)، وفتح العزيز (٧ / ٥٣).

(٣) انظر: المجموع (٧ / ١٢٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٢٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٥٣).

(٥) انظر: المصدر السابق، والمجموع (٧ / ١٢٨).

(٦) انظر: البسيط (ص: ٥٤٨ تحقيق: عبدالحالاق ناقد).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧ / ٥٤).

وصحح النووي ما قاله الغزالي واختاره^(١).

ولو قدم الأجير الحج على السنة المعينة جاز قطعاً وقد زاد خيراً^(٢).

المخالفة الثانية: المخالفة في الميقات.

فإذا انتهى الأجير إلى الميقات المعين للإحرام - إما بتعيينهما أو بالشرع إذا لم يشترط تعيينهما - فلم يحرم عن المستأجر وأحرم عن نفسه بعمره، فلما فرغ منها أحرم عن المستأجر بالحج من مكة، فيصح الحج عن المستأجر للإذن^(٣). وللرافعي عليه إشكال^(٤). ويلزم الأجير دم^(٥).

ويُحط شيء من المسمى؛ لإخلاله بالإحرام من الميقات، كذا أطلقه الكثيرون^(٦). وبناء آخرون منهم ابن عبدان: على خلاف سيأتي في غير صورة الاعتماد، أن إساءة المجاوزة هل تنجبر بإخراج الدم، حتى لا يحط شيء من الأجرة أم لا^(٧)؟ فإن قلنا ينجبر لم يُحط شيء من الأجرة هنا^(٨). قال الرافعي: "ويجوز أن يفرق بين الصورتين ويقطع بعدم الإنجبار هنا كما أطلقوه"^(٩).

(١) انظر: المجموع (٧/ ١٢٨).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٢).

(٣) انظر: المجموع (٧/ ١٢٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٣).

(٤) وهو: "أن المأمور به حجة يحرم بها من الميقات، وهذا الخصوص متعلق الغرض فلا يتناول الاذن غيره، ولهذا لو أمره بالبيع علي وجه خاص مقصود لا يملك البيع علي غير ذلك الوجه". انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٦).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٢٦٢)، وفتح العزيز (٧/ ٥٦).

(٦) انظر: المجموع (٧/ ١٢٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٣).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٤).

(٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٨)، والمجموع (٧/ ١٣٠).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٧).

فإن قلنا بالصحيح: أنه يحط شيء من الأجرة ففي قدره قولان يتعلقان بأصل وهو: أن الأجير إذا سار من بلد الإجارة وحج فالأجرة تقع في مقابلة أعمال الحج وحدها أو موزعة على السير والأعمال^(١)؟ فيه قولان: أصحهما: الثاني^(٢).

ونزلهما ابن سريج على حالين:

فقال: "إن قال: استأجرتك لتحج عني فهو في مقابلة الأعمال فقط، وإن قال: لتحج عني من بلد كذا وُزَّع عليهما"^(٣).

فإن قلنا الأجرة في مقابلة أعمال الحج فقط، وزعت الأجرة المسماه على حجة من الميقات وحجة من مكة، فيقال حجة من الميقات كم أجرتها؟ وحجة من مكة كم أجرتها؟ ويعرف نسبة التفاوت بينهما، فإن كان عُشراً حط العُشر من المسمى، أو تُسعاً فُتسعه أو خُمساً فُخُمسه وهكذا^(٤).

وإن قلنا الأجرة في مقابلتهما جميعاً فقولان:

أحدهما: أن المسافة لا تحتسب له أيضاً؛ لأنه صرفها الى غرضه^(٥).

فيوزع الأجرة المسماة على حجة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات، وعلى حجة تنشأ من مكة فيحط من المسمى بنسبته، فإذا كانت أجرة الحج المنشأة من بلده مائة والمنشأة من مكة عشر حط تسعة اعشار المسمى^(٦).

(١) لأن للوسائل حكم المقاصد إذا وقعت تبعاً، وتعب الأجير في السير أكبر، فيبعد ألا يقابل بشيء مع كونه حصل بعض المقصود. انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٦)، وكفاية النبيه (١١/ ٢٧٩).

(٢) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٣٠٣)، والمجموع (٧/ ١٢٩).

(٣) انظر: بحر المذهب (٤/ ١٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٣١).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٥)، والمجموع (٧/ ١٢٩).

(٥) حيث أحرم بالعمرة من الميقات ومن عمل لنفسه لم يستحق أجرة. انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٥)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٤).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٣٧٥)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٣٠٣).

وأصحهما: أنه يحسب له قطع المسافة من الميقات، فيوزع الأجرة المسماة على حجة تنشأ من بلد الإجارة إحرامها من الميقات، وعلى حجة تنشأ منها إحرامها من مكة، والمسافة التي بين الميقات ومكة غير محسوبة، فإذا كانت أجرة الأولى مائة والثانية تسعين حططنا عُشر الأجرة^(١).

فيلخص في المسألة ثلاثة أقوال: أصحها: الأخير^(٢).

ولو كان بعد الفراغ من العمرة رجع الى الميقات وأحرم بالحج عن المستأجر، انبنى على هذا الخلاف^(٣).

فإن قلنا الأجرة قي مقابلة أعمال الحج خاصة استحق تمام الأجرة،^(٤) وإن قلنا في مقابلتها، وحسبنا المسافة التي بين الميقات وبلده له وهو الثالث الصحيح فكذلك، وقطع به كثيرون، وإن حسبنا المسافة المذكورة عليه، وُزعت الأجرة المسماة على حجة منشأة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات، وعلى حجة منشأة من الميقات من غير قطع مسافة، يحط ما بينهما فإذا كانت الأولى عشرين ديناراً والثانية خمسة حططنا ثلاثة أرباع المسمى^(٥).

(١) انظر: فتح العزيز (٧ / ٥٦)، والمجموع (٧ / ١٢٩).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٣٧٥)، والمجموع (٧ / ١٢٩).

(٤) نهاية اللوحة (٢٦٩ / أ).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ٥٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٢٥).

المسألة بحالها: جاوز الميقات غير محرم بحج ولا عمرة، فإن عاد إلى الميقات وأحرم منه فلا دم عليه، ولا يحط من الأجرة شيء، وإن لم يعد إليه بل أحرم من مكة أو بين الميقات ومكة لزمه دم الإساءة بالمجاوزة^(١).

وهل ينجر به الخلل حتى لا يحط شيء من الأجرة؟

نص في "الأم" و"المختصر": "على أنه لا ينجر بل يحط من الأجرة بقدر ما ترك"^(٢).

وقال في "القديم" و"الإملاء": "حجه تمام، ولم يتعرض للأجرة"^(٣).

وللأصحاب طريقان:

أظهرهما: فيه قولان:

أحدهما: أنه يستحق الأجرة بكما^(٤).

وأصحهما: أنه يحط من الأجرة^(٥).

والثاني: القطع بالقول الثاني^(٦).

فإن قلنا يحط، ففي القدر المخطوط وجهان ينبنيان على الأصل المتقدم في المقابل بالأجرة^(٧):

فإن جعلناها في مقابلة أعمال الحج وحدها، وزعنا المسمى على حجة من الميقات وحجة من حيث أحرم.

(١) انظر: المجموع (١٣٠ / ٧)، وروضة الطالبين (٢٥ / ٣).

(٢) انظر: الأم (١٣٦ / ٢)، ومختصر المزني (١٦٨ / ٨).

(٣) انظر: البيان (٣٩٣ / ٧)، وفتح العزيز (٥٨ / ٧).

(٤) انظر: فتح العزيز (٥٨ / ٧)، والمجموع (١٣٠ / ٧).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) وهو الخط من الأجرة. انظر: المجموع (١٣٠ / ٧)، وروضة الطالبين (٢٥ / ٣).

(٧) انظر: فتح العزيز (٥٨ / ٧)، والمجموع (١٣٠ / ٧).

وإن جعلناها في مقابلة الأعمال والسير^(١) وزعنا المسمى على حجة من بلده
احرامها من الميقات وعلى حجة من بلده احرامها من حيث أحرم.
وعلى هذا يقل المخطوط، بخلاف ما إذا جعلناها في مقابلة السير والعمل جميعاً ولم
يحتسب قطع المسافة في الصورة الأولى فإن المخطوط يكثر.
وإذا نسبت هذه الصورة إلى الصورة الأولى ترتب الخلاف في إدخال المسافة في
الاعتبار على الخلاف في الأولى، وهنا أولى بالاعتبار^(٢).
ثم النظر في التوزيع إلى الفراسخ^(٣) وحدها أم يعتبر مع ذلك الحزونة^(٤) والسهولة؟
فيه وجهان: أصحهما: الثاني^(٥).
وإن قلنا لا يحط ويحصل الإنجبار، فلو كانت قيمة الدم تنقص عن المقدار المخطوط
من الأجرة ففي الخطاط الباقي وجهان:
أحدهما - وهو قول ابن سريج - : لا^(٦).
وأصحهما: نعم^(٧).

(١) وهو المذهب. انظر: المجموع (٧/ ١٣٠)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٥).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٨).

(٣) القُرْسَخ: فارسي معرب، وهو ثلاثة أميال، ما يقارب ٥.٥٤ كم، وأصله الشيء الدائم الكثير.

انظر: لسان العرب (٣/ ٤٤)، والإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان (ص: ٦٤).

(٤) الحَزْن من الدواب والأرض: ما فيه خشونة. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢١٢)، ولسان العرب (١٣/ ١١٢)، وتاج العروس (٣٤/ ٤١٦).

(٥) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٢٥)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٣).

(٦) لكن ما نقله الرافعي عن ابن سريج أنه قال: "نعم؛ حتى لا ينجر ما زاد علي قيمة الدم". انظر:
فتح العزيز (٧/ ٥٨).

(٧) نص النووي على أن "أصحهما: لا؛ لأن التعويل في هذا القول على جبر الخل، وقد حكم الشرع
بأن الدم يجبره من غير نظر إلى اعتبار القيمة". وبنحوه قال الرافعي. انظر: فتح العزيز (٧/ ٥٨)،
والمجموع (٧/ ١٣٠)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٥).

ولو عدل الأجير^(١) / عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل ذلك الميقات أو أقرب إلى مكة فطريقان:

أصحهما - وهو المنصوص وبه قطع الجمهور - : أنه لا شيء عليه^(٢).

وثانيهما: فيه وجهان:

أصحهما: أنه لا شيء عليه.

وثانيهما: أنه كما لو ترك الميقات وأحرم بعده^(٣).

المسألة بحالها: عيّن له المستأجر موضعاً للإحرام:

فإن كان أقرب إلى مكة من الميقات الشرعي بطل العقد^(٤).

وإن كان أبعد كما لو عين له الكوفة فجاوزها من غير إحرام ففي لزوم الدم بذلك وجهان: أصحهما: أنه يلزمه وهو المنصوص^(٥).

وعلى هذا ففي حصول الانجبار به الوجهان.

وعلى الأول يحط قسط من الأجرة قطعاً، وفي كفيته الخلاف المتقدم، ويجري

الخلاف فيما إذا لزمه الدم بسبب ترك مأمور كالرمي والمبيت^(٦).

ولو لزمه لارتكاب محذور غير مفسد كاللبس والقلم^(٧) لم يحط شيء من الأجرة

قطعاً، ويجب الدم في مال الأجير قطعاً^(٨).

(١) نهاية اللوحة (٢٦٩/ب).

(٢) انظر: البيان (٣٩٣/٧)، والمجموع (١٣١/٧).

(٣) انظر: المجموع (١٣١/٧).

(٤) انظر: فتح العزيز (٥٩/٧)، وروضة الطالبين (٢٦/٣).

(٥) انظر: مختصر المزني (١٦٨/٨)، والمجموع (١٣١/٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٥٩/٧)، والمجموع (١٣١/٧).

(٧) القلم: قص ما طال من الظفر. انظر: المصباح المنير (٥١٥/٢)، والقاموس الفقهي (ص: ٣٠٨).

(٨) انظر: المجموع (١٣١/٧)، وروضة الطالبين (٢٦/٣).

ولو ترك نسكاً لا دم فيه كالمبيت وطواف الوداع، إذا قلنا لا دم فيهما لزمه رد شيء من الأجرة بقسطه قطعاً^(١).

قال القاضي: "ولو شرط عليه الإحرام في أول شوال فأحرم في غيره لزمه الدم، وفي الانجبار الخلاف، وكذا لو شرط عليه أن يحج ماشياً فحج راكباً"^(٢).

قال الرافعي: "ويشبهه أن يكونا مفرعين على أن الميقات الشرطي كالشرعي، وإلا فلا يلزم الدم كما في مسألة تعيين الكوفة"^(٣).

وقال المتولي: "إذا استأجره أن يحج ماشياً فحج راكباً، فإن قلنا الحج راكباً أفضل فقد زاد خيراً، وإن قلنا ماشياً أفضل أساء وعليه دم، وفي وجوب رد التفاوت بين أجرة الراكب والماشي وجهان"^(٤).

قال النووي: "وهذا الأصح"^(٥).

والمسألة المبني عليها فيها ثلاثة أقوال:

أصحها: أن الحج راكباً أفضل وبه قطع جمهور العراقيين^(٦).

والثاني: أنه ماشياً أفضل^(٧).

والثالث: أنهما سواء^(٨).

وقال ابن سريج: "الخلاف قبل الإحرام فأما بعده فالماشي أفضل"^(٩).

(١) انظر: فتح العزيز (٥٩/٧)، والمجموع (١٣١ / ٧).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: فتح العزيز (٥٩/٧).

(٤) انظر: تنمة الابانة (ص: ١٢٩ تحقيق: علي بن سعد العصيمي).

(٥) انظر: المجموع (١٣٢ / ٧).

(٦) قال النووي: "وهو المذهب". انظر: المجموع (٩١/٧)، وروضة الطالبين (٤ / ٣).

(٧) انظر: المجموع (٩١/٧)، والنجم الوهاج (٤٠٣ / ٣).

(٨) انظر: المصدرين السابقين.

(٩) انظر: المصدرين السابقين.

وقال الغزالي: "من سهّل عليه المشي فهو أفضل في حقه، ومن ضعّف وسهّل خلقه به فالركوب أفضل"^(١).

الحالة الثالثة: المخالفة في الجهة.

تقدم أن الاستئجار لأداء^(٢) / النّسكين لا بد فيه من التعرض بصفة أدّئهما.

وفي هذه الحالة ثلاث صور:

الأولى: إذا استأجره على القرآن فإن امتثل وجب دُم القرآن، [وفيمن]^(٣) يجب

عليه وجهان، وقيل قولان:

أصحهما: أنه المستأجر^(٤)، فلو شرط على الأجير بطلت الإجارة^(٥).

ولو كان المستأجر معسراً؟

قال البغوي: "فالصوم على الأجير؛ لأن بعضه يتعين أن يكون في الحج"^(٦).

وقال المتولي: "هو كما لو عجز عن الهدي والصوم جميعاً"^(٧).

والثاني: أنه الأجير^(٨).

وعلى كلا الوجهين يستحق الأجير الأجرة بكما لها^(٩).

وإن خالف: فإما أن يفرد أو يتمتع:

(١) انظر: إحياء علوم الدين (١/٢٦٣).

(٢) نهاية اللوحة (٢٧٠/ب).

(٣) في المخطوط (وفيما)، والمثبت هو الصواب.

(٤) أي أن دم القرآن يكون على المستأجر.

(٥) انظر: التهذيب (٣/٢٤٩)، وفتح العزيز (٧/٥٩)، والمجموع (٧/١٣٢).

(٦) لم أقف عليه للبغوي، لكن نقله عنه الرافعي والنووي. انظر: فتح العزيز (٧/٦٠)، والمجموع (٧/١٣٢).

(٧) انظر: تنمة الابانة (ص: ١٢٧ تحقيق: علي بن سعد العصيمي).

(٨) انظر: المجموع (٧/١٣٢)، وروضة الطالبين (٣/٢٦).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧/٦١)، وروضة الطالبين (٣/٢٧).

فإن أفرد الحج ثم أعتمر فقد نصّ على أنه يلزمه أن يرد من الأجرة حصة العمرة، وهو محمول على ما إذا كانت الإجارة على العين؛ لوقوع عمرته عن نفسه^(١).
أما إذا كانت في الذمة فإن عاد إلى الإحرام بالعمرة فقد زاد خيراً، ولا شيء على واحد منهما؛ لأنه لم يقرن^(٢).

وإن لم يعد فعلية دم؛ لمجاوزته الميقات بغير عمرة^(٣).
وهل يحط شيء من ذلك أم تجبر الإساءة بالدم؟ فيه الخلاف المتقدم.
وإن تمتع: قال المتولي: "إن كانت الإجارة على العين: لم يقع الحج عن المستأجر؛ لوقوعه في غير الوقت المعين"^(٤).

قال الرافعي: "وهو قياس ما سبق"^(٥).
وإن كانت على الذمة: فإن عاد إلى الميقات فأحرم بالحج فلا شيء عليه ولا على المستأجر^(٦).

وإن لم يعد فوجهان:
أحدهما: أنه ليس مخالف، والحكم كما لو امتثل^(٧).
وأصحهما: أنه مخالف؛ لأنه ترك الإحرام بالحج من الميقات، فيجب على الأجير الدم؛ لإساءته^(٨). وفي حط شيء من الأجرة الطريقان السابقان فيما إذا أحرم بعد مجاوزة الميقات.

(١) انظر: الأم (٢/ ١٣٦)، والبيان (٧/ ٣٩٧).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦١)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٤).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦١)، والمجموع (٧/ ١٣٣).

(٤) انظر: تنمة الابانة (ص: ١٢٥، ١٢٦ تحقيق: علي بن سعد العصيمي).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٢).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٢)، والمجموع (٧/ ١٣٣).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٢).

(٨) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٢٨)، والغرر البهية (٢/ ٣٨١).

قال الرافعي: "وذكر أصحاب الشيخ أبي حامد: أنه يلزم الأجير دم؛ لترك الميقات والمستأجر دم؛ للقران الذي أمر به، واستبعده [ابن الصباغ]^(١) وغيره"^(٢).

الثانية: لو استأجره على أن يفرد:

فإن أفرد فذاك، وإن خالف: فإما أن يكون المحجوج عنه حياً أو ميتاً:

فإن كان حياً: فالأجير إما أن يقرن أو يتمتع:

فإن قرن: فإن كانت الإجارة على العين فقد أوقع العمرة في غير وقتها، فهو كما

لو استأجره للحج وحده فقرن، وقد مرّ أنه إن كان المستأجر له حياً^(٣) / فقولان^(٤):

الجديد الصحيح: أنهما يقعان عن الأجير.

والثاني: أن الحج يقع عن المستأجر والعمرة للأجير.

وإن كان ميتاً: وقع النسكان معاً عن الميت^(٥).

وإن كانت الإجارة [على الذمة]^(٦) وقعا عن المستأجر ويجب الدم على الأجير^(٧).

وهل يحط له شيء من الأجرة أو ينجر بالدم؟ فيه الخلاف المتقدم^(٨).

وإن تمتع: فإن كانت الإجارة على العين، فإن كان أمره بتأخير العمرة فقد وقعت

في غير وقتها فيرد حصتها من الأجرة^(٩).

(١) في المخطوط (ابن الصلاح)، والتصويب من فتح العزيز (٦٣/٧).

(٢) انظر: المصدر السابق، والشامل (ص: ٧٧١ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان).

(٣) نهاية اللوحة (٢٧١/أ).

(٤) انظر: المجموع (١٣٣/٧)، وأسنى المطالب (١/٤٥٥).

(٥) قال النووي: "بلا خلاف". انظر: المصدرين السابقين.

(٦) سقطت من المخطوط، والتكملة من فتح العزيز (٦٤/٧).

(٧) انظر: فتح العزيز (٦٤/٧)، والغرر البهية (٢/٣٨١).

(٨) انظر: المجموع (١٣٣/٧)، وروضة الطالبين (٢٨/٣).

(٩) انظر: البيان (٣٩٨/٧)، وفتح العزيز (٦٤/٧).

وإن كان أمره بتقديمها، أو كانت الإجارة على الذمة وقعا عن المستأجر ولزم الأجير دم إن لم يعد إلى الميقات لإحرام الحج، وفي انحطاط بعض الأجرة الخلاف المتقدم^(١).
ولو كان قال للأجير: "حج عني فإن تمتعت أو قرنت فقد أحسنت"، فقرن أو تمتع وقع النسكان للمستأجر قطعاً^(٢).

وإن كان المحجوج عنه ميتاً، وقع النسكان معاً عن الميت سواء قرن أو تمتع؛ لصحة وقوع الحج من الأجنبي عنه بغير إذنه وإذن وارثه^(٣).

الصورة الثالثة: أن يستأجره على أن يتمتع، فإن امتثل فالحكم كما لو أمره بالقران ففعل^(٤).

وإن أفرد: فإن قَدِمَ العمرة وعاد إلى الميقات للإحرام بالحج فقد زاد خيراً^(٥).
وإن أخر العمرة: فإن كانت إجارة عين انفسخت في العمرة؛ لفوات وقتها المسمى فيرد حصتها من المسمى^(٦).
وإن كانت على الذمة: فإن عاد إلى الميقات للإحرام بالعمرة فلا شيء عليه، وإن لم يعد فعليه دم^(٧).

وفي حط شيء من الأجرة الخلاف السابق.
وإن قرن فقد نصّ على أنه زاد خيراً^(٨).

(١) انظر: المجموع (١٣٣/٧)، والغرر البهية (٢ / ٣٨١).

(٢) انظر: المجموع (١٣٤/٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: فتح العزيز (٦٣/٧)، والمجموع (١٣٣/٧)، وروضة الطالبين (٢٨/٣).

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) انظر: روضة الطالبين (٢٨ / ٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٤).

(٨) انظر: الأم (١٣٥ / ٢)، والمجموع (١٣٣/٧)، وحاشية الجمل (٢ / ٣٩٣).

ثم إن عدد الأفعال للنسكين فلا شيء عليه^(١).

وإن لم يعددها فهل يحط شيء من الأجرة للاقتصار للأفعال؟

فيه وجهان: أظهرهما: لا^(٢).

(وهل)^(٣) يجب الدم على المستأجر لأمره به أو على الأجير؟

فيه وجهان كالوجهين المتقدمين في عكسه، ولو طاف طوافين وسعى سعيين لم

يسقط عنه الدم^(٤).

قال الرافعي: "والمسائل كلها مشتركة في أنّ العدول عن الجهة المأمور بها إلى غيرها

غير قادح في وقوع النسكين عن المستأجر، وأورد عليه إشكالاً^(٥).

فرع: لو استؤجر للحج فاعتمر أو للعمرة فحج، فإن كانت الإجارة^(٦)/لميت

وقع عن الميت، وإن كانت عن حي وقع عن الأجير ولا يستحق شيئاً من

الأجرة^(٧).

(١) انظر: المجموع (١٣٣/٧)، والغرر البهية (٢/ ٣٨١).

(٢) انظر: فتح العزيز (٦٣/٧)، والمجموع (١٣٣/٧).

(٣) في المخطوط (وقال)، والمثبت هو الصواب؛ ليستقيم الكلام.

(٤) انظر: فتح العزيز (٦٤/٧)، والمجموع (١٣٣/٧).

(٥) وهو: "أنّ ما يراعى الإذن في أصله يراعى في تفاصيله المقصودة، فإذا خالف كان المأتي به غير

المأذون فيه". انظر: فتح العزيز (٦٤/٧).

(٦) نهاية اللوحة (٢٧١/ب).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٢٦٤)، والمجموع (١٣٣/٧).

الحالة الرابعة: المخالفة المفسدة.

فلو جامع الأجير قبل التحلل الأول فسد حجه وانقلبت إليه، فيلزمه الكفارة والمضي فيه. وهذا المذهب المنصوص الذي قطع به الجمهور^(١).

وفيه قول آخر: أنه لا يفسد ويبقى صحيحاً واقعاً للمستأجر؛ لأن العبادة للمستأجر فلا تفسد بفعل غيره^(٢).

وقال القاضي: "ينبغي أن يكون موقوفاً إلى القضاء، فإن قضى فالقضاء يقع عن المحجوج عنه، ولا كفارة ولا قضاء على الأجير"^(٣).

وإن فُسخت الإجارة انصرف الفاسد إلى الأجير، وعليه القضاء والبدنة ورد الأجرة^(٤).

وعلى المذهب: إن كانت الإجارة على العين انفسخت ويلزمه رد الأجرة، والقضاء الذي يأتي به يقع عنه^(٥).

وإن كانت على الذمة لم ينفسخ، والقضاء الذي يأتي به يقع عنه أو عن المستأجر؟ فيه وجهان: وقيل قولان:

أصحهما: عنه^(٦).

فعلى هذا يلزمه حجة أخرى للمستأجر، فيقضي عن نفسه في السنة الثانية ثم يحج عن المستأجر في أخرى، أو ينيب من يحج عنه في سنة القضاء أو غيرها^(٧).

(١) انظر: الأم (٢/ ١٣٦)، والمجموع (٧/ ١٣٤).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٩).

(٣) انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٢٥٧).

(٤) انظر: تحفة المحتاج (٤/ ٣٣)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٥٥)، ونهاية الزين (ص: ٢٠٣).

(٥) انظر: المجموع (٧/ ١٣٤)، ومغني المحتاج (٢/ ٢٢٢).

(٦) أي: عن الأجير. انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٦)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٩).

(٧) انظر: المجموع (٧/ ١٣٤)، وروضة الطالبين (٣/ ٢٩).

وثانيهما: يقع عن المستأجر، وحيث لا يفسخ ثبت للمستأجر الخيار، وهذا في الحج عن العضوب^(١).

فإن كان عن ميت: ففي ثبوت الخيار لوليه الوجهان المتقدمان فعند العراقيين يثبت الخيار، وعند الخراسانيين لا^(٢).

الخامسة: لو أحرم عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه ظناً منه أنه ينصرف، وأتم الحج على هذا الظن، لم ينصرف^(٣).

وفي استحقاقه الأجرة قولان: أصحابهما: أنه يستحقها^(٤).

وهو كالخلاف فيما إذا دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه فأمسكه لنفسه وجحدته وصبغه ثم رده هل يستحق الأجرة^(٥)؟

وقال الإمام: "هما مبنيان عليها، وكالخلاف فيما إذا استؤجر لأخذ مسك من معدن^(٦) مملوك وجعلنا أجرته منه، فقصد العمل لنفسه"^(٧).

(١) انظر: فتح العزيز (٦٧/٧)، وروضة الطالبين (٢٩ / ٣).

(٢) لكن ما ذكره النووي في المجموع (١٣٤/٧): أن الخراسانيين قالوا بثبوت الخيار، ومنعه العراقيين.

(٣) انظر: نهاية المطلب (٣٩١/٤)، والبيان (٥٤/٤).

(٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣٠٧ / ٣)، والمجموع (١٣٤/٧).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦٧/٧)، وكفاية النبيه (٧١ / ٧).

(٦) المعدن: مكان استخراج المعادن بمعنى (المنجم). والمعدن مكان كل شيء يكون فيه أصله ومبتدؤه؛

نحو معدن الذهب والفضة والأشياء. انظر: تهذيب اللغة (١٢٩ / ٢)، والمحكم والمحيط الأعظم (١٨ / ٢).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٣٩١/٤).

السادسة: إذا مات الأجير في أثناء الحج:

وقدّم عليه مقدمة وهي:

أن الحاج لنفسه إذا مات في أثناء الحج هل يجوز لغيره أن يبني على حجه بإجارة أو غيرها ويأتي ببقية الأعمال؟ فيه قولان^(١):

القديم: نعم^(٢).

والجديد الصحيح: المنع^(٣).

وهما كالخلاف^(٤) في جواز البناء على الأذان والخطبة والاستخلاف في الصلاة، لكن الصحيح مختلف^(٥).

فعلى الجديد: حبط المأتي به إلا في الثواب، ووجب الإحجاج من تركته إن كان الحج استقر في ذمته، وإن كان تطوعاً أو لم يستطع إلا في هذه السنة لم يجب^(٦). وعلى القديم: إن اتفق الموت ووقت الإحرام بالحج باقٍ، فيُحرم النائب الحلال بالحج ويقف بعرفة إن لم يكن الأصل وقف، ولا يقف [إن]^(٧) كان وقف، ويأتي ببقية الأعمال، ولا بأس بوقوع إحرام النائب دون الميقات^(٨). وإن لم يكن وقت الإحرام باقياً بطلوع فجر يوم النحر، فبمّ يحرم؟ فيه وجهان: أصحهما: يحرم بالحج^(٩).

(١) انظر: فتح العزيز (٦٨/٧)، والمجموع (١٣٥/٧).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٣٧٨/٤)، وروضة الطالبين (٣٠ / ٣).

(٣) انظر: المجموع (١٣٥/٧)، والغرر البهية (٢٦٤/٢).

(٤) نهاية اللوحة (٢٧٢/أ).

(٥) انظر: فتح العزيز (٦٨/٧).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٣٧٨/٤)، وروضة الطالبين (٣٠ / ٣).

(٧) سقطت من المخطوط، والتكملة من المجموع (١٣٥/٧).

(٨) انظر: فتح العزيز (٦٨/٧)، والمجموع (١٣٥/٧).

(٩) انظر: المجموع (١٣٥/٧)، والغرر البهية (٢٦٤/٢).

والثاني: يحرم بعمره ثم يطوف ويسعى، ويجزئانه عن طواف الحج وسعيه، ولا يبيت ولا يرمي؛ لأنهما ليسا من أفعال العمرة، لكن يجبران بالدم^(١).

ولو مات بين التحللين:

فعلى الأول: يحرم النائب إحراماً لا يُحرم اللبس والقلم، وإنما يُحرم النساء^(٢).

ولو مات بعد التحللين: امتنعت النيابة؛ لإمكان جبر ما بقي بالدم^(٣).

قال الرافعي: "وأوهم بعضهم إجراء الخلاف فيه"^(٤).

رجعنا إلى المقصود، فإذا مات الأجير في الحج فله ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون بعد الشروع في الأعمال وقبل الفراغ منها، ففي استحقاقه شيئاً من الأجرة قولان: أحدهما: لا^(٥).

وأصحهما: أنه يستحق بقدر عمله^(٦)، وهما راجعان إلى أن هذا العقد يلتحق بالإجازات أم بالجعالات^(٧).

ونسب بعضهم الاستحقاق إلى الجديد، وعدمه إلى القديم^(٨).

وبناهما بعضهم على أن البناء على الحج هل يجوز؟

إن جوزناه استحق بقسطه ما عمل، وإن منعناه لم يستحق شيئاً^(٩).

(١) انظر: بحر المذهب (٤/ ١٨)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٠).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٩)، وكفاية النبيه (١١/ ٢٧٨).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٣٠)، والغرر البهية (٢/ ٢٦٤).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ٦٩).

(٥) انظر: الحاوي (٤/ ٢٧٤)، والمجموع (٧/ ١٣٦).

(٦) قال النووي: "هذا هو المذهب". انظر: روضة الطالبين (٣/ ٣١)، والغرر البهية (٢/ ٢٦٤).

(٧) انظر: فتح العزيز (٧/ ٧٠)، والمجموع (٧/ ١٣٦).

(٨) انظر: المصدرين السابقة.

(٩) انظر: فتح العزيز (٧/ ٧٠).

وَضَعَفَ بِأَنَّ الصَّحِيحَ وَالْمَنْسُوبَ إِلَى الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا^(١).
وَبَنَاهُمَا الْإِمَامُ عَلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ، فَقَالَ: "إِنْ جَوَزْنَاهُ اسْتَحَقَّ الْأَجِيرُ قِسْطاً مِنَ الْأَجْرَةِ قِطْعاً، وَإِنْ لَمْ نَجْزِزْهُ فَفِي اسْتِحْبَابِهِ قِسْطاً مِنَ الْأَجْرَةِ الْقَوْلَانِ"^(٢).
وَلَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْقَوْلَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ بَعْدَ الْوُقُوفِ أَوْ قَبْلَهُ^(٣).
وَفِيهِ وَجْهٌ بَعِيدٌ: أَنَّهُ إِنْ مَاتَ بَعْدَهُ اسْتَحَقَّ قِطْعاً^(٤).
فَإِنْ قَلْنَا يَسْتَحَقُّ قِسْطاً مِنَ الْأَجْرَةِ، فَالْأَجْرَةُ تُوْزَعُ عَلَى^(٥) / الْأَعْمَالِ وَحْدَهَا^(٦).
وَإِنْ قَالَ: "لِيَحْجِ عَنِي مِنْ بَلَدٍ كَذَا"، فَالْتَوَازُعُ عَلَيْهِمَا مَعاً^(٧).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/٣٨٠).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/٧١)، وروضة الطالبين (٣/٣١).

(٤) انظر: المجموع (٧/١٣٦)، وروضة الطالبين (٣/٣١).

(٥) نهاية اللوحة (٢٧٢/ب).

(٦) ذكر النووي في المسألة قولين: الأول: أن الأجرة توزع على الأعمال فقط.

والثاني: أنها توزع على الأعمال وعلى قطع المسافة معاً، وبين أنه قول الأكثرين وأنه أظهرهما.

انظر: المصدرين السابقين، ونهاية المطلب (٤/٣٨٠)،

(٧) أي: على الأعمال وعلى قطع المسافة. انظر: فتح العزيز (٧/٧١)، وروضة الطالبين (٣/٣١).

الثانية: أن يكون موته بعد الشروع في السير وقبل الإحرام، ففي استحقاقه شيئاً من الأجرة في مقابلة السير خلاف مرتب على الخلاف في الأول^(١).
وأولى هنا بعدم الإستحقاق، وهو المنصوص الصحيح^(٢).
وأفتى الإصطخري وأبو بكر الصيرفي^(٣) بالاستحقاق وبه [ألزم]^(٤) القرامطة^(٥) الحجيح بالكوفة^(٦).
وصحح ابن عبدان التفصيل المتقدم في الطريق الثاني^(٧).

- (١) انظر: بحر المذهب (٤ / ١٦)، والمجموع (١٣٦ / ٧).
(٢) انظر: الأم (١٣٥ / ٢)، والبيان (٣٦٦ / ٧).
(٣) هو أبو بكر محمد بن عبد الله، المعروف بالصيرفي، الفقيه الشافعي البغدادي، من أصحاب الوجوه، أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريج، كان يقال إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعي. ومن تصانيفه شرح الرسالة، وكتاب في الإجماع، وكتاب في الشروط، توفي سنة (٣٣٠هـ). والصيرفي: بفتح الصاد المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وفتح الراء وبعدها فاء، هذه النسبة مشهورة لمن يصرف الدنانير والدراهم. انظر: طبقات السبكي (٣ / ١٨٦)، ووفيات الأعيان (٤ / ١٩٩)، وتاريخ الإسلام (٧ / ٥٩٦)، والعقد المذهب (ص: ٤٩).
(٤) في المخطوط (جزم)، والمثبت هو الصواب المقتضي لسياق الكلام.
(٥) القرامطة: فرقة دينية باطنية، تستند في مبدئها الأساسي إلى أن لكل ظاهر باطن، فأيات القرآن لها ظاهر ولها باطن ولا يعرف هذا الباطن إلا الإمام العلوي، والمذهب الباطني ينحدر من الفكر الفارسي الخبيث الفاسد، وهم فرقة ضالة منحرفة، ادعوا التشيع في بدايتهم إلى الإسماعيلية، ثم دعوا إلى أنفسهم وتفرقوا إلى فرق، ويُنسبون إلى مؤسس دولتهم حمدان بن الأشعث الملقب بـ (قرمط)، وهو يعني الأصل تلقى الباطنية من فارسي يدعى حسين الأهوازي، وقد تزعم الحركة في الكوفة سنة ٢٨٧ هـ. انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (٢ / ٩٢٩)، وموجز التاريخ الإسلامي من عهد آدم إلى عصرنا الحاضر (ص: ٢٠٩).
(٦) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٢)، وروضة الطالبين (٣ / ٣١).
(٧) يقصد ما نُقل عن ابن سريج أنه قال: إن قال: "استأجرتك لتحج عني"، لم يستحق. وإن قال: "لتحج من بلد كذا"، استحق بقسطه. انظر: المجموع (٧ / ١٣٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٣١).

وفي كلا الحالتين إن كانت الإجارة على العين انفسخت، ولم يكن لورثة الأجير الحج ولا الاستئجار، وللمستأجر أن يستأجر غيره^(١).

وهل له أن يستأجر من يبني على فعله في الحالة الأولى؟

ينبغي على قول البناء في الحج، إن جوزه جاز وإلا فلا^(٢).

وإن كانت الإجارة على الذمة لم يفسخ، ويبقى الحج ديناً في ذمة الأجير يوفى من تركته، ولورثته أن يستأجروا من يحج عن المستأجر، وإن حجوا عنه فإن أمكن ذلك في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك، وإن لم يمكن وتأخر إلى السنة الأخرى ثبت للمستأجر الخيار^(٣).

وهل لهم البناء [على]^(٤) مورثهم في الحالة الأولى؟

ينبغي على القولين في جواز البناء في الحج، فإن جوزه فلهم أن يبنوا ويتموا^(٥).

والكلام في أن النائب^(٦) (يُم) ^(٧) يُحرم؟ وفي حكم إحرامه بين التحللين كما تقدم^(٨).

(١) انظر: المجموع (١٣٧/٧)، والغرر البهية (٢٦٤/٢).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٣٨٠/٤)، وروضة الطالبين (٣١ / ٣).

(٣) انظر: البيان (٣٦٦ / ٧)، والغرر البهية (٢٦٤/٢).

(٤) في المخطوط (فعلى)، والمثبت هو الصواب.

(٥) انظر: المجموع (١٣٦/٧)، وروضة الطالبين (٣١ / ٣).

(٦) بياض في المخطوط بمقدار كلمة واحدة.

(٧) في المخطوط (ثم)، والتصويب من فتح العزيز (٧٢/٧).

(٨) انظر: فتح العزيز (٧٢/٧)، وروضة الطالبين (٣١ / ٣).

الثالثة: أن يكون بعد فراغ الأركان وقبل فراغ باقي الأعمال:

فَيُنْظَرُ: فَإِنْ فَاتَ وَقْتُهَا أَوْ لَمْ يَفْتَ لَكِنْ لَمْ (يُجْزَ) ^(١) الْبِنَاءَ، وَجِبَ جَبْرُ الْبَاقِي بِالْدمِ مِنْ مَالِ الْأَجِيرِ ^(٢)، وَفِي رَدِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ الْخِلَافُ السَّابِقُ فِيمَنْ أَحْرَمَ بَعْدَ مَجَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ وَجَبَرَهُ بِالْدمِ، وَالْمَذْهَبُ: الرَّدُّ ^(٣).

وإن جَوَّزْنَا الْبِنَاءَ وَكَانَ وَقْتُهَا بَاقِيًا، فَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ عَلَى الْعَيْنِ انْفَسَخَتْ فِي الْأَعْمَالِ الْبَاقِيَةِ وَوَجِبَ رَدُّ قِسْطِهَا مِنَ الْأَجْرَةِ وَيَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَأْجِرُ مَنْ يَرْمِي وَيَبِيتُ وَلَا دَمَ فِي تَرْكَةِ الْأَجِيرِ ^(٤).

وإن كَانَتْ فِي الذِّمَّةِ اسْتَأْجَرَ وَارِثَ الْأَجِيرِ مَنْ يَرْمِي وَيَبِيتُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِحْرَامِ، فَلَا يَلْزَمُ الدَّمُ وَلَا رَدُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ ^(٥).

الحَالَةُ السَّابِقَةُ: لَوْ أُحْصِرَ الْأَجِيرُ فَلَهُ التَّحْلِيلُ ^(٦)، فَإِنْ تَحَلَّلَ فَالَّذِي أَتَى بِهِ يَقَعُ عَنْهُ أَوْ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ؟ فِيهِ ^(٧) وَجْهَانِ:
أَصْحَهُمَا: عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَدَمُ الْإِحْصَارِ ^(٨) عَلَيْهِ ^(٩).

(١) فِي الْمَخْطُوطِ (يَجُوزُ)، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ حَسَبَ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ.

(٢) انْظُرْ: الْبَيَانُ (٧/ ٣٦٦)، وَالْمَجْمُوعُ (٧/ ١٣٧).

(٣) انْظُرْ: الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ.

(٤) انْظُرْ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣/ ٣٢)، وَالْغَرَرُ الْبَهِيَّةُ (٢/ ٢٦٤).

(٥) انْظُرْ: الْمَصَادِرُ السَّابِقَةَ.

(٦) انْظُرْ: الْحَاوِي (٤/ ٢٧٥)، وَبِحَرِّ الْمَذْهَبِ (٤/ ١٩).

(٧) نَهَايَةُ اللَّوْحَةِ (٢٧٣/ أ).

(٨) الْإِحْصَارُ: لُغَةً: الْمَنْعُ وَالْحَبْسُ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: "قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يَقَالُ لِمَنْ مَنَعَهُ خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ أَنْ يَتَصَرَّفَ أَحْصَرَ فَهُوَ مُحْصَرٌ وَلِمَنْ حُبِسَ حُصِرَ فَهُوَ مُحْصَرٌ".

وَاصْطِلَاحًا: أَنْ يُجْبَسَ الْحَاجُّ عَنْ بُلُوغِ الْمَنَاسِكِ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ. انْظُرْ: تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ (ص: ١٦١).

(٩) انْظُرْ: الْمَجْمُوعُ (٧/ ١٣٧)، وَكِفَايَةُ النَّبِيِّ (١١/ ٢٧٩).

وفي استحقاقه شيئاً من الأجرة الخلاف المتقدم فيما إذا مات ولا قضاء عليه ولا على المستأجر^(١).

وإن كانت حجة الإسلام قد استقرت قبل هذه السنة بقي الاستقرار، وإن كانت الإستطاعة في هذه السنة سقطت^(٢).

وإن لم يتحلل ودام على إحرامه حتى فاته الحج انتقل الحج إليه، كما لو أفسده وعليه دم الفوات^(٣).

ولو حصل الفوات بنوم أو تأخير عن القافلة ونحوها من غير إحصار انقلب المأتي به إلى الأجير أيضاً، ولا يستحق الأجير شيئاً في مقابلة عمله على المذهب^(٤). ومنهم من أجرى فيه الخلاف المتقدم في الموت^(٥).

وهل له من الأجرة بقدر عمله إلى حين انقلاب الإحرام إليه؟ فيه قولان منصوصان^(٦).

(١) انظر: فتح العزيز (٧/٧٣)، وروضة الطالبين (٣/٣٢).

(٢) انظر: المجموع (٧/١٣٧).

(٣) انظر: البيان (٧/٣٩٣)، وفتح العزيز (٧/٧٣).

(٤) انظر: روضة الطالبين (٣/٣٢)، وكفاية النبيه (١١/٢٨٠).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) لم أقف على نص للإمام الشافعي في ذلك، لكن حكاه النووي عن الشيخ أبي حامد هكذا من غير إيراد للنصين. انظر: المجموع (٧/١٣٧).

فرع: قال الشافعي: "لا بأس أن يُكرى المسلمُ جمالاً من ذمي ليحج عليها، لكن الذمي لا يدخل الحرم، فيوجه مع جماله مسلماً يحفظها، وإذا كان له عبدٌ نصراني خلفه في الحل، ولا يجوز إدخاله معه الحرم"^(١).

فرع ثان: قال الماوردي: "لو استأجر رجلاً لزيارة قبر النبي ﷺ لم يصح، وأما الجمالة عليها فإن كانت على مجرد الوقوف عند القبر ومشاهدته لم تصح، وإن كانت على الدعاء عنده صحت، ولا يضر الجهل بنفس الدعاء"^(٢).

(١) لم أقف عليه في الأم ولا المختصر، لكن حكاه النووي عن الشافعي. انظر: للمصدر السابق (١٣٩ / ٧).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٧٦).

تنبيه: السفر وشد الرحال لا يجوز إلا إلى المساجد الثلاثة، وقبر النبي ﷺ، إنما يُزار تبعاً لا قصداً، والمقصود هو المسجد. وهذا هو الذي اختاره القاضي عياض والقاضي حسين وإمام الحرمين. انظر: شرح النووي على مسلم (١٠٦ / ٩)، وفتح الباري (٣ / ٦٥).

المقدمة الثانية للحج

النظر في المواقيت^(١)

وميقات الحج والعمرة ينقسم إلى زماني ومكاني^(٢).

أما الزماني: فوقت الإحرام بالحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة^(٣).

وفي الليلة العاشرة وجه: أنها ليست من أوقات الإحرام^(٤)، وينتهي وقت الإحرام بانقضاء يوم عرفة^(٥)، ويجوز أن يكون هذا الوجه صادراً ممن يقول أنها ليست وقتاً للوقوف^(٦).

وكلام الغزالي يقتضي أنّ صاحبه يقول به، وإن سلم أنها وقت الوقوف^(٧). وفيه قول: أن ذا الحجة كله وقت له، ونسبه بعضهم إلى القديم^(٨).

(١) المواقيت: لغةً: جمع ميقات، وأصله: مِوقات، بالواو، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ولهذا ظهرت في الجمع، فقل: ميقات، ولم يقل: مياقات. وهو القدر المحدد للفعل من الزمان والمكان. وشرعاً هنا: زمن العبادة ومكانها بإطلاقه عليه حقيقي. وأصله: الزمان، ثم توسع فيه فأطلق على المكان. انظر: المصباح المنير (٢/ ٦٦٧)، والنظم المستعذب (١/ ٥٢)، وتحفة المحتاج (٤/ ٣٣)، ونهاية المحتاج (٣/ ٢٥٥).

(٢) الميقات الزماني: يقصد به الفترة الزمنية التي يصح أن يقع فيها الإحرام في الحج. وأما الميقات المكاني: فيقصد به الحدود المكانية التي يجب أن لا يتجاوزها قاصد الحج إلا وهو محرم. انظر: الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي (٢/ ١٢٩).

(٣) انظر: مختصر المزني (٨/ ١٥٩)، والتنبيه (ص: ٧٠)، والمهذب (١/ ٣٦٧).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٦٤)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٧).

(٥) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٨٠)، والمجموع (٧/ ١٤٢).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧/ ٧٤)، وكفاية النبيه (٩/ ٧٩).

(٧) انظر: الوسيط (٢/ ٦٠٦).

(٨) انظر: البيان (٤/ ٦١)، والمجموع (٧/ ١٤٢)، والنجم الوهاج (٣/ ٤٢٥).

قال كثير من أصحابنا: ولا يظهر لهذا الخلاف فائدة^(١).

وقال العبدري: "يظهر إذا أُخِّر طواف الإفاضة عن ذي الحجة، فإنه يلزمه دم"^(٢).

قال النووي: "وليس كما قال؛ فإن الدم عندنا لا يوجب بتأخير^(٣) الطواف وإن أُخِّرهُ سنين"^(٤).

ومعنى كون هذه أشهر الحج: أنه لا يجوز إيقاع شيء من أفعال الحج إلا فيها، وكذا الإحرام فإن أحرم به في غيرها انعقد عمرة^(٥).

والمكي كغيره، لكن يستحب له الإحرام يوم التَّرويه^(٦)، ويستثنى منه المتمتع غير الواجد للهدي على ما سيأتي^(٧).

وأما العمرة فجميع السنة وقت لها^(٨).

ولا يُكره في شيء منها سواء في أشهر الحج وأيام العيدين والتشريق وأوقات كراهة الصلاة وغيرها^(٩).

وُتستحب في جميع السنة كاستحبابها في أشهر الحج، وفي رمضان وهي فيه أفضل منها في غيره^(١٠).

(١) انظر: فتح العزيز (٧/٧٥)، والمجموع (٧/١٤٦).

(٢) انظر: المجموع (٧/١٤٦).

(٣) نهاية اللوحة (٢٧٣/ب).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤/٢٨)، والتنبيه (ص: ٧٠).

(٦) يوم التَّرويه: هو اليوم الثامن من ذي الحجة، سمي به؛ لأنَّ الحجاج يَتَرَوُّونَ به من الماء ويَهْضُونَ إلى منى ولا ماء بها، فيتزوّدون رِيَّهم من الماء، ويُسمى يوم النقلة؛ لانتقالهم فيه من مكة إلى منى.

انظر: تهذيب اللغة (١٥/٢٢٥)، والغرر البهية (٢/٣٢٢).

(٧) انظر: المجموع (٧/١٩٦).

(٨) انظر: الأم (٢/١٥٧)، وغاية البيان (ص: ١٦٧).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧/٧٦)، والمجموع (٧/١٤٨).

(١٠) انظر: البيان (٤/٦١)، فتح العزيز (٧/٧٦)، والمجموع (٧/١٤٨).

ولا يُكره عمرتان فأكثر في السنة الواحدة [بل يستحب الإكثار منها في جميع السنة] ^(١) بل في اليوم الواحد ^(٢).

وقد يمتنع في بعض السنة لعارض لا بسبب الوقت، وذلك في المحرم بالحج لا يصح منه الإحرام فيها قبل الشروع في التحلل على المذهب ^(٣)، كما سيأتي في إحرام القاذف. وكذا لا يصح له عقب التحللين إذا عكف (بمى) ^(٤) للمبيت والرمي قطعاً ^(٥).

فأما إذا نفر النفرة الأولى - وهو بعد الرمي في ثاني أيام التشريق - وفارق منى ثم أحرَمَ بعمره في باقي أيام التشريق ليلاً أو نهاراً فعمرته صحيحة ^(٦).

قال الشيخ أبو محمد: "ولا يتصور حلال [يحرم بعمره] ^(٧) ولا ينعقد إحرامه [إلا في هذه الصورة] ^(٨) على الصحيح" ^(٩).

وقد يجاب عنه بأن عدم الانعقاد هنا؛ لعدم أهليته لا لعارض كما في حق الكافر ^(١٠).

قال البندنيجي: "ويجوز أن يقيم على إحرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء" ^(١١).

(١) في المخطوط (الإكثار منها)، والتكملة من المجموع (٧ / ١٤٧)، وتكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٢٩١).

(٢) انظر: البيان (٤ / ٦٣)، والمجموع (٧ / ١٤٧)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٨).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٧)، والمجموع (٧ / ١٤٨).

(٤) في المخطوط (لمنى)، والتصويب من روضة الطالبين (٣ / ٣٧).

(٥) انظر: المصدر السابق، ومغني المحتاج (٢ / ٢٢٣).

(٦) وقيدته العمراني: بأن "يخرج من منى قبل الغروب". انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٨)، والبيان (٤ / ٧٤).

(٧) سقطت من المخطوط، والتكملة من المجموع (٧ / ١٤٨).

(٨) سقطت من المخطوط، والتكملة من المصدر السابق.

(٩) انظر: المصدر السابق.

(١٠) انظر: المرجع السابق.

(١١) انظر: كفاية النبيه (٧ / ٧٧)، والنجم الوهاج (٣ / ٤٤٣)، والغرر البهية (٢ / ٢٧٧).

فروع:

الأول: لو أحرم بالحج في غير أشهره فقد مر أنه لا ينعقد^(١). ونصّ في موضع على أنه يكون عمرة^(٢). وفي آخر على أنه يتحلل بعمل عمرة^(٣). ولا خلاف أنه ينعقد إحرامه ويأتي بأفعال العمرة، وفي انعقاد عمرته ثلاث طرق^(٤):

أظهرها: أن فيه قولين: أصحابها: أنه ينعقد عمرة، فإن كانت عليه عمرة الإسلام سقطت بهذه^(٥). وثانيها: لا تنعقد عمرة، لكنه يتحلل بعمل عمرة فلا تسقط بها عنه عمرة الإسلام إن كانت عليه^(٦).

وهما كالقولين فيما لو أحرم بالصلاة قبل وقتها هل تنعقد نافلة؟ لكن الأظهر هناك: أنها لا تنعقد نافلة إن كان عالماً بالحال^(٧).

والثاني: القطع بالقول الثاني^(٨).

والثالث: أن إحرامه ينعقد مبهماً^(٩)، فإن صرفه إلى العمرة كان عمرة صحيحة، وإن لم يصرفه تحلل بعمل عمرة^(١٠). ونزلوا النصين على هاتين الحالتين.

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٢٤١)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٧).

(٢) انظر: الأم (٢ / ١٦٨)، ومختصر المزني (٨ / ١٥٩).

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٤)، وحلية العلماء (٣ / ٢١٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٧)، والمجموع (٧ / ١٤٨).

(٥) انظر: المصادر السابقة، والنجم الوهاج (٣ / ٤٥٢).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٨١)، وفتح العزيز (٧ / ٧٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٦٥)، وكفاية النبيه (٧ / ٨١).

(٨) أي: أنه يتحلل بأعمال عمرة ولا تحسب له عمرة. انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٨)، والمجموع

(٧ / ١٤٨)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٧).

(٩) نهاية اللوحة (٢٧٤ / أ).

(١٠) انظر: المراجع السابقة.

ولو أحرم قبلها^(١) إحراماً مطلقاً فطريقان:

أصحهما: - وقطع به الجمهور - أن إحرامه ينعقد بعمره^(٢). وخزجه أبو علي السنجي على وجهين يأتيان فيما إذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره هل يجوز^(٣)؟

فإن جوزناه انعقد مبهماً، فإذا دخلت أشهر الحج تحير بين أن يجعله حجاً أو عمرة أو قراناً، وبه قال أبو عبد الله الخضرى^(٤)(٥). وإن منعناه انعقد بعمره^(٦).

قال النووي: "والصواب الأول"^(٧).

الثاني: قال صاحب البيان: "لو أحرم قبل أشهر الحج، ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة؟"

فهى عمرة قطعاً.

وإن أحرم بالحج وشك هل كان إحرامه في أشهر الحج أو قبلها؟ قال الصيمري: كان حجاً^(٨).

(١) أي: قبل أشهر الحج.

(٢) انظر: فتح العزيز (٧/٧٨)، وروضة الطالبين (٣/٣٨).

(٣) انظر: المجموع (٧/١٧١)، وروضة الطالبين (٣/٤٥).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الخضرى - منسوب إلى بعض أجداده - المروزي، كان من أساطين المذهب، يضرب بذكائه وقوة حفظه المثل، وإذا حفظ شيئاً لا يكاد ينساه، وهو صاحب وجه في المذهب، له وجوه غريبة نقلها الخراسانيون، تفقه على القفال الشاشي، وتفقه عليه جماعة منهم أبو علي الدقاق والقفال الصغير. كان موجوداً في سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٧٢)، وطبقات ابن كثير (١/٤٣٣)، وطبقات ابن قاضي شعبة (١/١٤٦).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/٧٨).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: المجموع (٧/١٤٣).

(٨) انظر: البيان (٤/٦٥)، والمجموع (٧/١٤٣).

فصل

وأما الميقات المكاني: وهو الذي لا يجوز مجاوزته لمريد النسك إلا بإحرام^(١).

فقاصد النسك: إما أن لا يكون مقيماً بمكة، أو يكون مقيماً بها.

وغير المقيم إما أن يكون مسكنه وراء المواقيت الشرعية وهو الأفقي^(٢)، أو بينها

وبين مكة، والأول إذا انتهى إلى الميقات: فإما أن يكون مريداً للنسك أم لا.

فالناس إذاً أربعة أصناف:

الأول: الأفقي الذي داره وراء الميقات، القاصد مكة لحج أو عمرة، أو لهما.

فعليه أن يحرم من الميقات الذي في طريقه إذا انتهى إليه، فإن جاوزه وهو غير محرم أساء ولزمه دم^(٣).

والمواقيت خمسة:

أحدها: ميقات أهل المدينة، وهو ذو الخليفة^(٤). وهو موضع بقربها بينه وبينها ستة أميال.

وقيل: سبعة. وقيل أربعة. وقيل ميل واحد^(٥). وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل،

وهو أبعد المواقيت من مكة^(٦).

(١) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٢٦)، والفقہ المنهجي (٢/ ١٢٩).

(٢) قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: "الأفاقي منسوب إلى الآفاق وهي النواحي ويقال له الأفقي بضم الهمزة وفتحها وهو من مسكنه فوق الميقات الشرعي أو فيه". انظر: أسنى المطالب (١/ ٤٥٨)، وحاشية الجمل (٢/ ٣٩٢).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ٨٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٩).

(٤) يبعد عن المدينة على طريق مكة، تسعة أكيال جنوباً وهي اليوم بلدة عامرة وقد دخلت في المدينة، وتعرف عند العامة بأبيار علي. انظر: الأم (٢/ ١٥١)، ومختصر المزني (٨/ ١٦١)، ومعجم المعالم الجغرافية (ص: ١٠٤).

(٥) انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٣/ ٩٥٤)، ومراصد الاطلاع (١/ ٤٢٠).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧/ ٨٠)، والبلدان لليعقوبي (ص: ١٥٢).

وثانيها: ميقات أهل الشام ومصر والمغرب الجحفة^(١). وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على نحو ثلاث مراحل من مكة وسبعة من المدينة^(٢).

وثالثها ميقات أهل اليمن وهو يَلَمَم^(٣). ويقال: أَلَمَم - جبل من تامة - وهو على مرحلتين من مكة^(٤).

ورابعها ميقات أهل نجد الحجاز ونجد اليمن قرْن بإسكان الراء^(٥). وهو جبل بينه وبين مكة^(٦) مرحلتان^(٧). وقيل: قرْن اثنان: أحدهما في هبوط يقال له قرْن المنازل. والآخر: على ارتفاع بقرية وهو القرنة وكلاهما ميقات^(٨).

- (١) الجحفة: بالضم ثم السكون، والفاء: كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة، بينها وبين البحر ستة أميال، وبينها وبين مكة نحو ستة وسبعين ميلاً، وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يَمروا على المدينة، فإن مروا بالمدينة فميقاتهم ذو الحليفة، وكان اسمها مهيعه، وإنما سميت الجحفة؛ لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي الآن خراب، وتوجد اليوم آثارها شرق مدينة رابغ بحوالي (٢٢) كيلاً، ويحرم الناس اليوم من رابغ. انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٢/ ٣٦٨)، والروض المعطار (ص: ١٥٦)، ومعجم المعالم الجغرافية (ص: ٨٠).
- (٢) وقيل: على نحو خمس مراحل وثلاثي مرحلة من المدينة، وعلى نحو أربع مراحل ونصف من مكة. انظر: معجم البلدان (٢/ ١١١)، ووفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى (٤/ ٤٧).
- (٣) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٦٧)، والتنبيه (ص: ٧١).
- (٤) وادٍ فحل يمر جنوب مكة على بُعد (١٠٠ كم)، ويُعرف اليوم بالسعدية. انظر: الروض المعطار (ص: ٦١٩)، ومعجم المعالم الجغرافية (ص: ٣٣٩).
- (٥) انظر: البيان (٤/ ١٠٦)، وعمدة السالك (ص: ١٢٥).
- (٦) نهاية اللوحة (٢٧٤/ب).
- (٧) وهو على طريق الطائف من مكة المارّ بنخلة اليمانية، يبعد عن مكة ثمانين كيلاً وعن الطائف ثلاثة وخمسين كيلاً. ويقال له أيضاً: قرن الثعالب. انظر: معجم البلدان (٤/ ٣٣٢)، والمعالم الأثرية (ص: ٢٢٦).
- (٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ٨٢).

وخامسها ميقات أهل المشرق والعراق وخراسان وهو ذات عِرْق^(١) - قرية على مرحلتين من مكة - وقد خربت، وعِرْقُ الجبل المشرف على العَقِيق^(٢).
والمواقيت الأربعة الأول نصّ عليها النبي ﷺ^(٤).
وأما الخامس فهل هو منصوص عليه أم مجتهد فيه؟ فيه وجهان، وقيل: قولان:
أحدهما: - وهو نصّه في الأم^(٥)، والأصح عند القاضي والإمام وآخرين^(٦)، وبه قطع الغزالي - أنه مجتهد فيه^(٧).
وأصحهما: - عند الجمهور، قيل: ونصّ عليه - أنه منصوص عليه^(٨).
قال الشافعي والأصحاب: "ولو أحرم أهل المشرق من العَقِيق كان أفضل"^(٩).
وهو وادٍ وراء ذات عرق مما يلي المشرق^(١٠).

- (١) ذات عِرْق: مهَلُّ أهل العراق، وهو الحدّ بين نجد وحمّالة. قرب أوطس، وهو منزل كثير الأهل والشجر وماءه من البرك، وفيه مسجد، ويسمى اليوم (الضريبة)، ويقع على بُعد (٩٠ كم) إلى الشمال الشرقي من مكة، وعِرْقُ الجبل للمشرف على ذات عرق. انظر: معجم البلدان (٤/ ١٠٧)، ومعالم مكة (ص: ١٦٠)، وأطلس الحديث النبوي (ص: ١٨١).
- (٢) انظر: مغني المحتاج (٢/ ٢٢٥)، والغرر البهية (٢/ ٢٨٢).
- (٣) انظر: معجم البلدان (٤/ ١٠٧)، ومعالم مكة (ص: ١٦٠)، وأطلس الحديث النبوي (ص: ١٨١).
- (٤) ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضيهما الله عنهما قال: «إن النبي ﷺ وقّت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولن أئى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة» أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج، باب مهَلُّ أهل مكة للحج والعمرة، (٢/ ١٣٤ ح ١٥٢٤)، ومسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، (٢/ ٨٣٩ ح ١١٨١).
- (٥) انظر: الأم (٢/ ١٥٠)، والحاوي الكبير (٤/ ٦٨).
- (٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٠٧)، والمجموع (٧/ ١٩٧).
- (٧) انظر: الوسيط (٢/ ٦٠٧).
- (٨) انظر: فتح العزيز (٧/ ٨٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٣٩).
- (٩) انظر: الأم (٢/ ١٥٠)، ومختصر المزني (٨/ ١٦١)، وفتح العزيز (٧/ ٨١).
- (١٠) يقال له (عقيق عشيرة)، وهو غير عقيق المدينة الوادي المبارك. والعَقِيقُ: كل مسيل ماء شقه السيل في الأرض فأخوه ووسعاه، وقال الأصمعي: الأعقة الأودية. انظر: معجم البلدان (٤/ ١٣٨)، والمعالم الأثيرة (ص: ١٩٩).

(وينبغي)^(١) لمن أحرم من ذات عرق أن يتحرى ويطلب آثار القرية القديمة، ومن علاماتها المقابر القديمة^(٢)، والاعتبار الموضع الأول^(٣).
وهذه المواقيت لأهلها ولكل من مر بها من غير أهلها، كما يفعله أهل الشام [في هذه الأزمان أنهم]^(٤) يمرون بالمدينة فيكون ميقاتهم ذو الحليفة فيحرمون منها، ولا يجوز تأخير إحرامهم إلى الجحفة^(٥).
ولا يتعين أعيان هذه المواقيت، ويكفي المختار من تلك الطريق أن يحرم من موضع يحاذي الميقات^(٦).
ويستحب أن يحرم من أول الميقات، ولو أحرم من آخره الأقرب إلى مكة أجزأه^(٧).

(١) عبّر النووي في المجموع (١٩٨/٧) بلفظ: "ويجب".

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٦٩/٤)، والمجموع (١٩٨/٧).

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) في المخطوط (الأزمان نهم)، والتصويب من المجموع (١٩٨/٧).

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: فتح العزيز (٨٥/٧)، ومغني المحتاج (٢/٢٢٦).

(٧) انظر: منهاج الطالبين (ص: ٨٤)، وفتح الرحمن (ص: ٥١٢).

فروع:

الأول: القاصد مكة للنسك إذا سلك طريقاً في البحر أو البر لا ينتهي إلى واحد من المواقيت الخمسة فعليه أن يحرم إذا حاذى أول ميقات منها^(١).

ويستحب أن يستظهر بشيء حتى يتيقن أنه حاذاه أو أنه فوقه^(٢).

وأشار القاضي أبو الطيب إلى وجوبه^(٣)، والمذهب استحبابه^(٤).

ولو حاذت طريقه ميقتين، فإن تساويا في المسافة إلى طريقه وفي المسافة إلى مكة أحرم إذا حاذاهما، وينسب إحرامه إلى أيهما شاء^(٥).

وإن كان أحدهما أبعد من مكة فوجهان:

أحدهما: - وهو ما أورده القُوراني - أنه يتخير إن شاء أحرم من الموضع المحاذي [لأبعد الميقتين، وإن شاء أحرم من الموضع المحاذي]^(٦) لأقربهما^(٧).

وأظهرهما: أنه يحرم من الموضع المحاذي لأبعدهما، وليس له انتظار الوصول إلى محاذة الأقرب^(٨) / وبه قال القفال^(٩).

وقد يتصور محاذاة ميقتين دفعةً واحدة، وذلك بانحراف أحد الطريقين أو [التوائه أو وعورة]^(١٠) فيحرم من موضع المحاذاة، وهل هو منسوب إلى أقرب الميقتين أو أبعدهما؟ فيه وجهان^(١١):

(١) انظر: الأم (٢/١٥٠)، والمهذب (١/٣٧٢)، وغاية البيان (ص: ١٦٧).

(٢) انظر: المجموع (٧/١٩٩)، وتحفة المحتاج (٤/٤١).

(٣) انظر: التعليقة لأبي الطيب (ص: ٧٧٢ تحقيق: فيصل شريف مُجَدِّد).

(٤) انظر: المجموع (٧/١٩٩)، وأسنى المطالب (١/٤٦٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/٨٦)، وروضة الطالبين (٣/٤٠)، وكفاية النبيه (٧/١٢٥).

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من المخطوط، والمثبت من فتح العزيز (٧/٨٦).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/٢١١)، وفتح العزيز (٧/٨٦)، وكفاية النبيه (٧/١٢٥).

(٨) نهاية اللوحة (٢٧٥/أ).

(٩) انظر: المصادر السابقة.

(١٠) في المخطوط (التولية أو عورة)، والتصويب من المجموع (٧/١٩٩).

(١١) انظر: نهاية المطلب (٤/٢١١)، والمجموع (٧/١٩٩).

تظهر فائدتهما فيما إذا جاوز موضع المحاذاة بغير إحرام و انتهى إلى موضع يفضي إليه طريقاً [الميقاتين]^(١)، وإذا أراد العود لدفع الإساءة ولم يعرف موضع المحاذاة، هل يرجع إلى هذا أم إلى ذاك^(٢)؟
وإن تفاوتت [الميقاتان]^(٣) في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فالاعتبار بالقرب إليه أم إلى مكة؟

فيه وجهان:

أظهرهما: الأول، ويكفي كل من جاوز الميقات بغير إحرام أن يرجع إلى مثل تلك المسافة وإن لم يرجع إلى ذلك الموضع بعينه^(٤).

قال الرافعي: "والأئمة فرضوا هذه الأقسام فيما إذا توسط بين طريقين يفضي كل واحد إلى الميقات، ويمكن تصوير القسم الثالث والرابع في ميقاتين على يمينه أو شماله [كذي]^(٥) الحليفة والجحفة، فإن أحدهما بين يدي الآخر، فيجوز فرضهما على اليمين أو الشمال، ويتساوى قربهما إلى طريقه وتفاوتته"^(٦).

الثاني: لو سلك طريقاً لا يمر فيها بميقات ولا يحاذيه لزمه أن يحرم إذا لم يبق بينه وبين مكة إلا مرحلتان؛ فإن ذلك أدنى المواقيت، وعليه اعتمد عمر في اجتهاده في ذات عرق^(٧).

(١) في المخطوط (المتقاربين)، والتصويب من روضة الطالبين (٣ / ٤١).

(٢) انظر: فتح العزيز (٨٧/٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٤١).

(٣) في المخطوط (الميقات)، والتصويب من روضة الطالبين (٣ / ٤١).

(٤) انظر: المجموع (١٩٩/٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٤١).

(٥) في المخطوط (كذا)، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة.

(٦) انظر: فتح العزيز (٨٨/٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢١١)، وإعانة الطالبين (٢ / ٣٤٣)، وحاشية (٢ / ٤٠٤).

الثالث: إذا جاوز الموضع الذي لزمه الإحرام منه غير محرم فقد أساء، وعليه العود إليه والإحرام منه إلا أن يعرض له عذر، كخوف الإنقطاع عن الرفقة وخوف الطريق وضيق الوقت وشدة المرض فيعذر في تلك العود ويمضي على حاله، ثم إن لم يعد لعذر أو لغير عذر فعليه دم^(١).

وخصصه القاضي الطبري والبغوي بما إذا أحرم بحجة في تلك السنة أو بعمرة مطلقاً، فإن أحرم بالحج في السنة الثانية لم يلزمه دم^(٢).

وإن عاد قبل الإحرام وأنشأه منه، فالمذهب المقطوع به أنه لا دم عليه سواء عاد قبل دخول مكة أو بعده^(٣).

وقال الإمام وتبعه الغزالي: "إن عاد قبل مسافة القصر فلا دم عليه، وإن عاد بعد أن دخل مكة سقط عنه"^(٤).

وإن عاد بعد مسافة القصر وقبل دخول مكة فوجهان: أظهرهما: أنه يسقط^(٥). وهذا شاذ^(٦).

وإن^(٧)/أحرم^(٨) ثم عاد محرماً ففي سقوط الدم طرق^(٩):

أحدها: فيه وجهان، وقيل: فيه قولان سواء رجع من مسافة قريبة أو بعيدة^(١٠).

(١) انظر: الأم (١٥٧/٢)، والمهذب (٣٧٣/١)، وأسنى المطالب (٤٦٠/١).

(٢) لم أقف عليه للقاضي الطبري ولا البغوي، وانظر: حاشية الجمل (٤٠٦/٢).

(٣) انظر: المجموع (٢٠٦/٧)، وروضة الطالبين (٤١/٣).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٢٠٩/٤)، والوسيط (٦٠٩/٢).

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) قال النووي في المجموع (٢٠٧/٧): "وهذا التفصيل شاذ منكر".

(٧) نهاية اللوحة (٢٧٥/ب).

(٨) أي: أحرم بعد مجاوزة الميقات.

(٩) ذكر النووي في المجموع طريقين فقط. انظر: المجموع (٢٠٧/٧).

(١٠) انظر: فتح العزيز (٩١/٧)، والمجموع (٢٠٧/٧).

قال الروياني: "أصحهما: - وهو ظاهر المذهب - أنه سقط"^(١).

والثاني: أن سقوطه مرتب على سقوطه في الأولى^(٢).

والثالث: - وهو الذي أورده الجمهور - أنه إن عاد قبل أن يتلبس بنسك سقط عنه الدم، وإلا فلا^(٣). ولا فرق بين أن يكون النسك ركناً كالوقوف والسعي، أو سنة كطواف القدوم على الصحيح، وفيه وجه: أنه لا أثر للمسنون^(٤).
وحيث قلنا لا دم فهل نقول وجب وسقط بالعود؟ فيه ثلاثة أوجه: أشهرها: أنه وجب وسقط^(٥).

وثانيهما: - وصححه الماوردي - أنه لم يجب وإنما يجب بترك العود^(٦).

وثالثها: أنه إن عاد قبل التلبس بنسك تيننا أنه لم يجب، وإن لم يعد تيننا أنه كان وجب^(٧).

وعلى القول بأن لا دم عليه، قال الروياني: "يكون مريد النسك مخيراً بين ثلاثة أشياء: الإحرام من الميقات، والإحرام قبله، والإحرام دونه ثم العود إليه، ولا يكون مسيئاً في واحد منهما، وأما على القول بعدم سقوطه فلا يخرج عن الإساءة"^(٨).
وحيث حكمنا بسقوط الدم بالعود ففي ارتفاع إساءة المجاوزة وجهان عن صاحب الفروع^(٩): وقال: "أظهرهما: نعم"^(١٠).

(١) انظر: بحر المذهب (٣/ ٤١٥).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٠٩)، وفتح العزيز (٧/ ٩٢).

(٣) قال النووي: "وهو المذهب". انظر: المجموع (٧/ ٢٠٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٢).

(٤) انظر: المصدرين السابقين، وفتح العزيز (٧/ ٩٢).

(٥) انظر: تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٤/ ٤٨)، وأسنى المطالب (١/ ٤٦١).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٧٣).

(٧) انظر: مغني المحتاج (٢/ ٢٨٨)، وتحفة المحتاج (٤/ ٤٨).

(٨) انظر: بحر المذهب (٣/ ٤١٥).

(٩) صاحب الفروع: هو مُجَدِّدُ بن أحمد بن مُجَدِّد بن جعفر أبو بكر بن الحداد الكنايني المصري، ولد سنة (٢٦٤هـ)، وأخذ الفقه عن أبي سعيد الفريابي، وعن بشر بن نصر، له وجه في المذهب، وله كتاب "أدب القاضي"، و"الباهر في الفقه"، و"جامع الفقه"، و"اللسائل للولّيات". توفي سنة (٣٤٤هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٢٥٨)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٨٠٥).

(١٠) انظر: البيان (٤/ ١١٤)، والمجموع (٧/ ٢٠٧).

ولا فرق في لزوم الدم بالمجاوزة بين العالم والجاهل والناسي، لكن يفرقون في الإثم على الأخيرين^(١).

ولو مر بالميقات وأحرم بأحد النسكين ثم بعد مجاوزته أدخل النسك الآخر عليه، فإن أدخل الحج على العمرة أو بالعكس وجوزناه ففي وجوب الدم وجهان^(٢):
فرع:

قال العمراني: "سمعت الشريف العثماني^(٣) من أصحابنا يقول: المديني إذا جاوز ذا الحليفة غير محرم، وهو يريد النسك، فبلغ مكة من غير إحرام، ثم خرج إلى ميقات بلد آخر، مثل ذات عرق أو الجحفة، وأحرم منه فلا دم عليه لمجاوزة ذي الحليفة؛ لأنه لا حكم لإرادته للنسك لما بلغ مكة غير محرم، فصار كمن دخل مكة غير محرم لا دم عليه"^(٤).

قال النووي: "وفيه نظر، وهو محتمل"^(٥).

(١) انظر: بحر المذهب (٣/ ٤١٦)، وفتح العزيز (٧/ ٩٢)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٢).

(٢) أحدهما: يلزمه؛ لأنه جاوز الميقات مريداً للنسك وأحرم بعده.

والثاني: لا يلزمه؛ لأنه جاوز الميقات محرماً فصار كما لو أحرم بالميقات إحراماً مبهماً فلما جاوز صرفه إلى الحج، والله أعلم. انظر: المجموع (٧/ ٢٠٨).

(٣) هو محمد بن أحمد بن يحيى الديباجي العثماني، شيخ العمراني نقل عنه في البيان فوائد سمعها منه، توفي سنة (٥٢٧هـ). انظر: طبقات ابن قاضي شعبة (١/ ٢٩٦).

(٤) انظر: البيان (٤/ ١١٥).

(٥) انظر: المجموع (٧/ ٢٠٨).

الفرع الرابع: يجوز الإحرام من الميقات ومما فوقه^(١).

وفي الأفضل منهما طرق:

أصحها: أن فيه قولين:

أحدهما: أنه من الميقات أفضل، وصححه^(٢) / الغزالي والقاضيان أبو الطيب والرويانى والرافعي^(٣).

وثانيهما: أنه من ديرة أهله أفضل، وصححه جماعة منهم صاحب التنبيه^(٤) وابن الصلاح والنووي^(٥). وقال (النووي)^(٦): " [وصححه]^{(٧)(٨)} الأكثرون والمحققون وقطع به

(١) يجوز بالإجماع. انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٥١)، والإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٢٥٠).

(٢) نهاية اللوحة (٢٧٦/أ).

(٣) المصنف كثيراً ما ينقل عن المجموع للنووي ولعله قد حصل عنده لبس في نقل الأقوال، فهؤلاء الذين ذكرهم قد رجحوا أفضلية الإحرام من ديرة أهله، وقد ذكر الرافعي في فتح العزيز (٧/ ٩٤): "أن الأظهر أن يحرم من ديرة أهله".

وقال النووي في المجموع (٧/ ٢٠١): "صححت طائفة الإحرام من ديرة أهله، ممن صرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد، والرويانى في البحر، والغزالي، والرافعي في كتابيه". وانظر: الوسيط (٢/ ٦١٠)، وبحر المذهب (٣/ ٤١٧).

(٤) صاحب التنبيه: هو أبو إسحاق الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ).

(٥) بل صححوا أفضلية الإحرام من الميقات، فقد نص الشيرازي في التنبيه: "أن الأفضل أن لا يحرم إلا من الميقات في أصح القولين". ورجح ابن الصلاح أفضلية الإحرام من الميقات، وكذلك رجحه النووي. انظر: التنبيه (ص: ٧١)، وشرح مشكل الوسيط (٣/ ٣٢١)، والمجموع (٧/ ٢٠١).

(٦) بياض في المخطوط، والمثبت هو المناسب لسياق الكلام - والله أعلم - .

(٧) في المخطوط (وصح به)، والتصويب من المجموع (٧/ ٢٠١).

(٨) أي: صححوا تفضيل الإحرام من الميقات. انظر: المصدر السابق.

كثيرون منهم سليم^(١) في الكفاية، والماوردي في الإقناع، والمحاملي في المقنع، والشيخ نصر^(٢) في الكافي^(٣).

والقولان في الجديد، وشذ القوراني والغزالي^(٤) فنسبا الأول إلى الجديد والثاني إلى القديم، وزاد^(٥) (أنه كره)^(٦) في الجديد، وغلطا فيهما^(٧).

وقيل: صرح الشافعي في الجديد بالإنكار على من كره الإحرام قبل الميقات^(٨).

والطريق الثاني: القطع بالثاني، وحمل نصه الآخر على ثوبي المخيط والطيب من غير إحرام^(٩).

(١) أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي الفقيه الشافعي الأديب؛ كان مشاراً إليه في الفضل والعبادة، وصنف الكتب الكثيرة منها كتاب "الإشارة" وكتاب "غريب الحديث" ومنها "التقريب"، وكتاب "الكفاية" وأخذ سليم الفقه عن الشيخ أبي حامد الإسفرايني، وأخذ عنه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي. غرق في بحر القلزم بعد رجوعه من الحج عند ساحل جدة، في سلخ صفر سنة (٤٤٧هـ). انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣٩٧)، وطبقات السبكي (٤/ ٣٨٨)، وقلادة النحر (٣/ ٤٠٢).

(٢) نصر بن إبراهيم بن نصر إبراهيم بن داود الفقيه الشيخ أبو الفتح المقدسي، ويعرف بابن أبي الحافظ النابلسي الشافعي، شيخ المذهب بالشام، وصاحب التصانيف مع الزهادة والعبادة، وتفقه على سليم الرازي، ولما قدم الغزالي دمشق اجتمع به، واستفاد منه، وتفقه به جماعة من دمشق وغيرها، ومن تصانيفه: كتاب (الحجة على تارك المحجة)، وكتاب (التهذيب في المذهب)، وكتاب (الكافي)، وعاش أكثر من ثمانين سنة، توفي سنة (٤٩٠هـ). انظر: طبقات ابن كثير (ص: ٤٩١)، وطبقات ابن قاضي شهبه (١/ ٢٧٤)، وسلم الوصول (٣/ ٣٦٧).

(٣) انظر: المقنع (ص: ٣٥٥)، والإقناع للماوردي (ص: ٨٤)، والمجموع (٧/ ٢٠١).

(٤) انظر: الوسيط (٢/ ٦١٠).

(٥) يعني القوراني. انظر: المجموع (٧/ ٢٠١).

(٦) في المخطوط (أكرها)، والمثبت من المجموع (٧/ ٢٠١).

(٧) انظر: بحر المذهب (٣/ ٤١٨)، والمجموع (٧/ ٢٠١).

(٨) لم أقف عليه للامام الشافعي، لكن نقله عنه ابن الصلاح والنووي.

انظر: شرح مشكل الوسيط (٣/ ٣٢٠)، والمجموع (٧/ ٢٠١).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢١٤)، وفتح العزيز (٧/ ٩٥).

والثالث: أنه إن أمن على نفسه من ارتكاب محظورات الإحرام فمن ديرة أهله أفضل، وإلا فمن الميقات^(١).

الصنف الثاني: الأفقي الذي انتهى إلى الميقات وهو غير مريد نسكاً، فإن لم يكن على قصد التوجه إلى مكة ثم بدا له قصد النسك بعد مجاوزته، فميقاته من حيث عنّ له ذلك، ولا يلزمه الرجوع إلى الميقات^(٢).

وإن كان على قصد التوجه لغير النسك، كالتجارة ثم عنّ له قصد النسك بعد المجاوزة، فينبني على أن من أراد دخول الحرم، هل يلزمه الإحرام بنسك؟ وفيه تفصيل، وخلاف يأتيان إن شاء الله تعالى.

فإن قلنا: يلزمه، أثم^(٣).

وإن قلنا: لا يلزمه، فهو كمن جاوز غير قاصد التوجه إلى مكة، فيلزمه الإحرام حيث قصد النسك، فإن جاوزه غير محرم فهو كما لو جاوز الميقات^(٤).

الصنف الثالث: الذي مسكنه بين أحد المواقيت وبين مكة، فميقاته مسكنه، فإن كان ساكناً في قرية أو خيام أو وادٍ، فميقاته القرية والخيام والوادي^(٥).

ويستحب أن يكون إحرامه من الطرف الأبعد من مكة، فإن أحرم من الطرف الأقرب إليها جاز، كما مر في الميقات^(٦).

فإن خرج من القرية أو الخيام أو الوادي إلى جهة مكة ثم أحرم، أثم ولزمه الدم.

فإن عاد إليها سقط^(٧).

(١) انظر: فتح العزيز (٩٥/٧)، وروضة الطالبين (٤٢/٣).

(٢) انظر: مختصر المزني (١٦١/٨)، والحاوي الكبير (٧٥/٤)، والبيان (١١٣/٤).

(٣) انظر: المجموع (٢٠٣/٧)، وروضة الطالبين (٣٩/٣).

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٧٥/٤)، ونهاية الزين (ص: ٢١٠).

(٦) انظر: الحاوي الكبير (٧٥/٤)، وفتح العزيز (٨٥/٧)، والمجموع (٢٠٣/٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٢١٠/٤)، والمجموع (٢٠٣/٧).

وإن كان في بركة منفرد أحرم من منزله^(١).

ولو سار من مسكنه إلى الميقات وأحرم منه جاز، ولا دم عليه، كما لو خرج المكي إلى الميقات وأحرم منه^(٢).

الصنف الرابع: المقيم بمكة^(٣) / مكياً كان أو آفاقياً:

يحرم منها، وميقاته نفس مكة أو الحرم كله؟ فيه وجهان^(٤)، وقيل قولان^(٥):
أصحهما: أولهما^(٦).

وهل الأفضل أن يحرم من المسجد قريباً من الكعبة تحت الميزاب^(٧) أو غيره، أو أن يحرم من باب داره، ويأتي المسجد محرماً؟ وجهان، وقيل قولان:
أصحهما: الثاني^(٨).

ولو خرج المقيم بمكة إلى الحل فأحرم منه بالحج فهو مسيء، يلزمه العود قبل الوقوف بعرفة إلى مكة على الوجه الأول، على الصحيح، وإلى الحرم على الثاني^(٩).
وإذا عاد كان كمن قدّم الإحرام على الميقات، فإن لم يعد لزمه الدم^(١٠).
ولو أحرم بعد مفارقة بنیان مكة وقبل الإنتهاء إلى الحل فهو مسيء على الأول، يلزمه العود إلى مكة، فإن لم يعد لزمه دم الاساءة، وليس مسيئاً على الثاني فلا يلزمه شيء^(١١).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٧٥)، والمجموع (٧ / ٢٠٣)، وأسنى المطالب (١ / ٤٥٩).

(٢) انظر: المجموع (٧ / ٢٠٣).

(٣) نهاية اللوحة (٢٧٦ / ب).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٨)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٨).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢١٣).

(٦) أي: من نفس مكة. انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٨)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٨).

(٧) الميزاب: هو أنبوبة من الحديد ونحوه تركب في جانب البيت من أعلاه لينصرف منها ماء المطر المتجمع. انظر: المعجم الوسيط (١ / ٣٩١)، وتاج العروس (٢ / ٢٤)، ومعجم لغة الفقهاء (ص: ٤٧٠).

(٨) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٨)، والمجموع (٧ / ١٩٦).

(٩) انظر: المجموع (٧ / ١٩٦)، وروضة الطالبين (٣ / ٣٨).

(١٠) انظر: فتح العزيز (٧ / ٧٩).

(١١) انظر: مغني المحتاج (٢ / ٢٢٤)، ونهاية المحتاج (٣ / ٢٥٨)، والسراج الوهاج (ص: ١٥٤).

وأما العمرة فميقاتها كميقات الحج في حق غير المحرم، وإلا ففي ميقاته ما على طريقه من أحد المواقيت أو ما يحاذيه^(١).

والذي مسكنه بين الحل والميقات، فميقاته موضعه^(٢).

والمقيم بالحرم مكياً كان أو غيره فميقاته أدنى الحل، فيخرج إليه من أي جانب شاء ولو بخطوة فيحرم منه^(٣).

والأفضل أن يحرم من الجعرانة^(٤)، فإن لم يتفق فمن التنعيم^(٥)، وهو أقرب أطراف الحل من مكة، فإن لم يتفق فمن الحديبية^(٦)، هذا المذهب^(٧).

(١) انظر: الأم (٢/ ١٥٥)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٣)، وفتح الرحمن (ص: ٥١٢).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٧٥)، والتنبيه (ص: ٧١).

(٣) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٤٣)، وأسنى المطالب (١/ ٤٦١).

(٤) الجعرانة: ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ، لما قسم غنائم حنين وأحرم منها. والجعرانة اليوم: قرية صغيرة في صدر وادي صف، فيها مسجد يعتمر منه أهل مكة المكرمة، ولها مركز إمارة، وتربطها بمكة طريق معبدة، وفيها زراعة قليلة، وتقع شمال شرقي مكة المكرمة على قرابة "٢٤" كيلاً. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٤٢)، ومعالم مكة (ص: ٦٤).

(٥) التنعيم: موضع بمكة خارج الحرم، هو أدنى الحل إليها، فهو يقع على قرابة ستة أكيال شمالاً من المسجد الحرام على طريق المدينة، منه يحرم المكيون بالعمرة، به مساجد مبنية بين سرف ومكة، وقد أصبح التنعيم اليوم حياً جميلاً من أحياء مكة. سُمي التنعيم بذلك؛ لأن الجبل الذي عن يمينه يقال له نعيم والذي عن يساره يقال له ناعم، والوادي نعمان. انظر: معجم البلدان (٢/ ٤٩)، والروض المعطار (ص: ١٣٨)، ومعالم مكة (ص: ٥١).

(٦) الحديبية: قرية سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ أصحابه عندها، على (٢٢) كيلاً غرب مكة على طريق جدة القديم، وبعضها في الحل، وبعضها في الحرم، وهي أبعد الحل من البيت. انظر: معجم البلدان (٢/ ٢٢٩)، ومراصد الاطلاع (١/ ٣٨٦)، والمعالم الجغرافية (ص: ٨٤).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٨٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٣).

وقال الشيخ أبو حامد: "الذي يقتضيه المذهب أن الإعتمار من الحديبية أفضل من التنعيم؛ لأنها أبعد"^(١)، وكذا قاله في البسيط^(٢).

وأما قول صاحب "التنبيه" الأفضل أن يحرم بها من التنعيم فغلط^(٣).

ولو أحرم بالعمرة في الحرم انعقد إحرامه، ثم إن لم يخرج إلى الحل وأتى بأفعالها فقولان: أصحهما: يصح، لكن يلزمه دم^(٤).

وثانيهما: لا يصح^(٥).

فعلى الأول: لو وطئ بعد الحلق فلا شيء عليه، وعلى الثاني: الوطء واقع قبل التحلل وهو (يظنه)^(٦) بعده، فهو كجماع الناسي^(٧).

(١) انظر: البيان (٤ / ١١٧)، والمجموع (٧ / ٢٠٥).

(٢) بل نصّ الغزالي في "البسيط" أنّ أفضل البقاع الجعرانة ثمّ التّنعيم ثمّ الحديبية. وقال ابن الرفعة - بعد أن أورد مذهب الامام الشافعي في ذلك - : "وكان الغزالي - والله أعلم - استشعر ذلك؛ فخرج عنه بقوله - كما حكاه عنه ابن يونس، وابن التلمساني: إن الأفضل أن يحرم من الجعرانة، ثم من الحديبية، ثم من التنعيم، وقدم فعله بالجعرانة على فعله بالحديبية؛ لأن إحرامه من الجعرانة كان في سنة سبع، ومن الحبيبة في سنة ست، والعمل بالمتأخر أولى، لكن الذي ذكره في "الوسيط"، و"الوجيز" ما حكيته عن الإمام وغيره". انظر: البسيط (ص: ٥٧٤ تحقيق: عبدالحال ناقد)، وكفاية النبيه (٨ / ٦).

(٣) قال النووي في المجموع (٧ / ٢٠٥): "وأما قول المصنف في "التنبيه" الأفضل أن يحرم بها من التنعيم فغلط ومنكر لا يعد من المذهب الا أن يتأول على إذا أراد أفضل أدنى الحل التنعيم، فإنه قال أولاً خرج إلى أدنى الحل والأفضل أن يحرم من التنعيم، فالاعتذار عنه بهذا وما أشبهه أحسن من تخطئته وليست المسألة خفية أو غريبة ليعذر في الغلط فيها". انظر: التنبيه (ص: ٧٩)، وشرح

مشكل الوسيط (٣ / ٣٢٧)، والنجم الوهاج (٣ / ٤٤٠).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٤١)، وروضة الطالبين (٣ / ٤٣).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٤١)، وفتح العزيز (٧ / ٩٩).

(٦) في المخطوط (يطب)، والمثبت من فتح العزيز (٧ / ٩٩).

(٧) انظر: المصدر السابق، وروضة الطالبين (٣ / ٤٣).

وفي كونه مفسداً القولان المشهوران، فإن جعلناه مفسداً لزمه المضي في فاسده بأن يخرج إلى الحل ويعود فيطوف ويسعى ويخلق، ويلزمه القضاء، وكفارة الجماع، ودم الحلق؛ لوقوعه قبل التحلل^(١).

وإن لم يجعله مفسداً - وهو الأصح - فعمرته على حالها، فعليه أن يخرج إلى الحل ويرجع فيطوف ويسعى ويخلق، وقد تمت عمرته، ولا دم عليه للجماع، وفي دم الحلق القولان في حلق^(٢) / الناسي: أصحهما: أنه يجب^(٣).

وإن خرج إلى الحل ثم رجع وأتى بأعمالها تمت عمرته قولاً واحداً^(٤)، وفي سقوط دم الإساءة طريقان: أحدهما: أنه على الخلاف فيما إذا عاد من جاوز الميقات إليه محرماً^(٥). وأصحهما: القطع بأنه يسقط^(٦).

فعلى هذا الواجب خروجه إلى الحل قبل أعمال العمرة، إما في ابتداء الإحرام أو بعده، وإن قلنا لا تسقط، فالواجب الخروج في ابتداء الإحرام^(٧).
 فرع: يستحب لمن أحرم من بلده أو من مكة أن يحرم متوجهاً في طريق حجه، ولا يمكث بعده^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (٩٩/٧)، والمجموع (٢٠٩/٧).

(٢) نهاية اللوحة (٢٧٧/أ).

(٣) انظر: المجموع (٢١٠/٧).

(٤) انظر: المصدر السابق، وفتح العزيز (٩٩/٧)، وروضة الطالبين (٤٣/٣).

(٥) انظر: نهاية المطلب (١٨٦/٤)، والمجموع (٢١٠/٧).

(٦) انظر: فتح العزيز (٩٩/٧)، وروضة الطالبين (٤٣/٣).

(٧) انظر: فتح العزيز (١٠٠/٧)، والمجموع (٢١٠/٧).

(٨) انظر: المجموع (٢١٠/٧).

القسم الثاني من الكتاب

في المقاصد^(١)^(٢):

وفيه ثلاثة أبواب:

باب في وجوه أداء النسكين.

وباب في صفة الحج والعمرة.

وباب في محظوراتهما.

الباب الأول في وجوه أداء النسكين الحج والعمرة: وهي ثلاثة أوجه:

الإفراد، والقران، والتمتع، وهي كلها جائزة^(٣).

(١) المقاصد: جمع مقصد، اسم مكان من قصد وهو: لغة: الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشيء.
وفي اصطلاح الفقهاء: هو العزم المتجه نحو إنشاء فعل. انظر: القاموس المحيط (ص: ٣١٠)،
ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٩٦)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٧٢)
(٢) تقدم أن الكلام في الحج ثلاثة أقسام، قسم في المقدمات وقد مضى، وقسم ثان في المقاصد وهو
هذا، وقسم في اللواحق وسيأتي في ما بعد إن شاء الله.
(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٤٤)، وفتح العزيز (٧/ ١٠٤)، والغرر البهية (٢/ ٣٠٧).

الوجه الأول: الأفراد:

وصورته: أن يحرم بالحج من ميقاته، فإذا فرغ منه وتحلل خرج إلى أدنى الحل وأتى بالعمرة، ومثله أن يحرم بالعمرة في غير أشهر الحج ثم يحج في أشهره^(١)، ويلتحق بها صور (تأتي، كفقدان)^(٢) شرط التمتع.

الوجه الثاني: القرآن^(٣):

وصورته الأصلية: أن يحرم بالحج والعمرة معاً، فتندرج العمرة في الحج ويتحد الميقات والأفعال، ويكون حاله حال المفرد^(٤).

ويتصور أيضاً بإدخال أحد النسكين على الآخر، وله صورتان:

إحدهما: أن يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل عليها الحج، فإن أدخله عليها في غير أشهره لغى، وإن أدخله في أشهره، فإن كان أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج فسيأتي إن شاء الله تعالى أول الباب الثاني^(٥).

وإن كان أحرم بها في أشهره، فإن كان قبل أن يشرع في الطواف جاز وصار قارناً^(٦).

وإن كان قد طاف أو شرع فيه لم يجوز إدخال الحج عليها، ولم يصح إحرامه به^(٧).

(١) انظر: التنبيه (ص: ٧٠)، ونهاية المطلب (٤ / ١٦٨)، والسراج الوهاج (ص: ١٦٦).

(٢) في المخطوط: (يأتي لفقدان)، والصواب ما أثبتناه.

(٣) القرآن: لغة: اسم مصدر من قَرَنَ بمعنى: جَمَعَ، كما يقرن بين بعيرين في حبل واحد: أى يجمعهما،

وقرنت الشيء بالشيء: وصلته، وقرنت الأسارى في الحبال: أي جمعتهم.

واصطلاحاً: هو الجمع بين العمرة والحج بإحرام واحد في سفرة واحدة.

أو: أن يهل بالحج والعمرة من الميقات، أو يحرم بالعمرة، ثم يدخل عليها الحج على خلاف.

انظر: النظم المستعذب (١ / ١٨٢)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣ / ٧٩)، والتوقيف

على مهمات التعاريف (ص: ٢٦٩).

(٤) انظر: الإقناع للماوردي (ص: ٨٣)، وروضة الطالبين (٣ / ٤٤).

(٥) انظر: البيان (٤ / ٧١)، والمجموع (٧ / ١٧١).

(٦) انظر: التنبيه (ص: ٧٠)، والمهذب (١ / ٣٦٨)، والبيان (٤ / ٧١).

(٧) انظر: المهذب (١ / ٣٦٨)، ونهاية المطلب (٤ / ١٨١)، وحلية العلماء (٣ / ٢٢٠).

ويحصل الشروع في الطواف بخطوة، ولا يحصل بوقوعه عند الحجر الأسود ليشرع فيه إذا لم يستلمه، وإن استلمه فإن لم يكن للطواف صح إحرامه بالحج^(١).
وإن كان له فهل يكون شارعاً فيه حتى لا يصح إحرامه بالحج، أو لا يكون شارعاً فيه فيصح إحرامه؟ فيه وجهان^(٢).
قال النووي: "وينبغي أن يكون الأول (أصح)^(٣)، ولو شك هل وقع إحرامه قبل الشروع في الطواف أو بعده؟ صح إحرامه به"^(٤).
ولو كانت^(٥) العمرة التي أدخل عليها الحج فاسدة، بأن أفسدها بجماع، ففي انعقاد الإحرام بالحج عليها وجهان:
أصحهما: أنه يصح كالصحيحة^(٦)، وصح صاحب "البيان" مقابله^(٧).
فإن قلنا ينعقد فهل ينعقد صحيحاً؟ فيه وجهان: أصحهما: لا^(٨).
وعلى هذا فهل ينعقد فاسداً من أصله أم صحيحاً ثم يفسد؟ فيه وجهان:
أصحهما: أولهما^(٩)، وفي هذين الوجهين يلزمه المضي في النسكين وقضاؤهما^(١٠).
وإن قلنا ينعقد صحيحاً ولا يفسد، قضى العمرة دون الحج^(١١). وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران، ثم إن قلنا بصحته لم يجب للإفساد إلا بدنة واحدة^(١٢).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٣٨)، وأسنى المطالب (١/ ٤٦٢).

(٢) انظر: مغني المحتاج (٢/ ٢٨٦)، والغرر البهية (٢/ ٣١٠).

(٣) في المخطوط (صح)، والمثبت من المجموع (٧/ ١٧٢).

(٤) انظر: المجموع (٧/ ١٧٢).

(٥) نهاية اللوحة (٢٧٧/ب).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٣٣)، وبحر المذهب (٣/ ٣٨٧).

(٧) أي: صح أنه لا ينعقد. انظر: البيان (٤/ ٧٥).

(٨) انظر: المجموع (٧/ ١٧٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٦٦).

(٩) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٣٤)، وفتح العزيز (٧/ ٢٣٣).

(١٠) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٦٧)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٤٨).

(١١) انظر: فتح العزيز (٧/ ٢٣٣)، وروضة الطالبين (٣/ ٦٧).

(١٢) انظر: المصدرين السابقين.

وإن قلنا بفساده فثلاثة أوجه:

أصحها: أن الحكم كذلك^(١).

وثانيها: يلزمه بدنة ثانية لفساد الحج^(٢).

وثالثها: يلزمه بدنة للعمرة وشاة للحج، كما لو جامع للحج^(٣). قال النووي "وهما ضعيفان"^(٤).

الصورة الثانية: أن يحرم بالحج في أشهره ثم يدخل عليه العمرة، فالجديد الصحيح: أنه لا يصح^(٥).

والقديم: أنه يصح^(٦)، وعلى هذا فإلى متى يجوز؟ فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه يجوز ما لم يشتغل بطواف القدوم أو غيره من أعمال الحج، وصححه البغوي وابن الصلاح^(٧).

وثانيها: ما لم يشتغل بركن، فإن اشتغل بركن كالسعي بعد طواف القدوم لم يجز، وهو قول الخضرى^(٨).

وثالثها: أنه يجوز ما لم يقف بعرفة، وإن فعل فرضاً كالسعي، فإن كان قد سعى فعليه إعادة السعي^(٩).

(١) أي: أنه لا يلزمه إلا بدنة واحدة. انظر: المجموع (١٧٣/٧)، وروضة الطالبين (٦٧/٣).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٢٣٤ / ٤)، والمجموع (١٧٣/٧).

(٣) انظر: فتح العزيز (٢٣٣/٧)، وروضة الطالبين (٦٧/٣).

(٤) انظر: المجموع (١٧٣/٧).

(٥) انظر: المجموع (١٧٣/٧)، وكفاية النبيه (٩٣ / ٧).

(٦) انظر: التنبيه (ص: ٧٠)، والبيان (٧١ / ٤).

(٧) انظر: التهذيب (٢٥١ / ٣)، وشرح مشكل الوسيط (٣٢٩ / ٣)، وروضة الطالبين (٤٥/٣).

(٨) انظر: فتح العزيز (١٥٢/٧)، والمجموع (١٧٣/٧).

(٩) انظر: فتح العزيز (١٢٦/٧)، وروضة الطالبين (٤٥/٣).

ورابعها: يجوز وإن وقف، مالم يشتغل بأسباب التحلل، كالرمي والحلق^(١).
وعلى هذا لو كان قد سعى ففي وجوب إعادة السعي وجهان:
قال الإمام والغزالي: "أصحهما: أنها لا تجب"^(٢).
وحيث جعلناه قرناً لا يشترط نية القرآن، ويكفي إحرامه بالنسك^(٣).
ويجب على القارن دم، وهو كدم التمتع^(٤)، وكذا بدله فيذبح شاة، فإن عجز صام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله^(٥).
وفي القديم قول: أن عليه بدنة^(٦).
ولا فرق في جواز القرآن بين الأفقي والمكي^(٧).
ولا يجب دم القرآن على من هو من حاضري المسجد الحرام، كما لا يجب عليه دم
التمتع^(٨)، وفيه وجه: أنه يجب^(٩).
قال الرافعي: "ويشبه أن يكون الخلاف مبنياً على وجهين نقلهما "صاحب العدة"
في أن دم القرآن دم جبر^(١٠) أو دم نسك؟^(١١) / والمشهور: أنه دم جبر"^(١٢).

-
- (١) انظر: المجموع (١٧٣/٧)، وكفاية النبيه (٩٣ / ٧).
(٢) انظر: نهاية المطلب (٣٤٠ / ٤)، والوسيط (٦١٥ / ٢).
(٣) انظر: فتح الوهاب (١٦٤ / ١)، وأسنى المطالب (٤٦٥ / ١)، وشرح المقدمة الحضرمية (ص: ٦١٥).
(٤) انظر: نهاية المطلب (١٨٣ / ٤)، وفتح العزيز (١٢٧/٧).
(٥) انظر: فتح العزيز (١٢٧/٧)، وروضة الطالبين (١٨٥ / ٣).
(٦) انظر: حلية العلماء (٢٢٠ / ٣)، والمجموع (١٧٣/٧)، وكفاية النبيه (٩٤ / ٧).
(٧) انظر: نهاية المطلب (١٨٣ / ٤)، وحلية العلماء (٢٢٠ / ٣).
(٨) انظر: بحر المذهب (٤٠١ / ٣)، والبيان (٨٣ / ٤)، وإعانة الطالبين (٣٣٢ / ٢).
(٩) انظر: فتح العزيز (١٣٤/٧).
(١٠) قال صاحب "حاشية الجمل": " دم الجبران: أي الدم الذي يجبر الخلل لواقع سواء كان فعل منهي أو ترك مأمور". انظر: حاشية الجمل (٥٣٨ / ٢).
(١١) نهاية اللوحة (٢٧٨/أ).
(١٢) انظر: فتح العزيز (١٣٤/٧).

قال النووي: "وهو ما قطع به الجمهور فيه وفي دم التمتع"^(١).
وهل يجب على المقيم بمكة إذا أراد القران إنشاء الإحرام من أدنى الحل، كما لو
أحرم بالعمرة، أم يجوز أن يحرم من جوف مكة إدراجاً للعمرة تحت الحج؟ فيه وجهان:
أصحهما: الثاني، وبه قطع الأكثرون^(٢)، واختار القفال الأول^(٣).
فرع: يستحب أن يطوف القارن للإفاضة طوافين، ويسعى سعيين؛ ليخرج من
خلاف العلماء^(٤).

(١) أي: أن دم التمتع ودم القران دم جبر. انظر: المجموع (٧ / ١٧٦).

(٢) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٣٦)، وروضة الطالبين (٣ / ٤٨).

(٣) انظر: كفاية النبيه (٨ / ٤).

(٤) قال العمراني: "وأما الطواف والسعي: فيكفيه - عندنا - لهما طواف واحد وسعي واحد، غير أنا
نستحب له طوافين وسعيين، وبه قال جابر بن عبد الله. ومن التابعين: عطاء وطاووس، ومجاهد
والحسن. ومن الفقهاء: ربيعة ومالك.

وقال علي وابن مسعود: يجب على القارن طوافان وسعيان، وبه قال أهل العراق، والنخعي، والشعبي،
والثوري، وأبو حنيفة وأصحابه". أ.هـ انظر: البيان (٤ / ٣٧١)، والمجموع (٨ / ٢٦٤)، والنجم
الوهاد (٣ / ٥٠٠).

الوجه الثالث من وجوه أداء النسكين: التمتع^(١).

وهو أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده، ويدخل مكة ويأتي بأفعالها، ثم ينشئ الحج من مكة^(٢).

وضبط الغزالي المتمتع بأنه:

"كل آفاقي زاحم إحرام الحج لنفسه بعمرة في أشهر الحج مع نية التمتع، ويلزم المتمتع دم"^(٣).

وقد اشتمل الضابط على قيود:

الأول: الآفاقي:

فمن كان من حاضري المسجد الحرام فليس عليه دم^(٤).

وحاضروا المسجد الحرام: أهل مكة وكل من بينه وبين مكة دون مسافة القصر^(٥).

ومسافة القصر تعتبر من مكة أو من الحرم؟ فيه وجهان:

أحدهما: وهو ما أورده جماعة من الخراسانيين - البغوي والمتولي والغزالي -

وغيرهم^(٦).

(١) التمتع في اللغة: قال الواحدي: هو التلذذ ذو الانتفاع، يقال تمتع به أي أصاب منه، والمتاع كل شيء ينتفع به، وأصله من قولهم: هو جبل مائع، أي طويل، سمي الحرم متمتعاً؛ لتمتعهم بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة، ولانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات للحج. أه انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص: ١٣٧)، والنظم المستعذب (١/ ١٨٢).

(٢) انظر: الإقناع للماوردي (ص: ٨٣)، والمجموع (٧/ ١٧١).

(٣) انظر: الوسيط (٢/ ٦١٥).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٢٨)، والمجموع (٧/ ١٦٩).

(٥) انظر: المجموع (٧/ ١٧٥)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٦).

(٦) ذكر المصنف القائلين وأغفل القول، وهو أن مسافة القصر تعتبر من نفس مكة. انظر: تنمة الابانة

(ص: ٢٤٣ تحقيق: علي بن سعد العصيمي)، والوسيط (٢/ ٦١٧)، والتهذيب (٣/ ٢٥٣)، وفتح

العزيز (٧/ ١٢٨).

وثانيهما: - وهو ما أورده العراقيون - من الحرم^(١).

وعن الشافعي قول قديم: أن حاضري المسجد الحرام من كان دون الميقات^(٢).

قيل^(٣): وليس مخالفاً لما تقدم في ذي الحليفة والجحفة، وأما المواقيت الثلاثة الأخر فهي على حد مسافة القصر، والمعتبر الحضور حالة الإحرام، فلو استوطن غريب مكة فهو من حاضري المسجد الحرام، ولو استوطن مكّي العراق أو غيره من الآفاق فليس من حاضريه^(٤).

ولو قصد الغريب مكة فدخلها متمتعاً نأياً الإقامة بها بعد فراغه من النسكين أو من العمرة، أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس بحاضر، ولا يسقط عنه دم التمتع^(٥).

ولو خرج مكّي إلى بعض الآفاق لحاجته، ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج، ثم حج من عامه لم يلزمه دم قطعاً^(٦).

ولو جاوز الأفقي الميقات وهو غير مريد نسكاً، فلما دخل مكة اعتمر ثم حج: قال الغزالي: "لم يكن متمتعاً ولم يلزمه دم، فصار من حاضري المسجد؛ إذ لا يشترط في الحاضر قصد الإقامة"^(٧).

قال الرافعي: "ولم أجد هذه الصورة لغيره بعد البحث، وهي من مواضع التوقف، وهي تتعلق أولاً^(٨) بالخلاف في أن من قصد مكة هل يلزمه الإحرام بحج أو عمرة أو

(١) انظر: فتح العزيز (١٢٨/٧).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣/ ٣٩٨)، والمجموع (١٧٥/٧).

(٣) في تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٣٦٤) ذكر المصنف هذه المسألة بلفظ (قلت).

(٤) انظر: المجموع (١٧٥/٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٦)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٥٠).

(٥) انظر: فتح العزيز (١٣١/٧)، والمجموع (١٧٥/٧)، وكفاية النبيه (٧/ ٩٩).

(٦) انظر: البيان (٤/ ٨٣)، والمجموع (١٧٥/٧).

(٧) انظر: الوسيط (٢/ ٦١٧).

(٨) نهاية اللوحة (٢٧٨/ب).

لا؟ وما ذكره من هدم اشتراط الإقامة (مما تنازع)^(١) فيه كلام عامتهم ونقلهم عن نصه، فإنه ظاهر في اعتبار الإقامة"^(٢).

وقال ابن الصلاح: "وما ذكره الغزالي شذوذ منه غير معروف، وكأنه من تصرفه ولا ذكر له في البسيط ولا النهاية، وكلام الشافعي والأصحاب يشتمل على اعتبار الإقامة في الحاضر، ولا ينبغي غيره، وقد ذكر الخلاف في الصورة التي بعدها ولا فرق بينهما"^(٣)، فينبغي أن يجري فيهما جميعاً"^(٤).

وقال النووي: "المختار أنه متمتع يلزمه الدم وليس بحاضر، ولو جاوز الميقات غير مريد نسكاً ولا دخول الحرم، ثم عَنَّ له قبل الدخول على دون مسافة القصر منها أن يعتمر، فأحرم بالعمرة من موضعه ثم حج بعدها على صورة التمتع فهل يلزمه الدم؟"^(٥). فيه وجهان، ذكرهما الإمام والغزالي، وهي المسألة التي أشار إليها ابن الصلاح"^(٦).

(١) في المخطوط (ينازع)، والمثبت من فتح العزيز (١٣٢/٧).

(٢) انظر: فتح العزيز (١٣٢/٧).

(٣) الصورة التي بعدها هي: إذا عَنَّ له أن يعتمر قبل دخول مكة على أقل من مسافة القصر، فأحرم بالعمرة من موضعه، ثم حج في تلك السنة، ففيه وجهان: أحدهما: لا يلزمه؛ كما لو كان وطنه ذلك الموضع.

والثاني: يلزمه؛ لأن اسم الحاضر لا يتناوله إلا إذا كان في نفس مكة أو كان مستوطناً حواليتها. انظر: الوسيط (٦١٧ / ٢).

(٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٣٤).

(٥) انظر: المجموع (١٧٥، ١٧٦).

(٦) انظر: نهاية المطلب (٤ / ١٧٤)، والوسيط (٦١٧ / ٢)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٣٣).

فرع:

لو كان للمتمتع مسكنان: أحدهما فيما دون مسافة القصر، والآخر فيها أو فيما فوقها، فإن كان مقامه بالبعيد أكثر فهو أفقي، وإن كان بالقرب أكثر فهو من حاضري المسجد، وإن استوى مقامه بهما نُظر إلى ماله وأهله، فإن اختص بأحدهما أو كان فيه أكثر فالحكم له، وإن استويا في ذلك نُظر إلى عزمه^(١)، فأيهما عزم على الرجوع إليه فهو من أهله، فإن لم يكن له عزم اعتبر حاله بالذي خرج منه^(٢).

قال الشافعي: "ويستحب أن يريق دمًا بكل حال"^(٣).

القيد الثاني: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج^(٤):

فلو أحرم بها وفرغ منها قبل أشهره، ثم أحرم بالحج من مكة لم يلزمه دم التمتع^(٥). وهل يلزمه دم الإساءة لتركه الإحرام بالحج من الميقات؟ فيه وجهان: أصحهما: لا^(٦).

وثانيهما: نعم، فإن عاد إلى الميقات وأحرم بالحج منه سقط^(٧). ولو أحرم بها في غير أشهر الحج، وأتى بأعمالها في أشهره، ففي وجوب دم التمتع طريقان: أحدهما: فيه قولان:

أحدهما: -وهو نصه في القديم والإملاء- نعم^(٨).
وأصحهما: -وهو نصه في الأم- لا^(٩).

(١) العزم: هو جزم الإرادة بعد تردد. انظر: التعريفات (ص: ١٦)، والكليات (ص: ٧٢).

(٢) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٧٤)، وفتح العزيز (٧/ ١٢٩)، والمجموع (٧/ ١٧٥).

(٣) انظر: المجموع (٧/ ١٧٥).

(٤) انظر: التنبيه (ص: ٧٠)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٤٨)، والسراج الوهاج (ص: ١٦٧).

(٥) انظر: المهذب (١/ ٣٦٩)، ونهاية المطلب (٤/ ١٧٠).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٤٣)، والمجموع (٧/ ١٧٦).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٧٠).

(٨) انظر: المهذب (١/ ٣٦٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٤٨).

والثاني: -عن ابن سريج- أنهما منزلان على حالين، فإن أقام بالمليقات بعد إحرامه بالعمرة حتى دخلت أشهر الحج، وعاد إليه محرماً بها في الأشهر لزمه الدم، وإن^(٢)/ جاوزه قبل الأشهر ولم يعد إليه لم يلزمه^(٣).
ولو تقدم الإحرام بها وبعض أعمالها على أشهر الحج، ففي لزوم دم التمتع وجهان مرتبان:

فإن لم نوجبه في الأولى فهنا أولى^(٤)، وإن أوجبناه فيها فهنا وجهان:
أظهرهما: أنه لا يجب أيضاً، وقطع به العراقيون^(٥).

وإذا لم نوجب دم التمتع في الصورتين^(٦) ففي وجوب دم الإساءة الوجهان^(٧).
القيد الثالث: أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة^(٨):

فلو اعتمر ولم يحج إلا في السنة القابلة لم يلزمه الدم، سواء أقام بمكة إلى أن حج أو خرج منها وعاد إليها^(٩).
وفي اشتراط وقوع النسكين معاً في شهر واحد وجهان:
أحدهما: -انفرد به ابن خيران- أنه يشترط^(١).

(١) لم أجده في الأم. انظر: المجموع (١٧٤/٧)، وروضة الطالبين (٤٨ / ٣) نقلاً عن الأم.

(٢) نهاية اللوحة (٢٧٩/أ).

(٣) انظر: بحر المذهب (٣٩٩ / ٣)، والبيان (٧٨ / ٤)، وكفاية النبيه (٨٩ / ٧).

(٤) انظر: فتح العزيز (١٤١/٧)، والمجموع (١٧٦ / ٧)، وروضة الطالبين (٤٨ / ٣).

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) الصورتان هما: الأولى: لو أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج، وأتى بأعمالها في أشهره.

والثانية: لو تقدم الإحرام بها وبعض أعمالها على أشهر الحج.

(٧) أي: الوجهان المتقدمان في من ترك الإحرام بالحج من المليات، هل يلزمه دم الإساءة أم لا؟

انظر: المصادر السابقة.

(٨) انظر: المهذب (٣٦٩ / ١)، وحلية العلماء (٢٢١ / ٣).

(٩) انظر: نهاية المطلب (١٧١ / ٤)، والمنهاج القويم (ص: ٢٩٤).

وأصحهما: -وقطع به الجمهور - لا^(٢).

ولو كان عزمه على الإقامة بمكة ثم حج من سنته لم يسقط عنه دم التمتع ويمكن رد هذا الشرط إلى الأول^{(٣)(٤)}.

القيد الرابع: أن لا يعود إلى الميقات (للحج)^{(٥)(٦)}:

كما لو أحرم به من نفس مكة واستمر، فلو عاد إلى الميقات الذي أحرم بالعمرة منه وأحرم بالحج لم يلزمه شيء^(٧).

وكذا لو عاد إلى مسافة مثله وأحرم منه، كما لو كان ميقاته الجحفة فأحرم من ذات عِرْق أو قرْن ففي سقوط الدم وجهان^(٨):

أصحهما: أن يسقط^(٩).

وقطع الفوراني أنه لو سافر بعد عمرته من مكة سفراً تقصر فيه الصلاة، ثم حج من سنته لا دم عليه^(١٠).

(١) انظر: فتح العزيز (١٦٣/٧)، وروضة الطالبين (٥١/٣).

(٢) انظر: المجموع (١٧٧/٧)، وكفاية النبيه (١٠٠ / ٧).

(٣) أي: القيد الأول.

(٤) انظر: المجموع (١٧٥/٧)، وروضة الطالبين (٤٦ / ٣).

(٥) في المخطوط (إلى الحج)، والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: التنبيه (ص: ٧٠)، ونهاية المطلب (١٧٥ / ٤).

(٧) انظر: المهذب (٣٦٩ / ١)، وحلية العلماء (٢٢١ / ٣)، والبيان (٧٩ / ٤).

(٨) لعل الكلام فيه سقط يوضحه كلام النووي في المجموع (١٧٧/٧) حيث قال: "لو عاد إلى الميقات الذي أحرم بالعمرة منه وإلى مسافة مثله وأحرم بالحج فلا دم بالاتفاق" إلى أن قال: "ولو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته، وأحرم منه بأن كان ميقات عمرته الجحفة فعاد إلى ذات عرق، فهل هو كالعود إلى ميقات عمرته؟ فيه وجهان".

(٩) انظر: المصدر السابق، وفتح العزيز (١٤٩/٧)، وروضة الطالبين (٤٩/٣).

(١٠) انظر: المجموع (١٧٧/٧).

ولو أحرم من مكة ثم عاد إلى الميقات محرماً، ففي سقوط الدم الخلاف المتقدم فيما إذا جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم وعاد إليه^(١).

ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات فهل يسقط عنه الدم؟ قال الإمام: "هو مترتب على ما إذا عاد المتمتع إلى الميقات محرماً، فإن قلنا لا يسقط عنه فالقارن أولى، وإن قلنا يسقط عنه فوجهان"^(٢). وقال الأكثرون: يسقط، -وهو نصه في الاملاء-^(٣).

القيد الخامس:

قال الحَضْرِي: يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد، كما يشترط وقوعهما في سنة واحدة^(٤).

وقال الجمهور: لا يشترط^(٥).

ويتصور وقوع النسكين عن اثنين في ثلاث صور: أحدها: أن يكون أجيراً في الحج، فيعتمر من الميقات لنفسه، ويحج من مكة^(٦)/ عن المستأجر^(٧).

الثانية: أن يكون أجيراً في العمرة، فيفرغ منها ثم يحج لنفسه^(٨).

(١) انظر: المجموع (١٧٧/٧)، وروضة الطالبين (٤٩/٣).

(٢) انظر: نهاية المطلب (١٨٤ / ٤).

(٣) وهو المذهب. انظر: فتح العزيز (١٥٠/٧)، وروضة الطالبين (٤٩/٣).

(٤) انظر: البيان (٨٥/٤)، وفتح العزيز (١٥٢/٧)، وكفاية النبيه (١٠١ / ٧).

(٥) وهو المذهب. انظر: المجموع (١٧٧/٧)، وروضة الطالبين (٤٩/٣).

(٦) نهاية اللوحة (٢٧٩/ب).

(٧) انظر: روضة الطالبين (٤٩/٣)، وكفاية النبيه (١٠١ / ٧).

(٨) انظر: فتح العزيز (١٥٣/٧)، والمجموع (١٧٧ / ٧).

الثالثة: أن يكون أجيراً فيهما^(١)، فعلى ما قاله الجمهور يكون نصف دم التمتع على من يقع له الحج، ونصفه على من تقع له العمرة. كذا قالوه^(٢).
قال الرافعي: "وليس هو كذلك، بل هو محمول على تفصيل ذكره البغوي، فقال في الصورتين الأوليين:

إذا أذن له المستأجر في التمتع فالدم عليهما نصفان، وإلا فالكل على الأجير.
وقال في الأخيرة: إن أذن له فيه فالدم عليهما نصفان، وإن لم يأذن فهو على الأجير، وعلى قياسه لو أذن أحدهما دون الآخر فالنصف على الأذن والنصف على الأجير"^(٣).

"وتنبه لأمر^(٤): أحدها: أن إيجاب الدم على (المستأجرين)^(٥) أو أحدهما مفرع على الأصح في أن دم القران والتمتع على المستأجر [وإلا فهو على الأجير بكل حال.
الثاني: إذا لم يأذن المستأجر]^(٦) أو أحدهما في الصورة الأولى، وكان ميقات البلد معيناً في الإجارة ونزلنا المطلق عليه، فيلزمه مع دم التمتع دم الإساءة، كمن جاوز ميقات نسكه.

الثالث: إذا أوجبنا الدم على المستأجرين، فإذا كانا معشرين فعلى كل منهما خمسة أيام، لكن صوم التمتع بعضه في الحج وبعضه بعد الرجوع وهما لم يباشرا حجاً، فقياس ما ذكره البغوي تفرعاً على قولنا: أن دم القران والتمتع على المستأجر يكون الصوم

(١) أي: أن يكون أجيراً من قبل شخصين، استأجره أحدهما للحج والآخر للعمرة.

(٢) انظر: فتح العزيز (١٥٣/٧)، وكفاية النبيه (١٠١/٧).

(٣) لم أجده في التهذيب، وانظر: فتح العزيز (١٥٤/٧، ١٥٥).

(٤) الكلام هنا للرافعي لا للبغوي. انظر: فتح العزيز (١٥٥/٧).

(٥) في المخطوط (المستأجر)، والمثبت من فتح العزيز (١٥٦/٧).

(٦) ما بين المعكوفتين مثبت في هامش المخطوط، وهو موافق لنص الرافعي في فتح العزيز (١٥٦/٧).

على الأجير، وعلى قياس ما ذكره المتولي هناك: أنه كما لو عجز المتمتع عن الهدي والصوم معاً.

قال^(١): ويجوز أن يكون الحكم على ما سيأتي في المتمتع إذا لم يصم في الحج، كيف يقضي؟

فإن أوجبنا التفريق: فيؤخر الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة، فيؤدي الى تبعض القسمين فيكمالان، ويصوم كل منهما ستة أيام، وقس على هذا ما إذا أوجبنا (الدم)^(٢) في الصورتين الأخيرتين على الأجير والمستأجر.

وإن فرّعنا على قول الخُضري، فإذا اعتمر عن المستأجر ثم حج لنفسه ففي كونه مسيئاً الخلاف السابق - فيمن اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من مكة - لكن الأصح هنا أنه مسيء^(٣).

فإن (لم)^(٤) يلزمه الدم ففوات هذا الشرط لا يؤثر في فوات فضيلة التمتع - على القول بأنه أفضل من الأفراد -^(٥).

وإن ألزماه الدم، فله أمران:

أحدهما: هذا.

والثاني: أن دم التمتع يخالف دم الإساءة^(٦) في ثلاثة^(٧):

(١) ما زال الكلام للرافعي.

(٢) سقطت من المخطوط، وأثبتناها من فتح العزيز (١٥٩/٧).

(٣) انتهى كلام الرافعي. انظر: فتح العزيز (١٥٦-١٦٠)، وكفاية النبيه (١٠٢/٧).

(٤) سقطت من المخطوط، وأثبتناها من الروضة (٤٩/٣).

(٥) انظر: نهاية المطلب (١٧٧/٤)، وروضة الطالبين (٤٩/٣).

(٦) دم الإساءة: هو الدم المنوط بترك مأمور به من واجبات الحج. انظر: حاشية البجيرمي (٤٦١/٢).

(٧) انظر: فتح العزيز (١٦٠/٧)، والمجموع (١٧٨/٧)، وكفاية النبيه (١٠٣/٧).

البذل؛ فإن بدل دم التمتع^(١) / صوم الأيام الثلاثة والسبعة، ودم الاساءة بترك الميقات ونحوه بدله الإطعام ثم الصيام بالتعديل.

وثانيهما: العصيان؛ فتارك الميقات يأثم بتركه واجباً، والمتمتع لا يأثم. وثالثها: أن تارك الميقات عليه تداركه عند الإمكان بالعود للإحرام خلاف المتمتع.

السادس: في اشتراط نية التمتع وجهان:

أحدهما: يشترط، فلو كان عند الإحرام بالعمرة على عزم أن لا يحج في هذه السنة، وأن يرجع إلى الميقات لم يكن معتمراً؛ لفقدان النية^(٢).

وأصحهما: لا يشترط، كما لا يشترط نية القران^(٣).

وعلى الأول في ميقاتها ثلاثة أوجه، مأخوذة من الخلاف في وقت نية الجمع^(٤):

أحدها: أنه من حين الإحرام بالعمرة.

وثانيها: أنه ما لم يفرغ منها.

وثالثها: ما لم يشرع في الحج.

واستشكل الإمام الحاقها بنية الجمع، وقال الإمام: "لو قيل إنما يلزم الدم إذا كان على قصد الحج عند الانتهاء إلى الميقات وأتى بالعمرة، فإنه قدّم أدنى النسكين من أطول الميقاتين، أما إذا لم يكن على قصد الحج، أو كان على قصد الإقتصار على العمرة ثم اتفق الحج فلا دم عليه لمجاوزة الميقات، لا على قصد النسك، لكان قريباً"^(٥).

(١) نهاية اللوحة (٢٨٠/أ).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٤٩)، والمهذب (١/ ٣٧٠)، وبحر المذهب (٣/ ٤٠١).

(٣) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٦١)، والمجموع (٧/ ١٧٨)، وكفاية النبيه (٧/ ١٠٠).

(٤) أي: الجمع بين الصلاتين، وأصحها: الوجه الثاني. انظر: البيان (٤/ ٨٥)، والمجموع (٧/ ١٧٨)، وروضة الطالبين (٣/ ٥١)، والنجم الوهاج (٣/ ٥٦٩).

(٥) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٧٨).

هذا بيان الشروط المذكورة في الضابط المتقدم، ويرد عليه أن قوله: (لنفسه) غير صحيح؛ فإنه قد يكون محرماً فيها عن غيره^(١).

وورؤها شرط سابع: وهو أن يحرم بالعمرة من الميقات^(٢):

فلو جاوزه مريداً للنسك، ثم أحرم بها فالمنصوص أن عليه دم الإساءة لا دم التمتع^(٣).

فأخذ جماعة بإطلاقه^(٤)، وحمله الأكثرون على ما إذا كان الباقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر، فإن بقيت مسافة القصر فعليه دم التمتع أيضاً^(٥).

ويؤيده ما روي عن نصه في القديم: "أنه إذا مر بالميقات فلم يحرم حتى بقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ثم أحرم بالعمرة فعليه دم الإساءة؛ لترك الميقات، دون دم التمتع"^(٦).

واعلم أن هذه الشروط^(٧) على ما فيها من الإتفاق والاختلاف معتبرة لوجوب الدم^(٨).

وهل هي معتبرة في تسميته متمتعاً؟ فيه وجهان مشهوران:

-
- (١) هنا المصنف يعترض على الغزالي إضافة قيد (لنفسه) في ضابط التمتع، كما تقدم.
 - (٢) انظر: فتح العزيز (١٦٢/٧)، وروضة الطالبين (٥١/٣).
 - (٣) انظر: المجموع (١٧٨/٧)، وكفاية النبيه (٩٨/٧).
 - (٤) أي: جماعة من الأصحاب. انظر: المجموع (١٧٨/٧)، وروضة الطالبين (٥١/٣).
 - (٥) انظر: روضة الطالبين (٥١/٣)، والهداية إلى أوهام الكفاية (٢٨٢/٢٠)، وأسنى المطالب (١/٤٦٥).
 - (٦) انظر: البيان (٧٩/٤)، والمجموع (١٧٩/٧).
 - (٧) يعني: القيود السبعة المتقدمة.
 - (٨) انظر: فتح العزيز (١٦٣/٧)، والمجموع (١٧٩/٧).

أحدهما: أنها معتبرة في كونه متمتعاً، فمتى اختل واحد منها كانت الصورة من صور^(١) / الأفراد^(٢) لا التمتع، وحكاه القفال عن النص، وقطع به الدارمي والغزالي^(٣).
وأشهرها: أنها لا تعتبر فيه، بل في الدم فقط، ويسمى متمتعاً ثم أحرم بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه، وإن فقد باقي الشرائط، وبه قال الشيخ أبو حامد وصححه النووي، ولهذا قال الأصحاب: يصح التمتع والقران (من)^(٤) المكّي^(٥).

فرعان:

الأول: إذا فرغ المقيم من عمرته ولم يرد العود إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من مكة^(٦)، والكلام في الموضع الذي هو أول إحرامه، وفيما إذا خالف وأحرم خارج مكة في الحرم أو وراءه من غير عود إلى الميقات أو إلى مثل مسافته كما تقدم في حق المكّي، وإذا اقتضى الحال وجوب دم الإساءة وجب معه دم التمتع أيضاً، حتى لو خرج بعد تحلله من العمرة إلى الحل وأحرم من طرفه بالحج^(٧).
فإن عاد إلى مكة محرماً قبل الوقوف لزمه دم التمتع دون دم الإساءة، فإن ذهب إلى عرفات قبل أن يعود إلى مكة لزمه دم الإساءة والتمتع^(٨).
وقال ابن الصباغ: "ينبغي أن يلزمه دم التمتع خاصة"^(٩).
وإن أحرم من موضع من الحرم خارج مكة ولم يعد إلى مكة، فهل هو كمن أحرم من الحل؟ فيه وجهان، وقيل قولان:

(١) نهاية اللوحة (٢٨٠/ب).

(٢) صور الأفراد تقدمت ص:

(٣) لم أقف عليه للغزالي، وحكاه عن القفال النووي. انظر: المجموع (٧/ ١٧٩).

(٤) في المخطوط (في)، والمثبت من فتح العزيز (٧/ ١٦٤).

(٥) انظر: المصدر السابق، والمجموع (٧/ ١٧٩).

(٦) انظر: المجموع (٧/ ١٧٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٢).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٨٠)، وأسنى المطالب (١/ ٤٥٩).

(٨) انظر: الغرر البهية (٢/ ٢٧٩)، وحاشية الجمل (٢/ ٤٠٠).

(٩) انظر: الشامل (ص: ٣١٨ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان).

أصحهما: نعم^(١).

وثانيهما: أنه كمن أحرم من مكة^(٢).

الثاني: قال الشافعي في القديم: "إذا حج رجل لنفسه من الميقات في أشهر الحج فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من أدنى الحل، أو قرن أو تمتع عن نفسه من الميقات فلما فرغ أحرم بالعمرة عن نفسه من أدنى الحل، فلا دم عليه"^(٣).

وكذا لو أفرد عن غيره الحج من الميقات ثم اعتمر عنه والعمرة من أدنى الحل، أو تمتع أو قرن عنه من الميقات ثم أحرم عنه بالعمرة من أدنى الحل لم يجب عليه غير دم التمتع والقران^(٤).

فأما إذا اعتمر عن نفسه من الميقات ثم حج عن غيره من مكة، أو حج عن نفسه من الميقات ثم اعتمر عن غيره من أدنى الحل فعليه الدم^(٥).

قال صاحب البيان: "وعلى قياس هذا ما يفعل الأجير في وقتنا، أنه يحرم بالعمرة عن المستأجر من الميقات، فإذا تحلل منها أقام يعتمر عن نفسه من أدنى الحل، ثم يحرم بالعمرة عن المستأجر من مكة، فيجب عليه للعمرة الأولى عن نفسه من أدنى^(٦) الحل دم، ولا يجب عليه الدم لما بعدها من العُمَر"^(٧).

(١) انظر: البيان (٨١/٤)، والمجموع (١٨٠/٧).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: البيان (٨٥/٤)، والمجموع (١٨٠/٧).

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) لأن الإحرامين إذا كانا عن شخصين وجب فعلهما من الميقات، فإذا ترك الميقات في أحدهما لزم الدم، كمن مر بالميقات مريداً للنسك وأحرم بعد مجاوزته. انظر: بحر للذهب (٣/٣٩٩)، والمجموع (١٨٠/٧).

(٦) نهاية اللوحة (٢٨١/أ).

(٧) انظر: البيان (٨٦/٤، ٨٧).

فصل: اتفقت (نصوص)^(١) الشافعي - عليه السلام - على جواز الإحرام على خمسة

(أنواع:

الإفراد،)^(٢) والتمتع، والقران، والإطلاق: وهو أن يحرم بنسك (مطلقاً ثم يصرفه إلى)^(٣) الحج أو العمرة أو إليهما، والتعليق: وهو أن يحرم بإحرام كإحرام زيد^(٤). والنسكان^(٥) لا (يقعان)^(٦) إلا على وجه الثلاثة الأول. (وأيهما)^(٧) أفضل فيه ثلاثة أقوال: أصحابها: أن الإفراد أفضل، ثم التمتع، ثم القرآن^(٨). والثاني: أن أفضلها التمتع، ثم الإفراد، ثم القرآن^(٩). والثالث: أن أفضلها القرآن، ثم التمتع، ثم الإفراد^(١٠). وحكي عن نضه في "أحكام القرآن"^(١١)(١٢)، واختاره ابن المنذر^(١٣) وأبو إسحاق المروزي والقاضي^(١٤).

(١) بياض في المخطوط، والمثبت من المجموع (٧ / ١٥١).

(٢) بياض في المخطوط، والمثبت من المصدر السابق.

(٣) بياض في المخطوط، والمثبت من المصدر السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق، وتكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٣٨٦).

(٥) يعني: الإطلاق والتعليق.

(٦) في المخطوط (تقع)، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في المخطوط (أيهما)، والصواب: ما أثبتناه؛ لعود الضمير على الجمع، وهو أنواع النسك.

(٨) انظر: الإقناع للماوردي (ص: ٨٣)، والتنبيه (ص: ٧٠)، وحلية العلماء (٣ / ٢١٩).

(٩) انظر: البيان (٤ / ٦٦)، والتهذيب (٣ / ٢٥٤)، وكفاية النبيه (٧ / ٨٣).

(١٠) انظر: بحر المذهب (٣ / ٣٩٢)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٤١)، والمجموع (٧ / ١٥١).

(١١) "أحكام القرآن": كتاب للإمام الشافعي.

(١٢) لم أجده في أحكام القرآن في مظانه. انظر: البيان (٤ / ٦٦)، والمجموع (٧ / ١٥١) نقلاً عن أحكام القرآن.

(١٣) انظر: الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٣ / ١٩٨).

(١٤) انظر: المجموع (٧ / ١٥١).

وحكاه الرافعي وجهاً، وقال: "إنه لا يختلف قول الشافعي في تأخير القرآن عن الأفراد والتمتع"^(١).

وتقديم الأفراد على التمتع والقرآن مشروط عند الجمهور بأن يعتمر في تلك السنة، فإن أحرّ العمرة عنها فكل واحد من التمتع والقرآن أفضل منه؛ لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه^(٢).

وقال القاضي والمتولي: "الأفراد أفضل منهما مطلقاً، وإن اعتمر في سنة أخرى"^(٣). قال النووي: "وهو شاذ ضعيف"^(٤).

ولا يكره التمتع والقرآن^(٥)، ولا يجوز للمحرم بالحج فسخه وقلبه عمرة، ولا للمحرم بالعمرة فسخها وقلبها حجاً، وكان ذلك جائز له عليه السلام من خصائصه^(٦).
فرع:

قال الشيخ أبو حامد والبندنجي وصاحب "العدة": يكره أن يسمى حجة النبي ﷺ حجة الوداع^(٧). قال النووي: "وهو خطأ فاحش"^(٨).

(١) انظر: فتح العزيز (١٠٥/٧).

(٢) انظر: البيان (٤/٦٦)، والمجموع (١٥١/٧)، وروضة الطالبين (٤٤/٣).

(٣) انظر: تنمة الابانة (ص: ٢٠٥ تحقيق: علي بن سعد العصيمي)، والمجموع (١٥١/٧).

(٤) انظر: المجموع (١٥١/٧).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤/٥٠)، والبيان (٤/٨٣).

(٦) انظر: المجموع (٧/١٦٦).

(٧) انظر: المجموع (٨/٢٨١).

(٨) قال النووي: "وهذا الذي قالوه غلط ظاهر وخطأ فاحش، ولولا خوف اغترار بعض الأغبياء به لم أستعز حكايته؛ فإنه واضح البطلان، ومنابد للأحاديث الصحيحة في تسميتها حجة الوداع، ومنابد لإجماع المسلمين، ولا يمكن إحصاء الأحاديث المشتملة على تسميتها حجة الوداع". انظر: المصدر السابق، ونهاية المحتاج (٣/٣٢٥).

فصل

في موجب القرآن والتمتع

فالمتمتع إن كان موسراً لزمه إراقة دم، وهو شاة تجزئ في الأضحية، ويقوم مقامها شُبع بدنة أو بقرة^(١).

ووقت وجوبه الإحرام بالحج^(٢).

وإذا وجبت جاز في كل وقت كسائر دماء الجبرانات^(٣).

(١) انظر: بحر المذهب (٣/ ٤٠٢)، وفتح العزيز (٧/ ١٦٨)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٥٠)

(٢) انظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٢٦٣)، والسراج الوهاج (ص: ١٦٧).

(٣) دماء الجبرانات: جمع دم الجبران: وهو الدم الذي يجبر الخلل لواقع سواء كان فعل منهى أو ترك مأمور فيشمل سائر أنواع الدماء؛ لأنها كلها لا تخرج عن هذين القسمين. انظر: الهداية إلى أوهام الكفاية (٢٠/ ٣٢٢)، وحاشية الجمل (٢/ ٥٣٨)، وحاشية البجيرمي (٢/ ١٦٠).

(فائدة): قال العمري: "الدماء المنصوص عليها في القرآن في الحج أربعة:

أحدها: دم التمتع، وهو على الترتيب.

ودم التمتع إنما وجب لترك النسك، وهو ترك الإحرام بالحج من ميقات بلده. فيقاس على هذا الدم والترتيب فيه كل دم وجب لترك النسك، وهي ثمانية دماء: أربعة دماء لم يختلف قول الشافعي في وجوبها، وهي: دم القران، ودم الفوات، ودم من ترك الرمي، ودم من أحرم من دون الميقات. وأربعة دماء اختلف قول الشافعي في وجوبها:

أحدها: إذا دفع من عرفة قبل الغروب، ولم يعد إليها.

الثاني: إذا ترك المبيت بالمزدلفة.

الثالث: إذا ترك المبيت بمنى ليالي الرمي.

الرابع: إذا ترك طواف الوداع.

والثاني - من الدماء المنصوص عليها في القرآن - : دم فدية الأذى، وهو على التخيير.

والدم الثالث : دم جزاء الصيد، وهو على التخيير.

والدم الرابع : دم الإحصار، وهذا الدم أصل لا فرع له فيرد إليه.

وأما دم إفساد الحج بالطوء: فمأخوذ من السنة، والمنصوص: أنه على الترتيب". انظر: البيان (٤/

٣٩٧-٤٠٠).

والأفضل إراقته يوم النحر^(١).

وفي جواز إراقته قبيل الإحرام بالحج وبعد التحلل من العمرة وجهان، وقيل: قولان:

أصحهما: الجواز^(٢).

وعلى هذا ففي جواز تقديمه على التحلل من العمرة طريقان:

أحدهما: فيه وجهان: أحصحهما: المنع^(٣).

والثاني: القطع به^(٤).

ولا يجوز تقديمه على الشروع في العمرة قطعاً^(٥).

وإن كان عاجزاً عن الهدي في موضعه لزمه صوم عشرة أيام، ثلاثة منها^(٦) / (في

الحج، وسبعة إذا رجع)^(٧) إلى أهله^(٨).

سواء كان له (مال غائب)^(٩) أو غيره أو لم يكن وعجز^(١٠).

(فإن وجد الهدي)^(١١) وثمنه بأن لا يباع إلا بأكثر من ثمن مثله [فهو كالمعدوم، فله

الانتقال إلى الصوم]^{(١٢)(١٣)}.

(١) انظر: روضة الطالبين (٥٢/٣)، والغرر البهية (٢/٣٧٨).

(٢) انظر: المجموع (١٨٣/٧)، وغاية البيان (ص: ١٧٦).

(٣) انظر: فتح العزيز (١٦٩/٧)، وروضة الطالبين (٥٣/٣).

(٤) انظر: المصادر السابقة، والمجموع (١٨٣/٧).

(٥) انظر: بحر المذهب (٤٠٢/٣)، وروضة الطالبين (٥٣/٣).

(٦) نهاية اللوحة (٢٨١/ب).

(٧) بياض في المخطوط، والمثبت من المجموع (١٨٦/٧).

(٨) انظر: مختصر المزني (١٦١/٨)، والحاوي الكبير (٥٢/٤)، والمهذب (١/٣٧٠).

(٩) بياض في المخطوط، والمثبت من المجموع (١٨٦/٧).

(١٠) انظر: البيان (٩٣/٤)، وفتح العزيز (١٧١/٧)، وروضة الطالبين (٥٣/٣).

(١١) بياض في المخطوط بمقدار ثلاث كلمات، والمثبت من المجموع (١٨٦/٧).

(١٢) ما بين المعكوفتين زيادة من المجموع يقتضيها السياق. انظر: المجموع (١٨٦/٧).

(١٣) انظر: المصدر السابق.

فلو وجد عنده (ثمنه وعدمه في الحال)^(١)، لكن علم أنه يجده قبل فراغ الصوم جاز انتقاله إلى الصوم في أصح القولين^(٢).

وقد مر نظيره في التيمم،^(٣) وإن كان يرجوه ولا يتيقنه جاز الصوم^(٤).

وفي استحباب انتظار الهدي قولان، كنظيره من التيمم^(٥).

وحيث تعذر الهدي لا يجوز له تأخير الصوم^(٦).

ويدخل وقت صوم الأيام الثلاثة بالإحرام بالحج، ولا يجوز تقديمها عليه^(٧)، والأولى أن يقدم على يوم عرفة، وإنما يمكنه ذلك بأن يتقدم إحرامه بالحج على سادس ذي الحجة، فيستحب للمتمتع الذي من أهل الصوم أن يحرم قبل اليوم السادس بخلاف غيره، فإن الأولى أن يحرم في الثامن^(٨).

وفيه وجه: أنه يلزمه إذا لم يتوقع هدياً تقديم الإحرام بالحج على اليوم السابع؛ ليمكنه صوم الأيام قبل يوم النحر، ولا يجوز أن يصوم شيئاً منها في يوم النحر^(٩).

وفي جوازه في أيام التشريق قولان، تقدما في الصوم^(١٠).

(١) بياض في المخطوط، والمثبت من تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٤١٧).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ١٨٦)، وأسنى المطالب (١/ ٤٦٦).

(٣) ونظيره ما لو وجد الماء بأكثر من ثمن المثل، جعل كالمعدوم في الانتقال إلى التيمم.

(٤) انظر: المجموع (٧/ ١٨٦).

(٥) أحدهما: أن تأخير الصلاة أفضل؛ لأن الطهارة بالماء فريضة، والصلاة في أول الوقت فضيلة، فكان تقديم الفريضة أولى.

والثاني: أن تقديم الصلاة بالتيمم أفضل، وهو الأصح؛ لأن فعلها في أول الوقت فضيلة متيقنة، والطهارة بالماء مشكوك فيها، فكان تقديم الفضيلة للثبوت أولى. انظر: التهذيب (١/ ٣٧٨)، والمجموع (٢/ ٢٦١).

(٦) انظر: المنهاج القويم (ص: ٢٩٥)، وأسنى المطالب (١/ ٤٦٦).

(٧) انظر: المهذب (١/ ٣٧٠)، وشرح المقدمة الحضرية (ص: ٦٥٧).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٣)، والمجموع (٧/ ١٨٦).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٧١)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٣).

(١٠) انظر: المهذب (١/ ٣٧٠)، والبيان (٤/ ٩٤).

المذهب المشهور: أنه لا يجوز^(١).

والقديم: الجواز، واختاره جماعة من المتأخرين^(٢).

فإن قلنا يجوز لم يجز له تأخيرها عنها، وكان صومه فيها أداء. وإن قلنا لا يجوز صومها، فلا يجوز تأخيرها عن يوم عرفة، ويكون صومها بعد أيام التشريق قضاء، وإن بقي الطواف^(٣). وفيه وجه^(٤).

وإذا فاته صوم الأيام الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها، ولا يلزمه دم لتأخيرها^(٥).

وخرج ابن سريج قولاً: أن الصوم يسقط ويستقر الهدي في ذمته في أحد القولين فيما إذا مات المتمتع عقب وجوب الصوم بإحرام الحج أنه لا يلزمه شيء^(٦).
وأما الأيام السبعة فهي مؤقتة بالرجوع.

وفي المراد به ثلاثة أقوال: **أصحها**: أن المراد الرجوع إلى الوطن^(٧)، وعلى هذا ففي جوازه في طريق رجوعه إليه (طريقان)^(٨) أحدهما: فيه وجهان: أصحهما: المنع^(٩).
والطريق الثاني للعراقيين: القطع به^(١٠)، ولا يجوز صومها بمكة إلا أن يستوطنها^(١١).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٩٧)، والمجموع (٦/ ٤٤١).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٨)، والمجموع (٦/ ٤٤١).

(٣) انظر: المجموع (٧/ ١٨٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٣).

(٤) قال النووي: وفي «التهذيب» حكاية وجه ضعيف ينازع فيه. انظر: روضة الطالبين (٣/ ٥٤)، ولم أقف عليه في التهذيب.

(٥) انظر: المصادر السابقة.

(٦) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٥٣)، وكفاية النبيه (٧/ ١٠٦).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٩٨)، والبيان (٤/ ٩٧)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٥٦).

(٨) سقطت من المخطوط؛ لكن سياق الكلام يقتضيها. انظر: المجموع (٧/ ١٨٧).

(٩) انظر: روضة الطالبين (٣/ ٥٤)، وكفاية الأخيار (ص: ٢٢٦).

(١٠) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٧٧)، وكفاية النبيه (٧/ ١٠٩).

(١١) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٦)، وفتح العزيز (٧/ ١٧٧).

القول الثاني: أن المراد به الفراغ من الحج^(١).

ويجوز تأخيرها إلى أن يرجع إلى وطنه^(٢)، وهل هو أفضل أو التقديم؟ فيه قولان:

أحدهما: -وبه أجاب الماوردي- أن التقديم أفضل^{(٣)(٤)}.

وأصحهما: أن التأخير أفضل^(٥).

(قال)^(٦) القاضي: "وعلى هذا أيكون (التأخير إليه عذراً حتى)^(٧) إذا مات قبل

ذلك لا يجب في تركته شيء؟ فيه وجهان: (كما لو أخذ دفع)^(٨) الزكاة إلى المساكين

حتى يدفعها إلى الإمام، فلم يتفق (الدفع حتى تلف)^(٩) المال، هل يضمنه"^(١٠)؟

والثالث: أن المراد به الرجوع إلى مكة، (كذا حكاه الخراسانيون)^{(١١)(١٢)}.

قال الرافعي: "ومقتضى قول الأكثرين أن هذا هو القول الثاني، (وهو)^(١٣) الأشبه،

وعلى تقدير أن غيره يتفرع عليه أنه لو رجع من منى إلى مكة صح صومه، وإن تأخر

طواف الوداع"^(١٤).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٦)، ونهاية المطلب (٤/ ١٩٨).

(٢) انظر: المجموع (٧/ ١٨٧).

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٦)، والبيان (٤/ ٩٨).

(٤) نهاية اللوحة (٢٨٢/ أ).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٧٩)، والمجموع (٧/ ١٨٧).

(٦) بياض في المخطوط، والمثبت من تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٤٢١).

(٧) بياض في المخطوط، والمثبت من المصدر السابق.

(٨) بياض في المخطوط، والمثبت من المصدر السابق.

(٩) بياض في المخطوط، والمثبت من المصدر السابق.

(١٠) أصح الوجهين: يضمن؛ لأنه منعه عمن لو دفعه إليه لجاز. انظر: التهذيب (٣/ ٢٥)، وفتح

العزيز (٧/ ١٩٨)، والمجموع (٧/ ١٩٣).

(١١) بياض في المخطوط، والمثبت من تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٤٢٢).

(١٢) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٧٩)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٤).

(١٣) بياض في المخطوط، والمثبت من فتح العزيز (٧/ ١٨٠).

(١٤) انظر: المصدر السابق.

قال النووي: "وهذا عجيب منه؛ فإن الرجوع إلى مكة غير الفراغ، فقد يفرغ ويتأخر عن مكة يوماً أو أياماً بعد التشريق، وقد حكى الماوردي وابن الصباغ وآخرون خلافاً عن الأصحاب في قول الشافعي: المراد بالرجوع الفراغ من الحج" (١).

فقال البصريون: "معناه أنه يصومها بعد رجوعه من مكة إلى وطنه، ولا يجوز في مكة". وقال البغداديون: "معناه أنه يصومها إذا رجع من منى إلى مكة بعد فراغ مناسكه، سواء أقام بمكة أو خرج منها".

ويخرج من تفريع الأقوال قول رابع: أن المراد بالرجوع التوجه من مكة إلى أهله (٢). وأما من بقي عليه طواف الإفاضة فلا يجوز صيامه سواء قلنا بالرجوع الرجوع إلى أهله، أم الفراغ، سواء كان بمكة أو غيرها. وفيه وجه ضعيف: أنه يجوز على قولنا الرجوع الفراغ (٣).

وعلى الأقوال كلها لا يجوز له أن يصوم شيئاً من الأيام السبعة في أيام التشريق، وإن قلنا يجوز له صوم الأيام الثلاثة فيها، وإن حصل التحلل (٤). وادعى ابن الصباغ الإجماع عليه (٥).

(١) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٦)، والشامل (ص: ٣٣٣ تحقيق: سلطان آل سلطان)، والمجموع (٧/ ١٨٨).

(٢) قال النووي: "فحصل في المراد بالرجوع أربعة أقوال:

أصحها: إذا رجع إلى أهله.

والثاني: إذا توجه من مكة راجعاً إلى أهله.

والثالث: إذا رجع من منى إلى مكة.

والرابع: إذا فرغ من أفعال الحج وإن لم يرجع إلى مكة، والله أعلم". انظر: المجموع (٧/ ١٨٨).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: نهاية المطلب (٤/ ١٩٨)، وفتح العزيز (٧/ ١٧٩).

(٥) انظر: الشامل (ص: ٣٣٨ تحقيق: سلطان بن علي آل سلطان)، روضة الطالبين (٣/ ٥٤)، وكفاية

النبية (٧/ ١١٢).

وهذه الأيام السبعة هو فيها ممتد إلى آخر العمر، فلا يصير قضاء، هذا المشهور^(١).

وقال الماوردي: "ينبغي أن يفعلها عقيب دخوله، فإن آخرها أساء وأجزأه"^(٢).
وأما الأيام الثلاثة فقد مر أنّ وقتها مخصوص بزمن الحج، فإن لم يصمها فيه لزمه (قضاؤها)^(٣) على المذهب^(٤).

فإن آخرها حتى دخلت الأيام السبعة، ففي وجوب التفريق بينهما قولان، وقيل وجهان:

أصحهما: نعم^(٥). قال الروياني: "وهو المنصوص، وغلط من قال بخلافه"^(٦).
وقال الإمام: "هو في نهاية الضعف"^{(٧)(٨)}، (وقال به)^(٩) جماعة^(١٠).
فإن قلنا يجب فهل يكفي التفريق بينهما بيوم (واحد، أم لا بد من)^(١١) التفريق بقدر ما يقع التفريق به في الأداء؟ فيه قولان: أصحهما: الثاني^(١٢).

(١) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢٠٠).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٥٧).

(٣) في المخطوط: (قضاءها)، والمثبت هو الصواب حسب قواعد اللغة..

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٥٧)، والبيان (٤ / ٩٨).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٤)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٥).

(٦) انظر: بحر المذهب (٣ / ٤٠٦-٤٠٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤ / ٢٠٢).

(٨) نهاية اللوحة (٢٨٢/ب).

(٩) بياض في المخطوط بمقدار كلمتين، والمثبت هو المناسب للسياق، والله أعلم.

(١٠) يرى إمام الحرمين أنه لا يجب التفريق، ولكن الذي عليه الجمهور وجوب التفريق. انظر: المصدر

السابق، والمجموع (٧ / ١٨٨).

(١١) بياض في المخطوط، والمثبت من تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٤٢٦).

(١٢) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٤)، والمجموع (٧ / ١٨٨).

والأول نصه في الإملاء^(١)، وجعله بعضهم مفرعاً على القول بجواز صومها في أيام التشريق، وغلط فيه^(٢).

وعلى الصحيح، ففي القدر الذي يقع به التفريق في الأداء أربعة أقوال، تتولد من الأصلين السابقين، وهما في المتمتع، هل له صوم أيام التشريق؟ وأن الرجوع ما هو؟ فإن قلنا له ذلك، والمراد بالرجوع الفراغ من الحج، (ولم يتخلل)^(٣) بينهما فطر في الأداء، فهل يجب التفريق بيوم واحد؟ فيه وجهان: أحدهما: لا، وقطع به جماعة^(٤). وقال العمراني: "ينبغي أن يقال هذا يلزمه التفريق بقدر مسافة السير إلى وطنه إلا يوماً؛ لأنه كان يمكنه أن يصوم الثلاثة في أيام التشريق، وسفره في اليوم الثاني منها بعد الرمي والطواف، فيجتمع له في اليوم الثالث الصوم عن الثلاث والسفر إلى بلده"^(٥). وضعفه النووي^(٦).

وإن قلنا بقلبه^(٧)، وفسرنا الرجوع بالرجوع إلى الوطن، فُرق بينهما بقدر مدة إمكان سيره من مكة إلى أهله^(٨). وإن قلنا ليس له صومها [وأن الرجوع إلى الوطن، فالتفريق بأربعة أيام، ومدة إمكان السير إلى أهله،] ^(٩) على العادة، وهو الأصح، وبه قطع جماعة^(١٠).

(١) انظر: البيان (٤ / ١٠١)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٥).

(٢) انظر: المجموع (٧ / ١٨٩).

(٣) في المخطوط (لم يتحلل)، والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٥)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٥).

(٥) انظر: البيان (٤ / ١٠٠).

(٦) انظر: المجموع (٧ / ١٨٩).

(٧) أي: بمثل ما قيل في الأول: أن المتمتع يجوز له صيام أيام التشريق.

(٨) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٥)، والمجموع (٧ / ١٨٨).

(٩) ما بين المعكوفتين زيادة من الروضة يقتضيها سياق الكلام. انظر: روضة الطالبين (٣ / ٥٥).

(١٠) انظر: المصدر السابق، والمجموع (٧ / ١٨٨).

قال العِمْراني: "ويحتمل أن يقال على هذا لا يجب التفريق إلا بثلاثة أيام، ومدة إمكان السير؛ لأنه كان يمكنه في الأداء أن يجعل أحد الثلاثة يوم عرفة، ثم يقيم بمنى يوم النحر واليومين الأولين من أيام التشريق، وسفره في الثاني منها بعد الزوال، ويروح إلى مكة ويودع، ثم يتابع السير إلى بلده آخر اليوم الثاني منها"^(١). وضعفه النووي^(٢). وإن فسرناه بالفراغ من الحج، فالتفريق بأربعة أيام خاصة^(٣). وإذا لحّصت الأقوال فيمن لم يصم (الأيام)^(٤) الثلاثة في الحج كانت ستة^(٥): أحدها: لا صوم عليه بل ينتقل إلى الهدي. وثانيها: عليه صوم عشرة أيام متتابعة أو متفرقة. وثالثها: صوم عشرة بشرط التفريق بيوم فصاعداً. ورابعها: صومها بشرط التفريق بأربعة أيام ومدة إمكان السير، وهو الأصح. وخامسها: صومها بشرط التفريق بأربعة أيام فقط^(٦)^(٧). وسادسها: صومها بشرط التفريق بقدر مدة إمكان السير فقط. فإن شرطنا التفريق واكتفينا بيوم، فصام أحد عشر يوماً متوالية كفاه، ووقع صوم الرابع تطوعاً، هذا المذهب^(٨). وقيل: لا يعتد بصوم ما بعد الرابع من السبعة^(٩).

(١) انظر: البيان (٤ / ١٠١).

(٢) انظر: المجموع (٧ / ١٨٩).

(٣) انظر: المصدر السابق، وروضة الطالبين (٣ / ٥٥).

(٤) في المخطوط (إلا)، والمثبت من تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٤٢٨).

(٥) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٥)، والمجموع (٧ / ١٨٨)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٥).

(٦) في المخطوط زيادة (وسادسها: صومها بشرط التفريق بأربعة أيام فقط)، وهي مكررة.

(٧) نهاية اللوحة (٢٨٣ / أ).

(٨) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٦)، والمجموع (٧ / ١٨٩).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٧)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٦).

قال الغزالي: "وعلى هذا لا بد من الإفطار في الرابع"^(١). وفيه نظر، والظاهر أن القائل به لا يشترط الإفطار بل عدم صومه عن التطوع.

وُنظِرَ^(٢) بما إذا ترك لُمةً^(٣) في عضوٍ في الأولى وغسله في الثانية^(٤)، وبما إذا ترك الجلسة بين السجدين وجلس بنية الاستراحة وفي الأجزاء وجهان^(٥).

وقال الإصطخري: "لا يعتد بصوم الثلاثة أيضاً إذا نوى التابع"^(٦).

قال الماوردي: "وهو غلط فاحش"^(٧).

(١) انظر: الوسيط (٢/ ٦٢٥).

(٢) النّظير: هو المثلّ والمساوي من المسائل وغيرها، يقال هذا نظيرُ هذا أي مساويه، والجمع نُظَرَاء.

انظر: المصباح المنير (٢/ ٦١٢)، والتعريفات الفقهية (ص: ٢٢٩).

(٣) اللُمة: - بضم اللام وسكون الميم-: البقعة من الكأ والقطعة من النبت تؤخذ في اليبس. واللمعة: الموضع الذي لا يصيبه ماء الغسل أو الوضوء من البدن وهذا كأنه على التشبيه؛ لقلة المتروك. انظر: لسان العرب (٨/ ٣٢٦)، والمصباح المنير (٢/ ٥٥٩)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ١٨٤).

(٤) فيها وجهان: أحدهما: أن حدثه يرتفع. انظر: المجموع (١/ ٢٠١).

(٥) قال القاضي حسين في التعليقة (٢/ ٨٨٧): "هذا يترتب على القيام.

إن قلنا: يقوم مقامها، فجلسة الاستراحة أولى، وإلا فوجهان.

والفرق: أن هذه الجلسة من جنسها؛ لأن كل واحدة منهما جلوس، بخلاف القيام، فإنه ليس من جنس الجلوس، ونظير الوجهين، الوجهان في أنه لو ترك لمة من المرة الأولى، في غسل الوجه في الطهارة، وتغسلت في المرة الثانية والثالثة.

ووجه الشبه: أن معقود نيته في الوضوء تشتمل على المرات الثلاث، ألا يغسل الثانية إلا بعد الأولى، والثالثة إلا بعد الثانية، فكذا معقود نيته في الصلاة، اشتمل على جلستين، أعني الجلسة بين السجدين، وجلسة الاستراحة، وألا يأتي بجلسة الاستراحة إلا بعد السجدة الثانية" أ.هـ.

قال ابن الرفعة: "وهذا ليس بالنظير، بل النظير إذا ترك سجدة عن الأولى؛ فإنها تجبر بسجدة من الثانية وإن اعتقد أنها من الثانية". انظر: كفاية النبيه (٧/ ١١٥).

(٦) انظر: فتح العزيز (٧/ ١٨٧)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٦).

(٧) انظر: الحاوي الكبير (٤/ ٥٩).

وإن لم يكتفِ بيومٍ واحد لم يعتد بالقدر الذي يشترط، وحكم ما قبله وما بعده كما مر^(١).

فإن قلنا يفرق بأربعة أيام لم يجزئه الرابع والخامس والسادس والسابع، ويجزئه ما بعده وما قبله على المذهب^(٢).

ويجب أن ينوي المتمتع بهذا الصوم صوم التمتع: والقارن صوم القران، ولا يجب عليه نية التفريق في السبعة على المذهب، وفيه وجه^(٣).

ولا يجب التتابع في صوم الثلاثة ولا في صوم السبعة على المذهب، وفيه وجه: أنه يجب^(٤).

(١) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٨٧)، والمجموع (٧ / ١٨٩).

(٢) انظر: بحر المذهب (٣ / ٤٠٨)، والبيان (٤ / ١٠٢).

(٣) قال النووي: "هذا هو المذهب، وحكى الدارمي فيه طريقين:

أحدهما: هذا. والثاني: في وجوبه وجهان، حكاه عن حكاية ابن القطان، والله أعلم".

انظر: المجموع (٧ / ١٩٠)، وتحفة المحتاج مع حواشي الشرواني والعبادي (٤ / ١٥٥).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٥٩)، وحلية العلماء (٣ / ٢٢٥)، وكفاية النبيه (٧ / ١١٥).

فرعان:

الأول: لو شرع في صوم الأيام الثلاثة أو السبعة ثم وجد الهدي لم يلزمه، لكن يستحب^(١).

ولو وجدته قبل الشروع في الصوم وبعد الإحرام بالحج انبنى على الأقوال في الكفارة: أن الاعتبار بحالة الأداء أو بحالة الوجوب أو بأغلظهما^(٢)؟
أصحها: أولها^(٣)، فعلى الأول والثالث يلزمه الهدي، وعلى الثاني لا.

الثاني: إذا مات المتمتع قبل فراغه من الحج لم يسقط الدم في أصح القولين، ويجب إخراجه من تركته، كذا أطلقه الجمهور^(٤).

وقيده الماوردي: "بما إذا مات قبل فراغ أركان الحج؛ إشارة إلى أنه لو مات بعد فراغها وقد بقي الرمي والمبيت يلزمه الدم قولاً واحداً"^(٥).

قال النووي: "وهو الصواب، وكلامهم محمول عليه"^(٦).

ولو مات بعد فراغه من الحج وإن كان واجداً للهدي ولم يكن (أخرجه)^(٧) أخرج من تركته كسائر الديون^(٨).

وإن كان عليه الصوم، فإن مات قبل التمكن منه فقولان^(٩).

(١) انظر: حلية العلماء (٣ / ٢٢٤)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٦).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٥٥)، والمجموع (٧ / ١٩٠).

(٣) انظر: المجموع (٧ / ١٩٠).

(٤) انظر: شرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٥٢)، والمجموع (٧ / ١٩١)، والنجم الوهاج (٣ / ٥٧٢).

(٥) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٦٠).

(٦) انظر: المجموع (٧ / ١٩١).

(٧) في المخطوط (إخراجه)، والمثبت هو الصواب. انظر: تكملة المطلب العالي (كتاب الحج ص: ٤٣٣).

(٨) انظر: الحاوي الكبير (٤ / ٦٠)، وشرح مشكل الوسيط (٣ / ٣٥٣).

(٩) انظر: فتح العزيز (٧ / ١٩٣)، وروضة الطالبين (٣ / ٥٦).

أحدهما: أنه يهدي عنه.^(١).

وأصحهما: أنه يسقط.

والخلاف فيما إذا كان له مال غائب أو حاضر ولم يُبَّع منه الهدي إلا بأكثر من ثمن مثله، أما إذا لم يكن له مال أصلاً فيسقط قطعاً^(٢).

وإن مات بعد التمكن منه، فثلاثة أقوال:

أصحها: أنه كمن مات وعليه صوم رمضان، فلوليه أن يصوم عنه في القديم.

وفي الجديد: يُطعم عنه من تركته لكل يوم مُد، فإن كان تمكن من صوم العشرة فعليه عشرة أمداد وإلا فالقسط^(٣).

وهل يتعين صرفه إلى فقراء الحرم أم يجوز صرفه إلى غيرهم؟ فيه قولان:

أصحهما: الثاني، لكن يستحب صرفه إليهم^(٤).

والقول الثاني: أنه لا يجب شيء^(٥).

والثالث: أنه يرجع إلى الدم، فيجب في فوات ثلاثة أيام إلى العشرة شاة، وفي يوم

ثلاث شاة، وفي (يومين)^(٦) ثلاثا شاة.

وعن أبي اسحاق أن اليوم واليومين كإتلاف المحرم شعرة وشعرتين^(٧).

(١) نهاية اللوحة (٢٨٣/ب).

(٢) انظر: المجموع (٧/١٩٢)، وأسنى المطالب (١/٤٦٥).

(٣) أي: يلزمه عن كل يوم لم يصمه مد. انظر: نهاية المطالب (٤/٢٠٤)، والمجموع (٧/١٩٢)، والنجم الوهاج (٣/٥٧٢).

(٤) انظر: فتح العزيز (٧/١٩٤)، وروضة الطالبين (٣/٥٧).

(٥) انظر: المجموع (٧/١٩٢)، وروضة الطالبين (٣/٥٧).

(٦) في المخطوط (يوم)، والمثبت من فتح العزيز (٧/١٩٥).

(٧) انظر: المصدر السابق، والمجموع (٧/١٩٢)، وروضة الطالبين (٣/٥٧).

وفي الشعرة ثلاثة أقوال:

أحدها: فيها مُد. والثاني: درهم. والثالث: ثلث شاة. وغلّطوه فيه^(١).

والتمكن من صوم الثلاثة الأيام: بأن يحرم بالحج لزمن يسع صومها قبل الفراغ منه من غير أن يكون به عارض من مرض وغيره^(٢).

وقال الإمام: "لا يجب شيء بتركها ما لم ينته إلى الوطن؛ لأن دوام السفر كدوام المرض"^(٣)، وهو ضعيف^(٤).

وأما الأيام السبعة: فإن فسرنا الرجوع بالرجوع إلى الوطن وهو (الصحيح)^(٥) فلا يمكن صومها قبله، وإن فسرناه بالفراغ من الحج فلا يمكن قبله^(٦). قال الإمام: "ودوام السفر عذر"^(٧).

وقال القاضي تفريراً على هذا القول: "إذا استحسبنا التأخير إلى الوطن فهل يفدى عنه إذا مات في الطريق؟ فيه وجهان من الوجهين فيما إذا ظفر بالمساكين ولم يدفع الزكاة؛ ليدفعها إلى الإمام فتلفت"^(٨).

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٠٣).

(٤) قال النووي: "وهذا الذي قاله ضعيف؛ لأن صوم الثلاثة، يتعين إيقاعه في الحج بالنص، وإن كان مسافراً، فلا يكون السفر عذراً فيه بخلاف رمضان". انظر: المجموع (٧/ ١٩٢)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٧).

(٥) في المخطوط (صحيح)، والمثبت هو الصواب.

(٦) انظر: المجموع (٧/ ١٩٢)، وروضة الطالبين (٣/ ٥٧).

(٧) انظر: نهاية المطلب (٤/ ٢٠٣).

(٨) أصح الوجهين: يضمن؛ لأنه منعه عمن لو دفعه إليه لجاز.

انظر: التهذيب (٣/ ٢٥)، وفتح العزيز (٧/ ١٩٨)، والمجموع (٧/ ١٩٣).

واعلم أن القارن كالمتمتع في جميع ما تقدم^(١) * والله أعلم.

يتلوه الجزء الثالث من جواهر البحر المحيط

في شرح الوسيط الباب الثالث في صفة الحج

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله^(٢).

(١) قال الإمام الشافعي: "القارن أخف حالاً من المتمتع؛ المتمتع إنما أدخل عمرة فوصل بها حجاً فسقط عنه ميقات الحج وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارن، وزاد المتمتع أن تمتع بالإحلال من العمرة إلى إحرام الحج ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدى لها دون الحل". انظر: الأم (٢/ ١٤٥).

(٢) نهاية اللوحة (٢٨٤/أ).

الفهارس العلمية

١- فهرس الآيات القرآنية.

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾	البقرة	١٤٨	٣٥٠
﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ۖ قَالَ ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾	آل عمران	٤١	١٧٥
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	آل عمران	٩٧	٣١١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ...﴾	آل عمران	١٠٢	٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾	النساء	١	٥
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾	المائدة	٤٤	١٧٥
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾	المائدة	٤٤	١٧٥
﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَ﴾	الأنعام	٩٠	١٧٥
﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾	الإسراء	٢٤	١٣
﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا...﴾	مريم	٢٦	٦٤
﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ...﴾	النمل	١٩	١٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا..﴾	الأحزاب	٧٠	٥

٥	٩	الزمر	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...﴾
١٣	٢١	الطور	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ...﴾
٥	١١	المجادلة	﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ ...﴾

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

- أجرك على قدر نصبك ٣١٧
- أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه ٢١٣
- أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ٢٣٧
- أفطر الحاجم والمحجوم ١٢٦
- الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة ١٧١
- اللهم إنك عفو تحب العفو ٢٤١
- اللهم فقهه في الدين ٦
- المسافر وماله على قلت ٣٢٨
- أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ٤١٢
- أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على امرأة من أحسن ١٧٦
- إني إذا لصائم ١٥٩
- إني صائم مرتين ١٧٢
- زيتوا القرآن بأصواتكم ١٧١
- كان النبي ﷺ إذا اعتكف، يُدني إلى رأسه فأرجله ٢٩٦
- كان رسول الله ﷺ يُفطر على رطبات قبل أن يصلي ١٦٧
- لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ١٦١
- لا ضرورة في الإسلام ٣٥٨
- لا يُتَمَّ بعد احتلام ١٧٦
- لقد أوتيت مزمراً من مزامير آل داود ١٧١
- ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت ١٧١
- مره فليتكلم وليستظل ١٧٧
- من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً ٦
- من صام ثلاثة أيام الخميس ٢٣٨
- من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ٥

فهرس الأعلام

ابن الجُمَيْي	٢٠
ابن الصباغ	٧٤
ابن الصلاح	٨٤
ابن القاص	١٢٠
ابن خيران	٢٠٤
ابن سريج	٦٩
ابن كَجّ	٣١٥
ابن القطان	٢٩٦
ابن أبي هريرة	٢٠٢
ابن الحداد	٧٥
ابن المرزبان	٣٧٣
ابن المنذر	١٢٥
ابن خزيمه	١٢٥
ابن سلمه	٩٦
ابن عبد الحكم	٢٠٢
ابن عبدان	٧٤
أبو إسحاق المروزي	٧٢
أبو إسحاق الإسفراييني	١٤٨
أبو إسحاق الشيرازي	١٤٣
أبو العباس الروياني	٩٤
أبو المعالي مجلي بن جُمَيْع	٢١٥
أبو الوليد النيسابوري	١٢٥
أبو حامد الإسفراييني	١٠٨
أبو حنيفة	٩٨

٢٠٣.....	أبو خلف الطبري
١٠٢.....	أبو زيد
٢١٦.....	أبو سعيد الحسن البصري
١٦٤.....	أبو طاهر الزيادي
٤٠٩.....	أبو عبدالله الحضري
٧٧.....	أبو علي السنجي
١٠٠.....	أبو يحيى البلخي
٣٢٥.....	أحمد بن حنبل
١٧٦.....	أحمد بن موسى بن يونس
٢٢٨.....	الإصطخري
٨٦.....	الأنماطي
٢١٦.....	البخاري
٧٣.....	البغوي
١٣١.....	البندنجي
٢١٧.....	البويطي
١٦٠.....	البيهقي
٢٠.....	التزمني
١٠٥.....	الرجاني
٩٠.....	الحليمي
١٣٣.....	الحناطي
٢٣٤.....	الخطابي
٧٠.....	الدارمي
٦٦.....	الرافعي
٧٠.....	الروايي
١٦٣.....	السرخسي
٩٢.....	الشاشي

٤١٨.....	الشريف العثماني
٨٤.....	الشيخ أبو مُحمَّد الجويني
٨٠.....	الصيدلاني
٤٠٠.....	الصيرفي
٩٩.....	الصيمري
٧٨.....	الطبري
١٤٣.....	العبدري
١٤٣.....	العمراني
٦٥.....	الغزالي
٧٩.....	القُوراني
٧٢.....	القاضي
٩٧.....	القفال
١٧.....	القُمُولي
٣٣٤.....	الكرائسي
٩٩.....	الماوردي
٧١.....	المتولي
١٦٩.....	المحاسبي
١٠٥.....	المحاملي
١٦١.....	المزني
٦٥.....	النووي
٧٤.....	إمام الحرمين
١٨٠.....	حرملة
٤٢٠.....	سليم الرازي
٢٩٤.....	صاحب التقريب
٩٤.....	صاحب العدة
٢٣٥.....	عائشة أم المؤمنين
٢٣٩.....	عبد الرحيم بن مُحمَّد بن يونس
١٦٧.....	عز الدين بن عبد السلام

- ١٢٦..... موسى بن أبي الجارود
- ٤٢٠..... نصر المقدسي
- ١١٤..... والد الروياني

فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات.

أبعض الصلاة	٢٢٥
الاستقاء	١١٧
أقوال	٦٤
الإبهام	١٤٩
الإجتهاد	١٠٧
الإجماع	٧٧
الإحصار	٣٢٩
الإحليل	١٢٣
الأداء	٩٠
الإستحاضة	٢٩٩
الإستصحاب	١٠٧
الاستعاط	١٢٢
الإستمناء	١١٧
الإستنباط	٣٤٢
الإستئناف	٢٥٥
الأشاعة	٢٧
الأشبه	٢١٥
الأشهر	٧٥
الأصح	٦٨
الأصحاب	٦٤
الاطراد	١٤٨
الأظهر	٧٨
الإعادة	١٠٨
الاعتكاف	٢٤٠
الإغماء	١٥٦
الأفقي	٤١٠

الإقليم	٨١
الإكتحال	١٢٣
الإملاء	٣٣٠
الأنداء	٣٧١
الأوراد	١٤٨
الباسور	١٢٢
البَدَنَة	١٥٣
البَدْرَقَة	٣١٨
البُرْغوث	١٢٩
البطلان	١٠٣
التحلل	٣٢٩
التخريج	٦٨
الترخص	١٧٧
التعريح	٢٩٧
التعزيز	٨٧
التفريع	٧١
التقليد	١٠٦
التمتع	٢١١
التنجيم	١٠٦
الجائفة	١٢١
الجديد	١١٢
الجزائر	٣٣١
الجزية	٦٩
الجمالة	٣٧٨
الحج	٣١١
الحجامة	١٢٥
الحجر	٢٦٨
الحرف	٢٥٠

٣٨٧.....	الْحَزْنُ
١٢٤.....	الْحَشَقَةُ
١٧٠.....	الحشوش
١٢٣.....	الحُقْنَةُ
١٥٨.....	الْخَلْفُ
١٢١.....	الْخُلُقُومُ
١٧٠.....	الْحَمَامُ
١٥٨.....	الْحِنْتُ
٩٥	الحيض
٧٩	الخراسانيون
١٣٧.....	الْخَلَلُ
١٣٩.....	الخنثى
٢٦١.....	الخيار
١٢٢.....	الخيشوم
٧٦	الدَّرْءُ
١٢٢.....	الدرهم
٣٢١.....	الدست
٦٩	الدَّيَّةُ
٧١	الذمي
٢٨٧.....	الراتب
٣١٦.....	الراحلة
٣٤٣.....	الرِّقْ
٩٣	الرَّوَاتِبُ
٦٩	الزكاة
٣٢١.....	الزَّمنُ
٨٦	الزوال
١٦٩.....	السَّحُورُ
٢٥٣.....	السُّفْرَةُ

السفينة	٨٤
السقاية	٢٨٩
السَّلم	٣٧٤
السَّنة	٦٧
الصَّبَّاغ	١٦٨
الصحابة	١٠١
الصحيح	٩١
الصيام	٦٤
الضَّابط	٢٠٥
الضَّحوة	١٠٠
الضَّنَّاء	٢٢١
الطلاق	٦٩
الطهارة الكبرى	٢٦٠
الظَّهار	١١٦
العَتَّاق	٦٩
العَجَائِب	٢٤٨
العِدَّة	٦٩
العدل	٦٧
العراقيون	٨٠
العزم	٤٣٥
العزيمة	٢٥٨
العَقِيق	٣٧٦
العَلَك	١٣٠
العَنْت	٣٢٣
العُسل	١٥٥
الغلة	٣٢٤
الْعَلَصَمَةُ	١٢٢
الْعُلْمَة	٢٠٩

٧٣	الفاسيق
١٥١	الفرائض
٦٦	الفرض
١٢٥	الفَصْد
٢٣٣	القتل الخطأ
١١٢	القديم
٤٠٠	القرامطة
٣٩٠	القران
٢٨٤	القُرْبَات
١٦٨	القَصَّار
٣٨٨	القَلَم
٧٧	القياس
١٩٢	الكفارة
١٣٢	اللثة
٢٤٨	الليواط
٢٥٣	الماء المطلق
١٢١	المأمومة
١٧٥	المائدة
١٣٨	المباشرة
٢٦٢	المَبْعُض
٢٥٩	المتأخرون
٢٧١	المتقدمون
١٢١	المثانة
١٥٩	المجمل
١٠٧	المحسوس
٦٥	المحققون
١٧٠	المختار
٢١٢	المِد

المدرسة الفخرية	١٩
المذهب	١١١
المذي	١٣٩
المراد بالتراخي	٣٢٣
المراد بتحريك الشهوة	١٤١
المراهق	١٠٥
المرجوح	١٤٦
المسرّبة	١٢٧
المطمورة	١٠٧
المعاء	١٢١
المعاياة	٢٠٧
المعضوب	١١٣
المعقل	٧٣
المكاتب	٢٦١
المكروه	١٤٠
المماثلة	٣٠٣
المنارة	٢٨٦
الميقات الزماني	٣١٢
الثخامة	١٢٢
النذر	٦٤
النص	٧٢
النظار	٢٨٢
التّظير	٤٥٦
الثّقاس	١٥٤
النفل	٦٦
النكاح الفاسد	٢٠٣
النّكس	١١٨
النية	٨٩

٢١٩.....	الهُمُّ
٢٤٧.....	الهَوْدَج
٣١١.....	الواجب المخير
١١٨.....	الْوَجْءُ
٧٠.....	الوجهان
١٢٩.....	الوجور
١٧٣.....	الْوِصَال
٢٧١.....	الوقف
٢٦١.....	أُمُّ الْوَلَد
١٢٠.....	أَوْفَقُ
١٦٣.....	أوقات النهي
٩٣.....	أيام البيض
١١١.....	أيام التشريق
١٥٠.....	تباشير الصبح
٣١٩.....	ثمن المثل
١٦٧.....	حَسَوَات
١٢١.....	خريطة الدماغ
٢٣٢.....	خلاف الأولى
٣٨٦.....	دم الإساءة
٤٤٧.....	دماء الجيرانات
٢٦٧.....	رَحْبَةُ الْمَسْجِد
١٧٥.....	شرع من قبلنا
٧١.....	شهادة الحسبة
١٦٣.....	صلاة لها سبب
١٩٦.....	صورة الوطاء بشبهة
٦٨.....	طُرُق
٢٥٣.....	طَشَّتْ
٩٣.....	عاشوراء

١٢٨.....	غريلة
٨١	قافلة
١٢١.....	قحف الرأس
٣٢٨.....	قَلَتِ
٣٣٧.....	مَرْحَلَة
٧٩	مسافة القصر
١٢٨.....	مسام البدن
١٠٤.....	مستند
٧٣	مستور الحديث
٩٧	مُطَّرَح
٤٢٦.....	مقصّد
١٥١.....	منازل القمر
١١٧.....	منكوس
٢٨٢.....	يعنُّ
٤٠٦.....	يوم التَّروية
١٥٨.....	يوم الشك

فهرس الأماكن والبلدان.

إخميم	١٩
أسيوط	١٩
التنعيم	٤٢٣
الجحفة	٤١١
الجعرانة	٤٢٣
الحجاز	٨٠
الحديبية	٤٢٣
القاهرة	١٩
القرافة	٢١
الكوفة	٨١
النيل	٣٣٣
ترقمنت	٢٠
جئحون	٣٣٣
خراسان	٨١
ذات عرق	٤١٢
ذو الخليفة	٤١٠
سئحون	٣٣٣
عرقة	٩٣
قرن	٤١١
قوص	١٩
يكملم	٤١١

فهرس المصادر والمراجع

- الإيتقان في علوم القرآن، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.
- الإجماع، تأليف أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م.
- إحياء علوم الدين، تأليف أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة - بيروت.
- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تأليف أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- اختصار علوم الحديث، تأليف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- الاختيارات الفقهية للشيخ عبيد الله المباركفوري، كتاب الصيام والاعتكاف، تحقيق موافقي الأمين، (رسالة ماجستير) - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٤ - ١٤٣٥ هـ.
- الأذكار، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف محمد بن علي الشوكاني، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- أساس البلاغة، تأليف أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تأليف زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، دار الإسلامي.
- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تأليف زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، دار الإسلامي.

- الأشباه والنظائر، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الأشباه والنظائر، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الإشراف على مذاهب العلماء، تأليف أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- أطلس الحديث النبوي، تأليف د. شوقي أبو خليل، دار الفكر بدمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، تأليف أبو بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني، تحقيق إحسان عبل، دار صادر - بيروت.
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تأليف شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر - بيروت.
- الإقناع في مسائل الإجماع، تأليف علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان، تحقيق حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- الإقناع لابن المنذر، تأليف أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الأم، تأليف الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، دار المعرفة - بيروت، سنة النشر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي، تحقيق يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ.

- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تأليف أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكايل والأوزان، تأليف محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، مكتبة الجيل الجديد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، دار الإسلامي، الطبعة الثانية.
- البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- بحر المذهب، تأليف الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، تحقيق طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- بداية المحتاج في شرح المنهاج، تأليف بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة، عني به أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تأليف ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- البسيط في المذهب، لأبي حامد الغزالي، من أول كتاب الزكاة إلى نهاية كتاب الحج، تحقيق عبدالحالق بن عبدالرحيم بن سعيد ناقرو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، تأليف عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- البلدان، تأليف أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- البيان في مذهب الإمام الشافعي، تأليف أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- البيان في مذهب الإمام الشافعي، تأليف أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق مجموعة من تحقيقين، دار الهداية
- التاريخ الكبير، تأليف محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- تاريخ بغداد وذيوله، تأليف أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- تبصرة المحتاج بما خفي من مصطلح المنهاج، جمع ودراسة عرفات عبدالرحمن المقدي، مدرس بكلية الشريعة جامعة الأحقاف، دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت.
- التبيان في آداب حملة القرآن، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق محمد الحجار، الطبعة الثالثة مزيّدة ومنقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣ هـ.
- تنمة الابانة عن أحكام فروع الديانة، للإمام عبد الرحمن بن محمد المتولي، من أول كتاب الصوم إلى آخره، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي، تحقيق عفاف محمد أحمد بارحة، جامعة أم القرى، 1427-1426 هـ.
- تنمة الابانة عن أحكام فروع الديانة، للإمام عبد الرحمن بن محمد المتولي، كتاب الحج، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه الإسلامي، إعداد الطالب علي بن سعد بن هليل العصيمي، جامعة أم القرى.
- التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، تأليف علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تحرير ألفاظ التنبيه، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، تأليف علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي، تحقيق عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج تأليف أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد الطبعة بدون طبعة عام النشر ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.
- التحقيق، تأليف يحيى بن شرف النووي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود - الشيخ علي معوض، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، علوي بن أحمد السقاف، تحقيق وتعليق/ د. يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، دار البشائر الإسلامية.
- التخريج عند الفقهاء والأصوليين، تأليف يعقوب بن عبد الوهاب بن يوسف الباحسين التميمي، مكتبة الرشد، عام النشر ١٤١٤ هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، دار طيبة.
- التدريب في الفقه الشافعي، تأليف سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، تحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، دار القبلتين، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- التدمرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة السادسة ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- التعريفات الفقهية، تأليف محمد عميم الإحسان المجدي البركتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- التعليقة الكبرى في الفروع، للقاضي أبي الطيب الطبري، من بداية كتاب الصيام إلى نهاية باب ما يجتنبه المحرم من كتاب الحج، تحقيق فيصل شريف محمد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- التعليقة للقاضي حسين، تأليف القاضي أبو محمد (وأبو علي) الحسين بن محمد بن أحمد المرؤوذّي، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.

- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف مُحمَّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر، تحقيق الدكتورة زبيدة مُحمَّد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة - القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٥.
- تكملة المطلب العالي شرح وسيط الغزالي، لأبي العباس القمولي، من بداية كتاب الحج إلى نهاية الباب الأول من مقاصد الحج، تحقيق/ فوزان عبدالله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- تكملة المطلب العالي شرح وسيط الغزالي، لأبي العباس القمولي، من بداية كتاب الصيام إلى نهاية مبيحات الافطار، تحقيق/ ابراهيم جعفر موغيروا، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- تكملة المطلب العالي شرح وسيط الغزالي، لأبي العباس القمولي، من بداية موجبات الافطار إلى نهاية كتاب الاعتكاف، تحقيق/ صالح مُحمَّد صالح عبدالله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- تكملة المعاجم العربية، تأليف رينهارت بيتر آن دُوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد سليم النعيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩ م.
- التلخيص، لابن القاص أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود الشيخ علي مُحمَّد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- التنبيه في الفقه الشافعي، تأليف أبو اسحاق الشيرازي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- تهذيب الأسماء واللغات، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تهذيب التهذيب، تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحمَّد القضاعي الكلبي المزني، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- تهذيب اللغة، تأليف مُحمَّد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، تحقيق مُحمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تأليف محيي السنة، أبو مُحمَّد الحسين بن مسعود بن مُحمَّد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحمَّد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف زين الدين مُحمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تيسير التحرير، تأليف مُحمَّد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، مصطفى البابي الحلبي - مصر (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م)، وصورته دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، ودار الفكر - بيروت (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
- الجمع والفرق، تأليف أبو مُحمَّد عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سلامة بن عبد الله المزيني، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- جمهرة اللغة، تأليف أبو بكر مُحمَّد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية البجيرمي على الخطيب، تأليف سليمان بن مُحمَّد بن عمر البُجَيْرمي، دار الفكر، تاريخ النشر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- حاشيتا قليوبي وعميرة تأليف أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة دار الفكر - بيروت، طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، تأليف أبو الحسن علي بن مُحمَّد الماوردي، تحقيق الشيخ علي مُحمَّد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تأليف زكريا بن مُحمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١.

- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تأليف زكريا بن مُجَدِّ بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تأليف مُجَدِّ بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقي، تحقيق د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة / دار الأرقم - بيروت - عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- حواشي الشرواني والعبادي، تأليف عبد الحميد المكي الشرواني و أحمد بن قاسم العبّادي، حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، الذي شرح فيه المنهاج للنووي، المصدر موقع يعسوب.
- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، تأليف جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بـ «ابن المبرد»، تحقيق رضوان مختار بن غريبة، دار المجتمع للنشر والتوزيع - جدة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- درء تعارض العقل والنقل، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم ابن تيمية، تحقيق د. مُجَدِّ رشاد سالم، جامعة الإمام مُجَدِّ بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف أبو الفضل أحمد بن علي بن مُجَدِّ بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق مراقبة/ مُجَدِّ عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- رحلة ابن بطوطة، تأليف مُجَدِّ بن عبد الله بن مُجَدِّ بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، عام النشر ١٤١٧ هـ.
- رحلة ابن جبير، تأليف ابن جبير، مُجَدِّ بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي، أبو الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- رحلة الشتاء والصيف، تأليف مُجَدِّ بن عبد الله بن مُجَدِّ، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بـ كِبْرِيت، تحقيق محمد سعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.
- الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف أبو عبد الله مُجَدِّ بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، تحقيق إحسان عباس مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت -، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

- روضة الطالبين وعمدة المفتين، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- السراج الوهاج على متن المنهاج، تأليف العلامة محمد الزهري الغمراوي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- سفر نامه، تأليف أبو معين الدين ناصر خسرو الحكيم القبادياني المروزي، تحقيق د. يحيى الخشاب، دار الجديد - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف - الرياض، الطبعة الأولى.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، تأليف الفقيه تحقيق السيد أحمد ميقري شميلة الأهدل، اعتنى به فهد عبد الله محمد الحبشي.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تأليف مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، عام النشر ٢٠١٠م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تأليف مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا، عام النشر ٢٠١٠م.
- السلوك في طبقات العلماء والملوك، تأليف محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عبد الله، بهاء الدين الجُندي اليميني، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد - صنعاء، الطبعة الثانية - ١٩٩٥م.
- سنن ابن ماجه، تأليف ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

- سنن أبي داود، تأليف أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- السنن الصغرى للنسائي، تأليف أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- السنن الكبرى، تأليف أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- السنن الكبرى، تأليف أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- سير أعلام النبلاء، تأليف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الشامل في فروع الشافعية، لابن الصباغ، من أول باب صيام التطوع إلى آخر كتاب الحج، تحقيق سلطان بن علي آل سلطان، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الشامل في فروع الشافعية، لابن الصباغ، من أول كتاب الجنائز إلى بداية باب صيام التطوع، تحقيق فيصل بن سعد العصيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، دار الكتب العلمية.
- موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية، لعبد الحكيم العفيفي، مكتبة الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح السنة، تأليف محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- شرح الكوكب المنير، تأليف تقي الدين أبو البقاء مُجَدِّد بن أحمد بن النجار الحنبلي، تحقيق مُجَدِّد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ..
- شرح المُقَدِّمة الحضرمية، تأليف سَعِيد بن مُجَدِّد بَاعِلِيّ بَاعِشْن الدَّوْعَنِيّ الرباطي الحضرمي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح حدود ابن عرفة، تأليف مُجَدِّد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.
- شرح مختصر الروضة، تأليف سليمان بن عبد القوي الطوفي نجم الدين، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- شَرْحُ مُشْكِلِ الوَسِيطِ، تأليف عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق د. عبد المنعم خليفة أحمد بلال، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- شعب الإيمان، تأليف أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومبي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تأليف نشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف مُجَدِّد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، تأليف مُجَدِّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق مُجَدِّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، تأليف مُجَدِّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة المجددة والمزينة والمنقحة.

- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تأليف كمال الدين أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي، تحقيق سعد محمد حسن، طبعة الدار المصرية للتأليف والنشر، سنة ١٣٨٢ هـ .
- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
- طبقات الشافعية، تأليف أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهيبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شعبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر عالم الكتب - بيروت
- طبقات الشافعيين، تأليف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير مع الذيل للعبادي، تحقيق أحمد عمر هاشم | محمد زينهم محمد عزب، دار النشر مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الطبقات الكبرى، تأليف أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.
- طبقات المفسرين للداوودي، تأليف محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- طرح التثريب في شرح التقريب، تأليف أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، أكمله ابنه أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).
- طلبة الطلبة، تأليف عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١ هـ.
- عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج، تأليف سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بـ «ابن النحوي» والمشهور بـ «ابن الملحق»، تعليق عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار إربد - الأردن، عام النشر ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تأليف عبد الكريم بن مُحمَّد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، تحقيق علي مُحمَّد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- عمدة السالك وعدة الناسك، تأليف أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، أبو العباس، شهاب الدين ابن النقيب الشافعي الشؤون الدينية، قطر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م.
- عمل اليوم والليلة، تأليف أحمد بن مُحمَّد بن إسحاق المعروف بـ «ابن السُّنِّي»، تحقيق كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.
- غاية السؤل إلى علم الأصول، تأليف يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي ابن المبرِّد الحنبلي، تحقيق بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، غراس للنشر والتوزيع والإعلان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، تأليف زكريا بن مُحمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية.
- غريب الحديث، تأليف أبو مُحمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
- غنية الفقيه في شرح التنبيه، للعلامة أحمد بن موسى بن يونس بن مُحمَّد الإربلي الموصلية، تحقيق عبدالعزيز عمر هارون، الجامعة الإسلامية .
- فتاوى الامام الغزالي، تحقيق مصطفى محمود أبو صبري، (ماجستير ودكتوراة من كلية بوسطن)، المعهد العالي العالمي للفكر والحضارة الإسلامية ١٩٩٦-١٩٩٥.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه مُحمَّد فؤاد عبد الباقي.
- فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان، تأليف شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي، عني به الشيخ سيد بن شلتوت الشافعي، دار المنهاج، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- فتح العزيز بشرح الوجيز، تأليف عبد الكريم بن مُحمَّد الرافعي القزويني، دار الفكر.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تأليف أبو مُحمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- فضائل الأوقات، تأليف أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة - مكة المكرمة الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

- فضائل القرآن، تأليف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ.
- الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، تأليف علوي بن أحمد السقاف، اعتنى به حميد بن مسعد الحالمي، مركز النور للدراسات والأبحاث.
- الفوائد، تأليف أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- القاموس المحيط، تأليف مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- قضاء الأرب في أسئلة حلب، تأليف أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمد عالم عبد المجيد الأفغاني (ماجستير)، المكتبة التجارية مكة المكرمة - مصطفى أحمد الباز، سنة النشر ١٤١٣ هـ.
- القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير، تأليف عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف
- الكامل في التاريخ، تأليف أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- كتاب التعريفات، تأليف علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- كتاب الخلاصة للإمام الغزالي، تحقيق د. أمجد رشيد محمد علي، دار المنهاج.
- كتاب العين، تأليف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، تأليف عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، دار الإسلامي.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر ١٩٤١ م.

- كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، تأليف، أبو بكر بن مُجَدِّ بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصري، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي ومُجَدِّ وهي سليمان، دار الخير - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
- كفاية النبيه في شرح التنبيه، تأليف أحمد بن مُجَدِّ بن علي الأنصاري، أبو العباس، المعروف بابن الرفعة، تحقيق مجدي مُجَدِّ سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف أيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق عدنان درويش - مُجَدِّ المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- اللباب في الفقه الشافعي، تأليف أحمد بن مُجَدِّ بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعي، تحقيق عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب، تأليف مُجَدِّ بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤هـ.
- متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب، تأليف أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني، عالم الكتب.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، تأليف جمال الدين، مُجَدِّ طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتن الكجراتي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
- مجمل اللغة لابن فارس، تأليف أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- المحرر في فقه الإمام الشافعي، تأليف عبد الكريم بن مُجَدِّ الرافعي، تحقيق نشأت بن كمال المصري، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ - ٢٠١٣.
- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- مختار الصحاح، تأليف زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- مختصر البويطي، تأليف الإمام أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، تحقيق أيمن بن ناصر السلامة (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة النشر ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.
- مختصر المزني، تأليف إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، دار المعرفة - بيروت، سنة النشر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، تأليف على جمعة محمد عبد الوهاب، دار السلام - القاهرة، الطبعة الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تأليف أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تأليف عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المسائل المولدرات لابن الحداد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الدارقي، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، تأليف أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين - القاهرة، سنة الطبع ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المستدرك على الصحيحين، تأليف أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند الدارمي، تأليف أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية - بيروت.
- مصطلحات المذاهب الفقهية، تأليف مريم محمد صالح الظفيري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- مصطلحات في كتب العقائد، تأليف محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى.
- المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- المصنف، تأليف أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- المطلع على ألفاظ المقنع، تأليف محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي، أبو عبد الله، شمس الدين، تحقيق محمود الأرناؤوط وإياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادى للتوزيع
- المعالم الأثرية في السنة والسير، تأليف محمد بن محمد حسن شراب، دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ.
- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، تأليف أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- معالم مكة التاريخية والأثرية، تأليف عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي، دار مكة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- المعاينة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، تأليف القاضي أبو العباس أحمد بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم بن ناصر بن إبراهيم البشر، جامعة أم القرى، ١٤١٥ هـ.
- المعجم الاشتقاقي، تأليف د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
- المعجم الأوسط، تأليف سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
- معجم البلدان، تأليف شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
- معجم الصواب اللغوي، تأليف الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، تأليف د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، تأليف عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- المعجم الوسيط، تأليف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- معجم في مصطلحات فقه الشافعية، تأليف سقاف بن علي الكاف، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ\١٩٩٧م.
- معجم لغة الفقهاء، تأليف محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تأليف أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- معجم متن اللغة، تأليف أحمد رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، عام النشر ١٣٧٧-١٣٨٠ هـ
- معجم مقاييس اللغة، تأليف أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- معرفة السنن والآثار، تأليف أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م
- المغرب، تأليف ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، دار العربي.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تأليف أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني، تحقيق محمد علي فركوس، المكتبة المكية - مكة المكرمة، مؤسسة الريان - بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- المقدمة الحضرية، تأليف عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بأفضل الحضرمي السعدي المذحجي، تحقيق ماجد الحموي، الدار المتحدة - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣
- المقفى الكبير، تأليف تقي الدين المقرئ، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- المقنع في الفقه، من أوله الى نهاية كتاب ميسم الصدقة، تأليف أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي الحاملي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية الماجستير، تحقيق يوسف بن محمد بن عبد الله الشحي، الجامعة الاسلامية بالمدينة النبوية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- المكايل والموازن الشرعية، تأليف علي جمعة محمد، جامعة الأزهر الشريف، القدس للإعلان والنشر والتسويق - القاهرة.
- الملل والنحل، تأليف أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.
- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تأليف أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفي، الحنبلي، تحقيق خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر ١٤١٤ هـ.
- المنحول من تعليقات الأصول، تأليف أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المنهاج القويم، تأليف أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تأليف يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، تحقيق دكتور محمد أمين، الهيئة المصرية العامة.
- المذهب في علم أصول الفقه المقارن، تأليف عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- المذهب في فقه الإمام الشافعي، تأليف أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية.

- المهمات في شرح الروضة والرافعي، تأليف جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، اعتنى به أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام إلى عصرنا الحاضر، تأليف أحمد معمر العسيري، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ.
- موسوعة المدن العربية والإسلامية، د. يحيى شامي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تأليف محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت
- موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، تأليف أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، النبلاء ل، مراكش - المغرب
- الموطأ، تأليف، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- النجم الوهاج في شرح المنهاج، تأليف كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري أبو البقاء الشافعي، دار المنهاج (جدة)، تحقيق لجنة علمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطل الركي، تحقيق وتعليق د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، للمكتبة التجارية، مكة المكرمة
- نفائس الأصول في شرح المحصول، تأليف شهاب الدين أحمد بن إدريس القراني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، تأليف محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى.
- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، تأليف عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد الرملي، دار الفكر، بيروت الطبعة الأخيرة - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

- نهاية المطلب في دراية المذهب، تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين تحقيق أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، تأليف عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
- هدية العارفين، تأليف إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- وسطية أهل السنة بين الفرق (رسالة دكتوراة)، لمحمد باكر محمد با عبد الله، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الوسيط في المذهب، تأليف أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ، محمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧.
- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تأليف علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي، نور الدين أبو الحسن السمهودي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٩.

فهرس الموضوعات.

- ٢ ملخص الرسالة
- ٤ المقدمة
- ٧ أسباب اختيار المخطوط وأهميته العلمية
- ٨ الدراسات السابقة
- ٩ خطة البحث
- ١١ منهج التحقيق
- ١٣ شكر وثناء
- ١٦ المبحث الأول: دراسة المؤلف، وفيه ثمانية مطالب:
- ١٧ المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته:
- ١٨ المطلب الثاني: مولده:
- ١٩ المطلب الثالث: نشأته العلمية:
- ٢٠ المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:
- ٢٤ المطلب الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:
- ٢٦ المطلب السادس: عقيدته، ومذهبه الفقهي:
- ٢٩ المطلب السابع: مؤلفاته:
- ٣٠ المطلب الثامن: وفاته:
- ٣١ المبحث الثاني: التعريف بالكتاب (الجواهر البحرية)، وفيه ستة مطالب:
- ٣٢ المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف:
- ٣٥ المطلب الثاني: أهمية الكتاب، ومكانته العلمية:
- ٣٦ المطلب الثالث: منهج المؤلف في النص المحقق:

- المطلب الرابع: اصطلاحات المؤلف في النص المحقق ٣٨
- المطلب الخامس: مصادر المؤلف في النص المحقق: ٤٧
- المطلب السادس: وصف النسخ الموجودة لهذا الكتاب: ٥٥
- الملحق- ٥٩
- كتاب الصيام: ٦٤
- القسم الأول: في نفس الصوم والنظر في ثلاثة أمور: ٦٧
- الأول: في ما سببه الرؤية ٦٧
- الأمر الثاني: عموم حكم الهلال ٧٨
- فرع: لو رأى الهلال ببلد فصام، وسافر ٨٣
- الأمر الثالث: وقت تأثير الرؤية ٨٦
- فرع: ما يستحب أن يقول عند رؤية الهلال ٨٨
- فصل: في ركن الصوم ٨٩
- فرع: لو قال السحر: لأقوى على الصوم. ٩٤
- فرع: الأصح عند الأكثرين أن الصوم لا يبطل بنية الخروج ١٠٢
- والمستندات الشرعية ثلاثة: ١٠٤
- أحدها: إخبار من يثق به عن رؤية الهلال. ١٠٤
- الثاني: الاستصحاب. ١٠٧
- الثالث: الاجتهاد ١٠٧
- فروع: الأول: لو اجتهد فظن فوات رمضان فصام شهراً ناوياً به القضاء. ١١٤
- الثاني: استمرت على المحبوس الظلمة ١١٤
- الثالث: لو صام المحبوس بالاجتهاد، فأفطر بالجماع. ١١٤

- فرع: لو علم أن عليه صوم واجب لا يدري هل هو من رمضان أو نذر أو كفارة: ١١٦
- الركن الثاني: الإمساك عن المفطرات ١١٧
- ضابط دخول الداخل ١١٨
- المراد بالباطن ١٢٠
- وفيه صور: الأولى: إذا وصل شيء إلى الدماغ بالاستعاط ١٢٢
- الثانية: الحُقنة ١٢٣
- الثالثة: الاكتحال ١٢٣
- الرابعة: لو قطر في إحليله شيئاً ١٢٣
- الخامسة: لو قطر في أذنه ١٢٤
- السادسة: الفصد والحجامة ١٢٥
- فصل: وأما قولنا من منفذ مفتوح ١٢٨
- النظر في ستة أمور: ١٣٠
- الريق ١٣٠
- النخامة ١٣٤
- المضمضة ١٣٥
- بقية الطعام في الأسنان ١٣٧
- خروج المني ١٣٧
- الأشياء التي تمنع الجماع ١٤١
- القيء ١٤١
- فصل: وأما قولنا مع ذكر الصوم ١٤٥
- فصل: في الوقت الذي يحل الأكل فيه للصائم ١٤٨

- ١٥٠ فرع: إذا طلع الفجر وفي فيه طعام يأكله.
- ١٥٣ فرع: لو أحرم بالحج في حال الجماع
- ١٥٤ فصل في شرائط الصوم، وهي أربعة:
- ١٥٤ ثلاثة في الصائم: الإسلام، والعقل، والنقاء عن الحيض والنفس
- ١٥٨ الرابع: الوقت القابل للصوم
- ١٦٦ فصل: في سننه
- ١٦٦ الأولى: تعجيل الفطر.
- ١٦٩ الثاني: السحور
- ١٦٩ الثالث: الجود والإفضال
- ١٧٠ الرابع: الإكثار من تلاوة القرآن
- ١٧٣ الخامس: يكره السواك بعد الزوال
- ١٧٣ السادس: تقديم غسل الجنابة
- ١٧٣ السابع: ترك الوصال
- ١٧٧ القسم الثاني من الكتاب: في مبيحات الإفطار وموجباته
- ١٧٧ أما المبيح فتلاثة: الأولان: المرض والسفر الطويل
- ١٨١ فرع: لو خشي المريض الهلاك من مرضه
- ١٨٢ فصل: موجبات الإفطار في نهار رمضان خمسة:
- ١٨٢ الأول: القضاء.
- ١٨٦ الموجب الثاني: الإمساك
- ١٩٢ الموجب الثالث للإفطار الكفارة، وفيه فصلان:
- ١٩٢ الفصل الأول: في موجبها

- فرع: لو كان الزوج مسافراً صائماً، والمرأة حاضرة صائمة، فوطئها على قصد الترخص. ٢٠١
- فروع: لو جامع في يوم أو أيام من رمضان واحد أو من رمضانين وأكثر ٢٠٧
- الفصل الثاني في كيفية هذه الكفارة ٢٠٩
- الموجب الرابع للفطر الفدية، ولوجوبها ثلاثة أسباب: ٢١٢
- السبب الأول: وجوبها بدلاً عن نفس الصوم ٢١٢
- فرع: لو مات وعليه صلاة أو اعتكاف. ٢١٧
- السبب الثاني: فوات فضيلة الوقت. ٢٢١
- فرعان: الأول: إذا أفطر بغير الجماع بغير عذر ٢٢٥
- الثاني: لو رأى الصائم في رمضان مشرفاً على الهلاك ٢٢٦
- السبب الثالث: تأخير القضاء ٢٢٦
- فرع: لو أخر قضاء رمضان ناسياً حتى دخل رمضان ثانٍ ٢٣٠
- آخر: لو كان عليه قضاء يومين فتمكن من قضاء أحدهما ٢٣٠
- ثالث: حيث لزمته الفدية هل له أن يصوم عن كل مد يوماً؟ ٢٣١
- فصل: الإفطار في صوم التطوع. ٢٣٢
- فصل: في صوم التطوع ٢٣٤
- فرع: يكره إفراد صوم يوم الجمعة. ٢٣٩
- كتاب الاعتكاف** ٢٤٠
- الفصل الأول في أركانه ٢٤٥
- الأول: اللبث ٢٤٥
- الركن الثاني: النية. ٢٥٨
- الركن الثالث: المعتكف. ٢٦٠

- الركن الرابع: المعتكف. ٢٦٧
- فرع: لا يصح الاعتكاف في مسجد أرضه مستأجرة ووُقف بناؤه مسجداً.. ٢٧١
- الفصل الثاني في موجبات ألفاظ النذر: ٢٧٢
- الأول: التتابع. ٢٧٢
- فرع: لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله ليلة..... ٢٧٥
- الثاني: في أن الليالي يلزم الناذر اعتكافها إذا لم ينص عليها ٢٧٦
- فرع: لو نذر أن يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلان. ٢٨٠
- الثالث: في الاستثناء. ٢٨٢
- فرع: حيث صححنا شرط الخروج بغرض فخرج له هل يقضي..... ٢٨٥
- الفصل الثالث: فيما يقطع التتابع في الاعتكاف ٢٨٦
- فرع: إذا قلنا لا يجوز الخروج للأكل، فخرج لقضاء حاجته فوقف ساعة
يسيرة. ٢٩٣
- فرع: إذا فرغ من قضاء حاجته واستتجى؛ لم يلزمه نقل الوضوء إلى المسجد
..... ٢٩٨
- فرع: لو أراد الخروج للفصد والحجامة. ٣٠١
- فرع: إذا دعي لتحمل شهادة. ٣٠٥
- كتاب الحج** ٣١١
- القسم الأول في مقدمته، وله مقدمتان:** ٣١٢
- الأولى في الشرائط .** ٣١٢
- الشرط الأول : الإسلام** ٣١٢
- الشرط الثاني: العقل** ٣١٣
- الثالث: الحرية.** ٣١٣

- الرابع : البلوغ ٣١٣
- الخامس : الاستطاعة ٣١٣
- فصل في بيان الاستطاعة، وهي نوعان: ٣١٧
- النوع الأول : الاستطاعة المباشرة، وهي تتعلق بأربعة أمور: ٣١٧
- الأول: الراحة ٣١٧
- فروع: الأول: من لم يجد مالاً يصرفه إلى الزاد لكنه كان يكتسب كل يوم في الطريق ٣٢٥
- الثاني: لو كان ما يحتاج إليه في سفره مرتفع السعر في ذلك الوقت، وهو موجود بثمن مثله يومئذ. ٣٢٦
- الثالث: لو لم يكن له إلا دين: ٣٢٧
- الرابع: لو كان فقيهاً له كتب هل يلزمه بيعها ليحج؟ ٣٢٧
- الخامس: يُستحب لقاصد الحج أن يكون خلياً من التجارة. ٣٢٧
- السادس: لو كان المال الذي في يده حرام محض. ٣٢٨
- المتعلق الثالث: الطريق ٣٢٨
- المتعلق الرابع للاستطاعة: البدن ٣٣٩
- النوع الثاني استطاعة الاستنابة، ولها شرطان: ٣٤٢
- الشرط الأول: أن يكون المحجوج عنه عاجزاً عن مباشرة الحج بنفسه ٣٤٢
- الشرط الثاني: أن يكون المستناب فيه حجاً مفروضاً ٣٤٦
- فصل: يشتمل على مسائل: ٣٤٨
- الأولى: متى وجدت شرائط وجوب الحج فإمّا أن يكون وجوب مباشرة، أو وجوب استنابة. ٣٤٨
- الثانية: إذا وجدت شرائط وجوب الحج فهو على التراخي ٣٥٠
- الثالثة: هل يموت عاصياً؟ ٣٥٠

- فصل: من لم يحج وكان أهلاً لوقوع حجه إذا حج عن حجة الاسلام ٣٥٣
- فروع: الأول: لو قال من أتى بحجة الاسلام: إن كلمت فلاناً فله علي الحج ٣٥٨
- الثاني: لو حج حجة الاسلام ثم نذر الحج في العام الثالث ٣٥٨
- الثالث: حكم تسمية الرجل الذي لم يحج ضرورة. ٣٥٨
- فصل: في بيان الحالة التي يجب فيها الاستنابة، وفيه قسمان: ٣٥٩
- القسم الأول: أن يكون بمال يملكه. ٣٥٩
- القسم الثاني: أن يكون قادراً على الحج بغيره، وفيه مسائل: ٣٦١
- الأولى: أن يكون ببذل أجنبي ماله. ٣٦١
- الثانية: أن يبذل واحداً من أولاده الطاعة في الحج ٣٦١
- الثالثة: لو بذل غير الولد الطاعة قريباً كان أو أجنبياً ٣٦٤
- الرابعة: أن يبذل الولد المال، فهل يلزمه القبول؟ ٣٦٥
- فروع: لو بذل الولد الطاعة لأبويه فقبلاً لزمه ويبدأ بأيهما شاء ٣٦٧
- لو استأجر المطيع انساناً ليحج عن المطاع المعضوب ٣٦٧
- لو بذل الابن الطاعة فقبلها الأب ثم مات البازل. ٣٦٧
- فصل: العمرة ٣٦٨
- فصل: في الاستئجار على الحج، وهو نوعان: ٣٦٩
- الأول: استئجار عين الشخص ٣٦٩
- الثاني: استئجار ذمته. ٣٧٠
- شروط الاستئجار في الحج: ٣٧٠
- الأولان: أن يكون الأجير قادراً، وأن لا يضيف الاجارة إلى حجة قادمة ... ٣٧٠
- الثالث: أن تكون أعمال الحج معلومة للمتعاقدين. ٣٧٥

- ٣٧٨ فرع: إذا قال المعضوب: من حج عني فله مائة درهم.
- ٣٨١ فصل: في أحكام الاستئجار على الحج
- ٣٨١ إذا خالف الأجير فلم يوف بالملتزم، وللمخالفة سبعة أحوال:
- ٣٨١ الأولى: إذا فاته الحج في السنة الأولى بامتناعه من الخروج إليه.
- ٣٨٣ المخالفة الثانية: المخالفة في الميقات.
- ٣٩٠ الحالة الثالثة: المخالفة في الجهة.
- ٣٩٤ فرع: لو استؤجر للحج فاعتمر أو للعمرة فحج.
- ٣٩٥ الحالة الرابعة: المخالفة المفسدة.
- ٣٩٦ الخامسة: لو أحرم عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه.
- ٣٩٧ السادسة: إذا مات الأجير في أثناء الحج:
- ٤٠٢ الحالة السابعة: لو أُحصر الأجير
- ٤٠٤ فرع: لا بأس أن يُكري المسلمُ جِمالاً من ذمي ليحج عليها.
- ٤٠٤ فرع ثان: لو استأجر رجلاً لزيارة قبر النبي ﷺ .
- ٤٠٥ المقدمة الثانية للحج النظر في المواقيت
- ٤٠٨ فروع: الأول: لو أحرم بالحج في غير أشهره
- ٤٠٩ الثاني: لو أحرم قبل أشهر الحج، ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة؟
- فصل: الميقات المكاني، والناس فيه أصناف: الأول: الأفقي الذي داره وراء
- ٤١٠ الميقات
- فروع: الأول: القاصد مكة للنسك إذا سلك طريقاً لا ينتهي إلى واحد من
- ٤١٤ المواقيت
- ٤١٥ الثاني: لو سلك طريقاً لا يمر فيها بميقات ولا يحاذيه
- ٤١٦ الثالث: إذا جاوز الموضع الذي لزمه الإحرام منه غير محرم.

- فرع: المدني إذا جاوز ذا الحليفة غير محرم، وهو مريد النسك ٤١٨
- الرابع: يجوز الإحرام من الميقات ومما فوقه. ٤١٩
- الصنف الثاني: الأفقي الذي انتهى إلى الميقات وهو غير مريد نسكاً ٤٢١
- الصنف الثالث: الذي مسكنه بين أحد المواقيت وبين مكة ٤٢١
- الصنف الرابع: المقيم بمكة مكياً كان أو آفاقياً ٤٢٢
- فرع: يستحب لمن أحرم من بلده أن يحرم متوجهاً في طريق حجه، ولا يمكن
بعده. ٤٢٥
- القسم الثاني من الكتاب: في المقاصد، وفيه ثلاثة أبواب:** ٤٢٦
- الباب الأول: في وجوه أداء النسكين الحج والعمرة: وهي ثلاثة أوجه:** ٤٢٦
- الوجه الأول: الأفراد:** ٤٢٧
- الوجه الثاني: القران:** ٤٢٧
- فرع: يستحب أن يطوف القارن للإفاضة طوافين ٤٣١
- الوجه الثالث: التمتع.** ٤٣٢
- ضابط المتمتع** ٤٣٢
- فرع: لو كان للمتمتع مسكنان ٤٣٥
- فرعان: الأول: إذا فرغ المقيم من عمرته ولم يرد العود إلى الميقات .. ٤٤٣
- الثاني: إذا حج رجل من الميقات في أشهر الحج فلما تحلل أحرم بالعمرة
من الحل** ٤٤٤
- فصل: أنواع الإحرام:** ٤٤٥
- فرع: يكره أن يسمى حجة النبي ﷺ حجة الوداع. ٤٤٦
- فصل: في موجب القران والتمتع** ٤٤٧
- فرعان: الأول: لو شرع في صوم الأيام الثلاثة ثم وجد الهدى ٤٥٨

٤٥٨	الثاني: إذا مات المتمتع قبل فراغه من الحج.
٤٦٢	الفهارس
٤٦٣	فهرس الآيات القرآنية
٤٦٥	فهرس الأحاديث النبوية والآثار
٤٦٦	فهرس الأعلام
٤٧٠	فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات
٤٧٨	فهرس الأماكن والبلدان
٥٧٩	فهرس المصادر والمراجع
٥٠٠	فهرس الموضوعات

تم بحمد الله